



# المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الحاوية للفوائد الفقهية وفرائد المسائل الحنفية

المؤلف

محمد أفندي (جولي زاده)



کامل و مفید  
بر ماده قدم بنده سی اید و ث بنده سی جمع اول قفقیسی اولید ر الجواب و ث بنده سی الجرح

زید قری زینبی برادر و یرکت مراد اید کده حین عقد ده معجل قیمت  
تسمیه اولنم اشیا قبل الزفاف زینب تسمیه اولنم یح کو که منزند  
حریقاً استهلک اولنم زینب بعد الزفاف اول اشیا یح  
یا خود قیمتی زوجی زید و ن المفقود و اولوی الجواب  
قبل الزفاف تسمیه اولنم اشیا و قیمتک الضعیف  
اقتضایدر یا خود اول اشیا حین عقد  
زینب و یکلنه آرائه اولنوب  
تسمیه اولنم کو که یدنده  
و دیجه اولنم اولور مخزن  
اوله نغی صورنده  
بر شنی لازم  
کلمه





بسم الله  
هذه واقعات رتب كتبها على هذا الموال المولى العالم والبرق الفقيه مولانا محمد حسن  
الشهرستاني زاده فكتب واقعات الفتوى من مائة سنة لا تقدر بحسب خطه الف  
فاخر منه المنه ولم يحصل له كمال المول والاينه ثم لما قصد اخذ الفتوى اقبل اليه  
القاضي الفقيه افضل دهره وانحل قصده الم رليه بالفتوى والاصاينه الفتوى بالوجه  
نور الله تعالى مدتها وفي اعلى عرف ايمان ارقها اراو كمال سعيه والاهه من كتابه فاجاب  
فجده على هذا السلوب لكن عانده الدهر في كمال هذا المرفوع في الحسنة  
والفني الامير

كما اوجرت في ظهر النسخة المرفوعة في فرائد كتب  
الوزير احمد بن العرف بامر كوبرلي  
وزاد في مائة سنة هذه العبارة المكتوبة  
في هذا النسخة انها خط الى الميرزا  
مصطفى النعماني الفتي  
رحمه الله



هبط الى لواء القصر الكه حاكمي  
حسن شوقي من خطه  
المدرس محمد علي قاضي  
المستوفى شيخ العلماء  
عمر ١٨٩



تم ارجاعه الى سلك القصر  
امام محمد علي ميرزا  
معلم الدين دهره  
مولى لواءه



كتاب الصلوة	باب الجواز	كتاب الزكوة	كتاب العشرة والمواج
٣	٧	٩	١٨٣
كتاب الصوم	كتاب الحج	كتاب النكاح	باب المهر
١٥	١٥	١٨	٢٣
باب نكاح الرقيق	باب نكاح الكافر	كتاب الرضاع	كتاب الطلاق
٢٥	٣٥	٣٥	٣٦
باب الطلاق	باب العدد	باب الاطلاق	باب ثبوت النكاح
٣٩	٤٥	٤٦	٤٦
في ترجيح النكاح	باب المهر	باب المصاهرة	باب النفقة
٤٩	٤٩	٥١	٥٥
كتاب النكاح	باب التدبير	باب الاستبراء	كتاب الايمان
٦٧	٧١	٧٢	٧٤
باب البيعة في الاكل والشرب	باب البيعة في الدخول والخروج	باب في القرب	كتاب الحدود
٧٩	٨٣	٨٣	٨٦
الحاق كتاب الحدود	نص في القرب	كتاب السرقة	كتاب السب
٩٠	٩١	٩٧	٩٩
نص في مواريث المسلمين	نص في كتاب السب	باب احكام	باب انفاذ الكفر
١٠٩	١١٣	١١٣	١١٥
كتاب الصفقة والقبض	كتاب الشركة	كتاب الوفاء	نص في كتاب الوفاء
١١٥	١١٧	١٢٠	١٣٠
نص في احكام السجدة	كتاب البيوع	مسائل ترجيح البيعة	باب خيار الرجوع
١٥٨	١٥٩	١٦١	١٦١
باب بيع الفاسد	باب خيار العيب	باب خيار الشرط	باب الافال
١٦٢	١٦٥	١٦٩	١٦٩
باب الاستحقاق	كتاب الميراث	كتاب المكنان	كتاب الموالة
١٧٤	١٧٩	١٨٧	١٨٣

كتاب ادب القاضي	باب القاضي ليس بجور	باب كتاب القاضي	كتاب الشهادة
١٨٣	١٩٠	١٩٠	١٩٣
كتاب الدكان	كتاب الدعوى	كتاب الافار	كتاب الصلح
٢٠٧	٢١٥	٢٣٥	٢٤٠
كتاب المضاربة	كتاب الوديعه	كتاب العارية	كتاب الهبة
٢٤٣	٢٤٣	٢٤٤	٢٤٤
كتاب الاجارة	باب نكاح الاجارة	باب الغد في الاجارة	كتاب الولاء
٢٥١	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٩
كتاب الاكراه	في السهم المصداق	كتاب المحرم	كتاب الاذن
٢٦٣	٢٦٣	٢٦٣	٢٦٤
كتاب الغصب	كتاب الشفعة	كتاب النسيء	كتاب الزوجه
٢٦٥	٢٦٩	٢٧٠	٢٧١
كتاب السقاة	كتاب الزناج	كتاب الاضحية	كتاب الكراهية
٢٧١	٢٧١	٢٧٢	٢٧٢
ملحقات كتاب الكراهية	كتاب احبار الموت	كتاب الاشربة	كتاب الهبة
٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٤
كتاب الجنائز	كتاب الديات	باب البيعة في المصداق	باب البيعة في المصداق
٢٨٤	٢٩١	٢٩٣	٢٩٣
باب النكاح	كتاب المعامل	كتاب الوصايا	كتاب الوارثين
٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧	٣٠٨
الرسائل	نور الجليل	المنزلات	مكالمات
٣٠٩	٣١١	٣١٢	٣٢٠













حكم و آداب العلماء

الاستقصا  
نقد و تحقیر  
۱۳۰۴

قيد الحفظ



فلا يردى الى تكرار الغرض على احدى التقديرات وان منى المحذور في جواهر التناوب واداءه  
 في ركعة قل هو ذرب وناس منى ان يورد في الركعة الثانية قل هو ذرب وناس لما  
 واداءه سورة واحدة في الركعتين غير مكرره وخبره قال بعض المتأخرين ينبغي ان يورد في الصلوة  
 بعدونها القصر للصلوات وكان قضاء البياض الثلث الليل او النصف الليل وفي الشافعية  
 يقولون ان حنيفة لم يورد الليل ولم يورد البياض الا ثلث الليل بخمس وعشرين في كتاب  
 الصلوة واداءه على نظر كل من استأنف لم يورد صلوة وان فتح معنى السط لاجل الضرورة  
 من الحيل الربور وينبغي للصلاة اذا جاز على ذلك ان يقطع الصلوة ويستأنف ليكون  
 موديا للصلوة المأثرة يتحقق وانما اهلهم في العمل بالضرورة قال استماع وانما واجب بورد  
 كقراءة برسم واجب بوردنا استماعا فان مقام تفهم وحضور دل بورد قال في بعض  
 كذا راكعا دون فريضة ثواب بورد ما في اجاب بكذا وان اصل فريضة في كذا واداءه  
 اصل فريضة واقع غفاب بورد كبرك سفي شور ولكن ثواب فريضة كذا راكعا بغير  
 امر ودرجات ادواب وانما تكمل ان ودر تجل مسائل وما تدر ان بورد قبل ما تقول  
 في قوله ما تقرب عبد الى مثل اداء ما اقضت عليه هذا قضاء بثل حسن اداءه  
 ما اقضت عليه والحسن فيما ذكرنا وبكى اراد اب فريضة تعظيم ومالت وذلك  
 باثباته مثل الفريضة من التطوعات اظهار الطيبة النفس بالفريضة فتاوى فاقده  
 حنفى المذهب اقدمى لى نفع المذهب في صلوة الظهر بعد ما صار لكل من شئ  
 والشعوى نوى القضاء والخروج الوقت عنده والحنفى نوى الاداء لبقاء الوقت  
 عنده فانه يجوز اقتداره بلانها توافقا في وطيفة اليوم او كل واحد يوردى وطيفة  
 ظهر ذلك اليوم ولا جرة بنية الاداء والقضاء فانه ان كان في وقتها يكون اداء  
 وان نوى القضاء ولم يكن في وقتها يكون قضاء وان نوى الاداء لم يكن اداء ونوى  
 ذلك اليوم وقضاء ظهر ذلك اليوم فانه يقع في وقت ذلك اليوم وان كان في وقتها  
 يقع اداء واداءه وان كان في غير وقتها يقع قضاء وذلك لو اشتهى على المصلح ان يخرج  
 وقت الظهرا لا يشترى ظهر اليوم بخبره فان كان الوقت باثباته يكون اداء والا يكون قضاء  
 واداءه ان نوى يومه المسمى انه اقضى به ويورد الاداء فيجوز ان يورد اذا اقتدى به بعد  
 مس ذكره مع اقتدار المسمى وانما اقتدى به وقد اقتصد فانه لا يجوز اقتداؤه به لانه اقتدى  
 لمن لا يصح الصلوة عنده الا يرى انه المتوضى واداءه اقتدى به في نوى المسمى الى طلب  
 صلوة لانه في نوى انه اقضى بمن لا يصح صلوة فاعتبرنا نوى المسمى في الوجوه كلها

قرايم الاولى  
 على احدى ذرب  
 ان من

ما يتعلق بالشافعية

دفع على شرط كل

استماع قرآن

ثواب الغرض

حتى اقتدرت في  
 في الظاهر بعد ما صار  
 لكل كل شئ

اشتهى على ان يخرج  
 الوقت اول

بغيره عن المسمى  
 في نوى صلوة  
 الامام

وهذا الخلاف ليرى الامام يعبروا عنه في النظر لانها اختلفت صلوة فلا يجوز وجوبها تنقفا  
 وطيفة ولا جرة بنية القضاء والاداء ونفى اعتبار ذلك فالحق بنية كلا الساتر في حق نفسه  
 فاذا كان يزعم المسمى صلوة صحيحة فانه قد اؤده به والا حتى صلوة خلف الامام في الصلوة  
 التي لا يجوز حتى يرى النبي طلع في منامه فيسقط عن ذلك فقالوا واما ذكر الاستسجاني  
 في تركه اختار بعضنا النجاة والقراءة خلف الامام في الصلوة التي لا يجوز فانه لا يجوز ترك ذلك  
 بوجوبها وما رواه انه صلوة قال في المنام او في النية وقراءة الامام لقراءة  
 وما قال الاستسجاني في فانه لا يجوز انما كان الشيخ الذي يورد المسمى يرى ان ذلك من باب الحكم  
 احق او كان جاهلا يرى انه هو او في الركعتين واما ما كان فانه لا يجوز فانه لا يجوز في حق حنيفة  
 وعلى من اعتقد مذهب امام جعفر بعد ما قرا مقدار ما يجوز به الصلوة على المسمى فانه قد قبل ان  
 بغير صلوة المسمى ولكن لا يرى فاصلة لانه احتاج اليه كذا القول في شافعية وطلوع  
 فانه اراد به اصلاح صلوة وذا لا يبعد ما حوز له من الحج اليه فقد قرا الامام شيئا من الاعباد  
 والذي يدل عليه انه النبي صلوة ما سوس في القراءة فانه بعد ما سلم ما كان في وقتها ان  
 كان ذلك في حال بعد ما قرا ما يصح صلوة ومع هذا اطلب من اني الفتح فعمل ان لا يبعد صلوة  
 ان نفي عليه قال في الصلوة خلفت فني المذهب قد قبل بالقضاء واداءه لا يصح الا اذا تمت  
 عنده ان يخرج عن نجاة من غير السبيل ولم يوشا واما ما يقرون ما يرفع اليد في حال  
 الركوع والسجود فان ذلك غير مفيد للصلوة لانه من كل ركعتين زمانا يتقطع الذي يرفع الاول  
 وما يقرون ما يرك الركوع والركوب شرط فلا يصح لانه بعد الركوع لا يركب الركوع  
 كيف وقد ترك الترتيب المسمى فادرج سقوط الترتيب في القضاء اشبه عليه وقت  
 الصلوة انه شك في الدخول يصير حتى يتبين ما يدخل ولا يخرج وان شك في الخروج يركب  
 تلك الصلوة في ذلك اليوم وجواهر الفقهاء قال في حارب الدنيا نصبت بالتحري حتى منى  
 ولم يرد عليه شيئا وهذا خلاف ما نقل عن ابن بكير الرازي في جواب المدعية انه مقطوع به فانه  
 انما نصبت رسول الله صلوة بالوجه بخلاف سائر النجاة حتى قبل ان يركب منى نصبت بالتحري  
 والمطلعات وهو اقرب الموضع الامكن انتهى شرح الكلايين ثم في شروط الصلوة هذا  
 الكلام في كثيره وكنت لكن الظاهر ان المراد بالتحري هنا غير ما هو المراد بالتحري في مسئلة  
 الكتاب والا فهدى شكل فان التحري المراد به صلوة الكتاب وانما هو عند استنابة القبلة  
 بالشماس الاعلام وعدم ظهور الاداء حتى قالوا ان جهة القبلة بالتحري بنية على جرد  
 استنابة القبلة من غير اشارة والنظر الى الحايبة التي نصبت بالسلف بنية على الاداء

الغواه خلف الامام  
 في نوى ركعة  
 وقرا الامام

فتح على ان  
 في القراءة

انما في  
 بان في

اشتهى عليه  
 وقت

الحايبة

من التحري



والامارات الظاهرة التي ذكرها كلف تكوّن منصوبه بالبحري ولعل قولهم العلامات  
 عطف تفسير للبحري المراد منها يعني بذلك انها غير مقطوع بها سوى جواب المدينة الا ان في  
 عدم اعادة الدلائل المشهورة المذكورة القطع بجبهة التقيد بالاطلاق خلاف ما يباين  
 من كلامهم كما لا يخفى على السالكين فيكون المراد من كونها منصوبه بالبحري  
 والعلامات انها غير مقطوع بها صحتها للبحري سوى جواب المدينة يعني الكلام في ان مقتضى  
 استدلالهم لا يكون مقطوعا بكونه منصوبا بالبحري ان يكون الخبر القطع والادعاء نصب  
 بالبحري كذا في قوله وان ان اقتداء القاعد خلف منه جائز اتفاقا وكذا الاقتداء  
 بالايح او من بعده عوج وان كان غيره اولى وفي الخلاصة ولا يجوز اقتداء القائل  
 بالايح ولو صلوا على الدابة جماعة جازت صلوة الامام ومن كان معه على دابة ولا  
 صلوة غيره في ظاهر الرواية شرح الكفران في قوله وقائم بجاءه والاداء باليوم انما هو  
 البطلان لا البطلان للاستراحة فلا يعتبر والمراد ثلثة ايام من اخر ايام السنة واهل البيت  
 سئل كل يوم الا لليل اختصارا في الصحيح ان لا يشترط ان يكون في اليوم الاول يسمى  
 الا اذوال ثم في اليوم الثاني كذا في اليوم الثالث كذلك فانه يصير في الايام  
 الحسنة لا بد من التزول للاستراحة نفسه وادائه فلا يشترط ان يكون في اليوم الثاني الفجر  
 لا الا اذ في لا يطبق ذلك وكذلك الدواب فالجنت مدة الاستراحة ببدء السفر  
 لاجل الضرورة كذا في السراج الوهاج وبه ان يقع ما في فتح المقدر لانه اقل اليوم اذا كان  
 مطلقا بكونه للضرورة لم يكن مخالفا للحديث المنبئ للثلاثة كما ان الدلائل للاستراحة وهو  
 المذكور في الحديث وانما المخلص الى الله لا اعتبارا بالوقت وهو الصحيح لانه الطريق لو كان  
 وعرا بحيث يقطع في ثلثة ايام اقل من خمسة عشر فرسخا فصر ما ينص على السفر بالانصراف  
 فيجاء من النص فلا يعتبر سوى سائر الثلاثة وفي النهاية الفتوى على اعتبار ثمانية عشر  
 فرسخا وفي المحنى فتوى اكثر انه جواز زرع على خمسة عشر فرسخا انتهى وانما العجب من  
 فتواه في هذا واستلزامه مخالفت مذهب الامام خصوص ما اختلف بعض الفروع وفي  
 فتاوى تافهين ان الرجل اذا قصد بلدة ولا مقصد طريقان احدهما مسيرة ثلثة ايام  
 والى بها والاخر منها فلكل الطريق الا بعد كان مسافرا عند ما انتهى وان سلك  
 الاخر منه وهذا جواب واقعة الملاحين بخوارزم فانه من الوجهانية الى مدائن التي عشر  
 فرسخا في البحر وفي جميع اكثر من عشرين فرسخا في الارض والارباب السنية والملاحين القدر  
 والافطار فيه صاعدا ومخدرا كذا في المحنى وذكر الاسجاع في المقيم ان قصد مطهر من

انما قصدوا الى مكة  
 او الى اخرج او  
 الى مكة

من السجدة  
 ام

اذا كان  
 المقصد طريقا  
 طويلا وقصدا

الاصح وهو ما دون مسيرة ثلثة ايام ولا يكون مسافرا ولو انه خرج من ذلك المقعد الذي قصد لا  
 مسافرا وهو ايضا اقل من ثلثة ايام فانه لا يكون مسافرا وان كان في اقل من ثلثة ايام على هذا السبيل  
 لا يكون مسافرا انتهى وفي السراج الوهاج اذا كانت المسافة ثلثة ايام بالسيارة والبر بالسيارة  
 مسرعا على الفرس جريحتا فوصل في يومين فمرانتهن والارباب السنية والجهد لا يكون بالارباب والافطار  
 والاداء بالارباب اقل من ثلثة ايام دون البر والسيارة في البحر فغير ما يفيق به وهو ان يكون مسافة  
 ثلثة ايام فانه اذا كانت الرياح معتدلة وان كانت تلك المسافة بحيث يقطع في البر يومين  
 في الحمل فغير كونه في طريق البحر بالسيارة الاوسط ثلثة ايام وان كانت تقطع في طريق السبيل يومين  
 فالجهد لا يعتبر لانه من اقل طريق اخرجه وهذا علم الصريح من سائر الوجوه والوجه لانه لا يطا  
 السير كان السير بالفرس والبريد والوسط ما ذكرنا في السراج ثم اعرف في كذا في السير القاصدين  
 وذلك معلوم فانه من فرج البهم عند الاستدلال في كل من في السجدة وفي الهداية واذا حصل  
 المسافر بالمقيم كغني سلم وانهم المقيمون صلواتهم لا يقتضي التزم الموافقة في ان كسبت فيفرد في السير  
 كالسبوق الا ان لا يفرق في الاصح لانه قد تحوز لافدا والغرض صاموسي فيتركها احتياجا  
 بخلاف المسبوق لانه اذا ركب قراة فاعلم علمه في الغرض فكان الانبان اول السبوق وفي  
 الثانية لا تراه عليهم فيما يقضون ولا سبوق عليهم اذا سبوا ولا يقتضي اصرح بالآخرتهن فلو تروى  
 اصرح بالآخرته فلو تروى لا يقتضي في موضع يجب عليه الانتزاع وصلوة الامام كانت كذا  
 في البداية وفي الغيبة التي مقيم بها فترك الفعدة مع انما قد تعلقه فان فرض في  
 حقه وقيل لا يقتضي ان يترك الفعدة حتى يقتضي انتهى منه ايضا سمع العلم من جهة بالنصب وذكر  
 عن الامام الفضل انه لا يترك الفعدة على الفسوق في الفاسم ابن يوسف الحسن الذي ولو قال ان  
 ما يقطع فنه فقال الحديث احمد لا يترك الفعدة ولو انما بالاطلاق اذ لم يغير المعنى  
 وينتدب اليه حال صلوع زينو القرآن باصواتكم ولو وصل كاف اياك يتولى تعبد او وصيها  
 المعصوب بعين عليهم لا يكون خطأ من المذكور ولو ترك التشديد او لم لا ينفذ فغير المعنى  
 او لم يغيره انتهى في اخر سورة الفاتحة ليس في القرآن ولهذا لا يجب بغيره الا في من جدد قراة  
 بغيره فبكره الانتحال من سورة الاسورة اخرى قبل تمام السورة الاولى والله اعلم بالمراد  
 الفصل المنصوب باب اربع ايات الثلاث وهو انقطاع النفس بعد ذكر حرف اذا ذكر حرفا  
 النكارة وانقطع النفس ثم ذكر الحرف الآخر وترك ذلك وانتقل الى آية اخرى لانه صلوة  
 عند عاتقها يا محمد الله وقال بعضهم بعد نحو ان يريد قراءة الفاتحة على ما قال انقطع  
 النفس فيدبره حمد الله او فانه الكتاب وسورة ثم اراد ان يقرأ فانه الكتاب على

انما المقدم  
 فاصح

من السجدة  
 فافان تامل

الامكان

وهو كاف

اي كفاية

في ثلثة ايام

انما في سائر

اجز

ذكره في

النفس

من



تتمتع بغير واده  
الحاجه لغيره

باب الرابع

النزاهة باليسر  
مصلحة الامام

فلا خلاف ان ترك ذلك وتركه والصحيح قول عامة اصحابنا انه لا يمكن الاحتراز  
عنه فصار كالتمتع في الصلوة واخذ الحائط يطوف الكعبة الا حين في العدة الا وان  
يتبدل بقوله الحمد لله رب العالمين والله اعلم كتاب الله تعالى الله للصدر الشهد الفصل  
المسجل بابا وهو فارة القرآن بالسبب في صحف الاعراب في قول الصلوة بيان الصلوة  
المشورة مثل صحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في صحف ابن عباس رضي الله عنهما في هذا على وجهين اما ان يكون  
في القرآن مثله من او يكون في الوجه الاول في الصلوة بالا جماع اذ لم يكن ذكر اسم الله تعالى  
في الوجه الثاني كذلك على قياس قول ابن مسعود وعلى قياس قولهم لا يند على ما ذكرنا فان قيل  
كيف تشد الصلوة بقرأة فاتح صحف ابن مسعود رضي الله عنه وان قرأة القرآن بلسان كل قبيلة تحت  
اعادته الملائكة قرأه واخر قرأة قراها رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغة قرأه عبد الله بن مسعود رضي  
الله عنه واخذ تلك القرأة منه واخذ ابن مسعود منه وهي قرأة عامر بن عبد الله بن مسعود رضي  
الله عنه في شكل الامام وهذا ظاهر النبي صلى الله عليه وسلم في ايراد القرآن فصار بالقرآن  
تغير القرأة ابن ام عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في ايراد صحف ابن مسعود رضي  
الله عنه وجعل في الابداء والله اعلم من المذكور وذكر في الفتاوى انه لو قرأ في الصلوة بخط  
خاص ثم رجع وقرا صحيحا قال في الصلوة جائزة وكذلك الاعراب لو قرأ في الصلوة بلسان  
الرفع او الرفع بلسان النصب او خفض بلسان الرفع او النصب لا تعد صلوته ويرى في  
المعتمد بعض العلماء ذهب الى انه لا تعد الصلوة بخط القاري اطلاقا في القسمة  
او على غير القاسم الصغار ان الصلوة اذا جازت مزوجة وقدت بزوج جاز بالفساد احتيا  
لا في باب الفارة لانه بالنسب فيها عدم السبب في حقها لو قرأ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه  
في اوقات ثم مات عنها فها ان تعد وكذلك المحرم لو مات عنه اتمته لم تعد لا لموت  
قد استعمل الرق في جميع الموارث والمواريث والاعقاب والاكثاف مشروطة بالنسب شجع  
المخارطة بالجمد بالقرآن والذكر وخيل انه مكره كراهة التحريم كما في الميتة ولا بالنسب برتبة الميت  
شعرا او غيره كما في الجار في شرح الفتاوى هذا الاشعار للوقوف الصحيح بكونه جازا لا يحصى  
من الكتب المعتمدة بل ذكر خلافه في الاسلام وعلى مقتضى الجواز وكبره لهم رفع الصوت بالذكر  
وقراءة القرآن فان من سنن المسلمين الصلوة شرع على ذلك ولا يصلى عليه كغيره ويدفن بدمه الذي  
على بدنه وثوبه وكبره از الله وفيه اشعار بظاهرة دمه وهذا اذا كان عليه واما اذا كان منه  
لم يظهر كان الظاهرية وعمل الثاني لوجوب المال من وجهه يمول منقول الانسان قبله بما  
يؤثر في ان الروج وان كان حديدا في مهر او قرية سوار كان في مواضع النسخ كالجملة

قرا خطا  
مخرج وقرا  
صحيحا او خطا  
في الاعراب

خطا العارضا

صلوة المرأة زوجها  
اولا لانه

الجواز فارة و  
الذكر مع الجواز

الفتنة

باب الجنازة

والدار او لا كانت ربح والبيع وما ذكره المصنف انه لا ينقل القبول فيما هو مبدل ذكره في عقد  
ولا يعيب بل في الخطر وانما في مهر او مهر خارج غير القبول لا ينقل ان لم يكن مبدل كما علم  
تأمل فان علم لم ينقل سوار كان القبول بمدة او حجرة او عصى كبر او صغر كان في الفقرة او قبل  
بعض صحف غسل الثياب لوجوب الماء بالماء والعصى كبرين غسل عنده خلافا لما في الخلاف في  
المال والنكاح من هذا المبدأ في الهداية من نقل بمدة خلافا لم ينقل وان قوله طلع مناه  
قد علم فانه اذ لم يعلم جاز ان يكون متعديا فلا يكون القبول كافي الا في غيره وفي شرح الفتاوى  
وذا في شرح الفتاوى وغيره من ثلث في البيت وهو وضعا عام المصنف فلا يجوز على غائب ولا  
على حاضر محمود على اذنه او غيرها ولا موضوع متقدم على المصنف لانه كالا مام من وجه دون وجه  
لصو الصلوة على العصى واما صلوة على النبي صلى الله عليه واله فانه رفع له صلوة سريرة له حتى راه  
تغيره فكون صلوة من خلفه على ميت براه الامام وكيفية دون المام من وجهه او غير ما يقع منه  
الاقتدار واما ان يكون مخصوصا بالناسي وموت ميت كلاسها بالليل في فتح القدر و  
اجاب في البيع ما ثبت براهنا الدعاء لا الصلوة المخفضة شرح الكسبي في شرح  
قوله او تركها اسلام الميت بركه ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث عمران بن الحصين رضي  
الله عنه قال ان حاكم النجاشي توفي فتموا صلواته عليه فقام صلواته ففكر ان يرداهم  
لا يظنون ان خياريه بين بدنه شيخ الاسلام في فتح القدر ثم روى الحسن انه اذا رجع  
بعد الدفن لا يرجع في المحل الذي دفن فيه ويرجع بنسائه ثم اذا رجع في القبر بعد الدفن  
لا يشبهه لانه بالنسب حرام ولكن يسوي ويرجع وهذا على غير رواية الحسن والفتوى في  
ذلك كله خلافا لقول الشيخ للتعامل المتوارث بغير قوله ومنه في سبابة لم يزل ملكه قول  
سبابة في سبابة على الحائنة امرأة جعلت قطعة ارض مقبرة وارضها من يديها ومن فيها  
ابنها وهذه الارض غير خاضعة للمقبرة الحائنة على حال النقيب ابو جعفر ان كانت الارض كالميتة  
يرغب الناس من ارض المقبرتها ليعلم انهم مقبرة وكان للمقبرة ان يسبقها واذا  
باعته كان للمشتري ان يرفع الميت عنها او يتركه برفع الميت عنها لرحمة الله ووقف  
ارضها على ان يدفن فيها او يابؤها فاذا انقطعوا فافترقوا لا الفقراء ودفن فيها من اقربائه  
عالم جنود جميع الوقف ووقف مقبرة او خاناء بعد موته فلو انه ان يدفن فيها ويتركها  
اسم من المحل المذكور ولو لم يكن الميت وصار ثوبا جاز دفن غيره في قبره وازدعه لغيره  
والناس بقبره اهل الميت وترتيبهم في الصلوة لصلواتهم من غير انصافا على مثل اوجه وتبديل  
لا اعظم الله اجرك واحسن عزرك وغوثك ولا بالنسب بالجملة من هذا الثلاث في غير كتاب

وضع الت  
امام الخطيب

باب الجنازة

الدفن على  
نحو القبر  
والدفن في  
القبر



العفر في الاسلام قال ابن الاثير هذا هو العفر  
 الى بيته وتغير منها الى بيته يعني الى  
 ابي سفيان بن عوف والي وقوفه من ابي سفيان  
 العفر في الحديث في حيزه في ابي سفيان  
 العفر في الحديث في حيزه في ابي سفيان  
 العفر في الحديث في حيزه في ابي سفيان  
 العفر في الحديث في حيزه في ابي سفيان

وہم انہما

الطاهر من الصلوة كما هو المعروف عند  
جميع الناس

الحمد لله

قصص العرب  
عبد الحليم

وہ کہتا ہے

[illegible]

وکیل

الحمد لله

9



وسند غفر في العادة والشيخ استباه في القاعدة بأنه ليس في عبارة  
ليس في غفرتك في كل شيء كما ترى ولا فيما ساعدك ذلك أصلها أنهم رحم الله وأعادوا  
الحرب إلى دار الحرب ولم يعلم به العاشر فلم يعلم في الحول الثاني بأخذه بما مضى فلما  
استعملوا الذي إذا حرم على العاشر ولم يعلم به ثم علم في الحول الثاني أخذه بما مضى فحبط  
ربما في أطلق المقارنة فشمس المقارنة المحققة وهو ظاهر والحكمة كما إذا وقع ببلانية  
ثم حفره النبي والمال قائم في بدو الغفر فانه يحذف ما إذا انتهى بعد ملكه وكما  
إذا وكل رجل يدفع زكوة ماله ونوى المكاف عند الدفع إلى التوكيل فرفع التوكيل  
بلانية فانه يحذف لأنه العشرة الأربعة العشرة وحده ولو دفعها إلى ذي اليد فحبط  
إلا العشرة جاز لوجود النبي من الأمر سرج الكس لا يحكم في كتاب الزكوة وفي البداية  
قالوا دين الزكوة لا يوجب زكوة لأن الخطاب به وكذا إذا صار العشرة ديناً في الذمة باللفظ  
الطعام العشرة صاحب فاما وجوب العشرة فلا يوجب لأن متعلق بالطعام وهو ليس في مال التجارة  
شئ الكس لا يحكم في خور ومكس نصيب الزكوة وفي الغنية العشرة في الزكوة للحول الغني منه أيضاً  
ونكس العدا في معرفة الغني والفقير والوسط على عيسى بن ابيان أنه قال الفقير الذي لا يملك  
ثلاثين درهم للعشرة لاف درهم والغني الذي يملك أكثر من عشرة آلاف درهم في الزكوة  
من قال الفقير المقتل الذي لا مال له وإنما يعيش بطلب يده في كل يوم وإنما يوفى عشرة  
درهما إذا كان يفضل من كسبه عشر مرة وقوت عياله فاما إذا كان لا يفضل من عشر  
قوة وقوت عياله فانه لا يوفى منه شئ وهكذا في النواذر من جرد أو الوسط الذي لا مال  
إلا أنه ذلك المال لا يوجب عدة مرة فيحتاج إلى العمل في بعض الأوقات لتربية غيره وأما الغني  
فهو الذي له مال يكفي على غيره فيقر أن يعمل فيه وأما الغني البوجه لغيره في كل عدة عرفها فمن  
عدة الناس في عدهم فقرا أو وسطاً أو غنياً فهو كذلك وهو الأصح ونحوه الجزية في قبليهم  
ورحانهم هكذا ذكر في كتاب العشرة والواجب في آخر السيرة الكسيرة أن عدا أحد تفرغ منهم الجزية  
وعندها لا توفى من عداها في قال فاصحان في فصل العشرة والواجب في كتاب الزكوة أن يرى  
أرض خراج مملوكة وأما من فيها بناء كان عليه خراج الأرض كما لو عطلها أنتم في ذلك  
في كتاب الزكوة من هذا الكتاب أن يسطر الخراج على ما كانت حرجية وقبل لا يسطر  
والصحيح هو الأول وهذا يخالف ما ذكره سنا شيخ الإسلام وقال في آخر هذا الفصل  
من عليه خراج أو العشرة إذا كانت لا يوفى ذلك من تركه وعلم أن ضعفه في رواية لا يسطر ذلك  
بالهولت استعمل في ذكر في السيرة خلاف حيث قال في فصل في خراج الأراضي لا يوفى خراج

الأرض

در على العاشر فلم يعلم به ثم علم في الحول الثاني

مقارنة الزكوة

در في الخراج

العدة للحول الغني

سيرة الفقير الذي لا مال له وإنما يعيش بطلب يده في كل يوم وإنما يوفى عشرة

فصل في زكوة

في الأرض التي لا يملكها

من عليه خراج أو العشرة إذا كانت لا يوفى ذلك من تركه وعلم أن ضعفه في رواية لا يسطر ذلك

الأرض ترك في قول الجرح والي يوسف استباح الإسلام وقالوا دين الزكوة لا يوجب  
الزكوة لأن الخطاب به وكذا إذا صار العشرة ديناً في الذمة باللفظ الطعم العشرة صاحب  
فاما وجوب العشرة فلا يوجب لأن متعلق بالطعام وهو ليس في مال التجارة  
شئ الكس لا يحكم في خور ومكس نصيب الزكوة وفي الغنية العشرة في الزكوة للحول الغني منه أيضاً  
ونكس العدا في معرفة الغني والفقير والوسط على عيسى بن ابيان أنه قال الفقير الذي لا يملك  
ثلاثين درهم للعشرة لاف درهم والغني الذي يملك أكثر من عشرة آلاف درهم في الزكوة  
من قال الفقير المقتل الذي لا مال له وإنما يعيش بطلب يده في كل يوم وإنما يوفى عشرة  
درهما إذا كان يفضل من كسبه عشر مرة وقوت عياله فاما إذا كان لا يفضل من عشر  
قوة وقوت عياله فانه لا يوفى منه شئ وهكذا في النواذر من جرد أو الوسط الذي لا مال  
إلا أنه ذلك المال لا يوجب عدة مرة فيحتاج إلى العمل في بعض الأوقات لتربية غيره وأما الغني  
فهو الذي له مال يكفي على غيره فيقر أن يعمل فيه وأما الغني البوجه لغيره في كل عدة عرفها فمن  
عدة الناس في عدهم فقرا أو وسطاً أو غنياً فهو كذلك وهو الأصح ونحوه الجزية في قبليهم  
ورحانهم هكذا ذكر في كتاب العشرة والواجب في آخر السيرة الكسيرة أن عدا أحد تفرغ منهم الجزية  
وعندها لا توفى من عداها في قال فاصحان في فصل العشرة والواجب في كتاب الزكوة أن يرى  
أرض خراج مملوكة وأما من فيها بناء كان عليه خراج الأرض كما لو عطلها أنتم في ذلك  
في كتاب الزكوة من هذا الكتاب أن يسطر الخراج على ما كانت حرجية وقبل لا يسطر  
والصحيح هو الأول وهذا يخالف ما ذكره سنا شيخ الإسلام وقال في آخر هذا الفصل  
من عليه خراج أو العشرة إذا كانت لا يوفى ذلك من تركه وعلم أن ضعفه في رواية لا يسطر ذلك  
بالهولت استعمل في ذكر في السيرة خلاف حيث قال في فصل في خراج الأراضي لا يوفى خراج

الاستباحة  
الأرض ترك  
في قول الجرح  
والصحيح هو الأول  
هذا يخالف ما ذكره  
سنا شيخ الإسلام  
وقال في آخر هذا  
الفصل من عليه خراج  
أو العشرة إذا كانت  
لا يوفى ذلك من تركه  
وعلم أن ضعفه في  
رواية لا يسطر ذلك

ان يا خذ

ان يا خذ

الدين في الزكوة

در على العاشر  
فاما وجوب العشرة  
فلا يوجب لأن متعلق  
بالطعام وهو ليس  
في مال التجارة شئ

الكس لا يحكم في خور  
ومكس نصيب الزكوة  
وفي الغنية العشرة  
في الزكوة للحول الغني  
منه أيضاً ونكس العدا  
في معرفة الغني والفقير  
والوسط على عيسى بن  
ابيان أنه قال الفقير  
الذي لا يملك ثلاثين  
درهم للعشرة لاف  
درهم والغني الذي  
يملك أكثر من عشرة  
آلاف درهم في الزكوة

فصل في زكوة

من عليه خراج أو العشرة إذا كانت لا يوفى ذلك من تركه وعلم أن ضعفه في رواية لا يسطر ذلك



وهذا مع اصل اربعة لان الخلاف حصل بعد الوجوب ليقوت الوجوب بالخروج والظهور  
 فكان الحق مقتضى ما عليه كالتواضع حال الركوة بعد حلاله الكول وانما على قولها فلا يقتض  
 عشر لثقت لان الخلاف حصل قبل وجوب الحق ولو ملك نصف فله عشر في ارباكت  
 على خلاف سوار ملك كل او بعض لان العشر لا يقتض بالهلاك سواء كان قبل الوجوب  
 او بعده ويكون عشر الباقي فيه قبل او كثر في قول ابي حنيفة لان النصاب عنده سبعين شرط  
 وكذلك عند ما ان كان الباقي نصابا وهو خمسة او سبعة او ان لم يكن نصابا لا يعتبر فيه  
 ارباكت في تكميل النصاب في الباقي عند ما ان يقع الباقي بقية نصابا يكون فيه العشر  
 والا فلا سوا اذ ملك قبل الادراك او استملك فاما بعد الادراك والتعبد والجداد  
 او بعد الادراك قبل التفتة والجداد فان ملك سقط الواجب على خلاف بين اصحابنا  
 كالركوة سقط اذا ملك النصاب وعذرات فحق لا يسقط وقد ذكرنا المسئلة واربعت  
 بعض سقط الواجب بقدره ويقرب الباقي فيه فلهذا كان اذ كثر عند ابي حنيفة لانه النصاب  
 ليس بشرط عنده وعند ما سئل نصاب الباقي بالهاكت وجبت في تمام الحق الاوسق وروى  
 عن ابي يوسف انه لا يعتبر بالهاكت في تمام الاوسق بل يعتبر التمام في الباقي وان كان في بقية نصابا  
 يكون فيه العشر والا فلا وان استملك فان استملكه غيره ارباكت اخذ النصاب منه وادى  
 عشرة لانه ملك الخلف فكان قاضيا معنى وان استملك بعضه اخذ صفة وادى عشر العذر  
 استملك ما قلنا وان كان صاحب المال من العشرة واطعم غيره بقية عشرة ويكون الباقي  
 فتمت وعشر ما بقي يكون فيه وهذا قول ابي حنيفة وروى عن ابي يوسف ان ما اكل واطعم المصور  
 لا يقسم عشرة ولكن بقية في تكميل النصاب وهو الاوسق فاذا بلغ النكل نصابا ادى عشر  
 ما بقي بدائع وفي غسل ارض عشر فبها العشرة لانه لا يخرج في غسل ارض خراجية ذكره  
 في النكاح في قول الظاهر ان المزارع لا يجب المخرج زيادة على قدر الموطف والا فلا يظن  
 بوجهه لاجل كل ما يورث من ارض في العمل منها كما هو جوابه وبانه بمنزلة الترويض  
 المخرج في قول محمد لا يخرج من ارض العمل ولكن المخرج يجب باعتبار التملك من الاستعمال  
 اسما ثم عبارة الكافي ليس من ارضه بل عبارة وفي النكاح اذ كانت في ارض العشرة  
 فكذا فيها يتولد منها ولهذا لو كان في ارض الخراجية لم يكن فيه شيء لانه ليس في ثمار الخراج  
 الثابتة في ارض الخراج من اسرى ولا غنم عليه كما ترى في شرح الاسلام ورجل الحاجة  
 اليه لان ارض الجبل التي لا يقبل اليها الا عشرة ذوات ذكره في الخلاصة فيقول بل الحاجة  
 اليه متحققة لان المزارع في الخلاصة من العشرة ارض المملوكة التي يزرع وفارس

الملك

والمراد بالجبل جهتها الارض التي لم تملك ولم تزرع ولم تفرس ولا وجه بعد عشرة باعتبار  
 ايجاب ابي حنيفة ومحمد العشرة فيها بوجده من العمل والثمار لان ذلك مما يقتض هذه المسئلة  
 على خلاف فيه فلا يناسب اعتبارها بها ولا يخلو انما يذكر لغيرها بالاولى على ما روي عن ابي يوسف  
 انه لا عشر في عمل وجه في جبل شرح النصار للمرجع قالوا وانما نصب لباقي النصار من  
 البصر من وجههم فيستفاد منه انه لا بد ان يكون خادرا على الحية لان الجبابة بالحاجة والار  
 قال في الغاية ويشترط في العامل ان يكون خراسا غير بائس فلا يصح ان يكون عبد العدم والار  
 ولا يصح ان يكون كافرا لانه لا يلبس على المسلم بالاراة ولا يصح ان يكون مسلما شاعيا لانه فيها شبهة  
 الركوة اسرى بقطوع وبعد حكم تولية اليهود في زماننا على بعض الاعمال لاسكت في حرمه ذلك  
 ايضا شرح النصار لاسكت في قوله بوسن لعمد الامام وفي الفتاوى النظرية والدفع الى من عليه  
 الدين اولى من الدفع الى الغير شرح النصار لاسكت في قوله والدون وفي النظرية الاستقراض  
 لانه السبل جرمه قبول الصدقة وفي فتح القدير ولا يجل له ان يأخذ اكثر من حاجة والمحق به  
 كل من هو غائب عن مال وان كان في بلد ولا يقدر عليه وفي الحديث وان كان تاجرا لدين  
 على الناس لا يقدر على اخذه ولا يجد شيئا يجل له اخذ الركوة لانه فقير بامكان السبل انتهى  
 وهو اولى بوجهه غار ما كان في فتح القدير وقد عرفت ان تحت التبرع بصلاته فوجهه شرح النصار  
 لانه حكم في قوله ابن السبيل وقية استرة لان هذا الحكم لا يخص الركوة بل كل صدقة واجبة لا تجوز  
 دفعها لهم كاحد الزوجين او ذكر في موضع اخر عزى الى ابي حنيفة الكيفية لا تقبل صدقة الرجل  
 وروايت ما يوجب فبذلك جازم كالكفارات وصدقة العطر والنفقة والتبرع بصلاته وقرعة الام من  
 سواهم والرواية يجوز الدفع لهم وهم اولى لاحقة من الصلة مع الصدقة كالاخوة والاخوات  
 والامام والعمات والاخوان والحيالات النصار ولهذا قال في الفتاوى النظرية وبسبب  
 في الصدقات بالافاضة ثم المولى ثم الجيران وفي الغيبة دفع الركوة في فرض مونة الى اخيه ثم  
 مات وهو وارثه ونعت بوقتها ثم رفق بانه لا يصح كن اوصى بالحق ليس للوصي ان يذوقه الى  
 قريب الميت لانه وصية كذا يذوق رفق بانه يصح كن للورثة الرضا بانه وصية انتهى والذي  
 يظهر من صحيح الاول وفي المحيط ولو دفع الى اخيه وله مهر على زوجها المورس يقع نصابا بخلاف  
 عند الزوج والا يجل عند ما يدين بدين ولو دفع ركوة الى من تقف واجبة عليه من التبرع  
 جاز ان لم يجسه بانه التقف واطلق في وعده فتمثل ثابت النسب منه وغيره اذ كان محمولا  
 من ماله فلا يمنع من المحمول من ماله بالاراة والاراة ولداه ولدته الذرية فخرج ولد المتفق  
 اليها زوجها واذ تزوجت ثم ولدت ثم جاز الاول حيا فان على قول ابي حنيفة المرجع عن الاول

شرط  
الغافل

الدفع الى المدين

حكم  
انما سئل عنه  
ليس بالبدية

وفي الركوة  
انما لا يفسد  
والجيران والاراة

دفع في فرض مونة  
الى اخيه وهو  
وارثه  
وفي الاخوة  
مهر على زوجها  
دفع الى من تقف  
واجبة عليه  
ولد من الزنا  
والا











في العشر

رطب

وإذا جرح  
في العشر

قال إمامنا  
مصدقنا

أما إذا  
شكك

أما إذا  
شكك

أما لو جرح في العشر وجب عليه عشرة لأنه باع بالواجب فيه العشر فبعض العشر  
 حقه كما لو باع غيره بأقل أو أكثر فوجب العشر من العشر أو المكي جان فاق رطب قطعه بالبر  
 بوجاهة لو جرح في العشر فوجب عليه عشرة لأنه باع بالواجب فيه العشر فبعض العشر  
 في العشر فوجب عليه عشرة لأنه باع بالواجب فيه العشر فبعض العشر  
 وثمره الاختلاف يظهر على قول الأصح أن العشر في العشر فوجب عليه عشرة لأنه باع  
 بالواجب فيه العشر فوجب عليه عشرة لأنه باع بالواجب فيه العشر فبعض العشر  
 في حق تكليف النصاب أما جاز في الفصل الرابع قال إمامنا الصدوق إن كان لم يكن  
 في تلك السنة صدق آخر لا يصدق في الظهور كذا يبين وإن كان في السنة صدق آخر يصدق  
 مع العيين سواء في عجز البراءة أو لم يأت في ظاهر الرواية وروى الحسن بن محبوب في العشر  
 ما يأت بالبراءة وجه هذه الرواية أنه جرح تكليف الصدق والكذب فلا بد من مرجع والبراءة  
 إمامنا في جرح الصدق وجه ظاهر الرواية أن الرجحان يأت بدو البراءة لأنه أمين أوله  
 أنه يصدق الصدق فقد جرح في البيع إلى جرح في البيع فكأن كالموعد أو أن دفع الوعد  
 أما الموعد والبراءة ليست بعقوبة صادقة لأن الخطأ ليس به خطأ في البراءة على خلاف  
 اسم ذلك الصدق أنه يقبل قوله مع يمينه على جواب ظاهر الرواية لأنه البراءة ليست بشرط مكان  
 الأيمان به والعدم شرط واحدة وعلى رواية الحسن لا يقبل البراءة شرط فلا يصدق بدونها  
 لو قال إمامنا إن العشر لا يصدق ولو قد صدقنا وعملنا في العشر وجب قول الصدوق  
 لا يأخذ الصدق لنفسه بل يصدقها المستحق وهو الفقير وقد اختلفت في ذلك حتى إذا أخذ  
 المستحق فهو يقول إمامنا إن العشر لا يصدق ولو قد صدقنا وعملنا في العشر وجب قول الصدوق  
 على هذا الخلاف وكذا الجواب فيمن عطل العشر بالسؤال أو بالبراءة أو بالبراءة أو بالسؤال  
 في جميع ما وصفت إلا أن قول إمامنا إن العشر لا يصدق في العشر فوجب عليه عشرة لأنه باع  
 قوله لا يصدق لأنه لا يصدق في العشر فوجب عليه عشرة لأنه باع في العشر فوجب عليه عشرة لأنه باع  
 في العشر فوجب عليه عشرة لأنه باع في العشر فوجب عليه عشرة لأنه باع في العشر فوجب عليه عشرة لأنه باع  
 على المخرج عنه وعندها على المسحاج وجه قولنا أن العشر يجب في الخارج  
 في الخارج ملك المسحاج فكان العشر عليه كالمسحاج ولا يجرى في الخارج للموخر من اليد  
 له وهو الأجرة لا يفسد كذا في العشر فوجب عليه عشرة لأنه باع في العشر فوجب عليه عشرة لأنه باع  
 الخارج والعشر يجب في الخارج عندها والخارج ليس له مسحاج غير عوض فوجب عليه عشرة  
 والجواب أن الخارج في جارة الأرض وإن كان غيبا حصة فله حكم المنفعة فيقابل الأجر

القول  
الآخر

مسألة

فكان الخارج للموخر من مكان العشر عليه فإن كان قبل المصادرة فلا عشر على المخرج  
 ويجب الأجر على المسحاج لأن الأجر يجب بالتمكين من الانتفاع وقد يمكن منه وإن ملك بعد المصادرة  
 لا يقطع عن الخارج عشر الخارج لأنه العشر كذا يجب عليه ديناً في رتبة ولا يجب في الخارج عنده حتى  
 سقط بذلك فلا يقطع فيه العشر ولا يقطع الأجر عن المسحاج أيضاً وعند إحصائه وحججهما  
 العشر في الخارج فيكون على من حصل له الخارج ولو ملك بعد المصادرة وتلك تلك بما فيه العشر  
 بدائع ولو دفعها زارعة فاعطى من يدها مالاً زارعة جاز والعشر يجب في الخارج والمخرج بينهما  
 فيجب العشر عليها وإن شأنا في حصة مال زارعة ماسة ولو كان بخير كانا يجب على من يده  
 جميع العشر على كل الأرض إلا أن في حصة يجب في عينة وفي حصة الخارج يكون ديناً في رتبة  
 بدائع وأما قول الحسن بن محمد بن عمار الأرض فتقول بنينا لها لا اعتبار أن من اعداد الأرض  
 إلا أن لا يصدق في ثواب الشجر فكان كالمسحاج العشر في العشر أو كذا في أرض العشر  
 فاعلم أن كذا في أرض الشجر فلا شئ فيه فذكرنا أنه وجب العشر فيه كونه بمنزلة الشجر لكونه  
 من أثمار الشجر ولا شئ في ثماره من أرض المسحاج ولا أرض المسحاج يجب فيها المخرج فهو وجب  
 العشر في العشر لا يجمع العشر والمخرج في أرض واحدة ولا يجمعان هذا ويجب العشر في العشر  
 ذكرناه في قولنا في حصة لأنه يعلق بالخارج ويخرج من الثمار والنصاب ليس بشرط في ذلك فلهذا  
 وعندهما شرط وقد ذكرنا اختلاف الرواية عنهما في ذلك وما يوجد في الجمل من العشر  
 القول كذا يروي عن إمامنا في حصة العشر وروى أصحابنا الأعلام عن أبي بصير أن العشر في  
 وجه قولنا يروى عن إمامنا هذا أصح غير مذكور في العشر كالمسحاج ولا يجرى في العشر  
 العشر لأن ملك الخارج شرط ولا أخذه فلهذا فلهذا كذا لو كان في أرضه أو المول ليس بشرط  
 وجوب العشر حتى لو أخرجت الأرض في السنة ودارا يجب العشر في كل مرة لا يصدق في العشر  
 مطلقاً غير شرط المول ولا العشر في الخارج حصة فذكرنا وجوب العشر في الخارج وكذا في الخارج  
 القاسم لأنه في الخارج فاعطى في السنة ولا يجب في السنة الأجرة واحدة لأن ذلك ليس  
 في الخارج بل في الأجرة عرف ذلك بتدقيق علمهم وما دخلت في السنة الأجرة واحدة  
 بدائع ولا شك أن السؤال يحتاج إلى الحجة لأنها تكون في البراءة في جارة السطحة ومخرجها  
 من السؤال إذا أخرج من السؤال أصح إلى الحجة بخلاف السؤال الباطنة أو المخرجها ما كان  
 المخرج فلهذا المعنى في البدائع وشرط ولاية الآخر وجود الحجة من الأمام فلا شئ في طلب  
 المخرج على سواد ثوبه وأخذوا منهم الصدقات منها وجوب الكوة لأنه لا يجوز زكاة غير التي  
 مشترطها كذا في سؤالنا عن الحكم في قوله من نصيب كتاب الصدق أهل بلدة أو لا يسلطان يدرهم

أما إذا  
شكك

وإذا جرح

يقول على أن ملك  
الصدوق ليس له

عشر

عشر

أما إذا  
شكك

مسألة



46

عمر البیتہ فی حق البیتہ



[illegible]

الحج المبرور  
الحج المبرور

سید محمد

شيخ الاسلام رجل اراد ان يخرج من مدينة البصرة فوجد بها رجل من النصارى  
 كلامه هكذا وقد بلغني عن علي بن حسين بن شقيق قال سئلت ابا الوليد بن سلم عن رجل  
 على الرجل ان لا يطيع فيه ابوه قال اربعة اشياء المجعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة  
 من فرائض الله على المسلمين ابا بعض السامع من فرائض الله على المسلمين ابا بعض  
 كسار النصارى ما انطلق فخره خلف الخراج قال بعضهم لا يجوز الا بامام لا طاعة لغيره فربما  
 ربه من مطلق وقال بعضهم ان كانا من سبعتين من حرمته يجوز دفع احدى الناحيتين من حرمته  
 السوفى طلب العلم بغير ادنى حال لا سئل عن رجل من النصارى مع نومه عدم امن الطريق  
 اوسع السوفى خلا ما با حاطه العلم بعدم الامن غالباً خارج جاز حواجر النصارى وازكره الوليد بن  
 في فتاواه لادوى بان كج عنه في ذلك حاله ولم يقل كج عنه من جميع النكاح لانه اوصى بعرف جميع  
 النكاح لا كج من غير اصل المال ولو دفع الوصي الدرهم الى الرجل لبيع به فليس له ان يبيعه  
 كما ذكره ذلك حاله كج من المال امانه في بيده فانه اسره فنفقت له ابنته على ما يكون ان اسره الحبيبة  
 طهرت منه فانفقته في ماله خاصة وان اسره لاجبانة ولا تمنعه فانفقته على الوصي في ماله خاصة  
 وان اسره للضعف رأى فيه او لم يره باسره فاسره فادفع الى اهل بيته فانفقته في ماله الميت  
 لانه اسره للنفقة الميت انتهى وفي بيع العذر لادوى ان كج عنه ولم يزد على ذلك كان للوصي ان كج  
 بنفسه الا ان يكون وارثاً وان دفعه لوارث لبيع فانه لا يجوز الا ان يجر الورثة وهم كسار لادوى  
 كاسره بالمال فلا يصح للوارث الا باجازه الباقي ولو فعل الميت دفع المال لمن كج عنه  
 لم يجر لادوى بنفسه مطلقاً وفي الظهيرة ولو كان نكاحه قد رما لا يكره الا حجاج عنه بلفظ الوصية  
 وفي النجاشي رجل اوصى بانه كج عنه في الميراث فانه يجوز كالدائن اذا اخضعت له مال نفسه  
 وخرج على ائنه لا يرجع فانه لا يجوز بيع الميت لانه لم يجعل مفسود الميت وهو ثواب الانفاق ولا طهر  
 والكوفة والكفارة ومنه لو قضى عنه ذبته منه عاجز لا يزوج ثم كبر العاجز بغير امره لا يجوز دفعه الا  
 بغير امره في حاله الحياه يجوز تركه بعد الموت رجل مات وعليه حصة الاسلام كج عنه رجل بامر ولم يزوج  
 لا وضا ولا نفلاً فانه يجوز عن حصة الاسلام ولو نوى مطلقاً لا يجوز عن حصة الاسلام انتهى وفي عمدة  
 الفتاوى للصدر الشهيد ومال حجة من غشيت كج عن واحدة او الثاني للورثة انه فضل انتهى  
 وهو مشكل على ما تقدم في الخطر والولو الحية وهو بين على الفرق بين الوصي في النكاح وبين الوصي  
 بجميع النكاح واذكر في اخر العمدة من الوصايا لادوى بان كج عنه بالمال فانه لا يصح للوصي من مال  
 نفسه ليرجع ليس له ذلك لانه الوصية باللفظ بغير لفظ الموصى وهو اوصاف المال الى نفسه  
 فلا يبدل ان انتهى وفي العمدة امرأة تركت ميراً على الزوج لبيع بها كج عنه فليس له ان يبيعه

[illegible]

که بعد از آنکه از این راه  
برای







فان استبرأ الى الموت سقط الفرض عند الاطلاق وان كان رضا لارجي زواله كالموت  
 خارج عنه سقط الفرض عنه سواء استبرأ ذلك الصدر او زال فخرج به في الحيط فمات  
 فاضى الى الموت وخرج في سوانج الدابة ما به اذا اجماع الا على غيره ثم زال بمعنى لا يسلط الا لاجل  
 اسن زواله بالوفاة لان سوانج وهو صحيح ثم محرم واستبرأ لا يجزى بقصد الشرط شرع الكفر ليس يحرم  
 فالحج ثم القبر انما هو قوله سوانج ليس في فاضى زواله فاضى لغيره بين ما جرحى والذين ما  
 لا يرحى وان فاضى لارجي جازا به باخره بالحق لا ينفقه زواله فاضى لارجي زواله جازا به  
 الموت لان مات اى يتوفى وانما اطلق المحرم فاضى لارجي زواله استبرأ والموال ما  
 لا يرحى زواله ذلك اطلق الحجاب بعض الفقهاء غيره وانما ادعاه في نهي صاحب الحيط  
 بذلك فخرية ايضا ما به ما به بل صرح فيه بخلافه في التاخر جازا به قوله من كان  
 عاونا فخرج رجلا ان كان عاونا لا يرحى زواله الظاهر انما يحكم بالحوار اعتبار الظاهر والظاهر  
 فانه ظهر الاربعاء ذلك الظاهر يستحق الحوازم لا خلاه وان كان عاونا لا يرحى زواله الظاهر  
 وعالميا كان حكمه موثقا فانه استبرأ الى الموت حكمه بغيره موثقا فانه استبرأ الى الموت  
 وانه كان خراجه بالحيط محيط السرخى فليس فيه نهي ايضا بذلك بل فيه ما يحل في حيث  
 قال فيه في اويل باب الرجل يخرج غيره ويخرج عن الحيطة فانه استبرأ الى الموت يجزى وانه  
 زال العجز لا يجزى ويذكر حتى الاسلام واهل حديث الحنفية وهو ما روى ابن حنبل جازا  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فانه استبرأ الى الموت في الحج او ركعتين وهو صحيح كبر لا يسكت على  
 الاطلة فخرج عن فقال صلح حتى غابك فالحديث ورد في الشيخ الفقيه الذي لا يرحى منه  
 انقذته على الاداء فخلصنا من استبرأ الى الموت شرط الحوازم السابقة في الحج فانه استبرأ  
 العجز وقد وجد شرط حوازم السابقة وانه لم يستبرأ فخرج حوازم السابقة كالشيخ الفقيه زواله  
 عجزه الى الموت عجزه الى الفدية غير الصوم وانه يتكفل عدوه فكل هذا اسن وانما ادعاه  
 النسخ بذلك في البسوط فخالل ايضا وليس فيه ما ذكره بل ذكر فيه انه لا ينعى العجز على الكفار  
 لا بالحج ومن العجز فيه عجزه عن شق الفدية العجز به القياس غير الاداء بالبر زواله  
 ادعاه في النسخ بذلك في سوانج الدابة فخالل ايضا وليس فيه ما نقله عند اهل العلم ذكر  
 ما ذكر في البسوط وقال ايضا في كتبهم ان كتب الشافعية سوانج المعصوم عجزه نظر  
 ان مشق لم يجز ذلك قوله واحد اعداى حتى وانه مات فيه قولان في قول مجزى وب  
 قال ابو حنيفة وفي قول لا يجوز قال الاصحاب وهو الظاهر ولو كان فرض لارجي زواله  
 فخرج غيره ثم را لا يجزى في الاظهر وبه قال ابو حنيفة وما لك واحمد اسن ولم يشيخ

ما يتعلق زوال  
 العجز

فانظر كيف انشئ على هذه الكتب المشهورة انما لم يرد من هذه واحدة من الصنفين وقد وقع النسخ  
 بذلك في كثير من الكتب غير ما ذكر في شيخنا الحنفى الطحاوى لا يكره الا ان الخصائص في اول كتابها كانت  
 قال ابو حنيفة في البسوط ان الموت على الرجل اذا كان يستطيع الموت عليه الا ان يرضى عن حيايته سقط عنه  
 فرض الحج وان كان له واجد المخرج غيره فخرج واجزه ذلك فخرج الاسلام ان يرضى عن ذلك حتى يموت وان صرح  
 قبل موته واطلق الحج كان عليه الحج عن نفسه قال احمد هذا الفصل لا اختلاف فيه بين اصحابنا في الرواية  
 المشهورة الا في رواية الحسن بن زياد عن ابن حنيفة في الفدية والاعلى ان عليه ما فرض الحج ما يشقها او اذا  
 وجب اراد او راحه اسن وذكر في هذا بعد اسطر وفي الترتيب بغيره لاسيما في الحج على الاحرار ووجوبها  
 يكفيه طاعتها ما لم يجب على كل سعد وعين ان الحج رجلا بالان الحج ثم زال العجز جرحه بنسبه اسن وفي  
 البدائع ومنها ان شرط حوازم السابقة في الحج المستبرأ من وقت الاجماع ان وقت الموت فانه زال فاضى لارجي  
 لم يخرج غيره لا يجزى العجز العجزت بخلات القياس ففرضه الفقيه الذي لا يرحى زواله فيعيد الحوازم وظل  
 هذا يخرج الرضى والمجربى في الحج ان حوازمه موثقة ان مات وهو رضى او مجربى جازا وان زال الرضى  
 او المجربى قبل الموت لم يجز الاجماع في الرضى والاعلى على اصل ابن حنيفة جازا لان الرضا والاعلى  
 لا يرحى زواله العادة فخرج الشرط وهو العجز المستبرأ من وقت الموت اسن فثبت ان كتاب الادوية  
 الصنف المشهورة ما به وشافعية الشيخ والسائل لا يحيط به نطاق البيان اعاد الله سبحانه  
 سره والفتاوى ومساكن العلماء في هذا المسئلة نعم ما ذكره فانه اذا برأ بعد فخرج الحج جازا  
 ولا اعاد عليه رواه ابن حنبل وهو قول ابن حنبل واسن في ذلك السردى في العجز فخرج الحج  
 الاسلام رحمه الله على هذا المادة اذا لم يجد حوازم السابقة في الحج الى ان يبلغ الوقت الذي يخرج عن الحج  
 سبغت من غيرها فانما يكون ذلك فلا يجوز لسوءهم وجوب الحرام فان سبغت رجلا ان دام علم الحرام ان مات  
 فذلك جازا كالمريض اذا اجمعت رجلا ودام المرض لان مات واطلق في النسخ فخلص ما اذا كان سحاربا  
 او مضى في السار فلو اجمعت وهو في السجين فان مات فيه اجزاء وانما خلاص منه لا وان اجمعت بعد وبنه  
 وبين مكان ان اقام العدو على الطريق حتى مات اجزاء وان لم يعلم لا يجزى كذا في التفسير وذكر في  
 البدائع من ايضا كتاب الكفاية وانه اذا زوجها الولي فخرج كذا في ما رفته ثم زوجت نفسها لغيره  
 كان للولي حق التزويج ولا يكون رضا به الكفاية الاول رضا بالكفاية الثاني فخطب بها في الكفاية فغند  
 بلفظ الكفاية او التزويج على وجه الجهره فانما نقول المرأة زوجت نفسها كذا في المحققين  
 السند في قبول الرجل قبل او يجوز على وجه الاستقبال بان يقول الرجل للمرأة انتم زوجت  
 على كذا فقول المرأة قبل او يكره بلفظ الامر بان يقول الرجل زوجت نفسي كذا فقول  
 زوجت ثم اذكر كتاب الكفاية في فاضى زواله فاضى لارجي زواله فاضى لارجي زواله فاضى لارجي زواله

آخر الزمان  
 حونا

غير سماوي  
 او غير سماوي

زوجا اولي من ولده  
 ثم ثانيا ثم ثالثة  
 ثم رابعة  
 النكاح المقتدر







اثبات انكشاف الجواهر الفلاني اذ قال زوجتي ترستك زوجها ونفسه فان  
 يلحق النكاح هكذا ذكره وروايت في وقت الطلاق انه لا يلحق وكذا ذكر القاضي في الفلاني والصفحة  
 للمام الشهيد وسكت مولانا جلال الدين البرزوي وعكسك هذه الاقاويل عن صاحبها فقال  
 الاصل ما قالوا انك لا الوكيل يعرف فلا بد تحت المنكر وانما وكنت باه زوجها فدخل  
 منكرو على هذا الاصل سائل كثير في الجامع الكبير وغيره ولعل هذا الغافل رتب ان المرأة  
 قد علفت من الوكيل انه يريد ان تزوجها اذا اطلقت باه زوجها حتى تبيع عليها باه زوجها  
 من غير حيلة جواهر الفلاني فيمزوج صغيرة باه الغافل فاراد ان يسلمها الى الزوج قبل  
 البلوغ انه راى القاضي المصنف في ان يسلمها الى الزوج فذكر ذلك جواهر الفلاني في رجل قال  
 لامرأة انك ارتدت عن الاسلام ولفظت بكلمة كفر والارادة انكرت وقعت الحرة بينهما لانه  
 ان لم يزوج الحرة فلا حرة انه تعدد وتزوج بزوج اخر لانها حرة على فانه لفظ الزوج بكلمة  
 الكفر ثم تاب ورجع واراد تجديد النكاح معها واب المرأة تجديد العقد مع فلان فذكر  
 مخالفا ما اذا انقضت المرأة بكلمة الكفر ثم تاب ورجع واب العقد ليس لها وذلك غير  
 لما عاين في الباب لانه ذلك علما في صحة التوبة اذ لا لها انسان ولو حدة منها ابن الملاح  
 ابنه فارضعت المرأة ابنه فلما يجوز لهذا الابن ان يتزوج باه خاتنه لانه صار  
 حائرا في الرضاع ليس للزوج منع اذ لا في حق الزوج الماطة باه وان دخل بها قبل  
 وضع الحجر اليها لانه لا بد للزوج عليها حتى يبيع المهر فقصوى زوج امرأة من قبل قبل  
 اجازة المرأة فصح الزوج العقد وذلك ولا يقال انه انعقد من جانبها لانه لم يوطأها  
 في هذه المسئلة قبل اجازتها يكون حقا ونقضا للنكاح ولا يلحق بذلك خلاف جواهر الفلاني  
 صغيرة تزوجها ولها في صغر شهادة العقد وقبل ابوه كبر الصغر وان شيئا عليه منقطع  
 يجوز للقاضي ان يبعث الى متفقولي ليلطل بهذا النكاح بهذا السبب والقاضي الحق في ان  
 ان يفعل ذلك بنفسه ايضا اذ هذا المذهب وان لم يكن مذهبه فقد ذكر في الكتاب  
 القاضي اذا قضى بشي ثم ظهر انه قضى بخلاف مذهبه ان قضائه نافذ في جواهر الفلاني اذ  
 تزوجت نفسها ودخل الزوج ووطأها فلان ان تزوجها ثانيا يتزوج الولي بناء على ان  
 النكاح الاول غير صحيح لعدم الولي وان الطلاق اثنان لم يقعين فانه لا يلحق لانه محمد بن  
 الذي ليس شرط الولي ثم يقول بعد في الكتاب اذا اطلقها فلان ما وطأها وان تزوجها  
 فان اكره له ذلك وانه كتب القاضي الحق في ذلك المذهب في لاري النكاح بدونه  
 الولي فتصحيص النكاح ان كان ما يبيع انه لم يأخذ مالا القاضي الكاتب والعالم

تسليم الصحيفة الى الزوج

آثار و تصانیف

دستور و اصول  
و احکام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سفراء بغداد

2

الحمد لله

١٢٤

المعجزات

برج و در سال ۱۳۰۲  
میرزا محمد تقی

1. 100

وہاں پہنچ کر اس نے

27

المكتوب البدر المضيء وان اخذ بالمالا يصح ولا يظهر قضاءه بقضاء النكاح الثاني في حرة المولى  
في النكاح الاول وحيث الاول لا يملكها حتى يعتق وان صح النكاح وقضاء الغيبة ان في حق المطلقات  
المطلقات الثلث فلا يتعدى عليها الحكم احرى بكذا ذكرنا وبهذا يصح في طريق العقد اما لاجل لغايتها فيجب  
ان يتبع هذا الباب وبني ان لا يلتفت الى مثل هذا كما يورد الى عدمه من باب اصحابنا وقد ورد في  
غيره من اصحابنا ان في ذلك ما يكون حرجا لمصلحة وحقا في ما في في باب اس وكره  
انما الله سبحانه اقره بقضوية كبر بالغة زوجت نفسها من حق وبها لا يرضى فانما يصح النكاح ان كان  
لزوجت نفسها من نسوة ومن سكتا احبنا المصحح وان كان لا يصح فعدوا في حق وانما زوجان يعتقدا  
ذلك من باب ولكن اذا كنا نعتقد خطا القول وسكتا رجب علينا ان نجيب على ما نعتقد وهو كان في  
السؤال ما جاز ان يفتي في ذلك بل يصح عليه يجب ان يقال يصح عند ابي حنيفة جوار المولى وانما رجب  
تزوج المرأة على الف درهم من رجل فان كان زوجا له اجل معلوم فالتاجيل صحيح والا فالتاجيل باطل  
ولما انما يطالبه بغير النصف والمقدار من سيرة قد جعل نصف النسوة حتى انهم من تزوج امرأة على مهر  
مقدور قالوا عاقلوا وجاهلوا بين قدر العمل في النصف واجب واما لاجل ملها الطائفة بعد  
المطلقات وبعد الموت واما في حال قيام النكاح فانما يطالب الزوج بذلك عند الفاضل فان الفاضل  
ما بالزوج يتبع ذلك اليها ولكن لا يجبر ولا يجسر امرأة وبنت مهرها من زوجها واما انما اختلف  
الزوج وورثت المرأة انما الية كانت في المرض او النكاح فاعول قول الزوج انما كانت في النكاح لا في  
المرض وهم يرون قول الشك في طلاق منهم فتقوله على ان المهر وان كان ثابتا لا يفسد في سقوط  
والورثة ينكرون في سقوطه فيكون القول قولهم لا المهر وان كان ثابتا فيكون في حق المرأة واما  
استحقاق ورثتها هذا المال قبل الزوج لم يكن ثابتا فقد وقع الاختلاف في ثبوت استحقاقهم هذا المال  
فهم يرون في الزوج ينكر فاعول قول جوار المولى رجل فان نكاح ما نكاح ترسا يا نكاح ما نكاح  
بكر جوار المولى لا يكون ولا يجوز عليه الزنا لا في نكاح ما جوار ترسا يا نكاح ما نكاح ما نكاح  
طلاق كسره او طلاق في هذا واقع فتقوله في سبعة وثمانين جانبين شرطت وجوهه  
ورعده نكاح ما نكاح في طلاق في ما يكره في نكاح ما نكاح وجوهه واولا ربه الحقيق انما نكاح ما  
نكاح انما نكاح ما نكاح في طلاق في ما يكره في نكاح ما نكاح وجوهه واولا ربه الحقيق انما نكاح ما  
الزوجة في طلاق في ما يكره في نكاح ما نكاح وجوهه واولا ربه الحقيق انما نكاح ما  
في طلاق في ما يكره في نكاح ما نكاح وجوهه واولا ربه الحقيق انما نكاح ما  
الصحابه والنساء في هذه المسئلة قال عبد الله بن عباس ان لا يقع الطلاق اذا تزوج المرأة  
قال مالك والشافعي واما ابن ابي ليلى فوافقه في قوله ان تزوجت فلانة لا يقع ان تزوجها حالها

عَلَّمَ مَا أُعْتِقَهُ

فصل فی الجہان و الجہان

مجلس الخلف الوصل

احمد علی  
پتہ: لاہور

مدرسہ اسلامیہ  
لاہور

228

22

2

2000 年 12 月

100



في قول كل امرأة ان تزوجها فمن طلق ان يقع وقال ما بعد كبره من الصبي انما ينعين انه قد انعقد  
 فان تزوجها يقع الطلاق ربه اخذ اصحابنا وكثير من علماء الاثر منهم من ذلك حجج وافيه ودلائل طامعة  
 لا يمكن هذا الحق في ذلك ما كان في غيره من طرق الكروج فمن وقع في هذه الموضع حتى كان في النكاح  
 بما والدين النكاح انما كان في سجد النبي صلى الله عليه وسلم في قلبه هذه المسئلة فثبت في ذلك فثبت  
 في النكاح انما النكاح ينعين بان يزوج في رجله البنين على رجله وقال في كان في يمينه او في اليد وكما  
 الامام حنبل والدين عبد الرحمن بن النعمان بن ابي اسحاق في رجله كان ينعين في هذه المسئلة  
 على ان ينعين في النكاح ربه على ذلك واستغفر الله في اخره اهل حر والود بعد رجوعه من المدينة فاقوا  
 بذلك بعد ذلك انما تلك المسئلة من اصحاب النكاح في هذه المسئلة على ما اعتقده ابو حنبل فانما  
 ينفي هذه المسئلة فانما في اصحابنا جعلوا في ذلك طريفا وخرجا حران لا يكون عليه وبال  
 باستعمال بوجوه في الوجوه التي ياتي بها كثره اختلاف الصحابة والسابعين في هذه المسئلة جعلوا  
 في ذلك طريقتين اما ككناح الفضولي او المرافعة الامن بغيره بطلان البين اما ككناح الفضولي  
 فمذمومة كثر المحققين من اصحابنا كالشيخ الامام البرزور والامام الاجل في الفصل الاخر في  
 وخلق كثير من ائمة ماوراء النهر حتى انهم جعلوا البينين في كل ما في هذه المسئلة ثم اجمعوا على ان لا ينعين  
 فيه ككناح الفضولي او المرافعة الامن بغيره بطلان البينين بوجوه ككناح الفضولي كثر العلماء  
 كاستعملوا في البين والامام العزازي والامام السدي في ربح الاسلام في الحسن عيسى بن حمزة السدي  
 والامام حنبل والدين البخاري وعمر السفي وغيرهم فمما جئنا به من النكاح والامام ابو حنبل في الامام  
 ابو المعالي صاحب السفي كان لا يجيز ككناح الفضولي واستبعد استبعادا عظيما وكما في الفاضل  
 الامام قاضي القضاة محمد الدين البصري في حاشية استناده شيخ الاسلام ولا يجيز ككناح الفضولي  
 وذكر ان الفاضل صدر الدين بكرا ذكر في شرح الكافي وكان الفاضل الامام علي السفي في  
 لا يجوز ككناح الفضولي ولا في في يقول في الفعل سواء لكن لما حصل في ما قبل النكاح فيقول  
 على ان ككناح الفضولي جازر اما ككناح ككناح الفضولي ان تزوج فضولي للمخالف امرأة فمما ذكره  
 من ولا يكون صدر عنه ككناح البين ثم لا يبلغ الخبر الى المخالف فانه يجزى بالفعل ومنه القول  
 فانه اجازة بالفعل لا يثبت وانما اجازة بالقول يثبت وانما لا يثبت بالفعل لان في ذلك فثبت  
 وهو غير العائد وان كان عقدا فضولي ينعين له وهو في العقد ترجع اليه لان في باب البين يعتبر  
 الاشارة به من حيث ينعين بالعقد وهو لم ينعقد وواجازة بالقول يثبت لان القول يثبت بالعقد  
 فصار عقدا يثبت في الاجازة بالفعل ان ينعين اليها شارة المهر والنفقة فافعل ذلك  
 صارت المرأة تنكح في ولا ينعين الطلاق ولا يجزى في فعل المرأة ما يثبت الزوج اليها لان العقد

والردان مردود ووجه  
 الشايعان وما جازا  
 من

كل م

سنة ككناح  
 الفضولي

في ككناح

من جانبها لانهم وان كانت صغيرة ينعين اليه وانما ككناح في الامام عمر السفي هو ككناح اما الاجازة  
 بالفعل فيقول بوجوه ما هو في النكاح السفي في النكاح في حليل البين عند ذكر هذه المسئلة  
 وجعل الاجازة بالفعل ان ينعين اليها شارة المهر والنفقة او لغيرها او لمسه ما ذكر صدر السفي  
 حنبل والدين في شرح الجامع في كتاب الحج في تخرج سئلة في اخره عن طلاق النكاح سفي في يجزى  
 سفي المهر اما بالواقعة فلا ولو نكح الزوج اليها بغيره لا ينعين مقام نكح المهر ولا يكون اجازة  
 لان المهر انما ينعين لانها بالنكاح وقد يحرم بين الاجبيين اما الاجازة ما يقول فمذمومة  
 بعض الشايع لان الاجازة غير العقد وقيل هو قول محمد بن الحسن الطائفة لا يجوز الاجازة بالقول  
 حتى لو اجازة بالقول ينعين في الطلاق لان الاجازة الاشارة الى ان السابق ولو ينعين المخالف فاقا  
 ان كان بعد الاجازة بالفعل لا ينعين في الاجازة فاجاب السفي بفتح الطلاق في  
 الامام عمر السفي بذلك في قوله ان تزوج امرأة او ككناح زوجة او ما قال ما قال في ربه  
 او كما بين في ذلك انما قوله ان تزوج فضولي امرأة فمن طلق هذا حليل الشايع في هذا  
 انما الامام الاجل محمد بن الحسن البصري في ككناح في ذلك الامام في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح  
 السفي لعدم الملك والاضافة الى الملك ووافقه في ذلك الامام في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح  
 الامام السفي في هذا الموضع في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح  
 المخالف لان السفي في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح  
 لكن لا يجزى عليه لعدم دخولها في ملكه لكن لا ينعين الاجازة لانها صارت مردودا فبغيره نكاحا  
 ويجزى بالفعل في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح  
 كذا ذكره السفي اما قوله ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح  
 الدين ابو الفضل في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح  
 فافهم في مجلس العقد والفضولي بشاره العقد وهو حار فثبت قال صدر الامام حنبل في ككناح  
 البين والي لا يكون حضوره كما لما شارة بغيره بخلاف الوكيل فان من وكل رجلا في تزوجه  
 امرأة فاشترى الوكيل العقد بخلافه فكل ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح  
 الا ان يذخر في العقد بخلافه والفقهاء في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح  
 وليس هو من ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح  
 فلما قال الامام عمر السفي بغيره ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح  
 فمذمومة ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح  
 وهذا بخلاف قوله كل عبد دخل في ملكي فهو حر ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح في ككناح

في ككناح

الاجازة  
 بالقول

في ككناح

في ككناح

في ككناح



تلك العين لا يحسن بالشرا فحسب بل له اسباب في اليه والبرات وتبرزك فلا يكون  
 ذكر الحكم ذكر الشرا واما ذكر تلك النكاح يكون الزوج لا يملكه ذكره النكاح وهذا خلافا  
 حكما في الامام في الفصل المذكور في هذا الحكم في النكاح الفضولي اما قضاء القاضي فقد استغنى  
 على حواره ولم يجعل احدا له لا يجوز الا وانه عزاي يوسف ان قال اذا كان الخائف مقبلا فحسب  
 يعتقد وقوع الطلاق لا يجوز له ان يدع راي نفسه راي القاضي فيها اعتدله حراما لكن حاصل  
 المذهب غير الاحتياط ولا يجوز له ان يدع راي نفسه راي القاضي لانه القاضي انما يكون  
 ناظر الخلق ما كان ناظرا على حق صار حكمه كالتصديق وان كان ناظرا على باطل فحكمه كالحق  
 فيدع راي نفسه اما كيفية قضاء القاضي انه يزوجه الخائف امرأة بنفسه ثم يرافعا الى قاض  
 يعتقد بطلان العين وادعت المرأة ان حلفت بالطلاق لكل امرأة يزوجهها فانكر الزوج  
 الزوج وادعت المرأة ان شاهدها قبل الطلاق في حلف فحكم القاضي بصحة هذا النكاح والعاد  
 العيني السابق لا يقول عبد الله بن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما انما حكم الحاكم بالغا والعين  
 السابق قبل ان يزوجه الخائف المرأة والطلاق للمحالف ان يزوجه من ثمة فانه لا يصح لانه حكم  
 الحاكم انما يجوز بعد حكم النكاح ودعوى المرأة بالبيع الطلاق ولو رافعا الى القاضي  
 الخفي حكمه بصحة هذا النكاح لا يصح الا اذا اعتقد في هذه المسئلة ما هو قول الشافعي و  
 ابي حنيفة في اجتهاده لا ذلك ولو نسب القاضي الخفي فحسبنا مستغنى بحكمه بصحة النكاح لا يصح  
 الا بقبضه بحكم ما هو المذهب عندنا لا يجوز ذكره حال الدين وقال غيره في النكاح لو نصب  
 لهذه المحاذرة خاصة لا يجوز اما لو نصب نكاحا في محله او في غير محله جاز ولو كان رجلا لم يحكم بصحة  
 ذلك جاز ولو كان نكاحا بعد ذلك لا قاض اخر فامضاء بصحة لانه كما قلنا على ما يملك  
 قاض اخر نقضه وذكر جواز الحكم في هذه المسئلة عند الشهداء من الدين النكاح في الزوج  
 واخبر والده برهانه الدين انه ينفذ اما يمينه وهو لا يملك الدين كما لا يجوز ذلك  
 وسكت مولانا حال الدين اذا حكم حاكم بصحة النكاح ثم اراد ان يزوجه امرأة اخرى  
 هل يحتاج كل امرأة الى الحدود الحكم قال بل يحتاج الى الحكم في كل تزويج في القول الصحيح  
 وان قيل انه يكفي بذلك الحكم ثم سكت انه المحل في هذه المسئلة نكاح الفضولي او قضاء  
 القاضي المستند بطلان العين او القولين اول اخطاب وقال الاول عندى انه يرافعا الى  
 حاكم مستغنى بحكم بطلان الطلاق ونكاح النكاح على الصحة لا يجرى اذ كونه اذا حكم بطلان  
 ذلك فانه لا يملك الحكم لانه تزويج محكم ويستغنى ان يكون حاكما من جهة الامام  
 حتى يكون حكمه كالاجماع او كالتصديق اما اذا حكم رجلا لا يكون حكمه كالاجماع او كالتصديق

نص في جملته  
 ان في جملته  
 ان في جملته

عن الحق اولى

صار كانه  
 الخلق

فانه لا يملك تزويج مذهب محكم على ما عرف ان حكم الحاكم النكاح قد بين ما قلناه من ان لا يملك مستفادة  
 من جهة ما قلناه من ان لا يملك تزويج مذهب محكم على ما عرف ان حكم الحاكم النكاح قد بين ما قلناه من ان لا يملك مستفادة  
 على احد هذين الوجهين افضل من العروبة وانه كان مستغنى كبريا في العروبة في حد اول من كان له  
 مال فالنكاح اولى وادخل مع ذلك نكاحا مستغنى باحد هذين الوجهين لا وروى لا وابل ولا  
 شينة ولا خصال هذا عندى في هذا الباب رجلا من النكاح قال في الباب والحدود الاول لبارك  
 تزويج الضعيف من عتق معروف لم يجوز له القدرة على الجماع شرط الكفاءة كالقدرة على الهرم  
 النكاح بل اولى من جميع النكاحات النكاح عند المحرم بين الناس لا يجرى بها يجوز النكاح بخلاف  
 الصحيح عند الزوج باحد هذين الوجهين قبل العتق وكذا للمرأة ان تزوجه ما هو هذا الحكم قبل السبس  
 جامع المصنفين في النكاح والطلاق في النكاح النكاح مشاركة لا طلاق يسمى وكذا طلاق الفتن  
 نكاحا قبل اجازة مولاه نكاحه نفس في نكاح فاسد كلف ان كان تزويج ما هو خوركانه كن نكاحا  
 مطلقا نفسه بحكم الامر فانه قبل هو مشاركة فله زوج وهو الظاهر ولو قيل لا فله زوج اطلاق  
 النكاح فصح ومشاركه وتعلق الفصح لا يصح ولو قال له طلاق نكحت فطلقت يكونه مشاركة  
 او لا تعلق فيكونه تزويجا لا يصح منه ايضا فله طلاق النكاح لانه لو لم يزوج  
 بالنكاح على الصغيرة لم يجرى الاستبراء بعد البعد عندنا ج وقال لا يصح ذلك وكذلك  
 لو اقر المولى على عبده والوكيل على موكبه ثم المولى على من ينسب اليه الاوار عندنا ج قالوا انما  
 ينسب خصا عن الصغيرة من ينسب اليه على المهر كما اذا اقر الاب باستيفاء بدل الكسابة  
 من عبدا به الصغير لا يصح في الابنية فالقاصب خصا عن الصغير فقام عليه البنية كذا في المحيط  
 وهذه المسئلة على قول الامام مخرجة من قولهم ان ملكك الاشياء ملكك الاوار به كالموصى والمراجع  
 والمولى والوكيل لا يصح كذا في جامع المصنفين من ان صاحب الميراث قال اصل كلاسهم يشك  
 ما اقر الرضى بالاستدانة على البنية فانه لا يكون صحيحا وان كان هو يملك الاشياء الاستدانة  
 شرح الكفراني عن مولانا النكاح الصغير باب الاول واما المضاع فان كان سيدا بالهجرة  
 نحو تزويجك فتقول تزويجت نفسي فانه ينفذ على من المحيط بانه وان كان حقيقا في الاستدانة  
 الا ان يمتثل الى ان كان كاتبة الشهادة وقد ادرى التحقيق في الحال لا الالة ولا الخطبة  
 والعدوات فكل ما يصح انتهى ولا حاجة اليه لانه الامام في المضاع موصوفه للمال وعليه  
 تنقح الاحكام كافي قوله كل مملوك ملكه فهو حر فانه يمتثل ما في ملكه للمال لا ما يملكه عبده الا  
 بالنية لا ذكره وان كان سيدا بالهجرة فهو تزويج نكحت فقال ينفذ في ان لم يقصد به  
 الاستدانة لانه يتحقق فيه هذا الاصل بخلاف الاول لانه لا يثبت فيه غير الوعد وان كان

تزويج الاول  
 النكاح

النكاح  
 النكاح

النكاح  
 النكاح

تزويج الاول  
 النكاح

المضاع



جمع بالمعقود

10/10/10

الخامس: المصنف

والشجاج بالشرط

الحقوق في السموات

وَأَمَّا بِنِعْمَةِ الْكَلَامِ فَهِيَ

600

برای اطلاع از قیمت و شرایط خرید

الحبيب  
للوالد

3. *Handwritten text, likely a signature or name.*

در قائل المستری ما ملکت



في حيط على الصواب بدو من تلك القطعة غزاة في القاضي المعتمد في باب الشفعة وكذا في آخره  
 نقلها عن ايضا مكنت لا يكون حيا شرح الاسلام وقيد بالبراءة فانه الصغير عايد اليها اقرارا  
 عن الصغيرة التي زوجها غزاة الاب والجد او كانت بعد البلوغ كانت ردوت حين بلوغ الغير وكذا  
 الزوج فانه القول قول له لانه مكنت ثابت عليها منى كانت تريد انظار المكنت انماث عليها  
 مكنت مدعية صورة فلا تقبل منها استناد الشفع حتى لو كانت عند القاضي ادرت الا في شقة  
 صحيح وقيل لم يكن يصح وبه كذب وانما ادرت قبل هذا الوقت فصار لا تصدق بالاسناد  
 بخلافها انه كذب كذا يسطرحتها شرح الكفر في الموضع المربور وفي الدرقة الوكيل بزوج امرأة  
 اذا تزوج امرأة على عبد للوكيل او عرض له فهو مائة ولو لم يوكيل شيئا واذا سلم لاربعة على  
 الزوج شتى ولو كان مكانه الكفاح فلهما برجع على المرأة بما ادعى ولو تزوج الوكيل امرأة فالف  
 من حاله فانه قال زوجك هذه المرأة فالف من حاله او بالقي هذه حارة والحال على الزوج ولا  
 يطالب الوكيل بالالف الشاربه لعدم تعيينه في المعاشات ونحوها وفي الحيط ولو زوج  
 على عبد الزوج جاز استحقاقا على الزوج فبني عليه شرح الكفر لاس في بيع باليه  
 وتقدر بغيره ما لم يمسح لانه لم يبرهن دعوى مكانها برخص له به ثم يبرهن الاخر على مكانها  
 لا تقبل كان الشراء اذا ادعاه من غلظه و برهن عليه وحكم له به ثم ادعى اخر شراء من  
 غلظه ايضا و برهن لا تقبل ويجعل الشراء المحكوم به سائما كذا انما ولو برهن على نسب  
 مولود وحكم له به ثم ادعاه اخر و برهن على ذلك لا تقبل وفي المكنت المطلق لو برهن عليه  
 احد وحكم له به ثم ادعاه اخر و برهن على ذلك تقبل ويجعل مكنته كذا في البرازية وبهذا ما  
 وعدنا به في سلكه الخارج اذا حكم له ثم ادعاه اخر وهذا ما قد مضى عن النساء والصوى  
 من انه القضاء لا يكون على الكافة الا في القضاء بالكره والنسب والولاء والكفاح و  
 كفى في الكفاح شرط هو انه لا يورثا مائة ارجح الحكم له ثم ادعاه اخر يتا رجع اسبق  
 فانه يقضي له ويحل القضاء الاول وسبق سنا ايضا شرط ذلك في المحرمة  
الاصلية ايضا في باب الاستحقاق لكن على ذكره من ينسبك كثيرا قد يدعى الرجلين  
 للاخترا عما اذا اقام رجل البينة على امرأة انه زوجها واقامت هي بينة على رجل انه  
 زوجها فالبينة بينة الرجل كذا في الظاهرية واعلم انه اذا ادعى كحاشية تزوج  
 الحاكم لم يسمع الا بشرط ان يذكر اسم الحاكم ونسبه وانه السلطان فوض اليه التزوج  
 وانه لم يكن له ولي به كذا في البرازية شرح الكفر لاس في دعوى الرجلين باب المهر  
 ولو باعها الولي من الزوج سقط المهر لانه الفرق من قبل المولى قبل الدخول كالمهر تركه

زوج على عبد للوكيل

او غلظه لا يحوز

دعوى الزوج الصغيرة

باعتها من الزوج

او تقبل ابن زوجها قبل الدخول ولو باعها من اخر ثم اشتراها وكيل الزوج فعلى الزوج  
 نصف المهر للمولى الاول شرح الجامع الصغير للمختار في في القبة من الاكراه تزوج  
 او امة سر او ادا انه تزوج من المهر فحل عليها اصدقاؤه فقالوا لها اما ان تزوج من المهر  
 او الاطلاق للشقة كذا وكذا فليس وحيث فامرته خوفا من ذلك فهو اكراه ولا يبرأ  
 لو لم يفعلوا فسد وحيث والسكك بجانها فليس بالاكراه اسهين ولو اختلف في الكراهة والطمع  
 ولا بينة فالقول قول الاكراه ولو اقاما البينة فينية الطواغيب اولى كان في القبة في نظيرة  
 من المدعى شرح الكفر لاس في باب المهر ولو اقاما البينة فينية الطواغيب اولى كان في القبة في نظيرة  
 الاكراه بالجمع والاطلاق فالقول له مع البينة مع سلكه وقد نقلت الشرح عنه في الجمع شرح الاسلام ومنه  
 صرحنا بحيث لا يطبق الجمع وليس له ان يدخل بها قبل ان تطيقه وقد بالبدوع ومن يبيع بالبيع والاب  
 عدم التقدير كما قد مضى فلو قال الزوج نطقت وادى الدخول والاكراه فالف القاضي بربا النساء  
 ولم يبرهن لاس كذا في الكفاح شرح الكفر لاس في باب المهر ولو اقاما البينة فينية الطواغيب اولى كان في القبة في نظيرة  
 اقل او اكثر منه ولم يبرهن باوعد فليس لها الا المسك كذا في غاية البينة شرح الكفر لاس في باب المهر  
 ناخذ من هذه الاب وجب مهر الش فالف الشارة والاضافة في سواء وان لم يكن الشا ربه في مكنته  
 عليها مطالبة بمهره فان تزوج من امرأة فبنيته وحاصلا انه عرض المهر والشرك كوكنت مكنته  
 المرأة قبل النقص لتبني الا انفق من ذلك فالف الشا ربه في مكنته شرح الكفر لاس في باب المهر  
 بالوطر من غير بيان سوى لانه لو اذ عليه فقال بردي او مروي صحى الشبهة وحكم بالوسط  
 او تبنيته وبخبر الزوج كما قد مضى وكذا اذا بالغ في وصف الشرب في طاهر الرواية لانه لم يثبت  
 من ذوات الاشكال بدليل ان لو امكنه الشا ربه في مكنته شرح الكفر لاس في باب المهر  
 الزلو اسحق اهدى ما لديها السابق في تبنيته الشا ربه في مكنته شرح الكفر لاس في باب المهر  
 كذا في شرح الطحاوي بخلاف ما اذا اسحق نصف الدار المهدورة فانه بها الجوارح انما كانت اخذت  
 السابق ونصف البينة وان شابت اخذت كل القبة فانه طلقها قبل الدخول بها فليس لها الا  
 النصف الباقى من تبنيته شرح الكفر لاس في باب المهر ولو اقاما البينة فينية الطواغيب اولى كان في القبة في نظيرة  
 ولا بينة لها قال كمر مهر شلها وليس لها اخوات في العزبة فان حكم بكارها كحكم بكنج شلها قبل له  
 يختلف بالبدان قال انه لو وجد في عدها سال والا فلا يقضى لها شي من المهر ايضا وقد مضى  
 انه القضاء مهر الشا ربه في مكنته شرح الكفر لاس في باب المهر ولو اقاما البينة فينية الطواغيب اولى كان في القبة في نظيرة  
 غير ذلك صحى كان في الحيط فامروى من انه لا يغير بالاجنات صحى مطلقا ونحوه القاضي لها المهر  
 حكم بزم منه استماع القضاء به لو اجرى على مومنه تبنيته ايضا واطلق في الاخراج فمثل الاخراج من بيتها

في شرح قوله

الامر على الاكراه

لغة الجمع

روى عن

مهر الشا ربه

أخذه في المهر

مهره من المهر

مهره



4-10-65

الحمد لله  
العزيز



[illegible]

الزوج وجبت النكحة والاطلاق لا جزاء الاخصاس منه ايضا كواطلاق الامه وهي مقعدة بالنكح  
بغيره فلا رطب فيه لانه العاقل للاختلاف من تلك المدة التي تقطع فخرج عن هذا الحكم  
المدة وام الولد والكتابة طرادعي ولم يدبره ابتداء او ولام ولد له انفق من جهة الابن  
او ولد نكاحه الذي ولدته في الكسبة او قبلها لا يصح دعواه الا بتصدق من الابن كذا في المحيط  
منه ايضا وفي النكحة وظل جارية ابده فموتت من لا يخرج ربيع هذا الولد او على الوفاة الشبهة  
او لانه ولد له فحقن عليه حتى دخل في تلك النكاح ثبت النسب بين من جارية غرة فموتت  
من ثم نكحت الولد ليقض عليه وان لم يثبت نسب من انتهى منه ايضا ومقتضى القول بالنكحة  
انه يتوارثوا والنكول في البداية بينهما لا يتوارثان انما توارثا في السنين بانه الارث يثبت  
بالنكاح على خلاف النكاح فبما اذا كانت الزوجة مطلقه بنكاح صحيح فيقتضى عليه وعلى المحيط  
بانه بنكاح المحارم في شرعية ادم لم يثبت كونه سببا لاستحقاق الميراث في ادم فلا  
سببا للميراث في ديانته اذ لم يثبت شرعا ما انتهى وقد يقال بل كان بنكاح المحارم في نكاح  
الشرعية سببا لوجوب النكحة لما حصل ان في نكاح المحارم نفوق بينهما النكاحي بسلام احدهما  
او بر افعهما لا بمرافعة احدهما عند الامام واما اذا لم تحصل المرافعة اصله فلا نفوق  
انما لا للميراث بينهما وحاديثيون وفي السنين وعلى هذا الخلاف اطلاقه لنا والجمع بين المحارم  
او الخمس انتهى من آيات نكاح الكفار وبعض شايخ بلخ وشايخ سمرقند افترقوا بعدم النفوق  
برأيهما بسبب المعصية والحمد لله المخلص وعامة شايخ بخاري ايضا بالغوا في تجزئته  
على الاسلام والنكاح مع زوجها الاول لا يلزم الخمس بحصول هذا الخيرة لا ضرورة الاستطاعة  
اعتبار انما في نفوقهم في جامع النفوقين باجر الحرة الهاتفة شاف للشرع ايضا فلم يفرق  
ما هو بوانته من استطاعة اعتبار انما في اسمى وهو حرود الامة الجارية النكاح عهد في الشرع  
في الكسبة للضرورة كافي العبد والامة والحرة الصغيرة والحرة الصغيرة مما زاد نكاح في نفوق  
للضرورة ولم يبعد فناء النكاح مع السابق ما عرفنا منه ايضا رجل زوج رجلا امرأة بغير  
ايرة فلما بلغه الخبر قال نعم فامنع او قال بارتك العبد لله او قال احببت اوقال احب  
قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله بسبب ما جازة وذلك بعد الشبهة الامام في اول نكاح  
واخاته انه اجازة وهو المحارم اختاره الشيخ ابواليث رحمه الله الا اذا علم بعقبي انه  
اراد الاستنهاء في لا يحصل اجازة قال وكذلك في البيع والطلاق ما مر جاري في الفصل  
الثاني من النكاح وسئل شيخ الاسلام عن عدة من طلاق رجعي تزوجت بزوج اخر  
في العدة ودخل بها هذا الثاني ثم كوفي بينهما ووجبت عليها العدة على من نكحت نفقة

لانه لا عبرة له في الحكم



على الزوج ان يزوج في اوله الزوج الاول قال لا يجب لاهل هذا ولا على هذا الزوج في حال  
 نفسها اما الزوج الثاني فلا يجب عليه لانها لا يجب في النكاح الفاسد اما الزوج الاول  
 فلا تنقذ عليه لانها صارت ناشئة على زوجها قبل ان يفسد من طلاق بائن او تزوجت  
 في العدة ووجوب الدخول ثم وجوب التفرق بينهما ووجوب عليها العدة وصارت معدة  
 عنها على من يجب تنقيتها قال على الزوج الاول لانها لا يوصف بالمتوفى عنها زوجها  
 عند طلاق الحل زائل ولا تنقذ على الزوج الثاني لان النكاح فاسد من وجوب الطلاق والطلاق  
 والواقعات والحواجز الزوج عشرة سنة على المتعاقب جاز نكاح القاسعة والعشرة  
 لانه لا تزوج الخامسة كان ذلك دليلا على فساد نكاح الاربع فليدفعها ولا تزوج الخامسة  
 والعشرة دل ذلك على فساد نكاح الاربع فليدفع نكاح الخامسة والعشرة  
 فافضل في كتاب نكاح في مصنف الحواجز هذا جاز ما ذكره النكاح في الحواجز الزوج  
 على المتعاقب جاز نكاح الاربع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة والظاهر ان مصنف السند كان سندا  
 والصوره التي ما ذكر في كتاب عدة النكاح السند قال فيه وكذلك الحواجز الزوج عشرة سنة  
 فليدفعها عن المتعاقب جاز نكاح الخامسة والعشرة لانه لا تزوج الخامسة كان ذلك  
 رد النكاح الاربع ولا تزوج الخامسة كان رد النكاح الاربع في نكاح القاسعة والعشرة من نكاح  
 على اجازتها اسنح الاسلام وفي المسوق ثبت اذا قبلت البتة فليس باجازه للنكاح و  
 اذا قبلت البتة فاجازة وفيه ايضا ابراهيم بن محمد قال لا اراه فدر نكاح على الف درهم فقلت  
 ما تزوجت نفسي ثم فلت بعد ذلك فدر نكاح نفسي فهو جاز وفيه ايضا المرأة اذا زوجت  
 فقلت لا ارضى لا اجبر لم ارض انما كان به بركه فقه فليس بها ان ترضى بعد ذلك فقلت  
 فقلت لا ارضى ولكن قد اجرت او وصلت بقولها وانما كان به ولكن اجرت فهو في القياس  
 باطل على اجرة بالاسخار ومن اذا تزوج رجل امرأة ثم رجل بغيرها فليدفعها فقلت  
 لا اجبر فقال لها لا فعلت فقلت قد اجرت لم يجز فدر نكاح النكاح حين روت ثم قال اذا روت  
 ما دفع لم يكن لها ان تجوز وانما كان لم يقع بعد مثل مخاطبة الزوج اياها فودت كان لها ان تجوز  
 هذا قال ابراهيم اذا قال المرأة تزوجت نفسي على الف درهم فقلت لا افعل الا باليقين فقال في العدة  
 واجبت فقلت قد فعلت كما جازا محطرا بها طلق اولا طلاقا صحيحا ثم راجعها بل لها ان  
 تطالب الزوج بالرد المجل فاختلاف المشايخ وكذلك لو اريدت العدة فليدفعها ثم اسلمت  
 واجرت على النكاح بل تطالب بها الزوج بيقين المرفق اختلاف المشايخ محطرا بها طلاق اولا  
 بشهادة شاهدين ثم انكرت المرأة النكاح وزوجت باخر فدر مات شهيدا والاول ليس للزوج

بشرع الزوج  
لا يزوجها

زوج عشرة سنة

في مصنف  
وذكره في حق النكاح في المصنف في المصنف

فصل في النكاح  
فصل في النكاح  
فصل في النكاح  
فصل في النكاح  
فصل في النكاح

روت في الحواجز

راجع المصنف  
اوردت في  
بشرع الزوج  
فصل في النكاح  
فصل في النكاح

الاول ان يجاهم المرأة ولكن الزوج الاول يجاهم الزوج الثاني وكل من جاز كل من جاز  
 نكاحه الا ان يجاهم المرأة ويكفها وقد ذكرنا في السند قبل هذا من انكاح النكاح في المصنف  
 على المرأة انما يزوجها من قبل طهرها وانما المرأة مبينة ان زوجها منه بعد الطهر بغير رضاها  
 فبيتها اولى في تساوي الفصل تزوج رجل امرأة ودخل بها ثم ادعت بعد الدخول انها قد روت  
 النكاح حين تزوجها الاب واقامت على ذلك مبينة فليقبل منها قال الصدر الشافعي واقامت  
 الصحيح لا يقبل منها محطرا بها وسئل شيخ الاسلام عن امرأة تنقذ بغيرها تزوجت نفسها  
 من حنن بغير اذن ابيها والاب لا يرضى بذلك برده هل يصح هذا النكاح قال نعم قال كذلك زوجت  
 نفسها من نفسه وسئل عن ذلك ايضا انه صحيح وان كان لا يصح عند الشافعي والرواية لا يفسد  
 ذلك للذهب ولكن اذا كان نكاحه خطا فمولى في ذلك وسئل عنه وجب عليه ان يزوجها بعد انقضاء  
 ولو كان في السوال ما جاز ان يزوج في ذلك وهل يصح عنده يجب ان يزوج بعد انقضاء جميع  
 الحواجز والموالات ولا يشترط نكاح قبيل الصغيرة وقت الرضا على وجودها  
 متى كان في المصنف وهو زوج صغيرة فليقبلها ثم تزوج بغيرها ليقين فافضل على لانها صارت  
 ام مسكوة كانت له فزوج نكاح الفتى انتهى صحيح الا ان يكون في قوله ولا يرضى عنها فافضل  
 في كتاب النكاح رجل قال بغيره وخبرني من روى قال ادم لا يجوز نكاحها اسنح القول و  
 بما انه ماسنح من ان اذا قال للمرأة بغيره فليقبلها ثم تزوجت في نكاح  
 ادم ولم يقل ادم الا قوله فليقبلها وذلك صحيح الاسلام وقال في مصنف في ازار احد زوجين  
 ركب نكاح صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضا لا يعلم ذلك حقيقة فالاول لا يابس بالنكاح بينهما  
 هذا اذا لم يجز ذلك اسنح ادم لم يزوج بغيره ولا يجز النكاح بينهما وان كان المصنف النكاح  
 وبما كان فافضل ان يجازها فمولى سجي في باب الرضا ما جاز في خرافة حيث قال  
 اذا اراد الرجل ان يخطب امرأة فليقبلها قبل النكاح انما الرضا كما في سنده بغيرها كالمولى  
 شبيهة بعد النكاح اسنح الاسلام وفي مجموع السوازل يجوز للزوج ان يزوجها بالزوج اسنح  
 مواضع تبارك الامرين وعبادتهما وتوسلها وطهرها وزبارة المجرم فان كانت قابلة وعاشة  
 او طاهرة فافضل على الخواص عليها حتى يخرج بالاذن او بغير الاذن والجميع على هذا وفيه عدة ذلك  
 برزانه واجابت رعايته والولعة لا ياذن لها ولا يزوج ولو اذن وزوجت كانا عاصيين و  
 يصح من الخلف ان اذنت ان تزوج المجلس اسنح بغير رضا الزوج ليس لها ذلك فان وقع  
 لها نكاح اسنح الزوج من العالم واخبرها به كذا لا يصح الخروج وانما يصح من السوال يسرها  
 الخروج بغير رضا الزوج وان لم يصح لها نكاح اذنت ان تزوج المجلس اسنح سئل

فصل في نكاح

فان اجبر

اقدم من هذا  
في نكاح  
في نكاح  
او غير ذلك  
اجازة في النكاح  
مبين زوجها  
او غير ذلك

ارضا الفقه  
لعدة ايام

ومتى

ادى ادم

شبه الرضا

الاول في خروج  
الزوجة







ولو تزوجها بعد عشرة نفقة فمقتضى نفقة عشرة من وطئها قبل الدخول والثوب ستمكث روث  
 عشرة لانه انما دخل في خصانها في انقض نفقة فمقتضى نفقة يوم انقض امرها حاصل انما الاعتبار  
 بيوم العقد في حق التسمية وبيوم انقض في حق دخول في خصانها شرح الكواكب في قوله  
 وانقض عشرة فمقتضى نفقة ثمانية ولو كانت الكتابة في عقد مسلم لا يجوز مسلم ولا ذمي ان تزوجها  
 حتى ينقض عدلها فانقض ثم ادعت مهرها فقال الزوج خرة او ثيبها وقال مرة ادعت  
 ان ابهرها لم ينقض اذا لا دار الا بال وهو بعض للثب كادوا اليها فمقتضى زوج بنت  
 الكبر وقد خلاها الزوج ونقض الاب المستقيم فذه الى الزوج فطلقها فلا يخلو اما ان  
 يدفع اليه في صونها او بعد بلوغها وفي الخالفين لها حق الحصوصه مع الاب بتدريسها  
 وفي مهرتها لها الحصوصه مع الزوج ولو دنع الزوج المستقيم ان الاب بعد طهرها  
 فذه الى الاب في الزوج في الحصوصه في كل المهر لها مع الزوج لانه دفع الى الاب في حاله  
 لسره ولا ينفق الاول فيه نظرنا فانه عين ما ذكره في نفقة هذا الدليل يوجب  
 باقائهم والاصل انهم ينفقون الفصل المذكور لا في الزواكك والحق انهم يجعلون المهر مدار الحكم انهم  
 لا ينفقون انهم ينفقون على انهم لا ينفقون قدر المستقيم حال كبرها قبل وطئها كما ان  
 نفقة المهر مطلقا حال صغرها وذلك لانها في عاده لعدم جري العادة بغيرها اياه  
 بنفقتها قبل الوطئ لكونه الاستحسانا فانما لها عهده ذلك بخلاف ما بعد الوطئ لعدم المنفعة  
 عن نفقة بنفقتها شرح الاسلام في زواجها امها ونصبت مهرها فبلغت وطلعت مهرها  
 من الزوج فلو كانت الام رصبة لم يكن للنفقة ذلك لبرائة الزوج بدفعه الى الام ولو  
 لم يكن رصبة فطلعت اخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الام اذ ليس لها الشرف في  
 مالها ودفعه اليها كدفعه الى اجنبى وكذا الخواب فيما سوى الاب والمهر والقاضى لا يبرأ  
 لانك الشرف في مالها او الصغيرة فلا يملك نفقة مهرها ولو كانت عاقدة الحكم الولائية  
 او الوكالة اقول ينبغي ان يرجع به الزوج على الام فانما لا يملك دفعه رضاه فخصير امانه  
 كما لو دفعه الى اجنبى فراجع النصولين اقول بل ينبغي ان يرجع بها لكان ايضا كما اذا دفع  
 المديون لمن ادعى وكالة بقبض المدين ولم يصدره بل دفعه على ادعائه او على كذبه  
 ثم جاء الدائن فلم يصدره يدعى الوكالة فمقتضى المدين اليه المدين ثانيا حيث يرجع بما  
 دفع على الوكيل وكلف لان عرضه من الدفع برادة ذمته ولم يحصل مع انه لم يبرأ  
 بانه حقق اذ لم يصدر في الفضا لم يصدر من الزوج الاقرار بانها محقة فبني ان  
 يرجع ولو بالكتاب شرح الاسلام فمقتضى دفعه في بعث الى امراته متاعا وبعث اليه

بركة من نفقة  
 في الزاوية المباحة  
 في امره او ثيبها  
 نفق لا يبرأ  
 ثم رده الى الزوج  
 بطلانها في التيمم  
 بطلانها

نفقة مهرها

ابرها متاعا فقال الزوج ما بقية مهر صدق ح بمقتضى طهرت فخلعة رد المتاع لو تابتا والافرد  
 شك لم يملك لانها لم ترض بكون هذا وترجع بقية المهر ولو قبلها لا يرجع على الزوج بقية المهر اقول  
 ينبغي ان يكون لها روث بقية المهر لكانت اكثر لانها لم ترض بكونه المدفع من المهر  
 فبني ان يكون لها روث فانما هو روث بقية المهر لكانت اكثر لانها لم ترض بكونه المدفع من المهر  
 بالكتاب لا يرجع على الزوج بشئ ولو قالما وبعث الاب من مال نفسه على اخذه من الزوج لانه به غير  
 من الزوج المهر ولو بعث من مال بنته الباقية برضاها لا يرجع فيه لانه به احد الزوجين للمهر ولا يرجع  
 جابح النصولين اقول من ان يكون للاب الزوج معاينة زمانه ولو بالكتاب لانه به سبيل المهر  
 من المهر فمقتضى نفقة المهر روثا ورجوعه اقول هذا وهم متناه في النفقة غير ان العوض لا يدفع  
 من الاضواء اما المهر كما بين في محله سيجي الاسلام وكلم الدخول في الكتاب المعروف كالدخول في  
 المهر فمقتضى المهر ميعتد الشب ويجب الاقل من المهر في عهد الشب وما في الاختيار من كتاب العدة  
 ان لا يجب العدة في الكتاب المعروف قبل النكاح لانه الشب لا يثبت فيه فمقتضى ما ذكرنا وذكره  
 الشارح الا ينبغي ان يخرج قوله وجبت نسب والعدة من الكتاب لانهم لم يولوا في الكتاب العتق رجل  
 تزوج امرأة على ان يكون له الف الف درهم فلو كان له الف درهم لم يكن له الف درهم فلو كان له الف درهم  
 الف درهم فلو كان له الف درهم لم يكن له الف درهم فلو كان له الف درهم لم يكن له الف درهم  
 ولا يجزى العاض على تسليمه الباقى ولا يجزى فاضله في سائر المهر قال في الاولياء وحق اصف  
 اجدهم العتق من الاقرار على الزاوية ولا ولاية للاجدهم مع الاقارب متفقا ولا ولاية للام مع الاب  
 في قول الامام في ذلك وانما هي لانه النصيب للاب وفي قول ابو يوسف ومحمد الاول هو للاب والاب  
 لانه نصيب الزوج والاب والثاني الحكم او ان يكون من العتق احد او عتقها بالاولى ولا زوجها فمقتضى  
 الحكم فانه الحكم الاول بان زوجها ينفق عن ذلك فانه الحكم بان زوجها او يكون عتقا بنفقة متفقتة  
 وهي ان يكون على مسرة اكثر من ثلثة ايام ويكون العتق من الاقرار سقطت وفي قول محمد بن قيس  
 على مسرة شترت في كتاب الكتاب اقول هذا ينبغي على عدم ولاية اصحاب الزوج من النساء  
 وزوجى الارحام وهو خلاف المشهور من المذهب لهم حرة واما خوارزمي وهو الصنف اذا  
 زوجها ولها ما ذكرت فانه لها الخيار عند الاذات عازت رث رصبة وانما رثت فمقتضى  
 هذا اختيارها تزوجها بالاب والمهر الا خيارها اذا تزوجها بالعم رصبة وانما رثت فمقتضى  
 في فصل الاولياء ومقتضى ما يكون لانه النصيب للاب لانه عتقها على المشهور وهو المذكور في النظم  
 ومقتضى ما في اختلاف فيه اما المستور فله الولاية بلا خلاف في حق الخواص انما الاب اذا كان فاضلا  
 فللقاضى ان يزوجه الصغيرة من كونه غير معروف نعم اذا كان منسكها لا ينفق تزوجه اياها بنفقة

اجاب عنه الجواب بانها نص  
 مستقيمة بانها نص  
 لا ينفق عنها وهو كذا في  
 المهر او ثيبها او الزوج  
 بالكتاب في كتاب العتق

مهر الزوج في  
الكتاب

في المهر

انها لايها

فصل العتق

في الاولاد

في الاولاد

في الاولاد

في الاولاد



والاوتاد  
وغيره من امور  
عليه كل قرب او قرينة  
بركنها الاقرب حالاً  
وروي انما يادونه  
الاحمد رحمه

عز هذا القول من غير كونه مسكناً في هذه كذا في فتح القدير شرح الكفاية في حكم في قوله ولا كذا في كلامه  
وفي المشهور من غير كونه مسكناً وهو قوله لا يلزم الا العصبان وعصبه القوي في جات الجوارح وان  
تزوج غيره ينفك على اجازته او الحكم في الظهيرية ولقد عدم العصبان وهو الارحام والمحامرم  
اولاً وهذا لا يبعد فالاقترب منه الام ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم  
بنت بنت البنت ثم البنت لاب وام ثم الاب ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن  
والاخوان والخالوات والاولاد هم على الترتيب وادار اجتمع الجد العاصم والابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن  
ثم بعد هؤلاء الاولاد هم على الترتيب ثم البنت ثم البنت ثم البنت ثم البنت ثم البنت ثم البنت ثم البنت ثم البنت ثم البنت ثم البنت  
تزوج الصغار والصغار في عهده هذا الولاء واذا لم يشترط فالاولاد في الخلاصة وعندنا في  
لا يلزم الا الاب والجد في الظهيرية وما دام لم يزوج القاضى ليس بولي في قول ابي جهم ومن  
صاحب ما دام غيبه القاضى ليس بولي ما دام كان في القاضى في الفتوى قال محمد انه كانه للصغيرة  
والاوتاد لم يزوجها القاضى وان كان الاب فاستحق او الجد ينفق القاضى انه يزوج الصغيرة والكبرى  
وفي الخلاصة القاضى يزوج الصغيرة والصغيرة عند ما خلا فالتفتي في هذا ايضا في جوامع  
الفتاوى اذا غاب الولي او عجز عن زواجها القاضى صغيرة كانت او كبيرة وان كان الولي فاستحق  
فالقاضى انه يزوج الصغيرة وفي الروضة ولو استعاض الاب بزوج الصغيرة لا ينفك الولاء  
الى الجد بل يزوجها القاضى فان لم ينفك الاب فزوجها القاضى لم ينفك الابن رستم في نوادر  
وذكر في نوادر ابن بروت انه الاب اذا استعاض بزوجها القاضى ولا ينفك اليه شرح مجمع في  
مفصل في الاولاد والاكفاد وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل حصول الاجل فشرط وجبت  
ليس لها الاستعاض انما كان في فتح القاضى من الخلاصة وباطلاق في سائر المجلات ولو راجعها لا  
يتاحل من حين اذا كان الساجل الى الطلاق اما اذا كان الساجل الى عدة معينة لا يتحلى  
باطلاق كما وقع في ديار مصر في بعض الاكنى انهم يجعلون بعض حالاً ومبعضاً رجلاً الى  
الطلاق او الموت وبعض ساجل في كل سنة قدر معين فاذا طلقها تعجل البعض المجل الى  
المنج لانها تأخذ بعد الطلاق على نحو ما تأخذ قبل الطلاق على نحو ما ذكر في قولنا في  
الفتاوى الصريحة في كونه ساجل المجل الى الطلاق الرجعي طلقاً او لا انقضاء العدة شرح  
الكفاية في حكم في قوله ولو استعاض المولى اتول عبارة الخلاصة وباطلاق الرجعي ينجح المجل  
ولا بد من هذا عند الاخذ الكلام عن الفتاوى بالنظر الى غير الرجعي لظهور انه المجل الى  
الطلاق يتحلى بحلول الاجل بخلاف الرجعي فانه فيه خلافاً كما ستعلمه قريباً في الظهيرية  
وذكر في الذخيرة انه لا ينبغي له لانه لا يزيل النكاح شيخ الاسلام واطلق في الملاس

او الكا  
ن  
مصلح

او خراج  
اجل  
حل

ان الزوج

والاوتاد

والمكس البعد لانه لا فرق بين الرجل والمرأة فلو سب المرأة عضو من اعضاء الرجل سبته  
او فطرت المذكور يشبهه ثبت الحرمة واطلق فيها ايضا فحمل المس والظهيرية المبايعين  
والجوارح وادار بحكمة المصاهرة الجوارح الاربع حرمة المرأة على اصول الزاني وزوجها  
ورضاها وحرمة اصلها وزوجها على الزاني سباً ورضاً على كل حال والحلال ومجمل  
الاصول المرفوعة بغيرها ولو قال المص لوجب المحرمه لكان اول ما في الحاشية وادار في الرجل  
باوارة ثم تاب يكون محلاً لانتها لانه حرم عليه كحاج استباح على الشايد وهذا دليل على انه المحرمه ثبت ما روي الحرام وروى ثبت  
به حرمة المصاهرة انتهى وفي كشف الاسرار بحيث النهي وبعض اصحابنا قالوا حرمة المصاهرة ثبت بطريق القصة فقام  
بثبت حرمة الارث في حق الفاضل عنه والاصل فيه قوله تعالى فيمن فطنت فليكن له ما رزقناهم  
طبقات اعلت لهم وعلى هذا الطريق يقولون المحرمه لانتها حتى لا يباح المحرمه والسفوة ولكن  
يذا فاسد فان التعليل يستعده حكم النص لا لانتها حكم القصة المستوصى عليه فانه استدل الحكم  
لا يجوز ان يثبت بالتحليل والمفوض به حرمة ثابتة بطريق الكرامة فانما يجوز التعليل بعد ذلك  
الحرمة لا لانتها حرمة اخرى كذا في السقوط قلت وانما اخبار بعضها في هذا الطريق لا يبره  
الحرمة لكانت بطريق الاضطرار كانه الاضطرار في اثبات حرمة النكاح والسفوة والحكم جميعاً  
كما قالوا فيها اذا كان الرضا ثابتاً غير مشهور لا يحل النكاح ولا الخلوة والسفوة لا احبوا الى  
كلام في الخلاصة قبل ارجل ما فعلت بام اركانك قال جابها ثبت الحرمة ولا يصدق انه  
كذب وانما كان لها زينة والاقرار ليس بشرط في الاقرار بحرمة المصاهرة انتهى وهذا عند القاضى  
وانما ثابته وبين انه تعالى انه كان كذا بما فيها او لم ثبت الحرمة كان التحريم اذا اقر جميعاً  
انه قبل التزوج لا يصدق في حقها فوجب كمال المهر السعي انه كان بعد الدخول ولقد ثبت انه كان  
نفسه كان التحريم ايضا فان قلت لو قال هذه احدى رضاها ثم رجع وزوجها في الوقت بينهما  
اجاب عنه في التحريم بان في مسلكنا اخبر عن تعدد وهو الجاه والمطاع فيه ما روي المصنف في رها  
اخبر عن نحل غيره وهو الارضاغ عند الرجوع والسفوف فيه معفو كما كانت اذا ادعى الغش قبل  
الكتابة والمصلحة اذا رعت الطلاق قبل المصلحة بعد فانه باقائه البينة شرح الكفاية في حكم في قوله  
والاوتاد وطالب كلامه انه يسحق العقوبة بالبعد على امته لانه عند فاسد ما شره في نفيه  
لكن في المضرات الاربعة في الاحكام النكاح رتبته المهر في زمن المولى وقبالة النكاح بعد  
الاعتق وروى الطلاق عليها وغير ذلك اما اذا تزوجها سنه باعوطها حراً على سبيل الاصل  
فهو حسن لاضل انه تكون حره او سقطت الخبر او غلطاً عليه بعتها وانه حلت الخاف وكنزنا  
يشع لاسباب اذ انما لانتها لا يبرى انتهى اطلق في امته فحمل ما كان له فيها جزو وكذا في سبته

قوله المص

سب  
نكاح  
م

نكاح







بما اذا علم انها تلحق به شرح الصدق الشهيد على ادب القاضي فاما بعد اذا كان بين رجلين  
 قصاب احدهما فائق الاخر فبما ان صاحب ركن النخل والرجل وكذا المودع والمنقذ  
 اذا اتفق على الوديعة واللفظ وكذا في الدار المستزك اذا استمرت فائق احداهما  
 منهما باخر صاحب وتغير القاضي فهو مستطوع فانه مات الاب وركب اولاد احصا  
 وزوجه فتمت كل واحد في نصيبه بشري القاضي للصغير بما يجب اليه ونصيب وصي دار  
 لم يكن في البلد قاضي فائق الكسار على الصغار كما هو مستطوع عين في الحكم فيما بينهم وبين القصد  
 تعالى خلاصان عليهم ونظر هذا في كتاب الوديعة المودع اذا كان له الدين في غير شرط  
 رائي القاضي وفي الميراث فاقض وان كان خيرا وذكر في الموارر اما اذا لم يكن في موضع  
 يمكنه استطاع رائي القاضي لا يضمن استحقاقا وكذا قال مشايخنا في رجلين كانا في  
 سفر قاضي على احدهما فائق الاخر على العتي عليه مال العتي عليه لا يضمن استحقاقا وكذا  
 لو مات بغيره صاحب ماله وكذا العبد اذا ذون في التجارة اذا كان في البلاد فمات  
 بولاهما فاشقوا في الطريق فمات من الحسن انه مات واحدا فلامنه فباع فمات وكذا في  
 بغيره فمات من لم يوص الى احد فمات من الميراث المصالح اما في الحكم فمات فلو  
 الكسار اتفقوا على الصغار ثم لم يفر ولا ذلك واقر او بغيره نصيبهم ذلك ولو حلفوا  
 على ذلك قال في كتاب رجوت انه لا يكون عليهم شيء ونظر هذا في اعراف الوصي الدين  
 على البت وقضاة ولم يرد ذلك في الميراث الا بالبر لا بالبر لا بالبر وكذا اذا  
 كان رجل عند رجل وديعة على المودع مثل ذلك الوديعة بين والمودع يعلم انه مات ولم  
 يفيض ودية ليس للمودع ان يفيض ذلك الدين ماله ولا يقرب وكذا اذا كان على رجل دين  
 وعلم هو مثل ذلك الدين رجل اخر ومات ثم وريده يعرف انه عرفه ولم يفيض له زيدا  
 يفيض دين عرفه ولا يجوز له ان يترك ذلك اذا مات الرجل ولم يوص الى احد اولاد  
 صغار له مال ودية عند رجل ليس للمودع ان يفيض عليهم ويجب ان البت لكن اذا  
 فعل وحلف رجوت انه لا يكون عليه شيء ان شاء الله تعالى لانه لا يرد به الا المصالح والديون  
 اعلم في النكاح في الشيخ الامام في الكافي حاكم خلاصه في كتاب النكاح في النسخ عشرة اشياء  
 لا يصح تعليق النكاح بالشرط مثل ان يقول بنية ان دخلت الدار زوجتك فلانا وقال فلانا  
 تزوجها فانما تعليق لا يصح وارضع النكاح المول على النكاح غير صحيح فاستثنى منه صورة ما  
 اذا وجد العلق على في المجلس وما اذا كان بالشرط كانه كاسد كونه لا يبطل النكاح  
 بالشرط القاسد ويبطل الشرط شيخ الاسلام لا تفرقة في التعليق بالشرط بخص

يشترط لا فاق  
 انفق لها ولو  
 على صغارهم  
 مع الوديعة

بالاستطاعات

بالاستطاعات المحضة التي يخلص بها كالمطلق والعاق في الاستعداد بالنكاح ليس منها  
 من الدرر والقرى اصول من حق اختصاصه بها عدم صحة ما ليس منها كالميراث في جميعها  
 الاسلام ولا اضافته الى اخرى المنقول مثل ان يقول في المهر مثلا زوجتي فلانا في الصغير  
 وعان فلانا قبلها لا يصح النكاح اقول فلانا لا يصح في صورة التعليق لانه لا يصح مع الاضافة  
 لا يصح مع التعليق لانه ويبطل الشرط وانه ارد في النكاح اقول هذا في النكاح بشرط ما  
 لا في صورة التعليق بشرط فيقضي ان يخرج الاستثناء ويوضع الاخر لانه لا يكون الشرط  
 كما ان اقول هذا الاستثناء يبين انه يكون بشرط لا يصح كما لا يخفى لانه ينفق في العارية منه  
 بجميع النكاح انما تعليق النكاح بشرط معلوم للمال يجوز ويكفر تخلفا ما في حال لانه زوجتي انك  
 فقال في زوجتي قبل هذا فلانا فلم يصدقه الخاطب فقال ابو البت انه لم يكن زوجها  
 من طلاقه فمات زوجها منك وقبل الاخر فظهر انه لم يكن زوجها فينفذ هذا النكاح لانه التعليق  
 بشرط ما كان تحقيقه فيكون بخلافه وايضا يحسد في اخر السبع ان شاء الله تعالى من الدرر والقرى قال  
 في الدرر والقرى من فلانا ركنه الاب والجد ان كان ذلك القصد لم يفسد  
 ان كان عندك من الاخير واحد منها بعد البلوغ اقول هذا بشرط انما هو على نكاحها فانما القصد  
 اذا كان بعد النكاح لم يفسد منه ما لم يفسح واذا كان بغيره فاحش او غير كفول لم يفسد  
 يجوز له ان يفسح ما لا على نكاحه فينفذ هذا النكاح لانه مطلقا شيخ الاسلام ولو جاز  
 وسلكه الربا ليس له في الاستحسان استداره منها وعلى الفتوى بفتح الكفر لا في موارر  
 بيت الامراء الزواني اذا كانت لها امة حرة الاصل ووالدها محقق في المعق لا يكون كفورا  
 لهذه الزانية لانه المحقق قد ينفق في امة الزانية الرقي وهو الولاء والامانة كما كانت امة حرة الا ان  
 كانت هي حرة الاصل ايضا فلا يكون هو كفورا لها بل يظهر ما على عدم ثبوت الولاء على  
 امة حرة الاصل تحبس امة حرة في الكفاة ومن الغريب ما في الطهارة والكفاة في النساء  
 للرجال غير مستقرة فمات بعد حلفها لها امة حرة في الحلف وعزم الى ما يصح الصغير  
 لكن في النكاح الصحيح انها غير مستقرة من جانبها بعد الكفاة ومن حق الولي لاحقا فلانا  
 ذكر الولي في قضاة امارة رجوت نفسها من رجل ولم تعلم انه عند اخرها او بعد  
 ما دون في النكاح فليس لها ان تدعوا له او تدعوا له في زوجها الا بالبر رضاها ولم  
 يعلموا انه عند اخرها عليها الاخير لا حرم هذا اذا لم يجر الزوج امة حرة وقت العقد اما  
 اذا اخبر الزوج انه حرمها في السدة على حالها كان لهم الخيار في الكفر لا في النكاح  
 وفي الطهارة ولو انتسب الزوج لها بغير نسب فانه طهره وانه ليس بكفر في النكاح

اضافة النكاح  
 التعليق  
 عترة الاصل  
 فمات الزانية  
 حرة الاصل  
 كفاة  
 تزوجت وعنه  
 ولم يعلم ان عترة  
 انتسب لها بغير نسب



ثابت الحكم إذا كان كفوًا ففي النكاح لها دوزن الأولاد وإن كان لها طفل فوق ما حرم طالق لا حرم  
وعلى أن يعرف أن لها النكاح لها عسى أن يفرغ المقام بعد انتهى منه أيضًا وظن في الولي ما يعرف  
الملك الكامل وهو العصبه كما يفيد في الحائز لا مزل ولاية النكاح عليها لو كانت صغيرة فلا يدخل زوا  
الأرحام في هذا الحكم ولا الأم والأخت كما في فتح القدر وفي الخلاصة والحائز الذي على المرافقة  
هو الحارم وعند بعضهم الحارم وغيرهم سواء هو الأصغر السن يعني لا فرق في العصبه بين أن يكون  
محرورًا ولا كان ذكره الولي أن الحارم منه أيضًا ونظر الكفاءة بين أهل الذمة فلمزوجت  
نفسها فقال ولها ليس بهذا كفوًا لم يفرق بل هم كفء بعضهم البعض قال في الأصل إلا أنه  
يكون من حيث هو إذا كنت ملكة فملكهم خدمها حاكم أو أسس فانه يفرق بينهم لا  
لعدم الكفاءة بل لسكين الفتنة والعاضى فالمرء يسكنها بينهم كما بين المسلمين منه أيضًا  
لو زوج الأب الصالحى ولده الصغرى أو بنته الصغيرة عهد أو زوجة أو ولد على مهر النكاح  
زبارة فاحتمل أن زوجها ونقص من مهر مثلها نقصانًا فاحتمل صحة من الأب والمهر  
دونه غيرهما عند الجرح ولم يصح العقد عند ما على الأصح لأنه الولاية مقدرة بشرط  
النظر عند فرائض بطل العقد ولا أنه الحكم يدار على دليل النظر وهو قرب القرابة وفي النكاح  
مقتضى صدم على المهر والكفاءة منه أيضًا وذكر أصحاب الفتاوى أن الأب إذا زوج  
بنته الصغيرة فمن كبره بشرط المكراهة أو من قبله من له وقالت بعد ما كبرت لا أرضى  
بالنكاح إن لم يكن عرف الأب بشره وكان غلبه أهل بيته صالحين فالنكاح باطل إن شاء  
لأنه انحاز على ظن أنه كفوًا منه هو بعيد عن الأب لو عرف بشره فالنكاح نافذ ولا شك  
في أن هذا منه سواء احتياضين لكن لم يلزمه تحقيق كونه الأب معروفاً بالنسب به فقد يصف  
في نفس الأمر ولا يشترط فلا منافاة بين ما ذكره كالاحتياط منه أيضًا أعلم أنه لا خصوصية  
لأدلة ما ساقنا وإنما المراد أنه إذا زوج بناء على أنه كفوًا فأبوابه كفوًا باطل كذلك  
قال في الغيبة زوج بنت الصغيرة فزوج على الأصل وكان مقتضى ما قبل بالانحياز  
منه أيضًا الصبي إذا باع ماله أو أسرى أو تزوج أمه أو كانت عبده أو كفوته  
يتوقف على إجازة الولي في حار الصغير فلو بلغ قبل أن يجزى الولي فأجازت فقد لا يابا  
كانت موقوفه ولا ينفذ بغير موافقة الولي أو أنه أو خلفها أو اعق عبده على حال أو  
دونه أو وهب أو تصدق أو تزوج عبده أو باع ماله بإجازة فاحتمل أن أسرى ما كثر من  
الغيبه ما لا يتبين فيه أو غير ذلك من الوقف ولله لا ينفذ كانت هذه الصور باطله غير مفعلة  
ولو أجازها بعد البلوغ لعدم الحيزوف العقد إذا كان لفظ الإجازة يصلح لا يدار العقد صحيح

المراد بالمراد  
في الفصح

المعلاة بين ايديهم

الحمد لله رب العالمين

نظام الامانة  
مجلس الامانة  
الامانة

روح بنده محمد بن  
الاسیر و فاضل احمد  
اصح

ان الله قد هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

هذا هو الحق  
والصواب

70

الحاج محمد

[illegible]

في الصغيرة م

أبوعبده

الحسين بن علي

نوروز کا کربج  
میرزا ابی  
نوروز کا کربج  
و شاک

مايكرونيزيا  
إعادة التأسيس

جنت من الزمان  
آخرة من الدنيا  
ذکر

اذا لم يكن لي هذا ولم يكن لي غيره  
كونه مني



وتدوخل بها لا يملك في الفسخ كما لا يخفى شرح الكفر لا يحرم في قول جرم تزويج امره في المحيط  
 رجل له جارية فعاقبها بغير ما لا يحل لانه واركانت في غير ذلك فقال قد وضعتها لاجل لانه لم يكن  
 ويطلق بالانظر اليه شهد له في جارية من ميرات ابيه بسعة انه يطلقها حتى يعلم ان  
 الاب يطلقها تزويج امرأته على انها بكر على اراضيها فنفقة قال لها من انفسك  
 فقلت ابوك ان صدقها الزوج بانه بنته ولا مهر لها وان كذبها فهي امانة اسن واما حليلة  
 الابن فتقول تعالى وحامل اساتكم الذين من اصحابكم فان اعترفت الحليلة بخلول النواش  
 او حمل الارشاد وتحت الموطنة بملك العيبي او شبيهة او زنى فيجر الكفر على الابا وهو الحكم  
 الثاني عند ما ولايتا وال عقد عليها لابن ابيه ان سفلوا قبل الوطئ والغرض انها لا يجوز العقد  
 تحرم على الابا وذلك باعتبارها من اجل بكسرها وقد عام الدليل على حرمة الزنى بالان على  
 الاب فيجب اعتباره في اعمر الحل والحل ثم يرا بالانبار النزع فتعوم حليلة الابن ان فخر  
 على العقد لا على وكذا حليلة ابن البنت وان سفل وكما تحرم حليلة الابن من النسب تحرم حليلة  
 الابن من الرضاخ وذكر الاصل في الاب لا سفل حليلة الابن الشبهة كذا في فتح القدر والظاهر  
 انه تحليلة الزوج كافي القرب فتعوم وجه الابن على الاب مطلقا بالان واما حرمة من  
 وطئها من ليس بزوج فبدليل اخر وكذا من حل النواش لا تقتضي سادتها الموطنة بملك  
 العيبي وغيره بل لا بد من قيد الزوجية فان صاحب القرب فسر بما يزوجية ثم قال لانه لا يحل  
 زواجه في نواش قوله والكل رضا ما بين النواش والابا وهو ان ما يجوز بالنسب لم يصدر  
 بحكم بالرضا للاب والحدوث حتى لو ارضعت امرأة صبا حرم عليه تزويجها الذي يزل  
 منها ما لا يراه ابنة الرضاخ وتحرم على زوج النظر او امة هذا النص لانه امة ابنة  
 الرضاخ وفي شرح الرضاخ وهذا السفل عدد اف لم يثبت الاث شفاة بثلث البنت  
 الرضاخ للاخت النسب للاخت الرضاخ وبالبنت الرضاخ للاخت الرضاخ عن اسن  
 ولربنتين النص بانها واستثنى في كتاب الرضاخ ام اخيه واخت ابنة وسباني في  
 مشا انه تعالى انه لا حاجة اليه عند المحققين لانه المعنى الذي لا حرم في النسب لم يكن  
 مزوجا فيها واستثنى بعضهم اخرى وليس في صورة وجهها في قوله تعالى والنسب الارضاخ  
 في صورته كما لا يخفى وجدة الولد وامه حرم واخت ابن وامه حرم وامه حرم وامه حرم وامه حرم  
 كل واحد من هذه السبع انما يجوز الرضاخ والفاض الى نسبا او عكس او كل منهما  
 رضا بما فيجوز له كفا ام اخيه رضا سواء كانت الام رضا او حدة او نسبه وجوبا  
 او كل منهما رضا كذا في بقية الصور شرح الكفر لا يحرم في قوله امة ابنة باب كفا الكافر

في امة ابنة ابنة  
 او امة لخاله

مزوج امرأته على انها بكر  
 فانما يقتضي ان كانت  
 مقتضى ادرك

حليلة الابن

الحرم الرضاخ

والبنت النسبية

وبها نفقة اصول الاول ان كل كفا صحيح بين المسلمين فهو صحيح اذا تحقق بين اهل الكفر  
 نظرا للاعتقادين على صحة وعدم الرسالت فثبت وقوع الكفر على وقوع الشرع العام وجب  
 الحكم بصحة خلافا لما كانت وردة قوله تعالى واحرمة حال الخطب وقوله صلح ولدت من كفا  
 لا رضاخ كافي الزواج لان كل كفا حرم بين المسلمين لغير شرط كفا كفا غير شهود  
 او في العدة من الكافر يجوز حتى يفسخ العقد وعندي في ويؤان عليه السلام الثاني  
 ان كل كفا حرم كونه الحل كفا الحرام اختلف فيه على قول قال مشايخنا يقع جازا فان شايخ  
 العواي يقع فاسدا وسناني شرح الكفر لا يحرم في قوله باب كفا الكافر وقد يكون في عدة كافر  
 لانه لو كانت في عدة مسلم فانه لا يجوز ولا يقرب عليه انما فاسد رحمه وذكر في المحيط لو كانت  
 امة الذي حلقه فلما فطنت المتفرق يفرق بينها بالاجماع لانه بهذا المتفرق لا يقتضي اطلاق  
 حتى على الزوج لانه الطلقات الثلث فاطمة بملك الكفا في الادبارة فلهما ثم ذكر بعده انه يفرق  
 بينهما بغير رافة في مواضع باه يخلعها ثم يقدم معها بغير عقد واطلاقا لانهم يتزوجها قبل  
 الزواج ما خلا لانه زنا او تزويج كتاب في عدة مسلم صيانة لانه المسلم اسن فخالصا لانه اطلقها  
 فلما انه اسكها بغير ان يجده والكفا عليها فرق بينهما وان لم يترافعا الى الثاني وانه جدر  
 عقد الكفا عليها بغير ان تزويج باه فلا يفرق كذا ذكره الاسيحي وهو مخالف لما في المحيط  
 لانه مسدود في التفرق بينهما انما اذا تزوجا واجب لم تزوج بغيره وفي النهاية لو تزوج اخيه في  
 عدة واحدة ثم غارت احدهما لم يسلم او عليه وفي فتح القدر وينبغي في قول مشايخ العواي  
 وما ذكرنا من التحقيق انه يفرق بغير العقد فاسدا وجب التفوض بالاسلام شرح الكفر لا يحرم  
 مولد ولو كانت حرة ومعنى قوله ولا فرق بينهما انه لم يسلم الاخرين ان يفسخ فوقي بينهما واما  
 اذا لم يسلم ولم يتبع باه سكنت فانه بكر الغرض عليه لاني الذخيرة اذا خرج بالانار فالعاقلي لا يرضى  
 الاسلام بغيره اخرى ويؤون منها فانه سكنت ولم يقل سببا فالفاض بعض علي الاسلام حرة  
 بعد اخرى حتى يتم ثلث احتياطي اسن قوله واما بانه طلاق لا انا بها وقال ابو يوسف لا يملك طلاقا  
 في الزوجين لانه الفرق بسبب لشرك في الزوجان فلا يملك طلاقا كالمفرق بسبب الملك ولها  
 ان بالانار اشيع الاسك بالعرف مع قدره عليه بالاسلام فتبوء الفاض متايرة التسريح  
 كما في الحب والعفة امة البنت باهل الطلاق فلا يتوب متايرة كذا في الهداية بمراده  
 انه لا يتوب متايرة في الطلاق لانه ليس بها واحا يتوب متايرة فيها ايها وهو المتفرق على انه يسخ  
 والاصل انه ناسخ كل منها في الله لا كما يتوهم من عبارة الهداية انه ناسخ غير الزوج لا غير لانه  
 لو كان كذلك لم ينفذ الفرق على الفضاخا اذ كانت الالبية وليس مراده انه الطلاق يتبع

كفا الكافر

كفا الكافر  
 اذ لم يفسخ

كفا الحرام

كفا

حليلة الابن

حليلة

ابنة ابنة

مطلقا

مزوج اخيه

اسلم احدهما

ابنة ابنة

ابنة ابنة



بمجرد ما كان كاهن ظاهر العصابة كما قد ذكره في قوله فرق بينهما أي فرق القاضي بينهما ولو وقع بغيره  
 أبان لم يمتح إلى التفرق ولذا قالوا وما لم يفرق القاضي بينهما انتهى إراده حتى يجب كمال البرهان  
 بعبارة قبل الدخول وإنما لا يتوهم أن لو مات أحد ما قبل التفرق للمناخ منه وهو كذا أحدهما  
 لا للبينونة شرح الكفران في حكم في باب كساح الكافر في فتاوى الشيخ الامام أبي الحسن  
 علي بن محمد الرستغيني سئل عن النكاح بين اهل السنة والمجاعة وبين اهل الاغترال قال  
 لا يجوز لانهم عندنا كفار لانهم يدينون من يعتقد غير مذهب الاغترال ليس بدين وانما هو مرد  
 وحكم غير شرعي انه كان باكل ذبايح النصارى واليهود ولا ياكل ذبايح المسلمين غيرهم  
 كما يجعل المسلمين غيرهم مرتدين وذبحه المرتد حرام ومن كان مذهبهم هذا فلا شك  
 في كفره وارتداده والنبي صلوات الله عليهم بهذه الامة جمع الحوادث والتوازل في كل كتاب  
 الطلاق وسئل ما اذا كان الزوج الثاني مسلما او ذميا فعلى الزوجة لوطي الذي لم يزوجها  
 المسلم وسواء كان حرا او عبدا وهذا قالوا لو كانت طهر او ما في التحليل نهت لمن  
 تنق به من غير شترى مرا بها فزوجها منه بشا يدين ثم يرب العبد لها فيطيل النكاح  
 ثم يثبت العبد له بلذا خلا يظهر امرها وهذا ينبغي عليه طهر المذهب ثم انه الكفار في الكساح  
 ليست بشرط لانها عفا واما على رواية الحسن المعنى بها فلا يحلها والعبد بعد الكفارة تكون  
 بشرط ان يكون لها ولي اما اذا لم يكن لها ولي فبها اتفاقا شرح الكفران في قوله لا يملك  
 ولو كانت كتابية تحت مسلم فظننا ثلثا فحك كتابا كساحا فلو ان عبد لولد له وخرج بها  
 يتبع به التحليل للزوج الاول متبع في شرح الجمع وفيه النص بالمعنى لا بقية احكام النكاح  
 نائية في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ودخول الطلاق والعدة والشوارت بالنكاح  
 الصحيح كالسب وشبهت خيار البتة وحرمة نكاح المحارم والطفلة نفقا كافي للبين وظاهره انه  
 متفق عليه واما الكفارة ففي الكفاية الذميمة او ازوجت نفسها رجلا لم يكن لولدها حق الفسخ الا  
 ان يكون امرها ظاهر بانها زوجت بنت عكهم او جبرهم نفسها كاس او داغما منهم ونقصت من  
 مهرها نفقا ما عاقت كانه لا وليا لها انه يطلقها به بالنسبة الى تمام هو الشكل او يفسخ انتهى  
شرح الكفران في باب كساح الرقيق قوله ولو كان في اقوال العدة خلاف سباني في نكاح  
 الرقيق ولم ارفق الشيين ونوع الطلاق شرح الاسلام واث رباطلاق في ارجح العدة  
 عليها ان كان دخل بها لانه المرأة اذا كانت مسلمة فقد انتزعت احكام الاسلام ومنه حكمه  
 وجوب العدة وان كانت كافرة لا تعتد وجوبها بخلاف الزوج مسلم العدة حقة وجوبها  
 لا تبطل بربانهم منه ايضا في نكاح الكافر قوله والولد يتبع خير الابوين وبنا لانه الظاهر انه

من كذا اهل هذا فنزل

تحليل الذم  
 للذميمة او  
 العبد

احكام النكاح  
 في حقهم اي  
 الزوجين  
 انما  
 انكحاه فميم  
 نقصان المهر

بده

سكان الزوج

كان الزوج مسلما فالولد على دينه وكذا اذا اسلم احداهما ولد له صبي صار ولده مسلما اسلام  
 سوا كذا الاب والام وتنصون نتيجة لامر السيد واليه كذا ما كانا كافرين فاسلمت فتقل عرض  
 الاسلام عليه ولدت كافي المولود في الشيين وبه اذا لم تحلف الدار ما كانا في دار الاسلام وفي  
 دار الحرب او كانا في دار الاسلام واسلم الولد في دار الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكمها واما  
 اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم لا يتبع ولده ولا يكون مسلما لانه لا يمكن ان  
 يجعل الولد من اهل دار الحرب بخلاف العكس انتهى وفي فتح القدير ما لو كانت دار ما كان  
 الاب في دار الاسلام والولد في دار الحرب او على العكس فانه لا يصير مسلما اسلام الاب انتهى وهو  
 مسهو فاجنب شرح الكفران في حكم في كساح الكافر قوله لا ادرى ما السب في فرض الولادة قبل  
 عرض الاسلام فانما بعد عرض الاسلام على بعد التفرق هو ولدت فالشبهة لغير الابوين نائية ايضا  
شرح الاسلام قوله والمجوس شره الكفاية لانه للكافي دناسما وبما يجب الدعوى وبه  
 نعوكل ذميت ويجوز سنا كذا الكفاية بخلاف المجوس فكان شره منه حتى اذا ولد ولد من كتابي  
 ومجوس فهو كتابي لانه فيه نوع نظره حتى في الاخرة ينقصان العقاب كافي في فتح القدير ثم  
 اعلم انه بعد ما حكم بكونه تبعا لخير الابوين لا بد من الخبرة فلو ارتد المسلم منهما لا يتبعه الولد في  
 الروة الا اذا لم يكن له ولد في دار الحرب فانه الصبي المكسوة تبين من زوجها للباين الا اذا كان  
 احد الابوين مات على اسلام ونماه في المحيط وبعد ما حكم بكونه تبعا لاهلهما شره اذا لم يتزوج  
 بطلت التبعية ولم يقل المصنف والكتاب خبر المجوس كافي في المحيط وبعض الكتب لانه لا فرق بين  
 هو لا الطائفة وكفى في كل منهما خلاف الخبر في المجوسية اكثر فليكون شره منهما في الخلاصة  
 من كتاب الفاظ المتكبر وقال الشفاعة خبر اليهودي كفى وضيغ ان يقول اليهودية شره المظنانية  
 انتهى فبنا نقض انه لو قال الكتابي خبر المجوس فانه يكفر مع انه بهذه العصابة وفقت لبعض  
 من المجوس كاسحت الان يحال بالفروق وهو انما يهر لانه لا خبره لا لاهل المسلمين على الاخرى في احكام  
 الدنيا والاخرة بخلاف الكتابي بالنسبة الى المجوسية للفرق بين احكامها في الدنيا والاخرة  
 وفي البرزخية فانقصي ان الشيع انما هو تفضيل النظرانية على اليهودية والامر بالعكس لانه  
 اليهودي شره من غير النبوة والنظر في الامميات فالتصاريق اشد كذا انتهى وفيه نظر  
 لانه لو كان كذلك لم يصح قوله في الخلاصة وينبغي ان يقول اليهودية شره المظنانية فليعلم انه  
 المتكبر انما هو لاجل اثبات الخبرية للكافر ولذا قال في جامع الفصولين لو قال الشفاعة خبر من  
 المجوسية كفى وينبغي ان يقول المجوسية شره الشفاعة انتهى ويلزم على قاضي البرزخية واما النصارى  
 شره اليهودي من الولد المسلم خبر يهودية ونظر في او عكس انه يكون تبعا لليهودي وروى

بذوال الحجة

الولد يتبع دينه

الزوج الثاني



النظران فان قلت ما عاينته قلت حجة العقول في الآخرة وانما في الدنيا فلا ذكره الاول  
مركب للخصم ان الكافر اذا رعى رجلا الطعام ان كان محسبا او قهرا فابكره وان قال  
اشرب من الخمر في السوق لانه محسب بطيخ المنفعة والموقوفة والمزينة والنظر في الآية  
لو انما ياكل من ثمنه السلم او يخلف وان كان الداعي الى الطعام يهوديا فلا بأس بالنظر  
اليهودي لا ياكل الا من ثمنه اليهودي او السلم من فعله ان النظر في شرح اليهودي في احكام  
الدنيا ايضا شرح الكفار في كتاب الرضا لو ارضعت امرأة صبا حرم عليه  
زوجه زوج النكاح الذي نزل بها منه لانها امرأة ارضعت ويحرم على زوج النظر امرأة  
هذا الصبي لانها امرأة ارضعت من الرضا في شرح الكفران في المحرمات قال قال العارضي اذا  
اراد به النكاح فالماض ان النكاح يقع بالبهت اذا كان على وجه النكاح وفي الظاهر لو  
قالت المرأة وبهت نفسي لك فقال الرجل احدثت قالوا لا يكون نكاحا حتى ينكح  
الحظ السرخس ولا ينبغي للرجل ان يدفع ولده الى الحفلة لانه يفسد من ثمن النكاح  
وقال اللعين بعدد ما نكح من النساء لا يدفع الى الحفلة بعرض ولده للملك سبب فله حفظها  
لو منعها بالاسود الادب فانها لا تحسن ناديه قسدا والولد سبي الادب وتولد اللعين بعد  
يكتل في الحفلة ولا تخشى من الاستبراء النساء بالولد فيؤثر في بطنها فيفسد بالصبي وهذا هو ما نقلوه  
الاطباء فانهم ياجرون المرضعة بالاختاء غير شيا فورث بالصبي عنه ويجعل له امه  
عز ذلك حتى اذا اتفق اتفاق الايضاف الى العدوى ككادى غير على رض لا تفرق  
والعرق العرق هذا انما يقع عنه فانما يقع عنه ذلك فلا يتفق الاتفاق فبالتكوير  
العرق في العرق فيكون ايمان بالنجس وتكديرا للاخبار المروية في النكاح في هذا الباب انتهى  
منه ايضا في الرضا ولا يخفى قوة دليلها فان قوله تعالى والوالدات برصصن والامهات  
كاملين لمن اراد ان يرضع الرضا بعد انما منه ايضا في آخر السوط  
ولو كانت ام البنات ارضعت احد البنين وام البنين ارضعت احدي البنات لم يكن  
للبن الرضا من ام البنات ان يزوج واحدة منهم وكان لاخوته ان يزوجوا بنات الاخرى  
الا انه التي ارضعتها ارضعتهم لانها اخوتهم من الرضا منه ايضا وكل اخيه مطلقا  
اي يجوز ان يزوج الرجل باخت اخيه من الرضا كما يجوز ان يزوج باخت اخيه من الشب  
كالاخ من الاب اذا كانت له اخت من امه جاز لاخيه من امه ان يزوجها ودرجته  
الرضا لكن هذا مخصوص بما اذا لم يكن الزوج ولده وضعفها كما سذكره في باب من الرضا  
وذكره الاسباب ان الافضل له ان يطلقها اذا اخبرته امرأة فان كان قبل الدخول بها بغيرها

ما يتعلق بالزوجة

كتاب الرضا

اشارة الى النكاح

من الحفلة

ام البنات ارضعت  
واحد من البنين  
ارضعت احد البنات

اخي

اخي الرضا

نصف

نصف المهر والا فضل لها ان لا تأخذ منه شيئا وان كان بعد الدخول بها فلا فضل للمزوج بها بغيرها  
كالمهر والنفقة والسكنى والا فضل لها ان تأخذ الاقل من مهرها ومهر السهم ولا تأخذ النفقة ولا  
السكنى انتهى فان قلت اذا اخبرته بالرضا وغلب عليه طمعه صدقها صحت ان رجع بانه يبرئ من الرضا  
وكان ينبغي ان يزوجها فقلت هذا ليس على السيد بل على غلبة الطمأنينة في حوائج النفقة جعل تزوج بارادة  
فقلت امرأة انا ارضعها من على اربعة اوجه ارضعها الزوجان او كذا في الفرج او كذا في  
او كذا في الزرع وصدقها المرأة او صدقها الزوج وكذا في المرأة اما اذا صدقها بالرضا فرفع النكاح بينهما ولا مردان  
لم يكن دخولها فاما اذا دخل بها فلهما مهر المتكفل وان كذبها بالرضا فرفع النكاح ولكن بشرط ان كان  
المرأة انما ارضعها فبغيرها ارضا وان كان كاذبا في سكره وان كذبها الزوج  
وصدقها المرأة يرفع النكاح ولكن للمرأة ان تستخلف الزوج بانه مانع ان يرضعها الرضا  
فان نكح في سكره وان حلفت في امره وان صدقها الزوج وكذا في المرأة ان يرفع النكاح  
ولكن لا يصدق الزوج في حق المهر ان كان يرضعها بغيره مطلقا ولا يصدق مهر نسائه  
في شرح الكفران في المحرمات ولو ثبت ما بينه وبين المرأة من النكاح في حق المهر انما يصدق  
انما قلنا في حق وفي شرح المنظومة ان هذا هو نكاح الاضرار والنيات ولا يشترط تكرار الاضرار  
ولا يكتفي به في نفسه الاضرار وفي البرازية اذا قالت هذا الصبي رضا واقرت عليه حازله  
الا بزوجها لانه المهر ليس بها قالوا وبه ينقضي في جميع الوجوه انتهى واطلق المرافقين  
فمثل ما اذا كانت احد بهما هي المرضعة ولا يرضع منها ذكرا كونه على فعل نفسه لا لانه  
في ذلك كشهادة العاصم وشهادة الزمان والكتاب على رب الدين حيث كان حاضر كما عرف  
في الفاسد ثم اعلم ان الرضا اذا شهد به رجلان عدلان لا يقع النكاح الا بتوفيق القاضي فان  
المحيط ولو شهد رجل واحد انما انما القاضي لا يقره وحرمة ينقض بطلان احوال العبد  
فلا يتعلق بهذا الحكم بالشهادة الا بالانضمام للنساء اليها انتهى وهل ينفذ على دعوى المرأة  
انما يعرفه كما في الشهادة بطلانها فانه ينقض حرمة الزوج وهي رخصه فلهذا ولو شهد عند  
عدلان على الرضا بينهما ويجوز انما انما باقبل الشهادة عند القاضي لا سيما في المقام معه  
كما لو شهدوا بطلانها الشك كذلك ونما في شرح المنظومة كتاب الطلاق اذ قالت  
لزوجها طلق فقال طلق وانما قالت زواني فقال طلق طلق اخرى ولو قالت  
المرأة لزوجها طلق فقال طلق او قال طلق فلما قال لزوجها طلق طلق  
او قال فان طلق يقع واحده رجل قال لا لمرأته طلق فقلت فانما حرام عليك  
او قالت انا بابت او قالت انا خلية او برية طلق كل لفظ يكون به الزوج طلاقا اذا اجاب

في الطلاق

فقلت  
قال طلق فقال  
فقلت زواني

قال طلق فقلت  
انما حرام عليك  
وما يشبه ذلك



هـ اذ لا يفسد  
كذلك وانما هو

المرأة بذلك يقع الطلاق رجل قال لا والله عمة بنت جده طالق واولاه عمة بنت حفصه لانيه  
له لا تطلق امرأه وان كان زوج ام امرأه وكانت كسب اليه منى في حجره فقال  
ذلك وهو يعلم ان امرأه او لا يعلم طلقت امرأه فلا يصح في قضاء فمباينه وبين  
الصدق لا يقع ان كان يعرف نسبا او كان لا يعرف يقع ايضا فمباينه وبين الصدق  
وان نوى امرأته في هذه الوجوه طلقت امرأه فمباينه وبين النكاح في القضاء خاص حار  
رجل له امرأتان عمة وزينب فقال يا زينب فاجابة عمة فقال انت طالق فمباينه بين  
التي اجابت ام كانت امرأه وان لم تكن امرأه بطلت لانه اخرج الطلاق جوابا للكلام  
التي اجابت ام قال فبنت زينب طلقت زينب ولو قال يا زينب انت طالق نعم  
يجب احد طلقت زينب ولو قال لا والله هو ينظر اليها وليس اليها يا زينب انت طالق  
فاذا هي امرأه اخرى السهم عمة يقع الطلاق على عمة بعين الالة ولو سئل السهم  
رجل قال لا والله وقد دخلت اذ طلقت فانت طالق ثم طلقها يقع عليها طلاقا وكذا  
لو قال ان طلقت او منى طلقت فمباينه بين طلقها فانت طالق  
ثم طلقها واحدة يقع عليها طلاقا ولو قال كل م وقع عليك طلاق فانت طالق فمباينه  
ثم طلقها واحدة طلقت فمباينه بين امرأته المدخول انت طالق انت طالق يقع عليها  
طلاقان فلا يصح في القضاء ان قال نوبت بالنسبة الحرة منة ايضا وليس منة مد على  
طلاق امرأتان فلا بد منة في كل الاصل او خلتها فمباينه بين طلقها فانت طالق فمباينه بين  
او فرض قبل يقع في الكل بلانية وقبل لا نوى وقبل نعم بالنسبة وصح الصدر الشهدى  
شرح المختصر عدم في الكل عند الامام وصح في دفعاته النوع في الكل وفي دفعه الفقه  
ابوجه فوقع في واجب ومن غير كذا في الحائض وفي فتاوى الخاص في الوقوع في  
الكل لانه الطلاق لا يجوز واجبا او ناسبا بل حكم وحده لا يجب ولا يثبت الا بعد الوقوع في  
بينه وبين العتاق وفي فتح القدير بهذا القيد ان يشوذة القضاء وينتف على نسبه الا  
ان يظهر فيه عرف فان لم يظهر عرف فلا يصح في قضاء في حرة عمة ومباينه وبين الصدق  
ان قصده وقع والا لانه يقال هذا الامر على واجب بمعنى ينبغي ان فعله لاني فعلته فكانه  
قال ينبغي ان طلقك نسبي والعقد عدم الوقوع في الكل لانه المذكور في الاصل وفي البراءة  
والختم عدم الوقوع في الكل لانه المذكور في الاصل وفي فتح القدير وقد تعرف في عرفاني  
اعلم الطلاق بلزمني لا فعل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب ان يجري عليه لانه  
صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا انصار اهل الارباب اختلف بقوله على الطلاق

هـ اذ لا يفسد  
كذلك وانما هو

قال اذا طلق  
فانت طالق  
او شد

قال ان طلق  
ان

هـ اذ لا يفسد  
كذلك وانما هو

وقال الطلاق يلزم  
لا يفعل كذا

قال على الخلاف  
لا يفعل

لا يفعل شريح الكركاس يحكم قوله بالزوج كانت واذا قال زن فزرا طلاق وله امرأتان او ثلث  
على فتوى شمس الاسلام الا وحده رجلا ان يقع على كل واحد فمباينه بين طلقه قال لا والله بالنسبة  
اسم جنس وغيره في النكاح قالوا انطلق واحدة من الزوجين خبر النعيمي وهو الصحيح والرواية في الفتنة  
في اخر الفصل الحادي عشر من كتاب الطلاق في الخبر البرهانية ولو قال انت طالق فقال له رجل او  
امرأة فاذ قالت فقال فمباينه بين طلقها او قلقت هي طالق يقع واحدة في القضاء فمباينه وبين الصدق  
شك فاصبح في اهل الطلاق ولو قال اعرض عن طلاقك لا يقع الطلاق ولو جمع بين  
سكوتهم ورجل وقال احدهما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول ابي ج وعمر ابي يوسف  
انه يقع ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طلق احدهما طلقت امرأته ولو قال احدهما طالق  
ولم يوشح لا تطلق امرأته وعمر ابي يوسف ومحمد انها تطلق ولو جمع بين امرأته وماليس  
يحمل الطلاق كالمسبوبة والحج وقال احدهما طالق طلقت امرأته في قول ابي ج وابي يوسف  
وكذا حمل لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحرة والحبيبة وقال احدهما طالق لا تطلق الحبيبة منة ايضا  
رجل قال لا والله انت طالق واحدة فقال له نزار فقال نزار يسيى الابيض على ما نوى  
منه ايضا طلاقك واجب او لا ثم ادفع او تاب قبل واحدة رجعية نوى او لا والحكم  
عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لائزارة سكون هرب منة امرأته نسيها فلم ينظر بها فقال  
بالفارسية طلاقك هذا على وجهين اما ان لم يقل الزوج شيئا او قال غلبت امرأتى  
الوجه الاول لا يقع لانه لم يصف الى امرأته في الوجه الثاني لانه لا نوى فقد ارجح قوله عليها  
بجنس وحرره ووافقه ما في البراءة رجل قال الله بالشرع لندب الغم غير محرم ثم  
قال بالفارسية انك انما نازي كمن كنتم حراست اركاب يا اخبر يا ارفاس في نوى ازو  
به طلاق ومنع الطلاق على امرأته لانه الله بالشرع حرام بانار الصبي بوقفا صحيح  
بجنس وحرره في التعليق الاوصاف امرأة غاب عنها زوجها في رجل يخرج منه ورجلا يخرج  
بجيرة فامر كاهن الذي اخبر بوجه البشدة ان عاين مودة او شهد حذارة وكان عدلا وسعيا  
ان تعدد وتزوج لانه الذي شهد بمودة عرف شيئا لم يعرف شيئا الحبيبة هذا اذا لم يزوج  
شيئا الحبيبة فاما اذا ارجحها خرج تعدد فان يزوج شيئا الموت فشيئا اول لانها اثبتا  
المبيرة في زمان لم يثبت شيئا الموت واسد اعلم بالصواب بحسب ريد في كتاب الكراهة  
وعن ابي جرحه اذا قال لها لا حاجتي فيك فليس الطلاق ولا نوى ما راجع في الطلاق  
رجل قال ان فعلت كذا مكل امرأته ان زوجها طلق فزوج ثم فعل لا تطلق لا المعلق  
بالفعل طلاق المترجعه بعده فامر نوى تقديم النكاح على الفعل صحت النية رجل قال ان فعلت

قال ان طلق  
فانت طالق

قال ان طلق  
فانت طالق

قال ان طلق  
فانت طالق

قال ان طلق  
فانت طالق

قال ان طلق  
فانت طالق

قال ان طلق  
فانت طالق

قال ان طلق  
فانت طالق

قال ان طلق  
فانت طالق

قال ان طلق  
فانت طالق

قال ان طلق  
فانت طالق

قال ان طلق  
فانت طالق

قال ان طلق  
فانت طالق

قال ان طلق  
فانت طالق







اشارة الى الامور  
الطلاق

لعل الامور  
الطلاق

في كتاب  
الطلاق

قبول الامور  
الطلاق

او قال انت في باءة  
الطلاق

في كتاب  
الطلاق

في كتاب  
الطلاق

في كتاب  
الطلاق

في كتاب  
الطلاق

في كتاب  
الطلاق

في كتاب سيج هذا اذا اولد اخرس او طرى عليه ودام وان لم يدم لا يقع طلاقه باشارة  
المصودة فانه اذا كان له اشارة تعرف في مكانه مطلقا وبيعه وشراؤه فهي كالعبادة  
في الناطق استحسانا كذا في الكافي باب اللعان والاب والابن باب اللعان  
والفاسق فانه يجري بين الاعيين والافاسقين مع انهما لا يقبل شهادتهما لانها من اهل  
الاداء الا انه لا يقبل للشق في الفاسق لعدم التمييز في الاعيان حتى لو قضى فاقض شهادته  
الفاسق والاعيان صح قضائه ولم يجز في التمييز وهو فاد على انه يفصل بين نفسه وامراته  
وروي ابن المبارك عن الامام انه لا يطلع على لانه المشهور على الزوجية شرح الكلابي  
في كتابه لو لم يولد ولو نكح زوجة مملوكة وانما لا يثبت بالكتابة كما لا يثبت بشهادة  
الاخرس المشبهة وانما لو خرس احد بها بعد اللعان فغير التفريق فلا تفريق ولا حد كما  
لو ارتدوا وكذب نفسه من قولهم ولا لعان بعد الاخرس وروا في الاختيار ما قال انه  
يقبل بديه الاهل من ثلاث لا يقع نكاح بعد واحدة منها والحق انها اربع والاربع مكملة لمعنى  
وقعت الشهادة وشرا الا وهو من ثلاثة ايام في رواية وسقط في اخرى كافي الكافي في قبول  
الشهادة ذكر ما يدل على القبول مثل احسن الله بآرك الله جزاك الله زكك الله منك او  
امتن على دعائهم كذا في فقه العدة ولو كان غائبا لم يعلم بالولادة لعينه مدة بعد قدومه  
منه في قوله ولو نكح الولد ولو قال لا وانه لم يست له باءة او قال ما انا زوجك قال او جئت  
انتهى في موضع الطلاق والافلا وقال صاحباه لا يقع وان نوى ولو قيل له هل كنت امرأة فقال  
لا ذكر بعض الشيخ انه لا يقع الطلاق في قوله وذكر انكرض انه على هذا الخلاف ايضا ولو قال  
والله ما انت باءة او قال على حدة ان كنت لي باءة او قال يا كنت لي باءة او قال لم يكن  
تزوجك لا يقع الطلاق وان نوى رجل قال كل امرأة لي او قال امرأتني طالق لا يدخل فيه  
العتدة عز الدين ولو قال لها انت طالق يقع وكذا لو قال للمختلعة ابن زني من باب طلاق  
يقع الثلث فاصحها في اول الطلاق رجل قال لا وانه زاسه وكر في التوازل انها لا تطلق وقال  
الصدر الشهيد وعندها انما تطلق في حال الزوجية انت واحدة في نوى به الطلاق اقرب لواحده او  
لم يرب وكذا لو قال لا وانه نكح في حال زوجة او الطلاق لا يقع طلقك ثلثا ولو قال لها في  
غضب او خصومة اي بزاز طلاقه برو طلقك وكذا لو قال اي س طلاقه ولو قال اي طلاقه جاره  
ينفع واحده منه ايضا قال لا وانه انت من ثلثا انتهى في الطلاق طلقك ثلثا وانما قال لم انكح  
الطلاق ان كان ذلك في حال مذكورة الطلاق لم يصدق قضاء وان لم يكن في حال مذكورة الطلاق  
فالواجب ان لا يصدق قضاء منه ايضا ولو قال فاني لم يصدق قضاءه العاسم لا يقع

الطلاق

الطلاق قال لا وانه لا يقع ان يكون الجواب على التفصيل ان كان ذلك في حال مذكورة الطلاق او  
في حاله الغيب يقع الطلاق وان لم يكن لا يقع الا بالنية كالمقال بالعبودية انت واحدة ولو  
قال اي زني كراست منه قال ابو بكر العباسي ان نوى الطلاق يكون  
طلاقا ولو قال لا وانه انت بثلث قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا نوى نكح ثلثا  
قال لا وانه في الغيب ان تزني من س طلاق وحذف الباء لا يطلق امرأته لا ما اضاف  
الطلاق اليها منه ايضا سم طلقها ثلثا ويقول كنت طلقها قبل ذلك بواحدة وانقضت  
عدتها فانه كانه انقضت العدة معلوما عند الناس لا يقع الثلث والافلاع يقع حكمه عليه بوضع  
الثلث بالنية بعد انكاره فلو قام بينه ان كنت طلقها قبل ان كنت طلقته مدة مدبرة  
لا يثبت اليك طلقها ثلثا ثم قال بعده كان فيها طلقه واحدة وانقضت عدتها فلم  
ينفع الثلث وحذف في ذلك فقد ذكر في الجامع انها بعد فان وذكر على البرزوخ انها لا  
بعد فانه وعليه الفتوى وان لم يصدق في طلقها ثلثين قبل الدخول ثم قال  
كنت طلقها فيها واحدة بواحدة بالثلث سم شى حلف بالثلث بشرط او بوجود  
الشرط كما اذا تفرق بينهما بعد في الازواج واما سم تدعى عليه المدة وثيقة العدة  
وانما مطلقه وهو يقول بل اخلعت ولا نية لها قال قول لها في المهر ولم ينفق العدة و  
لو قال لزوجتي انك دخلت الدار فانت طالق ثلثا ثم اعتقها مولانا ودخلت وقع نكاح  
طهر منه وفي الجامع انكرض طلقك ثلثين وملك الزوج الرجعة يحرم طلقها بانها ثم قال برزوخ  
كربت واطلاق وقع على المطلقة ثم سر وان سكت في هذه المدة فاداة طالق وله  
سبانه لا يقع عليه ثم حلف بالطلاق ليصلن انظر في مسنده ثم ذهب الى قوله الرجوع  
الى مسنده بذهب الوقت بصله بانك وتطلق امرأته ولا يخر الصلوة في الثلث  
يؤخر في المصطلق حلال الله عليه حرام ان فعلت كذا وليس له امرأة فخرج امرأة ثم فصل  
ذلك الفصل لا تطلق ثم طلقك فله سبيل باب السعة اقول قول القاضي يبيع الايف  
لا سند له رحمه الله انت حرام وحال ما نكح به الطلاق لا يصدق وبسبب لغيره  
للقاضي ان يجلي على طهر الذيب ونكر كما اعرف منه في الكتابات باب التحليل وبطله  
اي التحليل زوال الحمل لا زوال الملك فبطلت الثلاث بطلت بطلتها لا ينجي ما دونها يعني اذا  
قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فطلقها ثلثا ثم تزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم  
رجعت الى الاول فدخلت الدار لم يقع شيء لانه انما طلقك بهذا الملك لانها بين المائنة  
اذا انظر عدم ما يحدث واليمين تعقد للثلاث والحمل واذا كان الجوار ما ذكرنا ومذمات فخير

في كتاب  
الطلاق  
في كتاب  
الطلاق  
في كتاب  
الطلاق  
في كتاب  
الطلاق  
في كتاب  
الطلاق

في كتاب  
الطلاق  
في كتاب  
الطلاق  
في كتاب  
الطلاق  
في كتاب  
الطلاق  
في كتاب  
الطلاق

في كتاب  
الطلاق

في كتاب  
الطلاق

في كتاب  
الطلاق

في كتاب  
الطلاق



هو قوله ان امرأتك مني طلاق ثم وقع امر المتبين في عقدته وانه قد طهر بين طلاقين وانما ردها ان تولى امرأه وحدها لم يبرئ من القضا  
 كشرح المتن

وقلت المطلق للمطلق فلا يصح المصير بمخلاف ما اذا اباها لانه الجواز باق لمباطله وهذا يعلم  
 من قول القاضية والشيخ مطلق التعليق الى اخره على اطلاقه لا يخلو من مسامحة من الدرر والورد  
 والعصاف كالتعليق حتى لو قال لها انت باين عندنا لو اباها بالطلاق ثم اباها ثم جاء العذر وقعت  
 اخرى ولو قال لها ان دخلت الدار فانت باين ما ويا ثم قال انه كلمت زيدا فانت باين  
 ما ويا ثم دخلت الدار ووقعت الطلقة ثم كلمت زيدا فانت تقع اخرى كذا في الدرر وهو  
 سائر ما اذا كانا معلقين قيدنا بكونه معلقا قبل النكاح لانه لم يعلق البايين النكاح يصح التعليق  
 كالشيخ كما قد مضى في الدوايح ومن واردة على الكتاب شرح الكبر لا يحكم بطله الا اذا  
 كان معلقا اذا قال ان تزوجت امرأة وحدها لم يطلق واحدة منها فانه تزوج اخرى  
 بعد ما طلقته وفي الفتنة قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق تزوجتي او طلقتي  
 صحيح وصار كأنه قال ان دخلت الدار وتزوجت فانت طالق ولو قال لاجنبية ان دخلت  
 فانت طالق متى تزوجها فولدت طلقت اسنى وهو شكل ولو زاد قوله تزوجتي كان  
 من الزجر في قوله ولو قال لاجنبية ان دخلت فانت طالق لم يخل من الزجر لانه لم يخل من الزجر  
 هذا القول غير خفي ايضا لانه قوله تزوجتي او طلقتي او منى وانما اقتضى سبق نكاح  
 النكاح لكن لا يكون ذكر النكاح الذي لا يستغنى عنه الجواز وهو النكاح الذي يضاف  
 اليه الجواز ثم يصر الجواز مضافا الى النكاح فكيف يصح التعليق منجى الاسلام وقيد  
 بخطابها لانه لو قال دخلت فانت طالق لم يفسد البايين كافي البرائة من هذا الامر  
 وعبارتها قال ان لا يخرجني من الدار الا باذني فاني طلقته بالطلاق فوجب لا يقع لعدم  
 ذكر حصة بطلانها وبموجب الحلف بطلانها غير ما قاله في النهاية وذكر اسمها او اضافتها  
 اليه بخطابها كما سبقا فلو قال طالق فقلت ان تزوجت فقال امرأتك طلقت امرأتك ولو قال امرأتك  
 طالق او قال طلقت امرأة فلما قال لم اعني بها او لم اعني بصدق قضاء وكذا لو قال بنت فلانة  
 طالق وذكر اسم الاب ولم يذكر اسم المرأة وامرأتك بنت فلانة وقال لم اعني بها امرأتك لا يصدق  
 قضاء ولا يطلق امرأتك وكذا لو نسبها الى اسمها وانما نسبها الى اسمها او ولد لها نطقا كذا في  
 الحاشية زاد في فتح القدير او نسبها الى اخوها شرح الكبر لا يحكم بطلان الطلاق ولو قدم اسميه  
 ورميات بانها وصفت اسميه ولا يطلق كونه ابلا ولا عليه النسوة كافي الحاشية وهو الاصح  
 كافي البرائة مطلقا لكل منهما الى البرء وقد حكى صاحب الجمع خلافا فيقال انما انشأ الله  
 انشأ طالق يجعله تعليقا وهذا مطلقا فانما انه يبيح عند البرء كونه تعليقا عند

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ

تفصيلی

قال ابن جرير  
أمره أن يهدأ  
فأرجعته  
فأرجعته  
فأرجعته

فليس من الحكمة ان يترك

فكره اسرارها

ان شاء الله  
 كما لو ذكر اسم امرأته فقال امرأة طلاق  
 وامراته طلاق لا يصدق لصدا  
 في قوله طلاق  
 عنها

والشرطية العامة في الجواب السائر ما دام لم يأت به لا يتعلق بغيره وتلفت الشبهة والابتن عند ارجحيتها  
ومحمد لا ليس بتعليق هذا ما يقتضيه ما في المتن وقوله ان ليس وارث الهمام وغيرهما وقد خالف  
شراح الجمع فذهب الى ان يوسف الفاعل بالتعلق بعدم الوقوع واليهما الوقوع نظرا الى ما انفك  
فاضني في هذه المسئلة من ان عدم الوقوع قول لا يوسف الفاعل حاصل ان ثمة اختلاف نظر فيها  
اذا قدم الشبهة لم يأت بالغا في الجواب ويصدق على القول بالوقوع ديانة انه اراد الاستثناء  
كافي الجوهرة ولو اجاب بالواو ونحوها استثناء واجافا في الاستسماج لا يصح الاستثناء وذكر  
الواو بالاجماع قال في الجوهرة وهو الاظهر ايضا نظرا فبين حلف بالطلاق ان حلف بطلانها  
ثم ان قال انت طالق ان شئت السدحت على القول بالتعلق لا الاطلاق قال في فتح القدير  
وفي فتاوى فاضلي ان الفتوى على قول ابي يوسف الا انه عرى اليه الا بطلان فحصل ان الفتوى  
على انه ابطال استثنى فظاهر ان الفتوى على عدم الوقوع فيها اذا قدم المشبهة ولم يأت  
بالغا وفيها اذا حلف بالطلاق ان حلف بطلانها ثم حلف مستثنا وليس كذلك لما خرج  
فاضلي بانه الفتوى على عدم الوقوع في الاول وهو قول ابي يوسف كانه شاه وخرج في الزاوية  
بانه الفتوى على الوقوع في المسئلة الثانية وهو قول ابي يوسف وتولاه الا انه في فاضلي عرى  
اليه اراد ابي يوسف الا بطلان استثنى وهو انما عرى اليه العيين والابتن يسوق عبارة تبارها  
قال ابو الفاضل ان استثنى طالق لا يطلاق في قول ابي يوسف ويطلق في قول محمد والفتوى  
على قول ابي يوسف وكذا لو قال ان شئت السدحت طالق ثم حلف ابي يوسف ومحمد ان  
الطلاق العزوة بالاستثناء في موضع يصح الاستثناء بل يكون بينهما حال ابو يوسف  
يكون بينهما حال ان حلف بطلانك فبعد حرمت حالها انت طالق ان شئت السدحت  
يصح الاستثناء حث في قول ابي يوسف وقال لا يكون بينهما ولا حث وعلى هذا القول  
لا راية انت طالق ان حلف الدار وعنده حر انك قلت فلما ان شئت السدحت على قول محمد  
يعرف الاستثناء والطلاق والعناق جميعا على قول ابي يوسف يعرف الاستثناء  
ان العيين الثانية استثنى فقد ظهر بهذا ان ابا يوسف تأخذ بانها بين لا ابطال وان على القول  
بالتعلق لا ينعى الطلاق فيها اذا قدم الشرط ولم يأت بالغا في التوار كما في شرح الجمع لا انه  
ينع على القول به وان شاع الجمع قد غلط كما توهم في فتح القدير واما ابا يوسف الفاعل بعدم  
الوقوع في الاول تأمل بالوقوع في الثانية وانه الفتوى على قوله في المستثنى فحصل ان هذا  
ان الفتوى على انه تعليق لا اطلاق ولكن فيه اشكال وهو ان مقتضى التعليق الوقوع عند  
عدم الغاء لعدم الربط وما يظهر فيه ثمة اختلاف قالوا قال كنت طلقك امس

تعبه الباقين

6/11/19

الحمد لله الذي جعلنا من عباده







وقد ترون به ما يدل على الاستقبال وهو العدة لانه اسم الزمان متفضل فلا يتبادر له نقط الحال  
 لانه الحال اسم للوقت الذي رأت فيه والعدة اسم للبعد اليوم وانه لم يوجد بعد فصار كقولهم  
 سأملك ولقد رأت العدة في اشياء المجلس اليه كاليدوم ان لا تاتي قد تخطى جعل ويسد  
 ذلك لا العدة ولو قال كل ملكوت الملكة لا تفتين سنة فمدح لا يعنى الا ان يملكه في  
 المستقبل ولا يعنى من ملكه الحال لانه هذه العدة لا تصلح الحال ولا يستلزم الحال هذه العدة  
 فتعين الاستقبال ولو قال انه دخلت هذه الدار فانت طالق انه دخلت هذه الدار الاخرى  
 قد دخلت الاولى في غير ملك ثم دخلت الاخرى في ملك لا تطلق لانه انما دخلت في ملك  
 ودخل الدار الاولى فكانت الملكة في شرط ولم يوجد ولو قال انه دخلت الدار فعد حرة وان  
 كانت فلانا فاداه طالق فابها وجهد شرط اول حراؤه وبطل غيره لانه التزم احد الحرين  
 ولو قال انت طالق فعد او عبده حرة حتى اغتصبني فعد لم تطلق حتى يبيح بعد فعد فقول احدهما  
 خير في الطلاق والعقد فيلزم ابها شاء لانه التزم احد الحائنين في احد الوقتين فمدح  
 الطلاق عند جرح العقد لصار وانما في الوقتين ولما تأخر في وجع الامان فوجب  
 التحريم في ابها شاء وبطل الاخر ولو قال انه دخلت هذه الدار وانه دخلت هذه الدار  
 الاخرى او وسطا فابها فانت حرة ولو دخلتها لا يقع الا واحدة لانه لو رأت  
 طالق انه دخلت هذه الدار بين تمامه خلا قال انه دخلت هذه الدار الاخرى جعل  
 الدخول الثاني سندا واحرف الشرط ولا خلاف في ذلك الاول في الجواز متفصلا  
 حيث الجواز فصار ذلك الجواز الاول متعلقا بهذا الشرط وكانه قال انت طالق  
 ذلك الطلاق وان اخر الجواز بان قال انه دخلت هذه الدار وانه دخلت هذه الدار الاخرى  
 كانت طالق لم يقع الا بدورها لانه الشرط الاول ناقص ليعلم الجواز وكذا ان قال فعد وكذا  
 الجواز بعد ما يتعلق بها على الشرط فلا يزال ابها وكذا ان لم يبعد بها ولم يذكر العدة وحرف  
 الشرط بان قال انه دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فانت طالق او قدم او وسطا  
 لم تطلق حتى تدخلكما لانه الثاني ناقص لعدم الشرط ولو قال لامرأته انه دخلت هذه الدار  
 فانتا طالق فانتا لم تكنت حتى تدخلك لانه الشرط دخلها حيث اضاف ودخلكما الى دار  
 واحدة والجواز طلاقها ولو قال انه دخلت بائنين الدارين او قال انه دخلت هذه الدار  
 فعد حرة كل واحدة واراد الطلاق والقبض في الشرط فدخل كل واحدة الدارين وهو قول  
 زروم وابنه غير ان يولف لانه اضاف المتعلق في الدارين الى شخصين فاعني وجع وكل  
 المتعلق منهما كما في الدار الواحدة ولما انما الجمع شى فقول ما يجمع او جرح ما يملكه النور ما يجوز  
 بينهما

كل من ملك  
 الى خمس سنة  
 انه دخلت الدار  
 فانت حرة  
 لا يجوز

الجمع بالجمع لا النور بالجمع بالنقص والوقوف اما انقص فقولك جعلوا اصابعهم في اذانهم واستغفروا  
 نياهم والراو ان كل واحد جعل اصبعه في اذن نفسه واستغفرت نوب نفسه وانما يعرف خلاصه  
 انما قيل ودخل الناس دورهم وركبوا دوابهم فغيرهم من ان كل واحد دخل دار نفسه وركب دابة  
 نفسه الا ترى انه لو قال ان ملكا مع عبد بن فانتا طالق فانتا فقلت كل واحدة عيدا طلقا فقلت ان قال  
 ان لبيبا نيا كبا فانتا طالق فانتا او ركنها وانيك فانتا طالق فانتا فقلت كل واحدة عيدا طلقا فقلت ان قال  
 بكبر خلاصه الراو بالاجماع ولو قال انه دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فعد حرة  
 الدارين لم يطل بالجمع بغير ذلك فلا بد من دخولها في كل دار ولو قال انت طالق انه دخلت الدار وعنده  
 حرة فقلت فلانا فبها بينان فابها وجهد شرط ان جازها لانه الاصل في الكلام ان يهاجم الانعقاد  
 ووجه التوقف فانه اذا رأتها الدخول يعرف ابها حتى يبطل لانه الدار لا تستلزم الدار الاولى  
 ناقصة من حيث ان الاطلاق يتوقف عليه شرط الوصل ومعدك يعرف جرح الاخر كشرط وهدايات  
 على ان المتعلق بنسبة الدخول متعلق بغيره وبسبب استعمال الشرط فانتص على الثاني  
 ولا يستلزم الاول كالتعلق بغيره من الشرط وعندنا المتعلق بنسبة الدخول الى الدار  
 ابها لانه اساس الحاجة الى ابطال الاول كانت الحاجة الى ابطال الثاني بخلاف الشرط لانه الكلام الثاني  
 بين نصا عطف العين على العين وتعلق كل جرح بشرط ولا ضرورة لا تغير الكلام الاول لانه بين  
 تامة بدور هذا الشرط وكذا لو ذكر شئ شخص بغيره الى الكل لانتصا من حيث التمسك بانها  
 الامر متعلق بكل واحد بشرط اطلاق الدخول والعقد بالكلام وانه تمام او شئ واحد  
 بطل الاخرى او ضمها بغيره بنسبة الرين ولو قال انه دخلت الدار فاداه طالق وعنده حرة عليه  
 الجمع فقلت فلانا متعلق بالجمع بالكلام والعقد بالدخول لانه الاصل في الكلام سرعة الانعقاد ولو اخبر  
 الدخول فقال امرأته طالق انه دخلت الدار وعنده حرة عليه الجمع فقلت فلانا متعلق بالطلاق بالدخول  
 والعقد بالجمع بالكلام لانه الشرط متعلق بين الحرين صار فاصلا فجعل الدار لا تستلزم الدار  
 الواحدة طالق وعنده حرة فعد او وسطا فعد او وسطا في العدة لانه الواو تعني الرين الاول ناقص من حيث  
 الاضافة ولو قال امرأته طالق اليوم وعنده حرة فعد فقلت فلانا فقلت فلانا فقلت فلانا  
 ثم وقته فقلت الشرط كما لو تم كل جرح الشرط ولو قال امرأته طالق اليوم وعنده حرة عليه الجمع فعد  
 وقع الطلاق في اليوم وازد العتق والجمع في العدة لانه الكلام الاول ثم وصار الوقت فاصلا بين الجوار  
 الاول وبين الشرط فقلت فلانا في الشرط ولو استثنى في اخر جرح الى الكل لانه العتق منه الامام كان صحيح  
 شرع الودع ومعد الوقت بكبر السابق فلانا لانه لو كانه وقته بغير طلاق كالمقنة فصار المتعلق  
 او العتق بعد الدخول فانه لا يقع الطلاق في عتقه وكذا وقته فوجب الحرة موقفا لا يقعها الطلاق  
 الموقفة

دفع  
 في العدة







لوقا ان انت مطالع  
الى عشرة غدا

قاریہ خطاطی  
اکبریت وضع  
۱۲۸۸  
ج (کتاب احیاء الی)

فما كنت لروحه  
كأنه في روضة  
فما كنت لروحه

جایزه چهره سال  
مهر ۱۳۸۸

مستخرج من كتاب  
التحفة السنية

الحق في العلم  
هو العلم بالحق

و انزل علمه في الدنيا  
الى اهلها و

سہ ماہی

وَقَبُولُ الْمَرْأَةِ الْطَّاهِرَةِ مِمَّنْ

استطاعت

الحمد لله رب العالمين

نکیر لفظ

اسم المرحوم

کتابت و تالیف احمد

171

١١٩٩

تاریخ اسلام

عاجل علم  
فتا واجل

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ  
فِي الْوَادِئِ الْوَعْدِ



ان جازيها  
او ما جازيها

انما انت اعراف

ما ذكره ابن شبر  
بابه في  
بابه في

انما جازيها

انما جازيها

انما جازيها

انما جازيها

وما بعد لم يخص بعد لان الحظ لو قال لا اؤاها اؤاها انما جازيها فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
فلما اؤاها اؤاها انما جازيها فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
لان الغلام يطرأ اليه كيف يخرج العنق منه ولا يستطاع ذلك في الحضي لانها قد دخل الدم في العنق فلا يعلم  
شيئا او يخرجها وفي رواية بصديق الغلام ايضا وفي الاصح لانه لا احتلام لغيره فلو كان حاضرا وكنت  
او قال احضت في حال اشكال امره بصديق نباله وفيما عليه لانه اخرجه بغيره كالحض وكنت  
فصديق كالجارية انتهى شرح الكرامين في التعليق وما لا بعد ولو قال انما انت اؤاها فانت  
طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
في العدة فان اؤاها لكاح المطلق او لم يكن له نية لا يقع عليها طلاق اخره ونوى به الزوجية  
التي يكون بعد البائن في العدة طلقت اخرى فاصح ان في التعليق به رجل قال اؤاها فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
سراي بهم فاما وانه كذا فتخرج من ساعته للخروج فتمت فصار حال لا يمكنه ان يخرج حتى يصبح حاله في العالم  
خس في بيته فقبله لوجس كرها ففكر ثم قال ينبغي ان لا يثبت في قول ابن حنيفة ومحمد ونزول  
وبين الحكي بكية انما يستاجر بغيره ويخرج او يستعين بغيره في ذلك قال مولانا في سبع اؤاها فانت  
في الحكي ايضا في قول ابن حنيفة لانه عنده العدة بالغير لا بغيره كافي في الحج والصلوة والسمع وغيره  
ذلك منه ايضا رجل قال لا اؤاها فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
لم يجعل ما حرمه فاما ما على ذلك اياها لا يثبت في بيته لانه يمينه وقع على الزنا وانما يطرأ بغيره  
فلا يثبت كما لو حلف ان لا يفعل حراما فتزوج بها حراما سدا وجا بها لا يثبت لانه يمينه يقع على  
الوام المطلق منه ايضا رجل قال لا اؤاها فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
تطلق لان في الوفاء بهذا بعد قد فالمرأة وان كان في الحنفية قدما لانها منه ايضا الثانية  
ولو قال لو اؤاها فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
لم يصح انتهى شرح الكرامين في قوله فلو قال لا احبها ان لا يثبت في الوفاء ايضا  
قال فيها رجل قال لو اؤاها فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
لم يصح لانه غير مضان لانك التكاثر لانه تزوج الوالديه بغيره فصح ويوم نذكر الاخير  
تزوج الوالدين لا يقتضى لك التكاثر بخلاف قوله ان تزوجت لان تزوجت صحيح فافاض  
ذكر تزوج الملك فضع التعليق انتهى وقال فاصح بعد ذكر انما لا تطلق قال الشيخ الامام ابو محمد  
بن الفضل يصح وتطلق به الصبي لانه تزوج لانهم الا بالتزوج انتهى صحيح الاسلام الا انه خصه  
لا فرق فيها بين ان يعلق بمادة الشرط او بمناه ان كانت المرأة منكرا فان كانت معنية بشرط  
ان يكون يصح الشرط فلو قال هذه المرأة التي تزوجها طالق فتزوجها لم تطلق لانه عرفها بالاشارة

انما جازيها

فلما تزوجها الصفة وهي تزوجها على الصفة فيها لغة مكانه قال هذه طالق فلو قال لا اؤاها فانت طالق  
التي تزوجها هذه المرأة طالق فانها تطلق للمال دخلت اولها بطلاق قوله ان تزوجت هذه فانه يصح  
وفي الذخيرة والتعريف بالاسم والتعريف بالاشارة فلو قال ثلاث طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
طالق فتزوجها لم تطلق وادركه ما ذكر في الجامع رجل اسمه محمد بن عبد الله وله غلام فقال ان  
كلم غلام محمد بن عبد الله هذا احد فارتد طالق انما الحالف الى الطلاق لا الى نفسه ثم ان الحالف  
كلم غلام بن عبد الله فلو كان التعريف بالاسم كالتعريف بالاشارة لم تطلق او لم تطلق لانها  
والجواب ان تعريف الحالف بالاشارة والغائب بالاسم والتعريف بالاسم في مسئلة محمد بن عبد الله  
الحالف حاضرا فتعريفه بالاشارة او الاضافة ولم يوجد تعين تكرار دخل تحت اسم التكرار وفي مسئلة  
الطلاق الاسم والتعريف في الغائب لاني الحالف فحصل بها التعريف بغيره الصفة حتى انه في مسئلة  
الطلاق لو كانت طلاقا فافترق عند الحلف فذكر اسمها ونسبها لا يحصل التعريف ولا الصفة  
ويستحق الطلاق بالزوج هكذا ذكر شيخ الاسلام في الجامع وقرر بعضهم بانه التعريف بالاشارة  
والاشارة لا يحصل التكرار بوجه ما والتعريف بالاسم والتعريف بالتكرار فلو قال كل امرأة  
ان تزوجها ما دنت عمرة حنة او قال حتى يموت عمرة فم طالق فتزوج عمرة ذكر محمد بن عبد الله  
لا تطلق وعاد انما ينج على انما في السلسلة ان عمرة كانت شاررا اليها فلو كانت غيبا  
ايها تطلق وتدخل تحت اسم التكرار على ما ذكره شيخ الاسلام ينبغي ان يقال ان كانت  
عمرة حاضرة تطلق وان كانت غائبة لا تطلق وتامة في الذخيرة شرح الكرامين في قوله  
انما يصح في الملك ولو قال لا اؤاها فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
فاصح قوله ولو قال انت على شراي بها العاقلات التي كافي حرام كطهر في فم انت امي  
لا يكون نظار في العدة وقد بالوطي بالاشارة لانه لو تزوج امرأة الغيب كان ذلك ودخل بها  
لا يجب عليها العدة حتى لا يحرم على الزوج وطئها وبه يفتي لانه في الزنا بالاحرام على زوجها  
وفي شرح البيهقي وادانت المرأة لا يغيرها زوجها حتى يتحصن اتصال علوقها فانه الزنا لا يفتي بانه  
زنا عمرة وجب حنيفة في الغائب بخلاف ما اذا لم يعلم كافي في الذخيرة والحاشية وفي فتح العدير  
اول الباب فرع تنقضي عدة الطلاق المباشرة والطلاق بالوطي المحرم بانه وطئها وهي معتدة  
عالمها بغيرها بخلاف ما اذا لم يعلم كافي في الذخيرة والحاشية وفي فتح العدير  
في قوله بالوطي المحرم بمعنى مع ارمع الوطئ المحرم كقولك استبريت النفس بسبب هذا هو المراد  
وليس الوطئ المحرم سببا للانقضاء ولا الالة ولا حجة بالكاح الفاسد لانه المنكحة ككاح  
موت ما لكاح النقص لا يجب فيه العدة قبل الاجازة لانه الشب لا يثبت فيه لانه مؤنوف

صفحة  
انما جازيها  
انما جازيها  
انما جازيها

انما جازيها

انما جازيها



علم يستند في حكمه فلا بد من شبهة الملك والمال والعدة وجبت حيازة المال المحترق عن المخطوط  
واحرار اخر استنباه الاشياء كذا في الاختيار والمخطوط وهو شكل مخالف للرواية فقد نقل الرطب  
في الكتاب الفاسد ما نصه وذكر في كتاب الدعوى من الاصل اذا تزوجت الامه بغير اذن مولها ودخل  
بها الزوج وولدت لسته اشهر من تزوجها في دعواه المولى فهو ابن الزوج نفقا عشرة فزوت الكتاب  
لاخر وقت الدخول ولم يحك خلافا حال الملاءة في هذه المسئلة دليل على ان الفواش ينفق بنفس  
العقد في الكتاب الفاسد خلافا لما يقول البعض انه لا ينفق الا بالقول انتهى فهو صحيح في ثبوت  
النسب فيه ويشهد وجوب العدة تكاثر ما في المخطوط والاختيار سهوا في الحاشية ام ولد تزوجت  
بغير اذن المولى فولدت لسته اشهر فصاعدا من وقت الكتاب فاعاد المولى والزوج فانزله الولد  
يكبر للزوج في تولد جميعا انتهى شرح الكرام في شرح قوله والسكون كذا كما ساء في المحققين  
كل كتاب احلف العدة في جوارحه كالكتاب بلا شهور فالدخول فيه موجب للعدة اما كتاب مكتوبة  
الغير معتد به فالدخول فيه لا يجب العدة انه علم انها للغير لانه لم يقبل احد بخوارزه ولم ينفق اصلا  
فعل في هذا الفرق بين ناسه وباطله في العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرية لكونه زنا كافي  
النية وغيره من الكه بوري قوله وحكم منه احرر ولو طلق في ذمة من نفقه عند الامام وقالوا  
عليها العدة من الحلات نيا اذا كانوا لا ينفقون بها اما اذا اعتدوا بها فعدا العدة انما كانا  
ونيا اذا كانت حاطا اما الى ما عليها العدة انما فاقه والولوي وغيره ما اذا كانوا  
يدينون بها والطفه في الهدية معللا بما في بطنها ولذا ثبت النسب وغير الامام يقع العقد  
عليها ولا يلزمها كالحمل من الزنا والاول اصح انتهى وفي الخراج وضع في بعض النسخ التقييد  
وفي بعضها منع من التزوج ولم يذكر الزيادة انتهى ولا فرق بين الطلاق والموت فلو تزوجها  
سلم او ذم في غير طلاقها جاز كافي في العقد وقيد بالذي لا يفسد اذا طلق الذمية او مات  
عنها تعديها العدة انما لا يباح حق معتد كافي في فتح القدير وعلى هذا الخلاف المباحرة  
او اخرت النيا من ذمة او من ذمة ثم اسكت او صارت ذمة نفقه انه تزوجت  
جاز الام بكونه حاملا من العدة لا يلزمها بالزوج حتى يستبينها بحضرة وعنه لا يزوجها الا بعد الاستبراء  
وقالا عليها العدة عا اذا باجر الزوج مسلم او ذميا او مسلمانا ثم صار مسلما او ذميا فانه  
لا عدة عليها حتى حاز الزوجها باجرها واربع سواها كما دخل دارها لم يملكها حاكمها الهالها  
غير غاطية بالعدة كذا في فتح القدير شرح الكرام في سبل الاحاد احواء الغائب اذا اغتر باجر  
موتها واخر باجرها بغيره فان كان الذي اخرجها ميتة فانه عاين موتها وجازية كان قد لا  
وسمها انه نفقه وتزوج هذا المهور عا اذا اخرجها تاريج شهرا الحيوة فساخرتها رثما

والزوج

امه في النسخ الحديث

مؤخره في المحققين

انتهى

سما حرة

احسن برت  
الزوج والحيوة

اول ما يصح باب الاطباء وبهذا علم من العرج وان كان لا يحتاج الى النية لا يقع به نفقه وصار  
وقيد بنفسه لانه لو كان لا يركب ولم يقبل اذ لا يكون مولا كذا ذكر الاسجاني شرح القدر في حكم  
في الاطباء واراد بقوله وانما ينفق به العين كقولنا ناله وعطية المولى وحلاله وكبرائه فخرج مالا  
ينفقه به العين كقولنا وعلم لا يركب وعلى تعقب المولى ومخطوطه انه يركب منه ايضا باب ثبوت  
النسب واعلم انه ثبت النسب فيما ذكره مولد المولود الرجعية والباينة مفيدة بالنسب في الرثما  
بالولادة او اقرا من الزوج بالجميل او جعل ظاهر في الحاشية العدة من طلاق بائن اذا تزوجت بزوج  
اخر في العدة فولدت بعد ذلك انه فولدت لائق من سببين من وقت طلاق الاول ولا فاعل رسته  
اشهر من وقت كتاب كذا في كذا الولد الاول وان فولدت لكثر من سببين من وقت طلاق الاول  
لا يلزم الاول ثم بطلان فولدت لسته اشهر من وقت كتاب كذا في كذا الولد الثاني والا فلا اشهر من وقت  
انه ما في المختصر بل ما اذا تزوجت المستوفى في العدة او لم تزوج ولم يمين في الحاشية ما اذا ثبت  
به للاصل من وقت طلاق الاول ولسته اشهر من كتاب كذا في كذا في العدة اجماع انتهى شرح الكرام  
نجم في قوله والاولا بغير نسب رجل زنى بامرأة فحملت منه فكما يستبشر حملها تزوجها الزاني  
ولم يطل بها حتى فولدت فالولد انه لم يكن في عدة الغير جاز الكتاب وعليهما السنة وقال الفقهاء  
ابو الليث ان جازت بولد لسته اشهر فصاعدا من وقت الكتاب جاز الكتاب وبثب النسب  
وان جازت بالولد لاقبل رسته اشهر من وقت الكتاب لا يثبت النسب منه ولا يرت منه الاسم  
يقول الرطب بهذا الولد منى ولا يقول من الزنا ما يصح رجل غاب عن امرأته وهي بكر او شابة  
فتزوجت بزوج اخر فولدت كل سنة ولد احوال ابو حنيفة الاولاد الاول ويجوز دفع الركون  
الاولاد اخر الثاني ويجوز شهادتهم ولا يجوز للزنا دفع الركون الاولاد من الزنا وغيره في حنيفة  
انه رجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول انما هم للثاني وعليه الفتوى ما يصح امرأة بغيرها وش  
زوجها ما عتدت وتزوجت بزوج اخر فولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول جيا كان ابو حنيفة يقبل اولاد  
الولد الاول ثم رجع وقال الولد للثاني ما يصح رجل تزوج امرأة وطلها من سنة قبل الدخول  
فجاءت بولد على تمام سنة اشهر من وقت الكتاب كان الولد ولده عدا خلافا لغيره وازجارت بالولد  
لاكثر من سنة اشهر ولا يلزم لا يكون للزوج احواء قالت في عدة الوفاة لم يحامل ثم قالت من العدة  
انما حامل كان القول قولها وانما قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لم تحامل ثم قالت انما حامل  
لا يقبل قولها الا في باني بولد في سنة اشهر من موت زوجها يقبل قولها وبطلان افرادها ما انقضت  
العدة ما يصح رجل جاز بغير خمسة فخرج من رجل ويغزل عنها المولى في ما يولد ولا يركب  
المولى انه الولد ليس من كان في سنة من نفقه وانما كانت خمسة لا ينفق عليه لانه لم يغزل فيجب الملاء

مولا

شبه النسب

مطلقة

تزوج من نفقة  
فان يولد

تزوج من نفقة  
التي كانت  
مولا

طلاق في الزنا  
فان يولد

كذلك انما  
بعد الطلاق  
اولا

موتها في نفقة



في النسخ الخارج ثم جعل غلبته على القول بخاريه هرب عن مولاهما بوجها وبطراها ونزل عنها  
 وظهر بها حمل وولدت بعد سنة اشهر من هرب ومات الولد فاعلمت الجارية هرب الامم بها كان  
 المولى في سنة سبع الجارية واما كانت الجارية عقيمة لم يظهر بها حمل ولا ينبغي له ان يسيبها بل سعى ان يفر  
 وشهد ان الام والولد حتى لا يتابع بعد حرمته لانه الغالب ان يكون الولد منه فلهذا ذلك دأبه ولا يعتمد  
 على القول ما جاء من قال لانه ان كان في طبعك ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة من ام ولده  
 لانه الحجة ان يعين الولد وثبت ذلك بشهادة الغالب بالاجماع وقد ذكر في المحضر المرأة وعزير الغالبية  
 وكثير ما يذكر في الغالبية نسخ الحكم لان حكم من له ولد لا ينفك عن حكم من له ولد وان كان  
 في طبعك ولدا وان كان بها حمل فقدر مني وفيها بالتعلق لانه لو قال هذه حامل مني لم يرد الولد وان  
 جازت به اكثر من سنة اشهر لا يستين حتى يتغير كذا في غاية البيان من الغالبية والحاصل ان لا يثبت  
 النسب في شبهة الفعل عند الدعوة الا في المصلحة لثبات النسب في التوق من النسب في العقد بخلاف باقي محال  
 شبهة الاستنباط فانه لا شبهة بعد فيها فلا يثبت النسب بالدعوة وسبب في ان شبهة الاستنباط  
 وطعن امرأة زفت وقال النسب ليس زوجتك ولم تكن زوجة معناه خبرين وصرح الرافعي بالنسب  
 بثبت فيه بالدعوة كما سبقت في محضر ان النسب لا يثبت في شبهة الفعل الا في موضعين شرح للفرق  
 لان كون الزوجي هو بوجوب الحد في الحدود وكون تولد والنسب في الاول والاطلاق في العدة  
 فثبت العدة عند طلاق رجعي او بائن والعدة عن وفاة كالحرج في غاية البيان بقربا الى محرم  
 الاسلام وفيها الامام السرخسي بالطلاق البائن والحق الفصل في العدة عن طلاق  
 رجعي فان انت به لا تقل من سنتين كما للعدة عن طلاق بائن لانقضاء فراشها بالولادة وان انت  
 لاكثر من سنتين ثبت نسب ولدها بشهادة الغالبية من غير زيادة شئ اتفاقا كما في المتكوفة لانه  
 انما ليس ينقض في حقها لانها تكون رجعة كما قد شاء وصرح في البدائع بان لا فرق بين  
 الرجعي والبائن الا انه عطل بما يخص الاول لقوله لانها بعد انقضاء العدة اجنبية في الفصلين  
 جميعا وقد انقضت بقوله انما جددت ولادتها لانه لو اعترف مولانا وانكر تعيين الولد فانه يثبت  
 تعيينه بشهادة الغالبية اجماعا ولا يثبت نسب الولد الا بشهادة اجماعا لا بخلاف ان يكون به  
 عن هذا المعنى وظهر كلام النص انه لا يحتاج الى شهادة الغالبية مع ظهور الحمل او اعتراف الزوج  
 بالحمل وقد صرح به في البدائع فقال وان كان الزوج فداق بالحمل او كان الحمل فظاهر فلو ادعى  
 في الولادة وان لم يشهد لها فانه في قول الاصفهاني وعندنا لا يثبت الولادة بدونه بشهادة  
 الغالبية اقوال فلو قد صرح به في البدائع فقال انما عطفية فانه هذا في نفس الولادة  
 لان ثبوت النسب وتعيين الولد وقد فصل المسئلة قبل كلامه هذا بان لا يرد عليه وصرح بالاجماع

وقد ذكر كونها الغالبة ليس بشهادة الغالبية  
 وقد ذكر بان قوله لا ينفك عن حكم من له ولد  
 من وقت الاقرار وان ولدته اشهر  
 او اكثر لا ينفك

النسب  
 رجعي غير اجماع  
 محال

والعدة

الاجماع

منه في الغالب

في ان النسب لا يثبت بدونه بشهادة الغالبية فاجوز ان ثبت وتولد له هو ايضا في المورق الذي  
 بعده نسخ الاسلام وبكذا خرج في الغالب وانكر على صاحب بعض النسخ ان يشترط شهادة الغالبية  
 لتعيين الولد عند انقضائه وروى في اثنين ما به سيرة فانه يشهد الغالبية لانه منها المعين الولد اجماعا  
 في جميع هذه الصور وانما الخلاف في ثبوت نفس الولادة واما نسب الولد انما هو النسب هذا الولد  
 والعزم بعينه واما نسب ما في البطن ان يكون ما في بطنها ولو الزوج فثبت عنده بلا شبهة وانما يحتاج  
 الى شهادة الغالبية في تعيين الولد ان يكون ما في البطن هو هذا الولد بعينه وهذا الذي اراده صاحب  
 البرهان في قوله فثبت النسب عنده بلا شبهة وتعيين الولد ثبت بشهادة اجماعا وبهذا يخرج  
 الاسلام فلا يثبت بالاجماع بشهادة الغالبية الا في حال ان يكون هو غير هذا المعين وثمة الاختلاف لا يظهر  
 الا في حق حكم اخر كالطلاق والطلاق ما به حلقها بولادتها حتى يقع عندك حقد مقولها وولدت لانها انما  
 لا تعرف باليد ولا تظهره فيقبل قولها وعندها لا يقع حتى تشهد فالبينة وذكر ابن شداد بعد  
 الثبوت بغير موثقة مكان القول قولها الا ان الغالبية جعلت شرطها للعدالة لانها لا تكفي الا بالعدالة  
 واما قول ان الغالبية شرط زوال الشهادة كالمعين في زوال البينة واليمين في دعوى انقضاء العدة  
 فانه انما يشهد فالبينة ثبتت منه فلا يقبل قولها فيه انتهى كلامه وهو يصح توفيقا لكلامهم في القول  
 كيف هذا التوفيق وقد صرح بانها شاهدة فلا يقبل قولها فيه فاني يمكن عدم اشتراطها بحصة الثبوت  
 النسب بنسخ الاسلام فمن ثبوت اشتراط شهادة الغالبية اراد ان يثبت شرطها بحصة ثبوت النسب  
 ومن اشبه اراد بانها شرط لادانته غير نفسها وبه كلام حسن يجب قبوله وانما يقول بشهادة  
 رجلين في قبول شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية وانهم لا يقبلون بالنظر لا عدوتها اما لكونه  
 تدقيق ذلك من غير قصد لظهور لا الخمد والضرورة كان مشهودا وانما لا ينبغي انما اذا ولدت  
 وحده الزوج ولادتها وادعت ان جعلها كان بظاهرها وانكر ظهوره فالبينة فانه انما الشهادة عليه اما  
 رجلين او رجل واحد انما يظهر الحمل عند الانكار انما يكون بانامة البينة لانه الحمل وقت  
 المداخلة لم يكن موجودا حتى يكتفي بظهوره لانها بعد الولادة ولم ار من يصرح به سراج الا ان كان الحمل  
 والعدة لا يحد ولادتها واذ اجازت بولده فادعاه الى ان يثبت نسب واما الا حقت نسبة  
 منها واذ ادعى رجل بعد اصابته ان شدة زنا وصدقه المولى او كذا في نسب النسب او لم يكتفي  
 عليه ولو مكنت امه لم يضره ولد له وكذلك لو كان هذا العبد المسمى او لم يكتفي بعد الابن  
 المدعى بغير نسب ولو قال المدعى هو ابني وهو غير الاب لم يضره انما لم يكتفي بغير النسب وحقق  
 وكذلك لو قال هو ابني من كذا فادعاه فادعى مشبه او قال احملها لم يضره انما لم يكتفي  
 لم يثبت النسب ما دام عبد فانما ملكه المدعى بغير النسب وحقق عليه وانما ملك الام كانت ام ولد

في



نزوج است نعم ما یزین  
نم حیات بولم

منہاج

آية الطاهر

14/10/1914







2

نفر

في العدد كلما ينبع صم



ثم قال بان العدة عندى او استبرى رجلك او انت واحدة ما وبا الطلاق لا يقع وان كان  
 ارجعى بحق البائن انتهى محول على رواية انه يبرئ لكن برؤية الطلاق الثلث فانه قبل الصريح  
 الاصح الصريح وبان كان في حق القدر روى حادثة حلب وكذا برؤية الطلاق على ما بعد البائن فانه واقع  
 ولا يلزم المال كان المصلحة فالاولى انما الصريح في كلامه على حقيقة فقد حل الطلاق الثلث والطلاق  
 على ما كان بناء على ان الصريح شامل للبائن والرجعى كان في حق القدر وبعين الكتابات الواجبة في حق هذا  
 الحكم في كلامه شامل لما اذا كان الصريح موصوفا بغيره على السيرة كانت طالق بان بعدت بائن  
 فانه ينجى لا يصح حتى يابسا وان كان ما بينا بالغا والوصف كان المحبط والبرائة لكن بكل على ما في  
 الفتية من ان نظر الزموسى فمضى قال في حصة او سبانه انت طالق بان او انت طالق السنة  
 وتكون الثلث حال البر برفق هي ثلث خلا من زمانه واحدة عنده انتهى ووجه استكمال اية اذا  
 على الوصف بنى قول انت طالق وهو لا يصح فيه ثلث الثلث وقد حكم بصف بان الفتية خارج خطبه  
 ابن وهبان وانه سبى على الرواية الصعبة الصحيحة لثبوت الثلث في انت طالق وقد يقال انهم الغوا الوصف  
 من وجه ووجه فالفرد يقع الثاني ولم يلقوه في ثبوت الثلث احتياطا في الموضعين ومن لا يحتاج  
 للاحقة على الرواية الصعبة كاللحنى والحقى الصريح البائن كان بابا لا لا يسيرة ان سبى عليه يقع  
 الرجوع كما في الخلاف سبى اكر لا يقع في باب الكتابات وشك كلامه ما اذا كان البائن في ثلث بطلت  
 فانه لا يقع خلاف انت طالق بان كان في الزموسى ورون في الذخيرة فيها ما اذا انقضت ما اذا  
 سبى نزل طالق ورجع ولو انقضت سبى نزل طالق سبى نزل طالق وهو غير معتد منه ايضا ثم انما يبرئ  
 زوجها فاعتدت وتزوجت باخر ثم جاء الاول حيا فعتد من التولد الاول سبوا ولدت لا قبل من  
 ستة اشهر ولا قبل من سنتين او لاكثر لانه صاحب النواش الصحيح والثاني صاحب النواش القليل  
 فصار كل زوج امته تولدت حيث نسب من الزوج الاول وان ارعاه وانفق اعطاه الاول  
 لو كان حافرا او متسببا محتملا فالولد الاول وما كان منى الاول والاخر الولد او ثناء احد هما الولد  
 الاول على كل حال ولا يجوز ولا يجوز له حصة انه رجع عنه وقال حيث نسب من الثاني وقال  
 لو تولدت لآخر سنتين منذ دخل بها الثاني فهو الاول ولو تولدت لاكثر من سنتين فهو الثاني  
 قوله محمد اصح وبه ما خذ ولو سبست المرأة فزوجها رجل ثم اهل الحوب فولدت فقبل هذا الكلام  
 وكذا لم يوجب الطلاق ان تزوجت باخر والزوج الاول حاد فذلك حاسم المصنوعين في  
 الفصل الثاني في حق طالق كل امرأة تزوجها او تزوجها غير لاجل واجرة فمن طالق ثلثا لا يجوز  
 جرحه فقبلت ان تزوج فصولا بلا ارجع فمجره هو في حق طلاق المرأة لا الاخر لعدم الملك ثم تجزى  
 المرأة فاجازتها لا تفعل فيجد وان السكاح فمجره اذا البين انفسه على تزوج واحد كذا وفيه الحكمة

ج

تعدت  
 زوجها  
 وانت  
 بولدت

تعليق الطلاق بالزوج

لو ادرك  
 في حق  
 الزوج  
 انما لا يفسد  
 سوا ارجع  
 او ثناء  
 قال م

زوج سبى

انما يحتاج اليها وان كان في حلفه واجرة اما لم يبرئ او لم يبرئ راجعة حال السبى تزوج انفسه لا احد مطلق  
 ثلثا وان شرط تزوج الغيرة مطلقا ولكن لا يحرم عليه طلاقها قبل دخولها في ملك الزوج اقول لا يفسد  
 لانه تزوج الطلاق قبل الملك محال فلا يصح الايجاز قال لا يرى انه بعد عقد النكاح لم يطلعه الزوج  
 ثلثا لا يحرم عليه طلاقها بهذا الا انه لا يقبل الاجازة لانه خصا مردودا في عقد النكاح فانه لا يحل  
 فيجوز هو فعلا قال في غير انه لا حاجة في الزموسى لانه عند النكاح لم يطلعه الزوج لا يفسد  
 البين اختلف في تزوج الغيرة لا في اجازة الا ترى ان من قال ان تزوجت طلاقا وانما اختلف  
 تزوجها في عقد ماحر فزوجها لم يفسد البين اختلف بالاجازة لا في اجازة او في سبى استسار  
 تزوجها مكرها فخطبها ثم تزوجها او البين اختلف بالخطبة لا في اجازة او في سبى استسار  
 تزوجها البين ان في هذه المسئلة تقبل الاجازة بعد طلاقها فلهذا الاجازة اما لو قال بعد ما تزوج  
 انفسه في ثلث طالق هذا الاجازة لا لو قال انت طالق ولا يفسد النكاح فلهذا الاجازة في السكاح  
 الموقوف قبل اجازة او قبل لا وقبل هذا الاختلاف في المطلقة الواحدة اما لو طلقها ثلثا فلهذا اجازة  
 وماذا قبل الاختلاف فيما طلقها قبل ان يبلغ الحول اما لو بلغ الحول فقال طلقها ثلثا فلهذا اجازة  
 اجازة وماذا قبل اجازة على تقدير الاجازة بشئ ان تزوج عليه لم يفسد ثلثا لا يحرم طلاق  
 وتزوج من طلقها لا يحرم وانما في صورة السبى كقول كل امرأة تزوجها فمجره في طلاق ثلثا ما اذا  
 رجعت الشرط حتى طلقت بمكره اركبوا الطلاق اجازة على ما ذكر في المحر فمجره في طلاق ثلثا ما اذا  
 لا يكون اجازة وبدل عليه ماحر فمجره ان البين يفسد لاجل اجازة لا لاجل اجازة  
 جامع المصنوعين في الابع والحرس فمجره لولا كان يفسد كل مجرى فيها الحكمة المذكورة في طلاق  
 لو كان البين يفسد كل ما لا يكون له حصة لعدم الاعلان في سبى الاسلام رجل قال ان تزوجت طلاقا  
 من طالق فزوجها منه فصولا فمجره انما اجازت المرأة بعد ذلك طلقت وقد سبى انما يفسد  
 لانه تحت عقد النكاح والراة ليست في مكانه قبل الاجازة فمجره البين لا في اجازة طلاق  
 الصحيح انها تطلق لانه يحكم النكاح فصولا لانه قبل الاجازة فلا يفسد ثلثا لا يحرم طلاق  
 لا تزوج فمجره امرأة تزوجها منه فصولا في مكانه قبل الاجازة فمجره البين لا في اجازة طلاق  
 ومن اجازت كمن لم يفسد فمجره فصولا في مكانه قبل الاجازة فلا يفسد ثلثا لا يحرم طلاق  
 واذا تزوجت فمجره كمن لم يفسد فمجره فصولا في مكانه قبل الاجازة فلا يفسد ثلثا لا يحرم طلاق  
 عند فصولا كمن لم يفسد فمجره فصولا في مكانه قبل الاجازة فلا يفسد ثلثا لا يحرم طلاق  
 اكر طلقه لانه لم يفسد فمجره فصولا في مكانه قبل الاجازة فلا يفسد ثلثا لا يحرم طلاق  
 فمجره كمن لم يفسد فمجره فصولا في مكانه قبل الاجازة فلا يفسد ثلثا لا يحرم طلاق

انفسه

بائن

البين

الطلاق  
 الموقوف  
 اجازة  
 او لا

تعليق الطلاق  
 بالزوج

عقد



وفي المجلس بعد الزوج ورجل آخر لا ينفذ النكاح ولو تزوجها ففعلها الحرام وما اجازت  
ارما روت حتى وليت لاكثر من ستة اشهر وقت التزوج اثبت نسبته ام لا اجازت  
النكاح ثبت والا جاع الفصل في الرعي والعرس الاول وقد هو ما بان في كتابها من نفسه اجاز  
فعدم ثبوت النسب ج انما يكون اذا وطئت كما ثم اذا ثبت النسب لم يجب العدة كما  
مروا به في صحيح الاسلام باب الحضانة واذا وجب الاثر من النكاح او لم يكن للنفس اذاعة  
من اهله يدفع الى العينة فيقدم الاب ثم اب الاب وان علمت الاب وام ثم اب ثم ام  
الاخ لاب وام ثم ام من الاخ لاب وكذا ينظر فيهم ثم العولاب وام ثم الاب فاما اولاد الاعام  
فان يدفع اليهم العظام فيدوا بان العولاب وام ثم اب ثم العولاب والصغيرة لا تدفع اليهم  
غير حرام خودى الى العينة واذا لم يكن للصغير عينة تدفع الى الاخ لام الى ولده ثم الى العمة  
لام ثم الى الخال لاب وام ثم الاب ثم لام لان هؤلاء هم ولا في هذا جنس في النكاح ويدفع الذكر  
الى عولاب العاقلة لا في اخر العتات ولا تدفع الاثني ولو كان في الاعام لا يؤمن على من يصبه  
لفقه ليس له حق الاثني ولو كان للصغير اخوة واعام فاصحهم اولى فانه تادوا  
فانهم كما في الحضانة وذكر الفقهاء الثلثة ابو الليث والرهيداني وخوارجهم اذ انما يجز  
على الحضانة وتلك ليد في فتح القدير بان الكافي للمالك استشهد الذي هو جميع كلامهم فخلعت  
على ان تزوج ولها عند الزوج ما خلق جائز والشرط باطل لان هذا حق الولد ان يكون عند امه  
ما كان محتاجا اليها راد في السقوط فليس لها ان تطلب بالشرط هذا يدل على قول الفقهاء الثلثة  
به حجاب ظاهر الزواجر واعاونه تعالى وان تعارضت من تضع له اخرى فليس الكلام في الاضاح  
بل في الحضانة قال في التمهيد ثم الام وان كانت احق بالحضانة فانه لا يجب عليها ارضاعه لان  
ذلك لئلا يترك السد ونفقة الولد على الوالد الا ان لا يوجد من رضعه فتجوز الحاضنة ان تزوجه قد اختلف  
في هذه المسئلة والاولى الاقراء يقول الفقهاء الثلثة كل من قبله في الظاهر ما لا يكون للصغير  
فوزحرم من غير الام كالمريض الولد اما اذا كان له جده مثلا واستعت الام من اسك وجبت  
الحدة بما سلكه فانه يدفع الى الحدة لان الحضانة كانت حقا فاد استقطت حقا صاح الاستقاط  
منها وعزى هذا التفصيل الى الفقهاء الثلثة وعلله في المحيط ما لا الام لما استقطت حقا تنسحق  
الولد فصار الام بمنزلة الثلثة او المرفوعة فكلور الحدة اولى وطاير كلامهم ان الام اذا استعت  
وعرض على زوجها فالحاضنة فاستعت اجرت الام لان زوجها ولذا قد وجب احزاب المسئلة  
بان رضى الحدة بما سلكه وذكر في السراجية ان الام تسحق اجرة على الحضانة اذا لم يكن  
مكروه ولا معتدة لانه وبذلك الاجرة غير اجرة ارضاعه كاستيائه في التفتات شرح الكثر

الحضانة

العقبات

الجبر على الحضانة

اجرة الحضانة

الاب

لا نسحق في الحضانة وفي القية الام احق بالصغيرة وان كانت سيرة معروفة بالجوهر  
ما لم تغفل ذلك انتهى وينبغي ان يكون المراد بالنسب في كلامهم ان الزنا الغفص لا يشغل الام  
عز الولد بالخروج من المنزل وكه لا مطلقه الصادق بترك الصلوة لما يشار الى الدنية احق  
بولد ما لم يغفل الادبانه فالعاقلة السليمة بالاولى شرح الكثر لاسيما في قوله احق بالولد  
اقول نعم لكن ما لم يغفل ان ياتى النفس والفساد فانه جيف فالظاهر ان المطلق راو في صحيح الاسلام  
اقول يخصص المراد بالنسب بان لا ينظر له وجه بل الظاهر ان المراد بالعاقلة السليمة لا يكون  
ما عرفت على الولد كافي الكافي والشيخين صحيح الاسلام وفي القية صغيرة عند جدة مخوفة عنها  
فعلوها ان ياتى بها سنها اذا ظهرت خبايتها شرح الكثر لاسيما في قوله ثم الام الاب ولم يذكر النص  
بعد العتات احد اخر النساء والمذكور في غاية السبابة وفتح القدير وعبر عما ان بعد العتات حالة  
الام لاب وام ثم لام ثم الاب ثم بعد من حالة الاب لاب وام ثم لام ثم الاب ثم بعد من عتات  
الامها والابا على هذا الترتيب ولم يذكر النص ايضا بنات الاخ وفي الشيخين ان بنات الاخ  
اولى من العتات ولم يذكر ايضا اولاد الخالة والعمه لانه لاض لبنات العمه والخالة في الحضانة  
لانهم غير محرم وكذا بنات الاعام والاقوال بالاولى كذا في كثر في الكتب وفي غايه السبابة والعمه  
احق من ولد الخالة وهو صحيح لانه لاض ولد الخالة اصلها كالعقلاء شرح الكثر لاسيما في قوله ثم الصغار  
اولى ينبغي ان تدفع الصغير الى الذم منكم كما دفع الى ابن العم وتدفع الصغيرة الى الاثني وان يكون  
الاخيار الى القاضي في دفع الحاضنة الى الذم كما ياتي في ابن العم صحيح الاسلام ولذا كان في القية  
وهو تزوجت الام فزوج اخوك الصغير معها ام الام في بيت الاب فلاب انما جدها معها فكان  
فعل هذا السقط الحضانة اما تزوج غير المحرم او بسكنها باخذ الحنفية لكن رجع في رد في ان الخالة  
ومعها اذا سكنت عند اخي ثم الصغير لم يكن من روجه بل سقطت حضانها فباس على الحدة اذا  
سكنت في بيت بنتها التزوجه او بهذا خاص بيت زوج الام باعتبار بعضه كما هو العادة  
والذي نظره الاول لانه يتغير بالسكن في بيت اخي عند ولدا اختلف في اجرة السكن الذم  
بخص فيه النص فقبل يجب في ماله ان كان له مال والا فقبل من يجب نفقته عليه في العتات ولو كان  
كذا في حراز السائر في غير المحرم لانه الزوج لو كان ذارح محرم للصغيرة كالحدة اذا كان زوجها  
الحاد والام اذا كان زوجها عمر الصغيرة او الخالة اذا كان زوجها عمره لا سقطت حقا لانها الغرض  
من الصغيرة دخل تحت غير المحرم الرحم الذم ليس محرم كمان العم فهو كالاخي سنها ولو ادعى ان الام  
تزوجت وانكرت فالقول قولها وسعي ان يكون مع الشيخين من الدور في قوله من محرم فان  
كانت للصغيرة عتات ارادت ان تزويه وتمك غير اجرة غير ان ترضع الام عنه والام نال في ذلك

هذا الام سيرة معروفة بالجوهر

جدة خاتمة

ذوات الرحم

تزوجت اخي  
جاءني ارجع  
في بيت

الرات

اجرة السكن

زوج محرم

ادعى ان الام

ان طهرت الام  
والا لا تطهر



ترجمه فارسی  
اصول  
الم

و نطالب الاجر بالصحيح ان خال لها اما ان تسكن الولد بنحو اخر وانما ان ينفى الى المهر بسبب مرضي  
واشار النص الى انها لو تزوجت قبل ان تبلغ فانه لا يفسخ حضنتها لكن قال في النسبة العشرة اذا لم  
تكن مستبقة ولها زوج لا يفسخ حق الام في حضنتها ما دامت لا تفسخ للحال الا ان رواية اخرى  
اذا كانا تسكنانها سببا بها انتهى وظاهره انها اذا صحت للحال قبل البلوغ وقدر زوجها ان يكون  
لاحضنته لانهما اتفقا في حق اطلاق المحرم لا تقيد بمصلحة الحق به فهو ظاهر و امر حكما اذا  
أخلف الاب والام في حضنتها فمالت الام لم تحضن و حال الاب حاضنت امي الصبي بالنسبة  
ويصح ان يكون القول قول الام كالولد امي تزوجها واكرت بجامع انه يدعي سقوط حضنتها وهي تنكر  
شرح الكمال في محمولها فحق حضنته موكده ولا حق للامه وام الولد مال بعينها غير الحضنة  
بالاشتغال بحدثة المولى واذا اعتضا صار خارجا عن ثبوت الحق و دخل تحت الامه المدركة  
موجود الحق فيها وكذا المكاتبه داخل تحت الامه بالنسبة الى الولد المولود و صل الكفاية و اما اذا  
ولدت بعد الكفاية فهي اولي بحضنته من غيرها لانه صار اخلاقا كسابها و اراد بان ينفى الحق  
حق الحضنة فالولد لا ينفى عنه وبين امه الحق في ذلك ولم يذكر النص انه الحق في حضنته ولده  
الامه للولد او لغيره التفسير فانه كانه الصبي وقتها فمولا هو الحق بجره كانه ابوه او غيره او كذا لو  
اعتقت امه بعد وضعه فطاف بها في حضنته انما الحق للولد سواء كانت سكره امه او فارقتها  
لانه مملوكه و اما اذا كان جرحا فالحضنة لا تؤول اليه الا ان كان امه او لولدها ولا لولدها الغير  
اعتقد و امه الحق كانت الحضنة لها منه ايضا وفي شرح الغاية لو خفي ان تغدر بلحضر او  
خرم تزوج منها بل يضر الام بغيره المسلمين و الام ليس بعبد اخر اذ لم يزل كل حاضنته ذميمة وكذلك  
فاق جرحه الاكل و ام الام بماله الام مسلمة كانت او كفاية او مجرمة وكذا كل كفرة من سائر  
انواعه فهي بمنزلة الام انتهى من المهور في قوله و انما حق و لم يذكر النص حكم الولد اذا بلغ بل  
تفرق و بالسكن او بغيره عند الاب وفي الظاهره فاذا بلغت الحائضه مبلغ الثمان كانت  
يكرا كان للاب ان يرضيها لنفسه و ان كانت ثيبا فليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها  
و انشام اذا عقرها واجتمع ابيه واستغنى عن الاب ليس للاب ان يرضيها لنفسه الا اذا لم يكن  
مأمونا على نفسه فكما ان الام يرضيها لنفسه وليس عليه نفقة الا ان يتزوج و متى كانت الحائضه مجرا  
يضيها لنفسه و ان كان لا يخاف عليها النساء و لو كانت حرة من السن اما اذا دخلت في السن  
واجتمع لها راي و غفلت فليس للمادر لها حق الضم و انما تنزل حيث اجت حيث لا يخوف  
عليها وليس لها اب ولا جد و لكن لها اخ او عم ليس له ولاية الضم لنفسه فكلت الاب والجد و  
الفرق ان الاب والجد كان لها ولاية الضم في الاستداء بخلافه بغيرها الا ان كان مأمونة

تسكن في بيتها و الاب  
كان ساكن في بيتها

انما في المهور  
او الزوج

انما في المهور  
والعشرة

والحق

حاشية

الولد

وانه كانت ثيبا مجرا

٥٢

اما في الاب والجد فلم يكن له ولاية الضم في الاستداء فلا يكون له ولاية الاعادة ايضا انتهى و انما لم يكن  
لها اب ولا جد ولا عصبة المحل اشتراط نفق العصبه في مال ما سلفه من اهل البيت والاخر والعلم ولاية  
الضم لنفسه والسبب في هذه الحالة ان نقل هذا الكلام من النبيين وما يقدر الظاهره و كلام  
صاحب النبيين في مال الكلام صاحب الظاهره في هذه المسئلة فانه صاحب النبيين و ذكر ان لا يخرج العلم  
عند عدم الاب والجد ان يرضيها او ان لم يكن مسدا و ان كان مسدا فلا يمكن له ذلك وكذا الحكم في كل عصبه  
و رجم محرم وكذلك البكر اذا طقت في السن فانه لها عقل و راي و يؤمن عليها في الفار  
فليس لغير الاب والجد ان يرضيها اليه و ان خيف عليها ذلك فطالع العلم و محرم ما في العصبات  
ان يرضيها اليه ان لم يكن مسدا و ان لم يكن لها اب ولا جد له اخر ما نقل في الشرح فليس في الكلام ان  
تتألفان شيخ الاسلام او كان لها عصبه سلفه فلفظ في ان ينظر في حالها فان كانت مأمونة  
فلاها تنظر و بالسكن سواء كانت بكرا او ثيبا و الا و ضحا عند امرأة امه نه تنظر على الحفظ  
لا جعل ناطق المسلمين كذا في النبيين و ذكره الاستيعاب ان الاب ان يزوج ولده البالغ  
او انه شئ من الولد الحية الا ان اذ بلغ سمي بين الابوين فانه كذا في حقها في حقها فلاب  
اولى من الام وفي الخلاصة اخره خرجت من منزلها و تزوجت صبيها في المدة و مات النص في الشئ  
عليها لانها لم تفسخ طلاقها فخرجت من منزلها في اوطار بطرف ابي فخلاصته عليها في  
القولان في محمولها و الاحار للولد و الذي يظهر عدم صحة التفسير بالسقوط بالخروج على الاطلاق لانه  
السواء كان المراهق الشرعي لاصح او لا بشرط في منه غير المخرج به انه يكون بين الوطنين ثلثة  
امام و اما كان المراهق الشرعي لم يصح ايضا لانه اذا كان بين المكاتبين تفاوت لا يصح طلقا  
فقد كالاختلاف في حقه الاخر وكذا التفسير بطلاق المخرج لاصح فالجاءة الصحيح ليس لها خروج  
بالولد من ملة اخرى منها تفاوت كذا ذكرناه الا اذا اشقت من قوله المراهق فانها لو كانت  
لا تفرق نظر الى الصغير حيث يتجلى باخلاق اهل المهر وليس فيه حرر بالاب وهي واردة على النص  
وفي حكم حرر باعقره فحقه باطلاق اهل السواد فليس لها ذلك مطلقا و يستثنى من جرحه  
او اوجه الامانة و ان الحرب فليس لها ان تنقل اليها اذا كان زوجها و غيرها فله ما في المراهق  
بالولد والولد مسلم او الذي حتى لو كان المراهق والوالدة حرة بين لها ذلك و قد يطلق لانه  
المكسوة ليس لها الخروج من ملة اخرى مطلقا لان حق السكنى يزوج بعد انشاء النكاح خصوصا  
بعد ما خرجت معه و اراد بالطلقة المسبقة بعد انقضاء عدتها لانه المطلق رجعا حكمه حكم المكسوة  
و معتدة البائن ليس لها الخروج قبل انقضاء العدة مطلقا و قد يقال ان الام لو ماتت وصارت  
الحضنة لعمدة فليس لها ان تنقل المهر بها بالولد لانه لم يكن بينها عقد وكذا ام الولد اذا اعتقت

ترك الصبي  
المنقذ  
المهر

السفر والمخرج  
عالمه المصغر











وهذا هو الذي نرى الوجه الثاني لانه الحضانة كما انها في بعض الاوقات حق الام فكذلك هي في ذلك الوقت حق الولد على الام كما هو جازم لانها استحققت له ولها وهذا يقتضي ان يكون عليها لو كانت تعلم  
تدبرها عليها وانما لم تجزها لعدم علمها وانما اطلقت في هذا العام لانه شرط اسراج ماري  
الهداية فوجب في تناواه التي تنفذها عند ابن الهمام اجرة الحضانة بغير اجرة الرضا مع  
الاسلام وذلك كما نرى الام بالانفاق على الولد والرجوع على الاب او الحائات بمسرة وهو  
معتبر كدفعه استولى بوطلة الاب بعد موته ثبت نسب وان كان شرطه في ملك السخول  
نفس صاحبه كوكولت جارية فقبل له ابو سكت قال ينبغي ان يكون يجب ان يكون اوارا  
نفسه ومنى ولدت الجارية ثم لا يها صارت ام ولد له في نفس الامر وانما شرط دعوى القضا  
ولهذا يصح استنطاق المعتد والمخوف مع عدم الدعوى منها ففيه وطى جارية ابيه فولدت  
منه لا يجوز مع هذا الولد ادعى الواطى النسبة اولاً لانه ولد له فله فبقى عليه حتى دخل في ملكه  
وان لم يثبت النسب يمكن ان يجره بغيره فولدت منه ثم ملك الولد يعنى عليه وان لم يثبت  
نسبه منه نفس عليه في ط ولو ملك اخاه في الزنا لم يحق عليه نسب ففيه واطلق الزوج المحبوب  
قتل نصيرة الرضخ بخلات العينين حيث يظهر بغيره او رقة لاضال الرجال واراد امرأة  
منها حق الطالبة بالجمع لانها لو كانت صغيرة انظر بغيره في المحبوب والعين لاضال رضاءها  
بخلات ما لو كان احدهما محضاً فانه لا يؤثر العقل في الحب والعفة لعدم الفائدة وينزل  
بها الحال في الحب وبعد التأجيل في العين لانه المحبوب لا يعدم الشهوة بخصومة ولي ان كان  
والاخر بنسبه القاضى ولو جاء الولي بنسبه في السنتين على رضاء باعته او حية او على عليها  
محاله عند العقد لم يفرق ويوطب بغيرها على ذلك خلف فانه يكتف لم يفرق وان خلف يفرق  
كذا في فتح القدر شرح الكفر لان حكم العين باب النفقة وفي الحالة المرأة اذا وضعت لها  
النفقة فاكلت من مال غيرها او من سعة الناس كان لها ان ترجع بالفرض على زوجها انتهى  
وفي التبراع واذا طلت المرأة من القاضى فرض النفقة قبل العقد ومن يجب لا تنسب التسليم  
لو طالها بالاستسليم او كان استاءها بحق فرض القاضى لها اعانة لها على الوصول الى حياها  
او الحب وان كان بعد ما حوّلها لا منزل فوجب عدم الانفاق او التصديق فلا يصح له ان يجمل  
بالفرض ولكن باجره بالنسبة والنسب الى ان يظهر ظلمه في فرض عليه النفقة وياجره ان  
يدفعها اليها تنسب على نفسها ولو طلت كعلاً باخر فافقه عليه لا يجزى القاضى على اعطاء  
الكفيل عند الحصد والسجن ابو يوسف اخذ كفيل بنفقة شهر شرح الكفر لان حكم الولد  
يجب السعد المزوج وفي الذخيرة اذا فرض القاضى لها الكسوة فملك او سرف منها او خرقها

استولى بوطلة  
الاب بعد موته  
ثبت نسب وان كان  
شرطه في ملك  
السخول

ففيه  
وطى جارية  
ابيه فولدت

منه لا يجوز  
مع هذا الولد  
ادعى الواطى  
النسبة

اولاً لانه

ولد له فله  
فبقى عليه حتى  
دخل في ملكه

قبل الوقت فليس عليه ان يكسوها حتى يمضي الوقت الذي لا يبقى اليه الكسوة والا اصل  
القاضى متى ظهر له الخطا في التقدير رده فاذا لم يظهر له ذلك لا يرد فانه تحرفت الكسوة  
بالاستعمال فليس في الوقت بغيره فان تحرفت تحرف استعمالها لم يفسد الخطا في التقدير  
فلا يفيض بكسوة اخرى عالم بفيض ذلك الوقت وان تحرفت بالاستعمال المعنا ومن الخطا  
في التقدير فيفيض بكسوة اخرى وكذا الجواب في السعد اذا ضاعت او سرفت او اكلت  
واسرفت او لم تسرف وكان ذلك قبل مضي الوقت فله ان يكسوها ولو مضى الوقت  
والكسوة باقية فانه لم يستعمل تلك الكسوة اصلاً حتى يمضي الوقت فيفيض القاضى لها الكسوة لانه  
لم يظهر خطا القاضى في التقدير وان استعمل تلك الكسوة فانه استعملت معها كسوة اخرى  
في تلك المدة فيفيض لها كسوة اخرى وان لم يستعمل مع هذه الكسوة كسوة اخرى لا يفيض لها اخرى  
لانه يظهر خطا في التقدير حيث وقت ونما سبق الكسوة ورا ذلك الوقت فرق بين هذا  
وسيا اذا فرض لها القاضى عشرة دراهم بنفقة شهر ففرض الشهر فقدر في عشرة سنين حيث  
يفرض لها القاضى في النفقة عشرة اخرى والوقت ان في باب السعد لم يظهر خطا القاضى في  
التقدير فيعين لجواز انما في عشرة سنين بنفقة شهر فقدر في عشرة سنين على نفسها ما في  
التقدير بنفقة القاضى لها عشرة اخرى اما في باب الكسوة اذا است جسد المدة  
لم يتحقق فقد ظهر خطا القاضى في التقدير فيعين لانا نقيض ان لم يوجد فيها التقدير في الكسوة  
بين نفقة الزوجات وكسوة من ومن نفقة الحارم وكسوة من في الاحبار اذا مضى الوقت  
ونفى من في الدبر والكسوة فالقاضى لا يفيض باخرى في الاحوال كلها لانها باعتبار الحاضن فيهم  
وفي حق المرأة معارضة عن الاحساس ولهذا اذا ضاعت النفقة او الكسوة زاد اليهم فرض لهم  
اخرى كما ذكرنا انتهى وقد استغفرت من هذه المنقولات اشياء منها ان جميع ما يحتاج اليه المرأة  
من لباس بدنها وشرس بينها حاسماً عليه وتغطي به فانه لازم على الرجل اعانة بالية واما اعانة  
بفرضه القاضى عليه اضاعا او دراهم كل سنة استمر وعملها لها وينبغي ان يولى الزوج شراً  
الاستغناء كما قد نشأه في الانفاق الا اذا ظهر مطلق او حياها في الشرع لها في هي التي تلى  
ذلك بنفسها او بغيرها لانها لو كانت لها نفقة من فرض زوجها لا يسقط عن الزوج ذلك بل  
يجب عليه ما ذكرناه وان كان لها النفقة لا يبرئها ان يكسوها ولا ان ينام على راسها  
فلا لا في ان لا يبرئها ان يفرش ساعها بلباس عليه او يكسوها عليها ومنها ان اذا دفع لها نفقتها  
وانشقت منها فليدار استسكت القاضى فانه لها ذلك كما قد نشأه ومنها ان اذا دفع لها نفقتها  
كالاواني لم يبرئها على الرجل والحاصل ان المرأة ليس عليها الاستسليم نفسها في سبب وعليها ما جميع

استولى ب

حق السعد  
او اكلت

كسوة اخرى

لم يستعمل  
في سبب الكسوة

في حق الزوج  
خطا

كما لها السعد

استسكت

ادوا السب



كيفية يجب حاله من اكل وشرب ولبس ونوش ولا يلزمها ان يستغنى بها هو ملكها ولا يلزمه شئ  
شأنها وانما اكثر تأخر هذه المسائل تنسب الى الزوج لانها في زمانها تنقسم في حقها  
حتى انه ياربها بنفسه لا يملكها كذا في الاصل وفي جسد الاصل في المسئلة حتى  
كانت عند الدخول غيبه صارت نفقة وهذا كله حرام لا يجوز ونحو ما بعد من شروطها  
واراد بالزوج في قوله يجب للزوجة الزوجه في نفس الامر كالحاج صحيح لانه لا نفقة للزوجة في كمال  
فاسد لا قبل التفرق ولا بعده ولا نفقة للزوجة ظاهر الا في نفس الامر ولا قال في الظاهر  
لوانه اراه اخذت نفقتها من زوجها اشهر ثم شهدنا بعد ان اها اخذت من الرضاغ بغير بينهما  
ورجع الزوج عليها باحضرت وذكر قوله اختار اذعت كل واحدة منها ان يهدا زوجها  
هو محمد فانما النسبة على السكاح والزوج عليها نفقة اداة واحدة في هذه المسئلة على الشهود  
نفس عليه الخصاف سرح الكمال في قوله يجب للزوجة وانشاء المصالح في شرطه  
النفقة تسليم الراهة نفسها الى الزوج وقت رجوع السكاح ونفس بالتسليم الخلية وهي انك  
بين نفسها وبين زوجها برفع المانع من وطئها او الاستمتاع بها او اكلها في نكاحها او غيرها  
تدبر الزوج ولو تزوج بغير نفقة صحيحة سليمة ونفقتها اليه نفقة وكذا في الم  
نفقتها وهي كذا لا تنسب نفسها وطلبت النفقة ولم يطاها هو بالنفقة فانها نفقة فانها  
بالنفقة وانفقت فانها كانت اشاعها بحسب ما انشعت لاستيفاء مهرها بالحق لها النفقة وكذا  
نوطاها بالنفقة بعد ما اذاعها الكراهة والارضاغ منه فاستفت عليها النفقة لانه حق الزوج كانت  
سكانته من نفقة في الدخول عليها لا على سبيل النفقة بل قالت له جولي الى منزلك او انزل  
من منزلك فانه اصحاب المنزلك يهدا كراهة عليها النفقة كذا في السباع وفي الذخيرة وقال  
بعض المتأخرين من ائمة بلخ لا تنسحق النفقة اذا لم ترف اليه بيت الزوج والفقر على جواب  
الكتاب وهو وجوب النفقة اذا لم يطاها بالنفقة قوله لا نأشتره بالحق عطف على الزوجية  
لا يجب النفقة للناشتره في في اللغة العاقبة على الزوج البغضة له فقال نشتر المرأة على  
زوجها فهي ناشتره وعبر الزاحج الشوز يكون بين الزوجين وهي كراهة كل واحد منهما خاصا  
كذا في الترتيب وفي الشرح كما قال الخصاف الخارج من منزل زوجها المانع نفسها منه والمراد  
بالخروج كونها في غير منزل غير اذنه لتسليم ما اذا استغنى عن النكاح لا انزل استدار بعد انما جعل  
مهرها وما اذا خرجت من منزل بعد الاستقلال اليه واطلق في الخروج فمثل الحقيقة في الحكم هو عدم  
نكحتها له من الدخول في منزلها الذي يسكن فيه قبل ان تسال النفقة لانها كالحاجة وفي الذخيرة  
بانها صارت كانه نشترت في موضع اخر قول من خرج من منزل حكمها بخلاف ما اذا منعت بعد ما

لا يملكها

اختار

شروطه  
النفقة

ناشتره

على

سنة

سنة النفقة كما قد مضاه وخرج ما اذا خرجت من بيت الغيب او استغنى عن الاستقلال اليه فانها  
لا تكون ناشتره كما قد مضاه لانه ليس شر لا اصله بخلاف البيت الذي فيه شبهت كبيت السكاح في  
لها ان تنسحق ونفس ناشتره كما في الحاشية لعدم اعتبار الشبهة في زمانها كما في النكاح وقد يخرجها  
لو كانت غيبه معه في منزل ولم تكن في الوطئ فانها لا تكون ناشتره لانه الظاهر ان الزوج يقدر على تحمل  
النفقة وشبهه بل ان البكر لا الوطئ الا كراهة وقد علم مما قد مضاه ان المراد بنفسها هي النفقة يخرج  
فلما قال في الخلاصة لو كان الزوج يسرق قد راولت بنفسه فبعت اليها اجبا فيلزمها ان يسرق قد راولت  
عدم الحكم فانها النفقة وشمل الخروج الحكم ما اذا اطلب اليها نفقة لم يدر ما اذا استفت فانها لا نفقة  
لها على ظاهر الرواية وانزل السكاح وانما على النكاح به فلا يكون ناشتره كما قد مضاه وانشاء الذخيرة  
بها واطلق في عدم وجوب النفقة للناشتره فمثل ما اذا كانت النفقة من نفقة فانها الشوز بسقطها  
انما اذا استندت فانها السند ان لا يسقطها الشوز على اصح الروايتين كالنكاح لا يسقطها ايضا  
كما في الذخيرة وهو ما ينبغي حظه ولم يذكر ما اذا تركت الشوز وهو يعود الى ان الشوز فلهذا النفقة  
تعود لانه باب زوال المانع وفي الخلاصة الناشتره اذا عادت لبيت الزوج بعد ما سافر زوجها  
اجابوا انها خرجت من منزله كونه ناشتره انتهى وشمل تعريف الناشتره للسكاح فاذا ادعى عليها السكاح  
تحدث ثم اقام النسبة فلا نفقة لها راد في فسخ العقد وكذا اذا كان الزوج هو النكاح قال للحاصل  
ان يقول نسحق الزمنا لانها صارت مكذبة شرعا وكذا الزوج والا فلا ينبغي ما فيه الاضرار ونسحق باب  
النساق خصوصا عند اضطرابها للنفقة مع حبسها انتهى ولا ينبغي انهم انما نفقوا وجوب النفقة  
ما دامت جادة اما اذا عادت الى العقد بل وطلبت المهر فانها المهر والنفقة واما اذا كان الزوج  
هو النكاح ما نفقوا وجوب النفقة عنه في هذه المسئلة غير الشوز ولا مطلقا كما سبقت بعد ذلك  
على الظاهر وخرج عنه ما اذا اخرجت نفسها لارضاع حبس زوجها شرب ولم يخرج من منزلها وذكر  
في الفتاوى الناجية فليكن فيها ان في منها كذا وكذا الاول هو الشوز وان لم يخرج ولا ينبغي ضعيفه  
وفي الخلاصة كانه قال الزوج هي ناشتره فلا نفقة على فانما تشهد بانها او فانها العاقل وهي كذا  
في بيت الزوج سقطت النفقة ولو شهدت انها ليست في طاعة الزوج للحاج لا يبعد لا يجوز ان تكون  
في بيته ولا تكون في طاعة وية لا تسقط النفقة لانه الزوج يغيب عليها انتهى ورجع الى الزوج  
اذا ادعى شوزها في مدة وانكرت فانقول قولها مع عيبها فانها خلفت اخذت النفقة وانكملت  
سقطت والبينة عليه وسألت ان لها الخروج من منزلها فاذن في موضع وجب لا يكون ناشتره فعلى  
هذا المراد بالخروج خروجها من غير حق لا بغير اذنه فقط لكن ذكر في المحققين واداسكت نفسها بالسكاح  
او من البعد او على حكمه لا تنسحق النفقة لانه التسليم ما نقص قلت وبهذا عرف جواب ما مضاه

مكره الخلع

النفقة

وجوب  
على الزوج

شهره

اولاها  
لها

اختار في الشوز

على  
النفقة



فقره العشرة  
التوقيف  
القاب

في زمانا بانه اذا تزوج من المحرمات التي يمكن في عاداتها في الكفار خاتمت والبلع الزوج  
لا تنفذ لها انتهى مع ان سببها ان القابلة لها الخروج من العدة او الزم بيت العدة  
بل يمكن زمانا يخرج زمانا لا يسخن النكاح لانها ناشئة من سبب ما رخص الفاضل المدة في  
غاية السامع غلبا لا الفضول اذا ثبت الزوجية الشهادة المستوفى فان كان الفاضل شافعي الذيب  
ورقن شيئا فقد قضاه بالتزويج وان كان حنفيا لا يستقبل ان يقضى بخلاف مذهبه الا اذا كان  
مجهدا وموقع اجتهاده على ذلك فان قضى مخالفا لرايه من غير اجتهاد فعلى من جسد روايتا ولو  
لم يقضى ولكن امرت مع الذيب يقضى شيئا في هذه الحادثة فقص بالتزويج في هذا الموضع  
الا والاشهر فان كان الزوج غائبا فخرجت المرأة الا الى الفاضل وانما المرأة البتة ان زوجها  
الغائب عاجز عن النفقة وطلب من الفاضل ان يفرق بينهما فان كان الفاضل حنفيا فعليه ان يفرق  
شافعي ففرق بينهما فالمراتب سرق قد جاز تفريقه لانه قضى في فصلين مختلفين ففرق  
سبب الخروج من العدة والقضاء على الغائب وكلاهما وجهان مختلفان في مقال الفاضل فظهر للدين  
المرغباني لا يفتي بهذا التزويج لانه القضاء على الغائب انما يجوز عند ان قضى وينفذ في احد  
الروايتين عن ابي حنيفة اذا ثبت الشهودية ونهايتي الشهودية عند الفاضل ويخرج لانه الحال  
غادر وراجح وفي الجائز ان الغائب صار غائبا ولم يعده الشاهد لما سببها من المسافة وكان  
الشاهد مجازا في هذه الشهادة وقال صاحب الذخيرة ان الفاضل لا يزوج قضاة لا يجوز الا بالزوج  
حالة الغيبة بخلاف ان يكون قاضا او حكوما فهذا ترك الاتفاق لا يخرج عن الاتفاق فان رجع هذا القضاء  
ان فاضل اخر فاحراز قضائه فاصح ان لا ينفذ لانه هذا القضاء ليس بمجهد كما ذكرنا في المخرج  
لم يثبت انتهى وتعليقه في فتح القدير بقوله واعلم ان الفسخ اذا غاب ولم يثبت له نفقة يمكن  
غيره ان يثبت عمرة بمعنى فقره ونحوه من نفقة المدة عليها قال الفاضل ابو الطيب ان نفقة  
ان نفقت المدة عليها بغيره ثبت لها الفسخ قال في الحكمة وله وجه جيد فلا يلزم على ما قال  
ظهر الدين لوجهين الاول ان ليس مذهب الشافعي الثاني ان كلامه في التفرق سبب  
الخروج لاني غيره ابن ليس في كلامه تفرج ولا اشعار بالرد على ظاهر الدين بل حاربه للفسخ  
على الخالف طريقا يمكن تنقيدها ولا يلزمه الحد والرد ذكره في الموضع من سبب الاسلام وفي  
الذخيرة فرق بين بين المدة وبين سائر التزويج في الامر بالاستدانة فان في سائر التزويج من عليه  
الدين او اخرج عن قضاء الدين لا يجوز صاحب الدين بالاستدانة عليه ونها بعد ما رخص  
الفاضل لها تفرج بالاستدانة على الزوج والفرق بينهما ان المرأة لو تزوجت بالاستدانة  
عسى تكون جربا او يموت الزوج فنسقط نفقتها فكذلك الامر بانها تكسب نفقتها وهذا الموضع

اشهد ان لا اله الا الله  
محمد بن عبد الله

انما الاستدانة

نحوه

في سائر التزويج في حال اشتائها ليس فائدة الامر بالاستدانة بعد رخص الفاضل المدة فان  
لا رة عليه لا يرضى رجوعها ثابت بالتزويج سواء اكلت من مال نفسها او استندت بالفاضل او  
بغيره ولكن يابى انه يرجع الفرض على الزوج وبدون الامر بسبب الرجوع عليه وانما يرجع الزوج  
على المرأة وهي ترجع بالفرض على الزوج وفي تحريم الفدور ان فائدة ان تحل المرأة الفرض على الزوج  
وان لم يرض الزوج وبدون ليس لها ذلك وذكر الحاكم في المحضر ان فائدة الرجوع على الزوج بدون  
احدهما وبدون لا يرجع انتهى فان الذخيرة فقد ذكرنا الامر بالاستدانة ثلث فمما يذكر في جعل  
فائدة انما اشعار الاحوال عليه بدون رضا ظاهره ان ليس له الرجوع الا في الفرض بدون الجواز  
وعلى الاول له ذلك كما لا يخفى ولم ادر من ذكر الوجه في احكام بالاستدانة فانه امره بذلك مع انه  
المدة في مكانه ينبغي ان ياتر الفاضل بالاستدانة وقد ظهر له وجهه بان لو ارجعها رخص في ذلك  
فحصل لها الضرر لان الزوج يظن ان الاستدانة انما خرجت بالاستدانة باعتبار ان يغير الظاهر على  
شخص الزوج والمدة بخلاف استدانة الزوج فانه لا يطالب الا الزوج علوه الفاضل  
بالاستدانة فنفسه قبل ان ياتر لم يكن بعدا ولم يره سقوطا او اخفى في معنى الاستدانة  
فذكر المحقق رحمه الله انما اشعار بالاستدانة في نفقته التي من مال الزوج في المحسن  
معربا الى ان لا يملك الصافي انما الاستدانة فاذا استندت بل نفقته بان استندت على  
زوجي او نسوي اما اذا خرجت نفقته وكذا اذا نوت واذا لم يخرج ولم يزل لا يكون استدانة  
عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة وانكر الزوج فالقول قولها انتهى والطلاق في الاستدانة  
فمثل ريب المرأة والا جيب لكن ذكر في شرح المختار ان المرأة العسرة اذا كانت زوجها معسرا لم  
انما تزوجه معسرا وان لم يمس نفقتها على زوجها وسعد الدين او الاصح بالانفاق عليها ويرجع به على  
الزوج اذا ايسر وكبير الابن او الاصح اذا اشغ لانه هذا من المعروف قال في المصنفين هذا ان  
الارادة لنفقتها اذا كان الزوج معسرا او من عسرة يجب عليه ان كانت يجب عليه نفقتها لولا الزوج  
وعلى هذا كان كالعسرة ولا اشعار بالرد على ظاهر الدين فثبت نفقته على من يجب عليه لولا الاصح  
كلامه والا وهو ثم يرجع على الاب اذا ايسر بخلاف نفقة اولاده الكسرة حيث لا يرجع عليه  
بعد البسار لانها لا يجب مع الاعسار فكان كما كتبت انتهى واقره عليه في فتح القدير وينبغي  
ان يكون محله ان لم يجد اجبا يسرها بالنسبة او يرضها حج ينعين على ولدها ونحوه وانما اذا  
وجدت علما في فتح القدير ولو اشغ من الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق ويبيع الحاكم ماله عليه  
وموقوف نفقتها فان لم يجد ماله يجب حتى ينفق عليها ولا يبيع انتهى وفي المحسن في الذخيرة  
قال الزوج في مجلس ابي يوسف ليس غدي نفقة فقال خذ عمامة وانفقها على نفسك

فأمرت  
بالاستدانة  
لأنه خير  
منه

انما ريب

سبب ماله







القاضي ان يرضى على الزوج في ثمنها بحال كالشوب والعبد نظيره كالمالك الصالح منها قبل قضاء القاضي  
 لها بالشفقة وقبل ثمنها على شئ بكل شهر بقدر الصالح منها تقدير او بعد احدى اقسام معاوضة  
 وفائدة اعتبار التقدير ان يجوز الزيادة بحله والتمتع عنه وقائمة اعتبار المعاوضة ان  
 لا يجوز الزيادة على ذلك ولا التخصيص فاذا صالحها على ذراهم كل شهر ثم قالت لا تكفيني بذلك  
 ولو قال الرجل لا اطيعه فانه لا يصح في ذلك فانه التزمه باجباره وذلك دليل على كونه  
 خادرا على اذنا ما التزم فليزيمه جميع ذلك الا ان يتخلف القاضي عن حال ما سأل من الماسر  
 فانه اخبره انه لا يطبق ذلك بنفسه ووجب على مخرطائه فانه لم يقض شئ من التمس  
 حتى صالحها بهذه الدراهم على شئ ان كان شبا يجوز للقاضي ان يرضى كما اذا صالح عن  
 الدراهم على ثلث محائير وقين بعينه او بغيره فانه تقدير للشفقة وان كان ثوبا او خوخة فهو  
 معاوضة ولا يشبه بهذا الدين كما اذا كان الرجل على اخر ثلث دراهم فصالحه من الدراهم على ثلث  
 محائير وقين بغيره فانه الصالح لا يجوز لام الصالح فيه معاوضة لوجوب الدين قبل الصالح مكانه  
 يسع من دين فلا يجوز الا ان يدفع الدين في المجلس سنة ايضا وانما اذا كانت الشفعة مستدانة  
 بالرافض فانها لا تسقط بالطلاق وهو الصحيح لما ذكرنا ان كاسدانة الزوج شفعه انتهى  
 ما في الدخلة وفي الجني لو طلقها الزوج في هذه الوجوه فانه يسقط ما جتمع عليه الصفات بعد  
 فرض القاضي سنة فظهر من هذا ان الرجوع عن طلاقها لا يكون خصوصا قد انشئ  
 به الشك في كافي الدخلة وظهر كلامهم انه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والسائ لان في  
 عبارة الحائز والظاهرة قد عطف السائ على الطلاق فظهر ان الطلاق رجعي قال العبد  
 المضعف ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق ولو بانها لا تسقط الا بالطلاق لانهم انفقوا على  
 بحسن الشفعة الموضوعة اذا استغنى عن دفعها ولو كان تسقط بالطلاق لانك ان طلقها لم تسقط  
 ثم راجعها الثاني انهم خرجوا من احوالهم الكيفية بالشفقة المفروضة تقدير الدرة التي فرضها القاضي  
 مع انه انكسار لا يفسخ الا بدعي صحيح فلو ادرهم الذي لا تسقط الا بالاداء او الابرار فظهر ان  
 التسعة بسقط بالطلاق لم يكن صحيحا فظهر ان كسار به ولا يفسخ تسقوط موت احد مالائه  
 بجوارض ان اصل حصة والصلوات تسقط بالثبوت قبل التيقن الثالث وهو انما يذكره  
 في باب الخلع فانه المخلو ذكره ان الطلاق على مال لا يسقط شئ من حقوق النكاح كالحلل  
 الخلع على مال ولا بانس يذكر عارانه قال في البدائع والاختلاف بينهم في الطلاق على مال انه  
 لا يبرأ به عزس الحقوق التي رخصت لها بسبب النكاح انتهى فقد افاو عدم سقوط الشفعة  
 والكسوة المفروضة بالطلاق على مال لانهم ليسوا بالحقوق ومن ثلثة المهر والشفقة والكسوة

صلى على شئ  
ثم قال بالشفقة

في سقوط الشفعة  
بالطلاق

لا يجوز ان يرضى طرف منهم

في صورة الطلاق ايضا لا تسقط  
معاوضة بها انما هي الشفعة بالثبوت  
التي كانت منها وتلك لو جسدتها  
بالطلاق كما في الدخلة سنة انهم

والسنة

ولا يمكن حمله على المهر فقط لانه يسقط به فلو سار الحقوق وقال قبله وانما حكم الخلع فانه كما يغير  
 بدل ما قال خالفك ونوى الطلاق فحكمه ببيع الطلاق ولا يسقط شئ من المهر والشفقة الماضية  
 وان كان يسقط له الاخره فهذا يخرج في المسئلة ايضا وفي غاية اليسار انما اذا كان العقد يسقط الطلاق  
 على مال قبل منع البراءة عن الحقوق المتعلقة بالنكاح فحقها بالرواية لا تسقط لانه فقط الطلاق لا  
 يدل على اسقاط الحق الواجب بالنكاح وفي رواية الحسرة ان حصة تقع البراءة عنها لانها  
 المقصود انتهى فظهر ان الطلاق اذا لم يكن على مال لا يسقط شئ من الحقوق الواجبة لانها  
 فهذا كله يدل على ضعف الرواية السابقة خصوصا ان مفهوم الكتب حجة وقدر واستوطنا  
 بموت احد ما وظهر ان الحائز والظاهرة ان الحصة زاد الطلاق رغبة وليس له اصل  
 في المذهب فالذي ينبغي المصير اليه على كل حقت وقاضى انما عدم سقوط خصوصيات الشفعة  
 القول بسقوطها لا ينافي بانس حتى استتب وقت تأليف هذا العمل فانه لو كانها كسوة مخرجة  
 شفعة لها عشر سنين ولم يدفع لها الزوج ثم انها رفته الى قاضى فحكم عليه بالدفع فاستعملها يوما  
 ثم ذهب الى قاضى روى رطلها عنده بغير علمها فحكم القاضي المحقق بسقوط الكسوة الماضية  
 ولا يلحق باقي ذلك من الضرر فانه قلت لم تعتمد على الصحيح الذي يقول وكذا لا تسقط بالطلاق  
 في الصحيح لما ذكرنا قلت لانه كلامه في الشفعة المستدانة بامر القاضي كلاما في المفروضة فقط  
شرح الكرواس لم يرد في قوله ثوب اوجها وقد بالغ في الكتب وهو بالانونة مطلقا وبالانانة  
 والى نحوها في الذكر شفعة المرأة الصحيحة الشفعة على محورها فلا يغير في الانش الا الشفعة اما  
 السائع الصغير فلا يرد في محورها او في اوقاف العتيق او شلل الدين او خلع الرجلين  
 او مستوره او متزوج راوي في السنين ان يكون من احوالهم ان يرضى العاقر الكتب او طالب  
 علم لا يتبع ذلك وفي الجني السابق اذا كان عاقر الكتب وهو صحيح فشفقة على الاب كذا  
 تاوان طالب العلم اذا كان لا يستدر الى الكتب لا تسقط شفعة الاب بغير الزمن والاشقي  
 انتهى في الشفعة والظاهر ان لم تحث على اية حامد نول السلف بدوجب بشفقة طالب العلم على الاب  
 لكن اني بدم وجوبها في احوالهم طلب العلم فان كان منهم من السيرة مشغلا بالعلوم  
 انما شفت على الاباء على الاتفاق عليهم وانما يطلب منهم سابق البسطة الذين تخرجهم اكثر فخرهم  
 محروروا الذين ساعدوا بكتاب كسوة حرها في الدين اكثر فشفقة ثم يستعمل طول النهار  
 بالبحرية والغبية والوقوع في الناس مما يستحقون به بشفقة وملاكمة والناس اعداء فقروا الله  
 المعصون في قلوب ابائهم ويخرج عنهم الشفقة فلا يسقط من سائهم في الملابس والمطامير في البيوتهم  
 بالشفقة ويوزونهم مع حرمة التأليف ولو علم بسيرتهم السلف حرروا الاتفاق عليهم ومن كان

الزوج على  
كان لونه  
والزنا  
والزنا

في سائر الحكم



بملاهم تاور في هذا الزمان فلا يفر ولا يملكه وفعالهم التمييز بين المصلح والمفسد فقلت لكن ترى  
 حكمة العلم بعد الفقه السامع المستعمل بالحق والادب الذين هم اعداء الدين واصول  
 كلام العرب والاستعمال بالكتاب من غير التحصيل ويؤدي الى الضياع العلم المظلم فكان  
 المختار الا قول السلف في دعوات البعض لا تسخ وحب النعمة كالاولاد والافارب  
 انتهى واختلفوا في حد العسر الذي يستحق هذه النعمة فقبل هو الذي يحل له هذه الصدقة  
 قبل هو الحاج والذليل منزل وخدام بل يستحق النعمة على غيره الميسرة في اختلاف الرواية  
 في رواية لا يستحق حتى لو كانت اختلا لا يور الا في ما لا يتناقض عليها وكذا لو كانت متباينة او اما  
 في رواية لا يستحق وهو الصواب كذا في البدايع من الحدود في قوله ولغيره من فقره قال في الذخيرة  
 واذا طلب الابن الكبير العاقر والاشقي انه يفرض له القاضي النعمة على الاب اجماع القاضي يفرغ  
 ما فرض لهم البهيم لانه ذكركم فقهرهم ولانه لا يستحقه انتهى فعلى هذا لو قال الاب للولد الكبير  
 انا اطعمك ولا ادفع اليك شيئا لا يفتقر اليه وكذا الحكم في نفقة كل محرم لا يشترط الاب  
 منفق الولد الكبير العاقر لانه كالصغير كافي البدايع بشرط المصلح لانه النعمة لا يجب عليه  
 نفقة غير الاصول او الزوج او الزوجة اقول ان غير العاقر من غير الاصول والفروع فانهم كالصغير  
 معه كغيره من الزوج مطلقا شيخ الاسلام واختلف في حد البسار على اربعة احوال اربعة  
 الراجح منها قولنا انه ما ان يقدر بمصائب المكنت قال في الخلاصة حتى لو انقص منه درهم  
 لا يجب وبه يفتي واخاره الولد لا يفي مطلقا بانه النعمة يجب على الواسر ونهاية البسار لا حد لها  
 وبداية النصاب فقيد به انتهى ونانها ان نصاب جوار الصدقة وهو النصاب الذي  
 يسر تمام حال في الهداية وعلى الفقير وصحة في الذخيرة لانه لا يشترط لوجوب صدقة النظر  
 غنى موجب للزكوة وانا شرط غنى قوم للصدقة فكذا في حق ايجاب النفقة لانه النفقة بحدته  
 النظر انما منها ما يركو لانه في صدقة النظر معنى التونة ومعنى الصدقة ما اذا لم يشترط لوجوب  
 صدقة النظر غنى موجب للزكوة وهي صدقة زوجة مونة تزوج فلها لا يشترط لوجوب  
 النفقة موجب للزكوة وانما مونة من كل وجه كان اولي انتهى وخرج الرعي رواية في التي  
 قدرت البسار بما يفضل على نفقة نفسه وعياله شهد ان كان من اهل النعمة وان كان من اهل  
 الكون فهو مستدر بما يفضل على نفقة نفسه ونفقة عياله كل يوم لانه العسر في حقوق العباد النعمة  
 وروى النصاب وهو مستغن عما زاد على ذلك فقهره الى اقراره او العسر في حقوق العباد النعمة  
 وروى النصاب وهذا الوجه انتهى وفي النجدة وتقول محمد ارفق وفي غايه البسار وجال تسيس  
 الاثنية السرخس لما قول محمد انتهى ولم ارضه اثنى به من ثبتي في الاصل على القولين الاولين

العسر  
 والكره عاج  
 او انق  
 شرط البسار  
 حال البسار

والراجح

والارجح انما كالاخفى شرح الكفر لابن حجر في قوله وجوب محرم وفي الخاتمة صفات ابوه والام  
 وجواب الاب كانت النفقة عليها انما انما انما انما على الام والنفقة على ابوه انتهى وبه علم  
 الحديث كلاب فيها منه ايضا وانما ذكر البيت وروى الدرر لانه لو اسكنها في بيت من الدار يورده  
 غلق كسها لانه النقص حصل كذا في الهداية وقد افترق على الغلق فاما دانه لو كان في النكاح فشركا  
 بعد ان يكون له غلق يحبه وبسرها انما يطلبه بسكن اخر وبه قال الامام لانه العسر لا يوجب على النكاح  
 وعدم التمكن من الاستمتاع قد زال ولا بد من كونه المراد كونه الخلاء بشرط كونه من غير الاجاب  
 والذي في شرح النجاة ولو كان في الدار بسوت وابت انما سكن مع خزانة او مع احد من اهله  
 انما غلق لها بيتا وجعل له رافق غلقا على حدة ليس لها ان يطلب بيتا كذا في فتح القدر وهو بعيد  
 ان لا بد للبيت من بيت الخلاء ومن يطبخ بخلاف ما في الهداية وينبغي الاقرار بما في شرح النجاة  
 ويشترط ان لا يكون في الدار احد من احوال الزوج لو زوجها كان في الخاتمة قالوا لا زوج انما كانت  
 احب ولكن بين جوارها صاحبين ولو قالت انما يفرضني وبودني فقه ان يسكن بين قوم صاحبين  
 فان غلق القاضي ذلك جرحه وسقط عن العسر في حقها والابال الحرام في صدقة فان صدقها  
 منع عن العسر في حقها ولا يشترط انما لم يكن في جوارها من يورثها او كانا يورثها الزوج  
 اوده باسكانها بين قوم صاحبين انتهى ولم يعرجوا ما في القرب وانما قاله جرحه وتعليقه  
 لانه لم يطلب غيره وانما طلبت الاسكان بين صاحبين وقد علم من كلامهم انما البيت للبر  
 ليس له جواران فليس يسكن شرعي ثم علم انما السكن ايضا لا بد ان يكون في غير جوارها كما تقدم  
 في الطعام والكسوة فليس يسكن الا عسرا يسكن الفقراء فلو اقر قوله فقد جازها ما يسكن  
 مكانه اولى وقد ساء انما النفقة اذا اطلقت فانها تنصرف الى الطعام والكسوة والسكنى كما  
 في الخلاصة عند من يعبر في النفقة حالها بسبل الثلاثة كالاخفى وفي البرازية من الاجابات بزوج  
 بها في منزل كانت له باجر ونقص عليه سنة فطالب الواجد المرأة بالاجرة فطالب له اخبرك انما  
 التزل بالكره عليك الا ان لا يفتقر الى خصالها والاخرة عليها لا على الزوج لانه المعاهدة انما  
 ومنه ومنه لم يسكن انما تغير اجارة في وقت اول بيت او ما كان بعد ذلك مستلزما لاجرة عليه  
 وفي البرازية ايضا اجرت دارها من زوجها وما يسكنه فيه لاجرة عليه انتهى ولم يذكر العسر لونه  
 لانه لا يست بواجبة عليه كذا في النساء والسر اجية يعني يسكنه انما في لها ما اقره قوله في البيت  
 او اخرج ازاله يسكن عندها احد قوله ولهم النظر والكلام معها يعني في وقت اخذها لهما ذلك  
 فلهن ذلك لما في عدمه من طبيعة الرحم وبسرها في ذلك فخر وقد انا كلامه انما لم يمنع اهلها من  
 الدخول في بيته ولو ولد له او ولد لانه التزل ملكه ورضى التسع من دخول ملكه واما التسام على باب

٦١  
 ١٢١  
 مسكن ارضه

مونة  
 حجة اهل الدار



الدار فليس لهم من كالكلام كافي كان واحد القدرى وقيل لا يتصور الدخول وانما  
 يتصور التوارك لانه انفس في الكثرة وطول الكلام الصحيح خلاف كل التوارك فانما الصحيح  
 لا يتصور ان يخرج من الواحد بل لا يتصور الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من الخارج في كل  
 سنة وانما يتصور ان الكسوة عند ما عليه الفتوى كافي في الثانية فخران يوسف في الدار  
 يتغير خروجها من لا يتغير على الثانية ما كانا يتغيران على الثانية لا يتغير من هو حسن فاما بعض  
 الشرا لا يثبت عليها مع الاب الخروج وقد سبق ذلك على الزوج فمع واخراج بعض المتأخرين  
 منها من الخروج منها وقد اشارت الى ذلك في شرح النجاشي والحق الاخذ بقول ابن يوسف اذا كان  
 الاوثر بالصفة التي ذكرت وان لم يكن كذلك ينبغي ان ياذر لها في زيارة النكاح بعد النكاح  
 على قدر سعارف انما في كل جمعة متغير ما في كثره الخروج فيقع باب الفتنة خصوصا اذا كانت  
 شاذة في الخروج من دور الهبات خلاف خروج الابوين فانه ليس لو كان البوازي شاذا ولو  
 يحتاج الى اخذ منها في الخروج منها في عابده فقلها انه يتصور مسلكا في الاب او كافا في  
 فتح البقرة وقد استبعد ما ذكرناه ان لها الخروج في زيارة الابوين والحجاء في الصحيح الصحيح  
 يخرج للوالدين في كل جمعة باذنه او نوافذته ولا زيارة الحرام في كل سنة مرة باذنه او نوافذته  
 اما الخروج للزوجة في كل جمعة باذنه او نوافذته في كل سنة مرة باذنه او نوافذته  
 الخروج لزيارة الابوين ونحوها وعبارتها في زيارة الحرام وفي الكلام من هو بالجميع  
 ان نوافذته يجوز للزوج ان ياذر لها الخروج في السبعة مواضع لزيارة الابوين وعبارتها  
 نوافذتها او اخذها في زيارة الحرام فانه كانت قابلة او غير ان او كانت لها على اخر خروج  
 بالاذن او غير الاذن والحج على هذا وعبارتها في زيارة الاحاف وعبارتها والولاية لا  
 ياذر في الخروج ولو اذن وحج كانا فاصبين ومنع الحجام فانه اذا اذن ان يخرج الى مجلس العلم  
 بغير رضا الزوج ليس لها ذلك فانه وقعت لها نوافذته في ارسال الزوج في العلم واخر ما ذكره  
 لا يتصور الخروج وانما يتصور السبل بسببها الخروج من غير رضا الزوج وانما يقع لها نوافذته  
 اذا ردت الزوج الى مجلس العلم لا يتصور مسلكه في مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يخطئ  
 السبل ويترك عند ما لا يتصورها وانما كان لا يخطئ في الاولى ان ياذر لها اجابا ولا ياذر لها في  
 عليه ولا يتصور الخروج ما لم تقع لها نوافذته في العلم وفي باب الواو المرأة قبل ان يتكلم بها  
 الخروج في حواكمها وتزور الاغارب بغير اذن الزوج فانه عطاها المهر ليس لها الخروج الا باذن الزوج  
 انتهى وبهذا في الثانية الا انه زاد انها يخرج بغير اذنه ايضا اذا كانت في منزل بجانب السفوح  
 عليها وفي كل موضع مع وجود الحرم وقد خرج العائلة والعائلة باذنه الزوج والسرقة

الخروج الى  
 الوالد  
 ووجهها  
 والى

من خروج الازواج  
 في خروج

الخروج في  
 من الخروج  
 من الخروج  
 من الخروج

بمن تسفل الوفاق وينبغي للزوج ان يخرج العائلة والعائلة من الخروج الثاني الخروج اخراجه  
 مجبوره كقوله وقد تقدم على فرض الثانية بخلاف الخوض لانه قد تقدم على فرض العبد وينبغي  
 ان يحمل كلامهم هناك المرأة التي لم تكن مخدرة في مسكن فخرجها للخصوصية عند الفاسق لانه لا يتغير  
 منها التوكيل وانما اذا كانت مخدرة فليس لها الخروج الا بغير اذن الزوج بقول التوكيل منها بغير  
 رضا المخصص اما الزوج او غيره ولم ارز فيه على هذا سيما في باب التزويج الموضح الذي يجوز  
 للزوج ان يخرج امرأته منها وعلوها لانه لم ينع امرأته من القول ولا انقطع للصلوة والصوم بغير  
 اذن الزوج كذا في الظاهر وينبغي عدم تخصيص القول بل انه ينبغي ان لا يعمل كلها فيفتنه  
 فلكلها ما سئف عنه من وجوب كفارتها عليه وكذا ان العمل بغيرها لا يجنب بالادب وفي فتح البقرة  
 وحيث انما لها الخروج فاما سباح بغير اذن الزوج ونحوها في الاكل بغير اذنه لغير الرجال  
 الاستئذان قال العبد في ذلك ولا يخرج من سراج المحابلة الاولى ونحو الفتنة ومنع من الكلام خالف  
 فاصحى قال في فصل الحام في فتاواه حيث قال دخول الحام مشروط بالرضا والرضا  
 خلافا لما قاله بعض الناس الى اخره من ان لا يخرج من منزله ولا يسكن في منزله ولم يذكر النص الحكم  
 سيد قصور الزوج قال في الذخيرة فانه حقه الخروج وقال كنت اودعت الفتنة او ارسلت اليها  
 الفتنة فالتفتي يقول له اقم البتة فانه اقام اجرا الفاضل بما اخذت لانه ظهر عند الفاضل انها  
 اخذت بغير حق وللزوج الحيازة ما اخذها بغير ذلك وانما اخذ الكفيل وانما لم يكن للزوج  
 بنية وحلفت المرأة على ذلك فلا شيء على الكفيل وانما نكحت من اربعين ونحو الكفيل لزمها الخروج  
 الحام فخذ في هذه المسئلة تكون لها وتكون المرأة امر لا تزم وانما يكون الكفيل فليس لزاما بل  
 اذا نكحت المرأة فذلك يكفي في خروجها من الخروج وانما يتكفل لانه التوكيل او لا يتكفل  
 اذا انما لزم الكفيل في اخذ الكفيل ولا ضارة على الزوج لانه امر الفاضل بالوضع اليها من صم  
 فصار كانه من نفسه انتهى ونحوه قال السبط في شرح الطحاوي انما لو اذنت انها نكحت فتفتنه  
 فالزوج باخذ من المرأة ولا يباخذ من الكفيل انتهى وسببها في باب الكفيل ان يخرج بين الكفيل وبين  
 قائم في الحال كقوله كلفت ما كلفت عليه فلا يلزم الكفيل ما اقره الاصيل وبين الكفيل وبين سبب  
 كقوله كانت لك عليه اذ اذاب فليزم الكفيل ما اقره كافي في فتح البقرة ولا يخفى ان الكفيل انما يخرج  
 الدين العام لئلا لا يباذرها اخذت ثانيا فصارها كقوله خوف الضمان الدين فاما في رتبة الحال  
 وهو ما اخذته فالتجاء يظهر بذلك انه من نفسه الاول فافق في السبط في فتح البقرة ولم يذكر انه  
 ما اخذته كقوله كلفتها او ما اعطاها ما ذكر في شخص فاذا حلفت ما عطاها الفتنة اخذتها كقوله  
 بذلك جاز وهو الصحيح انتهى فقد صرح بان الكفالة انما يباذرها اخذته قبل الكفالة فهو كقوله كلفت

قابلة فاحسن

خروج الفتنة

غرضه

عدم الزم  
 في الخروج  
 في الخروج

لغيره  
 من الخروج  
 في الخروج

الكفيل

الاحكام



ما كلف عليه في الحاشية وبعد ما دار القاضى المودع المذموم من اذاعا الودع **ع** حقت المال بها  
 لاجل النفقة قبل مولده ولا قبل تولد الزوج الا بينة انتهى ولم يذكر قولها وسبق ان يكون كالابنة  
 لانها مقروعة على نفسها في الحاشية والودع اوله في الدين في البداية بالاتفاق منها عليها وفي الذخيرة  
 وينفق القاضى عليها من على الدار والعبد الذي هو للقاب لانه زوج حرمها وانطق الصنف القاب  
 فمثل المقعد وغيره كما في شرح الطحاوي ولم يقيد فيما عدا ذلك المكتب الغيبة لشيء الا في القاضى الصغير  
 فانه قال في الحاشية في مال القاب بشرط ان يكون مدة سفره انتهى كزوج حسن يحفظ فانه  
 ضابطا وانه ليسهل احضاره وراجحه يخرج المهر من قوله ودر وجه القاب والمحصل انه لا  
 لا يملك انما يكون غيبا او فقرا او صغيرا كذلك فانه كان الاب والصغير غيبين فانه الاب ينفق عليه  
 من مال نفسه ان كان حاضرا وان كان غيبا فالصغير غائبا وجب على الاب فان اراد الرجوع انفق عليه  
 باذنه انما ينفق على امره ليس له الرجوع في الحكم الا ان يكون استبداده انفق لرجوع ولو لم  
 يستبد لكنه انفق بنية الرجوع لم يكن له الرجوع في الحكم ونهايته وبين المدعى على جعل الرجوع وان  
 كان للصغير مقدار اودية او ثياب راجع الى النفقة كان لطلب ان يرجع ذلك كله وينفق  
 عليه لانه غيب هذه الاشياء وان كانا فخر من نفقة المحض على الاب فكيف الناس وينفق على  
 اولاده الصغار وقبل نفقاتهم في بيت المال هذا اذا كان عاجزا عن التكسب وان كان قادرا على  
 التكسب فانه استغنى عن التكسب بخلاف سائر الذكور ولا يجس والد وان علم انه رزق  
 ولده وان سفل الا في النفقة لانه الاستغناء انفس واذ لم ينف كسبه حاجته او كسب  
 لعدم تبصره انفق عليهم الزوج ورجع على الاب اذا اسير وان كان الاب غيبا والولد الصغير فقرا  
 والنفقة على الاب الى مبلغ المهر الذي كان له في المهر فان كان هذا كان لطلب ان يزوجوه وينفق  
 عليه من اجرة وليس له في الاثنى ذلك فلو كان الاب مديرا ليدفع كسب الابن الى ابين كان في  
 سائر اطفاله وان كان الاب فقرا او صغيرا لاجب نفقته على ابيه بل بعد ابيه عليه كفافي الذخيرة  
 وذكر ابو الحنفى انه في كل موضع او جبا نفقة الولد فانه يدخل فيه اولاده واولاد البنات والفقير  
 في الذخيرة ان الام اذا حاضرت في نفقة الاولاد فانه القاضى ينقض على الاب نفقة الصغار الفقراء  
 يدفع النفقة اليها فانها ارفق بالاولاد فانه مال الاب انها لا تنفق وتنفق عليهم لا قبل تولد لها  
 بنة ودعوى الحاشية على الابن لا يسمع من غير حجة فانه قال القاضى سئل جازيا ما القاضى يسئل  
 انما احضاطا وانما يسئل فانه يرضعها فانه اخر جازيا ما حال الاب يخرجه القاضى ومنعها  
 ذلك نظر انهم ومن شأنا فانه مال اذ دفعته المتأخرة بين الزوجين كذلك وتظهر من النفقة  
 عاضا بالجار ان شاء ودفعها اليه فانه يدفعها اليها صاحبها وساء ولا يدفعها اليها فانه وساء

نقد الماس

الرجوع  
في سنة ١٩١٤

مجلس  
العلماء

ایچی راولپنڈی  
اساتھ

وَمِنْ ذَٰلِكَ

ورفع القبع الى الارض  
قال لا شأنا لك ان تغترب علينا  
ويعطينا عليهم  
اشهر الى سنة  
الخير اسم

طريق ذراع المعظم

ایضاً

او فرمايد ان يتحقق على الاولاد واداء الصلوات المرأة زوجها غنقه الاولاد الصغار مرسوا كما في الزوج  
او مسرعا اجازوا خلف الشيخ في طريق جواز هذا الصلح فقال بعضهم لا بل الاب هو العائد من  
الجانين كبسوة مال ولده الصغير نفسه وشرائه كذلك وقال بعضهم لا بل العائد للاب بجانب  
نفسه والام من جانب الصغار لا يغنيهم عن اسباب التزويج والخصاء ومن اللام ثم ينظر ان كان  
ما وقع عليه الصلح اكثر من غنقه ثم زيادة سيرة فهي غنق ومن غنق ومن غنق ثم غنق ثم غنق ثم غنق  
لا يدخل طرحت عنه واداء الصلح عليه نقل بانه كان لا يكفيهم بزيادة مقدار كتابتهم خرج الكفر  
نحو طهارة العسر في غابة السيار تغربا الى الغنق من اجارة العصور عن محمد بن من سائر فظروا  
انفسهم شرا الى الغنق الشريفة انهم نفعه والعبي لا يغنيهم عن غيرها مال اجبر انهم نفعه  
خرج الكفر لا في نول واداء الصلح من غنقه ومن طرحت عن الغنق لا في الجاهل اجرة السكن  
الذي يخص به العبي وقال اخرون يجب ان كان له مال الاصلح فيجب عليه غنقه انهم خرج الكفر  
لا في كرم نول ولا في الجاهل اجرة الصلح في الدرجة لوصايت المرأة زوجها على اقرضاه على شئ ان  
كان الصلح حال قيام النكاح او في العدة عن طلاق رضى بالزوج وان كان غير طلاق في باب واحدة  
او ثلثا حازر على احد او اثنين لا بل الصلح على ان يعطيهما شئ الرضخ ولد باسبغ رها واداء اجاز  
الصلح فهو كما لو ساجر با على كل اخر في الاعمال على دراهم وصالها فتركت الدراهم على شئ في  
جواز ان الصلح فيها على شئ في غير غنقه بالزوج الام يدفع ذلك في المحل حتى لا يكون بيع دين بدين  
وفي كل موضع حازر الاسمي او وجبت الغنقة لا تسقط بوث الزوج لانها اجرة وليست بشفقة  
انهم وكذا ذكر في الولاحي لا تسقط هذه الاجرة بوث بل يكون اسوة العوام انهم في اصل  
انه اجرة غنقه لا تسقط على انفساء وظاهر المتن ان الام لو طلت الاجرة ارجحة المزدوجة  
مستعينة بالارضاع فالام اولى لانهم جعلوا الام احق في شئ الاضوال الا في حال طلب الزيادة  
على اجرة الاجنية والمصرح به بخلافه كما في التبيين وغيره انه الاجنية اولى في الارضاع اما في الخصانة  
ففي الولاحيه وقرى بها رجل طلق امراته وحبها من النصف على ارادة ان تزويجها ولكن في جرح  
من غير ان تقع الام عنه والامر بان ذلك ونطقت الاب باللاحر اقول هذا الاطلاق يخالف  
ما في سائر الكتب من تفيد الاب بالمع وهو الظاهر كما لا يخفى من صحيح الاسلام ونفس الولد  
فالام احق بالولد وانما يبطل حق الام اذا حكمت الام في اجرة الرضاع باكثر من اجرتها بالصحيح  
فقال للام اما ان تترك الولد لغير اجرة واما ان تدفع اليه الفقة انتهى ولم ار من خرج بالاجنية  
كالقعة في انه الصلح يدفع اليها اذا كانت مستعينة والام تزيد الاجر على الخصانة ولا تقاس على الفقة  
لانها خاصة في المحل وقد ذكرنا السؤال عن هذه المسئلة في زماننا وهو ان الاب باق اجنية مستعينة

ایک عزیز دوست

المجلد الثاني  
العدد ١٠٠

استاذة  
التي هي  
أستاذة

أستاذة

صالح بن عبد الله  
الرضاعي

الاجرة لا تسقط  
بموت المولى

کتابیں بھی ان کی ہیں



وجه الرضاع  
في الطعام

وجه الرضاع ووجه  
نقطة الولد

نقطة الولد

بالحضنة قبل بلع اللام كما يقال لو نزلت العمة وظاهر المتن انه الاثم بآجر الشغل والابوة الاجنبية  
اولى بخلاف العمة على الصحيح الا انه يوجد نقل جريح في ان الاجنبية كالعمة والظاهر ان العمة يسبق قبل  
بل كل خاصية كذلك بل الحالة كذلك بالاولى لانها من ذوات الام ثم اعلم انه ظاهر القول بالحكمة ان  
اجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف به ولا الغارة اقول الغارة باختيار ان العمة بعد هذه الارضاع  
او في مدته لا يحتاج الى شئ معذبه غير الارضاع فغيره العمة في تلك المدة باجر الارضاع وفيما بعد  
بالنفقة فعلا لا يفتقر وانما ما ذكره فاجر الهداية في ما نورد به بل جرحه في جوابه الفاضل راجعه  
سبح الاسلام فاذا استأجر الام للارضاع لا يكفي غير نفقة الولد لانه لا يكتفي بالثمن بل يحتاج  
سعة الاشئ اخر كما هو الشاهد خصوصا الكسوة فغير الفاضل نفقة غير اجرة الارضاع وفي اجرة  
الحضنة فليس يوجب على الاب ثلاثة اجرة الرضاع واجرة الحضنة ونفقة الولد اما اجرة الرضاع  
فقد مر مرارها بها وانما اجرة الحضنة فخرج بها فاجر الهداية في فتاواه وانما نفقة الولد فمر مرارها  
في الاقاربات في اجازة الطر فمال الزئج فيها والطعام والنياب على الولد وما ذكره محمد بن ابراهيم  
الامين والبخاري على الطر فمر على عادة اهل الكوفة انتهى فالحاصل ان الام يسر عليها الارضاع  
واصلاح طعامه وغسل ثيابه لكن في الخائبة وبعد الطعام يرضع الفاضل نفقة الصغير على طاعة الاب  
ويذرع الى الام حتى يتفق على الاولاد انتهى الا ان يقال ان مراده النفقة الكاملة لانه في  
رئيس الرضاع فانها عليه في حق المجهنم اذا كان للصبي مال فمودة الرضاع ونفقة بعد النظام  
في مال الصغير يسر الكبر لا يحكم في مولد من احق به بعد ما قوله ولا يشك الاب والولد في  
نفقة ولده والابوة احد اما نفقة الولد فقد ساء ما واما نفقة الولد من طلاق لهما ناولان مال  
الولد بالنقص والانا ويل لهما في مال غيره ولانه اقرب الشسر اليهما فكانه اول باسحقاق نفقتها  
عليه اطلق في الاب فمثل المومر والمعمرة لكن في الذخيرة قال كان الاب معصرا والام موكرة  
لمعت ان تنفق من مالها على الولد فليكون ذنبا رجع عليه اذا اليسر لانه بعد الصغير على الاب وان  
كانه معصرا لنتفقه نفيه فكانت الام قاضية حقا واجبا عليه بغير الفاضل فخرج عليه اذا اليسر  
ثم جعل الام اولى بالخل من سائر الاقارب حتى لو كان الاب معصرا والام مومرة وللصغير  
حد مومر ثم الام بالاتفاق من مال نفسها ثم رجع على الاب ولا يغير الحد بذلك لانها اقرب  
الى الصغير ولو كان الاب واجدا للنفقة لكنه استخبر النفقة على الصغير فرفض الفاضل النفقة على  
الاب فانسخ عن الاداء فالفاضل بامر بما استند من عليه وتنفق على الصغير رجع بذلك على  
الاب وكذلك لو غاب الاب بعد فرض نفقة الاولاد وتركهم بلا عمة فاستدانت بامر  
الفاضل وانفتحت عليهم رجعت عليه وكذلك هذا الحكم في مودة الرضاع اذا كان الاب معصرا

رجع نفقته

نفقة

فالفاضل بامر الام بالاستدانة فاذا اليسر رجعت عليه بالنقد الذي ارهاها الفاضل بالاستدانة  
وان لم تستد بعد الفرض يمكن بالكلية فمستد انما هو ظاهر رجوع لها لوقوع الاستدانة فاما كذا  
اعظم مقدار نصف الكفاية سقط نصف النفقة عن الاب ونقص الاستدانة في النصف الباقي  
وعلى هذا اليسر وكذا في نفقة المحارم وسباني ثمانية ولو كان له الصغير او لا صغيرا وهو مومر  
لم يرضع على الحد ولكن يدر الحد بالاتفاق حبانية لولد الولد ويكون ذلك في ما على والد الصغير  
يكذا ذكره القدر في علم يجعل النفقة على الحد حال مسرة الاب وقدر ذكرنا في اول هذا الفصل انه  
الاب الصغير لم يحن باليت في استحقاق النفقة على الحد وهذا هو الصحيح من المذهب وما ذكره  
القدر في قول الحسن بن صالح كذا ذكره الصدر الشهيد في ادب الفاضل للعصاف وان كان  
الاب منساقا بنفقة الصغير على الحد ولم يرجع على احد بالاتفاق لانه نفقة الاب في هذه  
الحالة على الحد كذا نفقة الصغير وعلم ان يوسف في صغيره والاحتجاج وهو من فرض  
نفقته على ذاته من قبل ابيه ورواه وكل من يحجر على نفقة الاب يحجر على سعة الطعام فان لم يكن له  
واحد من قبل ابيه نفقت ما نفقة على ابيه وارت ذوات الام بالاتفاق فيكون ربا على الاب  
وهذا الجواب انما ينبغي ان لم يكن ذوات الام فيكون محرم للصغير ويكون اهل المارث لا شرط  
وجوب النفقة في غير ذوات الاولاد المحرمية واليه المارث فاما في ذوات الام فيكون  
محرم للصغير وهو اهل المارث يجب عليه النفقة ويلحق الاب المعسر باليت لما ذكرنا انتهى  
وقاصله انه الوجوب على الاب المعسر انما هو اذا انفتت الام المومرة والامالات كالميت  
والوجوب على غيره لو كان شيئا ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا خلاصة اصلاح المومر والزوم  
كما لا يخفى واطلق في قوله في نفقة ولده فمثل الصغير والكبير الرمن في روايته ان نفقة الكبير يجب  
على الابوين الملتان باعتبار المارث بخلاف الصغير والظاهر الاول من ايضا وانما غير النص في الغارة  
دور المحرم لانه انما يرضع في القضاء وانما يباينة بين الله تعالى فلا ضار عليه ولو مات  
الغائب حل له ان يخل بمرثته انهم ليس لهم عليه حق لانه لم يرد ذلك في اصلاح كذا في فتح القدير  
واطلق النص في الغارة فمثل ما اذا امكن استطلاع رائي الفاضل او لا لكن نفقة امر السواد  
ان سيد باذنه الا ان كان لم يكن مظهر استحقاقا اقوال وسباني ان عدم النظام  
استحقاقا يباينة وبين الصغار انما الحكم به خاص من فالحق في السواد بالفضل فباينة  
وبين الله تعالى فلا معنى للاستدراك في كلام النص بكونه مراده الضمان في القضاء على ما ذكره  
انما نسخ الاسلام رجة مال في الذخيرة وكذلك قال من يخاف في رجلين كانا في سفر فالتقى  
على احد ما تنفق الاخر على المعنى عليه في مال المعنى مستحقا وكذا اذا مات محبزه

نفقة المومر ولو كان صغيرا  
على المومر

في قوله وان كان الاب  
معصرا بالنفقة في المومر  
على المومر

انفق على صغيره  
او غيره  
ما اراد



ثم رخص الله لك ان لا تأكل  
منه الا قليلا

۱۰۰

مطابق







وَمِنْهُ لَعْنَةُ خِيَمٍ عَلَى الْمَلِكِ لَمَّا كَانَتْ كَسْبَانِ قَدْرًا لِنَفْسِهِ وَالْأَمْرُ بِهِ لَمْ يَفْعَلْهُ وَفِي الْمَرْبِ دَامَ الْوَلَدُ أَجْرٌ عَلَى الْإِنْفَاقِ وَالْحَاقُّ عَلَى الْمَالِ الْكَسْبُ  
قَوْلُ الْأَمْرِ لَمَّا كَانَتْ كَسْبَانِ فِي وَجْهِهِ

انوار الاله انوار الكون في اروق في وجوه نقية  
 على اولى وكسب على اياها انوار كبرياء  
 عليه نافي الابرار بوجه انوار بقره عليه  
 انوار الكسب على الخلق في صفة جلاله  
 الخلد والى

عبدالله بن محمد

لے اوست ۱۰۰

سبح الله المصطفى

فعل يشترط في غيرهم من لم يصدق في مالها اذا كانا من اهل الشهادة بانها صدقها رجلان او  
رجل واحد وانما في الوردية ثبت نظام الحجة وذلك اقل شرط لفظ الشهادة وقيل لا بشرط لان  
الشدة في حق غيرهم تنج للشبهة في حقهم باورهم وما ثبت بها الاراع في شرط الاصل  
كالصدق المولود والكندي مع السلطان في حق الالفه وهذا هو الصحيح كذا في الكتاب في رد  
والكتاب على المال كسب لانه ما كسب يد او كان مملوكا كرقبة واخر في غير الكتاب على الحديث  
فانه كالرفق اول دليله اصلا منه ايضا ببيع العرق المأذون به بالكتاب في نفقة زوجته لانه  
وبين وجب في ذمته لوجود رسيبه وقد ظهر وجوبه في حق المولود لانه السبب كانا في ينطبق  
رفقة كبرن التجارة في العبد القاهر والمعدى لا يخرجها من النفقة لانه الرقة مرة  
بعد اخرى שלא بعد زوج امراة باذنه المولود ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم  
فبيع بحسار من ثمنه والمشتري عالم انه عليه ومن النفقة ببيع مرة اخرى بخلاف ما اذا كان  
الالف عليه سبب اخر فبيع بحسار فانه لا يبيع مرة اخرى وسقطت الرقة بموت ابي العبد  
وقوله ولا يؤخذ المولود من ثمنه لانه لا يبيع في ذمته غير ما اراد به العبد مرة  
فانه اوتي العرفاء فيها ولا يطالب به بعد الحرية وانما في ذمته العبد يتجدد في كل زمان فيكون  
وبما اخر ما بعد البيع بخلاف سائر الديون منه ايضا هذا هو ما اسلفه القاضي في تصحيح  
مرة بعد اخرى فانه خرج في انه ما بيع لاحد هو الدين القديم لا الدين الحادث بعد البيع  
وقد اظفقه الله تعالى بها ما في واخرى ذلك الا بالمر بكتاب صدر الشريف ولم يدر كسب  
شيخ الاسلام والصحيح انه لا يبيع من خروجها الى الدوليين ولا يدخلها عليها كل جهة ودخل  
محم فبر ما كل سنة في ذمته والصحيح احرازه في قول محمد بن مغايل فانه يقول لا يبيع المحارم في الزيادة  
في كل سنة ودر دوزن السنه المول لا يقتصر في المحارم على الدخول لا وجه له نفقة  
صحيحا بان التقدير في المحارم سنة مطلقا من غير تخصيص بالدخول شيخ الاسلام اذاعة  
فاحتجرت انها ما في وقت الزوج الام المرأة نفقة قد تجب النفقة وانفقها في ايام الحرام  
ثم اراد الزوج ان يرجع بفقته النفقة قالوا ان انتقاء ان ينفق اليها لا يبيع ونظير ما اجتمع  
عنده في الامم ولم يذكر النفقة لا يرجع لانها استتمت وانفق باذنه من غير شرط الرجوع  
وان انتقاء ان ينفق اليها او ذكر النفقة كانه لا يرجع عليها لانها انتقاء ان شرط عليها الرجوع  
لان التيم لا يدر في الهدايا وانما يذكر الرجوع فكانه ذكر النفقة بمنزلة شرط الرجوع وانما  
اختلفا في ذكر النفقة كانه القول قول ام المرأة مع مبيها لانه حاصل الاختلاف راجع  
الى شرط الضمان لانه ذكر النفقة بمنزلة شرط الضمان قال رحمه الله وينبغي ان يكون القول

في زيارة الوالدتين  
والخمس

هذه أمراء في مصر  
الأمراء لقرعة

قصہ

[illegible]

عائشہ رضا  
بانتھو  
فرمانہ

المستشفى في القصبي  
لبنان - بيروت  
مركز طبي

عمره ۱۰۰ سال  
و ۱۰۰ سال

عيسى بن علي بن أبي طالب

المحرم



نصف الاول

والوصية كمن في الخلافة نحو ما في الصلوة والمجسدة اذا كانت منكوبة لا تسحق  
 سنة الحادوم ونسبة الحادوم لغيره الاشراف انتهى ولا يصح ان يكون له حادوم على غير الرواية  
 لانه المكون للفرقة ولا ملك لانه وانما هو على قول من خسر الحادوم على حادوم مملوكا لها او لا وقد  
 اخذ بعضهم مما في الخلافة انها اذا كانت من الاول لا تسحق سنة الحادوم وان كانت حرة لانه  
 قديمها بنات الاشراف قال في فتح القدير وبوافقه ما قبله من القبة ابو اليت كلام المصنف  
 حيث قال في ادب القاضي لو فرض ما يحتاج اليه من الدقيق واللين والعمق والادام فان  
 لا يمكن ولا اخر ولا اعالج شيئا من ذلك لا يخرج عليه وعلى الزوج ان يات بها من كنفها على ذلك  
 قال القبة بهذا اذا كان لها على لا تغدر على الطبع والخبر او كانت من ثباته ذلك ما نزل  
 كانت من كنفها وتقدر على ذلك لا يجب عليه ان يات بها من كنفه وفي بعض المواضع  
 يخرج على ذلك قال السرخسي لا يخرج ولكن اذا لم تطبخ لا تطبخ الا داسا وهو الصحيح وقالوا ان  
 هذه الاعمال واجبة عليها وباتة وان كان لا يجزى القاضي انتهى ولذا قال في الراجح لو  
 استأجرها للطبخ والخبر فتم لا يجوز لها اخذ الاخرة على ذلك لانها لو اخذت على عملها وجب  
 عليها ان تقوم في كنفه في معنى الرقعة فلا يجزى لها الاخذ انتهى وهو شامل لبيان الاثر  
 ايضا ولذا استدلل في الدايغ لوجوبه وباتة بانها صلح قسم الاعمال بين علي وفاطمة فجعل اعمال  
 الخارج على علي واعمال الداخل على فاطمة انتهى مع انها كسدها فيها والعالمين رضي الله عنهما  
 عنها وابوها صلح فضل الخلق اجمعين شرح الكواكب في قوله والحادوم لو لم يزوج كبره  
 طلت السنة وهي في بيت الاب بعد ذلك لو لم يطبخها الزوج بالنسبة او السنة حتى  
 والانتقال من الزوج ما اذا لم يطبخها بالنسبة فقد ترك حقه وهو لا يسطر حقا وبمعنى ذلك  
 لا تنسقه لها او لم تزل له زوجها ولو استعتق من الانتقال بحق كطبخ العمل لها بالنسبة  
 ولو استعتق بغير حق فكلوا المهر موطنا فلا تنسقه لها وكذلك الخواب في صغيرة نجاس مثلها  
 والافلا تنسقه لها حتى تنصر حال تطبيق النجاس سواء كانت في بيت الزوج او بيت الاب  
 جامع المصنفين كتاب العتاق ولو قال جز منك جزاؤك منك جزاؤك جزاؤك من فاشار  
 المولى في قوله سنة ولم يذكر النص الا لفظا الجارية بخبر الصريح قال في الدايغ وانما  
 الذي هو ملحق بالبرج فهو ان يقول وبت لك منك او وبت منك منك او وبت  
منك منك ويصدق سواء قبل او لم يقبل بنوي او لم ينو لانه الاجاب من الواجب  
 السابع اذ لا ملك من الموهوب والبيع وانما الحاجة الى القول من الموهوب له والتميز  
 لشبهت الملك لهما وهما لا يثبت الملك للعتق في نفسه لانه لا يصح مملوكا لنفسه فنبه

اشتقت من قوله البيت

فليس المصنف في بيت

كتاب العتاق

لا يصح العتق

جوهر منك او شيئا منك

وبت منك او بعت منك

ومنه

نصف الثاني

الوصية

الهمة والنج ازال الملك من الرقيق لا الى احد وهو معنى العتاق وقد قال ابو حنيفة اذا  
 قال عبدي وبعتك فمك وقال اردت وبعتك لعتقه او لا اعتقه لم يصدق في العتاق  
 لانه عدول عن الظاهر يصدق فيها بينه وبين الله تعالى لا نوي ما يحمله كلامه انتهى وذا  
 في الحاشية تصدقت منك فملكك وفي هذه الالفاظ ثمة افعال تقبل انها لفظ بالبرج  
 كما ذكرناه وقيل انها كتابة لا تحتاج الى الشبهة وكل منها مبني على امر الصريح كقوله  
 الحق القول الثالث انها خرج حقيقه كما قال به جماعة لانه لا يخص الوصفي واختاره الحق  
 ابن الهمام شرح الكواكب في قوله وبعتك الولد يبيع الاب في الشبهة لانه  
 للغيرب والام لا يشترط وبيع الام في الملك حتى اذا كانت الام ملكك زيد فقلت  
 ولذا ايضا ملكا وان كانت مشتركة بينه وبين غيره كان الولد كذلك في الرق والفريق فيها  
 ان الرق هو الذي ركب الله تعالى على بعض عباده جزاء استكثانهم فرطاً عنه وهو حق الله  
 تعالى او حق العامة على الخلاف فيه والملك هو تمكن الشخص في الشرف فيه وادان  
 بوجه المأسور بوصف بالرق لا الملك لانها الاخراج الى دار الاسلام والملك هو جرد الحادوم  
 والحواجر غير الاواني والرق وبالبيع يزول ملك الملك لا الرق وبالعق يزول ملكه فخذ  
 لانه حقه وزوال الرق ضمنا فزورة واغرة عن حقوق العباد ومنه كك الفرق بينهما  
 العن دام الولد والملكات فانه الرق والملك كالعلم في الرقيق العن ورن ام الولد  
 ناقص حتى لا يجزى عنها فاعلم ان الكفارة والملك فيها كالميراث والملك رقة كالميراث حاز  
 انما فيه غير الكفارة وملكه ناقص كزوجته عن يد المولى ولا يدخل تحت قوله كل مملوك كذا  
 ذكره الزيلعي در ركر حرره على حديثه سنة فقبل عتق لانه العتاق على شئ يقتضي  
 وجود القبول لا اطلاق وجود القبول كسائر العقود وصورة انه يقول اعتقتك على ما تحبني  
 كذا سنة وانما اذا قال انه خدمتني كذا مدة مات حرا لا يفتق حتى يخدمه لانه ملحق بشرط  
 والاول معاوضة وانما ارادت المدة العبد واسلمه العبد فلم يملكه تسليم العبد  
 سنة ايضا وفي شرح التتابة في سنة انه خدمتني كذا لا يخدمه اقل منها او اعطاه ما لا يكره  
 خدمته لا يفتق وكذا لو قال انه خدمتني او لا دسنة مات حرا لا يفتق لانه ملحق بشرط  
 شرح الكواكب في قوله ولو حرره على خدمته فملكك شقضا من حرم حرمته قال الامام  
 ابو حنيفة يفتق عليه بغير ملكه وقال ابو يوسف ويجزى حرمها بعتق في الكل بناء على انه  
 العتق عنده بخبري خلافا لهما في شرح الالف الموصوفة بوجهه اليه عن علم الوهاب لا يثبت  
 والحاصل ان من اتمق بعض عبده عتق منه ذلك العتق اذ زال ملكه عن ذلك العتق وفي

كان الولد

لا يفتق

وجه على الحادوم

ملك شقضا من حرم حرمته

مصلحة



الرق في تبارك وكرم سرعان لا ينبغي في الرق فلم ان سمي العبد في ماني فبته لاحتاس باله  
 الباني عنده وعالم بورد السعابة فهو كالكاتب حيث يتوقف على ادوية العدل  
 وكونه احق بكاتب ولا يدلسه بجلد ولا استخدام وكونه رقيقا كماله الا ان يخالف في انه لو لم  
 لا يرد الى الاستخدام بخلاف المكاتب بسبب انه لا يتوقف على المكاتب غير مكنته لا الى  
 مكنته صدق عليه وانما يلزم المال فزودة الحكم الشرعي وهو نصيبه فمما بخلاف المكاتب فان  
 عتقه في معاملة التزاده بعد ما خيره بقال وينبغي شحونه وقد ذكره في المكاتب  
 بخلاف من يتوقف فيها المكاتب ايضا هي ان المكاتب اذا قبل عدا لم يترك وفادور  
 وارت من المولى يجب ان يخاص على العاقل لانه مات رقيقا لا يباح الكفر بموته عاقل  
 بخلاف من يتوقف البقيض اذا قبل لم يترك وفادور حيث لا يجب ان يخاص لانه العتق في البقيض  
 لا يتبع بموته عاقل او ذكره في السبع كافي الحمايق ان الجمع بين العبد ومتوقف البقيض  
 بهما صفة واحدة كما لا يجب بين العبد والمحرر فبطل فيها لانه كناية عن العتق البقيض لا يتوقف  
 بخلاف المكاتب فهي ثلاث سائل بخلاف فيما يتوقف البقيض المكاتب وانما لم يذكرها  
 بها لانها انما لم تقدم قبل الشرح كالاجني والطلق في البقيض فقبل العبد والمهر  
 لونه بيانه في جوامع النفع الاستعلاء انما هو اوجه وما قد منه ماني في اوجه فالاول على  
 هذا الخلف التذمير الاستعلاء شرح الكرام في باب العبد نصيبه اقول سئل  
 ان ابن كس ليس له انه باخذ من تركه العبد بعد موته كناية نصيبه اذ لم يقبل العتق عند موته  
 سئل بخلاف المكاتب وظهر اطلاق محمد بن علي عليه في اربعة على الحارثية اقليم  
 والانه ليس للمالك ان يكره ان يتبين في البقيض والسعابة في البقيض كما في  
 البسوط والطلق في نصيب المورس وهو مفيد بان يكون الاعاق في بوزاده فلو اعتق  
 احد ما نصيبه باذنه صاحبه فلا ضار عليه وانما الاستعلاء في ظاهر الرواية وغير  
 ابن يوسف انه لانه عنده ضار بملك لا اختلاف ولذا كان كل المولا ان ضار بملك  
 لا يسلط بالارض وظهر الرواية ان ضار الاعاق في ضار بملك ولذا ينفذ بالبار  
 والاعاق وانما ملك نصيب صاحبه يقتضي الاعاق تعجالي لا يقصد الا ان الاعاق  
 وضع الاطلاق للكنة فبوت الملك باوضع الاطلاق يكون باقضا والمقتضى تتبع البقيض  
 مكانه حكم المقتضى وهو الاعاق لا يوجب الضمان مع الرضاء كذا نصيبه  
 كذا في المحظ ولو كان ابن كس جماعة فاحضار بعضهم السعابة وبعضهم الضمان فلكل  
 منهم ما اختاره في قول ابن جسد كذا في الباري واختلف في حداب ركن في الهداية

شم

احسن نصيب  
 في العبد  
 بالملك

بقيض

في العبد

تحقيق

ثم العتق بالسيور وهو ان يملك المالك من نصيب الاخر لا ان يملك العتق لانه بعد النظر  
 الحمايق ما يقصد العتق من الرقة وارتحال من كس الى وحده في فتح العتق وظهر  
 الرواية قال في رواية الحسن استثنى الكفاف وهو المنزل والحدوم وثياب الدبر منه ايضا  
 في قوله واحد من العتق وفي الذخيرة اذا قال ان ادبت الى الفافات فمقتضى  
 العبد من رجل الفاف ودفعها الى مولاة عتق العبد ورجع عتبه العبد على المولى فباخذ منه  
 الالف لانه احق بها من المولى من قبل انه عتق ما فوزه في الفافه وغرما والعبد الما فوزه  
 احق بالالف حتى يستوفى اذ موته ولو كان العبد استقرض من رجل الفاف فبقيته الفاف  
 ورام منه فمقتضى احد الفاف ان مولاة عتق بها واكل الالف الاخرى فانه للمقتضى ان باخذ  
 من المولى الالف التي دفعها العبد اليه ويضمن المولى ايضا للغير الف درهم لانه المولى  
 منع العبد بعتقه ان يبيع ما عليه من الدين وارتب والقض ان العبد يبيع منه ايضا  
 انتهى في قوله ولو عتق العبد في ثياب العتق جعل ولم يعرجوا بها بان يكون ما فوزه لانه  
 لا فوزه اليه اذا لم يترك على اكتاب المال بخلاف ان ادبت ان الفافات  
 كما قد نكاه وفي الذخيرة لو قال اخذ مني منه وارتب فمقتضى ان يبيع الفافه ولا ينبغي  
 قول ابن جسد وقال ابو يوسف لا يبيع الا ما كان له قبل ان يبيع منه ايضا في قوله  
حرره على حصة قال رجل لوليه انه اعطى ما كان عليه على ان تزوجه او فحل اربعه الف المولى  
 وارتب اربعه الف الا ان تزوجه الشكاح عتق الالف ولا ينبغي عليه ان يبيع الفافه لانه لا يملك الفافه  
 على الاجنبي جاز في الطلاق لا العتق كما هو في قوله ولو عتق العبد في ثياب العتق جعل على  
 على ان تزوجه فمقتضى الالف على يدها وحدها فمقتضى العتق على وجه المهر سقط مما احاب  
 القيمة اذاه الاحقر مما احاب المهر سقط لانه لا مال عن نصيب الشراء فضا وكما في آخر  
 باب نكاح الرقيق فاذا كان كذا كذا فقد قابل الالف بالرقه شرار وبالبضع كما كانا  
 عليها ووجب عليه حصة ما سلم له وهو الرقة وبطل عنه حصة ما سلم له وهو البضع ولم  
 يسلط البيع باشرط النكاح لانه يقتضي صحة العتق عنه يكون بغير حافة فلا رائي منه  
 شرط ان يقتضي هو العتق كما نقرر في الاصول فلهذا وجب عليه حصة الفافه كس  
 ولو كان فاسدا لوجب البقيته ودرر في العتق على جعل والعبد الما في السرا  
 ان كذا حتى لو كان الدعي ايضا فاصحا والمقول له اسود او على الفافه ثبت الشب  
 وقد بالملك لانه لو قال لزوجتي وبن حرة النسب من العتق بغيره بشي لم تقع الرقة  
 انما كانا عرف في الاصول شرح الكرام في قوله وبهذا ينبغي او ابي والاصول ان اذا

لا كتاب ان عتق

استوفى الفافه  
 في العتق

محرره على حصة

في العتق بالالف  
 على المولى

عتق  
 في العتق  
 بالملك  
 في العتق



قال سيبويه

ما زال من في القصر  
أر قار من في القصر  
أخره

نصف من الرحم المحرم

وصف العبد بصفته من عبق عليه إذا ملكه فإنه عبق عليه إلا في قوله هذا أخي وهذه أختي  
 شرح الحكم لا يخرج من المحرم المذموم وقد بالوا لأنه لا يفتق في السد والملك إلا بالنية  
 كقولك يا سدي أو يا سديا أو يا فاكلا لا يفتق على وجه العطف والأكرام فلا يفتق به  
 استحقاقه في الظاهر وغيره بالموافاة أنت مؤلفا من عبق في القضاء كقولك أنت عبق  
 غلامه خلافاً لعتقك غلاماً وغيره من النكاح الصغار أنه سئل عن رجل جازت جارية  
 سراج فوفقت بين يديه فقال لها الولي ما أضع بالسراج ووجهك أصوات السراج يا  
 من أتاك ذلك قال هذه كذا لطف لا يفتق بها الجارية منها أيضاً وفي الثانية لو قال السيد  
 أنت جارية من النفس لم يدين في القضاء ولو قال أنت عبق وقال عبت به في الملك  
 لا يدين في القضاء ولو قال أنت عبق في السنين لا يفتق ولو قال أنت جارية النفس عبق  
 في الأخلاق عبق في القضاء انتهى من قوله لا يفتق ١ وقد بالجزم أخيراً عن الرحم ملك  
 محرم كسب الاعمام والأحوال والحالات إذا ملكه لم يفتق بغيره النص المحرم المنقطع  
 بالإجماع أي أنهم كسبوا لخصول ملكه عتقاً رباحاً فوجوا الملك فيه بغيره موقوفاً بالكلية  
 فلو خفت التوبة المحرمية من النص أيضاً يردى إلى المنقطع فذلك لا يجوز وكذا لو  
 ملك دار محرم من الرضاع فلا بد أن يكون المحرمية من جهة التوبة ولو كان المحرم مستحقاً  
 بدليلان إلى الأصل واحد بلا واسطة كالأخوين أو أجدانها بلا واسطة والآخر غير واسطة  
 كالأخ مع العمة النسبة إلى الجد كذا في المحيط والطلاق في الملك مثله السلم  
 والكا لا يفتق بستان في الملك وفيما يلزمهم من الرضا حرة العتق ويشترط أن  
 يكون في دار الإسلام لأنه لا حكم لنا في دار الحرب ولو ملكت قريبه في دار الحرب أو عتق  
 المسلم عبده في دار الحرب لا يفتق خلافاً للإمام يوسف وعلى هذا الخلاف إذا عتق الحر في  
 عبده في دار الحرب ذكر الخلاف في الانصاف وفي الكافي في عتق الحر في دار الحرب  
 قريبه باطل ولم يذكر خلافاً أما إذا اعتقه وخلاه في المحلف قال يعقوب عند أبي يوسف  
 وهو لا يفتق له وقال لا يفتق له لأنه عتقه بالتخلف لا بالاعتناق ثم قال المسلم إذا دخل دار  
 الحرب فاشتري عبداً حراً ما عتق ثم قال قياساً أنه لا يفتق بدور المخلة وفي  
 الاستحسان يفتق بدورها لا يفتق له عند ما قاسوا له الولاء عند أبي يوسف  
 استحبنا وفي المحيط وإن كان عبده مسلماً أو ذماً عتق بالإجماع لأنه ليس بمملوك  
 لا يفتق في الاستحسان انتهى شرح الأكرام المحرم في قوله يملك وبمحرم وفي المحيط  
 أنه الاعتناق تدفع ما جازاً قريباً بين عتق من غير نية أو عتق بوجه فلا يفتق

الاعتناق قد يكون  
مباشراً وقد يكون  
تفصيلاً

عصية بآراء اعتقد لوجه الشيطان انتهى ففرق بين الاعتناق لادمي وبين الاعتناق  
 للشيطان بطلان حرم الاعتناق للشيطان بآراء عقديته وكذا العتق بآراء كافي  
 انتهى وذكر في فتح القدير أنه من الاعتناق المحرم إذا غلب على ظنه أنه لو اعتقه بذهب  
 إلى دار الحرب أو بربوا من الجاهل من السرق أو قطع الطريق وسند عتقه مع تحريم خلافاً  
 للظاهرية بهذا في عتق العبد الذي مال به يخف ما ذكرنا أن الحكم في العتق في الآيات  
 والاستحسان بآراء الشريعة عنه وأما ما ذكرنا أنه إذا كان عتقه من غير العبد المسلم  
 يكون عتقه أفضل من عتق المسلم فتقدم فضله أعلاها بالهبة والمنة فبعد عن  
 النصاب ويجب تعديده بالأعلى من المسلمين لأنه يمكن المسلم من تعاضده وتفرغه  
 وأما ما يقال في عتق الكافر فما ذكرنا فهو احتمال يقال له ظاهر الظاهر يسوع  
 الاعتقادات والظاهر فلا يرجع عنها ولذا لا بد من الإجماع بالاحتمال منهم لا بد من  
 الإجماع بالاعتقاد بهم فضلاً عن عتق حرة نعم الوجه في استحباب عتقه بخصه الجزية  
 منه للمسلمين وأما تفرغه للناظر فيسلم فهو احتمال واحد سمجاً أعلم انتهى من قوله  
 ويجوز لوجه آخر والظاهر أنه استثناء الكفار لأنه لا بد من عتق الظاهر الرواية وهذا افتقر عليه  
 في المحيط فقال لم يجد السائر أن يكون العتق ما كان المندار فيه ما بين من العبد سوى ملبوسه  
 وحق توبته لا ما بين من حرة العتق وصح في المحرمية بغيره العتق النص في العتق  
 يوم الاعتناق لأنه سبب العتق وكذلك بغيره العتق في العتق في العتق يوم  
 الاعتناق حتى لو عتق وهو مومناً عتق لا يفتق من النصين في يوم عتق السيرة لا يفتق  
 لشركه حتى النصين لأنه الضمان من عتق على العتق أو استعانة على العتق في عتق  
 الآخر الضمان ولا يعود إليه أبداً كالتعاضد مع غائب الغائب أو العتق الضمان  
 على أحدهما باختيار الآخر من الأخرى هكذا هذا وهو اختلاف في قيمة العبد يوم العتق  
 فإنه كان العبد قائماً يقوم العبد للحال لأنه يمكن معرفته بقيمة كالتعاضد ورفع اختلافها  
 بالهبة وأنه كان العبد يملكها فالتقول قول العتق لا تعذر معرفة قيمة بالهبة لأنه أوصافه  
 تتغير بالوقت فيجب اعتبار قول واحد منها والى كذا يدعي الزيادة في العتق بغيره  
 القول له وإن اعتقد على أنه الاعتناق سابق على الاختلاف فالتقول قول العتق كان العبد  
 قائماً أو بالكا لأنه وقع العتق بغيره قيمة لا قيمة الشيء فذكرنا وقد تنقص بعض الوقت  
 فيكون القول قول العتق لا تكا الزيادة وأنه اختلف في الوقت والقيمة فقال العتق  
 اعتقه يوم كذا وقيمة ما به وقال السكت اعتقه للحال وقيمة ما به حكيم بالعتق للحال لأنه العتق

عتق العبد  
الذي

المسافر  
عتق لشركه

لو العبد  
في العتق  
بالهبة  
فما جاز  
من العتق  
واحدة

والا يعود إليه أبداً

اعتناق في  
العبد



امر حادث والاصل في الحوادث ان يحكم بحدوثها حال ظهورها في اعمى الحدود حال  
 الظهور فهو شك بالاصل فيكون القول في حكمه العتق ثبت نصا فيها الحال بمقوم  
 السد ان كان قائما ويكون القول للعتق في غيبة ان كان بالكا وكذلك على هذا الفصل  
 لو اختلف السكت والعتق في غيبة وان اختلفا في سائر العتق واساره والعتق مستقيم  
 على الخصومة ان كانت مدة يختلف فيها السار والاعسار فالقول قول العتق لانه يكره  
 السار وسئل عنه بالنسبة وان كان لا يختلف بغير الحال فانه علم سار العتق للحال فلا  
 معنى للاختلاف وان لم يعلم فالقول للعتق والموثقات احداهم قبل ارجح الشريك شيئا  
 فلا يجوز ان مات العبد والعتق منه في قوله وان اختلف بغيره فليتركه او يحركه ولو  
 ربهما قبل الاختيار او تصدق بهما او تزوج عليهما بغير ربحي العتق في ايهما شاء ويجوز  
 الصدقة والرهبة والامهارة في الاخر لانه حرية احداهما لاوجب بطلان هذه المقررات  
 لانه لو جمع في الرهبة بين حر وعبد فانه يصح في السد وان مات الولي قبل ان يبين العتق  
 في احد ما بطلت الرهبة والصدقة فيها وبطل امرها ببيع العتق بموته منه ايضا  
 في قوله ولو ان الرض نال من تخيم في شرح الكفر ولو قال المص عتق ما هو مملوك له وقت  
 الدخول لكانه اظهر لانه ما كان في ملكه وقت املك واستمر الى وقت الدخول لم  
 يملكه بعد العتق ملكا مستقدا اقول لو قال ذلك لم يستقر قوله بعد هذا ولو لم يزل يملكه  
 لانه لم يزل يملكه بعتق بعض ما هو مملوك له وقت الدخول وهو ما هو مملوك له  
 وقت التكلم ايضا فلا يصح اطلاق النسب في حر او الرض انه عتق ما يملكه بعد هذا القول  
 ايضا او كما يفتي ما هو مملوك له قبل هذا القول باق على ملكه وقت الدخول يعني انه عدم  
 الملك وقت العتق لا يبيع العتق في هذه الصورة بخلاف الصورة التي يملكها سبيح  
 الاسلام والتخلف رضى الواضع بان يصفه بين يديه بحيث لو مد يده اخذه فحج بحكم  
 القاضي بانه قد مضى فيه وفي سن البيع وبدل الاجارة وسائر الذبول وهذا معنى  
 قوله اجبره الكا على صفه ان حكم به لانه يحرم على من يصفه بحبس وكفه ولو حلف الولي انه لم  
 يرد اليه الا ان حثت كافي الخاتمة وانما ذكر التخلف ليعلم انه يفتي بحكمه العتق  
 بالاولى منه في قوله وعتق بالحملة ولا فرق في المسئلة بين ان يوزع ذكر المال او ينفذ كما ينزل  
 انت حر على الف درهم بعد موت كافي فانه البينة بطل الاجماع وقولت ان الخلاف ثابت  
 وظهر بهذا ان قول القاضي في النكاح ان قال انت حر على الف درهم بعد موتك  
 استقبلت فيه الحال بسير بفتح الالف من بين مسلمة الكتاب وتبينت حر لانه لو قال

اختلاف في العتق

قال بعد كافي  
شرح في قوله  
او انما

وقال في امره  
فان كان له  
فان كان له  
فان كان له

ولو لم يزل يملكه  
فان كان له  
فان كان له  
فان كان له  
فان كان له

قال انت حر على الف

انت مدبر على الف درهم فالقول فيه الحال نازا قبل صار مدبرا ولا يلزم المال لانه ان  
 قائم والولي لا يستوجب على عبده دنيا الا ان يكون مكاتباً وقد بحث فيه المحقق ابن الرهام  
 بحثا حاضرا جده وفي الخاتمة ان القول فيه بعد الموت كسئلة الكتاب منه في قوله  
 ان ما ان انت حر بعد موت وفي الذخيرة رجل قال لعتقه انت حر بعد موتك ان لم يشرب  
 الخمر فاعلم شهر ان لم يشرب الخمر قبل ان يفتق بطل عتقه وان ربح الاراك القاضي بعد موت الولي قبل  
 ان يشرب فامض فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم يرد الى الف سراج الكرام في حكم قوله  
 ان قال انت حر بعد موتك ولو قال انت حر على كذا اوقات في اليوم ثم هذا العمل عتق في القضاء  
 منه في قوله رضى من حر مملوك ولو تم حر في البينة ما اسلمه والى رجل انتم سبي ابنه فامض  
 لم يحر ولاء الاب وان سبي ابوه فامض حر ولاء ابنه الى مواليه لانه لا يبيع الابن شيئا الا بغيره لولا  
 لما ذكرنا ما لا يبيع الابن شيئا الا بغيره لولا انما يبيع الابن الى ابية فانه كان  
 ابن الابن اسلمه والى رجل ان يحر المد ولاء وذكر في الاصل وقال ان المد لا يحر لولا انما  
 يحر لولا انما يحر المد ولاء وقال الحاكم الشهيد وجه هذه المسئلة ان يكون الاسفل  
 هو الاب والادسط حرياً والمد ممتعا فلا يحر ولاء الاسفل الا ان يسل الا بالسطر وهو ان يحر المد  
 ولاء براجع ولو كان به وهو بعض لا يبيع تاجيد الام الثلث وقد ذكرناه والاختلاف فيه  
 ان قيل قال رحمه الله في قوله عتق امرؤ مائة من النخلة جميع الورثة عتق والياسر لا يفتق لانهم  
 لم يملكه لانه كان ملكا لا يملكه بغير العتق سائر الاسباب فكذا بالارث وعليه في العتق  
 رجل شهد على رجل انه عتق فلانة وهو رضى وقال الوارث كان بهدري رضى رضى عليه  
 الشهيد ولو لم يزل الوارث بالاعتاق حال القول قول الوارث حتى يشهد بالشهادة كان  
 صحيح العتق ولو اراد الوارث بالعتق لانه ادعى ان كان بهدري فالقول قول العتق وهو حر  
 حتى يقيم الوارث البينة ان كان بهدري يحط به ان في حر المد في باب التدبير والفتن  
 لو قال انت حر قبل موتك يشهد بغيره وان كان عتق بعد موته ويجوز بيعه ثم ازاد في قوله  
 قبل ان يكون سيد لانه صار مدبرا مطلقا وانما الخت لا يحر لانه يجوز بيعه وهو الاصح انتهى وليس  
 ان الذي انت حر بعد موتك يوم او شهر وهو ايضا بالعتق حتى لا يفتق بعد موت الولي رضى  
 اليوم فانه يفتق الوصي ويجب اعطائه بعتقه الوصي او الورثة كذا في المجتبى ايضا في الظاهر  
 وانما رضى بعتقه بعد موته بعتق العتق خطا بعد موته فالفتنة للورثة انتهى وقد ذكره الصراف  
 في هذا النوع انت حر بعد موت فلانة وفيها انه مدبر بعد السيد كذا في قوله  
 البسط لو قال انت حر بعد موت فلانة لم يكن مدبرا لانه موت فلانة ليس سبب لفلانة في حق

قال انت حر على الف

انت حر على الف

الولاية

كانت وادى

اختلاف العتق  
في الرض  
انما كان  
بغيره

فان لم يزل يملكه

فان لم يزل يملكه

فان لم يزل يملكه



هذا الولي وجوب حق العلق باعتبار خلقه فلو لم يكن له الولي حتى يخلق العبد  
 كذلك ان قال انت حر بعد موتك فلو لم يكن له الولي حتى يخلق العبد  
 فان مات فلان قبل المولود في بصره يدبر انتهى وفي البداية هو قال ان مات فلان فانت حر لم يكن  
 يدبر لانه لم يوجد خليف علق بعده بموتك لم يكن يدبر ابل كان خليفه بشرط ان يخلق  
 كما خلق بشرط ان يدخل الدار وكلام زيد في ذلك انتهى فان قلت الصانع  
 ذكره في التدبير العبد وان كان كذلك فلو لم يكن له الولي حتى يخلق العبد فانت حر لم يكن  
 يدبر يدبر بغيره بغيره الثالث كما قد ساءه والعلق عنه بشرط غير موت المولى حتى  
 جميع المال او اوجبه بشرط ويبطل العلق بموت المولى قبل وجود الشرط كالقول قال العبد ان  
 دخلت الدار فانت حر فان المولى قبل الدخول بطلت العيدين ولا يفتق اصلا بخلاف التدبير  
 وفي الظاهرية عديدين رجلين مال احدهما انت انا وفلان يعني تركه فانت حر لم يكن  
 يدبر او كذلك لو قال الاخر مثل ذلك فان مات احدهما صار العبد يدبر الاخر انتهى  
 شرح الكمالين في قوله وساع لو قال انت مال في شرح الكمالين في قوله وساع في السبع  
 سبع التدبير باطل لا يملك بالتصرف فلو باع المولى نفسه العبد الى فاض حتى وادعى عليه او على  
 الشرع في كماله في بطلان البيع والزم التدبير فانه بغير متفعا عليه فليس له ان يفتق بغير  
 بيعة بعده كما في فادى في شرح ناسم وهو وافق للفقهاء في بيع المولى كالمخرج منه وفي  
 من ينبغي ان يبرى الفادى لا الفتن كما سببه انت العبد في قوله بل لا يكون كالمخرج منه وفي  
 بعد موت الحاكم ايضا لانه باق على ملك المولى فان لم يرد المولى فوجبه الفادى في قوله  
 لعدم مشايه الملك فيه اصلا فلا يكون محلا للبيع فلا يمكن رجوعه تحت العقد وان كان  
 التدبير ولا يفتق في استثناء محله البيع استثناء الخلاف في جواز البيع بل لا بد من استثناء الملك  
 حقيقة وحكما ايضا وان كان جازيا في الخلاف في الجهد في جواز البيع كافيا في محله البيع والعجب  
 انه نقل في اوائل كتاب الوقف من رواية فاضحة انه انما انقضاه بالوقف لا بتدبيره في نفسه  
 لا الغير كالنقض بالملك وليس بغير الا ترى ان جميع بين وقف وملك يجوز بيع في الملك  
 بخلاف ما اذا جاز في البيع بين حر وعبد حيث لا يجوز البيع في العبد ايضا ولا شك ان التدبير  
 المحكوم بطلان بيعه نظر الوقف المحكوم بطلان بيعه حيث جاز بيع المضموم الى هذا الوقف  
 كيف لا يجوز بيع المضموم الى هذا التدبير وان يكون كالمخرج منه وتظهر بغير ذلك قد برهن  
 رايه رجوع الاصول في مسئلة المضموم الى الوقف المحكوم به في باب البيع العبد  
 ولا شك ان المضموم الى التدبير المحكوم به اولى بالرجوع فيه الى الاصول لما قررهناه استثناء

شرح الاسلام ولا فرق في العلق المضاف الى الموت بين ان يكون معلقا بشرط اخر او لا  
 نعم قال ان قلت فلانا ماتت حر بعد موتك فلو لم يكن له الولي بعد الكلام صار التدبير مطلقا  
 وكذا لو قال انت حر بعد كلامك فلانا بعد موتك فلو لم يكن له الولي بعد الكلام صار التدبير مطلقا  
 وذكر محمد في الاصل اذا قال انت حر بعد موتك انت حر انت فان لم يكن له الولي بعد موتك  
 ان عتق التدبير في سعة ملك صار يدبر لانه خلق التدبير بشرط وهو الشئ وقدر  
 وجد كما اذا قال انت دخلت الدار فانت حر يدبر وان عتق به شئ بعد الموت فليس له العتق  
 حتى يموت المولى فان مات المولى فانت حر بعد موتك فلو لم يكن له الولي فانت حر بعد موتك فلو لم يكن له الولي  
 منه ان يعتق الوصي او الوارث وفي المحيط ولو لم يهاه عن الشئ قبل موته جاز فيه ولا  
 فرق في التدبير بين ان يكون مخرج او مضاما كما اذا قال انت يدبر عدا او اس سائر كذا  
 فاذا جاء الوقت صار يدبر او يدري بهام غير محدد فبين قال انت يدبر بعد موتك فهو يدبر  
 ان عتق لانه اضاف التدبير الى ما بعد الموت لا يقصر بخلق قوله بعد موتك فيقول  
 انت يدبر ويجعل قوله انت يدبر الى انت حر فبغير مكانة قال انت حر بعد موتك في التدبير  
 مع بيان الاصل لو قال انت حر بعد موتك انت دخلت الدار لا يصح هذا التصرف عندنا  
 اصلا بخلاف ما اذا قال انت حر بعد موتك انت حر انت والوقت ان في فصل الشئ صح  
 تصرف بطريق الوصية بخلق الوصية بالشئ صح وتصرف بطريق  
 الوصية لا يفتق الوصية بدخول الوصي في الدار باطل انتهى وفي المحيط لو قال لانه  
 ان ملكك فانت حر بعد موتك فلو لم يكن له الولي فانت حر بعد موتك فلو لم يكن له الولي  
 ثبت في الامم والولد سقط عنها قبل الملك فلا ينصير لانه يدبر في الولد كما قال  
 ملكك فانت حر فلو لم يكن له الولي فانت حر بعد موتك فلو لم يكن له الولي فانت حر بعد موتك  
 المولى ولدت قبل التدبير فانت بل بعده فلو لم يكن له الولي فانت حر بعد موتك فلو لم يكن له الولي  
 انتهى وفي الظاهرية انت حر ان عتق بعد موتك بغير الموت انتهى شرح الكمالين في  
 في قوله كما اذا انت حر وولد التدبير بغيرها كالمخرج منه فبغير موت سببه انه كان  
 التدبير مطلقا انا وولد التدبير يدبر ايضا فلا يكون يدبر في قوله بغيره ولا التدبير  
 وصية لانه يزوج مصاف لادى الموت وان كان في الحال فيقتدر الثالث وكونه  
 وصية لوقته كدبر فانه يفتق في جميع فبما لانه وصية لقائل وام الولد اذا انت مولانا  
 فانها تفتق ولا شئ عليها ان كان الفتن خطا كذا في شرح الطحاوي في قوله وموت  
 يفتق في قوله باب الاستبلاء والخلق في الولد مثل الولد في الميت لانه الميت



سقط

ولم يولد لعل ان يخلق به احكام الولادة حتى تنقضي به العدة وتغير المرأة من قبل  
 السقط الذي استبان بعض خلفه فان لم يمتن شي لا يكون ام ولد وان اعداه الولد  
 ولو مال الص حيث انه من السيد كان ولدت وكان اولي لها في البيع والتجارت كما  
 لو مال بجارية فلها من صارت ام ولد له لا الاقرار بالجلد او اقرار بالولد وكذا لو مال  
 حبل مني او ماني بطرفها لم ولد فهو مني ولا يقبل منه بعده انما لم يكن حاضرا وانما كان  
 ولو صدق في الازن في الحرة حتى السيد تعالى فلا يحل السقوط باستحاط العبد بخلاف ما  
 اذا مال في بطرفها مني ولم يقبل مني او ولد ثم مال بعده كان رجلا وصدقة لم تقهر ام ولد  
 لاجتماع الولادة والرجوع ولو مال ان كانت حبل مني فهو مني فاستقطت مستين الكفحة كله او  
 بعضه صارت ام ولد فان ولدت لاقبل من ستة اشهر صارت ام ولد لتبين حبلها  
 وان ولد له لاكثر لم تقهر ام ولد انتهى واطلق في الولادة من السيد شغل ما اذا كان  
 بجاع منه او غيره كان المحيط غير صدق اذا عالج الرجل جارية نيا ووز النرج فانزل  
 فاخذت الجارية ماله في شئ فاستد خلقت فوجها في حد ثاني وكذا خلقت الجارية  
 وولدت فان ولد ولده الجارية ام ولد انتهى شرح المكر لان حكم في قوله باب الاستيلاء  
 وشغل كلاله ما اذا اقر ما بها وولدت منه في الصحة او في الرض لكن ان كان في الصحة  
 فانها تحقق في جميع المال سواء كان معها ولد او لم يكن وان كان الاقرار في الرض فان  
 كان معها ولد كذلك الجواب والا مني ام ولد وحكمها كالكسرة تنقضي ثلث المال  
 كذا في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه لو مال لامة في مرضه وولدت مني فان  
 كان هناك ولد او حبل تنقضي جميع المال والامتن الثلث لانه عند موت المهر او اقرار  
 بالصدق وهو وصية وفي الثانية ما اذا عفت بكونه ماني يد بانه المال للمولى الا  
 اذا اوصى لها به انتهى وفي المحيط في محمد فان مولد ام الولد ولها شاة وعروض يسر  
 لها منها شئ الا اني استحسن ان تزك لها مائة وقيضا ومقتضا واما المهر فلا شئ  
 له في الشاة وغيره انتهى المهر في مولد وعنف بكونه ماني يد بانه المال للمولى  
 وولدت منه جارية غيره ومال احلها له لا لولده ولا لولده تصدق المولى في الاحلال  
 وكذا في المولى لم يثبت نسبة فان ملكها هو فان نسب وصارت ام ولد له ولو صدق  
 في الولد ثبت نسبة ولو استولد جارية احد ابويه او اقرانه ومال فثبت انها تحل  
 لم يثبت نسبة ولا حد عليه وان ملكه بوجاهة عليه وان ملك امه لا تقهر ام ولد  
 لعدم ثبوت نسب انتهى مكر في شرح قوله ولو ادعى ولده سكاية يعني اذا وطئ المولى

ان في الرض  
ما يستبان

في تمام الولد  
او امانة

استولد جارية  
او جارية عاصية

ان في الرض  
ما يستبان

جارية مكانة نجاست بولد فادعاه وصدقه او المكاتب المولى لم يرد عمرها لا زوطي مغيرة  
 كحاج ولا ملك يعني وقد سقط عنه الحد لشبهة واراد نسب المولى لصاحبه وانما ذلك نصار  
 كما هو ادعى نسب ولد جارية الاجنبي تصدق اقول كذا في كثير من الكتب لكن المهر للمولى  
 انه لا بد من الاحلال من المولى الاجنبي وتصدق فيه ايضا فاجعها وعلى ما ثبت في النسب  
 باعتبار الشبهة في المحل فان نسب المالك او تصدق في الاجنبي بخلاف  
 المكاتب حيث ثبت النسب بحج وتصدق لانه لا بد من مال المكانة بغيره الى مال  
 او مالا بالتجارت ايضا سكن في صورة رطل جارية او ثوب او ولد انه لا بد من الاحلال المذكور  
 وتصدق في غلامه في انه لا بد منها في الاجنبي ايضا وانما في المولى  
 يرد فيها او مال الاجنبي لم يكن شيئا كحاج فان لا بد منها حتى ثبت الشبهة في المحل كما  
 ذكرنا في ثبوت النسب باعتبار تلك الشبهة وما ذكر في كثير من الكتب محمول على ما اذا تحقق  
 وعمر الكناح وشبهة الكناح فان لا بد من الاجنبي لثبوت الشبهة في المحل كما هو جواب  
 في باب دعوى النسب في مسئلة دعوى البيع نسب ولد الجارية البسة الولادة بعد بعض الكثر  
 مدة الحمل وهو ايضا ما لا بد من نسب المولى الاجنبي في المولى عند صاحب الجارية ولا  
 تغير الجارية ام ولد الاجنبي ثم رتب ما يقيد ما ذكره في المحيط البرهان في دعوى  
 العبد الناجز الفصل الثامن والعشرين في ثبوت الدعوى محمدت الدعوى على الاصابة  
 شيخ الاسلام رتبة ارثية المولى لانه في معنى التزويج حيث اعتد ولما ردها كس  
 نظم رضى يكون رتبة خارجا بالقيمة ثابت النسب كانه المهر فاعتد المولى هو الملك ظاهر  
 وان لم يكن حصه لا امانة او لا ملك له فيها حصه وماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء فلا  
 حاجة الى التفريق وتقدم الملك بخلاف امه الا ان ليس للاب منها حصه الملك ولا حصة  
 اماره حق التملك وهو كاف لصحة الاستيلاء فاحتجوا بالتملك الا ان الملك للاب يصح  
 الاستيلاء وان لم يصدقه او المكاتب المولى في دعوى ملائمت نسب او نسب المولى له  
 مال ابو يوسف يثبت لانه الجارية كسب كسب بفساد كجارية الا ان طرد لانه لا للمولى في  
 المكاتب ملك الرتبة بخلاف الاب وجه الفرق ان للاب ان يملك مال ابنه اذا اخرج اليه  
 ولهذا الاجاب عليه عمر بن الخطاب المولى تصدق ام ولد له وليس للمولى ان يملك مال سكاية لانه  
 ما يصدق حرجه في نفسه وانما بالاجنبي ولهذا اجاب عليه عمر بن الخطاب ولا تصدق ام ولد له  
 فشرط تصدق بملكه ما اذا وطئ المكانة نجاست بولد فادعاه حيث ثبت نسبة  
 ولا يشرط تصدق فيها لانه رتبة مملوكه الا اذا ملكه او المولى بوجاهة يثبت نسبة منه وتصدق

ليكون

استولد جارية  
مكانة

ادعى وطلب الملك



ولذلك ايضا اذا ملكها لازم الاوار باقى وهو الوجه وادخال حق المكاتب وهو المانع وطى  
 جارية امرأته او والده او حرة فلو لم تادعها لانت السب وبدرأ عنه الحق المشبهة  
 فان قال اجلها الى الولد لانت السب الا ان يصدق او المولود في حق امه المولود ولو  
 صدق في احد ما حفظ لانت السب وان كذب المولود اقول انى ان المولود لانت في  
 الاحلال كما علم من السبوط وغيره انه لو لم يصدق في الاحلال لانت السب شيخ الاسلام  
 ثم نكحها بوجوب السب لبقاء الاوار كما ذكرنا في الخاتمة ودرر الدرر واطلق في ثبوت  
 سب النكاح طاعة لوجه وهو منسب بانه لا يجوز حرم عليه نكاحا كانت حرة مملوكة او بالنكاح  
 فان حرم عليه لانت سبه الا بالحق لانه لا يظن ان ما ذكرنا من سبها لانه لو كان سبها لكانت حرة  
 وطى كالنكاح لانها لو طهرت من المولود او ابوه او وطى المولود امرأته او غيرها لم يجرى في الحرة  
 لانها منسبة لغيره او زوجها فلو كانت منسبة لغيره وقت التزويج وان ادعى في الحرة  
 المملوكة سب السب لانه الحرة لا تنزل المك في المملوكة معتق عليه ولو ادعى حرم عليه  
 بالانقطاع نكاح الحرة ولا ينزل في نسبه مثل المحض والنكاح والادام والوصوم فانه  
 ثبت السب بلا ادعاء لانه يحرم عارض لا يغير حكم التواضع في البداية وظاهر تعبيره  
 بالانكح من النسبة انها لو لم تكن معدة كحرم الحرة لانها منسبة لغيره فانه ثبت سبه  
 بلا ادعاء للسبق بانه العلوق كما قبل غيرها وقد ذكره في تنج القدر بين سراج القربان  
 كحق الاستسلام اعتق امته ولها ولد فكانت للمولى المقتضى والولادة والمولى يقول  
 ولدت له قبل العتق وهذا عدل فان كان المولى في يد غيره فاقول قولها وقال ابو يوسف  
 في الامانة اذا كان في ايديها فاقول قولها واذا اقامت اليه فيسبها اولئك في  
 الكفاية اما في التبرير فاقول قول المولى وذكره في كذا كان مبعوثا فاقول قولها وان  
 كان خفي فاقول قول من يهرق يده منها وان اقامت اليه فيسبها اولئك وكذا لو كان  
 كفاية الامانة كفاية ثم اختلفا بعد حين في ولد لها فقلت ولدت بعد عتق فاقدره بيني  
 وقال المولى ولدت قبل العتق فاقدره بينك وانت امه والمولى لا يبرح عن نفسه فعلى  
 المولى ان يبره الى مولى الامه بانزاعه انه اخذها منه وكذا في المكاتب اما في المدبرة  
 وام المولى فاقول قول المولى فانما حكم من العتق في العتق كل تصرف يتبع في  
 المحرم الا جارة والاستخدام والتزويج لا يمتنع في المدبرة حتى ان المولى يملك اجارة  
 المدبرة والمدبرة واستخدمها وتزوجها وكل تصرف لا يتبع في المحرم الا جارة  
 يتبع في المدبرة حتى ان المولى لا يملك بيعها ومهرها وحكمها كسبها ايضا ولا يجوز زوجه

ثبوت الزنا في  
 حاله

في حق المدبرة

التصرف في المدبرة

الحج

محيط بركنه قال وان ادعى ولد جارية ارأه لواجه الحق لم يثبت السب من مجال لا يثبت  
 السب باعتبار الشبهة في المحل وقد تقدم الا انه اذا قال ظنت انها تملك في يد راعية المولى  
 وان قال علمت بالحرية لم يثبت السب لانه لا يثبت السب من جهة الاستنباه وهو ان ظن ما يظن مثله فانه  
 قال لما كانت المرأة حلالا لم يثبت السب من جهة جارية المولى لما كانت جارية المولى حلالا لم يثبت السب  
 لان جوارته ومنسبة الاستنباه معتبرة في اعتقاد العقول حتى من يشبه عليه ولكن  
 لا يغير في اثبات السب فاذا ملكه بوجاهة ولم يثبت اذا ملكك سبه وان ملكك امه لم  
 يضر امه ولد لا يثبت له فالمراسلة جارية المولى بالمراسلة الا انه من سبه نكاح في اذا ملكها  
 مع المولى ثبت السب منه ونصير امه ولد له قال وان ادعى المولى الرجل جارية رجل فقال احلها  
 والمولى ولوى وحده المولى في الاحلال وكذا في المولى لانت السب منه لانه الاحلال ليس  
 بنكاح ولا ملك بل هو سب في سبه النكاح في المحل حتى مولاهما ويكفره بغيره اباه في  
 الدعوة عارضا مانعا من حق الدعوة فلا يثبت سبه منه وان ملكه بوجاهة سبه من سقوط  
 العارض بالمعصية وهو بناء على الاستحسان الذي يبيح في كتاب الدعوى ان المولى اذا  
 صدق في الاحلال والمطلوعة فصارت السب منه استحقاقا لا الزوج ليس بوجوب  
 للزوج الا ملك المحل والمكاتب في المولى من نكاح الاحلال يكتسب من ذلك وفي غيره المحل في الطعام  
 وجرة الاحلال يكون سبنا على التساوي فيسب ذلك سبه في اثبات السب وكذا في سبه  
 ضمنية جدا فانه من ان ينقض اليه التصديق من المولى بانه المولى ولده او مخلص مخلص المكاتب  
 للمولى في ادعى فانه ذلك اقول من تصديق المولى فلا يثبت سبه منه وان ملكك امه كانت  
 امه ولد لك فكذلك عند تصديق المولى ثبت السب منه ويبرع لمولاه وكذا في المولى  
 جارية الزوج والابن او ادعى ان مولاهما احلها في الاثبات من سب السب بالتصديق  
 عتق فترأى ان المولى اياها كاد او اما بسبوط محض وذكر في الدعوى رجل قال للمكاتب  
 هذا ابني من الزنا ثم اشتراه مع لية عتق المكاتب ولا يضر الجارية ام ولد له شرع الا لا يحرم  
 في الزنا حتى في مولد بوجوه من كتاب الامانة وفيه ايضا اذا قال لاجبة ان زوجت  
 عليك فانما طاعتان او قال فانت طالق وهي طالق فتزوجها ثم زوج عليها طلقا محطرا بل  
 رجل طلق امه لانه تزوج امرأة بغير شهود ودخل بها لا تحت كذا ذكره هو الصحيح لانه النكاح  
 بغير شهود مع اننا قد علمنا من سبهم بوجوه من مطلق لاختلاف العلماء في ذلك لان النكاح  
 بغير شهود يستفاد من ثبوت العلماء بانك ابن الشرايين ليدعي وعلمنا اني وعلى هذا  
 لو طلق امه لا يفسد النكاح وانما تزوج امرأة نكاحا مفسدا ودخل بها لا تحت وكذا في التوازل

ادعى ولد جارية  
 ارأه لواجه الحق  
 لم يثبت السب من مجال

قال في ادعى المولى  
 ان مولاهما احلها

فانما طاعتان او قال  
 فانت طالق وهي طالق

فتزوجها ثم زوج  
 عليها طلقا محطرا بل

رجل طلق امه لانه  
 تزوج امرأة بغير شهود











فراج المس

او لا المستعمل ولكن تطلق العيين اوله في كثيره او اما العيين بالطلاق والعاق في الصوم  
والحج وغيره في المستعمل فيكون له قولان لا يخلو اما بالكون والابا لطلوعه من كل حال  
تختلف باسره اوله وقيل لا يكره انوارت في كل من كان في غير مكة او في غير مكة  
اذا اختلفت الا المأوى بكرة واذا اختلفت الا المستعمل لا يكره انوارت في كل من كان في غير مكة  
منه طائف ثلثه ولم يكره عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هذا من ايمان السلفه السبع في اناس في قول المأوى  
ما بعد بخداي وسيفهم هذا الكلام خطه عظيم لانه يسوي بين العدة تعلقه والنبي ثم قال ما علم انه  
اختلف في غير العدة لا يجوز ثم يرى الجاهل يخلط بروج الابره ويجوز في راسه الذي يقول  
هذا كما لم يفتق اسلامه بعد فانه عار الاسلام تعظم الله تعالى وتعظم امره وكذا في قول  
في الصف فيقول اعطوه كذا بحق اية بكرة وعقار في حق اية بكرة اعطوه من ان  
سابع بحجة انما هو هذا كله استخفاف بالدين واستهانة بحرم الاسلام والله اعلم  
فيه رجل جالس في البيت من المنزل حلف لا يدخل هذا البيت فابيعين عليه ذلك البيت  
الذي كان في جانب فله ان لا يوراد ذلك البيت يسير من الارض او من الماء او من الكائنات  
اليعين بالعربية فانه كانت بالغا رسية فابيعين على دخول ذلك المنزل وتلك الدار  
فانه قال عت ذلك البيت الذي كنت جالس فيه صدق في بانه لا قضاء لانه في الكسرة  
حارة اسم لكل هذا اذ لم يسير الى بيت بعينه فانه اشار الى بيت بعينه فالعبرة بالاشارة  
او ان حلفت ان لا تدخل زوجه دار ما صنعت دارها تدخل الزوج وهي سكنها ان كانت  
نوت ان لا تدخل دار سكنها المرأة لا تبطل العيين بالبيع وان لم يكن له بانه فابيعين  
على دار ملكه زوجه او مال بعضهم يعتبر في جنس هذه اية كل سبب العيين ان كانت  
العيين بغير من صاحب الدار تبطل العيين بالبيع وان كانت بغيره ان لا تبطل العيين  
بالبيع مخرج الكرا لا يخرج في باب العيين في المحرم في قوله وادام الا في قوله في المحرم  
حلف ان لا يفعل كذا انما في كيف حلف بالطلاق او بالصوم قالوا لا شيء عليه الا  
ان يذكر انما في قوله ولو لم يكره او ما سبوا او ما كونه حائضا بقوله او حلف او  
استشهد وان لم يقل ما بعد فعلان هذه الالفاظ مستعمل في الحلف وهذه الصفة للحال حصه  
وتستعمل للاستقبال فيزينة تجعل حائضا للحال والتمساده عيين قال الله تعالى قالوا  
استشهد انك لرسول الله ثم قال الحمد والامانهم حبه والحلف ما به هو العهد و  
المشروع وغيره كخطه فيعرفه انوارت الى ان لو قال حلف او اقسم او شهدت  
ما به او لم يقل ما به فانه عيين بالاول في اطلاق في كونه سببا لفظ المضارع فانما وانه

الحلف بغيره

لا يدخل في البيت  
وغيره

حانه

لا يدخل في البيت  
وغيره

نسي حلفه

مجرد انما حلف  
او شهد

نطق المضارع

الحج

منه مستعمل  
في قوله  
فانما حلف

في البيت

لا يتوقف على اليه كافي غايه العيين في ذكر في الهداية خلافا فيه في صحيح في السنين يكون  
بينا بلانته منه ايضا واداد المص هذه الالفاظ ان كل انما يصلح ان يكون شعاعا  
ذكر القسم عليه انعمت العيين في حث اذا انقضت حث عليه الكفارة والاعذار قد ذكر  
مجد رحه هذه الالفاظ كلها في الاصل ثم قال بعد فانه كلها ايمان فانه حلف في  
منها يفعل كذا وكذا في حث وجب عليه الكفارة انما في الحثي استشهد بيمين ما  
لم يعلقه بالشرط وقوله على نذر يمين وان ركت وفي السعي وجامع الكرض ما في خلاف  
سنة النذر فيك فتم هذا ان هذه الالفاظ لا يكون بينا ما لم يعلق بشئ انما في قوله  
ان ما في الزمان من قوله اسم او استشهد او على يمين مستند بينا سوا ذكر القسم عليه الا  
سنة لا ما ذكر في الذخيرة انه قوله على يمين بوجب الكفارة فهو سوا كاف غايه البيان في حثهم  
في حلف كاف في نفع النذر بل لا بد من ذكر القسم عليه وانما ترك ذكره في بعض المواضع للعلم به  
وهو راز صاحب الذخيرة رحمه الله ان الكفارة انما تحب لستر الذنب في نقص العيين  
المستندة فعلى اي شئ انعمت العيين حتى يصور نقص العيين فيجب الكفارة وايضا قوله  
على يمين فيه احتمال لانه يصح ان يكون عليه يمين النذور او العيين المستندة والكفارة لانه  
بالاحتمال لانه دائرة بين العاقبة والعقوبة والعقوبات تنذر في بالاشياء وذلك لانه  
ليس في النذور كفاية وكذا في المستندة عند قيام البر بكيف يصور الكفارة وايضا لو  
وجب الكفارة لمجرد قوله على يمين بغير تقديم السبب على السبب وهذا ما لا ريب  
الكفارة انما في قوله بوجه لعدم استقار العيين على شئ الا انما في غايه العيين الا انما في  
منع النذر في حال الحث ان قوله على يمين اذ لم يرد عليه على وجه الاشياء والاخبار بوجب  
الكفارة فلهذا العباد استدا كما في قوله على نذر اذ لم يرد عليه فانه ملزم بصيغ  
النذر ولو لم يكن كذلك لكان خلاف حلف واستشهد وكذا ما ليس بصيغ النذر لانه  
به الا انما استدا انما في الحثي استشهد بيمين النذرة واليهاء وحرم الهرة وكسر الهاء  
خطا ثم قال على يمين يريد به الاجاب الكفارة عليه اذ لم يعلق بشئ انما في قوله  
ما في النذر وقيل يقول استشهد لانه قال اللهم اني عذرتك استهدك واستهدك لا يمكنك  
ان لا ادخل وازن لانه ليس بيمين لانه لا يشر لم يتعارفوا الحلف بهذا بخلاف قوله استشهد  
او استشهد ما بعد لانه انك يمين عذرتك في الخطا واعظم كاستهدك في اليمين  
او حث نكاح اخيار غير الاجاب في الحال وهذا معنى العيين وكذا لو قال عزمت لا افعل  
كذا كانه حلفا وكذا انما لا افعل كذا لانه لا يمين انما في الحثي استشهد بيمين النذر

استهدك  
على  
لم يعلق  
بشئ

استهدك  
انما لا ادخل

اعظم  
انما لا ادخل



على نذر  
نذر الخوف  
نذر

واليمين باسمه وانما كونه مائلا بقوله على نذر ونذر الله بشرط ان نذر الخوف عليه  
كذلك ما بينا مستفاد من قول على نذر الله لا يفتل كذا او لا افعل كذا حتى اذا لم يفتل  
ما حلفت عليه لئلا كفارة وانما اذا لم يفتل شيئا ما نذر الله فانه لا كفارة لئلا  
لان اليمين انما يتحقق بحلف عليه ولكن يلزم الكفارة بكونه هذا التزام الكفارة ابتداء  
من هذا العادة كذا في صحيح النذر وهذا كله اذا لم ينو هذا النذر المطلق شيئا من الغيب  
كبحر وصوصم فانه كان نوى نذره ان فعلت كذا فانه مقصودة به فعل النذر ما فعل  
لانه تلك النية لما ذكره التي لم ينو نذر ما حلف بالنذر فان نوى شيئا من الغيب او غمرة  
فعل ما نوى وان لم يكن لنية فعله كفارة اليمين انتهى فيجعل الحديث من نذر نذرا  
لم ينو كفارة كفارة اليمين على ما اذا لم يكن لنية ونذر بلفظ النذر احرازه  
من صيغة النذر كان بقوله الله على كذا صيغة وكعتين او صوم يوم مطلقا عن الشرط  
او معلقا به شيئا من الكلام عليه فربما وقد خلط الربيعة مسئلة لفظ النذر وبينها فرق  
نطلع عليه انما الله تعالى من القول الجية وغيره بالوفا على الله على ان لا اكلم طائفا  
انها ليست بيمين الا ان نوى لان الصيغة للنذر مع احتمال معنى اليمين انتهى وانما مسئلة  
الحلف بالتحقيق باللفظ طائفة لا تجعل الشرط معلقا على الكفر فتدفعه واجبا لاشياء  
وقد امكن القول بوجوبه بغيره بجعل اليمين كالمقول في تحريم الخلال والافرق بين  
بلفظ باللفظ او بالشرع او بالنذر او قال هو برى من الاسلام او القوان او القبلة  
او صوم رمضان او انما برى ما في الصحف او اعبدت من دونه الله تعالى او اعبد  
الطلب كما في الحبس والمخط او بعد الزمان على نفسه كما عقده النصارى كما في الطهارة  
ولو قال انما برى من كل اية في الصحف فهو يمين واحدة ولو رفع كتابا به يكتب  
بسم الله الرحمن الرحيم فقال انما برى ما في ان فعلت كذا فهو يمين ولو قال ان فعلت  
كذا فانا برى من حجتى التي حجت ومن الصلوة التي صليت فليس بيمين بخلاف قوله  
انما برى من القوان الذي فعلته لان في الاول نذرا عن الفعل الذي فعل لا عن  
الحج المشروعة وفي الثاني نذرا عن القوان الذي فعله والقوان قرآن وان فعله  
تلك من غير نذر كذا او قال ان فعلت كذا فانا برى من شهر رمضان فان اراد  
المرأة عن فرضه فهو يمين كما اذا قال ان فعلت كذا فانا برى من الامان وان  
اراد المرأة عن امرها بالاكفر بيمين لانه شئ غيب وان لم يكن لنية لا يكون لينا  
في الحكم كذا في المحظ من الحبس لو قال صلاتي وصيامي لهذا الكافر ان فعلت كذا

في نذر الخوف

الحلف باليمين  
بالكفر

يمين من كذا وكذا  
ان فعلت

تعلية

فليس بيمين من القول الجية لو قال ان فعلت كذا فانا شهدوا على ما بقوله فعل كفارة  
يمين لانه بمنزلة ان فعلت فانا تقرائي ولو قال ان فعلت كذا فانا برى من الكتب الاربعة  
كفارة واحدة لانها يمين واحدة ولو قال انما برى من القورة وبرى من الانجيل وبرى  
من الزبور وبرى من القوان فعليه اربع كفارات لانها اربعة ايمان ولو قال انما برى من  
الله ورسوله فعليه كفارة واحدة ان فعلت لانها يمين واحدة ولو قال انما برى من الله  
وبرى من رسوله فعليه كفارة واحدة ان فعلت لانها يمينان انتهى ثم قال ولو قال ان فعلت  
كذا فانا برى من الله ورسوله ورسوله بريان من فعلت فعليه اربع كفارات لانها  
اربعة ايمان انتهى وينبغي ان يكون يمينين الاول انما برى من الله ورسوله كالتيمم الثانية  
والله ورسوله بريان من الله ورسوله برين الا ان فعلت لانها في ان نذر كذا  
ونين بسبب التيمم فيكون عليه ثلث كفارات وانما الاربع على نظيره وجهها ثم رأت  
بعد ذلك المستحق في الظهيرة مقصورة بكون لفظ البراءة مقولة ان فعلت كذا فهو برى من الله  
وبرى من رسوله والله ورسوله بريان من فعلت ان فعلت فان القول الجية كذلك والحديث  
في الكتاب ثم قال في الظهيرة والاصل في جسر هذه السئلة ان نذر صيغة البراءة  
بغير الكفارة وانما نذر الحديث وصح في الحديث والذخيرة انها يمينان لو قال ان  
فعلت كذا فانا برى من الله الف مرة فعل لنية كفارة واحدة انتهى وفي الظهيرة  
ايضا ولو قال ان فعلت كذا فانا برى من السماء يكون يمين ولو قال ان فعلت كذا فهو برى  
من المؤمنين فاعلم ان يكون يمين لانه البراءة من المؤمنين بكثرة الانكار الايمان انتهى وينبغي  
ان الخالف اذا قصد من المكان عن الله انه لا يكون يمين لانه ليس بكفر بل هو الايمان في  
الذخيرة قال هو يمين ولا يكون منها لو قال ان فعلت كذا فانا برى من الشاة الاصح انه  
ليس بيمين بل على في الظهيرة بانه الشاة وان كانت حقا انكرها صار يمين على لا  
كانوا انتهى وفيها ايضا سئل عن من قال ان فعلت فلانا فهو شرك الكفار فماذا  
على الله تعالى مما لا يبين به ماله ما اوجب عليه حال كفارة اليمين شرح الكلابي ثم من قوله اليمين  
ما الله تعالى ان كان اهل اليمين كان بالكفارة وليس الكافر اهلها اطلقه مشيلا لكونه يمين  
الحص ان الكفر يسلط اليمين فله حلف سدا ثم ارتد ثم اسلم ثم حث لا يبرئ من عبادة الكفار  
ولا يبرئ من الكفار ولا يبرئ من الكفار لا يبرئ من الكفار لا يبرئ من الكفار لا يبرئ من الكفار  
ولو قال ان فعلت كذا فانا برى من الكفار فله حلف سدا ثم ارتد ثم اسلم ثم حث لا يبرئ من عبادة الكفار  
ولا يبرئ من الكفار ولا يبرئ من الكفار لا يبرئ من الكفار لا يبرئ من الكفار لا يبرئ من الكفار

ان نذر الخوف  
شرعا الكفر  
فما كان  
ايها الفقهاء  
ما كان في  
نذر الخوف  
الكل منكم  
ان نذر  
على ما في  
بعض الكفر



ان سرائے  
درمخت شاه

الزجاج حنظل

تذکرہ اربعہ  
معارف

نور و جلاله و كبره  
و بالقرآن الكريم  
الحمد لله  
و على من  
و على من

وہی ہے جو

نعم لم أقضها  
ما كنت أعتد بها  
و قد عفا الله  
عنكم يا أيها  
المرحوم

منشی بہ صفت

حلفت ان لم يخرج  
الطبيب وضرع

تحت

فصل در بیان طبع و خلق و وجود و غیره  
و در بیان طبع و خلق و وجود و غیره

دار الفکر و معارف  
تهران

الحمد لله  
المكرم حاقق

دار من بعد السطح  
نكلا نصرت  
والله اعلم

وہی مسافر



وعند ما يحل عليه ما كان لا يطرب في الجمع بين الحنفية والمجاز ولكن يجازع ازاها وهو  
الاصح وصحى عليه سائل كثيرة منها ما روت ومنها سئل اكل الحنظل والدقيق استسأ  
لفقط فقد صحح قولهما في هذه المسائل وهو خلاف القول في الاصول فاما ما هم يقولوا  
ان عند ما الحار التعارف اول الحنفية لانه يحل عليه ما علم انه الشرب اذ هو يصل الحار  
ما لا ينافيه التمسك مثل الماء والنيذ واللبن فاذا حلف لا يشرب هذا اللبن فأكله  
لا يثبت ولو شربه يثبت واكل اللبن ان يترد في الحيز وهو كل وشربه ان يشرب كما هو ولو  
حلف لا يشرب هذا اللبن فأكله كذا لا يثبت ولو شربه حلف لا يشرب ولو حلف  
لا يشرب مع نكاحه شربه شرابا فلا يثبت شربه شرابا من غير ان يترد في الحيز ولو حلف  
لا يشرب شرابا ولا لانه في شربه شرابا او غيره يثبت او الشرب ان يشرب  
في حيل البسوط اذا حلف لا يشرب الشراب ولا لانه لا يثبت على الحرف في شرب الماء  
المحلول فاذا شرب السكر او البان او في قنار اهل سمرقند لا يثبت شربه الماء او اذا  
حلف لا يشرب لسانق الحار في اللبن فالاصل في هذه المسئلة وانما سها ان  
الحالف اذا عقد بنية على ما يصح فاحلف ذلك الاصح تابع اخر خلافه ان  
كانت الغلبة للحلف عليه يثبت وان كانت الغلبة بغير المحلف عليه لا يثبت وان  
كان اسود الشرب ان يثبت وفي الاسحق لا يثبت في شرب الماء في شرب الماء  
كأن يشرب في شرب المحلف عليه ويوجد طعمه وقال محمد بن عبد الله بن زجب الا اذا  
اذا احلف الجنب بغير الجنب اما اذا الجنب بالجنب كالحلف بالجنب الا في غير  
يوسف هذا الاول سواء يعني بغير الغالب فانه الغلبة في شرب اللبن او الطعم  
لا يمكن التمسك بها بغير التمسك وعند محمد يثبت فيها بكل حال لانه الجنب لا يثبت  
فالو هذا الاختلاف فيما يتردد ويحلف اما لا يتردد ولا يحلف كانه من دكان الحلف  
بالدني يثبت بالاتفاق كذا في الظاهر شرح الكراشي في قول لا يشرب من عليه الكرم  
ومنها ما في الرواية في تعليق الطلاق رجل قال ان لم ادخل البلد البلد لم افق  
فلما ما كان طلق فدخل ولم يصادف في شرب لم يلقه حتى اصبح ان كان عالما انه  
غاب عن الشرب لوث الحلف يثبت وان لم يكن عالما لا يثبت ومنها ما في التمسك في بنية  
لا والله ان لم تفعل صلاة الفجر عند غائت كذا لا يثبت بحضرة بكبره في الاصح من  
قوله ان لم يشرب ماء هو الكرم قوله وان مات زيد سقط الحلف لاني الذوق انه  
الاصل ان الحالف اذا جعل بنية غايه وفات الغايه بطلت البنية عند ما وجد

سعى الشرب

سعى الشرب

لا يثبت مع غيره

لا يشرب شرابا

لا يشرب الماء

لا يشرب

احلف

ما كان لم او غير البنية

في ان نكاحه

لا يشرب

حتى ان من مال غيره والله لا املكك حتى باذنه في ملكه او مال غيره والله لا املكك  
حتى تقتضي حتى فاته نكاحه قبل الاذن او في المال فالبينة ساطعة في قولها خلافا  
لما يروى في هذا اذا حلف بيمين ماله اليوم فابراه الطاب وعلى هذا يخرج جسر  
هذه المسائل اذا قال ان نكحت كذا ما رمت بخاري كذا فخرج بخاري ثم رجع وصلى  
فذلك لا يثبت نجس ان يبرأ من كذا ما قال وما دام وما كان غايه شتمه البينة ما اذا حلف  
لا يفعل كذا ما دام بخاري يخرج شتمه البينة بالخروج فاذا عاد عاد والبينة شتمه ما دخل  
فذلك الفعل لا يثبت في بنية في فساد الفصل وعلى هذا اذا حلف لا يصطاد وما دام  
نكاحه في هذه البنية يخرج الامر بالبيعة اخرى لا يرافضا والمالك قبل رجوعه او بعد  
رجوعه لا يثبت في بنية لانه البينة شتمه بخروج الامر في فساد البينة اذا حلف لا يبرأ  
وار نكاحه ما دام نكاحه في نكاحه ما دام نكاحه في نكاحه ما دام نكاحه في نكاحه  
المعروف اذا حلف لا يكلم فلما ما دام في هذه الدار يخرج بناءه وانما ثم عاد وكلم لا يثبت  
واذا قال والله لا اكلم فلما ما دام عليه هذا القرب او ما كان عليه او ما كان عليه ثم  
بسه وكلم لا يثبت ولو قال لا اكلم عليه هذا القرب ثم بسه وكلم لا يثبت في هذه  
الصورة ما جعل البينة موقوفة بوقت بل يقدره بصفه شتمه البينة ما بقت تلك الصفه  
وفي فساد البينة اذا قال لا يبرأ من زوج ما اذا حلف في نكاحه فخرج امره في  
صورتها حتى ولو تزوج امرأة اخرى في صورتها لا يبرأ من الحث ولو قال كل امرأة تزوجها  
ما اذا حلف بنية الحث بكل امرأة تزوجها ما اذا حلف في نكاحه فخرج امره في  
البينة حتى ولو تزوج امرأة بعد ذلك لا يبرأ من الحث لانه شرط الحث التزوج ما اذا حلف  
ولا يصح ذلك بعد موت احد من ميثاقه واذا حلف لا ياكل هذا الطعام ما دام في  
ملكه فلا يبرأ من نكاحه بصفه ثم اكل الحالف الباقي لا يثبت لانه البينة قد استسأ مع البعصر  
ولو قال والله لا انا نكحت حتى تعطيني حتى اليوم ونسائه لا يثبت لونه حتى يعطيه  
حتى قضى اليوم ولم يبارقه ولم يسلط حتى لا يثبت فاذا فارقه بعد بعض المدة يثبت وكذا  
اذا قال لا انا نكحت حتى اقدمك الى السلطان اليوم او حتى يخلصك السلطان من بعض  
اليوم ولم يبارقه ولم يسلط ولا السلطان ولم يخلص السلطان فهو سواء لا يثبت الا نكاح  
ولو قدم اليوم فقال لا انا نكحت اليوم حتى تعطيني حتى قضى اليوم لم يبارقه ولم يعطه  
حتى لم يثبت وان فارقه بعد بعض المدة لا يثبت لانه وقت الموافق ذلك اليوم ونكاحه  
سألهما فيما بعد قوله لا انا نكحت الا ان يبرأ من نكاحه ما دام نكاحه

قوله لا انا نكحت حتى  
ما نكحت حتى  
قوله لا انا نكحت حتى  
ما نكحت حتى  
قوله لا انا نكحت حتى  
ما نكحت حتى

لا انا نكحت حتى  
ما نكحت حتى  
قوله لا انا نكحت حتى  
ما نكحت حتى

لا انا نكحت حتى  
ما نكحت حتى



ما صار له فغلق كاخذ المساجات او يقول في العقود ما بالبرات فكسبه لانه الملك  
 ثبت في غير هذه المباحث لا كسبه فاذا حلف لا ياكل من كسبه فلا يورث المملوك  
 عليه شيئا وكل الخائف لا يثبت ولو اشترى الخائف من المملوك عليه ما كسبه المملوك عليه  
 والملك لم يثبت لانه شرط الحث اكل مكسوب فلا يورث هذا اكل مكسوب فله يورثه له او  
 تصديق به عليه والملك حث ولو مات المملوك عليه وترك ما لا كسبه يورثه رجل ماله  
 الخائف حث لانه ان ثبت للوارث عين ان ثبت للمورث وكذلك لو ورثه الخائف والملك  
 حث لانه كسبه فلا يثبت قال في النواحيات خلاف قوله ما يملطان الميت انتهى بخلاف  
 ما هو استعمل في غيره بغير البرات بشرط او وجهه حيث لا يثبت لانه صار كسبه لانه لم يورث  
 لا ماله طعام ربه واطلق الصبي في زوال الملك في السلسلة الاولى فمثل ما اذا زال الملك  
 من المملوك عليه الخائف كما اذا حلف لا ياكل طعامك هذا ما يورثه له فاكل لم يثبت في  
 قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يثبت وكذلك في بقية المال لان قوله في الزوال  
 بين ان يكون له الخائف او لا يكون في الذخيرة من ايضا وفي نسخ الدرر يعني الدرر  
 ما يتصدق به على لانه اسم لا يورثها فان كان نذر يهدي شيئا او يورثه ما يخرجه  
 عن العهدة ويخرج في الحرم والتصدق به هناك فلا يخرجه اهداؤه وتخل في اهداؤه  
 ان شاء روي ان نذر يهدي بعد الحج فليس عليه غيره وان نذر يهدي ما جاز التصدق  
 في مكة يهديه او يهديه ولو نذر اهداؤه ما لم يقبل كما يهداؤه او يخرجه ما يهديه يهديه  
 انتهى ما حاصل ان في سلكه الكتاب لا يخرج عن العهدة الا ما يتصدق به بكمه مع انهم  
 قالوا لو اشترى المصدق على نذر بكمه بكمه الفيتا نعت الدرهم والكانز والفقير فعلى هذا  
 يفرق بين التزم بصفة الهدى وبين بصفة النذر من في باب البيوع في البيع في قوله  
ثبت تركك وهو قال ان تركت فلانا بخل بيني فاداه كذا فدخل فلانا ولم يعلم  
 الخائف لا يثبت فان علم ولم يمتنع حث وهو قال ان ادخلت فلانا بيني فاداه طالق  
 بشرط الحث انه يدخل فلانا بامره فاصبح مرسلا على الاخذ والسرقة رجل مال الاكلم  
 فلانا ثم قال والله الاكلم فلانا شرا ثم قال والله لا اكل فلانا سنة تكلم بعد سكت  
 حث في الايمان الفقه وان لم يمتنع حث في البيوع وان لم يمتنع حث في البيوع  
 العارضة وان لم يمتنع حث لا يثبت ولا شيء عليه فاصبح من يصل الكلام والعقود باب  
 البيوع في الدخول والخروج والسكنى والاشيان وغير ذلك من الحامول والكسور  
 في الايمان الاضطرار ونزاع الاغراض في الظهيرة من الفصل الثاني من الهبة رجل غشاق

ما لا يورث

مضى المهر

نحو ما  
 في رايه  
 في سلكه  
 في المهر المصدق  
 على قوله

ان تركت فلانا بخل

لا ياكل فلانا بامره

الغير من الحامول  
 ودمه انما هو الحامول

على غيره

على غيره فقال ان اشترى لك بغير شيئا فاداه طالق ما اشترى له بغير شيئا حث  
 في بيعة ول على ان العبرة بعدم اللفظ انتهى وذكر الامام الحنطلي في محضر الجامع روي عنه  
 على ذلك فقال باب البيوع في السوا حلف لا يشترى ببيعة حث باحد عشر ولو حلف  
 البائع لم يثبت به لانه راد المشرط المطلق واد البائع المفردة هو الوفاء ولو اشترى او باع  
 سعة لم يثبت لانه اشترى مستقص والبائع وان كان مستغر اكل لا يثبت بالبائع  
 حلف لا يخرج من الباب او لا يقرب سوطا او لا يشترى بغيره او يقرب اليوم بالبيع يخرج  
 من السطح وحب بقاء اشترى بدينار وغيره يثبت لم يثبت انتهى وفي التمر للامام  
 السعدي ما سارحه والمحال انه اذا كان في البيوع مملوكه يجوز بعض احد حث بالنقض  
 واما الزيادة على المملوك فلا يجوز بالنقض فني مسئلة لا ابيد ببيعة فباعد ببيعة انما لا  
 يثبت البائع وان كان غرضه ان ينقض لانه الناقض من العشرة ليس في لفظه ولا يثبت  
 لفظه فلا يقيد به انتهى وفي الخلاصة من الحنطلي الخامس من البيوع في الشر او هو البائع هو  
 الذي حلف فقال عبده حر ان يبت هذا سلكه فباعد ببيعة وراهم ودينار او باحد  
 عشر او بما لم يثبت ولو باع سعة لا يثبت ايضا باحد ارب الفاسر في الاستحسان على  
 عكس هذا فان المعروف بين النكاح ان من حلف لا يبيع ببيعة ان لا يبيع الا ببيعة ببيعة  
 فاذا باع سعة يثبت استحقاقا انتهى ما حاصل ان بقاء الحكم على الغشاق هو التمسك  
 والاستحسان ببقاء على الاغراض وسلكه انه يبيع في الوفاء في الغشاق او العمل  
 سراج الحكم لا يحرم في باب البيوع في الدخول ولو حلف لا يدخل دار فلانا فدخل دارا اشترى  
 بيعة وبين فلانا ان كان فلانا بسلكتها يثبت والاملا ولو حلف لا يدخل دار فلانا فدخل فلانا  
 داره فدخلها الخائف يثبت به ورويان قالوا ما ذكره انه لا يثبت ذلك قوله لا يمتنع  
 وابي يوسف لانه عند ما كان يظن الاضطرار بائع بغير الاضطرار والبيع ملك البائع  
 كذا في الظهيرة وفي مسئلة الاصول ايضا من قوله ولو حلف على السطح قال في الذخيرة  
 اذا حلف لا يسكن في دار فلانا فسكن في دار بين فلان وبين غيره يثبت في بيعة كل نصب كك  
 الغير او كثر وقد ذكرنا في مسئلة الدخول اذا حلف لا يدخل دار فلانا فدخل دارا اشترى  
 بيعة وبين غيره فان كان المملوك عليه يسكن الدار يثبت وان كان لا يسكنها لا يثبت في مثل  
 عند التمر انتهى وفي الحط والولو الى وغيره لو قال ان ادخلت فلانا بيني فاداه طالق  
 فهو على انه يدخل بامره لانه من دخل بامره فقد ادخله ولو قال ان تركت فلانا بخل بيني  
 فاداه طالق فهو على الدخول بغير الخائف فني علم ولم يمتنع تركت وهو قال انه دخل فلانا

ان اشترى بغير

لا يشترى بغيره

لا يجوز ان لا يثبت  
 سوطا لا يشترى بغيره  
 ببيعة

لا ياكل فلانا  
 على

قوله ان الذخيرة  
 ان تركت فلانا بخل  
 لم يورث في الحامول  
 بقاء الحكم لا ياكل

ان ادخلت  
 فلانا بغير  
 ان تركت  
 ان ادخل



بيني ثم على الدخول او الخلف به او لم يعلم علم به او لم يعلم لانه الشرط هو الدخول وقد وجد  
 انتهى سنة في قوله ورواه الكوفي واذا حلف لا يبيت مع فلان او لا يبيت في مكان كذا  
 فالحلف بالليل حتى يكون منه اكثر من نصف الليل وان كان اكثر من ثلث لم يثبت رسوا فانما في النسخ  
 او لم يتم فلو حلف لا يبيت اللذ في هذه الدار وقد ذهب ثلثا القليل ثم بات ببيتة لليلة فالحلف  
 محذور لا يثبت لانه البيوت اذا كانت يقع على اكثر الليل فقد حلف على ما لا يتصور فلم يثبت منه  
 انتهى وفي الواضحات حلف لا يبيت في مكان فلان لم يثبت لانه لم يمتدح في حلفه يومه او يومين لا يثبت لانه  
 لا يكون من ساكنه حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما وهذا يثبت ما لو حلف لا يبيت في المكان  
 ثم باسا او انتهى اربعة عشر يوما لا يثبت فان نوى خمسة عشر يوما يثبت ولو سا والخالف  
 نسكن فلان مع اهله قال ابو حنيفة يثبت وقال ابو يوسف لا وعليه القوي لانه الخالف لم يبيت  
 حقيقة انتهى وفي الظاهر لو حلف لا يبيت فلان لم يثبت لانه دخل فلان في دار الخالف غصبا فانما لم يخالف  
 مع حلف علم الخالف بذلك او لم يعلم وان خرج الخالف باهله واخذ ما ينقل حتى نزل المصاحب  
 لم يثبت ولو حلف لا يبيت فلان لم يثبت في منسوخة الاولى بيت واحد من غير اهل وسابع لا يثبت  
 ولو حلف لا يبيت فلان في دار وسي دارا بغيرها يبيتها وحرب كل واحد منهما حائطا و  
 نفع كل واحد منهما منفعا يبيت في الخلف في طائفة والآخر في طائفة تحت الخالف ولو لم  
 يبيت الدار في بيته ولكن ذكر دارا على الشكر وباني المسكن يحاربها لا يثبت ولو حلف لا يبيت  
 فلان لم يثبت لانه اذا كان ساعدا في ذلك الشهر حلف لا يبيت في المسكن ما لم يبيت ولو قال لا يبيت  
 بالانه شهد لا يثبت ما لم يبيت جميع الشهر ولو حلف لا يبيت في شهر فكن ساعدا تحت ظن  
 حلف لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرجت بيته وبات خارج المنزل واهله وشاغل في المنزل  
 لا يثبت وهذه البيوت تكون على نصف الناحية سمي قوله لا يبيت هذه الدار انتم في الخروج  
 والذباب شتر طائفة عند الاتصال الحث كما قد ساء وفي الايمان لا يشترط بل اذا وصل  
 اليها يثبت نوى اول سنو لانه الخروج متوقع فيجب الخروج اليها ولو عبرها وكذا الذباب فلام  
 من انية عند ذلك كالحروج الى الخائفة بخلاف الايمان لانه الوصول غير متوقع وفي المحط  
 لسانية فانما يثبت في ذلك لا يثبت وفي الذخيرة اذا حلف الرجل ان لا ياتي امرأة عرس فلان  
 فذهب قبل العرس وكانت ثم مضى العرس لا يثبت بكذا ذكر في النسخ وعلى مقال  
 لانها ماتت العرس بل العرس انما هو حلف ان لا ياتي فلان فلو علم انه باق في منزله او  
 حاضره فبقي لم يبق ولم يبقه وانما في سجده لم يثبت رواه ابراهيم بن محمد وفي النسخ رجل لم  
 رجلا وحلف للكرم لسانية عند ما كان في الوضع الذي لم يمتدح فيه الا يبر حتى بان شتر فلان كان

لا يبيت

لا يبيت في مكان

الخروج لانه يبيت  
الايمان

لا يبيت في دار  
عرس فلان  
لا ياتي عرس فلان

لا ياتي عرس فلان

او البيت

من

لانه في منزله حلف لسانية عند ان يحول الطالب من منزله ما في الخلف المنزل الذي كان فيه  
 الطالب فلم يجد له الا يبر حتى بان في المنزل الذي تحول اليه ولو قال ان لم يمتدح في موضع كذا  
 فغير حراما لم يجد له الا يبر حتى بان في المنزل الذي تحول اليه ولو قال ان لم يمتدح في موضع كذا  
 لم يمتدح في موضع كذا فان الخلف ذلك الوضع لم يجد له الا يبر حتى بان في المنزل الذي تحول اليه  
 انتهى وبتد بالانبار لانه العيادة والزيارة لا يشترط فيها الوصول ولذا قال في الذخيرة  
 اذا حلف يبعوث فلانا او يبرورنه فان ياب لم يبرورنه في موضع ولم يبعث الى البيت وانما يبرورنه  
 ولم يبرورنه في موضع في المحط وعلى قياسه في حال ان لم يبرورنه في موضع في اليوم فصح او يبرورنه  
 حث يجب بان الوجهين وهو المحذور والحق انتهى ولو قال ان لم يرسل اليك شيئا  
 هذا الشهر فانت طالب فان رسل بها على يد سائر وضاعت من هذا الرسول لا يثبت لانه  
 قد ارسل وكذا اذا قال ان لم يرسل اليك شيئا هذا الشهر ولو قال ان لم يرسل اليك شيئا هذا الشهر  
 فانت طالب فصح به مع انه قال ان كان مراده وصول من الشارع الى البيت وانما كان  
 عرضه ان يحول بنفسه الى البيت ولو قال الرجل لا يصحاريه من لم يبيت في بيته في منزله فانت  
 طالب فذهب بهم بعض الطريق فافقه هم القسسي بحسبهم لا يطلق المرأة بكذا احكي في الفقيه  
 ابو جعفر قال ان النبي ابراهيم هذا الجواب هو ان في بيته الكونه وتدر في اول النوع  
 اختيار المصدر التفسير في حشر هذه المسائل بخلاف هذا انتهى ما في الذخيرة ولم يرسل  
 صرح بلفظ الزواج من انشاء وهو كثر النوع في كلام المعصومين في ايمانهم كل حال لا يبرورنه  
 العوب ان الزواج الذباب سواء كان اول الليل او اخره او في الليل المتوسط في شرح مسلم  
 في كتاب الجحيم بعد تلك وهذا هو الصواب انتهى نفع هذا اذا حلف لا يزوج اليك كذا  
 بعض لا يبرورنه وهو يعني الخروج تحت ما يخرج عن قصد وصول او لامة في قوله لا يزوج او لا  
 يبرورنه انتهى في الايمان ايضا لا يشترط الوصول حقيقة بل يحصل اليه بالوصول الى  
 انفس موضع بكثرة الوصول اليه وطلب الوصول حقيقة كما ذكره قريبا فهو نظير سئل في العيادة  
 والزيارة في انه لا يشترط فيها الوصول الا بغيره او بغيره حصة بل يحصل اليه بالوصول  
 الى انفس موضع يمكن الساعدا او الاثر الوصول اليه وطلب الوصول حصة ولا ياتي في هذا الشرط  
 الوصول في الكل سمي الاسلام وانه كان البيوت في الليل فلم يمتدح في الخروج حتى اصبح حث  
 كذا في التبيين وغيره في التفسير رجل قال لا اراة ان يبيت هذه الدار فانت طالب  
 كانت البيوت بالليل فانها معذورة حتى تصبح لانها في معنى المكرة في هذا السكنى لانها كانت  
 الخروج لعلها لو قال ذلك لرجل لم يكن معذورا لانه لا يحلف بهذا هو المحذور انتهى

قال

ليوردوا لغيره

ان لم يخرج من  
البيت فلا  
يحتسب

ما اذا ذهب الى  
البيت

لا يزوج

الايمان

لا يبيت في دار  
عرس فلان

لا ياتي عرس فلان







تتميز الطماطم الحمراء

6/2/80



قال لا ركنه انما كماله كسرى

قال لا ركنه انما كماله كسرى ثم ان هذا الرجل ظن انها واحدة فانه وجبها  
في عدة ما عليه فليس قول ابي يوسف لا يتبع بناء على ان عند ابي يوسف العدة في باب الاباء  
المفوض والغرض من هذه البيهات عليها مع غيره والحاصل على هذا وانما يتبين عدم اللفظ  
قبل وينبغي ان لا يتبع الطلاق في هذه الصورة بالاساق لانه الطلاق بالاجام والحرام اذا  
ذكر مطلقا ينفك الا الزنا وروى في الزوج في العدة يسوزنا وفي عيون المسائل امارة  
انتم تزوجها بالطلاق فخلقة ان لا ياتي حراما فيقول غلاما له او له بشهوة لا يثبت ولو  
حاصه فيما دونه الزوج تحت وان لم يزل لانه براد بالجامع بها الجامع في الفروج وفيما دونه  
الفروج وقبل لا يتبع الزوج تحتها لانه مثل هذه الامتثال مع علامه ساج عند مالك فيقول الشبهة  
لا يتحقق الفعل حراما والبيهات عقدت على الحرام مطلقا فانما يدخل تحريمها فعل محض حراما  
مطلقا من نكاحه الفضا اذا قال لا ركنه انما كماله كسرى فانه طلاق في عدة كانت قبلت  
رجلا غير محرم او جاسها فيما دونه الزوج لا يطلاق لانه براد بهذا الجامع في الفروج عادة وهذه  
الرواية مخالفة رواية العيون انقول سيجي بعد طلاق ان قلب استعمال الجامع الفضا  
لا الركن في الجامع في الفروج الظاهر ان الحرام الفضا اليها ايضا **عليه** استعماله ومع  
وجود هذا الاحتمال كيف يجوز مخالفة رواية العيون في استعماله هذا باطل لما بينه  
وحاشاه عند ذلك بل هذا الكلام لا يكاد يصدر من مسلم فضلا عن مالك رضي الله عنهما والحق  
شيخ الاسلام في فناء رايه سرفند رجل انهم يصي فقال بالفارسية اكر با ويا باطلي  
كرده ام ما ركنه طلاق وقد كان قبله طلقته امراته واذا قال لا ركنه انما كماله كسرى فانه  
على الجامع في الفروج حتى لو جامعها فيما دونه الزوج لا يثبت في بيته هكذا ذكر في ابي الجاهم  
وهذا لانه غلب استعمال الجامع المضاف لا المرأة في الجامع في الفروج نصا والجامع المضاف  
لا المرأة يحكم عليه الاستعمال صريحا في الجامع في الفروج فمطلقه ينفك البهوان مال يجب الجامع  
فيما دونه الزوج صفة الفاضل في احوال الجامع فيما دونه الزوج تحت البيهات ولا يصدر  
في اخراج الجامع في الفروج عن البيهات وكان ينبغي ان يصدره الفاضل في اخراج الجامع في الفروج  
البيهات لا ينفك حلاله لانه الجامع ما خذ من الجح وند وجد معنى الجح في الجامع فيما دونه  
الفروج ومن يروي حفيد كلامه يصدق وبانه ونفا واز كان ما يروي في خلاف الظاهر لا يركن  
الزمن قال عبده حرم يوم يقدم ظاهرا عن بعض ائمه اهدق وطريقه بافكاد والحوار وهو  
الاصل في خبره المسائل ان الكلام اذا كان لا يثبت ويجاز وهو ينفك لا الجاهل بالطلاق  
بحكم غلبة الاستعمال فيقول الحكم حفيد فافاض بعدة كان سلة القدم نازا اليوم في حفيد اللغة

لا ياتي حراما

قال كماله كسرى  
فانه طلاق

انما كماله كسرى

سوق

دع الشبهة

اشارة  
الى ما نقل  
من مالك  
في حقه  
في الفروج

ربيع

ببعض ائمه والوقوف بخارج سوق الاستعمال من انما يفعل لا ينفك باليوم نازا من بعض  
ائمه فنفذ في حفيد كلامه فصدقه الفاضل اما اذا كان الكلام حفيدا وهو ينفك الي  
احدهما يحكم عليه الاستعمال فيقول الحكم حفيد الفاضل لا يصدره لانه الحفيد الذي ينفك  
اليها الكلام عند الاطلاق ترجحت على الاخر بحكم غلبة الاستعمال فقط اعتبار الاخر في الجاهل  
ترجحت الاعتبار ولو كان محار حفيدا لا يصدره الفاضل في دعواه هكذا اذا صار محار حفيد  
الاعتبار **وجوه** من هذا الجنب مسائل احدها اذا عقدت بينه على الدار فقال والله لا يكون  
هذه الدار يخرج من الدار نصف وتركت اشعة وانتهى اليه الدار ولم يتصل بالثبوت  
عند عليا انك لا يكون لانه يثبت على السكنى الدار كان السكنى كان بالثبوت الاستعانة  
والا بل بالحكم الثابت على من بعضها والوقوف بشبهة لا فناء من ان سر عاوانهم  
مقبولون فلهذا يمكن في محله كذا وان كان عامة نهاره في السوق هذا اذا كان الحالف  
كذلك اياها فان كان في عيال غيره او كان ابا كبير او سكن مع امه او كانت امرأة لم ينفك الا اذا  
سكن هذه الدار يخرج منه وتركت فماتت فيها لا يثبت وكذلك ان كان الحالف  
كذلك با وكما البيهات بالفارسية اذا خرج منه اربعون ولا يثبت في بيته وان ذكر امه  
او كرهه الشبهة في واقعة هكذا او عند علي وهو اختيار الفقيه ابي الليث وحكي  
في الاسلام الا ان جدرانه كان ينفك هكذا وكثير من شيخ زمان انما يختلف هذا ثم اذا  
كان الحالف كذا با وكان البيهات بالعمية توسع في التحول وان يخرج منه ويستعوا  
مساعدة او تقوى وهو مذهب ابي الجاح في بيته لانه مسكن وليس بكن ولو اراد ان يخرج منه  
باب الدار مطلقا بحيث لم يكن الخروج علم يخرج فقد اختلف الشيخ فيه بعضهم قالوا لا يثبت  
وهو اختيار الفقيه ابي الليث وروى الصدوق في حقه في اختلاف ما اذا حلف وماذا  
ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم فانه طالق فنفذ وسع من الخروج حيث يطلاق امراته وكذلك  
لو قال لا ركنه انما كماله كسرى والدي ان لم يخفى الله منزله فانت طالق فنفذ والدي ان لم  
اخصر فانه يطلاق هو المحار وان كان فيه اختلاف الشيخ والفقهاء في قول لا سكن  
في هذه الدار شرط الحث وانما يكون السكنى مفعلة اذا كان باختياره اما قول لا يخرج  
من هذا المنزل وفي قول لا ركنه انما كماله كسرى والدي ان لم يخفى الله منزله شرط الحث عدم الفعل عدم تحقق  
بدونه الاحتياط فانه لم ينفك احد من التحول او غفل الاستعانة بغيره فطلب سكن  
او كان في طلب سكن اخر وتركت الاستعانة اياها فقد اختلف الشيخ فيه بعضهم قالوا  
لا يثبت وهكذا ذكر الصدوق في شرحه وهو الصحيح لا يثبت التحول في عمل التحول فانه

فصار ان حقه

انما كماله كسرى

انما كماله كسرى  
الدار  
انما كماله كسرى



العتاد فبما بين النسر انقل من منزل الى منزل فاما طرحة الاثنية في السكك فليس معتادة  
 فغير معتادة طلب التزل مستثنى اذ لم يرضى في الطلب وكذلك اذ ابقى في نقل الاستعانة  
 اياها كمنزلة ولم يستاجر لذلك حالين بل جعل ينقل نفسه شتات لم يثبت اذ لم يوطأ لانه  
 اعتبر به الانتقال العتاد الا الاستئصال على اسرع الوجوه فادام في نقل العتاد لانه في نفسه  
 انقله من منزل الى مكانه انقله لا يتغير في تحت وفي التسقيط من منزل الى منزل كان ينقل اليه لانه  
 في انقل على غير ما ينقل اليه من تحت وجره وادام انكر من مشب باني شهر بانيه  
 فاصحابه في وصار بحال لا يمكنه الخروج حتى اصبح تحت فوق بين هذا وبينها اذا تفرق والفرق  
 ان المقيد في معنى الكره والرضى لانه انما ينقل من بيته في البيوت والفتنة لا يمكنه  
 ذلك لانه الذي قبله من نفسه حتى لو لم ينقله كان للمنفذ كالرضى ايضا هو الصحيح وجره  
 حلف بالعتاد سبعة باليد فردا يدوس الى والى روم بالعتاد كدوس من نهاده كدوس  
 كدوس فردا يدوس الى والى روم الا انك ان طرحة بكر تحت فقد قيل اعتد كدوس في روم  
 حال بالعتاد كدوس من نهاده كدوس فردا يدوس كدوس لا تحت في بيته فخره فلو كان كدوس  
 خورده است سوكند بكر ان اندر فناموه على مسئلة الكره والعتاد ان لا تحت  
 وفي الباب الاول من الاوقات رجل خرج من كجاء الى سرقة وقال لا تراه انكره  
 بس خرج من بيته مع طرحة مات طرحة فناموه على مسئلة الكره والعتاد ان لا تحت في بيته  
 بنظر ان كان طرحة خرجت ولم يخرج امرأته منها وقع الطلاق على امرأته وان كانت طرحة  
 لم يخرج ايضا فاداد الزوج يقول انه لم يخرج مع طرحة انه يكون عدم خروجها من شرط  
 لا وقوع الطلاق فان لم يخرج وقع الطلاق على امرأته وان اداد الزوج يد كدوس خرجت  
 طرحة ولم يخرج معها على اخرى فاداد الزوج قبل خروج طرحة لا يقع الطلاق وسقطت البيعة  
 وجره وفي نوادر هشام بن محمد روى عن عيسى بن عمار ان رجلا من بني ربيعة قال  
 حلت شهرا او مال حجت حجة ثم عوفي من ربيعة وروى عليه فابى عمدة انه في ربيعة انقله فان  
 لم يبت فلا حرج حال الحاكم ابو الفضل هذا خلاف ما في الاصل انه اعلم وجره سئل  
 بن شجاع عن رجل يقول كدت حلفت بالطلاق فلا ادركت مدركا حال البيعة او غير  
 مدرك قال لا تحت عليه ما لم يعلم انه مدرك وفي نوادر هشام بن محمد روى عن رجل من بني ربيعة  
 عن حلف ربي انه حلف بالله ان لا يصام او بالطلاق قال يحلفه باطل الا انه يذكره وجره  
 وفي التسقيط بالعتاد العتاد في قوله لها انه خرجت من الدار الا يا ذني فانت طلاق لا تحت  
 بخروجها لموقع عرق او حرق غلب فيها وكذا في الغاية انتهى وفي الغيبة حلف لا يشرب

انكره ما  
 في بيته  
 كدوس

فردا يدوس  
 روم بالعتاد

انكره بس  
 بنظر ان  
 مع طرحة

انه من ربيعة  
 ان ربيعة  
 حلت

لم يدركه  
 في حلف

من حلف  
 قال انه خرجت  
 روم عن دوس

خرجت من بيته فاداد الزوج يقول انه لم يخرج مع طرحة انه يكون عدم خروجها من شرط  
 لا وقوع الطلاق فان لم يخرج وقع الطلاق على امرأته وان اداد الزوج يد كدوس خرجت  
 طرحة ولم يخرج معها على اخرى فاداد الزوج قبل خروج طرحة لا يقع الطلاق وسقطت البيعة  
 وجره وفي نوادر هشام بن محمد روى عن عيسى بن عمار ان رجلا من بني ربيعة قال  
 حلت شهرا او مال حجت حجة ثم عوفي من ربيعة وروى عليه فابى عمدة انه في ربيعة انقله فان  
 لم يبت فلا حرج حال الحاكم ابو الفضل هذا خلاف ما في الاصل انه اعلم وجره سئل  
 بن شجاع عن رجل يقول كدت حلفت بالطلاق فلا ادركت مدركا حال البيعة او غير  
 مدرك قال لا تحت عليه ما لم يعلم انه مدرك وفي نوادر هشام بن محمد روى عن رجل من بني ربيعة  
 عن حلف ربي انه حلف بالله ان لا يصام او بالطلاق قال يحلفه باطل الا انه يذكره وجره  
 وفي التسقيط بالعتاد العتاد في قوله لها انه خرجت من الدار الا يا ذني فانت طلاق لا تحت  
 بخروجها لموقع عرق او حرق غلب فيها وكذا في الغاية انتهى وفي الغيبة حلف لا يشرب

لا يشرب  
 في الغيبة  
 حلف لا يشرب

في بيته

او انقله  
 الطرحة







تصور المسند فمن هو حديث محمد بالاسلام بحيث لم يأت عليه بعد الاسلام زمان  
يتكلم فيه من تعلم تلك الحركات والافعال في الذكر في الظن والاعتقاد الحاد بخلاف  
ظاهر البطلان بل هو لا ينفوه به يحصل فضلا عن فقهه وما ذكره نظر الفضل غير ذلك كما  
لا يخفى فانه الشرح لم يحكم بكونه من بولده لانه انشأ شيئا جديا لم يكن في نفسه انه سبيل له  
وكونه انما حكم بعدم علم الغيب للشيخ والامان وغيرهما من ظن انهم جعلوه الغيب كغيره  
بلا شك شيخ الاسلام وقد نقل الشيخ عن المحقق الرباني في باب من ينقل شهادته  
ومن لا ينقل من باب الشهادات معناه ان الاثنية اذا اسلموا اجملا بولوا انما انما  
شهادته جائزة بريد بولوا بولوا ان لا ينقل القرآن للحال لانه عند اسلمه فادركه يعلم  
ان القرآن للحال لا يغير فاسما انتهى ولا شك في ان من ليس حديث محمد بالاسلام لا ينقل  
شهادته اذ لم ينقل القرآن وقد ذكر الشيخ في قبل السجل المتداول ان من ترك الاستئصال  
بالعلم المقروض عليه لا ينقل شهادته وقد في مصلح في التفسير عن المحقق بايع في مظهر انهم زعموا  
بين من هو حديث محمد بالاسلام وبين من ليس كذلك قال في اقسامه فانه مظهر عن غيره  
سئل ابو زر عن شك في تحريم الزنا والحرم بوجوب العهد بالكتب جليل حكم الاسلام فقال  
هو محكم بحكم العقل فانه علم حرمه بالشرع واستحل ذلك كونه انتهى شيخ الاسلام  
وانما النص الى انه الساجدة للزنا لكونها ملاحظة على شبهة العقد عند الامام لان  
المستوفى بالزنا النسخة من العقود عليها في الاجازة وقال لا يجد كاستبانة واطلق في  
الحكم فتميل الحزم بنسار رضا عاصرية واشار الى انه لو عقد على سكوتة الفراء وحذره  
او مطلقه التفت اواقه على حرة او تزوج محرمه او انه ملا او زوجه او تزوج العبد  
بلا وزن سببه او تزوج في عقد فوطهن او جمع بين اثنين في عقد فوطهن او الاخر  
لو كان سقانا بعد التزوج فانه لا حد له بالاول وهو بالاتفاق على الاظهر اما عند  
فطاهر واما عند ما علم ان شبهة التامش عند ما اذا كان جمعا على تحريمه وحيث على  
وانتبه وقد سبق الحكم لانه التزويج واجب ان كانا قالوا بالوجوب بالقراب انتهى  
ما يكون من التزويج سببانه منه ايضا ومن جامع الزنا لا يشترط تمام النكاح لبقاء الاحشاء  
والله اعلم شرح جامع الصغير للقرطبي ويجب ان يعلم ان حصول الوطئ في نكاح صحيح لا يحصل  
صحة الاحشاء ولا يجب معاودة النكاح حتى لو تزوج في عمره مرة نكاحا ودخل بها ثم زال  
النكاح ولم يجر او زنى يجب عليه الرجوع در رد المحتار ولو اجازة فقط بعد عدم ما يوجب  
الاستمطاط واطلق في المرأة فمثل الكفر هو الطابع بغير كونها دونها ولا يجب المهر

شهادة من لا يقر  
او يقر او لا يقر  
الزوج من غيره  
ليس بركب حديث  
للاسلام اولى

السجدة للزنا

وطئ المسكوت  
فيما لا يوجب

التزويج

في النكاح  
لا يشترط  
الاحشاء

الرجوع

صحيح

صحيح

زنا المهر

وطئ جارية  
او المستعبر  
او المستعبر

بوزن في

حكم الوطئ

سنة من

توقفت الزنا  
وتوقدت

عندنا شيخ الكركي في قوله وحده بوطئ اراجه وعليه مهر ذلك قضى على رضا الله بالعد  
ولا يزوج في دار الاسلام لا يتزوج من احد او المهر وقد سقط الحد فنعين المهر وهو مهر  
النكاح وهذا عاقل في كل موضع سقط فيه الحد ما ذكرنا يجب فيه المهر لا انما في بوطئ جارية  
الان وعلمت سنة وادعى نسبا ما ذكرنا في النكاح اوفى ووطئ الباطل الميسر قبل التسليم  
ذكرنا في الزنا ذات وبنيت ان لا يجب بوطئ جارية السيد لانه الوطئ لا يجب لروى علي  
عنه ولو قبل رجب ثم سقط التسليم على ما اختلفوا في تزويج المهر عليه بجارية كذا في البير  
والا بدوا لكونه في حبس ما رواه مائة مطاوعة قالوا لا حد على النكاح ولا حد عليه لانه لا حد  
صراحت بكنة لانه المهر وجب كنه سقط ما ذكرنا علم بوطئ غيبها وفي الحق وراهم  
تزوج مائة بغير اربعة ووطئها واداب النكاح فلا مهر على الحبس لانه قوله غير معتبر  
شرح الكركي في حكم واعلم انهم يدعون في حكم السيد ان الامام ينعلمها ولم ينقلوا النكاح  
فطاهر وانما في ليس له الحكم بالسبب ولا العدا فانه بعد عدم الحد لانه التزويج واجب  
قالوا بوجوبه فانه زنا في الجماع الصغير ان يزوج في السجن فانما في نكاح العبد حتى يثبت او  
يحبس ورواها في الوطئ فله الامام محضا كما ان غيره محض سببه وذكر العلامة  
الاكمل في شرح المشرق ان الامام محض فله فوطئها ووطئها في الزنا فانه ليس  
بمحرم طبعها كانت اشد حرمة منه وانما يوجب الحد او حصة فيها لعدم الدليل عليه  
لاخبرتها وانما عدم الوجوب فيها للتفريط على الفاعل لانه المظهر على نكاحه بعض الغلاء  
شرح الكركي في قوله من احب الى غير ذلك وفي انظره رجل في نكاحه ثم تاب وانما  
الان يقال فانه لا يعلم النكاح بباحثه لانه لا حد عليه لانه التزويج واجب اليه انتهى قوله  
والزنا ووطئ من قبل حال في الكفر وشبهه بانه ينفاه الشرع واللغوي فانهما سواء فيه  
وخرج الوطئ في العبد وخرج ووطئ زوجته ومن شبهه ملك ودخل ووطئ الاب جارية  
ابنه فانه زنا شرعي بديل لانه لا حد فاذن بالزنا وادرك المهر عليه والمهر ووطئ العبد  
فخرج الحبس لكن يرد عليه المرأة فانه مفعولها ليس وطئا وانما هو تكليف منه وال جواب شبهته  
زانية محذور الكلام في الحصة لم يقصد الحبس تعريف الزنا لوجوب الحد كانه شبه الزنا  
فانه لو كان كذلك لاشقق التعريف طرأ على اما استفاض طرأ فانه يوجد في  
الحجرات والكفر وفي ووطئ البنية التي لا تشترط البنية واليه في دار الحرب  
ولا يجب الحد في هذه المواضع وهو زنا شرعي واما استفاضه على فيها المرأة  
فانه الحد انتهى ولم ينف الحد وهو الزنا المحرم للحد فانه ما لا يجب الحد بوطئ  
الزنا في المصدق في

في شرح قوله  
وعليه

المتن



مكلف طابع مشبهة حالاً او ما ضا في الفعل بلا شبهة تلك في دار الاسلام لم تكلف  
 في ذلك او تكلفها بصدق على ما لو كان مستقلاً ففقدت على ذلك في تركها حتى ادخلت  
 ما فيها يجد في هذه الصورة وليس الموقوف من سائر التمكن من قوله لا يجوز  
 واما ان المص لا انه لو زنى بجمرة فقتلها به يجب الحد عليه اتفاقاً لا اله الا الله  
 بالقتل وان لم يقتلها واما ان يقتلها بانه اخطأ في مكان فانه كانت كبيرة مطاوعه  
 غير ان موثقه بغيرها الحد ولا شيء عليه في الاغتصاب بالجمرة ولا غيرها لوجوب الحد وان  
 كان مع زور شبهة فلا حد ولا شيء في الاغتصاب ويجب العفو وان كانت مكرمة غير الزور  
 شبهة عليه الحد وانها ولا غيرها لم يخطأ في الاغتصاب لم يستك برأها بعد ربه الزناة  
 كاملة لانه نزلت جبراً المستفاد على الكمال وان كان يستك برأها حد وضمن ثلث الدية  
 لان جانية جانباً وان كان مع زور شبهة فلا حد عليها وان كان البطل يستك فعليه  
 الدية كاملة لا يجب المهر عند هذا خلافاً لحد وان كانت صغيرة جامعاً شراً من كالكبر فيها  
 ذكرنا الا ان من سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا جامعاً شراً فان كان يستك  
 برأها لانه ثلث الدية والمهر كاملاً ولا حد عليه لكن القصور من معنى الزنا وهو الاطلاق بغير  
 المشبهة ولهذا لا ثبت بجرته الصابرة والوطئ الحرام في دار الاسلام بوجوب المهر اذا فني  
 الحد فثبت الدية لكونه جانية على ما بناه وان كان لا يستك ضمن الدية ولا بضر المهر  
 عند اربعة واربست وقال الحد بضر المهر ايضا كما ذكرنا وفي الدية ضمان لكل  
 العضو والمهر ضمان جزئية وضمان الجزئية بضر المهر الكلي اذا كان في عضو واحد كما  
 اذا قطع اصبع ان لم يقطع كنه قبل البريد بضر المهر الاصغر في ارش الكف بسقط  
 احصائه بهذا الوطئ لوجوه صورة الزنا وهو الوطئ الحرام وفي الخط تركه فخذ الزناة  
 الزنا او جزئها ضمن الدية في ماله وحده لانه شبه العبد وفي شبه العمد تحجب الدية في ماله  
 يعني به فمما دون النفس وان حبث الامة تركها واول الحية فان كانت الحية لا تجوز  
 النقصان بانه قتل نفساً عداً فلا حد عليه وعليه العفو لانه العلم ان من يكفر في هذه  
 الصورة فاورث مشبهة وان كانت الحية لا تجوز النقصان بانه ذابها ولو يجب  
 عليه الحد بالاتفاق لانه الزنا لم يملك الحية وان ذبحها بالحيية فعليه الخلاف في العوايد  
 انظر به في موضعها ثم زنى بها ثم ضمن فمهرها ملاحه عليه عفوهم جميعاً خلافاً لما نفي ما لو  
 زنى بها ثم ضمن فمهرها لم يسقط الحد وفي جامع فاضحاً لوزن بجمرة في تركها  
 لا يسقط الحد بالاتفاق منه في شرح قوله وذكر في ماله بقتلها ولم يذكر المص تغير العاقل

زنى بجمرة فقتلها  
 او افضا

حيث لا يقر  
 بها اول الحية

ولا حد

ولا حد لانه لا يشاء على الامام كما في نفي الحد بغير قيد بقتل الماور بجمرة لانه يقتل من  
 مضمون بقتل مضافاً فانه يقتل من سواء ظهر الشهود عليه او لا لان الاستسقاء للموت  
 كذا في الشين تركب الردة منه في قوله لا يقتل من امر بجمرة وشرط ان يعلم بجمرة طوعاً  
 وهو ان يشهد الشهود ان شرب طواعياً لا بالشرب مكرهاً لا بوجوب الحد فان الحية ولو قال  
 اكرهت عليها لا يقتل لانه استشهدوا عليه بالشرب طواعياً ولو لم يشهدوا به لانه لا يقتل  
 شبهة وانه لم يقتل قوله كان لكل من شرب عليه بالشرب ان يقتل ان كانت مكرهاً فبغير نفع الحد انما  
 ماله في الظاهر في وقت بين هذا وبين ما اذا ادعى المشهود عليه ما زنا انما يقتل لانه لا حد له  
 هناك بغير السب الموجب للحد لانه الفعل يخرج عن الزنا بالجماع ومنها بعد  
 الاكراه لا يقدم السب وهو صمد شرب الخمر وانما هذا عند سقوط غلايت الابسية بغيرها  
 على ذلك انتهى منه في قوله ترش واذا حصل الزنا او به بالحد ولا يصح الا حد القذف  
 واقراره بسبب الغضا وسائر الحقوق من المال والطلاق والعاق وغير ما يصح لانها  
 لا تقتل الرجوع وكذا اذا اقر بالسرقة ولم ينقطع السرقة اخذ منه المال وصار ضاملاً منه في قوله  
 وان اقر او قيد بقوله زنا لانه لو فقه بغيره لا يكون قد فاسد ما فاسد فلا حد عليه  
 وطئك طلاقاً وطناً او اوجاسك حرماً او اطلق في الزنا ولم يقبده بلفظه لم يخل بها  
 اذا قال زنى او باق ان اوانت اذني انتم اوانت اذني من طلاق او انت اذني من  
 لاحد عليه ولو قال ارحل باذنه بالجماع لا حد في قوله لا يرضى وهو حذف اخر الكلمة ولو قال  
 ناد ما د لو قال لا زنا باذنه بالجماع لا حد في قوله لا يرضى وهو حذف اخر الكلمة ولو قال  
 ارحل راني لاحد عليه ولو قال لا ارحل لانه ليس بغيره ان لا واحد او قال كلهم ان الا واحد  
 او قال ارحلني احده كما ان من فعل من الاحد ما يفتي فقال نعم لاحد عليه ولو قال ارحل باذنه  
 فقال له فقه ضدت حد البذر ان المصدق ولو قال لم صدقت بهي ثلث الزنا فاذت  
 ايضا ولو انه جاءه قالوا رانيا طلاقاً باني بطلاقاً ثم قالوا فيما دونه الرجوع مطلقاً لاحد على  
 المندوف ولا على الجماع ولو نطقوا بالسلام ثم قالوا فيما دونه الرجوع كما عليه حد الله  
 ولو قال من قال كذا وكذا فهو اثم الا انه فقال ارحل انا قلت لاحد عليه البذر وهو قال بغيره  
 اثم تركه لاحد عليه ولو قال لا زنا ما رايته زانية خربت لاحد عليه ولو قال لا زنا  
 زنى بك زنى كذا قبل ان يترك كذا كان قد فاسد في قوله فمن فسد بغيره  
 من الزنا لانه لا يشترط العقد من الوطئ الحرام ولذا قال في الظاهر لو وطئ امة المبررة  
 حد فاداه ولو تزوج امة على حرة فوطئها فان احد فاداه كذا في الشين غير اية يوسف

بوقر  
 شرب الخمر  
 طوعاً

ادعى الجماع  
 في الزنا

اسلم  
 اسلم

اسلم  
 اسلم

اسلم  
 اسلم

اسلم  
 اسلم

اسلم  
 اسلم

اسلم  
 اسلم

اسلم  
 اسلم



قال الحاكم ابو الفضل هذا خلاف ما في الاصل قال ثم كل شيء اخف في الغنم وحرمة بعضهم  
واحد بعضهم فاني اجد قاذرة وفيه ايضا لو طهرت منه في عدة من زوج لها فاني اجد قاذرة  
لا في ملكه في انه صحيح ولو طهرت جارية منه في عدة من زوج لها فاصلا اولم يكملها فانه كبحر  
قاذرة قال ابو يوسف كل حرارات الكدرة جعلت عليه المهر وان ثبت في الولد منه فانه  
احد قاذرة وكذلك لو تزوج منه رجل بغير اذنه ودخل بها فاني اجد قاذرة بشئ غير محرم  
في رجل اشترى زانية فوطئها ثم استبان انها اخته قاذرة ابن ساعد غير محرم في الرقيات  
اربعة شهرا على رجل انه زنى بطلانة بنت فلانة الفلانة امرأة معروفة صوابا وصفوا  
الزنا واشبهوه والزنا غايته فزج الرجل ثم انزلها فاذن تلك المرأة الغائبة فاحصنه الا انما  
الذي قضى على الرجل بالزنا قال القائل انما يكملها لان الغنم التي قضى عليها لا عليها لكن  
استحسن ان لا احد قاذرة ثم قال في كذا نزول الاحصان بالزنا كل وجه نزول ما زنا  
وجه بكل وجه لم يعدم ملك الشقة من كل وجه فهو زنا من كل وجه وذلك كوطئ الجارية المشركة  
وكلمة ووطئ حرم لعدم ملك الشقة من كل وجه فهو زنا من كل وجه وذلك كوطئ الجارية المشركة  
وكلمة ووطئ حرم مع قيام ملك الشقة من كل وجه لعارض كوطئ المرأة في حال الحيض لا نزول به  
الاحصان واذا ووطئ امه المحرمية لا نزول احصانه لقيام ملك الشقة من كل وجه ولو  
اشترى امه ووطئها بوجه او ووطئ بواحدة منهن فانه مقتدر ان يملكها على القاذرة  
بالاجماع وكذلك اذا اشترى اخته من الرضاة ووطئها سقط احصانها لانه المحرم بها فانية على  
سبيل النكاح بخلاف ما تقدم ولو اشترى اخته من الرضاة او ابنتها بشهوة او نظرا لزوج  
احدها او ابنتها بالشهوة او نظرا بوجه او ابنته الا وجهها بشهوة ووطئها فاعا اوجبه لا نزول  
احصانه وكذا قاذرة واما لا نزول احصانه ولا جبهه قاذرة وكذلك على الاختلاف اذا  
تزوج امرأة بهذه الصفة ووطئها انتهى وجعل في الحائض من ووطئها نكاح فاسد من  
وطئ الجارية المشركة في عدم وجوب الحد على القاذرة والاصل ان حرز من ووطئها  
بشبهة او نكاح فاسد في غيره او ووطئ من هي محرمة عليه على النكاح سقط احصانه  
واما لا فلا كذا في شرح الطحاوي ومنه في نزول احصانه بكونه مكلفا وانما المص  
لا انه لو مال انما ابن فلانة بغير ابيه فالحكم كذا في انما انفصل وتبين بانفسه غايه فخطه لانه  
لو نكحها غيره امه او امه فلاحق الاحوال كلها كذا في انما ولا في نكاح الزنا  
لان نكاح الولاوة نفس للوطئ والمصدق في الاول لانه النسب ليس لانه ولم يغيره فطلب  
الولد لانه الام ان كانت حرة فاطلب لها وان كانت بنته فاطلب لطلب نكاح

قال الحاكم ابو الفضل  
في غير ابيه او امه

انما

النفذ في نسبة الحاطب وغيره سوار في القبة سمع اناس من اناس كثيرة انهم قالوا  
وله فلان في الغنم انما يكملها في شدة واسطفا ان هذا الولد بوجه السماع وان لم  
يعلموا حقيقة ولو مال واحد لهذا الولد ولد الزنا لا يكمل انتهى منه في قوله مطلقا لغيره  
لست باني بطلان ولو مال باني الزانية فانه منتهى نطلب الوالد او الولد او ولده حد  
لان نكاح محصنة بعد موتها فكل من يقع النفذ في نسبة بنته الطالبة وهم الاصول  
والفرع لانه العار يلحق بهم كمال الحرثية فكيف النفذ شاولا لهم معنى فغيره لانها  
لو كانت غائبة لم يكن لهم الطالبة نحو انما يصدق القاذرة اذا حشرت منه ايضا  
والا فطلب ولد وعبد اباه وسيدته ينفذ امه لانه الولد لا يباع بسبب عبده وكذا  
الاب بسبب ابنته وهذا لا ينافي الولد لولده ولا السيد بعبده المراد بالولد النزع وانما  
مراد بالاب الاصل وانما على ذكر اكانه او انشئ ما لو اب للولد الطالبة بالحد اذا كان القاذرة  
اباه او جده وانما علاه او وجدته وانما علت كذا في غايه البياض وانما انما لا يطالبان  
بغيرها بالاولى منه ايضا الحاق كتاب الحدود والقذورات غاب لا يطلب ولده لانه  
الاصل ما دام قاذرا على استيفاء الحق لا ثبت حق الطالبة له ولانه الاصل بكنه ان يصدقه  
فيكون الرجوع اليه القذورات حاص فغير بعض المحرم غاب لم يتم الا وهو حاص لا رجعية  
القذورات يمنع استيفاء الكل لانه يمكن ان يصدقه ويمنع استيفاء البعض كما لو كانت  
بعد ما ضرب بعض الحد بخط مرسوس في طلب تركه الطالبة بالحدود اذا او القاذرة  
يطلب او القاذرة بالية على كونه القذورة زانية فان اقام اربعة على زنا او اذارة  
او بالزنا كما اراد رجائي اربع محال صد القذورات وان نحو القاذرة غائبة البينة  
لما او استأجل احضار شهود في المحرم على الا قيام المجلس انما يحد ولا يكفل لغيره  
فيطلب على محرم فقال ابنت البهيم في حفرة بهم كذا في تحفة الفقهاء وروى عن جلالته  
واما الفتحة بغير القاذرة فليس بغيره من كذا في ضابط الحكم ولا ينفذ انما القذورة او الم  
يكن كذا في نكاح المستحبة ومنه استحقاق غيره غير ينفذ في التزويج ولذا قال في اللؤلؤ الحية  
لو مال ابا سحر باسحمة باسحمة لا يضر بكذا وكذا في بعض المواضع والظاهر انما يجب انما  
شرح الحكم لان كونه بطلب تركه بالحدود وقال في السراجية في ما سحبه وما سحبه  
وبما سحره وقاسم الدين يجب وذكر ان طلق انما لا يجب شئ الاسلام وانما  
الا شئ في رجل مال رجل انك فتور الرجل انما انك قال انما لا يضر ويسجد وكذا  
الا شئ في انما السور في عقوبة وانما السور لو مال او مال عشرة ثم يضر

قال الحاكم ابو الفضل

طلب الولد  
القذرة  
وسيرة



کتاب

وہابی

وبالجملة وقد مر في غير هذا الباب الاستقصاء في هذا المعنى وذكر باب نزع الطريق  
انزل الله تعالى وانما ذكره للاعلام بمجموعه العقوبات التي لم يرد القصص عليها من  
الكتاب والسنة ويعقضي حكم حصولها بالنظر في اشادات الآثار بموجب ازالة الفكر  
باليد او اللسان او الكراهة بالنقلب او بالنظر الى القدر ومقارنتها بما بالنظر الى الاجل  
وقد ذكر بعض من يحاكي التوراة سارقا يسرق مال غيره وجب عليه منه فانما منع والا فاعاقبه  
وكذلك سلمه الفت على صاحب البيت وجوز قتله عند الحاجة الى ذلك وكذلك لو حلف  
مالا وهرب وقد رآه الاستر وادى الالبالي كان له ان يرسبه وانما انقضى الاصل السابق  
وقد ذكرت شيئا من هذا فيما جفت في السبابة شرح الهداية للسروحي في كتاب الحدود  
فصل في النفر وقد بان القذف لانه لو شتم ولده فانه بغير حال في القذف وهو حال الآخر  
ما حرام زواجه لا يجب عليه حر القذف قال وقد كتبت انه لو قال ذلك للوالد لولده  
يجب عليه النفر انتهى وفي نفس من شتم نفسه حكمه بانه الوالد لا يجب سب ولده  
ما اذا كان القذف لا يجب عليه شيئا فاشتم اولي شرح الكراخي في قوله ولا يملك ولد  
في حد القذف ومير كذا القذف لانه لو قال له يا جيت فقال له تكفانا ولا يجر كسرهما  
الآخر لانه النفر كحق الادنى وقد وجب عليه مثل ما وجب للآخر فامطاعا في نفي القذف  
في القذف لم يجر حتى يخرج من القلوب ايضا انها بغير ان وبدا بآقانه النفر بالسواد  
سما لانه اظلم الوجوه عند السبق انتهى فاعلم ان النفر بالمقرب كحد القذف وان الشكاف  
انما هو في الشتم لانه لا يكون بين يدري القائل قالوا لستم القضاة بين يدري القائل عز  
سنة قوله وهو ما رآه وان عكس القول كان القصة شائما يجب الاستحلال عليها فبينهم من  
الشكاف في الشتم انما هو اذا قال المشتم لم ات كما مر مثلا عز القصة لان الشتم مطلقا اذا  
شائما ولو حصل الشكاف في الشتم مطلقا لم يجب الاستحلال عليها لكن اذا كان الشتم بين  
يدري القائل بجرها ولو شكا لالاسات انها الادب عليه بخلاف ما اذا لم يكن بين يدري جيب النفر  
اذا شكا لالاسات لم يجره وقد يكونها انشوت على هذه المقالة لانها لو اذنت فليار ان زوجك تحد  
الزوجة دون الرجل لانه كلانها قد تمت صاحب غير انها قد تمت فمطل موجب فذمة ولم يصدرها  
فوجب موجب فذمة وان لم يكونها امرأه لانه لو كان ذلك كله مع امرأة اجنبية حدث المرأة  
دون الرجل لما ذكرنا من قصدتها وعدم الاضطرار اليها وذكرناه مع الزوجة وقد يقول بان  
يكف لا يجره قالت في جوابات انني من حد الرجل وحده كذا في الحاشية شرح الكراخي  
في قوله ولو قالات زنت بك واز ذلك الاستحلاف بالاسم كان الفتومة المسلم

لوتشتم و لده  
یا حوام راده

قال يا حبیب  
فقال له  
تلقها  
تنتقم و  
التعاضد

تاریخ  
مکتب

است از این  
منی

استحقاق  
بالمسلم



السرقة  
او اللص  
منهم  
السرقة  
او اللص

شبهة  
في القبايح

اثبات الضيق

جرح  
التي هي بائنة

السرقة  
او اللص

افق  
السرقة  
او اللص

اذا ما عالج الخمر فانه يجرب فربما وجب بخلاف الزمان حتى يقدم اليه فانه ما عالج في السرقة بعد التقديم  
ثم سلم لم يسيط القرب كذا في الفقه وفي فقه الفقيهين من جهة السرقة وضرب السرقة  
يجب ويحلف في السجى الى ان يظفر التوبة وقد ذكر في كتاب الكفارة انه انما ثبت بشهادة  
سنتين او واحد عدل فظاهرا انه لو شهد عند الحاكم واحد سنو فانه يوجب في شخص  
لما حكم به بخلاف ما اذا كان عدلا او مستورين فان لا حجة منه في قول او يثبت لكونه  
في الغفر قال في المحط والموال له ما فاسق بافاجر ما بحث بالحق والقول له فاسق او  
فاجر او لصل لا يغزر ذكر الحجة في المحط والموال له ما فاسق بافاجر ما بحث بالحق والقول له فاسق او  
بل الشئ كان ملحقا به في فتح القدير انما يجب التوفير فيمن لم يعلم انصافه به اما من علم  
انصافه فانه الشئ قد اختلف في ذلك فلو قيل انما الشئ الظاهر ان هذا او اعلم  
القول له انصافه به ايضا فاستبان ان اذا قال له هو او يجوزس باكارنا لم يثبت  
عليه انه مستفاد انه يغزر لا تركا ما اوجب الاثم شئ الاسلام وفي الفقه قال  
بما فاسق ثم اراد ان يثبت بالية فقد يصدق التوفير عنه لا يسمع منه لانه الشهادة  
على جرح الجرح والفسق لا يتصل بخلاف ما اذا قال باكارنا ثم ثبت بركاه بالية فقبل لانه  
معلق الجرح والموال او اثبات مستفاد لا يصدق فيه الخصومة كجرح الشهود اذا قال له شئ  
يكذبا فقبل رده فقبل البينة كذا في هذه انتهى وهذا اذا شهدوا على نفسه ولم يبيعه واما  
اذا يبيعه بما يضمن اثبات حق بعد او للعقد فانها تقبل كما اذا قال له ما فاسق فلامر  
الى القاضي او على انه راه فقبل اجابة او عانها او خطاها او كذبها ثم اقام رجلين شهدا  
انها رايه فقبل ذلك فلا شك في قبولها ويستط التوفير عن القاضي لانه لا يثبت اثبات  
حق له شئ وهو التوفير على القاضي لانه لا يثبت على احد من التوفير  
كذلك جرى ذلك في جرح الشئ بعد بئنه واقامة البينة ويثبت على هذا القاضي ارباب الشتم  
غيره فثبت فان بين سبها شرعا يطلب منه اقامة البينة عليه ويثبت ان من ان سببه  
ترك الاستخفاف بالعلم مع الحاجة اليه ان يكون صحيحا وفي مثل هذا لا يطلب منه البينة بل  
يسئل المملوك عن الغرض التي يفرض عليه معونها فان لم يعرفها ثبت فساد الشئ على القاضي  
له ما فاسق ما خرج به في الجرح من ان من ترك الاستخفاف بالبعد لا يتصل بشهادة وانما ينظر  
في سائل الشتم على الغدار وليس بعد لانه الاضاح كذا في ما اذا قال انت فاسق او فلامر  
فاسق وكجرحه قال في الفقه لو قال له ما فاسق او انت فاسق فغزر انتهى وهذا اذا لم  
يخرج كجرح المدعو قال في الفقه ولو ادعى رجل عند القاضي سرقة او عجز عن اثباتها لا يغزر

بخلاف

بخلاف دعوى الزنا لانه المقصود من دعوى السرقة اثبات المال لانه السرقة  
بخلاف الزنا وان قصد اقامة الحجة لكن لا يمكن اثباتها الا باليمين الزنا كانه ما حدا  
نفسه الزنا في المال يمكن اثباته بدور شبهة السرقة فلو كان ما حدا السرقة  
انتهى في الظاهر غير محتمل في رجل قال ان زنت فقبله حر فادعى العبد انه زنى احلف عليه  
ما زنت فان حلف لم يثبت العبد ووجب على العبد المدعى ان لا يحلف علق  
العبد والاحد على ان يثبت بعد ذلك استحسانا انتهى وفي القادر السراجية اذا ادعى شخص  
على شخص دعوى توجب تكفيره وعجز المدعى عن اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شئ الا اصدر  
الكلام على وجه الدعوى عند حاكم شرعي اما اذا صدر منه على وجه السب او الاتصاف فانه  
يسير على حسب ما يليق به انتهى والتقية بالمسلم في قول او مسلم في سائل الشتم انتهى  
اذا لم يثبت سلم ونبأ فانه يغزر لانه اتركب معصية كذا في فتح القدير وفي الفقه من باب  
الاستحسان وروى الظاهر لو قال له هو او يجوزس باكارنا لم يثبت عليه انتهى  
مستفاد انه يغزر لا تركا ما اوجب الاثم منه ايضا لو قال له ما فاسق فلامر ولا يجز  
للعقد بخلاف ما يروى في فقه كذا في الحاشية وكذا في الفقه في سبها او في سبها  
في الفتوى بالموال بخلاف الفقه فانه كذا في الزنا من ايضا وكذا في التوفير عنه وكذا في  
سوطا وعز اليه يوسف اكثره حجة وسبعون سوطا والاصل فيه الحديث في مبلغ حد في جرح  
زهور المعتدين مستفاد بلفظه جرحا بالا جرحا غير ان ابا حنيفة اعجز في الحد وروى بعد العبد  
لازم مطلق ما روينا في قول واعلم اربعون واربعمائة اعتبر حد الاحرار لانه هم الاصول  
اعلم فانهم في هذه النصص على غنى رواية عنه ينقص حجة روى ذلك في غير موضع  
الرواية عن ابي يوسف كافي في فتح القدير قبل السرقة من مقتول ولا يفرق لانه فله عليه عيار  
يجب تقليد الصحابي فيها لا يترك بالاي وفي رواية ينقص سوطا وفي الجاه والمعتدس في كل  
الرواية عن ابي يوسف في العبد ستة وثلاثون سوطا وفي الجرح ستة وسبعون سوطا وروى ما حقه  
انتهى فعلم انه الاصح قول ابي يوسف وفي الجرح وروى انه ينقص منها سوطا وهو قول  
زهر وهو القياس وهو الاصح انتهى وفي فتح القدير وما ذكرنا في سبها اكثره ستة وثلاثون  
سوطا انه ما ذكرنا من ان ليس في التوفير شئ مستفاد من مقتول لا راي الا امام ابي سفيان  
انما انه ما ذكرنا من ان ليس في التوفير شئ مستفاد من مقتول لا راي الا امام ابي سفيان  
الواقعة فانه لا يزيد على ستة وثلاثين انتهى وقد وقع في زور في سبها وروى انما  
ينبغي حق اكثره اكثر التوفير ورفع الى القاضي وثبت عليه انه حره سبها سوطا كسب يغزر

لو يثبت

الموال

قال في  
قادر السراجية

او على ما  
يكتفي

شبهة في

قبح روى

تقدير  
التوفير



العاضى فانه ان ضرب فبين راد على انما التفرق وان التفرق على كثر لم يكن مستوفيا لمثل التفرق  
 الا ان يقال ان هذا التفرق لا يقتصر على من خرج في الحان ان مما يجب التفرق الضرب منه اجابة ودراسة  
 لواجب التفرق مع الحدود فقدم التفرق في الاستنباط لتخصيصه في العدد كذا في الظاهر  
 منه ايضا في قوله والمدة قال المؤلف في فقاواه للزوج ان يضرب زوجته على اربعة اشياء  
 وما في بعضها بائني فكل واحد من ما في بعضها اربعة فكل واحد من ما في بعضها اربعة فكل واحد من ما في بعضها اربعة  
 زوجها بخلافه لا يعطى فله ضربها كذا في القصة وينبغي ان يلحق به ما اذا ضربت الولد الذي  
 لا يعطى عند مكانه لا يضرب المرأة اذا كانت متوفاة او لا ومنه ما اذا ضربت او ضربت ثيابه  
 او اخذت ثيابه او قالت له يا حمار يا ابل او لعنته سواء ضربها او لا او لا قول العامة ومنه ما  
 اذا شتمت اجنبيا ومنه ما اذا كسفت وجهها بغير حرم او كانت اجنبيا او كسفت عاتقها مع  
 الزوج او شتمت مولا يبيع صومها الاجنبى ومنه ما اذا اعطت زينة من ثياب الطعام على الزينة  
 حيث كانت العادة لم تجز وان كانت العادة سميح الرأفة بذلك بلا مشورة الزوج  
 فليس له ضربها ومنه ما اذا دعت عليه وليس منه ما اذا طلبت نفقتها او كسوتها او كسوتها  
 لانه صاحب الحق في الملاءمة ولان التفاضل كذا افادته في الزانية في مسائل الضرب  
 فصل الامر باليد والمعنى الجامع لكلها اذا ارتكبت معصية ليس فيها حد من حد فان للزوج  
 ان يضربها كما لا يسبها ذلك بعدد كذا في الدراج فصل القسم من النساء وهو شامل  
 لما كان متعلقا بالزوج وبغيره وقد مر جوابا ما اذا ضربها بغير حق وجب عليه التفرق والاجابة  
 انما يجوز ضربها لترك الزينة اذا كانت قادرة عليها وكانت شرعية او الاطلاقا كانه  
 يجوز ضربها لترك الاجابة اذا كانت طاهرة غير الحيف وغير النفاق وكما يجوز ضربها للزوج  
 اذا كان الخوف بغير حق واما اذا كان بغير حق فليس له ضربها عليه وقد مر في مواضع التي تخرج  
 اليها بغيره في كتاب النفقات والطلاق والزوجية تشمل الضحية ولذا قال في التبيين ان  
 التفرق مشروع في حق الصبي في حق القصة وراى من شتم عاتقها التفرق انتهى في المختصر  
 عزبا لشرخص الضم لا يمنع وجوب التفرق ولو كان حق الدخول مع غيره في الزمان والبيع  
 بغير حق التفرق اذ ارب ما وجب حياضه فعلى نحو ما اذا شرب النبي او زنى او سرق وما  
 ذكره الشرع في ما يجب حياضه لعمارة توقيفا فيها منه في قوله بطلان الزوج او غير  
 زوجة قال في القصة في باب مسائل لم يوجد فيها رواية مستصعدة ولا رواية من  
 المتقدمين قد عرفت البتة بغير التفرق انما قال كانه فاسقا او سارقا او كونه بل لاجل  
 ولده او ورثته انما يحصل الفارق في التفرق وكما يجوز بغيره الى انهم ذلك لا يغيرون ولكن

من الزوج  
 زوجة

شتم المائت

تفرق العتيق

تفرق الميت بغير  
 الزنا

سحر جبر

لم يجز الجواب منه ان يكون قد صرحوا بان له لو قال رجل مسلم يا ابن اليهودي او يا ابن النسيق  
 او يا ابن الفاجر او يا ابن الجنية او يا ابن النجاسة او يا صاحي بظلمه وانه يستحق عقوبة التفرق  
 لانك انما الحق التبين بولد المستنوم كما يحصل بهذه الاعطاف يحصل لما ذكره ولذا  
 لم يفرقوا بين التبيين فيما يجب الحد من الاعطاف العقوبة شئ من الاسلام ولو تزوج الرجل  
 بامراة امية بعد موت الاب فولدت منه قال الفقيه ان كان اقر بالوطئ اربع مرات في  
 مجلس واحدة حد حيا ولا يثبت نسب الولد قال الفقيه انما يثبت هذا القول انما يثبت  
 والمحدود به ما يقتضيه ما يصح في الحدود واذا اخذ رجل في حادثة فتوى العلماء فقام به الى حد  
 فقال الحكم انما لا يعمل به او قال ليس كما اتوا به وجايل وذكر اهل العلم بالتفريق وجب عليه  
 حد التفرق وان تفرق بالوفاة وجب التفرق ولا يفرق في التفرق الكفيل ولا يثبت بشهادة  
 السامع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة خلاف محمد الحار القدرى اقول ما ذكره  
 لم يوجد في الكتب المعتمدة بل المذكور في غالب الكتب الشهادة ان التفرق حق العبد بغير  
 فيه الشهادة على الشهادة وشهادة السامع الرجال والعقد الابرار واليمين  
 بغيره الكفيل وسكنوا في ذكر التفرق الذي هو حق الدخول مع غيرها بغير التفرق على  
 قسمين حق الدخول حق العبد وبعض الفقهاء اطلقوا التفرق الذي هو بغيره شهادة  
 النساء مع الرجال كصاحب الخط ولعل اقتضاهم على الدخول مع العبد لما ذكره من ان  
 الذي هو حق الدخول بغير الخط بغير الظاهر وبالفقه غير ثبت وبت بانهيات وكذلك  
 قوله مع نبي بعد الحدود والعقاصر شهادة رجل واحد او اثنين لعلمهم اذ رواية فيما يحتاج  
 فيه الى التثبت ولم يردوا الشكول للفقه هو حق الدخول مع شئ من الاسلام والحد على الدخول  
 في شرب الخمر في ظاهر الرواية فان اظهر ارب وعمر الحسن انما يحد اذا سكر كالم اذا سكر  
 مما يحد شرب ثلثه الحار القدرى وفي نفع القدر الاول لانه لا يحد فيما اذا قيل له ما  
 يوجب التفرق ان لا يجيب قالوا لو قال له يا حيت الاخير انك تكف عنه ولو لم يسمع الاثبات  
 لم يحد به بغيره اوجب مع هذا فقال بل انت لا تأمر الله في حق القصة شئ مما يجب  
 الاستحلال عليها وعمر الشيخ الجليل التكملة انما يحد بغيره او بغيره ما لا يحد به في  
 الاستحلال لا يجب عليه ويخرج من العهدة بالارسال اليه انتهى وهو مشكل لانه يقتضي  
 ان يزول عنه الاثم بغيره بالارسال سواء حاله واراها او لا او ينفى ان ينفى الاثم  
 الا ان يوجد الابرار الا انما يقال ان الابرار ليس في قدرته وانما في قدرته طلب المحال و  
 الابرار وقد اتى بما في وسعه وفي الحان التفرق حق العبد كبر حقته بغيره الابرار

تزوج  
 بامراة  
 امية

في الاصل  
 ما استوفى  
 اذ كان كليل  
 وقت المرأة  
 او الشاهد  
 على الشهادة  
 في التفرق  
 والعقد  
 الابرار  
 واليمين

شتم المائت

او السكر  
 كحل شراب  
 قتل

ذكر ما يشترط  
 فيقولون انما يحد

الابرار

بغيره



المعروف والشهادة  
على الشهادة و  
المسألة في  
الشروط

في هذه الدعوى  
في حق الله

الدعوى على ما  
كان في الزمان

كيفية الاستئناف

استئناف

أما في التعقيب  
للإمام وكذا  
العقد

الجدلية  
قدرة

طلب المردون

والعقد والشهادة على الشهادة والتعقيب بين ١٩١ أمارة سنة بكتب وبعضها بالكتاب  
مال في فتح القدر ولا يخفى على أحد أنه ينقسم إلى ما هو حق العقد وحق العقد على العقد لا ينقسم  
إلا بحريته فبما ذكرنا ما هو واجب من حقه فلهذا فقد قلنا أن يجب على الإمام إقامة هذا  
بكل ما ذكرنا إلا فيما علم أنه لا يجوز العمل على ذلك ثم يجب أن يتفرع عليه أنه يجوز إتيان ما يمدح  
شبهه به فيكون مدعى ما إذا كان بعد إقراره في فساد ما يفتي به وغيره أن كان  
المدعى عليه في الزمان كان أول ما فعله بوعظ استخفافا ولا يفرقان عما ذكرناه من الزمان  
عز إليه حقيقة أنه يقرب وهذا يجب أن يكون في حقوق الله تعالى فلهذا لا يمكن التمسك  
فيما كان استغفار التعقيب فلهذا يجب أن يكون محل ما قلنا من حقوق الله تعالى ولا استغفار  
لأنه إذا كان زامره فقد حصل تغريبه بالباب الفاضل والدعوى فلا يكون مستغفرا  
لحق الله تعالى في التعقيب وقوله ولا يفرق بين ما يقرب في أول مرة فإن عازله في ما يقرب  
ويكفي كونه محله حتى أدى في الشتم وهو من تغريبه بما ذكرناه قد روي في الحديث في الرجل  
يشتم الناس كان زامره وعظ وان كان زامره ذلك حصر وان كان سببا في  
وجس يعنى التعقيب وذلك في الزمان عند في الدين والصلاح انتهى ما في الفتح وفي المحقق  
لو ادعى عليه أن قال لا يا فاسق يا زنديق أو يا كافرا أو يا منافقا أو يا فاجرا أو يا كاذبا  
فلهذا التعقيب لا يخلفه بالله ما قلنا بهذا كل يخلفه بالله ما قلنا عليك هذا الحق الذي روي في الزمان  
في كيفية الاستئناف وفي القضية التعقيب لا يسطر بالقضية وفي شكل الآثار وأما في التعقيب  
إلا الإمام عند الاستئناف والابن يوسف ومحمد بن أبي العباس أيضا قالوا في الطحاوي  
وعندنا من العقوبات للتعقيب على الإمام قال رحمه الله وتعلل ما قالوه من أن العقد  
إلا الإمام فذلك في التعقيب الواجب حمله على الإمام بانه لا يترك شكر البسيرة عند شروع  
من غير أن يخفى على أن ما قاله الطحاوي فيها إذا جنى على الله انتهى ما في القضية وهذا  
كله يدل على أن العقد للإمام جائز وهو مخالف للفتح شرح الكلاني في محله في قوله من عذف  
معه كذا وكذا وقد لا بد من إقرار أن العقد جائز بتقريره قال في اللؤلؤة لو قال يا بليد  
يا فاجر يجب فيه التعقيب لأنه قد نهى بمصيبة ولأن الحق الشين به انتهى في قوله مصيبة  
نظروا في الظاهر التعليل أن في شرح الكلاني في أو آخر قوله يا كاذبا بطله وطلب  
المسروق منه شرط القطع أو طلبه إلا أن لا يقطع بدونه لأنه المخصوصة شرط لظهورها  
أطلقه فشكل ما إذا أقر أو أنعت عليه البينة لا احتمال أن يغفل بالملك فبسط القطع فلا بد  
من حضوره عند الاداء والقطع تنطبق تلك الشبهة وما ذكرناه فلهذا ما في التبيين سريانا

في حق الله  
في حق الله  
في حق الله

إلا البديع فانه إذا أقر أنه سرق في ماله الغائب قطع استخفافا ولا يفرق حضور الغائب  
وتعقيب فانه ما هو واجب من حقه فلهذا فقد قلنا أن يجب على الإمام إقامة هذا  
بكل ما ذكرنا إلا فيما علم أنه لا يجوز العمل على ذلك ثم يجب أن يتفرع عليه أنه يجوز إتيان ما يمدح  
شبهه به فيكون مدعى ما إذا كان بعد إقراره في فساد ما يفتي به وغيره أن كان  
المدعى عليه في الزمان كان أول ما فعله بوعظ استخفافا ولا يفرقان عما ذكرناه من الزمان  
عز إليه حقيقة أنه يقرب وهذا يجب أن يكون في حقوق الله تعالى فلهذا لا يمكن التمسك  
فيما كان استغفار التعقيب فلهذا يجب أن يكون محل ما قلنا من حقوق الله تعالى ولا استغفار  
لأنه إذا كان زامره فقد حصل تغريبه بالباب الفاضل والدعوى فلا يكون مستغفرا  
لحق الله تعالى في التعقيب وقوله ولا يفرق بين ما يقرب في أول مرة فإن عازله في ما يقرب  
ويكفي كونه محله حتى أدى في الشتم وهو من تغريبه بما ذكرناه قد روي في الحديث في الرجل  
يشتم الناس كان زامره وعظ وان كان زامره ذلك حصر وان كان سببا في  
وجس يعنى التعقيب وذلك في الزمان عند في الدين والصلاح انتهى ما في الفتح وفي المحقق  
لو ادعى عليه أن قال لا يا فاسق يا زنديق أو يا كافرا أو يا منافقا أو يا فاجرا أو يا كاذبا  
فلهذا التعقيب لا يخلفه بالله ما قلنا بهذا كل يخلفه بالله ما قلنا عليك هذا الحق الذي روي في الزمان  
في كيفية الاستئناف وفي القضية التعقيب لا يسطر بالقضية وفي شكل الآثار وأما في التعقيب  
إلا الإمام عند الاستئناف والابن يوسف ومحمد بن أبي العباس أيضا قالوا في الطحاوي  
وعندنا من العقوبات للتعقيب على الإمام قال رحمه الله وتعلل ما قالوه من أن العقد  
إلا الإمام فذلك في التعقيب الواجب حمله على الإمام بانه لا يترك شكر البسيرة عند شروع  
من غير أن يخفى على أن ما قاله الطحاوي فيها إذا جنى على الله انتهى ما في القضية وهذا  
كله يدل على أن العقد للإمام جائز وهو مخالف للفتح شرح الكلاني في محله في قوله من عذف  
معه كذا وكذا وقد لا بد من إقرار أن العقد جائز بتقريره قال في اللؤلؤة لو قال يا بليد  
يا فاجر يجب فيه التعقيب لأنه قد نهى بمصيبة ولأن الحق الشين به انتهى في قوله مصيبة  
نظروا في الظاهر التعليل أن في شرح الكلاني في أو آخر قوله يا كاذبا بطله وطلب  
المسروق منه شرط القطع أو طلبه إلا أن لا يقطع بدونه لأنه المخصوصة شرط لظهورها  
أطلقه فشكل ما إذا أقر أو أنعت عليه البينة لا احتمال أن يغفل بالملك فبسط القطع فلا بد  
من حضوره عند الاداء والقطع تنطبق تلك الشبهة وما ذكرناه فلهذا ما في التبيين سريانا

دعوى  
دعوى

دعوى  
دعوى

أو اطلب أو اطلب

أو اطلب أو اطلب

أو اطلب أو اطلب

أو اطلب أو اطلب

أو اطلب أو اطلب

أو اطلب أو اطلب







ابابوسف قال لا بأس باللعب بالنظر في حرام الاكل في الحضور وفي نوادره يست  
 رر ان لا يلحق الجسد بالابابوسف لو مال بالواجب او بالباح او سجد او بالواو  
 لم يجز شي ولو مال بالواو بالواجب لم يجز لان هذا الزنبر قد تغير على او باستار لان  
 ابابوسف قال لا بأس باللعب بالنظر في حرام الاكل في الحضور او بالواو بالباح او بالواو  
 او بالواو بالباح او بالواو بالباح او بالواو بالباح او بالواو بالباح او بالواو بالباح  
 اجاب سرياني ولم يذكر في هذا الموضع في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 باخذ المال جائز كذا في الظاهر وفي الخلاصة سعت في شرحه في قوله في نوادره است  
 انما في ذلك او لو لا جاز و في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 وانما في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 لا حرج من بيعه الحرام لانه باخذ الحرام كسب او كسب الحرام كسب الحرام كسب الحرام  
 لا حرج من البيع اخذ مال احد بغير سب من في الجنب لم يذكر كسب الاخذ و ادى ان  
 باخذ ما يملكه فان ايسر من ثوبه بغيره الا ما يرى وفي شرحه الاشارة الى قوله في نوادره است  
 في ابتداء الاسلام ثم شيخ انتهى في الحاصل ان الذنب عدم التنوير باخذ المال شرح  
 لا في حكم التنوير اقول هذا بعد فانه لا يكون التنوير في صورة الوضوء كيف يتحقق فانه  
 التنوير وجوه منه بالنظر في الاسلام في كل جنس وبعد لونه فالعريف لا يراه في  
 وايضا فلو اوصى الوجه البر او اراه في صورة الوجه او اراه في صورة الوجه او اراه في صورة الوجه  
 فلو اراه في صورة الوجه او اراه في صورة الوجه او اراه في صورة الوجه او اراه في صورة الوجه  
 معلوم في موضع فلا حاجة الى ذكره في شيخ الاسلام وسئل الهندون في قوله في نوادره است  
 رجلا مع امرأة اكل لسانه قال ان كان يعلم انه ينظر بالصباح والنظر بالواو بالواو  
 لا وان علم انه لا ينظر الا بالفضل وان طاعة المرأة حل في قلبها ايضا وفي المسئلة راي  
 رجلا مع امرأة يزني بها اومع حرمه بها سلطان وعان قتل الرجل والمرأة جميعا انتهى  
 فقد افاض الفرق بين الاجنبية والزوجة والحرم في الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط  
 المذكور في عدم الانزجار بالصباح والنظر في حرام الاكل في الحضور وفي الجنب الاصل في  
 كل شيء اذا راي سدا في الرجل لم يقد وانما يشع حرمه فانه لا يقد ولا يقد في ان  
 زني على هذا القياس الكايرة بالظلم ونطاق الطريق وصاحب الكسب وجميع النكاح  
 ما في شئ من بقاء وجه الكايرة والاعوذ والنكاح والساعة قتل الكسب وناب قائلهم  
 انتهى في ايضا اقول في نظر بل المفهوم من سائر الكتب عدم الفرق وان الفصل على تقدم

التنوير باخذ المال

اجد رجل مع امرأة

منه العقل

سلم

عدم الانزجار بالصباح كما يظهر بالشيخ شيخ الاسلام رحمه الله في المصنف بقية ما لو  
 لكل انما في حال مباشرة العفة وما بعد الفراغ منها فليس كذلك في غير الحرام في الفتي  
 راي غيره على فاشية موجبة للتنوير بغيره بغيره في الحجب للشيخ في غير المصنف في قوله  
 بعد الفراغ منها قال في المدونة قوله ان غزوه بعد الفراغ منها اشارة الى ان قوله في  
 حال كونه مستقلا بالاشية في ذلك وان حصره في ذلك في غير الحرام وكل واحد ما يراه  
 وبعد الفراغ بغيره لان انتهى عما مضى لا يفسد في تنويره او ذلك لا الامام انتهى  
 وذكر قبله في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 بحسب ذلك التنوير الذي اقامه بغيره انتهى وفي الجنب ما اقامه في قوله في نوادره است  
 الحق كالتصريح في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 مقدر بخلاف التنوير الواجب فعليه حجب شوبه اقامه كل احد في المسئلة في قوله في نوادره است  
 وفي الفتي حرج غيره بغيره في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 منها لا اظن وهو حرج عليه سبق انتهى في ايضا اقول في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 المعاشية في الشتم تحصل بقوله في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 في كالا لجنس شيخ الاسلام قال ابن تيمية في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 رار انما في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 انما في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 لكن ينبغي ان يستثنى من هذا اذا قد رجلا في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 وهو اظهر كذب الفاضل ووضع العار من المذنب في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 حرج به انما في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 ما في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 ذكر الحق في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 يعني ذلك الزنا بان قال انما في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 هذا اما لو قد زنا اخر حجب انتهى في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 لم يجد الاصل في ما روي انه ابا بكره لا يشهد على الفرية بالزنا وطلعه عمر بن الخطاب  
 رحمه الله في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 نارا وعمر رضي الله عنه في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است  
 فظهر ان المذهب اطلاق المسئلة كما ذكره الزيلعي انتهى اقول في قوله في نوادره است في قوله في نوادره است

من يمتع

تضارب

كسب ما يراه  
الحدوث  
او زنا  
شرب







شبهه و اعلى قطع الطريق  
على جسم

احوال قطع الطريق  
اربعه

عدم الشهادة  
القطع

رجسونه للقطع

الافواه كراه

الاعتداء بالسرقة  
الكل السرقة

سرق نصابا  
من جماعة  
سرق نصابا  
نصابا

اخذ من البيوت  
نصابا

الغربة عنهم منه ايضا ولو شهدوا على رجل بقطع الطريق والنقل واخذ المال ولم يجر  
معهم جسم لم يقع عليهم الحد لكن جسم الغاصي وبزهره منه ايضا بان لا احوال قطع  
الطريق فبين انهما اربع الاو لا لو اسكت بعد ما قصد قطع الطريق ولم يقطعها على احد  
وكله الجسر حتى يبوب وهو الاثر فيكون له ان ينفذ في الارض فالتسلي بعض الجسر لانه  
نفي عن جود الارض وقد عهدهم بحقوقه في الشريعة ولم يتركوا الفصل في السرقة في الهداية ونحوه  
ايضا لما نزلت من ان لا اخافه انتهى اطلاق في اخذه فمثل ما اذا كان ياذن الامام او لا  
ولم يبين اجمالا يتحقق مقصده فظهر ان يحصل لو تفرق على الطريق لاختار المارين واما قطع  
الطريق حيثما يقع في احوال المال وان يكون بالاختار فقط فالنظر في قوله قيد عائد الى  
قطع الطريق لا كما قال الشارح انها ترجع الى غير المذكور وكلامه مني على ان يكون الاختار قطع  
وليس كذلك شرح الكلايين في قطع الطريق ومنها ان لا يداخل لانه حق العبد لانه انظر  
بجملته الحد وروى في حده الكليل للشمس لانه لا يجسر قبل تعدل الشهادة لانياس  
شرح الجميع ان كان كتاب الحدود وفي قاضي فاصح ان لا يقطع رجل القطع لقطع قطع  
منه فوجد ما في يد غيره فلا خصوصية فيه وبين ذلك الرجل بخلات الودعة فان في الودعة  
يكون للحدود انما يخذ ما في ان شاء لان في اللفظ ان شاء كالاو لانه في الولاية اخذ القطع  
ان شاء كالاو لانه في ان شاء البعد على الودعة انتهى فبين ان لا يقطع بطلب للقطع  
كالاخفى شرح الكلايين في كل المسائل بالبراهين في فصل كيفية قطع الحدود واذ اقر  
بالسرقة مكرها فاقوله باطل ومن المتأخرين من اقر بصحة وسئل الجسر من زباد اكل  
ضرب السارق حتى يبر مال ما لم يقطع اللحم لا يبين القطع ولم يترك على هذا الظاهر والمدعي  
عليه السرقة اذا انكر السرقة حتى عز الفقيه الجبر الا غلب ان المال يجعل فيه باكر رايه فان  
كان في الكبر رايه ان سارق وان كان المال عهده عهده ويجوز له ذلك الا ترى ان الزاوة  
الدم باكر رايه يجوز حتى ان يزدخل على استا من مشاهير اسلاحة والجسر في حاله وان  
انما لم يقطع كان له ان يقطع وعامة الشارح على انه يفرقه منه ايضا واطلوا في قدر النص  
في مثل ما اذا كان السرقة منه واحدا او اكثر فلو سرق واحد نصا باكر رايه فقطع ولو سرق  
اثنان نصا باكر رايه فقطع عليها ما لم يفرقه لالتصاف في حق السارق لا السرقة في سنة  
بشرط ان يكون الحد واحد ولو سرق نصا ما من منزلة بين مختلفين فلا قطع والبيوت زوار  
واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة الغسر في دار كل واحد في بيت على  
حدة من كل واحد منهم لم يقطع بخلاف ما اذا كانت الدار عظيمة وفيها حجر كحاف

الربايع

او اذ كان كالمركبة

الربايع الجرايين ولو مال سرق مائتين بل مائة لم يقطع ويضمن المائتين لانه اقر  
مائتين ورجع عنها فاستحق الضمان ولم يجب القطع ولم يصح الاقرار بالمال اذ لا بد منها  
السرقة منه ولو انه صدق في الرجوع الى المائة لاصح كذا في فتح القدر ولم يذكر النص  
صحة الرجوع عن الاقرار للعلم بان يصح الرجوع عن الاقرار بالحد وكلها الاحاد العذرة قال  
في الذخيرة واذ اقر بالسرقة ثم هرب لا يصح وان كان في ثوبه انهم بخلاف ما اذا شهدوا  
عليه ثم هرب فانه يصح كذا في الظاهرية ولم يشترط النص عدم التنازع في هذه الحجة لانه ليس  
بشرط في الاقرار بشرط في البينة فلو اقر بسرقة متفادته قطع ولو شهد عليه بذلك لا  
كان في الربايع وقد ساء جد التنازع في السرقة هو حدة في الزنا كذا في الذخيرة واطلوا في  
الموت فمثل الحد والعبد وسبب في تعاضلها في العبد وقيد بالجليل لا يشهد به السامع  
مستقيمة لانه وكذا الشهادة على الشهادة وان قبل في حق المال الجرايين ويشترط اي  
لا قطع على السامع وهو الذي يسرق كتمان الموت بعد الدفن وهذا عند اخذ من وجد وقال  
ابو يوسف عليه القطع لغيره صلح من نفس قطعناه ولانه مال مستقيم محرز منه يقطع ولما  
فقد صلح لقطع على الخن من هو الناس بليغة اهل المدينة ولاز الشبهة تمكنت في الكف  
لانه لا تملك الميت حصة ولا الوارث تصدق حجة البت وقد تمكنت الخلل في المقصود وهو  
الازخار لانه الجناية في نفسه ما دارة الوجود وما رواه غير منوع او هو محمول على  
السنة لمن اعتاده لقطع الامام سببنا لاحدا بجر وما رواه في الحديث من قطع  
يده السري في ان شاء والرجل اليمن في الاربعة فمذ طعن فيه الطحاوي او يحل على السامع  
فانه في الاصول منى الامر في الفاسد السراجية للامام ان يقطع سبب كذا في شرح من  
ولم يذكر النص في الجسر وان شئت في الجسر لم يذكر واستحق ثوبه وتظهر في غايته  
منزلة المائتين ان يجسر حتى يبوب او يظهر عليه سبب رجل صالح يحرق قوله وان سرق قال  
وفي الذخيرة رجل ادعى على رجل سرقة وقدمه الى السلطان وطلب في السلطان ان يفرقه  
ففرقه السلطان مرة او مرتين ثم اعد الى السجن ففرقه من بعد بحال الجسر من التعذيب  
والضرب فقصه السطح ليقطع السطح ومات وقد كلفه فانه في هذه الحادثة وقد  
ظهرت السرقة على يد رجل اخر كان للفرقة ان يخذوا صاحب السرقة بدية ابيه وبالفرازة  
التي ادانها السلطان لا يكلل ولا حصل شيئا وهو مستعد في هذه السبب هكذا ذكرني  
بجمع النوازل قبل هذا الجواب مستقيم في حق الفرازة اصله مسد السحابة غير مستقيم في  
حق الدية لانه قصه السطح باجباره وقبل هو مستقيم في الدية ايضا لانه مكره على التسعير

بسرقة صم

6 ارقت  
ما بين  
رجوع وقال  
على مائة

الرجوع الى  
ما هو

التقدم

شهاد النساء  
وانشاده  
على الشهادة

بأنه

في الزنا

ادعى على  
منه سرقة  
فادعى على  
منه سرقة  
فادعى على  
منه سرقة



للفراغ فثبت المعنى لانه انما قصد الفراغ فاعرف نفسه من التعذيب بحرقه لولده  
 حتى في السر واما اذا حاصم واحد في سرقة فنقطع فلا ضمان على السارق فيما حوصم  
 باجماع الصحابة واما انما لم يخاصم فيه فقد اختلفوا قال ابو جسد لا ضمان عليه في سرقة  
 خالصه او لم يخاصمها وقال ابو يوسف ومحمد مضمن في السرقات كلها الا فيما حوصم لانه  
 المسرور من سرقة يدين المال بسبب سرقة حق الله تعالى وهو القطع ولا ضمان له فكأن  
 سقوط الضمان تباعا على دعوى السرقة والخصومة بينهما فمن حاصم منهم فقد وجد منه ما  
 يوجب سقوط الضمان ومن لم يخاصم لم يوجد منه القطع فيبقى حق الضمان كما كان  
 لابي جسد ان الثاني للضمان هو القطع والقطع وقع للسرقات كلها فيبقى الضمان في  
 السرقات كلها بهذا كله اذا كان المسرور بالكلية اذ كان فائدا وكل سرور للم  
 صاحبه لانه القطع ينفي الضمان لا الزم صريح مجمع مطلب بدل كل السرور ببدله  
 اكد على سارقه يدعي السرقة لا المال كما قال بعضهم له وجه وما يلحق به من الاستدلال  
 على ذلك انه اليهودي لا انكره واحكم الراجح بعد ما جاز ابا ثابث ان الذي صلح ورجوا  
 ان يحكم فيها بغير الرحمة على المسلم بها يحكم التوراة ابراهيم باجساد التوراة  
 فاحضر وها كان في نفسه فمثل كان احضارهم للتوراة بعد انكارهم الراجح غير رضى و  
 طوبى له او عزاء وكرامته وقد كان يكتم على طريفة ما قال ابن حزم انه يقول لمسلم  
 ولهم ان يستغفروا احضار ما هو ملكك لهم على انهم صلح باحضار التوراة وان كان  
 بذلك النظر فيها وكشف ان الرحمة فيها غير رضى في هذا الحق لا سيما دل ذلك  
 على انك السرية التي يوجبها احكامها فيها بغير ملكها استحسانا في النظر وكشف الاحكام  
 وتعرف ما يحتاج اليه حتى انه لو لم يوجد في نظر بلاد نفع الاسحق واصحاحه  
 في كتاب حديث ارفقة وما يحتاج اليه من تعليم السرية انه يجب على ما كان يكتسب طالب السرية  
 من على وجه لا يخاف عليه الصياح ولا يقال غير هذا وشواهد هذا الاصل كثيرة لا يمكن ان  
 جامد الاجتهاد في المعاني ووقت عند طواهير الناس كوقوف ابن حزم ونظرا في قوله  
 انهم كانوا يكتبونه في الاوراق والاكثاف والخفاف اقراهم حين ظلمت منهم هذه الاشياء  
 كان يسع احد منهم الاشياء من احضارها عند ما قصد جمع القرآن فانه اولى جواز  
 الاستماع من العار والعارفة وانه اعز ما يجب على كل كانت احضار ما كان سريته  
 في القول با بغير الملك في استحسان النظر والتعليق لا يقال ان هذا غير مقصود على  
 المصحف بل يجب مثل ذلك في الاعيان التي اجمع على القطع بسرقته عند تحقق الحاجة

ميراث في السرقة  
 ضمان السرقات  
 ضمان السرقات  
 ضمان السرقات  
 ضمان السرقات

رد القاصم  
 في السرقة  
 ضمان السرقات  
 ضمان السرقات

لو لم يجد في نظر السارق  
 وانه لو لم يجد في  
 السرقة لم يكن ملكا  
 فكل من ظلم

لانا نقول به كذلك بحكم الحاجة غير ان الحاجة في المصحف ثابتة في الاموات وفي غيره ان كان  
 دليل الحاجة ثابتا بحكم ذلك كما في سرقة الطعام في زرع النخل وسرقة المار والجمع وشهادة ذلك  
 واما دليله في قيام الحاجة اخذت به بالاصل حتى لو وقع التغير العام ووجدت في كتاب  
 سلاح فاختد جواز بقاءه لانه لا يبعد ذلك سرقة لقيام الدليل على خلافه وكذلك لو وقع  
 حريق فاختد زرع غلبت شتار انما قصد سلامة من الحرق حتى في ذلك لقيام الدليل  
 ونظائر هذا كثيرة فقد تحققت الحاجة الى النظر في المصحف وكتب السرية وراجعت ما  
 كان ذلك حافظا كجواز السرور والتوقف في الهداية للسرور في باب ما ينطبق واما  
 بقطع من كتاب السرور في قوله لا السرور المصحف كتاب السرور واما رجل سب النبي صلى  
 او عابه او كره او تنقصه فقد كونه ماله وبانت منه اذ كان غائبا والاقبل من ذلك المرافة  
 الا انه باجته مال البطل المرافة ويجوز على الاسلام حراج ان يثبت في الحكم المرفوع  
 بوجاهة المدعى وجده رساله صلح فاما ان سره صلح على بطلانه واما ان كان  
 اليهودي والنصراني فقد مال محمد بن جرير الكوفي ان المسلمين في زرع رسول الله صلح كان  
 يثبت بشهادة اهل الاله الا الله وان محمد رسول الله واما ان يكون رسالة رسول الله  
 صلح كان الاوار برسالة دليل الاسلام في صفته قال ثمة ما اليوم ببلاد العراق يريد  
 محمد بن عبد الله يومئذ ان مال اليهودي او النصراني استهزاء لاله الا الله واستهزاء محمد  
 عبده ورسوله لا يحكم باسلامه ما لم يقل براءت عن دينه ودخلت في دين الاسلام وكذا لو  
 مال براءت عن دينه واستهزاء لاله الا الله واستهزاء محمد عبده ورسوله بغير سلامه مال ابو  
 يوسف اذا كانت شهادة الكتابي برسالة محمد صلح حيا كان وخلافه الاسلام وغير بعض  
 شيخنا اذا قيل للنصراني احمد رسول الله بحق قال نعم انه لا يغير سلامه ولا يصحح وكذلك اذا  
 قيل الحمد رسول الله بحق لا اله الا الله والحمد لله فقال نعم لا يغير سلامه ووقع في زماننا انه  
 قيل للنصراني اني الاسلام حق فقال نعم فقبل له ادين النظر في باطل فقال نعم فامتنع بعض  
 الغنيين بانه لا يغير سلامه وافتى بعضهم انه يغير سلامه مال واذا مال اليهودي والنصراني  
 اناسلم او مال اسلمت لا يحكم بسلامه وكذا اذا مال على دين الحنفية لا يغير سلامه او الحنابلة  
 عز الله الله اليهودي او النصراني اذا مال اناسلم او مال اسلمت مسئلة اي شئ اردت  
 بذلك فان مال اردت تقول اسلمت تركت دين اليهودي والنصراني والدخول في دين  
 الاسلام كان مسلما فارجع بعد ذلك كان في هذا مال اردت يقول اسلمت اني  
 على دين الحق ولم ارد بذلك رجوعا عن ديني لم يكن مسلما وفي مجموع التوازل او حاله الذي

سرقة ما  
 اضطر اليه  
 المصحف  
 السرقة

السبب حاله  
 سرقة ما

بم يكون  
 اسلم المالك







الاسلام عتق لانه عبد الله لم يملكه الاسلام وابتدأ في دار الاسلام عتق فكذلك انما هو عبد الله وعتق  
 العبد المشرك لسلامه العتق عبد الله اخذ الكفار وادخلوه في دار الحرب فابن منهم عتق  
 لانه استولى على ملك الحربى فكذلك عتق كالمسلم عبد الحربى في دار الحرب فابن  
 الى دار الاسلام فانه عتق فاصح من اخر العتاق والحركة الاصلية تسترق اذا كانت  
 حربية فام الولد اذا شرح البر الكفرية باب المردى وكذلك ان كان اكثر الزواجا  
 انهم لم يفرقوا لان اكثر الراى بمنزلة البتة فبائس على الاخطا سنة باب ان الزوال  
 فان كان عليه سبيل المسلمين واكثر انظر في المسلمين ان كان مسلما فهو بمنزلة العلم بالمسلم  
 حتى يجب عليه سبيل لانه اكثر الراى بمنزلة البتة فبائس اياه على الاخطا وبتا بقدر  
 الوقوف في على حصة الحال سنة في باب المكون اما ما من رجل دار الحرب وان كان خرج  
 بمنازل المسلمين فظهر واعلم فانه كان مسلما فهو حر لانه غريم لولاه وان كان زينا  
 فهو من ضمن اخذه لانه قتل المسلمين فظهر له العهد وقد كان عتق بالمراغة فهو حر  
 فيكون فبائس اخذه سنة في باب ما حذر الشهادة عليه بالردة اذا شهد رجل واورا ان  
 عليه بالردة اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين فانه العالم يقتضى به الا ان حكم  
 استحلال القتل حاص واما ان يشهد الواحد البت القتل فكذلك ما يشهد  
 على الشهادة وبشهادة النساء مع الرجال وكذلك ان شهد رجل واورا ان على الزنى  
 سبقت العهد وهو محذور فيكون نكاحه الامام لا يفتد به الشهادة ولكنه يجعله نافعا  
 للعهد فيما سوا القتل من الاحكام فبالاخذ شهادة النساء مع الرجال حجة فيما يتعلق  
 بالامانة لا بالاشهاد كالمسلمين واما البرقة وكذلك لو شهد رجل واورا ان على  
 نصراني ان اسلام ثم ارتد وهو محذور ذلك فانه يحرم على الاسلام ولكن لا يقتل بغير الشهادة  
 في المحنة سنة في باب ما يجوز الشهادة عليه فان التزم المسلم حذر المحر والسكر ثم ارتد ثم  
 اسلام قبل المحنة في دار الحرب فانه لا يؤخذ بذلك لانه اكثر من منع وحرية الحد ابتداء ولهذا  
 لا يجب على القوم والمساكين وكذلك امر ارضه بعد وجوبه منع العباد وكذلك ان  
 اصابه وهو ارتد محذور من الامام ثم مات فانه لا يؤخذ بمحذ المحر والسكر لانه اصابه  
 وهو كافر سنة ايضا في باب المرد اليهود ويمشون في احوال القرية والبيعة والكتب  
 حلاله في كتاب الشهادات فممن زاول الذمة اشترى من المسلمين وادان في المحر يستحق  
 مقبرة قال لما ملكوا ما يجعلون مات وادان اضرب موت الجبر ان لانهم سقروا في نكاحهم  
 والفرار ليسر جهنم لان لا يحرم على البناء بخلاف ما لو اتحدوا بغير او كتب الوت

محمد بن قاسم القنبر

محنت بکجو پر محنت  
سہی را سہی

خروج عسکر دارالحرب  
فجاءت

الخبرية على الراء  
او نقص العهد

حرف فیلد

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد و  
رمقه المان  
الذي

في العسر لم يملكوا ذلك لما فيه من الظهار باطلهم ثم شبهوا ذلك بحلف المفسر جوابه  
 القادر في الثالث من الكراهية وكذا في الترتيبين فملا جرح الحق والله من جعلهم للامام  
 وانه لا يمكن للمعتز ان يثبت الله الا انه لا ينبغي للامام ان يهدم ائمة الكتاب بسبب العزيمة  
 لهم ولكنه ينفذهم في الصلوة فيها وياخذهم ان يجعلوها ساكنين ليسكنوها لانه مملوكة لهم واما  
 جعلهم في وقت فظهر الحزم والعصاة للامام فلا يجوز له ان يغير شيئا من ذلك بالتحريم  
 عليهم ولكنه يمتنع من ان يجتمعوا فيها بعد ذلك لما فيه من الظهار الشك في موضع ثبت حق  
 المسلمين في اظهار احكام الاسلام سخر الله الكفر باب ما يكون من الابل الحب احداث  
 الكتاب في الارض انما هي خراجية اذا ثبت كنفه وثبت فيها حق العائنين ثم لم يفسد بينهم  
 وذلك فلا اربابا ونقطع حق القاطنة عنها فيجعل خراجية فيكون الخراج القاطنة والمصالح  
 المسلمين منه باب حرمة الاسرار فان قال ان لم يقولوا بما استعملوا فدونك الى ما سأل  
 لم يفعل ذلك الجواب لانه لم تكن له الامام فلا يجوز له ان يغيره وان يقولوا حرما للمسلمين  
 بحال وان دعا الى هذا الصلح وعلم المسلمون انه لا يخرج اليهم الا بالاجابة الى ذلك فيبقى  
 لهم ان يعطوه على ان لا يكذبوا فيه وهو يرضى انهم قد اعطوه ما ارادوا يعني شيئا يستعمل  
 سائر الكلام فان في المعاري بغير منه وجه في الكذب وذلك جائز في حق المخالفين قال  
 صلح الحرب جدعة وقد بناه رسول الله صلح استعمل ذلك يوم الحندق يقولون انهم  
 بذلك وهذا لان الكذب لا رخصه فيه فلا ينبغي للمسلم ان يفتد الكذب بخلاف الاحوال فانما  
 الا ان يعطوه ذلك فصاعدا اعطوه ذلك وازادوا في الصلح كلمة حصص الصلح على وجه لا  
 ينقطن المرنه بها فيحصل المقصود بهذا الطريق والاصل فيه ما رواه في وقت يفتد لما  
 جاء الى رسول الله صلح ما لو افترس بشرط ان لا تختار الا لتركه ولا تسجد فصالحهم رسول الله  
 صلح على ذلك وكتب في آخر كتاب الصلح على انهم بالمسلمين وعليهم ما على المسلمين ثم احكام  
 بالصلوة وراى بهذه الكلمة نافضة للكلام الاول منه باب ما يجوز الشهادة عليهم لو مات  
 المستامن في دار ما وقف ماله لورثته فاذا دعوهم او برهوا اخذوه ولو كان الشهود اهل  
 دمه واخذ منهم قبل ولا يقبل كتاب ملكهم بحرق في فصل ما جاز استيفاء الكفار عن السلام  
 فصل ولو اراد المسلمون قتل اسرا منهم من اهل الحرب فقال رجل منهم اناسم لا ينبغي لهم  
 ان يقتلوه حتى يسأله عن الاسلام لانه يصير سلاعة للفظ لانه تكلم بكلام يفسد نفسه  
 وبسر الاخطار المبادرة الى التذليل استفسار فان وصف الاسلام حتى سألوا عنه  
 وهو مسلم لا يجلي قتل وهو يرضى الا ان يعلم انه يورثه من القتل وروى الاسترمان فان كان عليه

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

٤٧ من الجرح

والله اعلم بالصواب

باعتقلا لا احطوا به الا بالحق  
من امر الله مستقيم وان الله  
له العلم البصير

موسم سرما  
میں

لا تتركوا الصلاة











فصل فی فضائل و مناقب  
المسلمین

کتاب الفیروز و الفیاض  
تتمتع بغيره



لاز احصر الوظيفتين قياسا بالآخرى وفي المال الفاضل لا يحل ان ياكل الفاضل حتى يوزع الخراج  
 وفي المال المستحق لا يطيب وفي المستحق ان يوزع اكل منها او اطعم به او **٦**  
 صدقة او جارة اخذت عشرة ما بقي ووزع ما اكل واطعم ولو اكل الكل لم يكن عليه شيء  
 قلت لعل هذا بناء على ما روي عنه لورفع الامام عن العشر وسعد ان كان حيا جارية ان كان  
 مالا او زوجة او مسقى لم يجز عليه فانه يبلغ فيه او مسقى بحيث يفرغ الخراج اخذت بكل  
 شيء منه والا حبس لهم ما اكلوا او عتقت لعلها ما اكل او كثر او خرج بماله اكل في شيء  
 حسب جلد من جلد اعادته رفته لو اكل هو وعيال بعضه العتق لم يوجب عنه عشرة ما اكل **٧**  
 ثم رافضى فبين على العتق ورجال يده وفي الفاضل حتى يوزع الخراج لانه وجب سبها  
 منه ايضا وفي ان في الاستقط خراج ارض الذي يجره بالاجماع وكذا بالاسلام ونقط  
 الجوزة لانه الاخذ بطريق الضمان هو معتد به بعد الموت والاسلام بمنزلة غيره فقال لا **٨**  
 يوزع لافاضل من قبله وقالوا هذا بالاجماع منه ايضا ولم يذكر المصنف بغيره الكافر مسلما او  
 يهوديا فان قولهم فعلوا كذا فيهم كغيره من الناس مسلما او يهوديا او اسلامهم او ابراهيم **٩**  
 بوجوده فكلهم يهودون في تلكه ولكن يتكبرون وحرانية واسلامهم اقرارهم بوجوده  
 مثلا وقسم او ابراهيم مثلا ومحمد وآل بيته صلواتهم واسلامهم الاقرار برسالة صلواتهم **١٠**  
 فالاصل ان كل من اقر خلافا ما كان عليه ما من اعتقاده انه يحكم بالسلامة وهذا في غير  
 الكسائي اما اليهودي والنصراني فكانا اسلامهم في زمته صلواتهم كائنه ما بين لاهم  
 كانوا يتكبرون برسالة النبي صلواتهم واما اليوم سواد العوام فلا يحكم بالسلامة بهما ما لم ينزل  
 ثمرات عز ونبى و دخلت في دين الاسلام لانهم يقولون انه رسول الله العز والبر والرحم  
 لا اله الا الله اسرائيل كذا خرج به محمد وانما شرط مع الشرى اقرارهم بالدخول في الاسلام  
 لانه قد تميزوا اليهودية ويدينه في النصرة او في المحاربة بحجة قوله ان حاد بهم **١١**  
 به محوهم وفي الفتاوى السراج سئل اذا قال الذي اناسله او ان فعلت كذا فاما مسلم  
 ثم فعل او لفظ ما يشهدا دين لا غير لم يصير مسلما احاب لا يحكم بالسلامة في شيء من ذلك  
 كذا اننى علمنا ما هو الذي ائتمى به اذا لفظ ما يشهدا دين يحكم بالسلامة وان لم يشر  
 عز ربه الذي كان عليه لانه لفظ ما صار علامة على الاسلام محكم بالسلامة واذا  
 رجع الى ما كان عليه فيقول لا ان يعود الى الاسلام فبركت انتى وهذا الوجه المصير اليه  
 في ديار مصر القاهرة لانه لا يسمع من اهل الكتاب فيها ان يشهدوا وانه قد وجد  
 بالعراق منه ايضا واما حكمه في ثبوت الامن للكونة غير القتل والسبي والاستغناء و

در تفسیر احادیث

در تفسیر احادیث  
 در تفسیر احادیث

ما يصير الكافر  
 مسلما

حكم الامان

اما اذا وجد في ايديهم مسلم او زنى اسير فانه يؤخذ منهم كل ما في السائر خاتمة بومال محمد **١٢**  
 واذا امن رجل من المسلمين باسائر المشركين فانما عليهم قوم اخرون من المسلمين فقلوا الرجال  
 وسبوا النساء والاولاد والفقير اذا كثر وولد لهم منهن الاولاد ثم عليهم بالامان فعلى  
 الذين يفلتوا من قتلوا وندوا النساء والاولاد الى اهلها وندوا النساء اصدقهن لما اصابت  
 من زوجهن والاولاد الا احرار مسلمون تبعا لاهلهم لكن انما نزلت بعد ثبوت خبره وفي  
 زمانه الاخذ بوضعن على يد رجل من العتق او امة عتق رخصة الا رجل وكبير الاولاد **١٣**  
 احرار غير تامة كذا في السائر خاتمة بحرق قوله لا ينقل امرته واما بغيره بالاختار القيد  
 للعتق بغيره المشتري الاول لو اشتراه من الثاني لم يعتق بغيره اخذ لا يخرج الا اخذت للمالك  
 القديم في ضمن عتقك المشتري الاول ولم يعتق بغيره القديم واما ملكه بالثبوت الجدي بغيره  
 وقيد بغيره الشراء الاول المشتري الاول لو كان وبه اخذت قوله من الموهوبين لم يعتق  
 كما لو وبه الكافر مسلم وقيد بغيره لانه لم يكتفركا اذا باع المشتري العتق **١٤**  
 والعقد بغيره اخذت للمالك القديم زمانه بالثمن الذي اشتراه به انه ملكا فعتق او **١٥**  
 قيدا بان كان اشتراه متباينة فبقيته لانه المشتري الثاني قائم مقام المشتري الاول وكسر  
 للقديم ان ينقصر العقد الثاني فيأخذه من المشتري الاول بالثمن للمولى الا رواية ابن سماع  
 عن محمد وظاهر الرواية الاولاد والوجه في البسوط بحرق قوله فان نكر الامر قوله فان رجع  
 اليهم والرواية عند مسلم وزنى او ابن حل دم انما رجع اليهم من المالكين لاداء الحرب فقد  
 جازى لانه انما يملك بالعدو اليها وظاهره انه لا فرق بين كونه قبل الحكم كونه زبانا او  
 بعده لانه الذي اذ الحق بدار الحرب صار حيا كما سبانه وجواز عتقه بغيره بشر  
 موثوقا على كونه ذميا او دمية فلو استقطه كان او لم يملك فانه اسير او ظهر عليهم  
 مستقط ودمه ودارت ودينه قيا وان نقل ولم يظهر امواله ففرضه ورواية **١٦**  
 لورثة بيان حكم اموال الميراث في دار الاسلام اذا رجع الى دار الحرب بانه انما يملك  
 في حق نفسه فقط واما في حق امواله الميراث دارنا بابق ولهم دار رطله فاعلى عليه ورواية  
 زبيدة وفي السراج الوهاج لو بيعت زبيدة لوديعه والنقض وجب التسليم اليه  
 وحاصل المسئلة حصة اوجه معنى ثلثة بسطة دينة ونقصه ورواية عند الاول ان  
 يظهر على الدار وياخذوه الثاني ان يظهر على الدار وينقلوه الثالث ان ياخذوه  
 سببا غير ظهوره فلو كان اسرا بيان للثالث فلو كان اسرا عليهم بيان للاوليين لانه  
 اعلم من ان ينقلوه او لا كذا في مال الاظهر عليهم وهرت فان مال ينقل له كاستثنائي

احد اهل  
 القدم  
 ملكه  
 ملك الامور علم بعد محمد

رجوع  
 الى دار الحرب







فما يجب من الاجازة قبل الاصطلاح لا يفسد وما يجب بعد الاصطلاح لا يفسد لان الاجازة  
انما يجب ما زاد النقص من انفسها فان استوفى الزيادة وجب عليه الاجازة وما لم يستوف  
انقص النقص من حدته ومن بعض الروايات لا يفسد شيء ولا اعتبار على ما ذكرنا فان  
يأتي هذا بين الخراج فانه يفسد انتهى بحرفي قوله لا يخرج اذ يجب على ارضه ولا فرق  
في الفسخ بين ان يكون بعد تمام السنة او في بعضها وكذا ان يفسد ارضي او من ارضه  
او من ارضي كبر لا يفسد على العلى او ان يفسد على شئ من العقوبات اذا اجتمعت  
فما دخلت كالحكم وركذا اذا اجتمعت على حوالان فدخلت واختلف في معنى التكرار  
والاصح انه اذا دخلت السنة الثانية فسقط حصة السنة الاولى لا العرجى ما يذاع  
الحمل بخلاف خراج الارض فانه باخره سلامة الانتفاع وفي الجوز الجزية يجب في اول  
الحمل عند الامام الا انها تؤخذ في اخره قبل تمامه بحيث يبقى من يوم او يومان وما لم  
ايوم يفسد تؤخذ الجزية حتى يندخل السنة ويبيض شهان منها بحرفي قوله لا يفسد بالاطلام  
وفي شيخ العذر وفي ما يارسله لا يفسد على السبع بل الكسبة لتعذر التعيين ونقط  
الدرك للمصارى خاصة في السبع فكسبه الماء اطلق عموم دار الاسلام فمثل المصارف  
والقرى وهو الخراج كافي في دفع العذر وفيد في الهداية بالمصارف وهو القرى لا  
المصارف من التي تقام فيها اشعار فلا تضر بالهداية ما يجازيها وتبين في رايها  
يمسكون في ذلك في القرى ايضا لا في بعضها اشعار وهو في علم صاحب المذاهب  
في قرى الكوفة لان اكثر اهلها اهل الذمة وارض العرب يمسكون في ذلك في انصارها  
وغيرها لتولاهم الجميع وانما في جزيرة العرب انتهى من قوله ولا تحدث بيعة  
واشعار بالمرأة والعبد ان الذم يوزع بالخراج الى الجهاد عالم ببعضه ان لم يكن  
عنده وانه لا يخرج الا باذنه التزم لانه متعلق بحق الذم فان كان له المال لم يفسد  
ما ذنه لا يخرج الا باذنه وانما لم يفسد لانه لا يخرج الا باذنه المطالب خاصة كذا في  
التجسير وهو مفيد انه لا يخرج بغير اذن الكفيل بالتفسير لانه لا يفسد على الكفيل اذا ائتم  
احضاره عليه وفي الذخيرة ان اذن له الدائن ولم يبره ما كسبه له الا فانه لفضا  
الدائن لانه الاول ان يرد ما هو الاوجب فانه غير انما يرد به اذا كان الدين حاله فان كان  
مؤجله لم يرد على طريق الظاهر ان يرجع قبل ان يحل الاجل فلا يفسد الا فانه لفضا الدائن ما  
خرج بغير اذنه لم يكن له ما يفسد لعدم توجه المطالب بفضا انتهى ولا ان لا يخرج الى الجهاد الا  
بأذن اهل الدين فانه اذنه لا احد ما لم يأتوا من الاخر فلا يفسد ان يخرج ويهان من غير اذنه

یہاں

معرض المرحوم  
للجود

ادرسوا القرآن  
للخير

اذا دخل عليها سنة لا تزاعاة فحقها فرض عين والجها فرض كفارة فكان زاعاة فرض  
 العين اولى فاذا لم يكن له ابوان واجدان وجدان فاذا لم يكن له اب الاب وام الام ولم  
 ياتر له الاخوان فلا بأس ما يخرج لان اب الاب قائم مقام الاب وام الام قائم مقام  
 الام فكانا تبرأ الابوين والاسرة المتجارة والحج فلا بأس ان يخرج سيرا ذن والدية لانه  
 ليس في خوف ملاك جن لو كان السفر في البحر لا يخرج بغير اذنها ثم انما يخرج بغير اذنها المتجارة  
 اذا كانا مستقيمين غير خدسة اما اذا كانا محتاجين ملاك كذا المتجسر وغيره في فتح القدير  
 بالحرمة تسامح وانما الباب لا يخرج والمتجارة ولا يخرج المتجارة لما جاز لان يجوز  
 للحاكم اولى انتهى وهذا كله اذا كانا ابواه مسلمين واما اذا كانا كافرين او احدهما كافرا  
 فخرج من الجهاد او كره الكفار ذلك فعليه ان يخرج فان وقع حرب بينه وبين الكفرة فلا  
 يلحقهما من التبعيض والشفقة لاجل الخوف عليه من العقاب لا يخرج وان كان لاجل كراهة قتال  
 الكفار يخرج فان شك في ان لا يخرج كذا في الذخيرة وفيه ان من سوا الاصول اذا كره  
 خروج الجهاد فانه كان يخاف عليهم الضياع فانه لا يخرج بغير اذنها والاب يخرج وكذا التوازي انتهى  
 وفي التاخر خاف وان كان عند الرجل وراعي واربابها يحب فان اوصى الرجل ان يدفع  
 الودائع الى اربابها كان له ان يخرج الى الجهاد والعالم الغزير في الددة افقه منه يسر  
 لان سفره لا يدخل عليهم من الضياع من ثوبه ولا يحل على صبي او امرأة كل مسلم ارتد فانه  
 يقتل ان لم يذب الا امرأة ومن كان اسلامه ارجح من رجسها كذا في شبهات الشيخة  
 اشباهه ونظائر في السير بينهم من قبل تربت اسلامه بالاشهاد على الشهادة و  
 بينهم ذلك انما من تولاهم بها يقتل في كل شيء سبوا الحدود والعصا هو ثم رأيت في  
 كتاب الشفاعة قال ولا يجوز في الحدود والعصا هو فانه اشياء احدى بالاشهاد الا اطر  
 مع النساء جارية في جميع الاحكام ما خلا الحدود والعصا هو فانه الشهادة على الشهادة  
 جارية في جميع الاحكام ما خلا الحدود والعصا هو انتهى فلم يفرق بينهما اصلا مع ان  
 الشهادة التي لا تقتل في العقل اصلا كاصح به فاضح في الشهادة وغيرها فالظاهر  
 انهم اکتوا بالعصا عزم انواع العقل وان الحكم في المسلمين واحد وهو عدم  
 القبول بسبب ان امرهم عظيم فعلى هذا يكون ما في الكتاب ايضا من قبل الاكتفاء  
 باحد النظر في غرض الاثر مشوب ملازمها شرعا في القبول وعدمه لهم رحمه  
 اهل الحرب اذا حاربوا ما بان مقتول بعضهم بعضا يقتل وفي رواية الحسن بن علي  
 لا يقتل وهذا سبق ووافق فتوا عدا واهل الجاهل فيهم وعصاة بعضهم ناقض لقيام

اقول مرطبه از این بیت و در  
 صحیح کلام

الكرامة في المراتبة  
وبت العبد على النجاة  
الكوثر الى العلم

1. *Handwritten notes in the left margin:*

Handwritten notes in the left margin, possibly related to the text or a separate entry.

مسرح محلیہ

۱۰۱

تبعوا والصالحين أو الصالحين والمكروه  
على الإسلام ومن شئت الإسلام  
بشهادة رجل واحد أو اثنين  
شئت الإسلام صحيح

فصل الحادي عشر  
في التفسير

ازادہ



دليل المبيع وهو يكون خربا مسلحا على حرايا واما حصاره فمكلف **٦**  
 فيه شبهة نقصان العصد وهذا لو قلنا سلم او ذمى الاضطرار عليه بشرية نقصان العصد  
 والعموم والممانعة في العصد شرط لوجوب العضاير مخاطبة حسن في السيرة ما يوجب التمسك  
 وقال نصير اذا خرج على اجل قطاع الطريق ودارها فمكلفه ان يقاتل ضرب بكافة لهم **٦**  
 القتل عن نفسه ففعل والا فلا واما في دار الحرب فاما كان يعلم ان في قتاله ضرب بكافة لهم **٦**  
 وسعدان يتألمهم وان كان يعلم انه لا يطبقهم ورفق ما بينهما ان قتال قطاع الطريق ليس  
 القتل عن نفسه وقال وكذا في قتال اهل الحرب مثل شيخ الاسلام الشيخ الاجل **٦**  
 على سعيد الرستقي عن قتال الكفار اسلام مال الله واحد قال نصير سلم ويجوز على الاسلام  
 انه امتنع بجميع التوازل ان اخبر بالسيرة وعرض شيخ الجليل الاصول اذا انى بكلمة **٦**  
 الشهادة وهو يعلم انه الاسلام يحكم بالسلام وان لم يعلم نفسه بهذه الكلمات لانه الى **٦**  
 دليل الاسلام على ولا يشترط في معرفة النبي صلعم وصحة اسلامه بمعرفة اسم اسلامه **٦**  
 حده بل يكفي في صحة اسلامه معرفة اسم الله عليه السلام فتبين كتاب السيرة في باب ما يصير الكافر  
 سلا في على ارض ولو مضادة والصلح لعاب النخل وفي حكمه المواقف على الشوك  
 الاخر في قول كافي الظاهر والظرف خربا ثمانية عشر عشرة لا حراية او لا يجتمع  
 العشر الخارج في ارض واحدة وعمل جل عشر في اخره امان الحراية ان لا تلتقي في الجبل في  
 رواية والا لا تلتقي بالارض فانها جرم مقابل للسماء مستأن في الرواية التقيد بالفتنة  
 يمنع ارادة المضادة بها فانه المضادة مالم يزرع ولا عاشر فلا يكون عشرة وهو المزارع  
 بالجل في كلام المصنف الجبل العشر الذي فيه زرع وغراسه كانه قد تحول تحت الارض  
 العشرة والحلاف لسيرة حتى يحتاج الى الاضطرار عنه بل الخلاف فيما وجد في الارض  
 الغير المملوكة فانت المصنف وجوب العشرة بقوله وجب شيخ الاسلام وفي الاكتفاء  
 اشارة الى انه لا يرضع على المبتدع ولا يستر في وان كان كافرا لكن سباح فكله او ظهوره **٦**  
 بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل قوله وقال بعضهم لا تغفل عنه الامامية والاشعة **٦**  
 والتمسطة والرافعة من التلافة وقال بعضهم انه تاب المبتدع قبل الاخذ والاطهار  
 سهل وان تاب بعد ما لا تغفل كما هو قياس قول الاجمعة كذا في التهذيب السلي والافكار  
 وغيره المبتدع الغير المدعي كالكافر ان لم يكن بدعته كواد الا فيقبل كالمتردد وقيل انه **٦**  
 كفايته ما صلعم كذا في الجواهر مسألة في الجهاد وعندهما ابن عبد المنان انما سوا  
 كان مسلم او ذمى ذكره شرح الهداية ابتداء اهل اهلهم اضرار عن ابن شراون دار **٦**

ما لا يقطع  
 الطريق

اني بكلمة الشهادة  
 معرفة جدي عليه السلام

قوله العمل

قد اشرنا الى ان العشر في غير ارضها  
 شيخ الاسلام

حكم السيرة

السلام

الاسلام فانهم مملوكة اذا استولوا عليه وانما مال وان اخذوه اشارة الى خلاف  
 الاماين فانهم اذا اخذوه وقبضوه مملوكة عند ما خلا له اهلها العصد لئلا يملك الغنم  
 بده وقدرت والذوا اخذوه فدار الاسلام مملوكة كما هو له ان يده ظهرت في الغنم  
 بالخروج من دارنا لا لا سقوط اعتباره بتحقيقه المولى عليه ملكا في الاستماع به وقدرت **٦**  
 ظهرت بده على نفسه وحاصره معصوما بنفسه علم سبق تحلل الملك خلاص المزدحم لا بده **٦**  
 المولى باقية على حكمه لئلا يملك الدار عليه فتح ظهور بده فكلهم في هذا الوجه لانه لا يصير  
 ملكه وهو به بعد دخول دار الحرب لا يملكه درر جري في استيلاء الكفار قوله مملوكة لا معنى  
 في هذا المقام وانما سبب ذكره في مسند الاين الداخل اليهم كالاخفى فكذا ينبغي الانتصار  
 بها على قوله فتح ظهور بده ناصبا لفظ الظهور على انه مستعمل في فتح في شرح الزمخشري  
 على الكفر شيخ الاسلام ثم ان الكفار بعد ما غلبوا علينا واخذوا مالنا اذا غلبنا عليهم  
 واخذوا غنمنا منهم ما اخذوا من مالنا في الغنائم اخذوا كجائنا قبل فتحنا  
 الغنم بين الغنائم واخذوا بالغنم بعد ما اربعوا الغنم درر جري ان مال الله مملوكة  
 واما الذي لم يملكه فباخذه كجائنا مطلقا كايان في العبد فكان ينبغي تقديم هذه المسألة  
 على قوله لا حراية ومدرنا في كافي سائر النون شيخ الاسلام وفي السيرة قبل امصار  
 المسلمين تلك احدها ما ماله المسلمون منها كالكلوف والجرة ونحوه واسطه ملا يجوز  
 فيها احداث سنة والاكسنة والاجتمع لصلواتهم والاصوغة باجماع العلماء ولا يكون فيه  
 من شرب الخمر واتحاد الخمر وضرب النور ونابها ما فتح المسلمون عمدة ملا يجوز احداث **٦**  
 شئ فيها بالجماع وتاثيرها ما فتح صلحا ما صالحهم على ارضهم وان الخارج جازحهم  
 وان صالحهم على ان الدار والارض والجزية ما حكم في الكتاب على ما يقع على الصلح فان  
 صالحهم على شرط يمكن الاحداث لا يستعمل الا ان لا يصالحهم عليه وان وقع الصلح ظاهرا  
 لا يجوز الاحداث ولا ينفذ الغنم انتهى واحاصل انهم يمتنعون من الاحداث مطلقا الا  
 اذا وقع الصلح على الاحداث او على ارضهم على هذا القول ولا استناد في ظاهر  
 الرواية وانما انهم يمتنعون من احداث بيت الله لا لا يجوز من قوله ولا تحذرت  
 سنة والاكسنة وخرج في فتح الغنم منهم الشاب الفاجرة خربا او غنم كالصوف المزعج  
 والخبز الرنج والاياد الرنج حال ولا شك في وقوع خلاف هذا في هذه الديار  
 ولا شك في منع استيلاكهم واذا خالفهم في المباشرة التي يكونونها مستطاعا عند المسلمين  
 بل ربما يفت بمبعض المسلمين خذلة خوفا من ان يتغير حاله من يفتي في هذه مسئلة مستحقة

مملوكة  
 الحرب

ما يفتي  
 الكفاية

كتاب  
 الفقه



توجب له العزائم انتهى وفي الحادي العشري وينبغي ان يلزم الذي الضار فيها يكون سنة  
وبين المسلم في كل شئ انتهى معنى هذا ينبغي ان لا يقع وحال في المسموعة وحاشا في حق القدر  
يحتاج ان اذا استعمل على المسلمين حل الامام فقد استثنى في الذخيرة من منع الجبل ما اذا  
وقعت الحاجة لذلك باز استعان بهم الامام في الحاربة والذب عن المسلمين والحق في  
الفتا حارة البخل بالحار في جوار كونه لهم وحق بينهم في الغنائم الضارة وانما تكون طرية  
مركزهم مصوبه بالسواد مظرة سبطه وجب تميزهم في الغنائم الضارة من الغنائم  
الحسنة الغامضة اللون تحفة لهم وشرط في الخط الذي يعقده على وسطه ان يكون غليظا  
متعشرا وان لا يجعل له حلفة وانما يعقده على العنان او الشمال وتزعم القصة ان يكون رطب  
قصر او يكون جب على صدره كالكمثرى الحديث بحول وكسر الدون وفي الحاشية الذي  
اذا استثنى دارا في المهر ذكر في العشرة واخراج اذ لا ينبغي ان يباع منه وان اشتراها بغيره على  
سبعها من المهر ذكر في الاجارات انه يجوز الشراء ولا يجوز البيع ولا يترك الذي  
ان يتخذ منه صورة في المهر بصل في انتهى وفي الصغرى ذكر في الاجارات انه لا يجوز على  
البيع الا اذا اشترى بغير انتهى وفي الفتا حارة يكون من العام في دار الاسلام على رواية  
عامة الكف الا لا يكون من امصار العرب كارض النجاشي وعلى رواية العشرة يجوز بيع  
داره بخروج من المهر وبأخذ المحرمين زبانا وفي الذخيرة واذا كان كاهن راعيل الذمة  
رواها بين المسلمين بسكنوا فيها جاز لانهم اذا سكنوا بين المسلمين راعوا اعمال الاسلام  
ومحاشا وشرط الحكم ان قلتم بحث لا يتصل بسبب سكناهم ولا يتصل ببعض جماعات  
المسلمين وانما اذا كثروا بحيث تعطل بسبب سكناهم بعض جماعات المسلمين او تعطلوا  
بمنعهم من السكن في بين المسلمين ويؤثرون بآثار السكنا في احوالهم بسبب سكناهم  
وهو محقق على ما يروى في انتهى من ايضا واما ان لا يتفقوا اذا كان سبب التوقف  
ذلك فالتكاح باطل ويعزى ان وكذا السعي بينها ولو اسلم بعد ذلك لا يجوز التكاح  
لوقوعه باطلا كذا في المهرج زباب كذا في الكفار وذكر العيني وفي رواية قد كره في  
واقعات حاشا ان اهل الذمة اذا استنوا عزاوا والخزينة فيقتضون العهدة ويتابعون  
وهو قول الثالثة انتهى ولا يخفى ضعفها رواية ورواية كان قول العيني واختياره  
يستل سبب النكاح لا اصل له في الرواية وكذا وقع لابن الهمام بحث بها حاشية  
اهل المذهب وقد افاد العلامة قاسم في فتاواه انه لا يجعل بالبحث شجة ابن الهمام  
الحاشية للمذهب ثم نفس القوس قبل القول في مخالف في سبب الكفر انما هو المذهب

صفا الذي  
المع الجبل

قصة الذي  
الدار

صورة

المراد الذي  
الدار

ولي سنة

اشنع عن اذ الخيرة  
اوسعت عودا

رجب

واجب وفي الحادي العشري ويؤوب الذي ويحاشى على شدة دين الاسلام والى صلح  
او النوان انتهى بحول ولا يستعصم منه ملحقات كتاب السيرة وانما يقول او لم  
احد ما بعد ان يصلح عليه اذ اراد الاسلام ولم يكن بعد احد ابويه في دار الاسلام فمن  
التيين اراد الم سبب مع الصبي احد ابويه في يصلح عليه في دار الاسلام او لدار انتهى (مجلس كلاً)  
الحص مشا طائفة السابن وشعبة الدار لظاير انه لم يغير شعبة السابن فانه السبب  
في اللغة الاسيرة والسبب الاخرى المحرمون في دار المملوك كما في ضياء الحكم وفائدة شعبة  
السابن انما يظهر في دار الحرب بان وقع صبي في ستم رجل ومات الصبي في دار الحرب  
فانه يصلح عليه في دار السلام وظاهر ما في ضياء الحكم انه لا بد من الحل في دار الاسلام حتى  
يسمى سبياً وفي فتح القدير واختلف بعد شعبة الولد فالذي في الهداية سبب الدار  
وفي المحيط غنم عدم الابن يكون في دار السلام اليه وعند عدم صاحب اليه يكون في دار  
الهداية اوله فانه من دفع في ستم صبي في دار الحرب فمات يصلح عليه  
ويجعل سلباً في دار السلام اليه انتهى وفيه نظر لانه شعبة اليه عند عدم الكون في دار  
الاسلام شفق عليه فلا يصلح رجوعه الى المحيط في تقدم شعبة اليه في داره فالحاصل  
ان الاتفاق على السبب بالحيات الثلث وانما محل الاختلاف في تقديم الدار على اليه  
فصاحب الهداية وقاضيه في جميع على تقديم الدار على اليه وهو الاوجه كما نقل في كشف  
الاسرار شرح اصول في الاسلام انه لو سرق دمي صبي واخرجه الى دار الاسلام ومات  
الصبي فانه يصلح عليه ويصير سلباً شعبة الدار ولا يغير الاخذ حتى وجب تخلفه بزيادة  
انتهى ولم يحك فيه خلافاً في داره على ما في المحيط فان مقتضاه ان لا يصلح عليه تقديم  
شعبة اليه في دار الاسلام الا ان يكون على الخلاف واطلق المصنف في الصبي ولم يعده بغير  
العامل في هذه الحق ابن الهمام في تحريره بغير العامل مآل وان كان عاقلاً استعمل  
بالاسلام فلا يرد برودة في اسلم منها انتهى وهو ظاهر كلام الرطبي فانه على سبب اليه  
بان الصبي الذي لا يغير عن نفسه في المصالح وعزاه لا شرح الزبادات نظايرها انه لو سرق  
صبي عامل مع احد ابويه الكافر فانه لا يكون كافراً واستبالياً الكافر ولا يكون مسلماً بانياً  
لدار والحجج لا حرج الفصل وكلامهم يدل على خلافة فانهم جعلوا الولد تابعاً لابيويه  
ان البلوغ ولا يزول السببية ان البلوغ نعم يزول السببية اذا اعتقد ديناً غير دين  
ابويه اذا عمل الايمان محضاً مستقلاً في نظرية واذا ارتد الزوجان والفرقة  
حامل فوصفت المرأة الولد ثم الولد لا يصلح عليه وحكم الصلوة عليه بخالف حكم الرأ

يات

الصلوة على  
الصبي المسلم

الحول الى دار صبي



انهم يخرجون قولهم كسبي مع احد ابوابه الخ اقول صرح في الفخري وغيره بالخلاف  
 في تنبيه النص العاقل في الاسلام لاحد ابوابه شيخ الاسلام الذي يفهم كلامها استقلال  
 العاقل بالاسلام وتخصيص النسخة بغير العاقل لا يلزم من كونها مستلزما للدار بل الظاهر  
 انه لا يحكم بالاسلام ما لم يسلم كما هو مقتضى الاستقلال الا ان يقال المراد بتخصيص النسخة في  
 اكثر غير العاقل لا بتخصيص النسخة في الاسلام ايضا بل مرجح ان الاسلام النص العاقل بسلام  
 احد ابوابه كذا ينبغي ان يكون السعة لصاحب العبد والدار ايضا كما هو الظاهر من اطلاق  
 النص في المسائل واما قول استقلال بالاسلام فلعلى المراد به اذا صار مسلما لا انه لا ينبغي  
 اياه اذا اسلم الوه كمن لم يجد هذا مطلقا نعم يقتض كلامها انه لا يكون تابعا لابيوبه ايضا  
 الكفر والحكم كونه لظاهر ذلك ادلوا سلم ذلك من قطعنا عن الكلام في جعلهم الولد  
 تابعا لابيوبه في البلوغ والظاهر ان حكم النسخة كما لم يتبدل بعد كونه عاقلا لا زما بالبلوغ  
 او لم يظهر من الاسلام من كحاو ذلك وان كان حسب الحكم بعد كونه عاقلا غير  
 المتقدم شيخ الاسلام وفي فتاوى تاصحها من الخط والاباحة مثل على الارز عن  
 بيت المال بل لا غناء فيه نصيب مال الا ان يكون عاقلا او تاضا وليس لغيرها  
 فيه نصيب الاغنية فرغ من تعليم الناس الفقه او التوان انتهى من اجل ما في الخبر  
 على ما اذا فرغ من نفسه لذلك بان حرف غالب او مائة في العلم وليس راد الا ان الاختصار  
 على العاقل والعاقص بل ان رها الى كل من فرغ من نفسه على السليمن من دخل الغني  
 والخبر فيسحق ان الكفاية مع الفنى في الظاهر مكره الركة وبيد من الخراج بار  
 القائل وازراق عيالهم فان فضل شئ يجوز ان يصرف الى الفقراء ويجوز حرف  
 الخراج الى منفذ الكعبة وفي النسخ انه ترك اهل الذمة كخراج انتهى والضمير في قوله  
 من رزاقهم يعود الى الكل من القضاة والعلماء القائل لانه العلة تشمل الكل كما ذكره  
 سكني وفي عبارة الهداية ما يوجب احتصاصه بالمانعة وليس كذلك وفي المحط  
 او كونه الراس لا الامام من تفضيل وسوءه من عمران يميل في ذلك الى يدي ولا يحل  
 لهم الا ما يقيمهم ويكفيهم احوالهم بالمعروف وان فضل من المال شئ بعد ابعال  
 الحقوق الاربابية فتعوه بين السليمن فان تفرقوا في ذلك وقعدوا عنه كان العبد  
 حيا عليهم انتهى وفي مال الفتاوى لكل قارى في كل سنة ما زاد من رزاقه الفادى  
 ان اخذ ما في الدنيا والا ما اخذ ما في الآخرة انتهى والمراد بالفتاوى الفتى ما في الحادى  
 ولم يغير في ظاهر الرواية فذر الارزاق والا عطية سور ترك ما يقيمهم من رزاقهم وسلامهم

وهو الظاهر الكفاية

وهو النص العاقل

والاهل بهم وما ذكر في الحديث لحفظ التوان وهو مفتى اليوم ما زاد من رزاقه عرض انه  
 زار فيه اهل على قدر الكفاية وفي القية تركت الوقت كما ان يكون عرض يسوى في العطاء  
 رزيت المال وكان عرض يعطيه على قدر الحاجة والفقه والفضل والاخذ بما عليه عرض  
 في زماننا احسن فتنة الامور الثلاثة انتهى وفي موضع اخر انه لا حظ في بيت المال فظهر ما  
 هو وجوب بيت المال فله ان يأخذه اياه ولا يلام الخبارن النسخ والاعطاء في الحكم انتهى  
 وفي الظاهر السلطان اذا جعل خراج الارض لصاحب الارض وترك له جاري ثوابه  
 خلافا لمحمد والفتوى على قول له ببيت اذا كان صاحب الارض اهل الخراج وعندها  
 التسوية للقضاة والفقهاء وجعل العشر لصاحب الارض لم يخرج من ثوابه في الحادى القدرى  
 ما يخالفه فانه قال واذا ترك الامام خراج ارضه جل او كره او سبانه ولم يكن اهل  
 لعرف الخراج اليه عند ما يورث بجل له وهو العشر وعند كذا لا يحل له وعليه رده وهذا  
 يدل على انه الجاهل اذا اخذ من الخواص شيئا يجب عليه رده لقول محمد لا يحل له وعليه ان  
 رده لا بيت المال او لما هو اهل لذلك كالتفنى والعاقص والخبر وان لم يفعل ان  
 انتهى ومنها يعلم حكم الاقطاع من ارض بيت المال فانه حاصلها ان الوقية بيت المال  
 والخراج من انقطع له فلا ملك للمقطع فلا يصح بيعه ووقفه واخرجه عن الملك وقصر  
 العطاء فانهم في فتاواه وان لا الاجارة تحري على اجارة المساجد واجارة العبد  
 الذي صرح على خدمته مدة معلومة واجارة الوقوف عليه العدة واجارة العبد  
 المأذون وان لم يملكه الوقية لكذلك المنفعة وصرح - اذا مات الجذر واخرج السلطان  
 الاقطاع عنه تنسخ الاجارة يخرج قول الجوزة والخراج وفي فتح القدر واعلم ان  
 البيع والكتايب العبدية في السور لا تنهدم على الروايات كلها واما في الامصار فاختلف  
 كلام محمد فيكون في العشر والخراج يهدم العبدية وذكر في الاجارة انها لا تنهدم وعلى الشعر على  
 هذا فانما راي اكثر انما تواتر عليها انه وارثان اهل ما قبله لم يامر امام يهدمها فكان  
 ستورا ثم بعد الفضايلة وعلى هذا الوجه ما روي فيها وكنيت موضع داخل السور ينبغي  
 انه لا يهدم لانه كان مستحقا للامان قبل وضع السور من اجل ما في خوف القاهرة من الكفاية  
 على ذلك فانها كانت فضا ما دار العبيد يوف عليها السور ثم فيها الا ان كان يسر ويهدم  
 امام يمكن الكفاية من احداثها جهرا في خوف المدن الاسلامية فانها كانت في  
 الفتاوى فادبر السور فاحاط بها على هذا ايضا فالكفاية سر المدجودة الا في ارا الاسلام  
 غير خيرة العرب كلها ينبغي انه لا يهدم لانها كانت في الامصار قد بدت فلا شك ان



كتاب من كتب

الصحة او النابضين حين نحاو الكذب فكلوا ما رغبوا به بعد ذلك بنظر ما كانت  
البلدة تحت غشوة حكما بانهم يتوهم بانهم لا يحاربونهم ولا يقاتلونهم ولكن يمتنعون من  
الاجتماع فيها للتشرب وان عرف انها مفتحة صلى حكما بانهم اقروا بما عاهدوا على ان يفعلوا  
من ذلك فها بل من الاطهار والنظر لا يقول الكفر في اذا حضر لهم عيد يخرجون فيه صلبانهم  
وغير ذلك فليست من كتابهم القديمة من ذلك ما احبوا انما لم يخرجوا ذلك من  
الكتاب من ينظر في المعنى ليس لهم ذلك ولكن لم يخرجوا خفية من كتابهم انتهى صحيح  
في التنازع خاتمة رواية كتاب الاجارة من عدم هدم القديمة كحل قوله ولا يحسد  
بيعه ولا يكتسبه قد يكون الحربي ملكه في دار الاسلام لان العبد المسلم اذا اسره الحربي  
من دار الاسلام اذله داره لا يبق عليه اتفاقا ما عاهد ما قطعه فملكه فملكه  
من على المقتضى عليه وهو حق استراة المسلم على الخلاف ان يبق لو اسلم عهده الحربي  
ولم يهرب الى دار الاسلام حتى استراة مسلم او ذمي او حربي في دار الحرب يعقن عهده  
خلافا لما لا ينفق في دار الحرب يعقن زوال التهر الخاض وقد عدم اذا زال مهره  
الا اشتري فصار كالموكان في يده ولان مهره زال حقيقه بالبيع وكاثر اسلامه بوجوب  
ازالة مهره عنه الا انه يعقد الخطاب بالازالة فاقية ما لا اثر في زوال الملك مقام  
الازالة وهو البيع والتقييد بايمان العبد اتفاقا اذ لو كان في ماله حكم كملكه لا يحرك  
على بيعه ولا يمكن من اذخاله دار الحرب كافي النهاية الثانية لو اسلم عهده الحربي ثم خرج النسيان  
او ظهر على الدار فهو كذا اذا خرج عهدهم لا عسكر المسلمين فهم احرار كادوي ان عهده  
من عهده الطائفة اسلموا وخرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقنهم وقال صلى الله عليه وسلم  
الله تعالى وقد يجوز ان يظهرنا لانه اذا اسلم ولم يوجد اخوه رقيق لان بيته سلم  
او ذمي فيعقن وفي شرح الطي او ذالم يوجد لم يعقن الا اذا عرض المولى على البيع  
مسلم او كافر فيم يعقن العبد قبل الشتر البيع او لم يعقن لانه لما عرض فقد رضى زوال  
ملكه والتقييد بايمانه في دار الحرب اتفاقا اذ لو خرج من دار المولاه فاسن في دار الاسلام  
فالحكم كملكه بخلاف ما اذا خرج باذن مولاه او بامر حاجته فاسن في دارنا فاحكم  
ان يبيعه الامام ويحفظ منه لمولاه الحربي لانه لا دخل بايمان صاحبه رتبته واخلاقه  
كما لو دخل سيده به وبما معه من المال والله اعلم وفي شرح الطي او ذالم لا يبيعه ولا  
العبد الخارج النسيان لانه لا ينفق عن حاكمه والله سبحانه اعلم بحوقل ما لا يسأل  
من الفروع التسببه ما في المبسوط لو اخرج قوم من اهل الحرب على اهل الدار التي بينهم

حكم العبد اذا  
اخرس

اعاد اهل الدار التي  
والاخرى من اهل الدار

استثنى

المستأنس هو لا يخل لقتال هؤلاء الكفار الا ان خاف على نفسه لانه الغالب لما كان  
تفرضا لنفسه على الهلاك لا يخل الا لذلك او لا غلا وكلمة الله تعالى وهو اذ لم ينج  
على نفسه ليس قال هؤلاء الا لا غلا الكفر انتهى وفي المحيط مسلم دخل دار الحرب  
بايمان نجاه رجل من اهل الحرب بانه او بامر مولده او بعتة او بجانته قد قهر بها  
سبعها من المسلم المستأنس لا يسترها منه لان الحربي ان ملكها بالغير فقد صار حرة  
فاذا اناها فقد باع الحرة ولو قهر حربي بعض احرارهم ثم جاءهم الى المسلم المستأنس فباعهم  
منه بنظر ان كان الحكم عندهم ان من قهر منهم صاحبه فقد ملكه جاز الشتر لانه باع  
المملوك وان لم يملكه لا يجوز لانه باع الحرة او في المولى الحرة مسلم تزوج امرأة في دار  
الحرب وكانت كافرة فاعطى لاب صداقتها فاحضرته فلب ان يبيعها فخرج بها الى دار الاسلام  
فادارها وبيعها فابيع باطل وفي حرة يربده اذا خرجت معه طوعا لا اهل الحرب ان يملكون  
بالتفرق دار الحرب فاذا لم يفرق دار الحرب وخرجت معه لا دار الاسلام بغير قهر  
لا نصير ملكا انتهى وفي فتح القدير واعلم انهم اخذوا في حضورها ما اذا اضر في نفسه انه  
يخرجها لبيدها ولا بد منه لانه لو اخرجها كما لا يملكها الفرض بل لا اعتقاده ان لانه يذهب  
زوجته حيث شاء اذا اوجابها على مهرها ينفق ان لا يملكها انتهى وقيد بالخارج لانه  
اذ انقضت شتان في دار الحرب وجب عليه النوبة وهي لا تحصل الا بالاراد عليهم فاشبه  
المشترشرة فاسد كذا في المحيط منه ايضا في قوله ولو اخرج شها واما قوله او هو انه  
يعطى عليه اذا اسلم وادناه كافران لصحة اسلامه عندنا واختلفت فيه في الهندية بان  
يعقن الاسلام واختلف في نفسه فيعقن ان يعقن النافع والمضار وان الاسلام  
يهدي وانما خبره لانه في الغناء ونسره في فتح القدير بان يعقن ضد الاسلام وهو طوع  
الحديث ان يؤمن بالله اى بوجوده ودر بوسنة لكل شئ وملائكة وكتبه انزالها و  
رسد امر اسلام عليهم السلام واليوم الاخر والبعث بعد الموت والعقوبة  
وشتره من الله تعالى وهذا دليل على ان مجرد قوله لا اله الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام  
ما لم يؤمن بما ذكرنا وما لا يوجب هذا قالوا لو اشترى جارية او تزوج امرأة فاستوفى نصفه  
الاسلام فلم يتوفى لا يكون مسلمة والمراد بعدم المعرفة ليس بان يظهر من التوفيق في حركه  
ما الايمان بالاسلام كما يكون من بعض العوام فيصور بهم في التعبير بل قيام الحجة بذلك  
بالباطن مثلا بان البعث قبل وجود اولاد الواسل وانزال الكتب عليهم كما ذكرنا ولا  
الا يكون من اعتقاده اعتقاد طرف الاثبات للجهل البسيط معن ذلك فالت لا تعرف

لو باع اهل الدار  
عندهم

منه القاتل قوله اهل الدار  
من باب المستأنس

تزوج حرة  
فخرج بها

يعقن الاسلام  
اذا عصى العبد  
عليه

استيفاف  
الاسلام  
الحجامة  
والمرأة



وقيل ما يكون ذلك لمن شاء في دار الاسلام فانما نسمع عن يقول في جواب ما قلنا  
لا يعرف من التوحيد والادوار والخوف من النار وطلب الجنة بما كان بل وذكر ما يصلح  
استدلالا في انشاء احوالهم بطلبهم على الصريح ما يصرح بانفساد هذه الامور وكانوا  
يقطعون ان جواب هذه الاشياء انما يكون بكلام خاص منظم وبعبارة عالية خاصة  
بمحمود في جواب انتهى فلهذا ينبغي ان لا يلبس العاني والمرأة على هذا الوجه بانه  
يقال ما الامانة وانما يذكر هذه الامانة وما كان الا بالانوار بغير تمام يقال له بل انت  
مصدق بهذا اذا قال نعم كما ذكرنا كافي كحي صفة الحائز لوراء ان انت جلا  
تصدق قل انت ان او قصد المرأة محجورا او قصد احد مال ظلم او علم انه لا ينبغي له ما  
دور السلام فغدا ان يغلبه فضا عليه اما لو علم منه بدون العقل او ظن انه غير ذلك  
بما جاز والغرب ليس ان يغلبه قال في رجل يريد منع شركت فلان من شركه اذا  
كنت في موضع لا يملكك الناس عليه وهذا قال اصحابنا في اصحاب الغراب والحكماء  
التي ياخذونها من اشتد الناس ان دماهم سباحه واجب على المسلمين قتله ولكل واحد  
من الناس ان يقتل من قدر عليه منهم من غير ان يدر منه له ولا التقدم اليهم بالقول وهذا  
حكم كل من اقام على هذا في دار الاسلام ياخذ اموال المسلمين ويستوفض لهم وكذا حكم  
من سار في كانه يفتي على شئ من المعاصي الوقفات محرر عليها في احوالها وجب عليه ذلك  
بما استطاع وانه الاكل في السبر وقول سلا ودم صا ووزن قال ابن عمر رضي الله  
عنهما في ما ليس وقال سليمان بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال انما كان صفاء الانبياء  
عليهم من خذروني بها ولا يبايئون عليها وقال علي بن الصغار اعطاء الجزية قائما والاخذ  
جائز وقيل الصغار الذل ويجوز ان يكون المراد بالذل الذي حرره الله تعالى عليهم  
بقوله ضربت عليهم الذلة انما تقفوا الا بحبل من الله وحبل من الناس والذل الذي حرره الله  
عليهم واما المسلمين بها فهم وروى عبد الله بن عمر عن سعد بن ابي وقاص ان كان  
يسحب من سعت الانباط في الجزية اذا اخذت منهم قال ابو بكر ولم يرد ذلك  
تعدبهم ولا تكلفهم فوق طاقتهم وانما اراد الاستخفاف بهم واذ لا لهم وحدنا  
عبد النبي من قانع قال حديثا استحق من حشر حدث ابو حذيفة قال حديثا سعي  
عن سهل بن عبد الله بن هريزة عن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما  
فلان منكم بالسلام واضطروهم الى اضيق الطرق وحديثا عبد الله بن مسعود قال حديثا مطر  
قال حديثا يوسف الصغار قال حديثا ابو بكر بن عمر بن سهل بن عبد الله بن هريزة

لوراء في قوله

تعدبوا لا تبايئوا بهذا القيد له في  
عشر ابي بكر بن عمر بن هريزة  
في حقه وشره الكبر والغرور  
الناكس من حصة الاعطاء  
التسوية في ظاهر الامر لكنه  
فوق بين اعطاء واعطاء  
واي فرق كونهما

رض قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هو اليهود والنصارى في هذا الكلام انصار الذي  
البراءة الكفار يكفرهم ونحوه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تحذوا بطانة من دونكم لانه  
وقال لا تحذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض ومن يواليهم منهم فانه منهم  
فمن في هذه طائفة الكفار واما انهم واوراياتهم واذ لا لهم من غير الاستقامة بهم  
في امور المسلمين كما في قوله تعالى وعلى الله وكذا كتب على من اولى من بين يديه ان يستغفر  
ما جدد اهل السنة في كتابه وعلى قوله تعالى لا تحذوا بطانة من دونكم لانه لا يؤمنكم خبالا وقال  
لا تدروهم الى الغر بعد ان اذ لهم الله وقوله حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فقد افضى  
وجوب قتلهم الى ان يؤخذ منهم الجزية على وجه الصغار والذل فوجاه على هذه النص ان  
يكون لهم من اذ استلهم على المسلمين بالولايات ونفاذ الامر والنهي اذ كان الله اياها  
جعل لهم دمه وحسن دماهم باعطاء الجزية وكونهم صاغرون فواجب على هذا قبل من  
تسلط على المسلمين بالقبض وباقدر الغراب والظلم سواء كان السطان ولادة ذلك  
او فعله بغير امر السطان وهذا على ان هؤلاء النصارى الذين يتولون اعمال السطان من  
ظهر منهم ظلم واستبداد على المسلمين واعد الغراب لاذن لهم وازد دماهم مساحه  
وان كان اعد الغراب من سخط الاسلام والقعود على المراضة لاخذ اموالهم  
اياضه واما ان كان من سخط الطريق ومن قصد ان لا يخذل الاخذ بالملاحظ  
بين القديه ان لا يخذل من سخط الطريق ومن قصد ان لا يخذل الاخذ بالملاحظ  
خبر اخر من قبل روي قال نهوشيد ومن قبل روي اهل نهوشيد ومن قبل روي  
نهوشيد فاذا كان حكمه طلب اخذ مال غيره غصبا وهو من سخط الاسلام قالوا  
اذا فعل ذلك استحق العسل من وجهين احدهما ما اقتضاه ظاهر الآية وهو وجوب قتله  
والآخر قصده السلم ياخذ مال ظلم في احكام الوان المحصر وفي النار خانه عبد السلم  
سباه اهل الحب فاعفوه سيده ثم غلب عليه المسلمون اخذوه بولاه بغير شئ وذلك  
العق بابل وهو اعفوه بعد ما اخرجوه السلم قبل العف فاعفوه عبد السلم امره العدو  
واخذه بدار ثم غلبت منهم واخذ شئ من مالهم وخرج بارا لدار الاسلام فاخذه  
سلم ثم جازموا له ياخذ شئ الا بالقي في قول محمد وماله بده من المال فهو من اخذه ولا  
سبل للولاء عليه وانما في سائر قول لاحد ما رواه ابو اخذ العدو بغير شئ لانه لما دخل  
دار الاسلام بارا باصا فبنا على ائمة المسلمين ياخذ الامام ويرفع حبه ويقيم اربعة  
اخا من الفاتحين ثم رجع محمد بن عمرو قال اخذه سلم فهو غنيمة اخذوا

الايام  
م

الناس

اعقوب بن عبد  
المنصور

ابو عبد الله  
محمد



لم يحضر الموت واجعل اربعة احاسر العدد والمال الذي معه للاخذ ما جاء مولاه بعد  
 ذلك اخذه بالغنية وان جاء مولاه قبل ان يحضر اخذه بغير شيء انتهى وفي المخطوط  
 بعد اسره اهل الحرب والحفوة بدارهم ثم ابق منهم مردا مسيدا وفي رواية يمتنع انتهى  
 بحرق السلاسل الكفار في تولد دار عليا عليهم المولى بهذا شكل جدا وان العاقبة فيها  
 وما هو في المناسك وانما هو في السلك ايضا اذا اخذه المولى بغير شيء لا يكون فيها  
 شيخ الاسلام وذكر الفضلي ان السلم لا يصير كافرا بوضع فلسفة المحرس على رأسه ظاهرة  
 وفي الحاشية في فضل الجدة من السلم لم اجد في نسخة السند ان يكون من شرب الخمر لان شرب  
 الخمر حلال عندنا وان كان فيها غير الخمر في المنزل انتهى وهو شكل لانه وان كان حلالا  
 عندنا لكن راجحنا نقره فله سبها كنع السلم في الكل التهم والبصل والذغال الكرك  
 في الفقيه قبل باب التيمم ان السلم لان ينج زوجه الزينة من شرب الخمر كالمسلم لو كانت  
 التهم والبصل وكان زوجها بكرة ذلك لان ينجها انتهى وهو الحق كالاخفى محررا في  
 في كتاب النكاح في قوله وحل تزوج الكفاة يقول لكل الراوي في الحارة عدم المنع من  
 شربها فاما تزوجت هو خير مطلقا فلا ينافي المنع به باعتبار عارضة وهو كانه زوجها في  
 لو انزل رجبها بطلاق او لم يناد الزوج راجحها لكونه شربا ايضا لم يكن له ان ينجها و  
 لدا قال في الفقيه وكان زوجها بكرة ذلك شيخ الاسلام ووقع في شهر ربيع  
 وحسين وثمانية في قوله سبها مولانا شيخ حاتم الدين محمد العادلي في الحاشية  
 قضية ورمع الاربعين التي هي ان سلم نادى مسلما يدعى يوسف ورجل اخر  
 يدعى ايضا يوسف فاجاب يوسف الفرائي سجع فقال المصادر والمزاد انت  
 انما المصادر يوسف السلم وانت الفرائي فاجاب الفرائي فاجاب وقال انما يوسف وانا  
 مسلمت بفرائي فافق شيخ الاسلام حاتم الدين ان رايه وعلما بغيره يمتنع  
 منهم المرحومون الشيخ الامة محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن  
 علي الحسيني فانه وجمال الدين يوسف بن ابراهيم بن يوسف السوفاني الحفصوني فاما شيخ  
 عماد الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن  
 احمد بن محمد بن عبد الله بن ابراهيم بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن  
 الحنفى عمر الله الفقيه وسيرة عبيد الله والدين احمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن  
 صار مسلما بمعاينة تلك فانه قوله انما سلم ولسنت بغيره دخول في دين الاسلام ويزعم  
 دينه وبن النظر وان لم يأت باشهادا من وبن هذا ظاهر لا خلاف فيه ووقع بين الشارح

رفع نفسه  
 الخرس  
 شرب الزمان  
 الخمر  
 اهل الحرم

يوسف  
 ما انما سلم  
 وليت بغيره

وبين الشيخ الامام شرف الدين محمدي بن علي بن احمد البغدادي الحنفى رحمة في ذلك بحث  
 وطال الكلام فيه ورجح الشيخ شرف الدين محمدي ان لا يصير مسلما علم بغيره بغيره ولا  
 مخالفه وبذلك قال الشارح واليه والعبد ان لا يصير مسلما ما ذكره ونقلت في الاخيرة وهو قول  
 الذي لا سلم انما سلم شكك انه يصير مسلما او فيما قال يوسف المذكور انما سلم ولسنت بغيره  
 ابلغ لاننا نرا عزمه ان السلم لا يصير بعد دخوله في الاسلام وهو معاشرة المسلمين ومخالطهم  
 فاستوفيت في ذلك الشروط البقرة وحكمت باسلامه وهو لا يوافقنا في شهر  
 رمضان عام اثنين وسبعين وثمانمائة مسلم بعد الحمد والله شيخ روضة العصر في علم  
 الفرائض في فصل في سائر حالات الصحابة الفروض المولى لم يحقق صاحب الكتاب المسلم  
 حق التحقيق في سبب راجحنا قبل ادعى ان نظام لا خلاف فيه مع انه لم يظهر ما ذكره  
 فانه ضرورة الفرائض سلمنا نحو قولنا انما سلم اوسع سراه في الفرائض رواه رضى عنه  
 الامام في بعض الفرائض واما الامام ان لا يصير مسلما باسلامه وفيه ايضا وغير الامام قوله انما  
 انما سلم ليس باسلام حتى يترأوه الفرائض انتهى فيهم منه انما اذا ابرأ فهو مسلم لكل الموف  
 خلافة حيث قالوا اذا حال الفرائض استشهد ان لا اله الا الله وانما الفرائض لا حكم  
 باسلامه بخلافه ان دخل في اليهود او اليهود يقول ذلك ايضا وان ادعى ان ادخل  
 في دين الاسلام زال الاحتمال واذا حال انما سلم لم يكن مسلما لان معاه المسلم الحق وكل  
 دين يزعم انه سعاد الحق هو عليه قال الحلواني الا الحوسر الذي في دارنا لانه ما ترون بهذا  
 الكلمة على وجه التسمي ويقولون لا اولادهم باسلامه زاده انتهى واذا عرفت هذا فنقول  
 ينبغي ان لا يبنى الحكم بالاسلام في مسلمة على مجرد قول المذكور بل على ان يخرج جوابا الكلام  
 المسلم المصادر فدل انه وراه من السلم هو ما رواه المصادر وهو المسمى بدين الاسلام  
 فذلك كحل كلامه عليه فيجب باسلامه وله هذه المسئلة نظائر في الفرائض في بعض مسلم  
 ونظر ان تارخا في شراشكي فيقبل ان يباع من السلم لانه الفرائض فقال الفرائض انما سلم  
 لا يصير مسلما الا اذا حال انما سلم شكك وينبغي ان يكون مسلما لانه اخرج الكلام جوابا الكلام  
 غيره انتهى وفيه وعلم اليوسف قال له رجل ادخل في الاسلام وانتم رديت فانه  
 باطل فقال استشهد ان لا اله الا الله وحمد رسول الله وانما سلم فهو مسلم انتهى وفيه  
 ايضا واذا حال السلم على كافر فقال استشهد ان لا اله الا الله وان كان من تقدم لا يقولون  
 على السلم ان كيف علمه فساكن دليل الاسلام وهو حرجان فكيف باقبل انما خذوه وظهره  
 وان قالها بعد ما خذوه فهو رقيق وان قال انما ادركت بما قلت الدخول في اليهود



وروى الاسلام وادارت الفتوى الملائق لا يفتى لان الظاهر ان جواب ما روي اليه  
 من الاسلام فانما استع بعد ذلك من الاسلام بغير لانه عند المسئلة الثانية المارة بها  
 في الكتاب من نظايرها ايضا وهذا هو التحقيق الذي هو بالقبول حتى شيخ الاسلام  
 باب احكام المرتدين الثانية الردة بسبب الشيخين ان يكون عرض او قد خرج في الخلافة  
 والبرائة ما في الاضحية او اسبب الشيخين ونحوها كما هو ان فضل عليها لغيره لم  
 يتكلم على عدم قبول ثوبه في الجهورية بسبب الشيخين او طعن فيها كقولهم قد علم  
 ان رجوعه وان وجد الاسلام بل بغير ثوبه ام لا قال الصدر الشهيد لا تقبل ثوبه  
 اسلامه وراخذ الفقيه ابو الليث السمرقاني وابو نصر الدبوس وهذا المختار للفقهاء  
 وحيث لا تقبل ثوبه علم ان سبب الشيخين في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقيد الانكار مع الميت  
 كما تقدم في فتح القدير لانا جعل انكار الردة ثوبه ان كان مقبولا كما لا يخفى بحجته  
 قوله وجب ثوبه انما في الواقعات للكنى شيخ الكافي فيه بحجته ان باب النفقات  
 اخر الكتاب رجل قتل واقض سبب الشيخين رضي الله عنهما عليه لانه سبهما بغير ثوب  
 النبي صلى الله عليه وسلم فله ان السب لا تقبل ثوبه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وخرج في بعض نسخ  
 الجهورية قال وهو المختار للفقهاء وراخذ الفقيه ابو الليث وابو نصر السمرقاني كما نقله الصدر  
 الشهيد وهو المذكور في كتاب فضل الخطاب كما وجد بخط الشيخ فكن ما نقله بعض  
 نسخ الجهورية لم يوجد فيها ولا في غيرها من الكتب وسعد كل بعد ان يكون في السنة  
 كلام لعل الفقيه ابو الليث والابن والصدور الشهيد ثم لا يذكره احد الا صاحب الجهورية  
 وانما كلام الكنى فلا يفرق منه عدم الاستجابة ولا في احدهما ان عدم القضاء يجوز ان يكون  
 لوضوح العقل قبل ثوبه وعدم استجابة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم في كتب المتأخرين  
 اصحابنا كالبرازي وابن الهمام وصاحب الفرائد في كتب المتقدمين منهم بل ذكره ابو يوسف  
 في كتاب الخراج انه يستاب وايضا يجوز ان يكون رواه الكنى ان يترك في ثوبه من الحكم  
 بارئ من ان لا يترك ثوبه في جميع الوجوه بل قد خرج بانه سب النبي صلى الله عليه وسلم من غير ان  
 ولم يقبل ان حده الفصل وعبارته وسئل عن قتل واقضاه بل يقضي به قال انما كان المقول  
 من الذين يقولون كانت النبوة على عرض ولا يفرق بين النبي صلى الله عليه وسلم كما لا يقتضيه  
 وكذا ان كان من سبب الشيخين رضي الله عنهما فله ان يترك ثوبه فان سبها بغير ان سب  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم بغير الخلافة لانه بعدد سب النبي صلى الله عليه وسلم وان كان  
 من حده بغير فضل عليا ان يكون عرضا وعثمان رضي الله عنهما يجب العقل على فاعله ولا يكون هذا كقول

سب النبي صلى الله عليه وسلم

من غير ان يكون

وسعد

ويكون من غير ان يترك ان في الصحابة من يفضل مساوية على قبول الخلافة معاوية  
 شيخ الاسلام وقد من ان تركوا ان الذي بطلت بريرة وقعة ولا يعرفون بالخلاف  
 وقد علمت لانه المرتدة لا تزول ملكها في مالها مالا خلافت يخرج من ماله ما في مالها مالا خلافت  
 لانها لا تقبل فلم يكن ردّها سببا لرد مال ملكها كذا في البدائع وسئل ان يلحق بها المرتدة  
 اذا لم يقبل وهو من كان في اسلامه شبهه كما قد ساءه بجامع عدم العقل ولم اره في حكاية  
 بحرف قوله ويزول ملك المرتدة وقد علمت لان المرتدة كسبا لكونها لانه لا ادب  
 منها فلم يوجد سبب الفقيه بخلاف المرتدة لاجل ويرثها زوجها المسلم ان ارتدت و  
 هي اربعة نفقة باعطال خدة وان كانت صحيحة لارتدائها لانها لا تقبل فلم يعلق خدة مالا  
 بالردة بخلاف المرتدة والحاصل ان زوجته المرتدة ثرت منه مطلقا وزوج المرتدة لا يرثها  
 الا اذا ارتدت بحرف قوله وان مات او قتل والحاصل ان ما يقيد الله لا يصح منه انتفاء  
 وهي خسر النكاح والديعة والعقد بالكلب والباري والرمي والارث والشهادة وما  
 لا يقيد ولا في لاهيته ملك فانه صحيح في انتفاء وهي خسر الاستيلاء والطلاق وقبول  
 الهبة وتسلم النفقة والحجر على عبده الخادون وصورة الاستيلاء مالا في الحانة اذا جاز  
 جازته بولد فاعلى الولد ثوبه من ثوب ذلك الولد مع ورثته ونصر الحارثة  
 ام ولد له انتهى بحرف قوله وتوقف سابقا قوله وانما عاد مسلما بعد الحكم للحاقه فانه  
 وجده في بدو ورثته اخذه والا لا اراد ان لم يجد فاما في بدو فليس له اخذ بدل مثلا  
 الوارث انما يخلقه لانه لا يستعارة وانما عاد مسلما يحتاج اليه فيقدم عليه وعلى غيره  
 احب اليه سحابة من خسرته وانما عاد لادارته ساكنا لم يرد ما في بدو ورثته اطلاقا في  
 قوله والا لا تسلم ما اذا كان بالكلية او ازال الوارث عن ملكه وهو قائم سواء كان  
 بسبب قبول الشيخ كسب او به او لا يقبل كعق وتبرير واستيلاء فانه يقضي ولا يعود  
 فيه ولا يقضي وتسلم قائم بدو ورثته اصله كدبره وامهات او لاجل الحكم  
 يستفهم سبب الحكم للحاقه قائم لا يعودون في الرق لانه القضاء يستفهم بغير بدل  
 صحيح والعق بعد ثبوت لا يقبل المطلان وولاؤهم لهم لولاهم اعني المرتدة المذمومة  
 وكذا مكات اذا كان ادى الحال الى الورثة لا يسجل عليه ايضا لانه عتق باء الحال  
 والعق لا يخلل الشيخ وما ادى الى الورثة ان كان قائما اخذه وان زال ملكه عنه لا  
 ضار عليه كسب احواله وان كان لم يرد بدل الكتاب ما خد بامنه وان يخرج عاد رقيقا  
 لكونه في البدائع وان كان باءا او عاد مسلما بعد الحكم بجل ويورثه وعقن بدبره وامه

من غير ان يكون



ولده لا يملك ان يبطل شيئا الا شيئا من الاول الميراث يبطله ويسترد ما لا كانه ما  
والثاني ان كان ورثة بعد ان مات ثم رجع فانه رجع بعد ما ادى بدل الكفاية لا يملك  
ابطالها فانه رجع قبل ان يودي جميع بدل الكفاية كما ان يبطل الكفاية انتهى وظاهر الكتاب  
ان ما جاز في ميراث الورثة بغير قضاء ولا رضا وانفق خلافا لما في الشافعية وما كان  
ما جاز في ميراث الورثة انما يعود الى ملكه بغير قضاء او رضا فانه في السير الكبير ان وارث الميراث  
اذا انفرد في المال الذي ورثه بعد ما عاد الميراث مسلما فنفذ نفقته انتهى وجزم به الرافعي  
معلوما به دخل في ملكه بحكم شرعي فلا يخرج عن ملكه الا بطريق انتهى وقد يقال لم يرد عوده  
مسلم فانه الحكم الشرعي الموجب لدخول الحكم بخلافه عنه بعد موته حكاه وقد بطلت بطل  
ما انتهى عليه وقد قد مناه عن الشافعية انما ركب رده فبقي بعد الحكم بمجاهدة كونه حقيقة  
لكن لم ارجع حكمه اذا عاد مسلما ووجد ركب رده فابا عهده الامام فنهى بسره كما يسترد  
من وارثه كسب السلام الظاهر ان لا يسترد لانه اخذه بسير بطريق الخلافة لم يكنه قال  
حري كذا قد يشاهد نصا ريبت الحال فلا يسترد كما ان الميراث الحقيقي لا يسترد وما لا يسترد  
منه ايضا قوله وان لم يرد ان منهم لا يراد بذكره البيع لانه الغلبة في الامصار لا اهل  
الصالح من ظاهر كلامهم في الاول ان الكفاية تحريمية لتعليقها بالاعانة على المعنة منه  
ايضا ولم يذكر المصنف ما قلنا في فتح القدير ولو قلنا فأنزل لانه على حرة  
كانت او انه ذكره في المسطر انتهى وفي الشافعية فانه مغاير الى الغاية وفي الافة  
بعض لم يولها انتهى وفي القول الحق وان قلنا فأنزل لم يضمن شيئا لانه قيمة الدم بالاسلام  
وقد زال وبورث على ذلك لا ريب في كفايتها مالا يحل انتهى وظاهر كلامه ان لا فرق بين الحرة  
والاثة في عدم الضمان فانه قال اولاد من قبل حرة مرة لم يضمن ثم قال وكذا الاثمة  
واطلق في جنبها فتمثل الاثمة لكن الاثمة قد وقع له مولها يجعل حبسها بسبب السيد  
سواء طلب هو ذلك ام لا في الصحيح وينبغي ان يخرجها جميعا عن حق الله تعالى وحق السيد  
في الاستخدام فانه لا منافاة بخلاف العبد الميراث لانه لا فائدة في دفعه اليه لانه يملك  
ويستحق خدمته لها وطوبى ما قد خرج الاستبيحان بانه لا يبطاها وقد قد مناه عن الولوجي ما  
يقبده منه في قوله ولا يعمل الميراث الزاد ان اصله ان وارثا وارثا الاول  
فيحقق الاستيلاء بها سببا لا فائدة الملك ظاهر الا اذا عارض هذا الظاهر بغير  
خلافا ودار الاسلام وارضع الاموال والنفوس فلا يحقق الاستيلاء بها سببا الا ان  
الملك ظاهر الا اذا عارض هذا الظاهر بخلافه ثبت الامام سرية الا ودار الحرب

نحوه

قال الشافعي  
في ميراث  
الاول

فما وارباه فقال الاسلام ان قوم من اهل الاسلام او من اهل الدولة لم يأسروا من  
ارض الحرب وقاتل السرية اسراهم من ارض الحرب فالقول قول الاسلام لا يملك  
الاسارى الا كره او جوب سبب الملك وهو الاستيلاء في دار الحرب والاستيلاء في  
دار الحرب الاسلام لم يثبت ظاهرا فكلمة القول لهم ولو اقامت السرية بينه وبين النصارى  
او غيرهم ممن ليس له في الغنية نصيب فبطل وانه كان ممن ان نصيب في الغنية لا يقبل وذكر في  
السير الكبير ان يقبل من الجسر العظيم فكيف في الشكر عليه والشكر العار غير مائة قبول الشهادة  
لانه لا نصيب لكل واحد منهم نصيبا مستقفا وهذا لو اعتق واحد عبد امر الغنى لا ينفذ عنه  
فلا يصير شاة هذا النصف وهو موقوف المسئلة بين السرية والشكر بين اصحاب السرية فانه  
نصيب لكل واحد منهم نصيبا مستقفا فيصير شاة هذا النصف ولو اقر الاسلام انهم اسراهم من  
دار الحرب وكذا من اهل الاسلام او لزمه دخلا لا تخارا او لم يارة اقرارنا لم يصدق  
فكانوا قتيلا لانهم انفقوا على الحرب سبب الملك فانه للسرية وهو الاستيلاء في دار الحرب  
ثم ادعوا عارضا ما بعد ذلك وهو كونهم من اهل الاسلام او لزمه فلا يقبل ذلك منهم  
الا بينة مسلمة لان هذه الشهادة تقوم على ابطال ملكهم بعد ما ظهر سبب وشهادة الذي  
على المسلم لا يقبل الا ان يكون عليهم سبب السلم لا ينفذ قولهم لان العمل بابي السلام  
والحكم به اصل في الشرع عند اشتباه الاراد الا الشاين بين الاول كماله للفظ و  
والحق المسلم ان اذا اختلط موت الكفار بغيرهم بالسبب واحد فلو سئل وانه كان  
نصفه قد رقب هذه اشارة الى حكمه العطاء وسبب المسلمين الختان والحضه والسير  
اسود كاشفا في كتاب النحر وعلامات الكفار ثلثة فقال محمد بن بكر بن خنوق لانه  
عامة الكفار لا ينعلمون الختان وانه قد رقبه فوق قتله وايضا السرة والحيث قد جعل  
رائه فقه كما ينعلم اهل الزمة يريد به لم يغير شاة سوادا بالخصاب كحجر حصى السرة  
في باب ما يصدق فيه المسلمون ولو فتح الامام لمدة من بلاد الحرب فقتل فيها الغنائم قبل  
الا حاز بدار الاسلام جازت شاة لانه كان تحتها صارت تلك السيرة من بلاد الاسلام  
فاذا قسم الاراضى والدور واسترق الرجال والنساء والذرية وقسم الكل بين العائكة  
جاز في قولهم ولو نزلهم احوار او اوج الدور والعقار منهم كل سنة باجر معلوم جاز في قولهم  
ولو وضع الخراج على ارضهم جاز ايضا فاصح من فصل الامان بر السرة باب  
الفاظ الكفر اذا انهم في قولهم فساد المسلمين غير مكره كانه في غالب راءه انه يقتل  
ولا يملك انهم كفاية بغير ونحوه لا بأس بالاقدم عليه وهو الغلبة ولو جاز ان يرضى بكون

أما السبب  
والغلبة

سبب  
الغنائم

حرم  
في ذلك



فرضه تصديق  
احتمالها

والموافق للحال على الكفار لو كان غالب رايه انه متى حمل عليهم تغلب ولا يتكلمون بكلامه لا  
يحل له ذلك والعرف بينهما معنى لا صورة اذا الام بالمعروف والنهي عن المنكر يتكلمون لا  
بحال وجهين احدهما ان المسلمين تركوا الفساد حال استغاللهم فقال فيحصل نوع من  
تغلب النفس واما الكفار فلا تركوا الكفر والجراب حال استغاللهم فقال لم يحصل نوع من  
ذلك فتغلب لا بغير من الفساد فتغلبا فيغير التكليف فزجت الجوع والغضب الثاني ان الغفوم  
يتكلم بغيره دون ما يارهم به فلا بد وان لم يترك فعله في باطنهم وهذا الغفوم لا يعتقدون ما  
يدعونهم اليه فلا بد من تغلب في باطنهم فيغير الامر حيث الظاهر فاذا في الغفوم بينهما معنى لا  
صورة قال المسلم شين تو حلال است في انك اذ في حل رمي والتمس است او قال قال تعالى  
من احل الله ما لم يكن فيه فافهم جاع العضولين قوله احدهما ان المسلمين تركوا في  
ان استغاللهم بتكليف روائف فانما الظاهر نظر الى هذا الوجه فيترك الفساد لا تغلب  
فالوجه هو الثاني والتغلب بالنظر اليه في نال الحال سبح الامام رز قال انما على اعتقاد  
فغفور او ابيس او قال اعتقاد كاعتقاد فغفور او ابيس كقولهم لو قال فافهم او  
ابيس لا يكون فم قال كنت كافرا فاسلمت قبل يكون فم لا حاد وفي الغيبة وقوله  
في ضمن الاعتقاد كنت كافرا فاسلمت لا يكون لانه لا يثبت في دور التحقيق بكونه انتم  
او جهة قوله عقد الذمة بان قال الامام لم يكن يطلب عقد الذمة فرب عليك الجزاء  
من ان فلان مثلا فان عقد الذمة صحيح والشرط باطل قوله وتعليق الراد بالعيب بان  
قال ان وجدت ما يبيع عيبا ارده عليك ان شاء فلان مثلا قوله ويجوز الشرط وتعلق  
الردية بان قال لم تجز الشرط في البيع ردوت البيع او قال استقطت خياره ان شاء  
فلان فانه صحيح وبطل الشرط قوله وعمل الفاضل بان قال الحليفة للفاضل غرضك من الفضا  
انتم فلان فلان فانه ينزل وبطل الشرط لما قد ساء ان هذه الاستثناء ليست بمعاوضة مالية  
فلا بد من شرط الفاعلة بخلاف كتاب البيع اقول ما ذكر في عقد الذمة وما قد  
ذكر الشرط الفاسد في صورة التعليق فكذلك هذا قسم اخر وهو ما يصح اذا علق الشرط  
ولا يبطل وبطل الشرط لكن الذمة العمارة في غرض الفاضل ان تكون الحليفة اذا انكث  
كتابي هذا فان معزول فوصل اليه بغير معزول قال ظهر الدين الرغباني في محسن لا ينقض  
بعض التعليق وهو فتوى شمس الاسلام الا انه جدير ومتقناه انه يصح التعليق بشرط  
في رواية ولا يصح في رواية لا لا يصح وبطل الشرط كما ذكره هنا سبح الامام حم  
كتاب للفظ واللفظ والامني والمفقود وفي الحائز رجل وجد عرضا لفظه فزها و

احد ادم المسلم  
او قال

قال انما على اعتقاد  
فغفور او ابيس او قال  
اد قال كنت كافرا فاسلمت

تعلق عقد الذمة في  
او اردوا عيب  
او بالخير  
تعلق العقد

سبح

المنع التصديق  
من اللفظ

احد ملأه الخير  
واحد الغيرة

وهو ما ركب  
كتب فيه  
يلتصق

ما في قوله

لم يجد صاحبها وهو فقير ثم انتفى على نفسه ثم احبب مالا مالا لا يحب عليه ان تصديق  
على الفقراء قبل ما انتفى على نفسه راو في الولو الجيد وهو الجار فاما الاختلاف في  
الحائز او اوة وصفت ملائها وجات اخرى ووضعت ملائها ثم جات الاوام  
واخذت ملاة الثانية وذهبت لا تبقي الثانية ان يتفق ملاة الاولى لا انتفاع بلك  
الغير فانه ارادت ان يتفق بها مالا تبقي ان تصديق في هذه الملاة على استنها اركات  
فبكرة على ان ان يكون ثواب التصديق لصاحبها ان رضى ثم تبت الملاة منها  
فبكرة بالانتفاع بها لانها بمنزلة اللفظ فكان سبيلها التصديق وان كانت غنة لا يحل  
لها الانتفاع بها وكذا كذا في الجواب في الكعب اذا سرق النهر وقبده بعضهم بان يكون  
الكعب الثاني مثل الاول او احوذ اما اذا كان الثاني دور الاول فلا ان يتفق في  
غير هذا المكلف لا اخذ الاجود وترك الاول دليل الرضا بالانتفاع بالادور  
كذا في الظاهر وقوله بخالصة اللفظ رغبة حوز التصديق بها قبل التوفيق وكالمفقود  
وكذلك جبروا الانتفاع للحال في مسئلة مذكرة في الخلاصة والولو الجيد ان لو مات  
غريب في دار رجل ومعه خمسة دراهم فادار صاحب البيت ان تصديق على نفسه  
ان كان ثمة ان ذلك كلفه انتهى ولم يصرح بان اراد على الحنة وفي الجار القديس  
واذا مات الغريب في بيت انسا ولسر وارث معروف كان حكم تركه حكم اللفظ  
الا اذا كان مالا اكثر لا يكون بيت المال بعد البيع والفهم غور في سبيل انتهى وفي  
الحائز رجل غريب مات في دار رجل ولسر وارث معروف وحلف ما يدور  
خمس دراهم وصاحب الدار لم يسل ان تصديق بهذا المال بل لا يسكن له  
اللفظ انتهى وهو مخالف لما ذكرناه والاول ان ثبت وخرج به في المحط كونه قوله  
يتفق بالوفاء وصوره ان الفاضل ان يقول لا انتفق على ان ترجع فلو امر به  
ولم يعمل على ان ترجع لا يكون دينا هو الاصح لانه لا ارادة من الحنة والرجوع  
فلا يكون دينا بانك وعبرة الجمع احصوه في فاه انتفق لللفظ كما سترعا الا ان  
باذن له الفاضل بشرط الرجوع او مصادفة اللفظ اذا بلغ انتهى وينبغي ان يكون  
معنى التصديق مقصده ان انتفق بامر الفاضل على ان يرجع لا يقصد بطل الاتفاق  
لان لو كان ملا امر الفاضل لا رجوع لا يقصد به وعدم سواء في ترجع لانه الملك خلاصه  
فانه حال يعني انهم بامر الفاضل بانها وقصدوه لللفظ بعد البلوغ ان انتفق للرجوع  
عليه فلا الرجوع عليه لانه اوجبته انتهى ولو صح هذا لم ان يقال في الجواب فهو صحيح

او انما  
بالانفاق



2

الاسلام ولم يذكر المولى حكيم اذا اضم المالك بعد البيع ولم يجره ولم يسمعوا خلافا ان  
 البيع نافذ في الفاني موقوف لم يجره على اجارته وبيع الملقط باذن القاضي كبيع القاضي  
 فلو كان له اذن القاضي فلما جاء الفاني مال هو يدبر او سكات لا يصدق في ينقص  
 البيع كذا في السامراخانية وهو شك في لا يبيع بنفسه ثم قال هو يدبر او سكات او ام  
 والله وربي من قبل كما ذكره في نسخ القدر باب الاستحقاق في مصدر الذي الواجب وعقله  
 لا يار الشفوق في دعوى الجيرة او روعها لا يبيع بحري تولد والا باعماله الملقط ومن كان  
 في يده الملقط لا يار له ان يجره بنفسه الهبة والصدقة واصل هذا ان الشرف على الصغار  
 انواع ثلثة نوع هو بوز باب الولادة لا يملكه الا من هو ولي كالانكاح والنسأ والبيع والادار  
 الصبة لا الولي هو الذي قام مقامه بآلية الشريعة ومما الحاجة ونوع اخر ما كان ضرورة  
 حال الصغار وهو نسأ ما لا يد للصغير وبيعه واجارة الصغار وركب حارس من  
 يعول ويستحق عليه كالايج والعم الملقط اذا كان في حجرهم واذا عكس لم يولد البيع  
 قالوا في الولي لا يار لا يسترط في حق الولي ان يكون الصبي في حجره ونوع ثالث ما هو  
 يقع كحضر قبول الهبة والصدقة والصغير هذا يملك الملقط والام ومن سواه الاح  
 والعم والصبي بنفسه اذا كان يعقل لا اذا كان نعفا فالابن بائنه نوع ثاب الاصابة  
 نظر الى الصبي يملك بالمقتل والولادة والحجر وصار تركه الانفاق احكام صغار الا ان  
 لمو كان له وكيل ثم فقد يقع ان لا يصب القاضي لانه لا يتفرق بقدر موكله اذا كان له كذا  
 في الخطط كانه التوالمية والتجسس رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعربا او رفع  
 ما لا يحفظ وقصد الدافع فله ان يحفظ ويسر له ان يعبر الدار الا ما ذكره الحاكم لانه لعله  
 مات ولا يكون الرجل وصيا انتهى شرح المحرر ان يحزن تولد يصب القاضي في العقود  
 وان رفع الموضع بنفسه او على الدين بغير اذن القاضي بعض الموضع ولا يار المديون لانه  
 ما ادى الا صاحب الحق ولا المانابة بخلاف ما اذا رفع بامر القاضي لانه القاضي نائب  
 عنه وان كان الموضع والمديون جاحدين اصلا او كانا جاحدين الزوجية والنسب  
 لم يصب احد استحقاق النفقة خصوصا في ذلك لان ما يدعي للثابت لم يثبت سببا  
 اثبت حقه وهو الصفة لانها كالحجب في هذا المال يجب في مال اخر للنفقة واما اذا  
 نصب القاضي في نجاتهم في ذلك فله ذلك كانه السامراخانية ولم يذكر المصنف الكفيل  
 منهم كما ذكره انه يوجد كذا في بحر المحال المور فلو كانا زوج العقود وهو وارث  
 يجب له بوط شيئا وانما انقص حقه ببطي اهل النصيب بآية رجل مات غراستين

الاشهادية انما هي التي ترجع اليه بعد ذلك وح لا اعتبار بما راد القاضي وانه  
قد استعمل على انه لا يرجع الى القاضي لعدم ولاية المنطق فلا يكفيه الاشهاد بخلاف  
الوجه لو اتفق من رادوا واشهد بوجه كما قد ساء لانه لا ولاية في حال التيمم ولم يرتزبه  
على هذا المحل لكن انما لما نقله عن الحارث في باب اللقب عند قوله ونفقة في بيت  
المال ولم يبين الضر المردون متعددة فحق المنطق صاحبها في المنطق الاب انما ظهر له  
اب والمنطق بعد بلوغه ان لم يظهر اب كان الظاهره وما كان ان ظهر له سيدا رادوا  
كان في الحادى والعجب في الشرح انه جعل صاحبها وسمن في المنطق منه في قوله وبادى  
القاضي يكون دينا ورجع في الحادى القدرى قول ابو يوسف قال وبنواخذتهم  
وكيفية الاشهاد ان يقول في سبعة من سبعة منقطة فدلوه على واحدة كانت المنطق  
او اكثر لانه اسم جبر كذا في الهداية وفي التبايع ذكر في بعض الكتب قول محمد بن ابى  
والاشهاد مع ابو يوسف انهم وكيفية الاشهاد ايضا ان يقول عند المنطق كانت  
شرح الحادى ولا يشترط التخرج يكون منقطة لانه قال تعالى عندى ستمى لمن سمعوه قال  
فدلوه على كفاه كان في الولا الحية ومحل اشهاد الاشهاد عند الاشهاد فلو لم يجز في اشهاد  
عند الرغ او اخاف ان لو اشهد عند الرغ فمخافة من الظالم فترك الاشهاد ولا يضمن  
كذا في الحية ونجح القدر والقول قوله مع يمينه كونه منقضى في الاشهاد وكذا في الحية  
فان وجد في اشهاد مخافة ضمن وفي الفتنة وهذا النص لفظ ولم يشهد بخص كالباقي  
انهم وهذا يدل على ما قد ساء رضى النفاط في الولا الحية على الاختلاف فيما اذا  
استعمل على كونه لفظ لكن اختلاف اهل المنطق لما كان الاول اما اذا اختلفا في كونه  
لفظ فقال صاحب المال اخذها غصبا وقال المنطق منقطة وقد اخذها لك فالمنطق  
ضامن بالاجماع انهم شرح الكفران في قوله لفظ الكل والجزم ولو ارجح الاخر الا ان  
مصدق باجره لانه كتب جئت ولو ارجع الاخر الى قوله وسعدا كله استحالنا لا وجود  
المصدق به كان بحيث دخل فيه لعدم رضى الموالي في ظهور ذلك في حق الاخذ لاني حق  
الموالي ولو ارجع في كتاب السابق قوله هو غائب لم يدر موصعه يعني فلم يدر حوضه ولا  
مصره فالخيار انما هو على الجبل بحوضه وموته لا على الجبل مكانه فانهم جعلوا منه كافي الحيط  
المسلم الذي اسره العدو ولا يدرى احي ام ميت مع ان مكانه معلوم وهو دار الحرب  
فانه اعلم ان يكون عرف ان في بلدة معينة دار الحرب او لا بحري او لا المعهود  
وقول لا يعرف حيوة ولا موته كيف يعرف بمعاودة الان تلك البلدة شريح

عندى لقطه  
من كتاب  
الاصناف  
مصر مخطوط  
سنة

عندى لقطه  
من كتاب  
الاصناف  
مصر مخطوط  
سنة

آجہ الہی

شرف المصنف



[illegible][illegible]



وكذلك لو باع جارية لبيطانها او طعاما ليحملة رزقا لابل جارية البيعة كذا في الظهيرة  
وهذا يستثنى من قول ما لم اجد بها ما يتجارة لزم الاخر فانه الشري في صورة  
جواز البيع لو اثنى ولم يدرم شريكه يقال الا اذا كان الدائم الشريك كما لا يخفى  
منه ايضا ولو قال المص بعد هذه الكلبة وكل شئ ثبت لاحد ما يتجارة وكثر ما  
فلاخر فخصه المطالبة به كذا في قوله في الظهيرة فانه باع احد المتساويين  
او اذ ان رجلا او كفل لرجل دين او غصب ما لا يشترط الاخر ان يطالب وكل شئ هو  
لاحد ما خاصه اذا باع لم يكن لشريكه ان يطالب بالتمسك ولا يشترط ان يطالب الشريك  
بشتم البيع منه ايضا وقول على ان ينقل الاموال ليس بقدر لانها لو اشترى كذا على ان ينقل  
احد ما المتاع ويعل الاخر او ينقل احدهما المتاع وينقطع ثم يدفعه الى الاخر لم يخطئ  
بالخصف جاز كذا في القصة لكن بشرط ان يعل فقط لو نقل جاز فلو شرط على الصانع  
ان لا ينقل او ان يعل عليه العمل فقط لا يجوز لانه عند السكون جعل اشياءه اقتضاه ولا  
يكن ذلك من الشئ كذا في المحيط منه ان كان الشريك يولد او يولد له السرور ولو كان  
الطبي مملوكا او سبي الزمان فاشترى كذا على ان ينقل او يعل او يولد له السرور الصانع  
كذا في بيع العبد وذكر البراري انها شركة الوجوه منه في فصل الشركة الفاسدة  
ولم يذكر المص حكما اذا اشترى احد ما وفي البرازية انكار ما يقع وان اشترى احد ما  
لا يشترط ما لم يعلم الاخر وان اشترى احد ما ورأس ما لها فقد جاز وان عروضا لا رواة  
فيها انما الرواية في المضاربة والطحاوي جعلها كالمضاربة في عدم الانقضاء وذكر كذا  
انها اذا اشترى المضاربة والمال عروضا يصح وان احدهما لا يملك المضاربة والفرق  
بين الشركة والمضاربة في بيع شئها لو عروضا لا المضاربة واخاره المصدر وصورة  
اشترى كذا واشترى استغنى ثم قال احدهما لا يعل ملك بالشركة وغاب فباع الكافر لا ينفع  
فما حاصل للبايع وعليه قيمه المتاع لان قوله لا يعل ملك شئ للشركة مع واحد ما يملك  
فشئها وان كان المال عروضا بخلاف المضاربة وهو المختار وذكر الطحاوي انها رب  
المال في المقر ان كان راس المال من احد المتدين فلا يشترط له بالنقد الاخر ولا يعل  
التميز وان عروضا لا يصح التميز والحق في الشركة بالمضاربة والحق في ما كان مال احدهما  
لصاحبه ان يدره هذه الحاربه بنفسه فيك الاخر فاشترى بائنا الشركة ما لم يعلم ولو  
وكليه شرا جارية بعينها فقال ذلك نكحت الموكل فالشركة للموكل لانه ملك في  
نفسه رضي به الموكل ام لا واحده الشركة لا يملك شئها بلارضى الاخر انتهى وبهذا في

مختلصة

منه في الشركة

في الشركة

في الشركة

في الشركة

المختلصة من احد المتدين لا يملك شئها بلارضى الاخر في بيع العبد وان هذا غلط وقد  
صح به انفراد الشريك بالبيع والمال عروضا والتعليل الصحيح ما ذكر في الخمسة بان احد  
المتساويين لا يملك تغيير مذهب الارض صاحبه وفي الرض احتفال بين اذا كان شريكا  
والمراد بغيرها ونوع الشئ على الاختصاص ولا يشترط على هذا ما ذكر في المختلصة  
اشترى كذا على ان ينقل على قدر راس او اهلهم فخرج واحد لا يخاصه من النواحي اشترى كذا  
الحاضر ان اخر على ان ينقل المثل من المثلين بينهم انما انما في الحاضر وملكه للغائب  
فعل المذنب ان يملك المال من بين مع الحاضر ثم جاء الغائب فلم ينقل شئ من شئها  
ولم يزل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر المال او استهلكه ما راد الغائب ان يفسد شريكه  
الاخر عليها ما علمه بعد ذلك رضاء بالشركة لانه هذا اختصه بالسكون السابق كافي  
في زيادة العمل انتهى وقد ظهر ان لا غلط في كلامهم لان المكان التوفيق يقول ملك  
شئها بلارضى الاخر حيث علمه معناه رفع عقد الشركة بالكلية وقوله في تعليل هذه  
المسئلة ان احدهما لا يملك شئها بلارضى الاخر معناه دفعها بالنسبة الى الشركة فقط  
وحاصله ان احدهما اذا اراد ان يشري شيئا يفسده ولا يكون على الشركة فلا بد من رض  
صاحبه ولا يملك عليه بخلاف ما اذا اشترى بالكلية وهذا هو الحق لمن انصف في نفسه  
وفي الظهيرة ثمة في شفا وحقون غاب احدهم وادار الاخر ان يشترى بغيرهما  
ذلك بدون الغائب ولا يشترط للبعض او من البعض انتهى منه في قوله في نظر الشركة  
بموت احدهما وفي البرازية لكل من الشريكين ان يبيع بالنقد والنسبة وان اشترى من كان  
في يده مال الشركة فهو على الشركة وان لم يكن فاشترى بغيره او ربا بغيره فالشركة له  
وشرطه لانه لو صار على الشركة بغيره مستند باوانه لا يملك ذلك وان قال احدهما  
بيع الاخر جازت وان باع احدهما ساعا ورده عليه فبطل جاز ولو لا قضاء وكذا الوصل  
او اخر من غيب وان باع جاز في حصة وكذا الوصل ولو اوصف في متاع  
باعد جاز عليها ولو قال كل منهما الاخر اعل رايت لكل منهما ان يعل ما يقع في التجارة  
كالهين والارهاق والسفر والخلط مال الشركة بالغير لا بالهين والنقص وما كان  
انما مال المال او يملكها بغير عوض فانه لا يجوز وان قال لا يعل رايت ما لم يفرج  
نصا وان اذن كل منهما للاخر بالاستعارة لا يرجع الغرض على الاخر لان التوكيل به  
لا يصح ولو باع احدهما لم يكن للاخر قبضه الشئ وكذا ان يرضى احدهما للمدعي  
ان يبيع في المدفع البه وان دفع لا الشركة بركي في نصيبه ولم يبرأ من حصة الدائم

لا يملك شئها

البيع والشركة



استحقاقا والتبكر لا يراى فيه العاجل ايضا انتهى ثم قال بعده بيع المتراض  
بمن لا يقبل شهادته لا ينفذ على المتراض اجماعا اما الاقرار بالدين لا ينفذ عنه وفي  
الحال ليس لاحد ما لا يخاف من بيع صاحبه وقبض الذي باع وتوكيد جاز عليه وعلى  
شريكه ولو وكل احد ما جلا في بيع او شراء او اخذ الاخر في الوكالة صار خارجا عنها فانما  
وكل البائع رجلا يتقاضى من ماله ببيع ليس للاخر ان يخرج عن الوكالة ولو قال احد المتراضين  
اخرج لا يبايرون ولا يجاوزوا فجاوز ذلك المال ضمن حصه الشريك ولو شارك احد ما  
رجلا شركه فقال ما اشتراك الشريك الثالث كانه النصف للشريك والنصف بين  
الشريكين الاولين وما اشتراه الشريك الذي لم يشارك فهو بين شريكه نصيب  
ولا شريك له للشريك الثالث ولو استوفى احد شريكي العنان مالا للتجارة بينهما  
اقول ما تجوز لهما ارجح المستوفى على الشريك الاخر بحصة من الثمن لكن المقصود  
لا يطالب بما اقرضه الا المستوفى كاسبق قريبا فلا منافاة بين الكلامين كالاختصاص  
انتهى لان ملكك مال بال نكاح كونه المرفوع ولو اقر احد الشريكين انه استوفى  
من فلان العنان تجازيها بغيره حاشا انتهى وفي الظاهر ان اذ باع احد المتراضين  
شئنا تجازيها بغيره ان البائع وب الثمن في الشراء او ابراءه من جاز في قول ابي حنيفة  
ومحمد خلافا لابن يوسف ولو وب بغير البائع جاز في حصة فقط اجماعا قوله وبه  
في المال امانة او الشريك لا يغير المال ما ذكره المال كالايجاب والبدل والوسعة  
فصار كالوعد كذا في الهدية وخرج بالاولى المقصود على رسوم الشراء وبالثاني  
الذي كان في النهاية وظاهر كلامهم بان لو ادعى وضع المال في الشريك قالوا له  
مع البعدين سواء كان في حياته او بعد موته وظاهر كلام الوالدين في الوكالة بقيد  
فانه قال اذا ادعى الابن بعد الموت الدفع في الحية وانكر الوارث فانه كالمقصود  
ثني الضامن عنه كالمكيل يقتضيه الوارث فاقول قوله وان كان المقصود ايجاب  
الضمان على المكتب كالمكيل يقتضيه الدين لا يقبل قوله انتهى وفي البرزخية في باب  
التخلف ولو ادعى المضارب او الشريك وضع المال وانكره رب المال  
يختلف المضارب او الشريك الذي كان في يده المال انتهى ولا يخفى انه اذا  
تعدى صار خصما لانه حكم الامانة قال في الرزاية التقيد بالمكان صحيح حتى لو  
قال احد الشريكين لصاحبه اخرج الاحواز لم ولا تتجاوزها صحيح فلو جاوزته  
ضمن حصه شريكه والتقيد بالنقد صحيح حتى لو قال لاتباع بالنقد صحيح لو اشتراكا

على

في حصة

ربك انما يحاكم

على ان يسبق بالنقد والنقد ثم يرضى احد ما صاحبه في البيع منه صح انتهى من قوله  
وتعد ان شرط لاحد ما درهم قوله ورجع على شريكه بحصة من ارض العن اذا ادعى  
من مال نفسه لانه وكيل في حقه فاذا انقضى مال نفسه رجع عليه فان كان ذلك لا يوفى  
الا بقوله عليه الحق لا يبدل وجوب المال في ذمة الاخر وهو يتكبر والقول المتكبر مع حصة  
هذا اذا ادعى من ماله مع بقائه حال في الشركة ولذا قال في المحيط انه لم يكن في يده مال  
ناقص وصار مال الشركة اعيان او امنة فاشترى بغير درهم او اذ انخرط في الشركة فاشترى  
حاشا في شريكه لانه لو وضع على الشركة صار مستدنا على مال الشركة فاحذر من العنان  
لا يملك الاستدانة الا ان ما ذل في ذلك ان الامام اذا كان في يده درهم فاشترى  
بدرهم جاز ولو اشترى بغيره جاز بها واستند عند الشراء ان يشره بنفسه فهو شريك  
بغيره لانه في النصف بغيره المكيل بغيره اشترى بغيره ولو اشترى باليسر تجازيها بغيره  
لان هذا النوع من التجارة لم ينظم عليه عقد الشركة انتهى مذهبنا رجل ان شريكه اذ يبيع  
الولد مالا فاشترى الشريك في الاولاد قالوا ان كان اقره بالدفع الى ولده على وجه  
الهبة للولد لم يكن للولد ان يجالسه الشريك لان حصة في الهبة لا يثبت قبل القبض وان  
لم يكن الا اقر بالدفع على وجه الهبة للولد ان يجالسه لانه حكم الوكالة لا ينفذ وحق الاب  
ثابت على الشريك فيبيع دعواه فاصبح في الهبة كتاب الوصف اذا اثار الرضى  
هذه صدقة موقوفة على نفس قال بطلان لا يجوز الوصف وعلى فاسر قول ابي يوسف  
يجوز وليس بغيره رواية ظاهرة في هذه الصورة واختلف المتبحر على قوله قالوا لا يجوز  
عنده وبعضهم قالوا على قول محمد يجوز وقد ذكر محمد في آخر كتاب الوصف اذا وقف على  
ارباب الاولاد يجوز والوقف على ارباب الاولاد كالوقف على نفسه وقال الغني بغيره  
الاسكان يجب ان يشرط الواقف نفسه الاكل فيقول على ان اكل منها ولا يجوز الوصف  
على نفسه خرج بغيره الفاسد وبطلان شرط الاكل لنفسه خرج بعد خروج الوقف على وجه الصحة  
فصح وكان ينبغي على قول بطلان ان يلقى ذكر نفسه ويجعل وقفا على الفقراء كما قال ابي حنيفة  
موقوف على المولى فانه يكون وقفا صحيحا على الفقراء ويلغى ذكر المولى واذا اقال ارض هذه  
صدقة موقوفة على ارباب الاولاد او قال على عبيدي فالوقف باطل وهذا انما ينافي  
على قول بطلان ولو قال ارض هذه صدقة موقوفة على ثم لم يحدد على فلان كان باطلا  
كذا لو قال صدقة موقوفة على فلان ثم لم يحدد على كان باطلا على قول بطلان بطلان ما اذا  
قال ارض صدقة موقوفة على وعلى فلان حيث يصح نصفه وهو حصة فلان وكذا

رواه في المحلى

ارباب الاولاد

شرط الاكل لنفسه

المولى

ارباب الاولاد

على ثم يحدد



اذا قال احد صدقة موقوفة على نفسه وولديه وسئل كان الوقف كله باطلا وهذا على قول  
 بلال ايضا بحيط برأى وهو قال ارضى صدقة موقوفة على ولد العبد الذي يسكن البصرة  
 فالتفت اليه كني البصرة فزاد لاده دون عرقهم وبغير سكن البصرة يوم وجود العبد على ما  
 في ولده ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ولد العبد والعمارة فالوقف لهم حاضر وبرز  
 غيرهم وبغير العمارة والعمارة في ولده يوم الوقف لا يوم العبد وكذا اذا قال ارضى صدقة  
 موقوفة على اصغر ولدي يعني ولد الصغار فالوقف للصغار دون الكبار وبغير  
 الاستحقاق ان كان صنف وقت الوقف لا وقت الفداء الاصل ان الاستحقاق اذا كان  
 ثانيا بصفة لا تزول او تزول ولكنها لا تتغير بغير الاستحقاق في قيام تلك الصفة وقت  
 الموت فالتى لا تزول كالعمارة والعرق التي تزول ولا تتغير واذا كان الاستحقاق  
 ثانيا بصفة تزول ويعود بعد الزوال بغير الاستحقاق في قيام تلك الصفة وقت مجيء  
 الفداء وذلك نحو الوقف والسكنى فالغفر تزول عزالاته ويعود وكذلك السكنى فغلى  
 بهذا يخرج جسر هذه المسائل بحيط برأى واذا وقف ارضه على زانية مجار رجل  
 وادعى انه زانية او الواقف بذلك وشتر الغزاة وقال هذا من وقت ملكه فانه  
 كان للواقف زانية موقوفون لا يصح اقراره وبهذا اذا كان الاقرار الواقف بعد عقد  
 الوقف فاما اذا اقرت في عقد الوقف ما به قال في عقد الوقف هذا من وقت ملكه  
 قبل ذلك منه واذا لم يكن له زانية موقوفون فالغفر ان لا يصح اقراره وفي الاستحقاق  
 قبل قوله هو نظير الرضى اذا لم يكن له زانية موقوفون فقال رجل هذا اخي لابي وامى  
 صح اقراره واذا اقرت الجواب في اقرار الواقف بالزانية فكل موضع صح اقرارهم  
 قبل الشهادة على اقراره وفي كل موضع لا يصح اقراره لا نقل الشهادة على اقراره  
 منه ايضا ولو وقف ارضه على انه نصف غلها للسكنى ونصفها للفقراء فزانية  
 وكان الذي يسمى لا يكتفيهم يعطيهم ما جعل للفقراء بغيرهم قال بلال لا يجوز قول  
 من خاله السبي وقال ابراهيم بن يوسف السجعي وعلى بن احمد الفارسي والفداء هو صغر  
 الهندوان يعطون من نصيب الفقراء من وقف ارضه على زانية وارضاه على ارضه وصغر  
 جبرانه وورثته فانهم يستحقون الوقف بالوصفين وغزاة يورث الوقف ان  
 شرط في الوقف ان الفقراء زانية كذا والسكنى والفقراء كذا يعطى فقراء الزانية من  
 نصيب الفقراء وان شرط ان الفقراء زانية كذا والفقراء لا يعطى فقراء الزانية من  
 نصيب الفقراء وبه اخذ محمد بن مسلم وابو جعفر بن سلام السجعي وجعل هذا نظرا للبيعة

على نصيبه وولديه  
 والسكنى  
 البصرة  
 العمارة والعمارة  
 حاضر وبرز  
 بغير  
 الاستحقاق  
 ثانيا بصفة  
 الموت فالتى  
 ثانيا بصفة  
 الفداء وذلك  
 الفداء وذلك  
 بهذا يخرج  
 وادعى انه  
 كان للواقف  
 الوقف فاما  
 قبل ذلك منه  
 قبل قوله هو  
 صح اقراره  
 قبل الشهادة  
 منه ايضا  
 وكان الذي  
 من خاله السبي  
 الهندوان  
 جبرانه وورثته  
 شرط في الوقف  
 نصيب الفقراء  
 من وقف ارضه  
 وبه اخذ محمد

فان زانية بعض الثلث لثلاثة وبعضه للفقراء يستحق الغريب من نصيب الفقراء  
 اذا كان فقرا بحيط برأى ولو وقف ارضه على زانية وارضاه لآخرى على الفقراء  
 المساكين ووقف الزانية لا يكتفيهم فان كان ذلك في عقد من خلفين فاللوازم يعطون من  
 الوقف الاخر ما يكتفيهم وان كان ذلك في عقد واحد لا يعطون فانه وقف واحد  
 قد قطع الشر كحق بين لكل واحد نصيبا تاما اذا كانا في عقدين فلم يقطع الشر كذا  
 اجتمع الوصفان استحقاقا ويجب ان يكون ما ذكر الجواب فيما اذا كان واحد على قول  
 بلال ابراهيم بن خالد على نحو ما سبق فلهذا اذا وقف ارضه على الفقراء والمسك  
 واحصا بغير زانية الا ذلك فاعطى من الفداء ما في درهم فانفقها وصار بغير اقل من  
 الفداء شي فان كان يعلم انه نقا في غير ما رواه الفقهاء فاما لا بد من اوساع  
 اعطى من الفداء ما يكتفي به وان علم انه اسرف او انفق في فساد لا يعطى وكذلك هذا الجواب  
 في الزكاة وبغير هذا الفصل رواية في ان الفقراء اذا كان يعلم انه ينفق في معصية او في  
 فانية لا ينفق ان يعطى واذا وقف على فقراء زانية ولا زانية فقرا من غير اهل البلد الذي هو  
 فيه لا ينفق ان يملك البلدة ولكن ينفق على فقرا في هذه البلدة وان ينفق القيم  
 تلك البلدة فلا خلاف وهو ينفق الزكاة منه ايضا ولو وقف ارضه في مرض موته ولو  
 يوصياها قسمت ثلث ما بين الوقف وبين سائر الوصايا بقرب لاهل الوصايا  
 يوصياهاهم ولا لاهل الوقف بقية هذه الارض فاذا اصاب اهل الوصايا اخذوه وما اصاب  
 بقية الارض الوقف اخرج من الارض بذلك المقدار فصار ذلك وقفا على زكاة  
 عليهم ولا يكون الوقف المنفذ الى ولو كان مكار الوقف غنما موقوفه في مكة بالحق  
 عبيد في رضى او وصي يوصياها او كان له مدبرون غنما موقوفة فانه يستحق من الفسخ  
 من عبيده ويستحق من كان مدبرا صحيح فتيها ثلث ما له وبغير ما سبق في الثلث الاصح  
 الوصايا منه ايضا ولو شهد الشهود ان فلانا ارعنا ان وقف هذه الارض حرة  
 وان كان مالكا في ما وقفها نصيبا بانها وقف من قبل الواقف واخرها بانها وقف من  
 بعده وهذه المسئلة خرج اهل الدعوى من الوقف عليه صحيح الا لو لم يكن صحيحا كانت  
 الشهادة بدور الدعوى والشهادة في حقوق العباد بدور الدعوى لا تغل في حق  
 لا تغل الشهادة في هذه المسئلة ولا يفيض يكونها وقفا واذا قال غيره هذه الصفة  
 وقف عليك ثم اعاها بعد ذلك لثمة شمع دعواه منه ايضا وفي ارب القاضي  
 لا يخص من الشهادة على الوقف بقية بدور الدعوى فالقواعد في وقف موقوف الدنيا

القدم

فقرا او زانية  
 البصرة في مصر  
 بغير الزكاة  
 وقف في مرض  
 موته او في  
 يوصياها

شهد الشهود ان  
 فلانا ارعنا ان  
 وقف هذه الارض  
 حرة

قاله في  
 وقفه في  
 وقفه في

وقفه في  
 وقفه في

لا يحتاج  
 وقت صح







وضع فادى  
اصح او  
نصفه فادى  
ونصفه فادى

وقت كذا  
وقت كذا  
وقت كذا  
وقت كذا

ملك على طاع بها او جاءه كثر المتعبد  
من ان يجمع المقدم الى الوقت كذا على  
لا رجاء

الوقت كذا على طاع  
او كذا على طاع

ترجمه سيرة الوقف  
او كذا

ان باخذة اموال و وضع فادى و صار في المسجد و ان باخذها و ان الاكل و لو  
اخراج الوقت فانه يعطى له على قول اب يوسف و قيل يجوز على الاطلاق و قيل لا يجوز  
و لو جعل نصفها للفقراء و نصفها للثروة و نصب القوان لا يكفهم فانه لم يرد نصيب  
الفقراء و قيل خلافه و قيل ان قال نصفه لولا و الباقى لغيره فانه لم يرد واحد ما  
منه ايضا و يجوز وقف الكتب على اهل العلم و على المدرسة اموال و وقفها على والده او  
على رجل اجنبى لم يجر ولا يجوز نفق المسجد و اعادته منه ايضا و اهل القضاء به قضاء  
على انهم كافة كالخز او لا قال فاضحنا ان حرق يد رجل اوصى رجل انما وقف و بين  
شرائط الوقف و قضى القاضي بالوقف ثم جاء اخر و ادعى انه ملك ما لم يقبل بينه المدر  
لان القضاء بالوقف بتر الاستحقاق الملك و ليس بتر الا ترى انه لو جمع بين وقف  
و ملك و ما بينهما صنفه واحدة جاز مع الملك و لو جمع بين حرق و بغيرها صنفه واحدة  
لا يجوز بيع العبد و ان القضاء بالوقف بتر القضاء بالملك و ان الملك انقضت بغير  
على المقضى عليه و على ان يلقى الملك منه و لا يستعد الى الغير ملك في الوقف انتهى  
و ذكره في باب ما يبطل علو المدر و غراه في الخلاصة لا القادى الضوى ثم قال بطلان  
العبد اذا ادى الحق على انسان و قضى القاضي بالوقف ثم ادعى رجل ان هذا العبد  
ملكه لا اسمع لانه القضاء بالوقف مقار على جميع التارك خلاف الوقت قال الصدر  
الشهد لم يرد و انه فكن سمعت ان يقول السيد الامام في شجاع على هذا  
و اني فوالله شمس الائمة المخلو و ركن الاسلام على الصدر ان الوقف كالوقف في  
عدم سماع الدعوى بعد قضاء القاضي بالوقف لانه الوقف بعد ما صح بشرطه لا يبطل  
الا في مواضع مخصوصة و هكذا في النوازل انتهى و ذكر القولين في جامع الفصولين  
و بل يقدم الخارج على ذلك اليد و لا ترجع للوقف على الملك او لا قال في جامع الفصولين  
و منقول و يد لور برين على الوقف فبرين الخارج على الملك بملك بالخارج فلو  
برين المتولى بعده على الوقف لا اسمع لانه المتولى صار مقضا عليه مع فريد  
نقل الوقف ثم جهة و عند اب يوسف يقبل بينه فريد اليد على الوقف و لا يقبل بينه  
الخارج على الملك كمن ادعى فقا و قال ذو اليد هو ملك و حرة فانه يقضى بينه فريد  
و فاما ما قيل لما يقضى انتهى فقد علمت ان الفقه يقدّم الخارج و فيه ادعى ملكا  
داري فبر متولى يقول و قد زيد على مسجد كذا و حكمه للمدعى فلو ادعى متولى اخر على هذا  
المدعى ان الوقف على مسجد كذا و جهة بغير يقبل ان المقضى عليه هو زيد الواقف لا يطلق

الواقف

١٢٣

الواقف انتهى و الحاصل ان القضاء بالوقف ليس قضاء على الكافة على المستمع  
الدعوى انما المقضى عليه و اما القضاء بالخزبة نقضاء على الكافة فلا اسمع المدعى بعده  
بالملك لاحد و لا فرق بين الخزبة الاصلية و العارضة بالا عناق ما يشهد و اما عاقبة  
و هو ملكه خرج به فاضحنا و اما القضاء بالملك فليس على الكافة بل انبذة و ان القضاء  
الضوى ثم فصل دعوى النكاح اذا قضى القاضي لانه نكاح المرأة او سبي  
او بولاء عاقبة ثم ادعاه الاخر لا اسمع انتهى فلعن هذا القضاء الذي يكون على الكافة  
في اربعة اشياء و سبانية فانه انشاء الدخلى المدعى و في القنة دار في يد  
رجل اتمام رجل سبانية انها و قدت عليه و امام فبم المسجد بينه انها و قدت المسجد فانه  
ان خاضعتي السابق منها و ان لم يور خاضعتي منها نقضت انتهى بحرق لور الملك  
يزال بالقضاء و لم ار حكم وقف الكافر المصحف بحرق السوريات اقول  
حكمه ان يسر بغيره لانه شرط صحيح و فقههم ان يكون فريضة عندنا و عندهم و لا شك ان الوقف  
المصحف ليس فريضة عندهم و بهذا يعلم ان حكمه و قد ليس بما عمله الفقهاء بل هو معلوم  
ان اشياء هذا الشرط لهم رحمته قال فاضحنا في الفصل الثاني في بيان ما يبطل الشرط  
في الوقف قال ارضى صدقة موقوف بعد ملك ابد على انما ايسرها و اشترى منها اخرى  
فيكون و فقا على شرط الاول قال بلال هو قول اب يوسف الوقت و الشرط جازان  
و قال يوسف بن خالد الوقت صحيح و الشرط باطل و قال بعضهم فان كان في الصحيح  
قول اب يوسف و بلال اقول ثم قال اجمعوا على ان الواقف اذا شرط الاستبدال  
في اصل الوقف بغير الشرط و الوقف و بملك الاستبدال اقول لا شك ان نقل  
الاجماع هنا مخالفت لما ذكره في الخلاف و قال لور قال هذه صدقة موقوفة على الخصال  
نور و ليس في ولده الاحتياج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
تصرف نصف الفل الى هذا المحتاج و النصف الى الفقراء لانه لم يجعل لاحد حاجتين  
الا النصف و لور وقف ارضا على اولاده و اخره للفقراء فان بعض الاولاد فان  
الفل تصرف الى الباقي و انما مانع تصرف الفل للفقراء المسلمين لانه ما وقف  
على اولاده و قد بقي بعد موت واحد منهم اولاده فلا تصرف الى الفقراء مانع الاولاد  
انتهى اقول الفرق بين المسلمين في غاية الاشكال و قد اعاد الثانية في الصحيح  
انني فيها مال ابن الهمام بعد ما ذكر الحكم في غير لفظ الاولادى مخالفت للحكم في الا ان  
يكون ظرف في الاولادى مخالفت لكل جميع لانه غير كسبي و المحتاجين و نحوه مما هو جمع

انقضت  
الوقف  
الوقف  
الوقف

انقضت  
الوقف  
الوقف  
الوقف

وقف  
على امره  
و انما

وقف  
على امره  
و انما

وقف  
على امره  
و انما



غير فلف اولادى انتهى اقول العجب ان الصبي ذكر جواب المسئلة ان فيه خلاف  
 ما ذكره من بين في اول الورق الذي يليه كما يرى فجعل هناك جواب هذه المسئلة  
 كجواب مسئلة من الفضل المذكورة قبل هذه وكذلك ذكر الاختلاف في الباب الخامس من العنبرين  
 وهو باب الوقت على ورثة فكان من كتابه في الوقت يستحق ان يكون الحرف لا السابق  
 في جواب المسئلة الثانية فيما اذا كان المالك اثنين او اكثر لا واحد كما ذكره ابن الهمام  
 بل فيكون النصف له والنصف للفقراء كان مسئلة من الفضل على ما رقت على اولادى  
 وله ولد واحد وقت وجود الفل كان نصف الفل له والنصف للفقراء وبذلك حل فيه الذكر  
 والاشقي من اولاده وبذلك حل فيه ولد الابن ايضا كما علم ان ولد الابن لم ير له ولد انتهى  
اقول الظاهر من عبارة ان هذا اذا لم يجعل اخره للفقراء اذ الحكم فيه يسرى كما ذكرنا كما ترى  
 قريبا لكن المذكور في الزاوية وغيره ان يعرف الى الفقراء في هذه الايام والولد له كما في  
 المسئلة المذكورة ويجعل ان يكون المراد ان ذوال ولد الابن عند عدم ولد الصلب كما ذكره  
 قريبا صحيح الكلام وان كان خلاف المتبادر شيخ الاسلام وقال في فضل في القصار  
 والرباطات رجل من نفسه فبان في مقبرة بل يكون لغيره ان يغيره منه قالوا ان كان في  
 المقبرة سعد فالحجب ان لا يرثه الذي حرره وان لم يكن في المكان سعد كان لغيره  
 ان يغيره منه وهو كحل بطل المصلي على المسجد او نزل في الرباط في آخره فان كان  
 في المكان سعد لا يرثه الاول والوارث الثاني وفي مقبرة في هذا القبر قال ابو بكر  
 ذلك وقال ابو الوليد بكرة لا يرثه الذي حرره لانه يدرى ما في ارض يموت وفي اى  
 ارض يدفن انتهى اقول كذا في جميع النسخ التي رأيناها لكن المفضل بهذا التعليق غير  
 ظاهر شيخ الاسلام ثم فيما ذكرنا ان اذا وقف على ولد له وولد له ولد في حياته لا يملك  
 ولد الولد جميع الفل ما دام ولد الصلب حيا لان الواقف ما جعل كل الفل لولد الولد  
 ما دام ولد الصلب حيا ولكن يقسم الفل في كل سنة على عدد وارثين ولد الصلب وعلى  
 عدد وارثي ولد الولد فما اصاب ولد الولد فهو له وقت وما اصاب ولد الصلب  
 فهو له مرات حتى يشاركهم الزوج والزوج وغيرهما لان الميراث لا يحضر به بعض الورثة  
 دون البعض فان مات اولاد الصلب فالفل كله يكون لولد الولد بحكم الوقت وذكر  
 هلال هذه المسئلة على هذا الوجه وقالوا هذا الجواب مستقيم على قول لا يجوز الاختلاف  
 غير الوقت في زمان حتى حال الزاوية وقت على نفسه ثم من بعده على الفقراء ان الوقت  
 جائز غير مستقيم على قول من لا يجوز الاختلاف في زمان حتى حال في تلك المسئلة الوقت

حقه لغيره  
 وولد له ولد  
 بغيره

وقت على ولد له  
 وولد له ولد

ان كان وقت  
 الوقت في  
 زمان

على الفقراء لا يجوز وسبق ان يصير جميع الفل بعد موت ولد الصلب وقتا على ولد الولد  
 لان ما يصيب ولد الصلب حال حياته ليس بوقت وانما يصير وقتا بعد وفاته لولد له  
 الولد فقد خلا زمان غير الوقت وانما اذا وقف على ولد له حال حياته وبعد وفاته  
 لا يصح الوقت عند اي حنفية على ولده وانما ظاهر لان قول حال حياته لغرض الكلام عند  
 الصحة للوقت حال الحياة يخرج حال حيوة من الابن ومن قولك وبعد وفاته فيكون وجهه  
 للوارث وانما على قول ما قلنا حنفية المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقت بعد الموت  
 وصية وبعضهم قالوا لا يجوز لان قولك بعد وفاته لغرض الكلام عند حاله لا ليقيد الاما  
 به ثابت مطلق الوقت بيانه ان الوقت عند ما وضع صحيحا لزمان حال الحية على  
 وجه لا يبطل بكون الوقت على ما قبل هذا فكان قولك وبعد وفاته كذا كذا ثابت  
 مطلق الوقت فلا يوجب بطلان الوقت والله اعلم فروضا الخط الربان اذا اجر  
 الفل وار الوقت من نفسه لا يجوز كما ذكر هلال في وقت وكذلك اذا اجر من بعده او  
 مكانه لا يجوز كما لو اجر من نفسه قبل ان يملك بحر الاجارة من نفسه على قياس الوكيل  
 اذا اجر من نفسه وقبل سبقي ان يكون هذا على قياس الوصي اذا باع مال الصبي من نفسه  
 ان كان فيه منفعة للوقت يجوز عند اي حنفية ولو اجر من ابية او ابنة فهو على الاختلاف  
 في الوكيل عند اي حنفية لا يجوز وعند ما يجوز ومن يتأخر من مال ما لا يجوز ومنه  
 على المضارب اذا اجر من يذول فانه يجوز بلا خلاف وكذا الوصي ومن يتأخر من  
 مال لورثه انسان بين المضارب والوصي وبين والى الواقف لانه حقة جائز فانه  
 والى الواقف ليس بعام الولاية وانما وصيا في الوقت الاخرى انه لا يساوي اموال الوارث  
 ومنه كخط زمان في اسامع الوقت وهي مسطورة في الرابع عشر وقت الفجر  
 في الرابع عشر والثلاثين من كتاب الوقت لمصنف قلت قبل هذا الوصي لا يمكن ان  
 يستعمل هذه الدار قال لا يسر لك ذلك من قبل ان استظلا اياها او اياها ما يواجرها  
 وما قد علمنا لا يسر ان يواجرها من قبل ان يواجرها واجب للمساكين فما حق ما جازنا  
 منه قلت فاقول ان الوصي له بغير هذه الدار ايام حيوة او سنيين معلومة قال الوصي  
 حائرة قلت فهل لهذه الموصى له مال هذا ان يمكن هذه الدار قال نعم لان يسكنها  
 قبل ان يسكنها ويسكن غيره فيها سواء ويسر فوجب بذلك لا حد فيها حتى وبهذا لا  
 يشبه الموصى له لا يسكن ان يواجرها بالان يسكن الموصى له بالفل هو مثل سكن المسافر  
 لها قلت فالوقت بالسكن والفل هو مثل الوصية قال نعم الحكم في ذلك سواء

أجر الفل  
 من نفسه  
 او غيره

أجر الفل  
 من نفسه  
 او غيره

أجر الفل  
 من نفسه  
 او غيره

أجر الفل  
 من نفسه  
 او غيره



شرط السكنى  
او ان ينفق  
نوم

قلت ما اذا وقف الرجل دارا على قوم باعها منهم على ان يسكنها ما يسكنهم ان يسكنوا  
لانهم يوجبون ما جازها حقها للسكنى قال نعم قلت فان وقف الدار على قوم ما خذوا  
فلا يملك لهم ان يسكنوا ما قال ان انفقوا على ذلك كالميراث يسكنها ما قلت ما  
اختلفوا ان قال بعضهم سكن وقال بعضهم يستعمل قال ما فهم الحكم بالمرأه يا  
تعالى انما عظمها كما كان من اراد ان يسكن فيها سكن ومن اراد ان يستعمل استعمل قلت  
فان كان الواقف جعل لهم في الوقت ان يستعملوا ان ارادوا الاستعمال وان لم يسكنوا  
ان ارادوا السكنى قال فان كان الوقت سبع عليهم فليهم ان يفعلوا ذلك على ما جعل  
الواقف وان اختلفوا فيها او كرهت ان كانت دورا عده كان سبيلها هذا السبيل  
قلت فان كان شرط في الوقت فقال على ان يسكنوا هذه الدار او على ان يسكنوا هذه  
الدار او يسكنهم ان يسكنوا ما او على ان يسكنوا ما او يسكنهم ان يسكنوا هذه الدار  
على كونه الامر بها على ما عده الواقف والشرطان ذلك انتهى وفي الموضع الثاني  
من كتاب الوقف للخصف قلت ان ثبت ارضي هذه صدقة موقوفه لغير رجل ابد  
على وجهه سقايا على ان لا ياتي بها حيوان وسيد فانه لا افضل للمدعي قال ذلك جائز  
قلت فان كان ولد في الفضل سواء قال يكون الاكر ما ساء قلت فان قال على ان يكون  
ولا ينفذ الواقف الا الافضل فالأفضل للمدعي قال افضل ان يفعل ذلك قال يكون  
الولاية الى الذرية عليه قلت وكذلك ان يقول ذلك افضل ثم مات قال يكون الولاية الى  
الذي يليه قلت فان كان افضل لم يوضع لولاية هذه الصدقة قال يجعل القاضي جلا  
يقوم به قلت فان صار منهم بعد ذلك من يوصي للقيام به قال يرد ولاية هذا الواقف اليه  
انتهى قال برهان الدين صاحب المحیط الفصل الثاني عشر في الرجل يوقف ارضه على الفقراء  
والكسبي فيحتاج احد من ولده او يحتاج بغيره اذا جعل ارضه صدقة موقوفه على الفقراء  
والكسبي فيحتاج بعض من ولده او ولد ان يعطى من ذلك الفقه واعلم بان بينهما مسكنة  
احد ما اذا احتاج الواقف بنفسه والحكم فيها انه لا يعطى من تلك الصدقة شيئا بذكر المال  
في وقت حال الفقه انه لا يشترط هذا الجواب على ما ذهب لعل صحيح فان من منه به ان  
الواقف لو شرط في الوقت ان ياكل بنفسه ما دام حيا لا يصح الشرط ولا ياكل الا لاكل  
مكة اذا احتاج بعد ذلك لا ياكل الا لاكل اعتبارا بالانتهاء بالانتهاء ما عدا ما على قوله  
لا يصح هذا الجواب لان على قوله يصح شرط الاكل بنفسه في ابتداء الواقف ويحل له الاكل  
مكة لا ياكل في الانتهاء اذا احتاج اليه وقال الفقيه ابو جعفر بخلافه ينفق بين الابدان والذكر

وقف ارضه على  
الفقراء واحتاج  
صدقه او غيرها  
فراسته

الانتهاء

الانتهاء **قول** اما لا يسحق بالشرط لان الشرط خرج على وجه الفاء ووجهها الوقت  
قد صرح بما فيه انما الفقهاء بخبر في السؤال بحكم فقه هذا كما قال محمد بن السير الكوفي ان مال  
الابن ان قلت هذا على سبيلك قلت لا يسحق السلب لانه كلام خرج على وجه الفاء وهو قوله  
لو قال ان ياكل قبل ان ياكل سلب فقل الامام بنفسه كما لا يسحق السلب لانه كلام خرج على  
وجه الفاء فيسحق السلب عند وجه وسببه انتهى وقد كان اهل العلم قدما  
يختلفون في الصدقات الموقوفات التي لا تنقطع ما كانت الدنيا وكان بعضهم لا يخرجها  
ولا يخرجها من ملك من كان ملكه لانهم ابرؤوه من زكوة وكثير من الفقهاء الا ان ابا حنيفة  
قد كان اجازة في ذلك ما كان من موقوف في ارض لونه واخرجه يخرج الوضوء بالجلد من ملك  
من كان قد كان ابرؤوه من ملكه في جميع ما ذكرنا من حيث قدم بعدا وحدثت بحديث  
ابن عمر عن نافع عن ابن عمر في ارضي صلح فيها اولا كان لا يخرج من ارضه وسبيل ثمره  
على ارضه به فقال ومن يحدث بهذا امر ابن عمر في حديثه به محمد بن اسمعيل بن ابراهيم المعروف  
باني عليه رجع اليه وقال ما كان هذا عندنا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لو كان يبلغ ابا حنيفة فقال به رجع اليه **انتم** اولا ابو جعفر الطحاوي وقف البناء  
لا يجوز ان لا يتولى جوار الفداء رجل احد ثمانية في الوقف بغير اذن المتولي  
فليست له ان ياتيه بالرفع جوار الفداء ولو اذن الواقف منكر من ذلك الموقوف عليه  
ثم ذكر بعد ذلك ان الموقوف عليه فلا بد ان لا يتولى الا ان لا يتولى الا ان لا يتولى  
يقبل بحيط برهان قال رحمه الله لا يسحق من كتب كتاب الوقف على شخص او وقف  
وقفا على مسجد او ذكر شرط الوقف باجتماعهم ان ينفقوا على جميع الوقف ام لا بد  
المنطق ان لا ينفقوا واما على اصل الحقيقة فظاهر لانه لا ينفقوا لا ينفقوا واما اذا  
حكم حاكم به واما على اصل ابي يوسف فانه جواز الوقف بغير المنطق فان امكنه ليست  
ينفقا واما جعل خطا بالانقطاع في باب الطلاق او اكتب على وجه الخطاب اليها ويسر  
من ضرورة جواز ذلك في الطلاق جواره في الوقف الا ان انما اذا مال فليقتضيه  
واذا وقف لا ينفق على احد من وجهه وكذا يجوز تعليق الطلاق على الشرط ولا يجوز  
تعليق الوقف على الشرط عندهم لان الوقف صدقة والتصدق بالنسي يقتصر على ما  
وهذا الخبر في التسليم مع كمال التصديق من على مسكين اما اذا كتب كتابا بصدقة  
يقول لمتصدق ان تصدق علي تصدقته فانه تصدقته انما هي في ان وقف كما ذكرت فيه  
او كلاما بهذا المعناه في يكون كما لو وجع لمتصدقته فليز واما على اصل محمد فانه ان ينفق

ان كان كان

وقوعها  
احد من  
ان الوقف  
انما هو  
قلت في  
الموقوف  
لم يذكر  
كتب الوقف  
والمنطق

سبيل  
من







المسلمين على غيرهم بقوى شرف الاسلام فينبغي عند الاطلاق ولو مال فاذا انقضوا  
 فعلى نفقار النصارى لا يجوز انما عند جسد ملائمتهم الاضافة الى ما بعد الموت واما  
 عند ما فلان هذا مصنفه في حقنا منه ايضا ولو كان الوقت محتملا لزم الوفاء  
 فامضى رايه في عدم زوال ملكه عند انقضاء فاصل فاقضى بالجواز فقلد وعزم على  
 ذلك لزم الوقت ولا يصح الرجوع فيه وان تبدل راي المحقق في وقت انقضاء لعدم لزوم  
 بعد ذلك استصحاب احكام الاوقاف فهذا الضابط يقتضي صحة الوقت على  
 الركنين والعيان وقرار الوان والفقهاء واهل الحديث ويعرف الفقهاء منهم كالشافعي  
 لاسفار الاسماء بالحاجة استعمالا لان العرف لا يشغالي بالعلم بقطع عن الكتب  
 فيقبل بهم الفقهاء وهو الصحيح في باب الوقت الباطل انه باطل على بولاد ولو  
 قال ارض هذه موقوف على نفقار فرائس او قال على اولادى لا يصح لانهم يقطعون ملكا سائدا  
 ويرونه لا يصح الا ان يجعل اخره للفقراء منه ايضا ولو مال وقت ارض هذه على ولد  
 زيد او ذكر جماعة ما ينبغي ان يصح عندنا بسف ايضا لان تعيين الموقوف عليه متى اراده  
 غيره بخلاف ما اذا لم عين بجسد اياه وقتا على الفقراء الا ان كان بين قوله ارض هذه  
 موقوفه وبين قوله موقوف على ولدى فصح الاول او الثاني لان مطلق قوله موقوف يعرف  
 الى الفقهاء عرفا فاذا ذكر الولد صار موقفا على ما سبق الوقت مظهر بعد ان اختلفت بينا في شرط  
 ذكر السبب وعدمه انما هو في المصنف عليه او ما يقتضيه مقادير الفقهاء والحكم واما الثاني فيستحق  
 فشرط انشاء ما لا يصح وقد نص عليه كحق الشايع رحمه الله تعالى منه ايضا ولو مال ارض هذه  
 صدقة موقوفه لغيره جعل اياها على زيد وعمر ودرهم على المسكين وكان احد ما سلكوا  
 الصلابة التي هي ما لعدم حراز الوقت على البت فاذا مات اثنان نصير الفلانة كين منه ايضا  
 ولو وقت ما استراه قبل قبضه او ما ربه بعد تسليمه ويجوز ان يرضع ما عليه ان  
 كان موصرا وان كان موصرا بطل الوقت وما يدرى عليه بخلاف مطلق الميراث لعدم امكان  
 ان يحد بعد زواله بخلاف الوقت بعد الاجارة والتسليم الى المستاجر لعدم خلقه قبلها  
 منه ايضا وذكر في اوقاف الخصاص ان وقت حوائب الاسواق يجوز ان كانت الارض  
 باجارة في ايدي الذين بنوا بالاجر جهنم السطوة على زوال انما انشاها في ايدي اصحاب  
 النصار بنوا ثمنها ويقسم بينهم لا يمتنع لهم السطوة بها ولا يجرهم وانما على ما خذوا منهم  
 ويندا ولا خلاف في سلف ومضى عليها الموقوفون ايديهم بنوا ثمنها ولو لم يكن  
 ويجوز ان يكون ما دام ربه موصرا بنوا ثمنها ويجوز ان يكون موقوف الوقت بها جازا في ثمنها

في الوقف  
او قد عرفت  
في الوقف

الوقف على  
الوقف على  
الوقف على

الوقف على

وقت على  
والصحة

وقت الموقوف  
والصحة

وقد عرفت ان  
من انشأ الوقف  
فانصرف

منه ايضا ولو وقت رب المال صبغة زمان المضاربة يصح عندنا بوقف مطلقا وعند محمد  
 لا يصح ان كان في المال ربح بناء على حراز وقت الشايع وعدمه منه ايضا ولو جعل ارضه  
 او داره مقبرة او فيها اشجار او بناه في غير ذلك ولو رتبته لغيره لزم الوفاء بالاشجار او  
 البناء كانت موقوفه مطلقا على الوقف منه ايضا اذا احدث فيه شيئا ما شرط نفسه  
 او مات قبل ذلك يستقر الوقت على الحاز الذي كان عليها يوم موته وليس له ان يملكه بعد  
 سنتي او ذلك الا ان يشترط في اصل الوقت او ان شرط هذه الامور او بعضها للموقوف من  
 بعده ولم يشترطها لنفسه جاز ان يملكها مادام حيا لا يشترط لغيره بشرط من نفسه ثم اذا  
 مات جاز للغير فعمل ما شرط له ولو شرط هذه الامور للموقوف مادام هو حيا جاز له للموقوف  
 ذلك مادام هو حيا ولو شرط نفسه في اصل الوقت استند الى ايراد الفقهاء والنقض  
 ولم يرا عليه بسيرة انما يجعل ذلك او شيئا منه للغير وانما ذلك له خاصة لا للنصار  
 الشرط في اصل الوقت على نفسه ولا يجوز ان يفعل الا ما شرط وقت الصدقة سببا  
 لهذا الفصل في بيان في فصل الخصم انما هو من ايضا لا يولي الا اعيان  
 قادرين على اوصافه لانه لو اوصافه مقيدة بشرط النظر ليس له النظر في الحاشي  
 لانه يحل بالقبضه وكذا ان تولى الحاج لانه المقصود بالقبضه وليس في ذلك ولا  
 وكذا الا على وجهه وكذا الموقوف في تصرف اذ اناب لانه اعيان منه ايضا ولو لم يشترط  
 نفسه ولا يزل الموقوف بسيرة غيره بعد ما سلكها اليه عند محله فاما مقام اهل  
 الوقت وعنده يوسف هو وكيله ولا غل ولا شرط على نفسه عدم القول منه ايضا  
 ولو جعلها لاولاده وممنهم صغير ارجل الناصر مكانة رجلا اجنبيا او واحدا منهم كبير  
 ولو ادعى الى صبي يخط في القبر مطلقا في الاشجار بين باطله مادام صغيرا فاذا  
 كبر يكون الولاء له وحكم لم يخلق زوجه وسلف الولاء حكم الصغير قياسا  
 واستحسانا منه ايضا ولو مات تيم السجدة فاقام اليه ثمنها مكانة صغير اذن الناصر  
 لا يصير ثمنها الاصح ولكن لا يضمن ما انفق في عمارته من القلعة ان كان هو الذي اجر القلعة  
 لانه اذا لم يصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا اجر المقتضوب يكون الاجرة له ذكره  
 فاضحيا بخلاف تولية الموقوف عليهم فيما اذا مات منهم فانه يصحح وان لم يطلعه  
 راي القاضي اذا كان له حصص وكان الغني من اهل الصلاح منه ايضا ولا يكتفى في العمل  
 بنفسه الاقل ما ينفقه اشارة لا ينبغي له ان ينفق عنه واما ما ينفقه الا وادى الوكيل  
 فليس كذلك بواجب عليه حتى لو جعل الولاء الى اداة وجعل لها اجر معلوم فلا يكتفى

وقد عرفت ان  
الوقف على  
الوقف على

الوقف على  
الوقف على  
الوقف على

الوقف على

مما عرفت ان  
الوقف على

الوقف على

الوقف على  
الوقف على

الوقف على  
الوقف على  
الوقف على

الوقف على  
الوقف على  
الوقف على







ولما اصاب بغيره لم ينقل نصيبه الى ولده بنقسم انفسه على عدد الوحدتين من اولاده و  
اولاد اولاده وان سئلوا على ولده الميت فما اصاب الميت باخذة ولده مضاعف الى  
نصيبه لانه استحقها من وجهين بخلاف ما لو اوصى رجل بثلث درهم وادعى ثلث ماله  
لقرانه فله الثلث كله لرجل من واثبه فانما يستحق الاكثر من الثلث وما يتوهم بالقسمة لانه  
ما بين الاثنين من وجه واحد فلا يجوز ان يجمع بينهما منه ايضا ولو قال على عيني يكون  
الغلة لولده ولولده ولولده ابد اما سئلوا عن اولاد الذكور دور الامانات الا انه يكون الزوج  
الامانات ثم ولده ولولده الذكور وكل يرجع بسبب الوارث بالامانة فهو عتق وكل من  
كان ابوه ثم الذكور ولولده الذكور فليس بعتق منه ايضا ولو وقف على اقراره المعتبر  
في عبده كذا واخره للفقهاء ثم اقراره بالانفصال من تلك العتقة بل يجوز ان يرضى  
بهذا الموقف قال الفقهاء بغير العتق ان كان اقراره في تلك العتقة بخصومه وبما يطعمه فانه  
وطنيتهم وحقوقهم بدورهم انما داروا وان كانوا لا يخصصون ولا يحاط بهم بكل انفسار  
منهم من تلك العتقة انقطعت وطبقته من الموقف ويعطى من كان مضافا وان لم يكن احد  
منهم مضافا لم ينقص العتقة الا الفقهاء قال الفقهاء بغير العتقة ان رجعا الى العتقة و  
انما مضافا رجعت اليهم العتقة من المستعمل منه ايضا ولو كان له ذل في موقوفه ثم  
اقرضه بثلث اخرج من لا يبرى اقراره عليهم الا انه يكون عتق عتق الموقف منه ايضا  
ان باب الموقف على اهل بيته ولو كان الاوصياء جماعة يكتفى بالمرور على واحد منهم  
منه ايضا ولو مضى رجل بانه في الموقف او خاله مثلا ونسبوا خاله ثم حضر رجل الموقوف  
عليه انه واثبه الميت واقام على ذلك قبلها القاضي ان كان المقتضى اخذ من الموقف  
شئ من الاملاك لعدم كونه خصما وهذا استحقاق في القسمة نقل مطلقا منه ايضا  
وان اقيم للموقف غلة او اشتدت حاجة الموقف الى العمل وجب عليه من غرضه  
تخفيف الضرورة كان الزرع بالكلية او اذ كان في الحراج اذا اطلب به مالو ليسر  
في الموقف في الاستدانة على الموقف كالموقف في الاستدانة على التميم وفي مائة  
ان الميت فيموقف طلب من الحسابات والحراج واليسرى بده من مال الموقف شيئا  
فان اراد ان يستدين بهذا على وجهي اقراره الموقف بالاستدانة فله ذلك وان  
لم يقره بالاستدانة فقد اختلف الشيخ في مال الصدر الشهيد والحاج ما قاله الميت  
انه اول ما يمكن من الاستدانة بدفع الارل الفلح حتى ياتوه بالاستدانة ثم يرجع في  
الغلة بحيث يرباه اذا ائتمن القريب فقره بالنسبة الى وقف قريبه بغير شكاية

من يفتي

وقف من اقراره  
العتق من اقراره  
كذا

اقراره في اقراره  
العتق من اقراره

وقف على اقراره وصاياه

وقف في اقراره على اقراره  
ان يقر

استدانة

وقف

فقره في حق كل وقف من اقراره على اقراره الا اقراره وبسبب سبب لا ان يثبت انه  
استغنى طالت المدة او نفدت في القسمة وفي الاستحقاق يكتفى بشهود على فقره في  
هذه الحارج ان طالت وكان مرجع الطول لا احتمال تغير حال بران القاضي يكون على بعض  
اهل الموقف للقاضي انه هذا اصاب بالاحصاء غنيا وطلبة منه ان يكتفى على ذلك يكتفى  
بابه ما هو غني اليوم مع الدخول معهم في الموقف ولا يكتفى انما اصاب بالاحصاء  
غنيا لاحتمال انه اصاب ثم افترق وادانات القاضي الميت للفقير والقرابة او على كفايته  
انما يثبت عند القاضي انما الاول ثبت فقره واثبه في الموقف ولو تعارضت  
بينه الفقر والغنى يقدم بينه الغنى لانها مثبتة ولو طلب معلوم بغير مائة مائة او غنى  
وقف الطلب وقال انما استغنى لان لا يعطى شيئا غنا من ماله ثم يثبت على ما قال  
من حدود الاستغناء وهذا استحقاق وفي القسمة ينبغي ان يكون القول قول سبب  
الموقف على فقراء واثبه فلو كانوا ذكورا وانما دارا لكل من الرجال والنساء يسكنوا  
معهم شأهم وازواجهن معين وخمسهم جاز لهم ذلك ان كانت الدار ذات منابر  
وخرج ويطلق على كل واحدة باب وان كانت دار واحدة لا يمكن ان يتقسم شأهم  
يسكنها الا ان جعل لهم المواقف السكنى ومن غيرهم ثلث الرجال ورجال النساء  
منه ايضا فيقول داره على سكنى اولاده ولو جعل سكنى داره لولده ثم سدد لهم كل رجل  
بعبية يسر لولده والا سكنى بعده ان يسكن غيره فيها الا بطريق العارية دور الاجارة لانه  
العارية لا توجب حقا للغير ولو تمزق نصف اضافة بخلاف الاجارة فانها  
توجب حقا للشارع ولو لم يكن يشترط له فلا يجوز ان ينظر الوصية بحدود العتق لعدم  
حوازا لاجارة منه ايضا ولو جعل سكنيا لواحد بعد واحد يكون مرفها واصلاحها على  
من يداره المواقف بالسكنى ويحال له منها مائة لا غنى عنها ومن ما يبيع خرابها ولا يلزم  
ان يبر في ذلك منه ايضا ولو امتنع من السكنى من ثمنها اجبا القاضي ودمها من  
اجرتها ثم اذا استغنى من ذلك السكنى وبهذا الحكم اذا صارت للسكنى ثروة  
وزعم ثقلها وما فضل منها يكتسب لهم ولو امتنع احد الموقوف عليهم من التميم بضم  
الدار وخرج نصيبه بده يحصل منها قدر ما يتوهم لو دفع له عتقه ثم سدد ذلك بده  
نصيبه منه ايضا ودمها راد في الغلة عما قال المواقف يكتسب للسكنى لاستيفاء الامانة  
ما سبب لهم منه ايضا الموقوف على امر او صلحا واثبه ولو قال على ان في ارض اكرم او  
اخرج من شئت منهم ثم مات قبل ذلك يكون الغلة بينهم جميعا وان اخرج واحد منهم

وقف

وقف من اقراره  
طلب من اقراره  
موقوفه

سكنى الرجال  
والنساء

وقف بعبية

من لم يسكن  
لا يبر ويطلق  
بغير

وقف في اقراره  
السكنى

ما دار ارضه  
على كفايته  
الامانة  
ان يرضى ان يرضى  
ان يرضى من











الجامع كالنهر الذي يجري في البحر فلا يكون من غير المد والجزر من الشعار الا ان الارض المستوية  
 على حكم الشوط وانما يدور من انما يظن كالاجنح وظاهره ان الحادي تقدم الامام  
 والمدبر تسيرة ثم فاذا اعلنت ذلك ظهر لك ان الشارح هو المأثور والسائر في غير  
 من العادة من المأثور في الشعار وكاتب القيد وحازن الكتب وبقية ارباب  
 الوظائف بسبب انهم منسحب الحاق المؤذين بالامام وكذا المتبقي لكثرة الاحتياج اليه  
 المسجود وظاهره ان الحادي تقدم ما ذكرناه وهو شرط الواقف الاستواء عند الضيق  
 لانه جعلهم كالعمارة ولو شرط استواء العمارة بالمستحقين لم يعتبر شرط وانما تقدم  
 عليهم وكذا هم استاء في كتاب الواقف اصول بل لم يسهل الكلام بهذا القدر فانه  
 قال بعد قوله والباطل كذلك ما عبادته الى اخره المصالح هذا اذا لم يكن معينا فان كان  
 المرفق مبنا على شيء بعرف اليه بعد عمارة البناء انتهى والسخة التي سلفت  
 منها ما نقلت كانت تلكا المصالح والا درك سبب الانقضاء على ما انتقد عليه انها  
 وقد كانت سبب تقدم الشعار مطلقا بين الشكر في الدار والمطهر وانما يتقدم  
 واستمر غرضه الى الحادي القدسي ولا هذا الكتاب وقد اظلمت على ما في الحادي  
 بتماه فكن على بصيرة لهم رحمهم وفي النوازل سئل ابو بكر عن رجل وقف دارا على  
 مسجد على انما افضل في عمارة فهو الفقراء فاجبت الفقه والمسجد لا يحتاج الى  
 الفقه للعمارة بل يعرف لا الفقراء قال لا يعرف الى الفقراء وانما اخرجت على كثرة  
 لانه يجوز ان يحدث في المسجد حيث والدار كمال لا يخل بالالفقه سئل الفقيه ابو جعفر  
 عن هذه المسئلة فاجاب بكذا ولكن الاحتياط عند رآه اذا علم انه قد اجمع في الفقهاء  
 ما لو احتاج المسجد الى العمارة او كفى العمارة منها حرف الزيادة على الفقهاء على  
 ما شرط الواقف انتهى لمعنى تقدم استندنا ان الواقف اذا شرط تقدم العمارة ثم  
 انما جعلت على المستحقين كما هو الواقع في اوقاف القاهرة فانه يجب على الشارح ان  
 يقدرا ما يحتاج اليه العمارة في المستقبل وان كان الاثر لا يحتاج الى الوقوف في العمارة  
 على النوازل المحتاج للفقير وعلى هذا فيعرف بين الشارح تقدم العمارة في كل سنة  
 والسكرت عن فانه مع السكرت تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا يدرى بها عند  
 عدم الحاجة اليها ومع الاستمرار تقدم عند الحاجة ويذكرها عند عدمها ثم يفرق  
 السابق لانه الواقف انما جعل الفاضل عنها الفقراء نعم اذا شرط الواقف بقدرها  
 عند الحاجة اليها لا يدرى بها عند الاستغناء على هذا فيدخر الى كل سنة قدر العمارة

اي الجانب سره  
 في هذا الخبر يسئل ان زوايا مسجد لا يدرى  
 ان لا يدرى في ذلك  
 شرحه في كتابه

والفقهاء  
 انما يدرى  
 في هذا الخبر  
 ان لا يدرى

راجع

ولا يسأل انه لا حاجة اليه لانا نقول قد علم ان النوازل يجوز ان يحدث المسجد حيث  
 والدار كمال لا يخل وحاصلها جاز حباب المسجد او بعض الوقوف والوقوف لا غلة  
 له فبذلك يعرف انما الفقهاء من غير اذ خارجي للفقراء حباب العين الشرط بغير  
 او لا فقه الواقف فاطر على اوقافه كما هو مشرف في امور الواقف جعل رجلا وصيا  
 سيد جعل الاول كانه ثانيا وصيا لاناظر الكافي العتية في الواقف ولم يظهر في وجهه  
 فان مقتضى ما قالوه في الوصايا ان يكونا وصيين حيث لم يزل الاول فيكونان  
 فاطرين فليسا بل ويراجع غيره منه ايضا اقول وجهه ان يكون الوصياناظر على  
 اوقاف الوصيانا بعد ان لم يكن للوقف فاطر كما هو في فناء راجعنا في غيره وفي  
 سكتنا صدار الاول فاطر انما يكون الثاني فاطر او لعل ذلك بناء على ما ذكره من ان  
 المعاد ان لا يكون القوم في الواقف بخلاف الاوصياء والمالم يهرج الوصيانا يكون قبا  
 وجدره قبل ذلك فقيم لم يخل كلاله على جعله فيما لم يكن له الاول لم يكونه قبا ايضا  
 لهم رحمهم وفي المجتبى لا يجوز للقيم المسجد ان يبين حرات في حد المسجد او انما قيم  
 يسبح في المسجد ليتجوز القوم او يقطع فيه سرا اجزا ليتجوز السرا فلا مانع اذا كان  
 لصالح المسجد ويغير السائر ان شاء الله اذا لم يكن لغيره فناء المسجد ما  
 كان عليه فله المسجد اذا لم يكن لغيره السكين ولا يجوز حرف تلك الاجرة الى  
 نفسه ولا الى الامام بل يصدق به على الفقراء يجوز مصل لا احضر المسجد قيم  
 الجامع القديم اجز موصيا تحت فله الباب لبعض الصكاين لا يصح لا يجوز ان لا  
 الحائط بين بين المسجد ليحفظها واحدة اذا لم يكن فيه مصلح فطاهرة وكذا ارفع صفة  
 ويضيق القيم ما انتفق به في حال المسجد بين في تارة في الرضا في كانا لا حل الصلوة  
 يصلون فيه بجادة كل وقت فله حكم المسجد ولا يوضع الخرج على جدار المسجد وان كان  
 من اوقافه انتهى منه ايضا مشرف القاض فيما يتعلق في اسواق الباسين والتركات  
 والادوات مفيد بالمصلحة فانه لم يكن مبنا على ما لم يصح ولهذا قال في شرح تفسير الجامع  
 تركاب الوصايا اوصى ان يشرى بالثلث ويعتق فناء بعد الاجارة من يحيط بالثلث  
 فشرى الفاضل من الوصيانا بغير خصا بالعمدة واعانة فقرو سعدى الوصية وهي  
 الثلث بعد الدين قال الفاضل شارح داما اعانة فهو لم يبق بعد رتبة باعتبار  
 التولية العامة لان ولاية القاض بقيدة بالقطر ولم يوجد النظر فليقتضيه انتهى وفي قضاء  
 التولية رجل اوصى الى رجل اخره ان يصدق في زمانه على فقراء بلدة كذا اجماعا وبار

وفي اوقاف

في هذا الخبر  
 في حد المسجد  
 في حد المسجد

في حد المسجد  
 في حد المسجد  
 في حد المسجد

في حد المسجد  
 في حد المسجد



وكانه الموصى بعد تركت البعده ولم تترك البعده غريم له عليه الدراهم ولم يجد الوصى  
الى تلك البعده سبيلنا فانما القاضى الغريم يعرف ما عليه من الدراهم الى القرض فالدين  
عليه باق وهو مستطوع في ذلك ووجهه انك تارة انتهي وبعدها علم ان ارضه لا تبتدئ  
الا اذا اوقف الشئ وخرج في الزخوة والاولا في غير ما به القاضى اذا اقر زواش  
للمسجد بشرط الوافى لم يحل للقاضى ذلك ولم يحل للزواش سؤال المعلوم انتهى  
وبعد علم في احوال الوطائف بالادوات بالاولى لانه المسجد مع اجابة التواش  
لم يخرج بقره لاسكانه استجار فواش بلا تقرر بقره في الوطائف لا يحل بالاولى  
وبعد علم ايضا في احوال المرتبات بالادوات وقد سئل في تقرر القاضى  
المرتبات بالادوات حاجت بان ان كان في وقت مشروط القرض بالقرض صحيح  
لكنه ليس بلان في الشاظر الحرف لا يجره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم تقرر بقره  
فحينئذ لم يبق في اوقات الخصاص وغيره وان لم يكن في وقت القرض لم يصح ولا يجوز  
ان كان في وقت القرض وقرره لمن يملك نصبا ثم سئل في تقرر القاضى في وقت  
سكت الوافى عن معرفه فائده فهل يصح حاجت بان لا يصح ايضا لما في التامان حاجت  
ان فائض الوقت لا يعرف للقضاء وانما يشترط المتولى مستقلا وخرج في البرازية  
ونصفه في الدرر والقرى بان لا يعرف فائض الوقت لوقت اخر اتمد رافعها او  
اختلف انتهى وكذا في شرح الكفر في كتاب القضاء ان القضاء الباطل القضاء  
مخلاف شرط الوافى لانه مخالفه كماله المصروف في المكنت القاضى اذا روج الصفة  
من غير كفو لم يخرج انتهى فعلم ان مصلح المصلحة ولهذا هو ان كان يخطا او امارا  
الى الطريق فاستند واحد على ما كان ثم اراه القاضي لم يصح كافي التهذيب وكذا لا يصح  
ما جيل القاضى لانه الحق ليس له ان في جامع الفصولين استشهد في القاعدة الخامسة  
التي فيها ان القاضى في وقت المسجد لا يعرف الا القرض وليس فيها انه مطلقا لا يعرف  
للقضاء وانما انما ما ذكر فيها كجواز احتياج المسجد الى عمارة كثيرة فينبغي ان يعرف بها ما يعرف  
ايها بشرط المستقل وينبغي ان يكون اوقات المدارس والربط ونحوها في حكم مخلاف  
ما ليس في هذا القبيل في الاوقات ثم ذكر في كثير من الكتب جواز اشتراك المتولى مستقلا  
والظاهر ان هذا المستقل الذي ليس له وقت المسجد يعرف ايضا للقضاء عابته ان  
الحرف لهم قد يكون حالا وقد يكون مالا يجب اقتضاء المصالح والادوات ولم  
يذكر الهلال والخصاص في كتابها حروف فاضل الوقت لا القرض لئلا لم يحل

قرى زواش  
بغير شرط

احداث الوطائف

تقرر الوطائف  
من وقت القرض

فائض الوقت

احداث الوطائف  
من وقت القرض  
وكذا جيل

في كثير من الكتب  
جواز اشتراك المتولى مستقلا

وتعد على المسجد قبل له شيئا مضافا حروف الفاضل الى القرض لهم رحمه وفي  
الزخوة وقف البناء في غير وقت الاصل لم يخرج به الصحيح لانه مستقول ووقف غير متعارف  
واذا كان اصل البعده مستقلا على حدة فربما ينسب عليها بناء ووقف بناءها على حدة فربما  
اخرى اختلفت فيه انتهى وظاهرة انه الصحيح عدم الجواز مطلقا وقد نقل الاتفاق  
فيما اذا كانت الارض وقفها ووقف البناء على تلك الجهة فينبغي ما عدا هذه الصورة  
واختلفت الصحيح وهو شامل لما اذا كانت الارض ملكا او وقف على حدة اخرى  
وقهره المرسوم في النفع الواسع على اذ كانت الارض ملكا وليس بظاهر مخرج  
لان الحكم في تولد مستقلا في تعامل القول وجهه ان عمارة الزخوة يظهر منها انه صورة  
كذلك البعده وقد استثنى عما قبله في الحرم بعدم الجواز ونصحه وكذا عمارة الظهيرة  
التي نقلها في وقت الشجر قريبا وعمارة غيرهما لهم رحمه بت غاب المتقدمة شمرا  
او مشدين بحرم عليه اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان مشدرا فان كان مساندة  
وحفر وقت القصة وقد اقام اكثر السنة بحل في امام لا بد من ثلث السنة وبأخذ  
المرسوم كله ثم غل ونصب غيره يسترد منه حصه عالم بهواه ويعرف الى العمارة وان  
لم يجز ما الى الامام الفاني وقد رآه لا يسترد منه وان ام شهد او احد ثم غل او استقل  
فتبين ان ما يحل بعد سر في الوقت باب فيما يكون للاغنياء حق في الوقت في وقت  
هلال الوقت على ثلثة اوجه وجه يحصره القرض ووجه يكون للاغنياء ثم القرض ووجه  
يستحق فيه القرض والاغنياء كالرابطات والحنان والعار والاصحاب السعيات  
والشاظر لان القرض يحتاج الى هذه الاشياء كالقفر في لا يجوز حروف الادوية الموقوفه  
في البهار حان الا للاغنياء بخلاف ما في السعيات لانه الحاجة اغلب قبل له حاجه المفيض  
الى الدواش انه مال لوزنك العطش في سبب الماء بانم والوزنك المفيض الدواش ولا  
بانم ولا يصح وقت الادوية في البهار حان الا اذا ذكر القرض قبل له وهو متفق على  
الاغنياء والقرض هل يصح كالمسألة فانه اذا اطلق الوقت لا يجوز على احد القولين  
ولو قال على القرض والاغنياء يجوز ويدخل الاغنياء في القرض فمقتضى الجواز الاستغناء  
بما هو حرم والطش الموقوفه للفقير والفقير بخلاف الادوية لانه لا يغرم مال وانما منفعة  
يستحقها القرض والفقير كالرابط متفق في واذا شرط ان يعطى فلان من شئ او مال  
على ان يعطى حيث شئ عليه ان يعطى الاغنياء منه ايضا كتب في امام وهو في  
رايان ولها مستغلات خاصة في وجه مصالح المسجد مستغلات القاضى ان

وقف البناء

زكوة الزخوة

وقد سئل في  
الوقت في وقت  
القرض

تقرر ان  
الوقت في وقت  
القرض



تعد سقنة  
العام والعام

صرف بنصر  
اهل العصر  
الحاج

جاء من المراسم  
والانفس

الحاج من كل الج

بأنه ان لم يقم حتى يهرس غلظتها فما مضى السجدة عند الحاجة حتى يرجع غلظتها مسكنة  
البرها فقل للفقير ان يهرس بان مضى السجدة فمدا ايضا اذا اخرج الوافد والجهة  
بأنه بنى رجل مسجد في عيني لصاحبه كل منهما وقيل رسوم بعض الموقوف عليه  
بأنه انقص رسوم امام احد السجدين او موزنة مثلا بسبب كونه وقفا فاما حالهما  
ان يعرف من فاضل الموقوف الاخر اليه لانها ج كشي واحد وان اختلف احدهما بان  
بنى رجلان مسجدان او رجل مسجد او مدرسة ووقفوا بها او فاضلا او لا يجوز للحاكم  
ان يعرف من فاضل وقت احد ما الى الاخر كافي البراءة وروي عن الموقوف الذي  
في البراءة هو ما اذا شرط احد الوقفين لعمارة المسجد والاخر لعمارة او موزنة لعمارة  
او شرط احد الوقفين لاحد المسجدين الذين بناها والاخر لعمارة كما ذكره بها وكذا الا  
بموقف حوز الوقف على ما في البراءة على انقضاء الرسوم بعد تمامه في حوز الوقف  
كما ذكرناه فان قال فيها وقد تقرر في فاضلها من ان الوافد وحل الوقف اقل الجهة  
انما تحدث بان كان وقفا على المسجد احد ما لعمارة والاخر لعمارة او موزنة  
والعام والموقوف لا يستقر على الرسوم للحاكم الذي ان يعرف من فاضل وقف المصالح  
والعمارة الى العام او الموزنة باستصحاب اهل الصلاح من اهل المحلة ان كان الوافد  
مسجدا لان غرض الوافد احيا وقفه وذلك يحصل بما في اما اذا اختلف الوافد  
او اختلف الوافد واختلف الجهة بان بنى مدرسة مسجد او عين لكل وقفا ففضل  
عنه احد ما لا يدل شرط الوافد وكذا اذا اختلف الوافد لعمارة لا جهة شريطة  
الوافد وقد علم هذا التفرع على الوقفين احيا الوقف ورعاية شرط الوافد  
هذا هو الحاصل في القاموس انما كلامه شيخ الاسلام جاز جعل من الطريق سجدا  
وعلى كذا في كتاب الكراهية في الخلاف وفي الفصل العاشر في العمارة وجاز ايضا  
جعل الطريق سجدا لا على اذ يجوز العمارة في الطريق لا الموقوف في المسجد كذا في  
العمارة وجاز ايضا ارض تحت المسجد اذا ضاق على النعم بالعمارة كما ذكرنا  
في مجمع القاموس وروي عن الموقوف هذه المسئلة في كثير الكتب المعتمدة فلا حاجة  
الى ذكرها الا في جميع القاموس وهذه المسئلة مشهورة بل هي في بعض المتن حتى انه ايضا  
ثم الذي عني ان لا فرق بين الطريق وبين المسجد في المسئلة بل المسئلة ليست الا  
واحدة ولكن فيها اختلاف النسخ او العمارة الا انما يستعمل في العمارة في العمارة  
بعد عمدة مسائل في تشييد الدين فمدرسة شيخ الاسلام ويظهر عدم الفرق بين العمارة

بمنطق

وقت من الموضع  
منه على كل كسر  
حاشي يمين  
الور

لا والله

في الاصل  
السجدة  
الموقوف

بأنه ان لم يقم حتى يهرس غلظتها فما مضى السجدة عند الحاجة حتى يرجع غلظتها مسكنة  
البرها فقل للفقير ان يهرس بان مضى السجدة فمدا ايضا اذا اخرج الوافد والجهة  
بأنه بنى رجل مسجد في عيني لصاحبه كل منهما وقيل رسوم بعض الموقوف عليه  
بأنه انقص رسوم امام احد السجدين او موزنة مثلا بسبب كونه وقفا فاما حالهما  
ان يعرف من فاضل الموقوف الاخر اليه لانها ج كشي واحد وان اختلف احدهما بان  
بنى رجلان مسجدان او رجل مسجد او مدرسة ووقفوا بها او فاضلا او لا يجوز للحاكم  
ان يعرف من فاضل وقت احد ما الى الاخر كافي البراءة وروي عن الموقوف الذي  
في البراءة هو ما اذا شرط احد الوقفين لعمارة المسجد والاخر لعمارة او موزنة لعمارة  
او شرط احد الوقفين لاحد المسجدين الذين بناها والاخر لعمارة كما ذكره بها وكذا الا  
بموقف حوز الوقف على ما في البراءة على انقضاء الرسوم بعد تمامه في حوز الوقف  
كما ذكرناه فان قال فيها وقد تقرر في فاضلها من ان الوافد وحل الوقف اقل الجهة  
انما تحدث بان كان وقفا على المسجد احد ما لعمارة والاخر لعمارة او موزنة  
والعام والموقوف لا يستقر على الرسوم للحاكم الذي ان يعرف من فاضل وقف المصالح  
والعمارة الى العام او الموزنة باستصحاب اهل الصلاح من اهل المحلة ان كان الوافد  
مسجدا لان غرض الوافد احيا وقفه وذلك يحصل بما في اما اذا اختلف الوافد  
او اختلف الوافد واختلف الجهة بان بنى مدرسة مسجد او عين لكل وقفا ففضل  
عنه احد ما لا يدل شرط الوافد وكذا اذا اختلف الوافد لعمارة لا جهة شريطة  
الوافد وقد علم هذا التفرع على الوقفين احيا الوقف ورعاية شرط الوافد  
هذا هو الحاصل في القاموس انما كلامه شيخ الاسلام جاز جعل من الطريق سجدا  
وعلى كذا في كتاب الكراهية في الخلاف وفي الفصل العاشر في العمارة وجاز ايضا  
جعل الطريق سجدا لا على اذ يجوز العمارة في الطريق لا الموقوف في المسجد كذا في  
العمارة وجاز ايضا ارض تحت المسجد اذا ضاق على النعم بالعمارة كما ذكرنا  
في مجمع القاموس وروي عن الموقوف هذه المسئلة في كثير الكتب المعتمدة فلا حاجة  
الى ذكرها الا في جميع القاموس وهذه المسئلة مشهورة بل هي في بعض المتن حتى انه ايضا  
ثم الذي عني ان لا فرق بين الطريق وبين المسجد في المسئلة بل المسئلة ليست الا  
واحدة ولكن فيها اختلاف النسخ او العمارة الا انما يستعمل في العمارة في العمارة  
بعد عمدة مسائل في تشييد الدين فمدرسة شيخ الاسلام ويظهر عدم الفرق بين العمارة

التي هي في العمارة  
بمنطق



استندانه انفق يرجع على الرجوع والا فلا يخلف رضى منى للتميم او رضى من المبت  
او منقرضه عانه بسبب الرجوع او لا والوارث كالقوس تسن المتواضع  
ان العادة من حق مملوك له ووقع فيه من مال الوصف كان له ان يملك المعاوضة من  
مال نفسه كوصف ثوب مملوك ان يبيع منه من مال الصبي ولكن لو ادعى  
لا يقبل قوله وبذا يبرهن انه لا انفق الرجوع في مال الوصف والتميم من غير ان  
يدعى عند القاضي ان مال الوصف انفق عند القاضي ومال انفق من مال كذا في الوصف والتميم  
لا يقبل قوله بقا ادعى وصي او مقيم انه انفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال التيمم ولو ادعى  
سببه ذلك ادعى ان مال نفسه على التيمم والوصف فلا يصح مجرد الدعوى بهذا الوصف  
مال نفسه فلو ادعى الاتفاق في مال الوصف والتميم فلو ادعى نفقة المثل في تلك المدة  
صدق ونحوه في مسائل الوصف جميعا على جهة تنقيح الفاعل ركن المصلحة لو  
انفق على اللقط باو القاض فقال انفق كذا وكذا وكذا نفقة نفسها وكذا رب الدابة  
وجميع الاتفاق عليها صدق مع محبة على العلم الواجب على غيره وبناء هو يترك خلاف الرضى  
اذا مال انفق من مال الصبي على الصبي نفقة مثلا صدق في الرضى مع محبة لانه انما لا  
يدعى وبناءا من طرف الامانة الى موضعها لكن مع محبة فمضى بغير رضى كذا  
نارسيده وابن رضى مالها نارسيده رابري نفقة كذا وبعده وام كذا وروى نفقة كذا  
ارضى بعد البلوغ فانه طلب كذا في مال كذا والاب لو استغنى وانفق على صبي  
لا يرجع عليه بعد بلوغه حتى اجب انفق على بعض الورثة فقال انفق باو القاض واقر  
الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول الوصي بعد ما انفق يقول لو كان من انفق عليه  
جامع الفضولين في الابع والثلاثين اقول ظاهره ان الوارث كالوصي في السبل انفق  
كان كونه منقذ في الشراء للتميم بعيد وقد ذكر في النسخ والعشر ان انكر لو انفق النفقة  
من الحركة على الصبي بضمي ولم يذكره خلافا وذكر الخلاف في الطعام والنفقة فاذا ملك  
الاتفاق من مال كذا يملك الشراء الرجوع على مال بلا ادرا في الصبي وقد قرأنا ان  
والرجح المحرم كالا م وغيره بالوصي على اخذ اجرة لا انفاقه عليه فكان مافى هذا المحل  
الا فيحتاج الى التقيد بفتح الاسلام ولم يدرم لبقاء الملك كافي في العارية والاراء بالرجوع  
ان لا يجوز له الوارث ان يخلو في حوزته ولو ارادته بعدة فلو وقف على الفقراء او على سفارة  
او خانة السبل او رباطا او جعل ارضه مقبرة لا يرد ملك الوارث ووقع على عدم  
الاراء بقوله مصلح فملك في حوزته وارثه ان يكون مورثا بعد موته والرجوع عند الوارث في

في حوزته  
مورثا بعد موته

موت الا بالنقض استندانه انفق لم يلزم الا بالرجوع لا زاما الا باجتماع موردين  
ذكر الاول بقوله بالنقض انما يرضى بى ذلك قوله لا يرضى بى ذلك قوله لا يرضى بى ذلك  
بجملته الخصم اياه فانه ان حكمه يستند من خارج القول ان ينفق كاتفر من موضوعه  
في الوصف اقول الذي يترتب من موضوعه ان حكمه يستند من خارج القول ان ينفق كاتفر من موضوعه  
ينقض ان خالفه بغيره فبما بالرجوع بالكلية هو المحاج ان نقضه الى شئ الاسلام  
واذا يكون من خارج معلق فانه لا يصح تعليقه بالشرط فلو قال ان قدم وكرى فمضى  
موقوف على السكينة فانه لا يصح وقفا وذكر في جامع الفضولين الوصف فيما لا يصح  
تعلقه بالشرط في رواية فاش ران فيه روايتين ورحم يصح اضافته كجوف او بالوصف  
اقول هذا الحكم صحيح بالنظر الى الاضافه الى ما بعد الموت وورثه كما بان في الجائز في شئ  
الاسلام ولو شهد انه وقف حصته في هذا الدار او الارض فمضى حصته لا يقبل عند من على  
فيكون مسئلة البيع وهي ما يبيع حصته من الارض ولم يعلم الشرع حصته لم يجر البيع عند ما خلاها  
لا بد من وصف بعت وقت نفسه او غيره مساعا جارا عند الموت ولو مال وقت حصتي  
ولم يسمها قال استحق الاجرة لو ثبت الوارث على الزارة بالوصف والا لا يملكه شهداء على  
بالوصف او بغير حصته من راسها بغيره بغيره بالوصف ولو شهدا ما اقره ولم يعرفا حصته  
اخره القاض بانه يسمي حصته بالقول قوله فيما ساء وحكم بوقفه ولو مات الوارث  
فوارثه يقوم مقامه فاقره ان لا يثبت الزارة عند القاضي فيحكم ما يثبت عند من  
ولو شهدا ان اقره وقف جميع حصته وهو الثلث فاذا هو اكثر يصير جميع حصته وقفا الا  
بى ان الصحابة قالوا لو مال او وصى لم يخصص من هذا الدار وهي الثلث فاذا مال النصف  
فله نصفه فكذا الوارث كذا وقال البيع فيه خالف الوصية حتى لو مال لم يبيع جميع  
نصيب من هذا الدار وهو الثلث فاذا هو نصف فالبيع على الثلث جفت باع حصته اسهم  
من عشرى سها التي يوصي بها الدار فاذا انصبه سبعة اسهم فحقه اسهم من عشرى  
والسهمان للبايع ولو نقص من حصته اسهم فالحصة في البايع اربعة حصص من الثمن او ثلث  
في الثالث عشر زجاج الفضولين ملحقات كتاب الوصف ولو وقف على سبعة فاذا ورت  
كان للفقراء لم يصح وكان سببا لانه ليس بقرينة على مال الوصف على الحج والعمرة لانه ليس  
بقرينة عند من خلاف مال الوصف على مسجد من المساجد لا يقرنه عند ما وقفهم  
بحر قوله جسر الصبي بل يبيع كافي للاسقاط وغيره ويكفره الخط للفقراء ولا ينفق على  
السبعة منها شئ شئ الاسلام من القبة وقف الجوسر فبقيت في فقر الجوسر لا يجوز

تعلقه بالشرط

اضافته

التميم والوصي  
رضى به  
بغير علم الوارث

وقف الرضى  
على البيع

موت  
الوصي



وقت الجوس

وقت الربوة

الوقت المطلق  
من وقت  
الوقت

في وقت انما  
عزيمه  
وصياغ

ثم رجع بعده بحرف الظاء نحو سوق وقت ارضه على اولاده واولاد اولاده مائة سلوا  
 ورجعه على قواد اليهود والجوس كجز مال يصره فيسبى في الجوز على قواد الجوز ابتداء انتهى  
 منه ايضا واما وقت الربوة فانه انكسر اوقات غزواته وعاد الى الجوز وان مات  
 غزير ومارس ويطول الوقت كذا في فتح القدر وسكت عن حكمه على الجوز لو كان مع  
 وفي الاسفان لو وقت الربوة بعد سلكه اجرة الفاضل على رفع ما عليه ان كان مع  
 وان كان مع ابطال الوقت وبلغه بها عليه انتهى في حكمه ان الذخيرة والحظ منه ايضا  
 نعم المسئلة في الاسفان لم اراه في الحظ السرخسي راسا واما في الحظ البرباني  
 الذي هو المبادر عند اطلاق الحظ وفي الذخيرة سئلة وقت الربوة المذكورة لكن  
 سكت فيها على حكمه حال الحيوة لو كان مع سلكه اليه ما فيها كما نقل في الاسفان بل قال  
 فيها بعد ذلك سئلة وقت الفاجرة ولو ان رجلا من ضيفه لم يزل في وقتها وقتها  
 صحيحا فان انكسر الراهن فالوقت جائز فانه لم يمتكسها حتى مضت سنة او ستمائة  
 لا يبطل الوقت حتى لو انكسر بعد ذلك كانت وقتا فان مات صاحبه الضيف فصل  
 الاحارة والراهن قبل انكسار حتى فصل الراهن ان كان له مال غير الضيف اى الذي في  
 ماله وكانت الضيف وقتا وان لم يكن له مال غير هذه الضيف بيعت الضيف في الدين  
 ويطول الوقت ثم اكرض الاحارة لتبصر فيه فوض بكم ما اذا كان مع سلكه او هو كذا  
 حتى ان الطرسي بعد ان ذكر هذا في كتابه في النفع الوسائل ارضى ان في صورة حيوة مع  
 لا يبطل الوقت وان كان زعموا غير صحيح شيخ الاسلام الخامس موقوف فقط لا يصح الا  
 عند ايربوس فانه يجعلها يجوز بهذا اللفظ وقتا على القواد واما ان كان مع سلكه  
 الكوف اعني القواد ان كان مع سلكه لا يجره القواد ولا ينقطع مال الصدر الشهيد  
 وشيخ بلح يفتون بقول ايربوس ونحن نقول بقوله ايضا مكان الوقت وهذا  
 يرفع رد بلال قول ايربوس بان الوقت يكون على التقى والعقود لم يبين فيظهر لان  
 الوقت اذا كان بغيره للقواد كان كالتصديق عليهم منه ايضا وخرج في الزايد بغيره  
 الوقت بقوله وقت او موقوف منه ايضا هذا الذي كان موقوف بعد موت او شغل ولم  
 يعين موقفا لا يصح منه ايضا لا يظهر وجه لعدم صحته بعد ما ذكره في صحة موقوف  
 فقط عند ايربوس اذ قول بعد موت غير ضار عنده كاللحم في شيخ الاسلام سلبت  
 هذه الدار في وجه امام مسجد كذا عنده صلوات وصياغ على نصرة وقتا وان لم يمت  
 عنهما منه ايضا واما يحتاج الى الدعوى عند البعض والصحيح ان الشهادة بالوقت  
 بل على جواز وقت الزايد امام واما  
 فاعلى في المسئلة عن سبيل الزايد

بغيره

الحيوة  
الدعوى

الوقت بالوقت

وقت  
على اولاده

الوقت على  
الصورة

يدون الدعوى فيقول ولما قالوا للمواعظ ثم ادعى الوقت لا تسع وعمره فاقض  
 لا يحلف فانه يرسى قبل ما في التزاتر لا تصح الدعوى بل لا اله الا الله تعالى عليه السلام  
 كاستبادة على علق الامانة في المختار ولا تسع الدعوى في الدعوى عليه التقوى انتهى  
 سنة في قول الملك بزل واما شرط جواز فانه اخضعوا على الوضوء ورواها بغيره  
 حتى لو لم يوص به لا يصح ويبقى على ملكه يجوز له بيعه او يورث عنه الا ان يجره الورثة فيبيع جازا  
 وينادي الوقت ومال ابو يوسف ومحمد في هذا البصر بشرط الحظ السرخسي فصل سائلة  
 على ضيق احداهما اذا ذكر الولد مطلقا والثاني اذا ذكره موصوفا قالوا لو وقت على اولاده  
 يدخل فيه اولاد صلبه واولاد ابيه فاما اولاد البنات فغيره وان كان وذكر بلال والحلف  
 غير محكم انهم يدخلون فيه لان اسم الولد يشاؤهم لان الولد اسم موقوف من الاصل وهو الاب  
 واولاد البنات موقوف من موقوفه الام وامهم موقوفه من احد وكات برابط الام مضافة  
 الى احد ومنها مال صلح الحسن الحسين اولادنا اباؤنا واما في السيرة الكبرياء استبان  
 الحق على اولاده فاولاد بنات لا يدخلون في الامان لانهم ليسوا باولاده وذكر الزايد في  
 سائل جبهه في الحاشية لان اسم الولد لا يورث البنات محاز لان الولد حقيقة من ولده وحكما  
 ورواها بغيره سببا في ذلك اولاد الابن ومن اولاد الامه قال الشيخ سببا في  
 استبانة بنات بنات بنات اباؤنا واما في حال الاقامة التي صلح اناسا بها ولد الحجاز ايربوس  
 شاء ما كان محال احضره حاله او كان لا ولد فاطم رضى على الخصم حاله صلح كل اولاد  
 يستوفون الى اباؤهم الا اولاد فاطم فانهم يستوفون الى انا ابوهم والظاهر ان ذلك يكون محاز  
 لما يكون الحديث في كتاب الكنتاب بحظ سرخسي والوقت على الصوفية بل يجوز في الشيخ  
 الامام صدر الاسلام ابو البسر محمد بن محمد بن الحسين البزاز في الصوفية انواع واصناف فيهم  
 قوم يقرعون بالمرام ويستوفون الخور ومانون بغيره القواد ويطبقون في القصد  
 يستوفون ترك الارادة واجب فيمثل هذا ترك الارادة ورضوا على بطلانهم في انعام حراما  
 كان او حلالا ويستوفون في الخانات ولا يكسبون بل ينامون في غالب الارام يصلون  
 مليا وبالكلام الكلام ان وجدوا بقرعون ايربوسون ان وجدوا فاما واخرا واما  
 الكس ولا يكتسبون ولا يترجون مال صدر الاسلام بهذا في الصوفية قوم يقرعون الارام  
 ويقرعون حدثن قلبه عزري ثم يذكرون القضاة يعرفون بها العام فارجه ويزيدون  
 حرة بلدة بخارا وكان يستعد من باب ايربوس فترك منه واستقل مذهب الشافعي وكان  
 يرفع اليدين عند الركوع فيصعد اليه رجلين من الصبيان وعلف لها قولا لم ترك مذهب







ابدانهم سنة الوقت لا يجوز مبيع العقيم كل الارض فراغت وانما يكون ذلك للقيم  
 فان اراد الواقف ان يبيع الارض الوقت يعطى كل الاخرين الذين الوقت عليهم  
 بزرعها ويكفون الوقت له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك الا ان يرضى اهل الوقت  
 بذلك ولو تم فمحل ذلك كان لاهل الوقت ابطاله وكذلك لو اصد منهم ولو فمحل  
 اهل الوقت ذلك فيما بينهم جاز ذلك وان اراد احد ذلك ابطاله فاصح ان رجل  
 وقف منزلا على ولد له وعلى اولاده ما سلاوا ثم اذ احد الولد من طلبه الاخر الهبابة  
 والى الاخر الا ان يبيع ما وسط المنزل فاصح ان يفسخ هذا جازية والآخر جازية بالشيخ الامام  
 ان لم يرض الواقف بها ما لم يكن لها حق السكن وان كان الواقف ارض لها ما لم يكن  
 كان لكل واحد منهما ان يفسخ المنزل بغير الهبابة رجل جعل ارضه وقفا لثلاث بنين  
 فاداروا الهبابة فافسد كل واحد منهم بغير الهبابة فمحل ذلك التولية الا غيرهم  
 ورفع التولية اليهم وان جازوا كانت التولية اليهم الا غيرهم فافسد بعضهم بعضا فرفع  
 نصف الجوز لاهل الوقت مقدم على حقهم في حق الوقت في ان يبدوا بهذا الوقت للعارفين  
 مرتبها والموتة فاجوز لان بعد فعله الى غيرهم فارتفع ان كانت التولية لهم من اهل رجل  
 وقف ارض على اولاده وجعل اخاه الفقراء فان بعضهم قال بل لا يعرف على الوقت الى  
 الابن وان ماتوا يعرفوا الفقراء لا الاولاد ولو وقف على اولادهم وسماهم فقال على  
 فلان فلان وعلان وجعل اخاه الفقراء فان واحد منهم ففسد نصيب هذا الواحد الى  
 الفقراء بخلاف السلك الاول لان في السلك الاول وقف على اولاده بعد موت احد من  
 اولادهم فافسد نصيب كل واحد وجعل اخاه الفقراء فافسد نصيب واحد منهم كان الفقراء فاصح ان  
 وذكر الحنفية قال ارض هذه صدقة موقوفة على الناس او على بن آدم او على اهل بيته  
 ابدانها فافسد نصيب السكك او العيان او الزمن فالوقف باطل وذكر الحنفية في موضع  
 اخر مسئلة العيان والزمن وقال الفقهاء ان لا يملك الارض ولو وقف على فرا القبان والفقراء  
 فالوقف باطل وذكر بلال الوقت على الزمن والتنظيم صحيح وقال الشيخ الوقت على معلم  
 المسجد الذي يعلم تصديقه غير صحيح وقبل يصح لانه الفقراء غالب فيهم قال شيخنا لا يملك هذا  
 اذ اوقف على طلبة علم بلدة كذا يجوز لانه الفقراء غالب فيهم مكانه الا ان يفسخ الحنفية والشافعية  
 ان من ذكر مصر فانه نص على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح بحدود اهل لا يورثه بحدود الفقراء  
 الا ان الشافعية يفسخون شرط من ذكر مصر ما يستوفيه الفقهاء والفقهاء لا يفسخون صحيح بطريق  
 اتمليك وان لا يفسخون فهو باطل الا ان يكون في نقطة ما يدل على الحاجة كالتاسي بوان

هبة

وقف ارض على  
 اولاده ثم  
 الفقراء  
 فقيل ان  
 الفقراء

على ان شرطه على ادم  
 او على اهل بيته او قار  
 او شرطه على كل من  
 او العيان او الزمن

فمحل القبان  
 والفقراء والتنظيم  
 يعلم المسجد  
 فمحل  
 بحدود الفقراء

بما

سنة

١٢٩

كانوا يفسخون فالاعشاء والفقراء سواء وان لا يفسخون فالوقف صحيح ويعرف انهم لا ابا  
 اعشاءهم وكذلك الوقت على الزمن فهو على فقرائهم وفي الفقراء ولو وقف على الجهاد والفقراء او في  
 اكلان الموت او حق القبر يفسخ الجوز وهذا على خلاف ما تقدم بحرف في قوله لا يفسخ  
 وفي الظاهر لو وقف على كل مؤثر وامام في مسجد معين قال الشيخ اسعبل الزاهد لا يجوز لانها  
 قرية ووقف بغير معين وقد يكونان معينين او غير معينين وان كان المؤثر فقير لا يجوز ايضا ويجوز  
 ان يقول على كل مؤثر فقير بهذا المسجد او الحلة فاذ اخرج كان على الفقراء ولو مال على كل  
 مؤثر فقير لا يجوز للجهل ولو وقف على ولد له له اسعبل لم يفسد كات الفقراء و  
 لو حدثت الفقة بعد ذلك لم يفسد كات الفقراء فان اخذوا منه ثم مالوا لا يفسد فليس لهم  
 ذلك فان الفقير لا يفسخ هذا الجوز يستقيم في حق الفقراء المأخوذة لانها حاصرات لهم فلا  
 يملكون الا اذا امكن ان يفسد عليهم الا لانه لا يملك لهم فيها انما انشأ لهم مجرد الحق في جرد  
 الحق فيقولون ان قال اقبل سنة ولا اقبل ثيابا سوى ذلك او على العسكرة كان الامام كما قال  
 في المحل المرفور الظاهر ان هذا اذا لم يجعله اجزا لها وايضا لو قال جعلت هذا وقفا على  
 المسجد او على عمارة المسجد جاز كما هو عليه بل لو وقف على امام المسجد او مؤثره  
 فالوقف صحيح ما قلناه في اننا مسائل العمارة الجوز ايضا لكن في قوله لا يفسخ  
 على معلم المسجد غير صحيح على تقدم عدم كونه اللفظ متبا على الحاجة وقد ذكر في كتاب  
 الحج في الحج عن الفقهاء ان البيت لو ارض بانه الفقير لم يفسخ فانه لا يجوز لانه الموصى لا يجوز له  
 الا ان الاصح انه يجوز لانه الموصى لا يفسخ موصيا فاجاز كما لو ارض بانه الفقير ففسد نصيب  
 وبعضهم ارضه فانها جازية وقال بعضهم لا يجوز فمحل هذا الوقت على الامام الموصى  
 الفقراء او الفقراء بهذا المسجد سعي لا يجوز لان المؤثر وقف عليه بغير موثوق فافسد نصيبه  
 وفي الفقهاء والظاهر في ان كتاب الوقت بعد ان ذكرنا فمحل غير السهم في ربا مؤثره والحق  
 ان مال رحمه الله وكان والده يقول على هذا اذ اوقف على المؤثرين يجوز لانه الفقراء  
 ما لا يورث عادة الامم كان مخصوصا بالخاصة والفقراء قد ذكرنا قبل هذا ان اسعبل  
 الزاهد خلاف هذا انتهى هذا في الخلاصة ولو شرط الواقف في الوقت الفقراء الامام  
 المسجدين لم يفسد يعرف اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يملك له سعي الامام ولا يحيط  
 لا يجوز الوقت على الاعشاء واخذهم ولو شرط بحدود الفقراء جاز ولو وقف على مصلح لم  
 يفسد كات الفقراء فهو على سنة اوجه الاول هذه صدقة تدفع او موقوفه تدفع او  
 صدقة موقوفة تدفع مضافا وقفا على الفقراء ذكر الابدان الا ان شاء صدقة موقوفة تدفع او

اصل  
 في حق الفقراء  
 ان يفسخ  
 ان يفسخ  
 ان يفسخ  
 ان يفسخ

او على صالح  
 المسجد

على الجهاد  
 او على الجهاد  
 او على الجهاد

كل مؤثر

وقف على  
 الجهاد  
 ثم يفسخ

او على مصلح

على الجهاد

على اسم الجهاد  
 او لولاه

على الجهاد  
 او على الجهاد

اوقف على الجهاد  
 على مصلح



البر او الخمر او البساي جازي غير ان كان العتق او ان كانت مرفقة على غلام عبيت او على ولد له او  
 فمما ذكره ابن ابي عمير و تفاهت عند محمد و يصح عندنا يوسف و الرابع صدقة مرفقة على غلام جازي  
 عند الكل الخامس وقت على السكين جازي لا ذكر الا بالاساس على غلامه مسجدة بعبية  
 ولم يذكر اخره للسكين قبل عند محمد لا يجوز و عندنا يوسف يجوز و قبل محمد انما هو  
 الخمار فكان العتق منه ايضا و هو وقت دار الجحيم ما فيها و فيها حمامات بطون او سباد  
 فيها كوا اراه على بديل الحمام و التخليل لثما للدار و العمل كذا في الاسعار منه قوله  
 و صح وقت العتق انما بان الحمام و التخليل في التواضع و هو شكل لعدم كونها لثما للدار  
 و البت في تحصيل ما هو المقصود و عدم استقامة تبعة التخليل للعلل فان العمل ليس بما يجوز  
 وقت خصوصه عندنا يوسف الا ان يقال المراد تبعة الحمام للوضع الذي يكون فيه الحمام و يطلب  
 منه العتق باسكان الحمام فيه لثما للدار و تبعة التخليل للوضع الذي يكون فيه كوارات العمل في  
 البيت و يطلب منه العتق باسكان كوارات العمل فيه يكون المراد قبوله العمل كوارات  
 العمل فان كوارات العمل لا شك في انها تبعة لذلك الموضع ثم رأت ما ذكرته من جارية  
 في المحيط البرهان اجالا شحيح الاسلام و الاكره بفتح الهزة و الكاف الخواتم من  
 اكرت الارض حرثتها واسم الفاعل الكار لثما للدار و الجحيم اكره كانه جمع اكره ان كونه جمع  
 كانه كذا في التصحيح و في الغاية الا كره جمع الكار و هو الاربع كانا جمع اكره كذا و لم  
 يشترط المصيص وقت العتق كونه مرفقة و انما الشرط كونه الموقوف معلوما و قد  
 قال في الخلاصة و لو قال استشهدنا على ارضه و وقتها و هو فيها و لم يذكر فيه حدودها  
 جازت شهادتها و نهما لانها شهدا على ارضه و وقتها و هو فيها و لم يذكر فيه حدودها  
 فلم يمكن التحليل في شهادتهما و لو شهدا على ارضه و وقتها و هو فيها و لم يذكر فيه حدودها  
 لا تعرف تلك الارض في اي مكان جازت شهادتهما و يكتف المذلل اقامه البينة  
 ان الارض التي يترجمها هذه الارض و لو شهدا ان وقت ارضه و لم يذكر ما ساد وكذا  
 مرفوع ارضه لا تقبل شهادتهما لعل للواقف ارضا اخرى و كذا لو قال لا اتوقف له ارضا  
 اخرى لم تقبل شهادتهما لعل له ارضا اخرى و ما لا يعلم ان انتهى و ظاهر ما في فتح القدر  
 اشترط تحديد ما قال اذا كانت الدار مشهورة مرفقة و وقتها و لم يذكره و  
 استغنا البشيرة عن تحديد ما انتهى و لا يحل ما في انما ذلك الشرط لقبول الشهادتين  
 بغير تعيينها كما قد مضى و في الغيبة وقت ضيقه يتركه و المستثبات في القبر و العظماء  
 و الساجد و الحياض العامة ثم رخم انه لا بد من ذكر حدودها ثم انه لا بد من ذكر الحدود

وقت دار الجحيم  
 في كوارات العمل  
 في البيت

ما ذكرته

تحرير العتق و الوقت

ارث معلوما

كونه ارضا مشهورة

وقت الضميمة  
 في المستثبات  
 و حدودها

انه ان يكن ثم رخم باز لا يصح الوقت بدونه العتق منه ايضا و لو قال ارضي صدقة مرفقة على  
 لم يجز حتى لي الزول و ليس له ولا يصح هذا الوقت فاذا ارادت العتق ثم على العتق فان  
 حدث له ولد بعد العتق نفوت العتق التي توجد بعد ذلك اما هذا الولد فانما يرضى هذا الولد فانما  
 لم سبق له عتق العتق الا العتق لان قول صدقة مرفقة وقت على العتق و ذكر الولد الحادث  
 للاساسة كان قال ارضي صدقة مرفقة على العتق الا ان حدث له ولد فله ان يرضى ما يرضى  
 العمل بخلاف ما لو لم يقل صدقة فان لا يصح لا يكون و قد قال في عدمه و الوقت على العتق  
 لا يصح كافي شرح المحرر على العتق في شحيح الاسلام و ذكره في ارضي صدقة مرفقة على العتق  
 و لو كان بين عتق و ولد كان الوقت على العتق فانما و بغيره الاستحقاق في كانه يرضى العتق  
 الوقت لا غير وجود العتق لا العتق و ان كان يرضى لولده لا لا يعود مكانا و ذكره في ارضي  
 العلم بخلاف العتق و سكنى البقرة لا العتق و سكنى البقرة لا يحمل العتق بعد ازوال فلا يكون  
 بمنزلة اسم العلم فالحق و في الغيبة احقر الشريكين اذا استعمل الوقت كله فالبقية بدونه ارضي  
 الاخر فله ارضه الشريك سواء كانت و قد قال في سكنى ما ادم و قد لا يستعمل و في الملك  
 المشترك لا يلزم الا على الشريك اذا استعمل كله وان كان سدا للاجارة و ليس للشريك  
 الذي لم يستعمل الوقت ان يقول الاخر انما استعمل بقدر ما استعملت لانه المأهبة انما يكون  
 بعد المحذور انتهى فله هذا قول الحنفية لا يستوجب الاخر ارضه مناهة قبل السكنى لو  
 طلب ان يجعل عليه شيئا اما بعد السكنى فالاجرة واجبة عليه بحول الولد الا ان يرضى عتق  
 لا باس بعد هذا التوجيه فانها مرفقة في عدم وجوب الاجر بعد السكنى و التوجيه الصحيح ان يقال  
 و انما الحنفية الا لا يصح الاجرة عليهم لئلا يسير لهم الا السكنى و المهر و انما في الغيبة  
 لزوم الاجر عليه مطلقا للوقت اذا كان موقوف للسكنى لم يرضى ارضي عين رجلين  
 نقاب احدهما عند محمد الشريك في ارض نصف الارض ثم في السنة الثانية ان اراد ان  
 يرضى فانما يرضى نصف العتق كان يرضى او لا فالقول ان كانت الارض بغيرها الزاوية او لا  
 يتبع و لا تنف و لا تنفص فله ان يرضى الكل ما اذا احقر الغائب كان لا يرضى بالارض مثل  
 تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضيا لانه وان علم ان الزرع ينضج الارض  
 او كان ترك الزاوية سعدا او بغير قوة لا يكون للمأهبة ان يرضى منها شيئا اصلا و في  
 المهر المستقر اذا غاب احدهما او خاف انه لو لم يكن يسكن بحسب الدار عن محمد في الحاضر  
 ان يسكن في الكل لان في حياته مال الغائب مال رضى له و عند ازواله ان يسكن كل الدار  
 وان كان لا يخاف حباب الدار ترك السكنى او كان يعلم ان السكنى لا تنصفه لان في

وقت  
 على من يرضى  
 لولده و ليس له

في ارضه و الوقت

حاقه الشريكين  
 يستعمل كل  
 بالعلم

ارضي عين رجلين  
 نقاب عتق

في ارضه المستقر  
 في الدار



السكنى كحصى الصف والخاص اما متفقه الحافظ فظاهر وكذا متفقه الشافى لا  
الحافظ اذا سكن نادى الصف الشافى كما ان يمكن مقدار ما سكن الحافظ فاصحاحه في الفصل  
في الاصل بعد ان صاحبه في المزارع هذا بخلاف ما في القية الا ان يقال ذلك في المزارع  
وما ذكره فاصحاحه في الملك او يقال ما في القية فيها اذا كانا حافرين لهم رحم اذا وقع  
ارض على ولده وولد ولده فهو على غلة ارض الاول لو كان ارض هذه صدقة موقوفه  
على ولد وولد ولدى يدخل فيه ولده نصيبه وولد ولده الموقوف يوم الوقف ان حدث  
بعده وبشركه الشافى في القية ولا يدخل فيه من استعمل من يدين البيهقي لا يجوز  
يدين البيهقي ما ذكره ولا يدخل غيره ما يدخلون فيه اولاد النساء في زواياهم  
وبهال ان اسم البيهقي من ولده صدقة في ولده ابيه يكون ولده حقيقه ولا يدخل  
في ظاهر الرواية وعليه الفتوى لان اولاد النساء ليسوا بابا ولا اولادهم مطلقا لانهم  
مستعملون في الاب لا الام والام والامان لو كان ارض هذه صدقة على ولد وولد ولده  
واولادهم يدخلون في العظمى كلها وان كثر الاقرب والابعد في سواء لانها مال  
اولادهم فقد ذكرهم مضافا لاولاده لانهم انفس الواقف وقد ذكر اولادهم على العموم  
فتبع ذلك على العظمى كلها والثالث لو كان ارض هذه صدقة موقوفه على اولاد  
فدخل في العظمى كلها مع عموم اسم الاولاد ولكن يكون لكل البيهقي الاول ما دام  
باقيا فاذا انقضت يكون لثالث والاربع والخامس مشترك في هذه العظمى في القية  
والاقرب والابعد في سواء لان المزارع هذا الوقف صدقة اولادهم ويوم والاساء  
في العادة بقصد صدقة ولده او لا اما جده في اياه او ثوبه من مال بيهقي الاول اكثر  
خبره واكثر منه واجب نفق اليه فكان غلة استحقاقهم ارجح فكان العرف البراهين  
ثم البيهقي الثاني لان الغلة قد يخدم الجدة ويكون اقرب اليه من هو يدخل منه فكان البيهقي  
الثالث اول بعد انراض البيهقي الاول فاما ما عدا يدين البيهقي فلما يدرى الرجل  
خدمته فكان مقصده بالوقف برهم وصلة لهم لاجل انسابهم اليه لا لاجل خدمتهم  
في انسابهم اليه على السواء فاستندوا في غلة الاستحقاق في محيط حرس ولو وقف  
نصف ارضه على قنار المسلمين ونصفها على قنار ثمانية او وقف ارضين احدهما  
على قنار المسلمين والثانية على قنار ثمانية لم يكن فيها وقف عليهم كفاية ما لا يعطون  
كل واحد من الثنتين ما وقف على الاخر عند يوسف بن خالد بن بهال لان الواقف  
يكفي شرطه وقدره ما يصلح الموصون عند شرطهم وعندنا لا يوجب يجوز ذلك لان ذكر

في قولنا وولد ولده

في قولنا في

وقف نصف ارضه  
على قنار المسلمين  
والثانية على قنار  
ثمانية

يدين

هذين الثنتين بيان المحرف انه يعرف القية لا هذا النوع لا يخصهم بالاختصاص  
لها كما ان الله تعالى ذكر الانصاف السبعة في الصدقات لبيان محله المحرف لا لبيان  
الاستحقاق لكل كذا هذا حال ايها الحرف جاز منه ايضا الا ترى انه يبدو بحرف السوان  
والاصلاح الدرهم والمساء لا في ذلك في عمارة للوقف وما كان في عمارة الوقف واصلا  
يبدو قبل اصحاب الوظائف منه ايضا ارض موقوفه في زرعها اهل القرية بالثلث او  
المنصف او ثلثها حاكم في جهة ما في البلدة ما سائر رجل الحاكم الا في سنة برام معلوم  
فلما ادركت الزرع جاز التناول وطلب حصه الوقف في الخارج مال بعضهم للفقراء في جهة  
الوقف في الخارج على اهل القرية لا في ما في البلدة ان جعله متوليا قبل تقليد الحاكم او كما  
متوليا في جهة الواقف لا يدخل متوليه الحاكم في تقليده وان جعله متوليا بعد تقليد الحاكم  
الحاكم فقد اخرج عن المولاة عن تلك الارض ولا يصح اجازة ويجعل وجوبها كغيرها في  
زرعها المساء بغير كان التناول فيها اليه فزارعه على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان  
مستوليا بالاختصاص في الخارج استضاف قول النص اكره دور بغيره في الجبل على العبد  
انما يصح ومنهم من لا يوجب لاهل زراعتها وكذا قول في الهداية لان بيع الارض في حصيل  
ما هو المقصود من ارضه لو وقف وارثها بغيره وجعل العبد بغيره لا يصح لانه لا يصلح  
لشعبه لان المقصود من المزارع سكنها وهو يحصل بدون العبد بخلاف زراعتها الارض لا  
تحصل الا بالاجرة واما وقف العبد بغيره لغيره والباطل فبان ان بعض الفقهاء  
وفي المولوية بالاجرة او بالخرت او بالوقف متوليا لاهل القيم اربع شتاها وسق ثوبا  
في ثوبها او زواياها من اهل وجهين ارضيات البعوض منها الاحد لا يملك لابطال  
ذلك لانه لا يملك اسكنها وحفظها ما ان لم يضر هذه الحارة لم يملك الا ان يملك في ثوب  
الرباط مستقر ما يحتاج اليها ويربط ما زاد على ذلك في ارض الرباط انهم يحرقون تولد صحيح  
وقف العقار اقول بان زوايا من في القيد بغيره لاهل الحارة جاز وقف العقار في الجوار  
على مصالح الرباط ولم ارجح وقف بغيره لغيره لانه في حوزة الرباط منجى الاسلام فليكن  
انما في مثل الحق وغيره فانه الحق العقار ان يحكم بغيره وقف الشارع وبطلان لا خلاف  
الترجيح واذا كان في المسئلة قولان يصح انما يجرى القضاء والاقاء باخرها كما  
هو جاز منه في المزارع وقف الشارع وقد وقف حادثة الفتوى فيمن بنى بناء على ارض  
وقف بغيره في ثوبه لاهل بغيره البناء وبطلان الوقفية واهل بي صحته ام لا انما يظهر عدم  
صحته وقد من قولنا مستول في تعامل وفي الحادى وما عرفت في المساجد والاشجار المقفوفة

يبدو بحرف السوان  
والاصلاح الدرهم  
والمساء

ايها الحرف  
في قولنا في  
الوقف

في قولنا في  
الوقف

في قولنا في  
الوقف

وقف العقار  
والجوار

وقف الشارع

وقف بناء على  
ارض وقف  
بغيره



ان كان في الوقف على العادة كان لكل من دخل المسجد المسلمين ان يأكل  
منها وان غرس المسجد لا يجوز غيرها الا لصالح المسجد الا ان قالوا ان الوقف  
وكذا ان لم يوف غرض الغارس انتهى وفتاوى في ان الوقف اذا لم يوف  
الشرط ان يأخذ بما هو عليه ويبقى في صالح الوقف ولا يجوز للاكل منها وفي  
الفتاوى يجوز للمساكين من غرس الاشجار والكرم في الاراضي الموقوفة اذا لم يفر بالارض بدون  
خرج الاذن من المولى ودرجوا الحياض وانما يحل الموقوف اذا لم يفر بالارض بدون  
ملك وهذا اذا لم يكن لهم حق في الارض فاما اذا كان لا يحرم التوسل والحق في الارض  
شكها انتهى وفي فتح القدير وسئل ابو القاسم الغضائري عن رجل وقف بعضا من بعض  
مقال ما يسير منها في سبيل سبيل عليها وما بين موقوف على حالها انتهى وفي الترمذي في رجل وقف  
بشيء من الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل الطبع كسج الارض وقال ايضا ان لم يكن موقوف  
بشيء من قبل الطبع ايضا لا يجوز عليها والفقرة لا تصح الا بعد الطبع كسج الوقف انتهى

فوسل في الوقف  
في الارض الموقوفة

هو الحق

حق في الوقف

بشيء من الوقف

سج ان تجار

احصوا الوقف  
في الارض الموقوفة

ما يحل  
في الوقف  
البيع والفتى  
والوقف

ان غرس للمسبيل وهو الوقف على العادة كان لكل من دخل المسجد المسلمين ان يأكل  
منها وان غرس المسجد لا يجوز غيرها الا لصالح المسجد الا ان قالوا ان الوقف  
وكذا ان لم يوف غرض الغارس انتهى وفتاوى في ان الوقف اذا لم يوف  
الشرط ان يأخذ بما هو عليه ويبقى في صالح الوقف ولا يجوز للاكل منها وفي  
الفتاوى يجوز للمساكين من غرس الاشجار والكرم في الاراضي الموقوفة اذا لم يفر بالارض بدون  
خرج الاذن من المولى ودرجوا الحياض وانما يحل الموقوف اذا لم يفر بالارض بدون  
ملك وهذا اذا لم يكن لهم حق في الارض فاما اذا كان لا يحرم التوسل والحق في الارض  
شكها انتهى وفي فتح القدير وسئل ابو القاسم الغضائري عن رجل وقف بعضا من بعض  
مقال ما يسير منها في سبيل سبيل عليها وما بين موقوف على حالها انتهى وفي الترمذي في رجل وقف  
بشيء من الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل الطبع كسج الارض وقال ايضا ان لم يكن موقوف  
بشيء من قبل الطبع ايضا لا يجوز عليها والفقرة لا تصح الا بعد الطبع كسج الوقف انتهى  
فان قلت مال في الخلاصة وفي نوادر منسلة الاسلام الوقف اذا افتقر احصاء الموقوف  
يرفع لا العاقبة حتى يبيع ان لم يكن سجلا انتهى وفي الترمذي في رجل وقف  
محدودا ثم ماتت العاقبة شيئا من ذلك البيع وكتب في الكتاب باع فلما تم الكرا او  
كان كتب وازال البيع بالبيع لا يجوز حكما ببيع البيع ونقض الوقف ولو كتب باع بغير جاز  
صح كما كان حكما ببيع البيع وبطلان الوقف واذا اطلق الحاكم واجاز بيع وقف غير سجل  
او اطلق ذلك الموارث كان حكما ببيع البيع الوقف وان اطلقه الميراث لا يجوز ذلك  
نقضا للوقف اما اذا بيع الوقف وحكم ببيع ماض كان حكما بطلان الوقف انتهى وفي الفتاوى  
وقف فغير لا يعرف صحة ولا فساد ما عدا الوقف على ضرورة بعض الفتاوى ببيع البيع  
ينفذ اذا كان وارث الوقف ثم رجع ما عدا الموارث لضرورة ما عدا بطلان الوقف في الفتاوى  
بعض ولا يفتح هذا الباب انتهى قلت ان في وقف لم يحكم ببيع البيع ولو لم يزل قوله في  
الخلاصة ان لم يكن سجلا ان حكم ما عدا وقف ذلك الحكي فهو قول الامام المرحوم وعلى  
قوله ما ارجح الحق لا يجوز بيعه قبل الحكم بل هو قول الموارث والافتراء ولو قضى ماض  
ببيع ماض فانه كان حقا بطلان لا لا يبيع الا بالبيع المصحح بالفتى به فهو موقوف  
بالفتى لا التمسك بالضعف والتمسك بالحق في الفتاوى فتمنعنا على الفتاوى ما عدا بطلان الوقف  
الفتاوى ببيع وقف ماض به العادة قائم واما ما عدا فتى به العادة من ارجح الدليل فانه العادة  
وهو الحكم ببيع قبل الحكم بوقف نحو قولنا ان الفتاوى تجوز او سددت منه في قوله ان الملك

موقوف

الوقف باجماع الفقهاء وفي الظاهر وقف يستأجره بغير البيع والموقوف والوقف  
منه في قوله مسعوفه لعل وفي فتح القدير واجمعوا ان الملك لو كان وقف على الارباب  
وارادوا الغنى لا يجوز ان يبيعوا عليه فخرج ما عدا وقف داره على سكن مقدم باعائهم او  
ولده وسئل ما ناسلوا ما اذا انقضوا كانت غلبا للمساكين فان هذا الوقف جائز على هذا  
الشرط واذا انقضوا لم يكن ونقض غلبا للمساكين وليس لاجد في الوقف عليهم السكنى  
ان يكرها والوارث على قدر حاجته سكنه نعم في العادة لا يفر ولو كثر اولاد هذا الوقف  
وولد له ولد ونسب حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الا سكنى باعقظ على عددهم ولو كانوا  
ذكورا وانما ان كان فيها جرحا فانه لا يجوز ان يسكنوا منهم سبعة منهم والامانة ان  
يسكن اربعة منهن وان لم يكن فيها جرح لا يستقيم ان يسكن منهم ولا يمنع فيها مائة انما  
سكنه لمن جعل الوقف لذلك لا يفرهم وعنه هذا يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يجز الاخر  
موضعا بكتفه لا يستوجب الاخر حصة على السكنى بل ارباب ان يسكن معه في بقية  
من ذلك الدار بل لا ريب ان كان لاحد منهم ذلك والآخر النقص وخرج ارجسوا  
معاكله بقية ان جرح الاخر والاصل المذكور في الشروح والفرع في اوقاف الخصال لم يخالف  
احد فيها قلت وكيف تخالف وقد قلنا اجاعهم على الاصل المذكور انتهى وفي قوله ولا يبيع  
داره وقف وفي الخاتمة اذا اجتمع في غلة الارض في بد القيم فظهر له وجه وجه الوقف  
بحاج الى الاصلاح والعمارة ايضا ونجاف القيم انه لو وقف الغلة الى العمارة بنحو ذلك  
البر فانه يظن ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض فمر منه الى الغلة القابلة فربما يخاف من خراب  
الوقف فانه يعرف الغلة ان ذلك البر ووقف الميراث لا الغلة الثانية وان كان في تأخير الميراث  
فربما يظن فانه يعرف الغلة الميراث فان يغفل عن يعرف الى ذلك البر والميراث فوجه وجه الوقف  
وجه فيه يصدق بالغلة لا نوع من التوقف نحو كذا اسارى المسلمين او اعانة الاغيار النفع  
لا يجوز الا في اهل الصدق عليهم بخلاف الوقف الغلة بهم فاما عمارة مسجد او رباط او نحو ذلك  
فما هو ليس باهل التملك لا يجوز وقف الغلة اليه لانه الصدق عبارة عن التملك فلا يصح الاخر  
بهذا اهل التملك انتهى وظاهره انه يجوز الوقف على المسخفين وتأخير العمارة الى الغلة  
الثانية اذا لم تجف ضرر على ان لا يوقف الموقوف على المسخفين وتأخير عمارة لا يجوز  
تأخيرها فانه لا يجوز ضمانا ملكا الذخيرة اذا كانت في تلك السنة غلة تفرق القيم الغلة على  
المساكين ولم يكن في ذلك سنة فانه يفتى في ذلك لا يفتى في ذلك ولا يفتى في ذلك ولا يفتى في ذلك  
في العمارة والموتة مستثنى عن حق الفقهاء ما اذا دفع اليهم ذلك ضمن التهم وانما هي ينبغي

في قوله ان الملك  
موقوف

وقف مسعوفه  
في الارض

وقف مسعوفه

الوقف الموقوف  
منه في الارض

اجمع من غلة  
الارض الموقوفة  
وهو موقوف  
ووقف

نوصي الى  
المسكين في  
الوقف



ان لا يرجع على السخفين بما وضعه اليهم في هذه الحالة قياس على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
الابوين يقران في يوم القيامة في النار والابن يقرن في الجنة او العكس والارجح في هذه الامور ان يكون  
بالنصفين فحينئذ يقع ما في نفسه وانما يرجع فيه ذكره في آخر الفتاوى وعلى هذا  
فيستدل ان اذا اختلف على السخفين في ذلك لم يوجب لهم ما لا يكون من غير ما لا يكون  
عوضا عما روي في النصفين الثالث في قطع مطالب السخفين لاجل العادة قال في شرح القدر في قطع  
الجهات الموقوف عليها العادة ان لم يخف ضرر من فاقه في عدمه وانما ينظر في ان كان الشرط  
له في الواقع فهو كاحد السخفين فاذا انقطع العادة قطع الا ان جعل فيه حجة راجحة وان  
لم يبق لاجل شئ ما ان الامام يحرر الدين فاصحابه وقت ضيق على مواله ومات فجعل العاقبة  
الوقوف في بدعيه وجعل له غير العادات ملاءمة في الوقف طاعة في بدعيه لا يعلقه لاجل  
فيها ان العقيم والاصحاب هذه العادات يقتضون عليها لا يجب للغير بها ذلك العتق لان العقيم  
لا يفتقر ما يفتقره الا بطريق الاجابة بسبب الاجابة على انهم هذا عندنا من  
لم يشترط له الواقف اما اذا اشترط كان شرطه الموقوف عليهم انتهى معناه وان لم يكن  
الموقوفين في العادة فانه باخره فراجحة لكن اذا كان مما لا يمكن تركه على الا بغير  
كالا فاما في الخطب فلا يراد على المعلوم الشرط من العادة فليكن هذا اذ اخل المأثر  
والاشارة في العادة يعطيان بغير راجحة على ما يقطع وانما ما ليس في قطع ضرر من فاقه  
لا يعطيان شيئا من العادة منه في قوله روي عن علي بن ابي حمزة في قوله عباد الله  
الا ان لم يخف ضرر من فاقه في ما يقطع فانه لا يمكن تركه على الا بغير  
ولا يعطيان في سبب قطع وطيفه ضرر من سبب على الباطل كما عرفت ثم قول المحقق في قطع الجاه  
اليسع ان يكون راجحة ان لم يخف ضرر من فاقه في قطع الجهات الموقوف عليها  
كان في مسئلة الخطب الا ان اذكر ما اذا ظهر وجه وجوه البر كمن عوانه وليس في باخر العادة  
ضرر من فاقه ان لم يخف لا يقطع الجهات مطلقا اذ يخصص تقديم العادة بصورته في الوقف  
من القدر الذين عالم بغير راجحة شيخ الاسلام <sup>عليه</sup> يقول الظاهر ان المراد بقطع ما لا يخاف من  
الضرر اليقين على الوقف وتقديم راجحة في قطع الضرر اليقين عليه والامام في الخطب  
في قبل الشاء فلا يظهر وجه لعدم قطع معلومها كما ذكره الشارح شيخ الاسلام  
تصرف القاضي فيما قلنا في اموال النباهي والركات والادوات مفيد بالصحة فان لم يكن  
مستاعدا على ما يصح وهذا قال في شرح تكملة جامع تركاب الوصايا او من ان يشتر بالملك  
ويعتق ثبات بعد الامتداد من حيث بالملكين بشر انما في الوقف كذا يصير حقا بالعمدة

قطع ما لم يخف  
الاجل

فيستدل  
باجرة العقيم

من قطع  
رأى

ثم ترك العادة  
التي لم تكن العادة كما لا يخفى  
لوجه

كأنه لا يخفى

الظاهر ان الامام يقطع الوقف  
في ترك العادة العادة التي لم تكن العادة  
وتقديم العادة التي لم تكن العادة  
الظاهر ان الامام يقطع الوقف  
في ترك العادة العادة التي لم تكن العادة  
وتقديم العادة التي لم تكن العادة

وهنا

او اقول السخفي  
مروءة  
من السخفين  
قال في  
الوقف  
الظاهر

ولم يوجد النظم

احد  
الوقف

توضيح  
المراتب

فان قيل

في السخفين

واعلم ان الوقف لا يثبت بعد الموت قال القاضي شارح ما اذا كان الوقف في الوقف  
الوقف يقتضيه باعتبار الولاية العامة لانه لا يملك العتق مقبلة بالنظر في الوقف في الوقف  
الوقوف كونه رجل اوصى بالرجل وامره ان يصدق في مال على فقرا بعبدة كذا بعبدة كذا وكان  
الوقف بعد من تلك العدة ولا يملك العدة عزم له عليه العتق ولم يجد الوقف الا تلك العدة  
سببها فاما القاضي الغريم يعرف ما عليه في الوقف فاما القاضي فاما القاضي فاما القاضي فاما القاضي  
ذلك ووصية الميت فانه انتهى وهذا علم ان امر القاضي لا يفتقر الا اذا وافق الشرع  
خرج في النسخة والوقوف في الوقف فاما القاضي فاما القاضي فاما القاضي فاما القاضي  
لم يملك القاضي ذلك ولم يملك القاضي شاول المعلوم انتهى وبه علم من احداث الوقف  
بالادوات بالاول لان السجدة مع احياها للغير انتهى لم يفتقره لانها استجارية وانما  
تفتقر بغيره والوقوف لا يملك بالاول وبه علم ايضا من احداث المراتب بالادوات  
بالاول وقد سكت في الوقف القاضي المراتب بالادوات فاجب بان كان في الوقف  
شرط الوقف فالغير صحيح كذا ليس بلام وقطاع الوقف لا يفتقره وقطع الاول الا اذا حكم  
القاضي بغيره بغيره فليست بلام ومن في اوقات الخلف وغيره وان لم يكن في الوقف  
لم يصح ولم يملك وكذا ان كان في الوقف العتق او فقه من الملك مضابا لم يملك فلو كان  
فانقض وقت سكت الوقف في الوقف فاقبضه فليكن يصح فاجب بان لا يصح ايضا في  
الظاهر بان في الوقف لا يفتقر للغير والظاهر بان في الوقف لا يفتقر للغير  
القاضي في الوقف لا يفتقر للغير والظاهر بان في الوقف لا يفتقر للغير  
كثرة فيمن ان بعد لها ما يفتقر اليها بشر المستقل وبسبب ان يكون في اوقات المراسم والوط  
وتكون بان حكم خلاف ما ليس في هذا القبيل من الادوات وليس بان مطلقا لا يفتقر للغير  
وانما المذكور في كبر في الكتب حواشي استمر في الوقف استمر في الظاهر ان مطلقا لا يفتقر للغير  
وقف السجدة بغيره ايضا للغير فانه في الوقف لم يفتقر حاله في الوقف بالملك  
انقضاء الصالح والادوات ولم ذكر الخلف والملك في كبرها في فاقه الوقف الى  
الغير ان لم يملك الوقف على السجدة لم يجعل له شيئا من جاز الوقف القاضي في الوقف  
الاسلام وخرج في البرازة وسبب في الوقف والغير فانه لا يفتقر في الوقف  
اخره في الوقف او اختلف انتهى وكذا في شرح الكبر في كتاب القضاء ان في القضاء  
الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف لانه كالتفدية كالتفدية في الوقف في المخطط القاضي اذ اخرج  
الصغيرة بغيره في الوقف فليكن ان فعله مقبلة بالصلح والغير هو ان الخابط اذا مال

صرف  
الوقف



الحرف في وقت الصلاة  
ثم مات بعد ذلك

مما يروى  
في وقت الصلاة  
فيما يروى

لا وقت على  
العدد م  
وغيره

الاستدانة

الاستدانة

الاستدانة  
في وقت الصلاة

الاعراف فاشهدوا احد على كل واحد ثم ابراه القاضى لم يصح كافي التهذيب وكذا لا يصح ما قبل  
القاضى لا يراعى سبيل كذا في جامع الأصول اشياء وقت آخر الوقت على عشر سنين  
ثم مات بعد ذلك وانتقل الى آخره انتقلت الاجارة ويرجع فيها بين من الاجارة في تركه  
الميت فيه يظهر في هذا ان لا يرجع على المستاجر اذا انقضى العقد فيكون المستاجر فيما اذا انقضى  
المسافر الاجارة حين العقد شيخ الاسلام رحمه الله استفتى ان يما يوضعا في المبرسة  
وقبل ان يبنى وقت على هذه المدرسة في وقت يشرط وجعل اخوه للفقراء وحكم فاقضى بوجه  
قبل لا يصح هذا الوقت لانه وقت قبل وجود الوقوف عليه وقبل يصح وهو الصحيح **اول**  
انظام ان الجواز يخصه ما اذا جعل اخوه للفقراء اوجع بقوله صدق في قوله كان فاضيا  
لانه يكون كاستدانة الاولاد ان حدثوا بخلاف ما لو قال وقتني على ولدك وليس له ولد ولا  
ولد له فانه لا يجوز كذا في شرح المحرر في بيان بين المسلمين شيخ الاسلام فانه ذكره  
في وقت ارضه على الاولاد فاجعل اخوه للفقراء ويسقطان الاولاد اجازة الوقت ويكون  
العقد للفقراء فان حدثت لفقراء الاولاد لم يجرى ما يحدث في العقد الاولاد فاعلم ان هذا هو  
الاولا ويجوز العقد للفقراء فاداني المدرسة يعرف اليها في المستقبل وبيان الاولوية  
ان بعض المدرسة بل ما يراعى اصل في ما هو حرم وقت الاتفاق في هذا الصحيح بخلاف مسئلة الوقت  
على الاولاد جامع الأصول حال العهد الشهد والحق ما قاله الفقهاء والى ان  
لم يكن الاستدانة بغير رفع الامر القاضى حتى ياتوه بالاستدانة ثم يرجع في العقد لا يفتى  
هذه الاولاد في انقات القاضى المستدانة اذا اراد ان يستدنه على الوقت لم يملك  
شئ البذر ان اراد ذلك بامر القاضى فله ذلك بخلاف لانه القاضى يملك الاستدانة على الوقت  
فيملك المستدانة ذلك ما تراه القاضى وان اراد ذلك بغير امر القاضى فيه رواج وجوز  
الحلاصة بان الاصح ما قاله الفقهاء ابو اللبث وفي الحاشية فيم الوقت اذا اشترى شيئا من المسجد  
بدون اذن القاضى قالوا لا يرجع بذلك في حال المسجد وان يبق على الرتبة زمانا كالروض في  
حال الصغير وان ادخل المتوكل فيه فانه في حال الوقت جاز ان يرجع في عقد الوقت **اشترى**  
وفي الحلاصة في مسئلة الجدة والاقباط ان يبيع الجدة في اخر ثم يشرط لاجل الوقت ثم يرد  
في دار الوقت كجوز تولد وبه ارضه بعبارة فيم الوقت لو اشترى في حال في عمارة الوقت  
فلو اشترى في وقت بغير رفع الامر القاضى حتى ياتوه بالاستدانة ثم يرجع في العقد لا يفتى  
يستدنه للامام والخطب والموازين ما يراعى رتبة المكيه ما تراه القاضى فقط الاولاد  
ان يستدنه لولا ما تراه القاضى المستدنه في جامع الأصول بقوله مصالح المسجد وقال في

حاشية

حاشية الاكل لو وقت على مصالح المسجد يجوز رفع عقلة الامام والمؤذن والقيم انتهى ولم يذكر  
الخطيب قال في شرح المنظومة ولا شك ان جامع يظهر في ذكر في المسجد انتهى فليخرج  
الاربعين في غير القبة الوقوف عليهم ومنها على سبيل ما تراه القاضى في وقت الصلاة  
ان لا يفتى في هذا المصالح لانه لا يفتى في كونها من المصالح فيم القبة فيم  
لو كان الدين الصالحى وقال كتب الى الشيخ وزر القاضى عبد الجبار وشهاب الدين الامام  
هل القيم يشر المراجع في مصالح المسجد فقال لا ثم في العلامة الزرقاني وقال الدين والخصر  
والمراجع يسير في مصالح المسجد وانما مصالحه عازمة ثم في الال حاشية وقال الدين والخصر  
مصالحه في المراجع قال من يولانا بدمع الدين وهو ان يشر للصواب وارجب الى عرض الوقف  
انتهى فله عازمة المراجع كونها من المصالح فيستدنه ما تراه القاضى ومنها ان يقول لو ادخل في  
استدانة ما تراه القاضى بل يقول قوله بلائسنة الظاهر ان لا يقبل وان كان المستدانة مقبول القول  
ما اراد الرجوع في العقد وهو انما قبل قوله فيما في يده وعلى هذا لو كان الواقع ان لم يستدنه  
القاضى يحرم عليه ان يخذ في العقد لانه غير الاذن من بيعه وسيل الى الاوامر في جامع الأصول  
المسوق في حرف العمارة فخرت بملكك لو وقع فيم في حال الوقت كذا في ان يملك العمارة  
في حال نفسه كقول بملكك في حرف بملكك لا الضيق ولكن لو ادخل لا يقبل قوله وبه  
انما لو اشترى برفع الرجوع في حال الوقت والبيع في غير من غير القاضى اما لو ادخل في عقد القاضى  
وقال انتقد في حال كذا في الوقت والبيع لا يقبل قوله ثم في العلامة في اوجع رضى او شيم  
انما اشترى في حال نفسه وادار الرجوع في حال البيع والوقت ليس له ذلك او يردى وبه  
على البيع والوقت فلا يصح بغير الدعوى وذكره في احكام العمارة وفيه في جامع الأصول  
ما في شهادته انما اشترى برفع فخرت بملكك لانه مستدانة في ما اشترى في حاله او ادخل في  
في الوقت لا يكون في باب الاستدانة لانه مستدانة في الوقف والشر بالانف وعل هذا الوقت  
المستدانة المستدنه في حال لا يكون في الاستدانة ولا الرجوع لكن فاضيه فيم في مال الانسان على المدة  
مذبح الاستدانة في الوقف على المستدنه وعلى هذا الوقت الاستدانة في زمانا في مال المستدانة  
بالوقوف على المستدنه في مال قبل بملكك في اجازة العقد بل يكون في باب الاستدانة  
لوقوف عليهم فلا يجوز ولا رجوع لانه كقول القاضى في حال نفسه في الرجوع ان يفتى  
برجوعه فان ملك ان يرفع لهم بشرط ان يخذ معا ليعم مقام مستدنه ملكت في جامع الأصول  
في السابع والعشرين الوكيل لو لم يقصر عنه حتى الى الامر فقال بملكك في زمانا فاضلك  
عنه فله فهو مستطوع ولا يرجع على المستدنه ولو قال انما افضيك عنه ان يكون المار الذي على المستدنه

وقت الصلاة  
الحرف

انما مستدانة  
الوقت والخصر  
وقبلة

اولاد في  
القاضى كذا  
بالحرف

الرجوع  
لا يصح

الرجوع  
لا يصح

اول الطائفة فيم عدم الرجوع فيم  
من عدم كون الاستدانة انما لا يصح  
كأنه في







خروج العلم  
من مكة

مدرسة  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

السنن ونحوه فتعلم خرج من البلد المسمى مكة امام لا يطلب وظيفة مما مضى في خروجها  
بعض السائقين يظنون انهم خرجوا لا يطلب الامور وان كان اقل من ذلك فان كان  
لامهم من سبقي وظيفة على حاله ولا من خبره اذا كانت جنة على الشهد في زمانه على ذلك جاز  
لغيره ان يخرجه وان كان خارجا في الموضع ولا يخلط الا للفقهاء والعلم نظر ان اشتغل بكتابة  
شئ مما يحتاج اليه فلا مانع باخذ وظيفة وان اشتغل بغيره فلا مانع ان يات بغيره بغير  
بعض الزمان في مدرسة وبعضه في مدرسة اخرى ولم يعلم شرط الوافق يستحق على المدرس في  
المدرسة ولو كان يدرس بعض الامام في مدرسة وبعضها في اخرى لا يستحق على ما يتامها **6**  
والمتعلم كالمدرس فيما قلنا ولا يجوز اخذ على وقت المدرسة حتى يكون سكنه فيها اكثر من اربعة  
واكثر فله فيها ما زاد كل يوم سبعا وسكنا داره فلا يستحق الا لكل الامام على اوقات  
الامام اذا كان غائبا عما اذا كان الوقت عليه بغيره او اما الغنى الذي لا يخرج من بيت الامام  
فيخرج من الغنى والعاشق الاوقات التي على الفقهاء يجوز للاعتناء او في غير ذلك من الغنى والفقير  
فلا يفي وقت داره لكن امام هذا السجود لم يعين الامام يجوز للفقير ان يسكنه امام اخر على ان  
ثم مات قبل ان يات داره في بيته ثم لم يدره ثم ام الامام شهدوا استوفى على ان لم يبق امام اخر  
لا يجوز الاستدراجه وكذا لو اشتغل بغيره وكذا المتعلم في المدارس اذا كان في العطاء سائما **6**  
ماخذ وقت الغنى ثم ترك المدرسة يستحق في مسائل كسبي وسئل يوسف بن محمد عن غيبة  
المتعلم اذا كان شهرا او شهرا من بل يحرم ذلك عليه حتى يقال لا خلاف انها تارة انها تحرم عليه  
واما لا يكون من سنة لا سنة فيجوز اذا كان حاضرا وقت الغنى وقد اقام اكثر السنة من سنة  
المدى وكذا في الحاضر ولا يجوز اخذ على وقت المدرسة حتى يكون سكنه فيها اكثر من اربعة واكثر  
تلقه فيها ولا يسع اخذ على ما في داره كل يوم سبعا وسكنا داره حاضرا وقت داره سكني  
امام هذا السجود لم يعين الامام فلا مانع الغنى ان يسكنه في الامام الغنى اخذ على الامام **6**  
حاضرا في سائر الفقهاء ان يحتاج الامر على اقل من زمان فان خاف ان يخلط المستاجر جوامع الفقهاء في  
ولو وقت الصفح على سبيل التوازن لم يجوز له ان يرجع الا ان يخلط الفقهاء وقال  
ابو يوسف يجوز ولا يرجع ولا يجوز له ان يسجد اخر سنة ايضا وعزا جند راجع لا يجوز وقت  
المستقر مقصود الامام فوام الدين كالراعي والصلاح وهو احد الوجهين المقصود في الصفح  
ولو وقت مالا للسجود يصح خلاف ما اذا وقت مالا للاصلاح انما هو الطريق وهو الامام والخام  
والسمايات ونحوه الا ان كان يكون السكني وسئل عن وقت سيرة على الرضا يشر بزيارتها  
السبيل لا يجوز لانه منصرف حتى لو كان في موضع متعارفوا ذلك يجوز استسحاها ولو وقت

رواه

٢٥

رواه او يحل او شيئا لم يجوز قبل في موضع متعارفوا ذلك بمنع بالحوار قبل كشف حال الدوام  
تقوى الفقهاء ثم يفضيها او يوقع متعارفوا مقصود بالرجوع والخطة مقصود الفقهاء ان يكون ثم  
يؤخذ منهم والكتاب والاكسنة تقضى الفقهاء بغيره باخذ حاقهم ثم يؤخذ جوامع الفقهاء  
ولو ادعى ان ان الفوائد فتد كل واحد لصاحبه بالقراءة لم يقبل وكذا لو شهد الغنى بالقرابة **6**  
شاهده بالقراءة لم يقبل ولو اقام بينه الزواجر او العاشق كما يقضى لكل سنة كذا في علة الزواجر  
فلا يجوز ولو وقت على اولاده ما سئلوا او على مواله فانما رجل انه من نسله او مواله لم يقبل  
ولو شهد ان فاقه في الغنى يكون زواجا جاز وسئلوا في الغنى فان ماله او غنايه اصدق **6**  
المدعى في بيان حصة الزواجر ولو وقت على الفقهاء لا تسع في غير الفقهاء ولا في غيرهم  
فوارا يوسف راجع وبطلان بغيره في ذلك ان يقولوا بغيره احد ان لا يفتقر وان ثبت الفقر **6**  
طلت الحدة اخرج الاستدراجه اخر ان لا يغيره بغيره بغيره سنة او كما هو الوقت في بيت الامام على  
ان ملكه فالوقت حصص في امانه البيت وكذا الغنى ولو ادعى ان من السجود حاضرا في الغنى **6**  
فيقتضى على بعض اهلها كانه قضاء على جميعهم ولا يقتضى في الحان حتى يحضر ثابته او قيم الحرم الغنى  
الصغير في عماله فيصغر منه ايضا وان اراد قيم الوقت ان يمين في الارض الموقوف  
بيوتها يستعملها بالاجارة لا بغير ذلك لانه استعمال في الارض الموقوف يكون بالرجوع ولو كانت  
الارض متصلة ببيت الموقوف في الغنى استعملها بغيرها ولو كان ذلك لم يوق على الرجوع  
والتحل كالمقيم ان يمين فيها بغيرها بغيرها بالام الاستعمال بهذا الوجه يكون المنع للفقهاء  
كذا في الحان ان كانت لغنى فانما يحتاج الى الرجوع الى الموقوف في بيت الامام  
فما رجوعه يستحق زكاتها عليها وعرضا اخرى اجارة الكل سنة ويسم منها مال في الطغي  
قياسه في المسجد لا يجوز اجارة سطحه لانه ان الظهيرة الرابع عشر في سائر سنة شجرة  
وليف في داره وقت حرمه لانه في سائر الشجرة وغيره في كل مكان في داره ويستحق **6**  
بالكل على عمارة الدار لا بالشجرة كذا في الظهيرة يكون لولا ربه ان علة في الوفاق في سائر  
لو اوقاف متصلة لاسس للعلم ان يخلط على كل واحد واحد حانوت منها فلا يشر بها في زكاتها  
حانوت اخر لانه الكل للمسجد هذا اذا كان الوقت واحد او كان الوقت متصلا فكل واحد  
لاز المنع جميعها السبع عشر في الزواجر وانما انهم رباطا متصلة ومن سائر جند راجع لا يجوز  
لا يكون الاولون اولى في غيرهم وانما لم يغير رتبة الاول الا ان زيد او نقص فلا يكون اولى  
انتم اناس عشر من السوا في وقت الوقت في مال الوقت او في مال الوقت اولى من سائر  
كان وقتا بخلاف الاجنبي وانما شهد ان زمانه سنة كان ملكا لانه من سائر لانه في الزواجر

مدرسة  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة

المسجد  
في مكة



















ان يتصدق بعبده على التواضع او شاة او ثوبه جازر الصدق بعبده او قيمته ولو وقف على  
محتاج اهل العلم ان يشترى لهم الثياب والمواد والكافة ويحكم ما يرضاهم جازر الوفاء  
وهو اولى بالاعتدال من ايام العفة ويحكم زكاة السوط ويحكم الصدق بعبده على علمهم  
ولو وقف يشترى به الكتب ويمنع اهل العلم ان كان تملكها جازر الصدق بعبده على علمهم  
وان كان اباية واعارة فلا وقف على زعفران الثمن كل يوم مثله في الخبز وربعه في اللحم  
فلقيم ان يرفع اليهم قيمة ذلك واما لو وقف على ان يتصدق في سافل على الوفاء على  
ان يترك في مسجد اكل يوم فليقيم ان يتصدق به على السوال في غير ذلك المسجد او  
خارج المسجد او على غير ذلك كل مال رضى الصدقة الاولى عندى ان راعى ان هذا الاخير  
شروط الوفاء انتهى فان ملك اهل الوفاء في الموقوف عليهم كشرط كالوفاة  
على امام حتى ملك نعم فلا يجوز تغير غير الحق قال في الفتاوى وقف صدقة على اولاده  
الغنياء واولاد اولاده ان كانوا فقراء لم مات احد من غير ان يصفى نفقة بعد سنين  
لا يوقف نصيبه ولا يسخى قبل حصول تلك الصدقة والمساكين الفقراء وان كان واحد  
انتهى من ايضا سأل اهل المحلة والبيان في عبارة اولى وقف المؤذن او الامام فالاصح ان  
البيان اولى به لان ربه العظم ما هو الاصلح من ربه البيان بالمؤذن اولى وان كان غاسقا  
مخلوط الامام والبيان اولى بالامانة والاذان وولده في بعده وعشرته اول بذلك في غير مؤذن  
الحجوز على وجه ان البيان اولى بالجميع مصحح المسجد ووقف الامام والمؤذن او ابناء بل بالامانة  
انتهى من في قوله ان من مسجد اكل يوم ملك ولو شرط استبدالها بارض ليس له الاستبدال بل  
لا بد ان يملك بغير الشرط وان يشترى ارض الحاج لان ارض الوفاء لا يجوز وقفه اما  
العشرة او الحاج ولو شرط استبدالها بارض ليس له استبدالها بارض ولو وقفها بارض العشرة  
فغيره ليس له استبدالها بارض المحزون ان في بزه ارض المحزون لا يمكن الا ان يملك السبع ولو قل  
الاستبدال فاعاها بمن ملك الاستبدال بحسن العفا ودار ارض في اى بلد شاء ولو  
باعها بغير فاضل لا يجوز بيعه في قول لا يملك لان العلم بمنزلة الكوكب فلا يملك السبع  
بغير فاضل وهو كان ابو حنيفة يحسن الوفاء بشرط الاستبدال الا حارس العلم بغير فاضل  
كالوكيل بالبيع ولو باع بمن سلفه ومات بماله كان وينا في تركه ولو رتب التمسح  
ووقف في قول الامام ومال ابو يوسف لا يفسخ الهبة ولو باعها بغير فاضل في قول الامام  
سبع ثم يبيعها بغيره ثم يشترى عفا او يبيعها بغيره ومال ابو يوسف ولا يملك الا بالاستبداد  
كالوكيل بالبيع من ايضا سأل اهل الوفاء ولو شرط الاستبدال ارجل او منع ملك

يقسم رضى المولى عن

توضیحات و یادداشت‌ها

مفتی محمد امجد علی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله  
على شرفه

[illegible]

—















منه

رقم ۱۰۰



ما جاء في  
الدرج  
الاول

الدرج الثاني

او على  
الدرج  
الثاني  
او على  
الدرج  
الثالث

درج

درج

درج

درج

الافان ما علم بوجوه ان الاموات باجرة يستحق على نفسه ان لا يكافه عليه في نفع القدر ينقسم  
السطح بينهما غير المتساوية فان قلت قال ابن الشيخ في قوله ان السطوح في السائل الفرقه الاولى  
الصحيح هو كذا قال وما يات في القضاة ان المدرس ليس باجره لعدم شروط الاجارة والاصح  
لان الفسخ باخره ما لم يات على جسر انفسهم لا يستفاد حتى لو لم يجره المدرس لسبب اشتغال  
او علق جاز اخره من الحائكة ولم يجره بالكتاب لكن فيما تقدم في ما علق جاز ما يستدركه  
على ما ذكره في قوله العلم قلت هو كقول على الاوقاف على القضاة او غيرهم او حضور  
ايضا ما سبقه كما مره فان الشيخ في قوله في المدرس بان في الحلال كما لا يخفى بل في الكلام  
قريب مما ذكره المدرس في قوله في قوله في الفقه الاموات في الجاز على العالم ولا يعرف  
من الاوقاف شي غير ذلك فليعلم ان يفضل البعض ويحكم البعض ان لم يكن الوقت على غير وجه  
وكذا الوقت على الذين يكتسبون الاجرة المدرسة او على من عمل هذه المدرسة او على من لا يجوز  
للمعلم ان يفضل البعض ويحكم البعض ان لم يكن بين الوقت ما يعطى كل واحد من الاموات  
المطلقة على القضاة فيلزم الرجوع بالاجابة فيلزم بالفضل انتهى فان قلت كيف نزل المدرس في  
الاولاد وبين ارباب الوفاة وخرج ما في القضاة في قوله في الزاوية ان المدرس دفع  
العلم وذهب قبل من السنة لا يسره منه على غير السنة والعبرة بوقت الحضور فان كان  
يعلم في المدرس وقت الحضور في سنة واحدة او في وقت الحضور في حلال السنة وكذا حكم  
المعلم في المدرس انتهى قلت ان قوله في العبرة بوقت الحضور انما هو في بعض معلوم السنة  
تجربا وذهب قبل من سنة لا يستحق ان لا يفتقر مع ان في الفقه فيلزم في بعض الكتب ان  
يستحق المدرس في الامام حجة عالم بغيره انتهى فان قلت بل يجوز ان يفتقر في الوفاة خلفا  
او بعدد او لا مطلقا قلت لم اجد في كلامه اجماعا الا ما ذكره في الطرسي في انتعج الوسائل  
في كلامه في الحذف فانه قال قلت ان قلت هذا القوم في الامارات مثل المدرس  
والعلم في باب الفعل والفاعل وانما ذلك على كونه الاجر فانما مال اذا حل به  
ذلك شي يمكن معه الكلام والامور والنهي فالاجر قائم ما كان لا يمكن معه الكلام والامور  
والاخذ الاعطاء لم يكن في شيء من هذا الاخر انتهى فان قلت الطرسي في ما سبقه من جواب  
سنة واقعة من ان المدرس او الفقيه او الامام او من كان مناسرا شيئا في وقايف  
المدرس اذا مرض او حج وحصل له ما يستحقه من الاجر في غير ذلك على اصطلاح المتعارفين  
بين الفقهاء ان لا يجوز له من المعين بل يعرف اليه ولا يكتسب عليه فليس من حق من كان له الحصة  
ان لا يستحق شيئا من العلوم مدة ذلك العذر فانه مدرس اذا مرض او الفقيه او احد ارباب

درج

الوظائف ما علم على ما في الحذف ان يمكن ان يساهم ذلك استحق وان كان لا يمكن ان يساهم ذلك لا يجوز  
لشي من العلوم وما جعل هذه العوارض عذر ان عدم سنده عن معلوم الفقه بل ان ادخل في العلوم  
على نفسه الساهمة فان وجدت استحق العلوم ان لم يوجد لا يجوز له معلوم وهذا هو الفقه واستحق ايضا  
من هذا البحث والفتور جواب سنة اخرى وهي ان الاستسابة لا يجوز سدا كانت له او غيره فان  
الحكم لم يجعل لان يستحب مع قيام الاقدار التي ذكرها في قوله ان ذلك لا يوافق انما جعل العلوم  
لما في كماله سر والامام مثلا ما لم يساهم في استحقها والعرف جار على ان الاوقاف لا يرضون  
بالاستسابة واخذ الوظيفة اذا كان ذلك فلا يثبت الا ان دلالة بالبرهان كونه او كانت الاستسابة  
تجوز كما قال ويجعل من يقوم مقامه لا ان يؤول عذره وهذا ايضا ظاهر الدليل وهو من حيث انتهى  
وقد سألنا عن ارباب الاجرة اوصلا الى الاجرة ولا يستحق العلوم مع انها فرضان  
عليه وانما ذكره في الفقه استحق الامام طيفه في السجدة يومه في زمانه في الاستحقاق  
من اوقاف الامام شيئا ان كان الامام ام اكثر السنة انتهى وجاهد ان الثاني لا يستحق من  
الوقت شيئا من الاستحقاق بالفتور ولم يوجد القول كونه ما ذكره حاصل ما في الفقه في كلامه  
لا يخفى درج ويستحق الاصل الحكم ان على اكثر السنة وسكت عما يفتي الاصل كتاب  
كل من في مقامه على بل يستحق الثاني عليه او لا وطام ان يستحقه لانه اجارة وقد في  
الحل بناء على قول اخر في الفتوى في جواز الاستسابة على الامارة والتمهيد في تعليم العلم في  
هذا اذا جعل الاصل على الثاني كان الوظيفة مشغولة ولا يجوز ان لا يكون العرف او واحد  
منها ويجوز للفاضل ان لا يعمل الا في الظاهر على جواز الاستسابة في الوظائف وعدم اعتبار  
شأنه مع وجود النيابة ثم كانت في الخلاصة من كتاب القضاء ان الامام يجوز استخلافه بلا اذن  
مخلاف الفاضل في هذا لا يجوز وظيفة مشغولة ونص في النيابة القول هذا ما يقتضيه السجدة  
فانه ما ذكر في الخلاصة انما يجوز استخلاف امام الجمعة في حق حواضلة الجمعة التي تعرف  
انما على استسابة السطوح لا يجوز استخلاف الامام في حق حواضلة العلوم فان هذا  
ذلك واعتباره في الاقضية الفاضل اذا لم يكن ما ذكرنا بالاستخلاف ليس لولا ان الاستخلاف  
مخلاف امام الجامع فانه ان يستحق وانه لم يكن في مشغولة الامارة الاستخلاف ومخلاف الوصي  
فانه ان يرضى الاخر ثم ذكر سنة الوكيل بل ان يؤول كونه وما روي في الطرسي  
ان الحذف في جاز لا يفتقر الى يؤول وكذا يقوم مقامه ولا يجوز جعله معلوم شيئا وكذا ان  
الاصحاب في هذا لا يجوز بجواز الاستسابة لان الثاني وكيل بالاجرة كما لا يخفى فانه في جواز  
الاستسابة في الوظائف القول هذا الامر ليس بشي فان المدرس في الحذف هو التوكيل

ان

الدرج

انما

المسألة  
الدرج  
الثاني  
او على  
الدرج  
الثالث

الدرج

الدرج











فقد انزل الله

شرا من لا يشبه

المجلس الرابع

بعض الفاضل  
الاجازة في  
على التفسير

في اربعين  
الوقوف

احد الاجزاء  
على الخشب

بعض الفاضل

وتقبل قولهم في مقدار ما حصل في ايديهم من الفلوات الوضو والقيم في سواد والاصل فيه انه  
 القول قول الفاضل في مقدار الوضو وفيما يجزى الاتفاق على التيمم او على الضيق وبنوات  
 الارض وفي ادب الفاضل للخصم وتقبل قول الوضو في التيمم او في الوضو في الوضو الى الخط  
 وكون الوقوف في كثير من مساجد سواد بين الوضو والقيم فيما لا بد فيه من الاتفاق وقالوا انزل الله  
 فيه وقاسوه على تيمم السجدة او واحد من اهل الملة اذا استمر السجدة ما لا بد منه كالخمس والخمسين  
 والمد بين واج الحاد وكه لا يضمن الا ان لا يظن السجدة كذا هذا وفيه في زماننا  
 ما لم يزل الله الضيق والوضو في وقتنا كذا هذا لا فرق بينهما وان اتهمه الفاضل بكلفه  
 وان كانا متساويين كالموضع يدين بلاك التوراة او ربا فيل انما يختلف اذا دخل عليه شيئا  
 معلوما وقبل يكلف على كل حال وان اجروا انهم انفقوا على التيمم والقيمة من المال الا ان كان  
 وبقى في ايدينا كذا قال في وقتنا بالامانة تيمم الفاضل الاجال والاحكام على التفسير شيئا ما  
 ان كان شيئا كجدة الفاضل على التفسير شيئا والاحكام ولكن كجدة يدين ان الله وكيفية  
 ويهدوه ان لم يغير وان فعلوا الا ان يكتسب فيه باليمين ولو قول الفاضل ونصب غيره فقال الوضو  
 للمصنوع جاسس القول لا يظن منه الاسباب وفي وقتنا الفاضل اذا اجروا الوقوف او غيره  
 او من الوقوف او ايسره ثم قال نصف الفضة مضاعفت او ثلثه على الوقوف عليهم والمكره  
 قالوا قولك لمع جبهة انهم ما في الغيبة فقد علت ان شروا الحاسبات للفقراء انما يغير  
 الفاضل انما في الاصل لا لا حد من في الظاهر الفاضل وانما في الوقوف بالعارفة في زماننا السادة  
 وقد شذذنا فينا في الفاضل والوقوف كذا في تحت مقدم كلف الحاسبات على العارفة والسحفين  
 وكل ذلك في علامات الساعة العشرة فيقول صلح كما رواه البخاري في اول كتاب العلم اذا  
 وسد الامم بغير اهل فاستظروا الساعة فاعلمت اهل بياع الفاضل اخذ الاجازة على الحاسبات في حال  
 الاوقات قلت قال في الزاوية في كتاب القضاء والركب الفاضل سجلا او قولك سنة واحدة  
 او المثل لذلك ولو قولك في اخذ شيئا لا بد واجب عليه وكلما وجب عليه  
 لا يجوز اخذ الاجازة عليه وما لا يجب عليه كجدة اخذ الاجازة في الفاضل يقول اذا  
 عقدت عقد بغيره على دينار وان شيئا على عقد لا يخل له ان لم يكن له دين ولو كان ديني  
 غيره بغيره على ما ذكره او لو باع على التيمم لا يباخذ شيئا وان اخذ اولي السبع لا يباذعه  
 انهم قد استغفروا من الجدة لا اخذ على نفس الكساية ولا يجوز اخذ الاخذ على نفس الحاسبات  
 لا الاحباب واجب عليه فهو كما لو تولى كجدة التيمم وانه ساعد الزاوية ان القول  
 لو اسأخ كذا على الجدة لا يباذعه اجرة مال الوقوف وفي الغيبة ولو اصابه الحنف

تفسير

القيم غرضه بعد ما استهلك لا يبيع انهم ما في الحاشية وقف لم يوفى واستوفى التيمم  
 ان شئت في مال الوقوف لا يركب معوض الى التيمم والمشتري ما يورثه بالخط لا يورثه وهذا  
 يختلف بحسب الوقوف في معنى المشتري كذا في فتح القدير من ايضا او ايمان مال ما كان بين  
 الوقوف على المشروط ولو كان اكثر من اجرة المثل ان كان مضروب الفاضل على اجرة المثل  
 بل يستحقه بلا تعيين الفاضل فيقول ان الغيبة او الا ان الفاضل فوضب فيها مطلقا ولم يبين لاجرا  
 فليس فيه سنة فلو انما ان التيمم يستحق اجرة مثل سبعة سواد شرط ان الفاضل او اهل الملة اجرا  
 او الا ان لا يخل الفاضل ظاهرا الا باجره والهدوء كالمشروط قال وقالوا ان الفاضل في عارة  
 المسجد والوقف كعمل الاجر لا يستحق لاجرة العوارة واج العمل لغيره بل على ان يستحق بالوقوف  
 اجرا انهم وان لم يجل الفاضل لا يستحق شيئا كذا في الحاشية ولو وقف ارض على امر اسلامات  
 ففعل الفاضل الوقوف فيما وجب له عشر الفضة في الوقوف ولو وقف طاحون في يد رجل بالمطاعة  
 لا يخرج منها الا التيمم واصحاب الوقوف يقضون عليها ان لا يستحق التيمم عشر ظاهرا الا انما باخذ  
 بطريق الاجرة ولا اجرة بدلا على التيمم انما في العدة بعد ذلك هذا عندنا فليس في شرطه  
 الوقوف اما ان شرطه كان في حيلة الوقوف عليهم التيمم والظاهر ان عايد لا قطع معلوم في  
 التيمم اما عدم الاستحقاق في عدم العمل فلا فرق فيه بين ما شرطه من ايضا القول  
 هذا الكلام ما لا يباذعه من غير عامل فانه يباذع في كلام المحقق لا شك ان اشارة الكلام بانها  
 ولم يذكر في قطع المعلوم من التيمم ايضا فالحق في كل فقه كلامنا في حال او اما النظر فانه  
 كان المشروط من الوقوف فهو كذا كذا في فانه انقطعوا العارفة قطع الا ان يعمل بباخذ  
 قد راجع وان لم يعمل لا يباذعه شيئا في كل كلام فاضل فلف فقال ان كلام المحقق عايد لا قطع  
 المعلوم في زمن التيمم في المشروط الوقوف بعد سواد الكلام في شرط الوقوف وانما هو  
 المحقق ان هذا الذي ذكره فاضل ان عدم استحقاق التيمم عشر الفضة في المشروط الوقوف اما  
 اذا شرط كان في حيلة الوقوف عليهم في اخذ العدة من جميع الوقوف او اعمل في الوقوف غير الطاحون لا  
 تيمم ولو لم يعمل في الطاحون فيستحق جميع ما شرطه التيمم بخلاف من شرطه الوقوف فانه ليس  
 في الوقوف عليهم وانما اجره يخص من شرطه التيمم فيكون ما لم يعمل فيه فظهر الفرق في ما شرطه  
 وناظر وانما لم يعمل التيمم اصلا فلا يستحق شيئا الا ان لا يكون فيها لهم حصة مصلح في  
 احكام المسجد وانما لم يعرف بانه من اهل المسجد انما مجموعه على بيعة واستغفروا منه  
 في زمن مسجد الا اناس به اما اذا عرف بانه ليس لهم ان يسبقوا وانما يعود ذلك الملك اليه  
 في الاجناس على هذا فوكف ميت ثم انفسه السبع عايد الفضة لا تلك صاحبه كذا لو علق

شرا من لا يشبه

اجرة القول



مسجد خراسان  
والاستاذ  
سما

منه بلا وسط حصري في المسجد ثم قرب المسجد واستغنى عنه عادت هذه الاستيلاء الملك  
صاحبها الصحيح في مذبح ابي يوسف انه لا يعود الى ملك متخذ بل يكون للمسجد اذ اريد  
قرب المسجد لاجل المسجد خلاصه مسجد عتيق لا يعرف ما يربح والحد مسجد ابي يوسف  
السجدة ان يسعوه ويستغنى عنه في مسجد ابي يوسف في قول ابي يوسف هو مسجد ابي يوسف  
صاحب المسجد اذ اربح ويوسف لا يعرف بانه ومن اهل المسجد مسجد ابي يوسف الملك  
السجدة الاول واستغنى عنه في بناء المسجد ان في قول ابي يوسف هو مسجد ابي يوسف  
جاءه اذ اقامت المسجدة في مقام الجوامع الفاضل منه ايضا ثم محمد في مسجد قرب القلعة  
بناءه احب اذ اربح ما يربح وان لم يعرف بانه فاصنعوا على يده واستغنى عنه مسجد ابي  
الناظر به ولو لم يربح قلبه لم يربح في موضع عتيق ابي يوسف لاجل المسجد اذ اربح هو المسجد  
ويجوز ان يربح منه ايضا واذ اصاب المسجد كان له الصلوات في موضع موضع يربح فيه  
ان كان مستغنى بالذرة والدرهم والقران او الاغصان وكذا لاجل الملكة ان يربح هو المسجد  
منه ثم الصلوة في اذ اصاب في المسجد اهل الملكة فهو المسجد في موضع حانكها ولكل منهم  
امام على حدة ولو لم يربح واحد لا بأس به الامام ان يكون في كل طائفة من كمالها لاجل الملكة ان  
يصلوا المسجد الواحد مسجد من عليهم ان يصلوا المسجد من واحد الاقاصد الحانكها اما الملكة كبر او  
للمرسلين فلا تارة فاني له وان جاز في موضع الاقاصد اربح نصف النصف وانما الشرفا  
كأن لا يربح المسجد من هذا في كبره وما يربح منه او يربح كبره ويجوز الدرس في المسجد كبره  
و من مسجد ابي يوسف في الملكة وفي البرازة ان اربح النصف المسجد وبنائه احكم من الاول ان يربح الملكة  
من اهل الملكة يسير لهم ذلك وان كان في الملكة لهم ذلك انتهى وفي الحاد ولا بأس ان يدخل  
الكافر واليه الفدية المسجد الحرام وبنت القدس وسائر المساجد لصلح المسجد وفيه بام الملكة  
ويكره ان يكون محراب المسجد نحو القبلة او القبلة او الحرام ويكره النقص في المسجد كالتنوير  
الحل كافي في الاستحباب وكذا يكره ان يربح طريقا او محلة في حديق الدنيا او غيرها  
المساجد فان كان من مسجد من مسجد اربح يربح ويجوز الدخول فيه بغير طهارة منه ايضا  
وما ذكرناه علم لوني يتا على سطح المسجد ليسكن الامام فانه لا يعرف كونه مسجد الا بالصلح  
فان قلت لو جعل مسجد اربح ان يربح في موضع في الامام اربح به بل ان ذلك قلت قال في التا  
اذ اربح مسجد اربح في موضع في موضع في الملكة وان كان من مسجد من مسجد اربح في موضع في موضع في الملكة  
بعد ذلك بين لا يربح في موضع في موضع في الملكة وان كان من مسجد من مسجد اربح في موضع في موضع في الملكة  
فان كان من مسجد من مسجد اربح في موضع في موضع في الملكة وان كان من مسجد من مسجد اربح في موضع في موضع في الملكة

اذ اصاب في المسجد  
فمن المسجد

البيع وحسنه  
والفقد والشرف

نقص المسجد  
اعلم

وهذا هو المسجد  
في موضع في المسجد  
في موضع في المسجد

انما هو

سائر مسجد

الاجرة وفي البرازة لا يجوز للغير ان يجعل شيئا من المسجد مستغنى ولا مسكنا ولا مزارعا ولم يذكر العشر  
حكم المسجد بعد خرابه وقد اختلف في الشك فقال محمد اذ اربح ليس له ما يربح وقد استغنى عن  
منه بناء المسجد اذ اربح في البرازة لم يربح لكن في البرازة يربح اهلها واستغنى عنه فانه يعود  
الى الملكة الوقت او ورثته وقال ابو يوسف هو مسجد ابي يوسف في قول ابي يوسف هو مسجد ابي يوسف  
ونقل ما له لا مسجد اربح هو ما كانوا يصلون فيه او لا هو العشر كذا في الحادي القدر في الجنب  
واكثر الحاج على قول ابي يوسف ورجع في فتح القدير في قول ابي يوسف بانه الاوجه قال واما العشر  
والقادر بل فالعشر من مذبح ابي يوسف انه لا يعود الى ملك متخذ بل يكون للمسجد اذ اريد  
قرب المسجد لاجل المسجد خلاصه قال محمد في العشر اذا جعله حيا في سبيل الله فصار حيا في سبيل الله  
ان يربح سابع ويصرف ثلثه الاصل او ورثته كافي المسجد وان لم يعلم صاحبه شيئا منه ثم  
اخر من عليه الا حاجة الى الحاكم ولو جعل جارة وملايه ومغشلا وقتا حدة ومات اهلها  
كلهم لم يربح الا الورثة بل كل الحاكم اربح فان حج هذا في كبره ورواية في الجهر والسوار انهما  
لا يعودان للورثة وبهذا نقل عن الشيخ الامام الحلي في المسجد والحق في اربح والاحتياج  
اليه منقوش في السور على انه عرف او فانه لا مسجد اربح او حوض اربح منه في قوله في حوض مسجد  
محمد سواد ولو صاب المسجد على الماء ويحبه ارض اربح في حوض اربح بالقبلة كما هو كالمحجب  
المسجد اربح وقت على المسجد فاردوا ان يربحوا مستغنى المسجد في الارض جاز في ذلك  
بام القاضي انتهى منه في قوله ان جعل في الطريق واعلم ان يربح على الحلال بين ابي يوسف ومحمد  
فيما اذا استغنى عن المسجد كبره في حدة والقرية وتفرق اهلها ما اذا انهدم الموضع وليس له الفدية  
ما كان عمارته بانه يربح الوقت ورجع النقص الى بانيه او ورثته عند محمد خلافا لابي يوسف  
وكذا جاز في سوق اربح وصار بحيث لا يربح به ولا يستاجر شيئا منه يخرج من الوقفية  
وكذا في حوض حدة حرب ليس له ما يربح به عاذا له وورثته فان لم يعرف له لفظه وكذا الرباط  
اذ اربح يربح الوقت ويصرف ثلثه ولو يربح رجل على هذه الارض فالباني والصلح الوقت  
لو رثته الوقت عند محمد فنقول ان قال في حديق هذه المسائل نظر فليست على العشر غير اربح موقع  
انتهى وازاد الرواية العشر والشهد والصلح على النظر اربح موقعه لانه العشر على ابي يوسف  
في المسجد وكذا فيما انتهى عليه في قوله في قوله الاستبدال عند الخراب فكيف ينقل عنه القول  
بطلان الوقفية في سنة الحانك وقد رجع في فتح القدير الى الحق في مال في العشر  
انظر به بسبب الحانك في عرافات المسجد اذا تعطلت وتعذر استعمالها لاجل السور يسعها  
ويشترى ثمنها اربح قال نعم وروى في شام في حدة اربح الوقت بحيث لا يربح به بل يربح

ما سئل عن  
المسجد

باب

الربا

مكره  
الربا



[illegible]

۲  
نسخه ای از قولنامه فعلی مسجد احمد  
سرداب - انهدم المسجد بلم تحفظ  
انهدم من فاعل خشیه نصن  
حاکم ص

الحالت

والله اعلم  
بما كنا  
نعم

مجلس

فانی لکھا ہے شہزادہ  
میرزا جہانگیری ارجم  
فنا و غنہ مبارک  
بافقہ ارجم

شماره

میرزا حسن

البائع ان يقبض منه ثم قال البائع ان يحبسك فربك بالف وقال الا اقبلت صح البيع **٥**  
 عند ارجف الا انزيرا بالنسبة على المواقف فحينئذ العقد فاسد او لم يوجب الملك **٦**  
 وان اقبلت به القبض فربك المسك على اربعة اوجه اما ان يتعاقب على الاعراض او على الشئ او **٦**  
 على الزجر فمما شئ او يتعاقب ما يربط على احد ما الشئ والاعراض او على احد ما حقيقة يجوز في الكل  
 الا ان يتعاقب على الشئ وعند ما يفسد في الكل الا ان يتعاقب على الاعراض والاصل انه جعل صحة  
 الالتزام اولى للاعقد في الظاهر منه وما عدا الاعراض والعادة وهو تحقيق المواقف فاما ان كان **٧**  
 تراضيا في السر على البيع بالبيع فحينئذ لا ينعقد على الزيادة من قبضه وقضاء ما على  
 ذلك فالتنقيح الثاني عند وعند ما الف لتمام كانه اقر الاقرار وفي الزوائد اذا اشترى  
 او حطب المهر فصح البيع انما بالي الا انزل المشتري ولو ملك في الطريق فملك في مال البائع  
بحظ راف وفي النكاح اذا ادى دارا غير دارها فملك دارها فملك دارها فملك دارها فملك دارها **٨**  
 غير رضا وقال صاحب اليد ان املك ما يربط في حال فملك في حال فملك في حال فملك في حال **٩**  
 منكره ان ملكه وقد قيل القول قول المشتري وانه يخرج عن العاقلين وهذا القول اقر **١٠**  
 انصواب عندك فان اقاما البيعة فالبينة بينة الابن لان بيعة تمت فساد العقد وان ادى **١١**  
 البائع بيع الوفاء وادعى المشتري البيع الباطل فانه كان الوفاء اشترى وطالب البيع بهذا البيع **١٢**  
 فاسد وصارت مسئلة في الحاصل ان البائع ادعى فساد العقد والمشتري ادعى الصحة وان **١٣**  
 اقاما البيعة فالبينة بينة البائع لانه يدعي امر الحلال الظاهر فبيع الوفاء خلاف الظاهر في **١٤**  
 الباطل وان لم يكن الوفاء اشترى وطالب البيع فانه كان الباطل فانه كان الباطل فانه كان الباطل **١٥**  
 والبينة بينة صاحبه لان بيع الوفاء حكم الربوي وعند اجتماع الربوي والبيع في المهر ففسد **١٦**  
 بالبيع عوت ذلك في موضع وفي الاما بالرواية بشرط ان يوفى رجله او ان فعل كذا **١٧**  
 وهو مستكره وانما بينة لك ذلك وانما لك طالب بيعة انه فعل وهو غير مستكره ووقا **١٨**  
 وقا واحدا ولم يدعي الا فضلا واحدا فالبينة بينة المهر وان لم يكن لها بيعة فالقول قول **١٩**  
 الطالب بحظ راف وفي المشتري اذا اشترى ثوبا سادرا ولم يدر في وقت قبضه **٢٠**  
 المهر والدرهم ولم يقبض الثوب حتى كسدت فسد البيع في ثوبه قول ابي حنيفة رضي **٢١**  
 وقال ابو يوسف تنقصر البيع في حصه الدرهم ويجوز في الدقيق حصه وعليه بقية ثوبه **٢٢**  
 تلك الحصه في الدرهم هذا اذا كسدت الدرهم او الثوب قبل القبض اما اذا ملك **٢٣**  
 ما زاد اذ لم يمتها فالبائع على حالها ولا ينجر المشتري اذا تنقصر ثوبها وحصه فالبائع على **٢٤**  
 حاله وبطلان الدرهم في ذلك العيار الذي كان وقت البيع فانه كان فسادا **٢٥**

استاذ

ق ر ا ع الی  
حاکم شرعی  
نمبر ۱۵۱

1994年12月

در قفسه

تقریر فی تاریخ  
۱۳۰۳  
۱۳۰۴  
۱۳۰۵  
۱۳۰۶  
۱۳۰۷

فصل فی شرح







اولم بقدر صفت کذا  
م

مايچ المسهرج بالوفا

بعد وقت للمسلمين

بر اجمع فی الاموال العادیه  
کافی ہذا اثر الاجال  
لرحمہ

فدايہ الہیہ

من حسن فی حق  
ما تم فی حق

11

المسكوت  
محمد البصير

قصه ای که  
من در حلقه  
قصه ای که  
با قصه  
و قصه  
در این  
از

تتم في التتم  
من التتم











باب في البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

ولو لا وجودها لم يكن يحكي احكام البيع المتعد في قول المفسر المشتري رجل بال ثمنه  
فك في يد ارض خربت لا تادى شيئا فيها من سنة وراهم فقال بعت وبيع لا يبرها  
حازر ان كانت قبضتها اكثر من ذلك فاصحاح في البيع القاسم وقته بهذه الاحال لانها  
لو تبايعا الى هوب الرج او موطر الساء لم يرضيا على اسقاطه لا يقلب العقد جائزا لان هذا  
يسمى باجل بل الاجل ما يكون منظر الموجود او هوب الرج قد ينصل بكماله فمرفا انه يسر  
باجل بل هو شرط فاسد كذا في السراج الالواح بحر في البيع القاسم في قوله لو اسقط الاجل  
والى شرح ادب القاضي للفتوى وذكر بعضه في شرح السوطي انما يفتق ان شاء الله من  
الاطباء والابن العيب في حق توبة الخصومة فبعد ذلك ينظر ان كان هذا العيب مما يحتمل  
الحديث في مثل هذه المدة عرف ذلك بقول الواحد او الشئ اذا اشكل عليها كان حلفوا  
فيما بينهم فانه لا يرد على البائع بل يحلف وان كان هذا العيب يحتمل الحديث في مثل هذه المدة  
ان عرف وجوده بقول الواحد لا يرد ويحلف البائع وان عرف وجوده بقول الشئ ذكر  
في الاقتصار في القدر في انه يرد بقولها وكذا في بعض النسخ في شرح الجامع وعن  
ابن يوسف انه لا يرد بقول الشئ ويحلف البائع وفي ادب القاضي للفتوى ان كان مثل  
القبض يرد بقول الشئ وبعد القبض يحلف البائع وان كان قبضا لا يطلع عليه الا ان كان كالمكيل  
وما اشتهر بالقاضي بربها البناء الواحدة العدد لا يفتق وانما احوط ما كانت واحدة  
عددا انها صلي او كانت ثمانية ذلك ثبت العيب في حق الخصومة فبعد ذلك ان  
كانت او كانت واحدة في مدة البيع لا يرد على البائع وان كان ذلك قبل القبض فذلك لا يرد  
بقول الواحد فويل يرد بقول الشئ وذكر بعض مشايخنا ان على قبض قول ايه فسد لا يرد  
وعلى قبض قولها يرد وذكر بعض في ادب القاضي انه لا يرد في ظاهر رواية اصحابنا وفي  
العددي ان لا يرد في المشهور في قول ابن يوسف في حلف البائع ما اشكل فعد  
ما يدت منها وتبين بكماله فيثبت الروي الحسن من رواية ابن جنيته مطلقا انه يثبت  
الرواية منها ومن غير رواية ابن سنان مطلقا انه يثبت الرواية منها في الساردين  
لا يطلع عليه الاحال الباطل في قوله عن ابن يوسف ان قبل القبض يثبت الرواية منها  
مختلف ما بعد القبض يحيط بربها ثم ان الاجل الشرط او باع في غرضان وعلم المشتري  
فلا تخار ان شاء الله وان شاء رده ذكر المسئلة في الاصل في الجامع الصغير  
وتفسير هذه المسئلة رواية فيمن اشترى شيئا فصار مضمونا فاشا ان لا يرد عليه  
البائع بحكم القين واليه استاذ محمد رحمه في كتاب الصلح في العيوب وقال القاضي الامام ابو بكر

ربحي

الشيخ حكى في مسنده انه كان يقول في المسئلة رواية في اصحابنا كما يفتق رواية الراد  
رفعا بالسر وعدا كذا فانه فيها تقدم وكان القاضي الامام صدر الاسلام ابو السمر العاصي الامام  
ركن الاسلام ابو بكر الزخري والقاضي الامام جمال الدين البغدي مولى جدي يفتقون ان البائع  
ان قال المشتري قبضة ساعي كذا او مال ساعي ساء وكذا فاشترى ساء على ذلك لم يبرها  
ان قال المشتري انما اذ لم يطل بلسان الراد فمرفا انه كان لا يفتقون بالرد على كل حال والصحيح  
ان يفتق بالرد اذا وجد العيب وروى لا يفتق بالرد يحيط بربها في المرفور رجع باجده لا يرد  
اما بعد المعاوضة او ينظر كونه الله افع كاللواذية والافارة اذا بكت اللواذية او العيب  
المستأجرة ثم جاز رجل واستحق اللواذية المستأجرة وضمن المودع او الساج فان المودع  
او الساج رجع على الدافع باضمن وكذا كل ما كان في معناه من الاعارة والربط لا يرجع على  
الدافع باضمن وكذا كل ما كان في معناه من قبض المستبر كان يفتق رجل اشترى دارا ومطبخا  
ومن فيها ثم جاز رجل واستحقها فان المشتري رجع على البائع بالثمن وسلم البناء الى البائع  
ورجع على البائع بالثمن وبقية البناء شيئا فان كان المشتري من الجصور والار والذهب  
والساج فانه رجع ببقية البناء على البائع يوم يسلم الى البائع فان كان المشتري من الغنم  
عشرة الاف درهم اسكن فيها ما كان في خلق البناء وغيره وانهم بعض ثم استحققت  
الدار لم يكن المشتري ان يرجع على البائع الا ببقية يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري  
انفق في البناء عشرة الاف درهم ثم على الجصور والار والساج ثم استحققت الدار وشركه  
ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد الا بعشرين الف او اكثر فانه رجع على البائع ببقية البناء يوم  
يسلم ولا ينظر الى ما كان انفق فيه فانه استحققت الدار مع البناء والبائع عائب  
والصحيح اخذ المشتري لهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد عرف وهو عائب قال ابو  
لابن في قول المشتري بل يامر بالهدم ويدفع الدار الى المشتري فان حضر البائع بعد الهدم  
لا يرجع المشتري على البائع بغير البناء انما يرجع على الدار كما ان البائع ما يسلم المشتري البناء  
الى البائع فهدم البائع وباعه السفخر فاما اذا هدمه فلا شئ له على البائع وان حضر البائع وقد  
هدم المشتري بعض البناء ومنى البعض كما لا يشتر ان يخذ البائع ببقية ما بقي من البناء فاما  
ويستد البائع بغير البائع ما بقي فيكون السفخر وان شاء المشتري نقض كله ويحكم بالنقض  
لا ولا يسلم البناء فانه لا يرد على البائع في ظاهر الرواية وروى محمد بن جنيته  
وهو قول الحسن ان القاضي يفتق من يقوم البناء ثم يقول المشتري انقض فاحفظ النقض مادام  
ظفرت بالبائع سلم السفخر اليه وينقض كذا عليه بغير البناء وذكر الكفاية في ان المشتري

نوع

البيع

البيع







ارسال اوله العترة  
توضيح قوله العترة

فان العترة  
هي العترة

في العترة

في العترة

في العترة

في العترة

في العترة

في العترة

في العترة

ومن ارسل اوله العترة عليها فخرج منها وحده يعني الشاة او شرب اللبن وبل ربح النضارة  
فولان وليس من الكلى غير الشجر وغلدة الفلج والدار وارضاع الالة ولد الشتر والملك كس  
البيع بعد عترة العترة ان لم يخر العترة فيه فان اخرجها ودارج ودارج ودارج  
القول ان نضارة فانه لم ينقصه ذلك الا ان كان في النقص استكمل في جامع النقص  
بانه يبنى ان لا يرد لانه زيادة منفصلة مستقلة وهي نضارة الالة واما في ذلك فليس يظهر  
ان فيها رواجين ومنها كان الرزاة الدليل بركات او شيئا نضارة الالة ودارج ودارج  
وكذا في قولها بنسبة الالة بان يرجع بالنقص الالة ان يبقيا البائع وان في قولها الزوج ان يبقيا  
ردا وان يكون الدار اريد ان يكون الدار ودارج ودارج ودارج ودارج ودارج ودارج ودارج ودارج  
والبائع كذا او بعضا بعد الاطلاع مانع من الالة ودارج ودارج ودارج ودارج ودارج ودارج ودارج ودارج  
ومنها وقع بان الفلج عند العلم بالبائع رضى في الوافاة الالة رضى وان لم يعلم العترة الى  
المعروف لانه انما هو في النقص انتهى ومنها لو عرض نصف الطعام على البيع اذ النصف  
وورث النصف كالبائع وجمع غلات الضعة رضى وكذا ان كان لانه نضارة ورضى في نضارة العترة  
ان خيار العترة على الرضا في عترة نضارة بطل بعد العلم به بالتأخير بكونه لولا اسحق بعضه  
ارادوا الشتر بالبائع فقال البائع ليس في هذا ما يقول قول البائع وان ارادوا الفلج بكونه  
زواجا فقال البائع الفلج في هذا ما يقول قول المشتري لانه غير متعين مكانه في النقص الواجب  
بالعترة والبائع متعين وهو يدعى في هذا العقد في هذا العترة وهو يكون رزاة رضى ولو كان  
المشتري للبائع ان لم ارده اليوم فقد رضى بالبائع في ذلك الا جامع النقصين ولا بد  
للمسئلة في قبول الاول ان يكون العترة عند البائع الثاني ان لا يعلم به المشتري عند البيع الثالث  
ان لا يعلم به عند القبض اى في الهدية بكونه رزاة واما ذكرت يد لها العلم بكونه في الرزاة  
المشتري حارة في رزاة لم يعلم بانها عترة فاشترى بها علم بانها عترة لانه لا نضارة في رزاة  
على الشتر وكذا في قولها ان كان جليا لا يخر على الشتر كالمعروف وكذا لاراد ان كان يخرى براد  
العرف بكونه لولا رزاة بالبائع عترة القول به ان يكون في ذلك النوع المذكور وعبارة الرزاة  
وفي السوازل المشتري بها رزاة ولم يعلم بكونها عترة فاشترى بها العلم ولا يعلم بانها عترة  
ثم علم لاراد وقال في الخط والعقود ان كان رزاة في رزاة لارادوا لارادوا ورضى في العترة  
المشتري حارة في رزاة بعد القبض بكونها عترة بكونه رزاة في رزاة لارادوا لارادوا لارادوا  
الاحكام عليها المشتري ارضا فظهر انها بنسبة شتر في رزاة لارادوا لارادوا لارادوا لارادوا  
منه ايضا لولا الشتر والالتصاف ثم اعلم ان العترة انما يحتاج الى قول الاطباء عند عدم علمه

بالبائع

علم العترة

احد رزاة

بالبائع

بالبائع

بالبائع

بالبائع

بالبائع

بالبائع

بالبائع

بالبائع

بالبائع

بالبائع

بالبائع

بالبائع

بالبائع

بالبائع

بالبائع

بالبائع اما ان كان رزاة في العترة فليس في ذلك رزاة في العترة كقولها في العترة  
واشترى العترة منهم انما هو لارادوا وان اشترى واحد عدل توجهت الخصومة فيختلف البائع  
كما فيها ايضا ولكن في ادب العترة ما يخالف فيها لو اشترى امرأة بانها حامل وان كان يعلم  
صحة الخصومة ولا يخل قول العترة بطلان البائع ليست بانها عترة وانما العترة ذات  
بصارة انتهى وقد مضى ان البائع ان يرضى في العترة مع علمه بالبائع حتى ينقص عليه بغيره  
بانه وقد خرج في الرزاة ايضا وفي نضارة العترة والاعام البائع منه ان عترة عترة  
المشتري والاعام المشتري البينة ان كان نضارة في البائع تعقل منه المشتري انما رضى في  
قولها انما رضى البائع خيار العترة واما الزيادة المنفصلة كس في حال النقص انما لا يخرى  
ببائع منع لارادوا في قولها ما مضى انما رضى في البائع ما مضى انما رضى في البائع  
فانما رضى في البائع ما مضى انما رضى في البائع ما مضى انما رضى في البائع  
الاعام ببائع انما رضى في البائع ما مضى انما رضى في البائع ما مضى انما رضى في البائع  
نزلت في البائع في البائع ما مضى انما رضى في البائع ما مضى انما رضى في البائع  
الولادة لنقص في البائع ما مضى انما رضى في البائع ما مضى انما رضى في البائع  
ولدت الشاة بطل خياره فان كان الولد ميتا والبقة حادة فهو على خياره الا ان  
انقص بالولادة وكذا خيار العترة فان مات ولد الشاة على الرزاة بالبائع الا ان  
بالولادة جامع النقصين في الخامس والعشرين وان كان رزاة في العترة في رزاة لارادوا  
البائع والالتصاف في قول الواحد في البائع في حق سماع البائع في حق سماع البائع  
نظر ان كانت عدة فيجعل عدوت البائع بها ما يقول قول البائع وان كان لا يخل بكونه  
يبقى يقول الواحد وبشهادة رجلين عدلين انما رضى في البائع بطلان البائع في رزاة  
الا ان يرضى البائع الرضا بهذا ان كان البائع عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة  
وان اعلى على مال او قتل او اكل كل الطعام او بعضه او ليس العترة في حق لم يرضع اما  
الاعناق على مال فانه حسم بطل حسم البطل حسم البطل حسم البطل حسم البطل حسم البطل حسم البطل حسم البطل  
فلك ان كان يرضع واما الكسابة فلانها كالاغناق على مال كحصول العترة فيها وان يخرى  
المكاتب يبنى ان يرضى بالبائع رزاة في البائع وهذا كما قالوا انما رضى في البائع في حق سماع البائع  
لا يرجع بالنقص لان الرجوع حلف في رزاة بالبائع لا يخل في رزاة بالبائع في رزاة بالبائع  
ممكن فيكون رزاة فانما رضى في البائع رزاة في البائع رزاة في البائع رزاة في البائع  
عترة الشاة في رزاة في البائع ما مضى انما رضى في البائع ما مضى انما رضى في البائع



الشروط المفسرة  
وميزانها

صحيح شرط ان يكون الغالب في اثنان البيع عدم قالوا وان شرطها فوات عرض صحيح لانه  
لو كان فوات قطعه بسيرة تركه اوسا في لاد ولو قطع من اثنان فاما بيع النسيئة  
رودها والا فلا وشرطها الغالب لانه لا يرد ولا يرد الا اذا كانت شيئا من النسيئة يعني ينقص  
انفسه لكن ليس الغالب لعدم النسيئة كذا في شرح وجوبهم كذا في المراج فواتها لا ياباه  
للمشاكل بحجة فوات وما اوجب بعضنا واثار المصن بالحق وما عطف عليه الى كل  
شرط لا يقتضيه العقد والاباير وفيه منفعة لاحد المتعاقدين او للمعقود عليه وهو اهل  
الاستحقاق ولم يجر العرف ولم يرد الشرع بحجزة فلا بد ان يكون الشرط من البيع في هذه  
الشرط الخمسة فان كان الشرط يقتضيه العقد فانه لا يفعله كشرط ان يجبر المبيع الا يقصر  
التمن في حكمه فان كان لا يقتضيه كمن شرط على المالك ان يبيع له كشرط الاجل في التمن وفيه  
المبيع السلم وشرط الخيار لا يفعله وان كان مستعار فاكساره فعل على ان يجبره بالبيع  
او شرطه فوات وان كان ملاك المبيع لا يفعله كالمبيع بشرط الكفيل بالتمن اذا كان جازما  
وقيل بانها او غائبا محقق وقيل بغير التفرق وكشرط ان يكون معلوم بالاثارة او التسمية فاجلها  
التمن في التمن فبما تحقير الكفيل لانه لو كان غائبا محقق وقيل بغير التفرق او كان جازما  
فلم يعمل لم يجر وقد ناكه الميراثين سمي لانه لو لم يكن سمي ولا تارة الى الميراثين  
تراضيا على تعيينه في المجلس وادفعه اليه قبل ان يتفرقا او يجعل التمن في المجلس ان الزين اذا  
كان سمي او اشترى من سبيد لم يجر انما يوفى به دفع التمن فكم يجرها في البيع في البيع  
والشرط احوال كالكفيل وسمي كشرط يقتضيه ان يجب بالعقد غير شرط ومعنى كونه  
ملايا ان يكون موجب العقد كذا في الذخيرة وفي المراج الوفاق ان يكون راجعا الى احد التمن  
او المبيع كاشترى الخ والطبخ والكتابة وفيها يقال المشتري في سبيله الزين او دفعه او جعل  
التمن وفي العقد وري يقال المشتري اما ان يدفع الزين او يقبضه او يفتح العقد لانه لا يشترط  
البيع انما ثبت على المعنى وهو القيد والاشك ان الزين هو ملك فاما المشتري يدفع قيمته او  
يجعل التمن ولو اشترى عبد اعطى البائع المشتري كفيلا عا او كذا في المراج فان كان  
الكفيل محمولا في البيع وان كان مبيعا جازما وقيل او كان غائبا محقق قبل التفرق وقيل  
جازا ان لم يرد الميراثين على الميراث لانه غير جازم وتفسير المنفعة لاحد المتعاقدين بشرط  
ان يهيبه المشتري شيئا او يوفى له او يسكن الدار شيئا او يجبره العبد شيئا ولو شرط ان يجرها  
على البائع فسد وان شرط ان يجرها على جازم لانه شرط ان لا يجب عليه تحمل الظلم بشرط  
ان يجرها كذا في الميراثين او انفسه البيع لانه يبيع بشرط ان يجب على المشتري ان يجرها

اخرى هذا اذا علم فان لم يعلم جازم بغير المشتري ولو اشترى خراجية الاصل بلا خراج او غير  
الخراجية مع الخراج بان كان للبايع خراجية وضع خراجها على هذه فسد وان لم يكن في الاصل  
خراجية فوضع عليها جازم فانما في الميراثية وما يبيع للمشتري بشرط خراجية التمن على  
البائع او على الخطة او قطع الثمرة وتفسير منفعة المعقود عليه اذا كان من اهل الاستحقاق  
اشترط ان لا يبيع العبد ولا يهيبه ولا يجره غير ملكه بوجوه في الوجوه فاما الملكوت بغيره لا  
يبدل ولا يبدل وكذا بشرط ان لا يجره غير ملكه وفي الخلاصة اشترى عبد اعطى ان يبيع جازم  
وعلى ان يبيع في زمان لا يجوز له الاطالة وفي الميراثية اشترى عبد اعطى ان يبيع لم يفسد  
على ان يبيع فيصافه وقد يكون من اهل الاستحقاق او من اهل التمن حتى يصاحبه التمن  
وهو الامور لا تكون ان يكون شيئا غير ادمي او ثوبا مبيع بهذا الشرط جازم وخرج ايضا ما اذا  
شرط منفعة الاجنبي كانه يفرض البائع ايضا فالبائع صحيح كذا في الذخيرة مفرقا الى الصدر  
التمنيد قال وذكر العقد وري ان يفسد وصدره ان يقول المشتري للبائع اشترت منك  
هذا اعطى ان تفرضه او تفرض ملاك في التمن قال محمد كل شيء بشرط الشرط على البائع  
يعتد به البيع ما اذا شرط على اجنبي فهو باطل كي اذا اشترى رابعة على ان يهيبه ملاك الاجنبي  
كذا فهو باطل كما اذا شرط على البائع ان يهيب وكل شيء بشرط على البائع لا يفعله بالبيع  
فاما بشرط على اجنبي فهو جازم وهو باطل في ذلك فاما اذا اشترى شيئا على ان يخط ملاك  
الاجنبي كذا في البيع وهو باطل وان شاء اخذ به جميع التمن وان شاء ترك وروى  
ابن سنان في الميراثية اذا اشترى من اخو شيئا على ان يهب البائع لابن المشتري او الاجنبي  
من التمن كذا في البيع وخرج ايضا شرط فيه مفرقا لاحد ملاك الوفاق ثوبا بشرط ان لا يبيع  
ولا يهيب جازم البيع وهو قول ابو حنيفة ومحمد وفي قول ابو يوسف فاسد وهو رواية جليل  
الشيخ فيها اذا باع على ان يعطى منه من مال ملاك او من منفعة البائع المنفعة للبيع ما اذا  
شرط ان يدفع المشتري التمن لا يجر البائع لسقوط مؤنة القضاء منه ولا الميراثية فوات  
في الاستبراء فتمهم في ما كسرونها ايضا فالوفاق باطل بشرط ان ينقص  
المشتري عن التمن غير من منفعة المشتري ما اذا باع بستانا بشرط ان يبيع البائع حوائطه  
كذا في الذخيرة وفي فتح القدر لو باع ساحة على ان يبنى بها مسجدا او طعنا على ان يصدق  
به فهو فاسد انتهى وخرج ايضا ما لا يفعله فيه ولا منفعة كذا في الميراثية طعنا بشرط الكفيل  
او ثوبا بشرط لبيد فانه يجوز وخرج عن الاقتصار ما في المحقق اشترى على ان يدفعه اليه قبل  
دفع التمن او قال على ان يدفع التمن في بلدة اخرى فسد البيع وفي شرح الجمع مفرقا الى







مقدر ان في سائرهم بقدر ما سقط من في التراب وكذا في العلم ان اذ اجمع الدين  
 ومن ثم الدين شي في الاولية كذا في الحاشية بحرف في كسب في سبيل باب خبر  
 الشرط قوله ولو باع على ان لم ينفذ الترخيص الا في ايام ملائمة مع ولا اربعة لا اربعة لا اربعة معني  
 عندنا وما قال محمد بن محمد لا ما سبناه والاصل فيه ان هذا في معنى اشتراط الخيار اذا كانت  
 الى الانشاج عند عدم التنفيذ في غير الماخذ في النسخ فيكون في الحاشية فالامام محمد بن محمد  
 في الحق في معنى الزيادة على الفقه وكذا في محمد بن محمد في الزيادة والبرهان في الاصل بالان  
 وفي هذا القياس في هذه المسئلة في آخره واليه مال زفره في اربع شرط في اقاله ماسدة  
 لتفقه بالشرط واشتراط البيع في هذه فاشترط الفقه في كسب او باع الوكيل  
 في رجل والوكيل في غيره معان في كسب في كسب الوكيل والوكيل معان في كسب في كسب الوكيل  
 بالوكيل بالبيع لا بالوكيل بطلبها في كسب او باع الوكيل والوكيل معان في كسب في كسب الوكيل  
 على التقييد واجب في من في كسب في كسب الوكيل في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 واحد منها صا ورا في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 الترخيص او اصدر معان في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 فظاهر ما في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 فتدبر احد على التقييد واما اذ اصدر في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 واما الكلام في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 روجه ولو استويا كان كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 والاجارة والرهين والكسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 من الاجارة وسبب في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 الاختلاف بين البائع والمشتري في هذه الصورة بعد ما مضى حتى في وقت البيع في كسب  
 والمشتري لم اجد كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 ذلك في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 انك في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 والوجود اصل في الصفات الاصلية في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 العارضة والقول في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 في قاعدة في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 هو في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل

عنه اني  
 باع الوكيل  
 رجه ولو استويا  
 من كسب  
 صدر ورا في كسب  
 في كسب  
 الاختلاف في كسب  
 كان في كسب  
 على في كسب  
 ما يكون في كسب  
 اصدوا في كسب  
 من الصفات  
 باع في كسب  
 هو في كسب

صا كانه انما كان في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 قد عناه بعد خلافا في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 لان الاختلاف في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 وهو في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 لم يجر في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 لا يجوز في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 المتعارفة في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 جمله في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 الامار لا يجوز الا اذا جعل في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 جاز استحقاقا اذا كانت في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 جاز في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 وفي كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 فظهر في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 انهم في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 بحرف في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 والاشجار في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 ولو باع في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 لتفقه في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 بطالب المشتري في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 البيع في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 ملكا او لا في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 المشتري في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 في صورة النقصان في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 استحقاق العود في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 وتعلقا في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل  
 يعرف بالبيان في كسب في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل بالبيع في كسب الوكيل

المتعارف

باع الوكيل  
 رجه ولو استويا  
 من كسب  
 صدر ورا في كسب  
 في كسب

في كسب

في كسب  
 في كسب  
 في كسب  
 في كسب

في كسب

في كسب  
 في كسب

في كسب







بيع الزا اكرام  
تبا او نفعا

بيع الزا  
والنفعا  
او اكرام

او اكرام  
او نفعا  
او اكرام

او اكرام  
او نفعا

او اكرام  
او نفعا

او اكرام  
او نفعا

شركا ازال كم بعضها نفعا لا بعضها نفعا كل نوع جاز لا لبعضه الا انواع نسا  
والبيع ان يجوز في الوحيين وهذا النوع الكلي لم يوافق النصف والبيع في  
لم يجر وكذا لو شتر كما بينهما فباع احد ما نصيبه والبيع في كل نوع جاز لا لبعضه  
فلو باع من شركه اثنى السهم ان لم يجر ويضم ما لو باع العاقل زرب اكرام جاز لا لبعضه  
كزاع في كرم بينهما فباع احد ما نصيبه زرب او هو صوم لم يجر كزاع مشترك ولو بينهما ففطن في  
ارضين رجل فباع احد ما نصيبه زرب او هو صوم لم يجر كزاع مشترك ولو كان النصف  
بين الكار ورب الارض فباع الكار نصيبه زرب الارض يجوز لا لعكس جاع النصف لغيره  
والشكر رجل استأجر حار الذي وضع جودع له على حائط الحار او حفره او اب حفره دار  
فاذا لم يترك ففعل ثم ازال الحار باع داره فطلب الشتر رضع الحفره والسداد كان له  
ذلك الا اذا شرط في البيع ترك ذلك في لا يكون ففعل ان يطلب ذلك رجل له الارض  
في سكره نافذة واسكن كل واحد منهما حيطانتي احد السككن سا باطا ووضع حشبه  
على حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها الاخر وجعل باب الساطا  
الدار التي هو فيها لا يجر ورب الدار يعلم ذلك ثم ان الثاني طلب زرب الدار التي هو فيها  
الدار التي هو فيها فباعها بحقوقها او ما فيها فطلب السككن من البايع ان يبيع من الدار التي هو  
فيها كذا كذا فباع ثم اخصم المشتري باع دارا او شتر اثنى اربع حشبه اس باطا على حائط  
كاهن ذلك لان الثاني وان بنى اس باطا باذن صاحب الدار لم يضر ذلك في حقوق الدار  
فلا يستحق بالبيع فالحق فيها بطلان البيع ولو باع شيئا به رايه جاز لا لبعضه  
دارا باع حلا فاشترى بالوجه فيها قليل بخرجه واستبدل البهره ثم اراد البايع حفر الحفر  
في حاشية علم باخذ باحد وقالوا لكها بخرجه قالوا ان كان البايع او يفسد الجدار او يفسد  
حده او يستفيد الفتح لا ارشدا ولا يبيع دعواه انها بخرجه الا اذا اصدقه الشتر انها  
بخرجه فبما عليه وان لم يكن البايع او ما عليها ثم ادعى انها بخرجه سمع دعواه فكان له  
ان يرد بها ولو اشترى شيئا به رايه بخرجه لم يفسد حفره فبخرجه فاما كذا لا يجر في الجدار  
فبخرجه وبيع وهو لم يزل ما لو اشترى شيئا بالفلوس الواجب فكسرت قبل القصر وقد مر  
فذلك وان كانت الدار به بعد الفتح فخرج في الجارات الا ان اشترى فبخرجه لا يفسد البيع  
ولم يكن الا ذلك او ايا يفسد ان لا يبيع في البيع في تقصير الفتح او يفسد او يفسد  
فذلك الدار به اليوم كان عليه فبخرجه الدار به قبل الانقضاء عند حفره وعلية القصر وكذا  
لو اشترى بالفلوس شيئا فكسرت فبخرجه البيع عند البيع او ان فلت او رخصت لا يفسد

ممنوع

البيع ان يجوز في الوحيين وهذا النوع الكلي لم يوافق النصف والبيع في كل نوع جاز لا لبعضه الا انواع نسا

ماضيا من فصل بغير الفتح والاصل ان الايمان انما يبيع حوا اليه اذا كان التسليم  
محتاجا اليه بان امن زيد المالك ثم باع المالك فاما اذا لم يكن التسليم محتاجا اليه كما في  
سكنها بجوز البيع انتهت وقبة بالاسن لأم المرسل في حاشية المولى بجوز بيعه ولو باع  
وليس باق في المولى فبخره القصر فاما الشتر كما في سكره ذلك العقد ولا يكون للبايع  
او يطالب الشتر باليمن ما لم يجر القصر انتهى ففعل الا على البايع كما في الفتح كجرت  
فرد الا على البايع القصر وقد يعلو يدوم الواو لا لا لوزاد الواو باع حال بطلت بها  
كذا او على المولى ففعل كذا فالباع جاز لا يملكه شرط وهو نظير ما لو كان لرجل ارض بضا  
فبها تحيل فقال دفعت اليك التحيل معاينة على ان ازرع كما شرط المزارع في الحائط ولو  
قال على ان ازرع لم يفسد المزارعة ويصرف في بائنه التسكين كثره المسائل كذا في المزارعة ويصرف  
في المزارعة وقد باع ما ذكر كالحج الشرط لا لا لوزاد الواو باع حال بطلت بها  
على ان يزرع حياطة واخر فخرج الوعد ولكن لو لم يبين البايع لم يجر ويخر المشتري في ذلك كذا في  
المزارعة لكن لو لم يبين ما في الوعد يخر الوعد وهو احد الاجرة فخره بخره بخره  
البيع لم يكن بشرط الفتح وانما كان بوعده علقها وحين الامام استحق الواو في صورة اخرجه  
مخرج الوعد على الشتر حتى اني اخرجها فخرج عن الملام للعقد ما لو اشترى شرط ان  
يطلبها المشتري او لا يطالب ما بايع فاسد لان الملام للعقد الاطلاق وعندنا لو يفسد يجوز في  
الاول لان الملام وعند محمد يجوز فيها في الاول لا مال الا لو يفسد في الثاني ان لم يفسد العقد  
لا يرجع ففعل احد الوعد لا طالب لانه لو لم يفسد على ان يفسد بس لا يفسد فخره  
استحقاق بدل القصر واستحقاق بدل الخلع موجب الرجوع بغيره واستحقاق بدل البيع  
بوجب الرجوع بعين البيع فاما بغيره بالكلية استحقاق الاجرة بوجب الرجوع باجر القصر  
والذي هو بغيره المقتضى الاول ينبغي ان يكون المراد بالاجرة بناء على العين القصر لا الشتر فيجب  
فيه المقتضى لانه بدل كان المقتضى او استحق احد الدارين وذلك بدل لا يرجع  
فيه المالك لا في المقتضى لا في المقتضى البيع واما الشتر فيجب فيه ثلثه المقتضى  
عشرة دراهم اجرة ما سحت ينبغي ان يوجب عشرة ثلثه المقتضى او الاجرة ينبغي ان  
لا يطل استحقاق الاجرة القدر على استحقاق المقتضى بوجب الرجوع بالاجرة باقية  
وبغيره بالكلية ولو كانت الاجرة فباي يجب فيه الفتح كذا في كذا وكذا وكذا وكذا  
الاجرة فاما او ثوبا بغيره ما سحت في غير ثلث الدار لا في ثلث الشتر وعلية القصر  
فوف بم بين اجارة ونكاح فاما المهر لو استحق رجوع بغيره على الزوج مع باع كبره وكذا

بيع الزا

النفق  
على زوج  
او نفعا  
او اكرام

او اكرام

او اكرام  
او نفعا

او اكرام  
او نفعا  
او اكرام



فصل في البيع والقبض من قبل المشتري والقبض من قبل البائع

فما ينبغي ان يرجع اليه في البيع والقبض من قبل المشتري والقبض من قبل البائع  
في بيع ثوب ودرهم ثوبين ودرهمين ان يوصف الثوب بوجهه بالدرهمين خارج الثوب  
وان كان بالقبض والقبض الاقباض والقبض من قبل المشتري والقبض من قبل البائع  
نظر في البيع والقبض من قبل المشتري والقبض من قبل البائع في المدة الزم البائع ان  
واحد او اخر بغيره في الحال صحت المصروفه ولكن لا بد من الايجبة وان بعد القبض وقال  
لا يجزئ هذا في المدة او ايضا وان قال لا يجزئ كيف البائع على الوجه الذي ذكرنا  
في نوع في المدة او في البيع ان ساع في الوكالة ما ساع او في الفصل الوكيل به اذا تولى  
عنده ان يكون لآدم فله ان يبيعه لنفسه وان اختلف حكم القصد وان اختلف على المدة  
نبي حكم القصد عند المدة وعند المدة للوكيل اقول الامام قد ذكره الواقفين معه وعرفهم ذكره  
مع الشافعي وهذا في المدة والاصل ان المدة والوكيل على ان لا يبيع له او كان  
وكيل البائع او يبيعه وان يبيعه ما ساع المدة للوكيل ان يبيعه لنفسه وكل آخر بائنه  
بشتره لم يفعل ولم ينفذ ما سلم المشتري كان الامام اذا اشتراه بائنه ما كان له او  
مختلف جبره ما كان له براءته في البيع ادمت زوجه بائنه ببيع جارية وبشتر اخر  
مكانها فقال لها بغيرها وبشترها وجعلتها مائة في البيع وبشترت جارية لنفسه ان ينفذ  
من مالها ان ينفذ الجارية لا يصدق ان اشتراها لنفسه اراد ان يبيع فقال  
البائع البيع غير هذا المالك له بخلات خبار المدة والشتر وان قال اشتريت هذا  
واراد ان يبيع فقال البائع بغيره مع آخر فالقول المشتري براءته في الجارية بغير البيع  
قال هذا ملكي ما عداي وانما يبيع وقال المشتري والاب في حال صحت فالقول لا يراى  
يكره زوال ملكه وقيل للمشتري في حال الخط وهو الصواب عندى وان براءته كانت  
للأب من حيث ايضا فان ادعى البائع البيع فالقول المشتري براءته رجل ومع الرجل  
بباعتها بغيره في المدة او بغيره في المدة وواحد درهم وجعلها في براءته حارة خوف  
الطريق وزل بها ما ساع العاقلة فمقت الدابة والدرهم مالو الاضمان عليه لانه يبيع  
في حفظ المدة رجل ان يبيع بغيره فقال الرجل وكفى صاحب الثوب ببيع بغيره  
درهم وانما انقص من العشرة ثم باع بغيره مالو ان وضع في ملك المشتري انما قال  
ذلك بوجه عشرة وسع للمشتري ان يشتره بغيره ما ساع ما ساع في تصرفات  
الوكيل في البيع ببيع عشرة واربعة اشهر وبضايعه حروقه ببيعها بغيره  
مسمى وسلم البيع للمشتري ومثل الامام في البيع والامام في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

رشد

فصل في البيع والقبض من قبل المشتري والقبض من قبل البائع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع

قوله في البيع



لم يتغير الى زيادة او نقصان فالأفعال صحيحة عند فتحها اذا تعادلت بالثمن الاول وكثير الاول  
ولكن زيادة او نقصان وان تعادلت على خلاف جنس الثمن الاول بطلت الأفعال وان تعادلت  
بعد الغرض فان كانت الجارية قائمة على حال لم يتغير وقد تعادلت بالثمن الاول فالأفعال صحيحة  
عنده فصحى وكذلك اذا سكن في الثمن الاول وان تعادلت بحسب الثمن الاول ولكن زيادة  
او نقصان فعلى قول أبي يوسف يجعل الأفعال سببا وكذا ان تعادلت بخلاف جنس الثمن الاول  
تجعل سببا عنده وان تغيرت الجارية الى النقصان بغير تعويض الجارية في يد المشتري فعلى  
أبو يوسف تساوية فان تعادلت بثلث الثمن الاول أو سكتا غيره من الثمن الاول يجعل الأفعال صحيحة  
عنده غير أن السابح إذا لم يعلم بالسبب وقت الأفعال كان له الخيار ان شاء راضى الأفعال وان  
شأه وان علم بالسبب فلا خيار له وان تغيرت الجارية الى زيادة فان كانت الزيادة  
منفصلة كالماله والارث والعقار يجعل الأفعال سببا وان كانت الزيادة متصلة بالجواب في  
هذا والجواب فيما اذا كانت الجارية قائمة على حالها يتغير سواء والاصل عند محمد أن الأفعال  
تصح في حق المتعاقدين إذا لم يوجد بينهما دليل السبع بانه تعادلت بحسب الثمن الاول وكان السبع  
قابلا للفتح وان وجد بينهما دليل السبع ولم يكن ثمة جعل فصحى وان تعادلت بحسب الثمن الاول وكان السبع  
كأفاله أبو يوسف كما لو تعادلت بعد الغرض بالثمن الاول ولكن بعد الزيادة المنفصلة أو تعادلت  
بعد الغرض بخلاف جنس الثمن الاول وان وجد دليل السبع وان تعادلت بحسب سببا فصحى كما لو  
تعادلت بعد الغرض والجارية قائمة على حالها بحسب الثمن الاول ولكن زيادة او نقصان فصحى محمد  
روايات في رواية كتاب المأذون تجعل سببا وفي رواية كتاب النسخة تجعل سببا وان  
لم يكن جعلها سببا ولا نسخا تبطل الأفعال بغير هذا الاصل في المسائل اذا تعادلت بثلث  
الجارية فصح الأفعال ويكون نسخا عند محمد اذا حصلت الأفعال بالثمن الاول أو على جنس الثمن  
الاول ولكن زيادة او نقصان وان حصلت الأفعال على خلاف جنس الثمن الاول تبطل الأفعال  
عنده على نحو ما قلنا لابي يوسف وان تعادلت بعد تغير الجارية فان كانت الجارية قائمة على  
حالها لم يتغير وقد تعادلت بالثمن الاول وقد سكتا غيره من الثمن الاول فصح الأفعال عنده فصحى  
على نحو ما قلنا لابي يوسف وان تعادلت بحسب الثمن الاول ولكن زيادة او نقصان فعند محمد  
في هذه الصورة روايات في رواية كتاب المأذون تصح الأفعال سواء في رواية كتاب  
النسخة فصحى وان تعادلت على خلاف جنس الثمن الاول صححت الأفعال عنده سواء  
واحدة وان كانت الجارية قد تغيرت عن حالها الى نقصان فان تبقيت في يد المشتري  
تبطل اجنسي أو باقية سواء في الجواب فيه عند محمد نظر الجواب عند أبي يوسف فان

المشتري

تغير

تغير الجارية الى زيادة فان كانت الزيادة منفصلة تصح الأفعال عنده بغير الغرض  
كلها وان كانت الزيادة متصلة بالجواب فيه كالجواب فيما اذا كانت الجارية قائمة على حالها  
لم يتغير وقد محمد في كتاب المأذون أن أفعال العبد المأذون فاعل العبد المأذون في التجارة اذا  
باع جارية بالثمن ثم ان العبد افعال السبع في التجارة وجعلها على وجهين اما ان كان الثمن موهوبا  
او غير موهوب فان كانت الأفعال قبل تغير الجارية والثمن غير موهوب تصح الأفعال فصحى  
عندهم الا في فصل وهو ما اذا جعلت الأفعال بخلاف جنس الثمن الاول فان كانت تبطل الأفعال  
عندهم وان كان الثمن موهوبا للمأذون فالأفعال باطلة عندهم جميعا في الفصول وان تعادلت  
قبل تغير الجارية بعد ما تغيرت الجارية الى زيادة او نقصان فالجواب فيه كالجواب فيما اذا  
كانت الجارية قائمة على حالها الا اذا جعلت الأفعال على خلاف جنس الثمن الاول فان كانت  
لا تصح الأفعال أصلا وان كان الثمن موهوبا للمأذون لا تصح الأفعال في الفصول كلها عندهم  
جميعا اما اذا تعادلت بعد تغير الجارية وان تعادلت بالثمن غير موهوب فان كانت الجارية قائمة  
على حالها ان تعادلت بالثمن الاول أو سكتا غيره من الثمن الاول تصح الأفعال فصحى عندهم  
وان تعادلت بحسب الثمن الاول ولكن الى زيادة او نقصان تصح الأفعال فصحى عند محمد  
ويعلقوكم الزيادة والنقصان وعن أبي يوسف يجعل سببا عن محمد في هذه الصورة روايات  
وان تعادلت بخلاف جنس الثمن الاول فعلى قول أبي يوسف تبطل الأفعال وعلى قول أبي يوسف  
ومحمد تصح الأفعال سببا جديدا هذا اذا تعادلت والجارية قائمة على حالها فان كانت الجارية  
تغيرت ان تغيرت الى زيادة وكانت الزيادة منفصلة فالأفعال باطلة عندهم على كل حال  
وعنده ما تصح الأفعال سببا جديدا ان الفصول كلها وان كانت الزيادة متصلة بالجواب فيه  
كالجواب فيما اذا كانت الجارية قائمة على حالها لم يتغير وان تغيرت الى نقصان فان تبقيت في  
يد المشتري تبطل الاجنسي أو باقية سواء في الجواب فيه كالجواب فيما اذا كانت الجارية قائمة  
على حالها لم يتغير وهذا اذا تعادلت بعد الغرض والثمن غير موهوب فاما اذا تعادلت بعد الغرض  
والثمن موهوب للمأذون فان كانت الجارية قائمة على حالها وقد تعادلت بالثمن الاول تبطلت  
الأفعال عنده فصحى والشكنا غيره من الثمن الاول فصحى الا في فصل الا في فصل الا في فصل  
ابي يوسف تصح سببا واضطربت روايات المأذون في هذا الفصل عن محمد في بعض الروايات  
اغتر بها سببا كالمقدم وفي بعض الروايات قال الأفعال باطلة كما هو قول أبي يوسف وان تعادلت  
بحسب الثمن الاول ولكن زيادة او نقصان فعلى قول أبي يوسف الأفعال باطلة وعلى قول أبي يوسف  
سببا وان تعادلت بخلاف جنس الثمن الاول فعلى قول أبي يوسف الأفعال باطلة وعلى قول أبي يوسف سببا

أفعال المأذون

الثمن موهوب



نما اذا تعطلت وقد تعطلت في حالها والحق موقوف فان تعطلت المازيادة كانت الزيادة  
مستقلة نحو الارش والولد والعقود على ان حصة الامانة لا تخلو وعند ما الامان صحيح  
سواء رواية واحدة التي في فصل واحد وهو ما اذا سكن في ذلك المثلث فان في هذا الفصل  
غير محمد رواية في رواية تصح الامانة سبعا وفي رواية تصح الامانة وان كانت الزيادة  
فيها او مالوك كانت الجارية فائدة على حالها لم يتغير سواء وان تعطلت ان نقصان بان تعطلت  
بفعل المشتري او بانه سماء في هذا ومالوك كانت الجارية فائدة على حالها لم يتغير سواء وان  
جميعا او اسما علم هذه الحدود في ما ذكره شيخ الاسلام حواشي زيادة وفي القدر وقال ابو حنيفة  
الامانة تسخ في حق المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث وقال ابو يوسف الامانة تسخ  
الا اذا تعذر فيجعل تسخا وقال محمد بن سفيان في بيعه وقال في بيعه في  
حق المتعاقدين وغيرهما في الشيء قال محمد الامانة بعد القبض وقبل القبض فانه ليست  
ببيع وكذلك قال ابو حنيفة في كل ما كان في العشرة من البيع رجل بيع على طريق العادة  
ويعتري حال بعضهم ان كان الطريق واسعا لا يتغير العقد بغيره لا ما سوا منه وقال  
بعضهم لا يكون الشراء منه على كل حال وقال بعضهم لا يعتري منه على كل حال لا بالقبض على الطريق  
بغيره مكره وهذا هو المذهب في ان ذلك كالمضامنة فانه يكون حلالا على المعصية  
واعادة له على ذلك ما مضى في فصل فيما يخرج من الفدان في كتاب البيع والحواشي على  
باب يشتري له شيئا قال البيهقي فاشترى الوصي لوكلا لا يجوز ولو اشترى الوصي مال البيهقي  
فتعبد جاز في قول ابو حنيفة اذا كان غير البيهقي وتفسير الجوزية في غير العتق ما قال محمد بن  
الائمة السرخسي ان بيع مال من البيهقي مباح او خمسة عشر عشرة فان اشتري لنفسه  
مباح او عشرة بجهة غيره عند البعض او يشتري لنفسه بضعف القيمة وان بيع البيهقي  
بشخص البيهقي من في بيع الوصي ومكره وفي الزيادة على ما قاله في العقد من البيهقي  
وغيره فليس على الامانة انما يكون قوله بذلك بعض الامانة اقول في ذلك في باب  
البيع العتق في بيع الاق والوصاية والبيع ما بين ثم ابق قبل القبض فاما المشتري بالحيار في تسخ  
ذلك العقد الاخر ما ذكره والظاهر انه يحد مسئلة البيع وسئل الامانة حكما لهم في بيعه  
باب الاستحقاق والوصاية ببيع بغيره وظهر سبيل ما مضى في الجارية او بغيره انما هو في  
الجارية لم يجر فاقض بغيره انما يعقل به ويقضى بوجهه بغيره ما لم يبرهن ان ما مضى في الجارية حكما على  
المسحق عليه بالبيع افرجه بغيره وهذا لا يحط شبه الحط فشرطه ان الحكم والاخراج من  
بيده اقول في بيعه ان يكون فيه خلافا لابي يوسف كما في الكتاب المثلث فان قوله انما هو شهادة

ان يفتي في  
في البيع  
البيع

المشتري ان يبيع  
في الطريق  
يكون

في البيع  
المشتري ان يبيع  
المشتري

في البيع  
المشتري ان يبيع  
المشتري

في البيع  
المشتري ان يبيع  
المشتري

في البيع  
المشتري ان يبيع  
المشتري

ان كتابه يكتفى ولا يشترط على ما في الكتاب جامع الفضولين اقول وسع ابو يوسف  
في الكتاب الحكمي اخر الحارثي الحارثي ان ذلك ولا يفرق المتوسع في غيره شيخ الاسلام  
وقد علمنا ذلك في قوله فاما ذلك ان يفسخه او يحجزه لا لا للفضولي فسخه من غير اجازة  
الامانة لا ينفذ لزال العقد الموقوف وانما كان ذلك ليدفع الحقوقي عن نفسه فانه  
بعد الاجازة يصير كالوكيل فترجع حقوق العقد اليه فطالب بالتسليم وانما لم يلبس  
وفي ذلك فربما يقدد عنه عن نفسه قبل ثبوته في الزاوية والمشتري تسخ البيع بالاجازة  
نحو ان اقدم العقد بخلاف الفضولي في النكاح ليس لان يفسخ بالقول ولا بالفعل لانه  
بغير شخص بالاجازة تسخ العبارة الامانة ففسخ الحقوقي منوط به لا بالقبض ولا بالزيادة  
ان الفضولي في النكاح يملك تسخ بالفعل ما في زوج مضمون رجلا او امرأة رضاهما وقبل  
اجازة زوج ما في ذلك يكون تسخ النكاح الاول وفي الثاني ما مضى في الامانة في  
ويستوفى الثاني ايضا يكون قوله من باع ملك غيره في تسخير الفضولي غاصب اخذ ثوبا  
تراه رجل وروى عن صاحب الثوب عن الاستدلال وقال لرجل يفتي في استره  
منه فاعلم من سلمه في المشتري ان الغاصب واراد ان يخذله الثوب وقال بولي وكثير  
انما لم يخلت المشتري بطلان امره فكلما ان ثوبه ماله الا يكون فانه لا يشتري المصنوع  
صحيح ذكره الكرخي في حقه في اية البائع اذا عجز عن التسليم كما في المشتري حق الفسخ وبما لا يعلم  
المشتري بالغصب وجب ان لا يكون له حق الفسخ كمن اشترى المهر من المشتري ان كان  
لا يعلم بذلك كما في الاخبار انما يشتري وان شاء رخص لا وقت فكلما ان المشتري انقضا  
مدة الاجازة وان علم المشتري عند الشراء بالزني والاجازة دوى غير يوسف ان لا يكون  
له حق الفسخ والثمن اخذوا بهذه الرواية في بيعها علم المشتري وقت البيع بالغصب  
وفي ظاهر الرواية انه لا يجوز بيع المصنوع من الغاصب الا ان يكون الغاصب من الغاصب  
وكما في الغصب من بيته اما في الزهري والمشافع ملك البائع ثبات عند النكاح ولو سئل  
في الاستدلال عن انقضاء المدة فكلما ان المشتري حاضري في باب الاستدلال في البيع شري  
كرامتين وليس ما سخطت الحكم ما يعامل بحرية المشتري على تفرغ كل الارض واجب بانه  
يتسم الارض بينهما فاقض في نصب المسحق بغيره بغيره ثم يرجع على بائعه كما في الباء  
هذا هو الحق في الارض تراه ولو كان في رجل ارض من ثوبه او علمه ما سخطت بغيره انما هو بغير  
على تفرغ كل الارض بهذه مسئلة بناء احد المشتري في ارضه مشتري بغيره انما هو بغيره  
وكل ما ذكر في ان المشتري ان يفسخ بناء اوله ولا ينفذ الفضل في نصبه والتفسير غير ممكن وكذا

الحارثي  
الفضولي  
والنسخة

في العقد  
المشتري

في البيع  
المشتري

في البيع  
المشتري

في البيع  
المشتري  
المشتري  
المشتري











هذا الكتاب من كتاب  
الدين في اربع اجزاء  
مدرسة النسخ

هذا الكتاب من كتاب  
الدين في اربع اجزاء  
مدرسة النسخ

هذا الكتاب من كتاب  
الدين في اربع اجزاء  
مدرسة النسخ

من الباع كغيبا بالدرج لو ظهر استحقاق كان الشتر في ذلك من الدين الموطن اولى  
وذكر المحدث الشهد حرام الدين ان في الدين الموطن لو اخذ القاضي كغيبا من الخصم المذنب  
يريد ان يغيب لا بعد استدلالا بالبراهين او اطلب كغيبا عند ارادة الزوج استغفارها  
القاضي باخذ كغيبا بنقضها شتر عند ايدى يوسف استحقاقا وكذا في سائر الدبرين فلو اخذ المقتدر  
في مسئلة النسخ على قول ابي يوسف فني سائر الدبرين لو امكن النسخ في ذلك كان حراما وفيه  
بالنسخ القسري اطلاقا وفي الاضفة اجمعوا ان في الدين الموطن اذا قرب حلول الاجل  
واراد المدينون السرا لا يحرم على اعطاء الكفيل وفي الحق رب الدين لو مال للمدين ان  
مدينون فلو اراد ان يغيب ليس كدب الدين ان يطالب باعطاء الكفيل وقال ابو يوسف  
لو مال قائل بان له ان يطالبه فباس على نفسه شتر لا بعد سائر ما تارخاه وانشاء  
ما قصاره في طلاقها على موت المظلوب او الكفيل ان لا ينظر في اداء الاصل كماله الا في  
ولو كفى بنفس ثم اقر المطالب ان لا يحل له قبيل الكفيل بل ان ماخذ الكفيل بتسليمه  
ولا يبرأ ولو مال المطالب لاحل له قبيل الكفيل بل لا في جهة ولا في جهة اخرى لا يبرأ ولا  
بوصاية ولا بولاية برئ من الكفيل انتهى فتقوله براءة الاصل ترجح براءة الكفيل  
انما يبرأ من الكفالة بالمال اللهم الا ان يقال ان صورة براءة الاصل هي اذ كانت الكفالة  
بالنفس ان يقول ما ذكره في الكلام على قوله بحرم الكفالة في قوله وتسلطت المظلوب  
رجل له على رجل الف درهم من أرض ارضه او من ثمن سبع باع وكفى له رجل نصف المال  
وكفى له رجل اخر بالنصف الاخر كفايتين متوفيتين او كفاية واحدة فادى الاصل حسنة  
ولم يقل شيئا كان المودى فيها ولو مال هذا ما كفى ثلاثة على مال وكذا في اذا كان الف  
متفرقا عليه في الاصل بان كان في روضتين او بعين او كانا مالمين متجانسين او مختلفين بان  
كان احداهما روضتين والاخر من ثمن سبع وكفى له احد الكفيلين باحد المالين وكفى له الاخر بالمال  
الاخر فادى الاصل حسنة وقال في الرمي كفى بها ثلثة فلو على مال وادى الكفيل باحد  
الخصمين كفى فادى الاصل حسنة وقال ادبها من الكفالة قبل قوله وادى روضتين عليه  
الالف ثم ثمن سبع بان لم يأت صاحب المال اخر نصف المال الى سنة او وجب نصف  
الالف فلو استدار جازر وجب النصف الاخر من الاستدرا لو جاز الى سنة وكفى لكل  
نصف كفى على حدة ثم ان كان الاصل ادى حسنة ولم يقل شيئا فهو كغيبا الذي كفى  
عن الحال ان قال في غيبا الذي كفى له رجل قبل قوله ما تارخاه في الثالث والعشرين

في الكفالة

هذا الكتاب من كتاب  
الدين في اربع اجزاء  
مدرسة النسخ

هذا الكتاب من كتاب  
الدين في اربع اجزاء  
مدرسة النسخ

هذا الكتاب من كتاب  
الدين في اربع اجزاء  
مدرسة النسخ

هذا الكتاب من كتاب  
الدين في اربع اجزاء  
مدرسة النسخ

هذا الكتاب من كتاب  
الدين في اربع اجزاء  
مدرسة النسخ

هذا الكتاب من كتاب  
الدين في اربع اجزاء  
مدرسة النسخ

في الكفالة واذا كفى عن انسان مالا او نفسا او شرا فاما مطالبة بعد من الشتر كالموالت  
انت طالق لا دليل او ان السنة لم يقع الطلاق الا بعد الاجل كذا في مال بعضهم كغيبا  
الآن لو جاز الاول اصح ولو ايجي هذا شتر مع الفارق في الطلاق بعد وقوعه لا يمكن  
ارتفاعه فان ثبت فيه يكون لاستدرا الوتبع قطع الكفالة ليس كذلك ان لم يكن ان يكون في  
عدة بعينها لا قبلها ولا بعد ما يمكن ان يكون من سنة كدبره وحكي عن النسخ ايدى جعفر  
الهندوان انه كان يقول انما يحرم المدي عليه على اعطاء الكفيل بنفسه والمدي به ان كان المذنب  
عليه ما يفي عليه بنفسه ونفى المدي به اما اذا كان الاجل عليه ذلك بان كان رجلا  
موقوفه لا يفي عليه لانه لا قاعدة في اخذ الكفيل في هذه الصورة وان كان المدي به رجلا  
فما لم يفي عليه انما اعطيت كغيبا بالمال ولا اعطيت كغيبا بنفسه فله ان لا يغيبه وكذلك  
اذا مال انما اعطيت كغيبا بالخصوص وكغيبا بنفسه لو كفى ولا اعطيت كغيبا بنفسه لا  
بالمال فله ان لا يغيبه لان المرافعة ان المدي يثبت الحق على الوكيل كفى لا يمكن استيفاء الحق من  
الوكيل وان مال اعطيت كغيبا بالمال ايضا فله ان لا يغيبه ايضا لان الناس يتفاوتون في  
يحصل مفسود المدي بهذا فلو وجب وادى اعلم بحظ بان في فصل اصدان الكفالة المذنب  
المطالبة في الحال وتلك الدين عند الاداء فاعلم ان مقتضى الاثر ان يستدعي ان يصح تعليقها  
بالشرط المحض كالمفسود وغيره بان الاثر انما هو اعتبار معنى التملك يقتضي ان لا يصح تعليقها  
بالشرط المحض فهو رافعا على التبعين حكمها باعتبار الاثر ان مقتضى تعليقها وادى انما  
سبب يوجب الحق او سببه وادى الاداء او يتصور اذا اراد ان يغيبه فاما كغيبا لانه سبب  
الوصول الى الاداء فيكون وشفاعة وياخذ معنى التملك اذا علق بها لا يكون الموصوب  
الحق او لا وصول الى الاداء كما اذا مال اذا جاء المظرب او بيت الرجح او دخل زعيم الدارة  
ونحوه فاما كغيبا لا يصح الكفالة بحظ من حسن ابن سنان عن محمد بن رجل شهد عليه  
شهادة في ربيع هذه الدارة بهذا الرجل فالف درهم على انها ضل للشتر المذنب يعني  
انما يبرأ من ضل المذنب الشتر في مال او كان الضمان في الاصل السبع لم يبرأ منها وانما  
لم يكن الضمان في الاصل السبع جازت شهادتها وانما او روي في الكفالة وحيث شهادة  
الخاصين ما ذكرنا ان شهادة على رجل مال ان يقضه من اخر وهو يبرأ من شهادته على نفسه ومالا  
يخص من رعاها عليه مال ان كانا من رعاها من رب المال كان حاضرا جازت شهادتهما وان  
لم يكن حاضرا عند المدين لم يقبل شهادتهما لانه اذا كان حاضرا يقبل شهادته ايضا فله  
فتبقى النسخ مفسودا عليه ما حصل ان شهادته الانسان على فعل نفسه لا يقبل اذا كان



فذلك الفعل منتفلا في غيره سواء كان له حقيقة في الشئ ولو لم يكن فانه كان منتفلا  
 في غيره فيقبل مشهاده عليه قال في المنطق على طريق الاستشهاد الآخر انه لو ورد في  
 الف درهم ووضعه في مال قد ملكه ثم ادعى فيكدها وقال القاضي له رجل ياتوني بهذه  
 الدرهم فتسألوه ثم تشهد على القاضي له انه هو الذي وضع الدرهم اليه استشهاده جائزة وذكر  
 بهلال البصر في الشرط لا يقبل شهادة الذي كان في الكلب فيقبل شهادة الذي فرغ الكذب  
 وفي المنطق رواية بشر بن عمار عن ابي جريح عن ابي جريح عن ابي جريح عن ابي جريح  
 الثامن عشر في الطلب الكمال الذي عليه الاصل في سنة ثمان في اقبل كان المال على جلاله  
 الكفيل وهذا الجواب لا يشك على قول من يقول من مشايخنا ان الطلب او البراء الاصل  
 وورد الاصل ابراء ان رده يجعل في حق الكفيل لان هذا العامل يسوي بين الابرار  
 المحرم وبين الابرار المحرم في قول من يقول بان رده في الاصل في حق الكفيل  
 على ما ياتي بعد هذا ان شاء الله تعالى لان هذا العامل يفرق بين الابرار المحرم وبين الابرار  
 المحرم والفرق له انما في غير هذا الاصل وورد الكفيل في الابرار المحرم لا يجعل  
 رده فكذا اذا رده الاصل لا يجعل رده في حق الكفيل في الابرار المحرم في حق الكفيل  
 يجعل رده فكذا رده الاصل لا يجعل رده في حق الكفيل ايضا في حق الكفيل في الابرار  
 المحرم وبين الابرار المحرم في جانب الكفيل لان الابرار المحرم استقامت في حق  
 الكفيل بسيرة فليكن حال لان الواجب بعد الكفيل على الكفيل في مطالعة وقد استقامت  
 الابرار في غير ان غير الحال واجبا عليه فانه موضوع للاستقامت والاستقامت المحض لا يجعل الابرار  
 كالاستقامت في غير الابرار اما الساجل في مطالعة فيسقط الاستقامت الا ان الابرار المحرم يستقامت  
 والناجيات تقبل الابطال بخلاف الاستقامت المحض او الكفيل بالكفيل بالمال على خلاف  
 وادعى الكفيل له ان الكفالة حالة من ظاهر رواية اصحابنا ان القول قول الكفيل ورواية جراح  
 عن جراح عن ابي يوسف ان القول قول الكفيل له محط برهان قال محمد في الجاهل الصغير  
 رجل له على رجل مائة درهم كفل رجل ينفق الكفالة بالنفس انه ان لم يوف به  
 غدا فعليه المائة فهذا جائز يجب ان يعلم ان هذا الجنس مسائل كثيرة احدى روايتها في الشرط  
 الكفيل في الكفالة بالنفس انه ان لم يوف به غدا فعليه المائة التي كانت عليه حتى الكفالة  
 والتفسير ان لا يجوز الكفالة بالمال لان الكفالة بالمال سب وجوب المال فلا يصح تطبيقها  
 بالاختلاف كالبيع والاجارة فوجه الاستحسان ما استدل به في الكتاب فقال لان هذا مكر

في الكفالة بالنفس  
 او الكفالة بالمال  
 او الكفالة بالمال  
 او الكفالة بالمال

او الكفيل  
 او الكفيل  
 او الكفيل  
 او الكفيل

التجار برهانه ان تطبيق الكفالة بالمال يعدم موافقة النفس معاد فيما بين التجار والعسائر  
 يترك للعامل والمقضي انهما في الكفالة الثانية ما كلف ما وجب بالكفالة الاولى معنى  
 لان الكفالة بالنفس سبب لتفصيل المال وكان الكفيل بالنفس كمثل المال حيث  
 المعنى والثانية كمال بالمال حقيقة وكانت الثانية مؤكدة للاولى حيث المعنى والمؤكد  
 لاشي حكم حكم ذلك الشئ ثم الكفالة بالنفس جائزة فكذا ما يجوز تأكيدها بما يجوز ثم اذا  
 لم يواف به غدا يصير كفيلا بالمال فيبقى الكفالة بالنفس لا على حالها فانه ادى الكفيل المائة  
 بعد ذلك ان الطالب لا يرد في الكفالة بالنفس لان الكفالة بالنفس حصلت مطلقا لا  
 بالمال الذي راد في الخاتمة كمثل سبب حال اخر فظاهر ان اذا ادى هذا المال لم يرد  
 في الكفالة بالنفس بانك محط برهان اذا مال ان لم يوف به غدا فكذا ما كلف ما كلف  
 التي كلف على خلافه الا ان الكفالة الثانية جائزة في قول من ينفق في حق الكفيل في حق الكفيل  
 به غدا لانه المال على قول محمد الكفالة الثانية باطله لانها علفت بخلاف انفسه في  
 لان التعامل في تطبيق الكفالة بالمال حال عدم الموافقة بالنفس او احدى الطالب  
 والمطلوب او اختلف الطالب واخذ المطلوب والامر اذا مال ان لم يوف به غدا  
 فاما الذي كلف عليه على خلافه اخر فظاهر حاكم في حق الكفيل لان هناك احدى الطالب  
 والمطلوب ولا ينفق في حق الكفيل لان الكفالة بالمال حصلت مطلقا لا على حاله في تعامل  
 لان التعامل حال اتحاد الطالب والمطلوب والكفيل انما جرى النفقة بعد ذلك الطالب  
 لان النفقة تنعقد الى الكفيل او الى المطلوب فانه لا منفعة للمطلوب في هذا الحكم لان الطالب  
 لا ينفق في المطلوب بهذا الحكم وكذا لا منفعة للكفيل في هذا الحكم بل فيه ضرر فانه يصير كفيلا  
 بالمال ايضا اما الطالب فيه منفعة فيحصل به هذا الحكم زيادة ونفقة اخرى فنعلم ان  
 التعامل في تلك الصورة كمنفعة بعد ذلك الطالب وهذه المنفعة حاصلة للطالب  
 وان اختلف المطر بخلاف ما اذا اختلف الطالب لان هناك لا منفعة للطالب الا ان  
 في هذا التعامل منفعة بعد ذلك الطالب الاول محط برهان وان الكفيل لا يرد  
 عن رجل مال بشرط في كفالة انه ان اوفى بنفسه المكفول به غدا انه يرى في حال الكفيل  
 به فكذا جائز فكذا يجوز تطبيق البراءة في الكفالة بالمال لان ابراء الكفيل استقامت محض  
 في تطبيق الاستقامت المحض بالشرط صحيح لان تطبيق البراءة في الكفالة بالمال تسليم  
 المكفول عنه مستقام وكذا كلف في الشرط ان المكفول به لو اوفى بنفسه او رجل اخر فانه يرى  
 في حال كذا كلف جائز ايضا فكذا في الأصل في المنطق ابن سماعه عن محمد الاول

ان الكفيل  
 او الكفيل  
 او الكفيل

او الكفيل  
 او الكفيل  
 او الكفيل



وكل ما يشره  
رضي الله عنه  
على ان يشره  
والله اعلم  
بالحق

زوج ابنه  
او بنته او عاتق  
فمنه من كان  
او اقامه  
او اقامه  
فانتهى

توفيته يوم

منه من كان  
او بنته

قال السليمان  
انما هو  
من اخرجها

در طاعة  
ح القضا

اخذ الكفيل  
وعدت  
الخطا او الجاهل

رجلا او بشرا له بعد ما يلف درهم ولم يمدح اليه شيئا فاشتره ثم جاء به رجل فقال لياسع  
قد صنعت لك غير الشتر في الالف التي كنت عليها فادفعها لوكيل لا الشتر فانا برئ منها  
فالتفتا فاجازوا البراءة باطله فمضى لياسع بين الموكل على هذه الالف  
وذكر عيسى في قوله هذه المسئلة عن كذا في الجواب فانه من برئ الا ان كان في رواية  
عيسى وكان الموكل رجلا الشتر عليه درهم فمضى فادفع الالف في الجواب لهذا الامر  
ان من قال بغيره قد صنعت لك غير طمان الف درهم فادفع طمان لرجل اخر ليس به الالف  
فليس فانا برئ منها كان الفاضل جازوا البراءة باطله ولو قال فادفع طمان فليس فانا برئ منها  
برئ عاتق البراءة او اقدم طمان وكذا في الاكام العاد من هذه الالف بين النوق  
العرف وروي بشرا في يوسف اذا زوج الرجل ابنة امه على ان ماتت ابنة او  
امه انما التي ضمن لها طمان بيني وبينها الا ان لم يبرئ من الفاضل فادفع طمان  
باطل ولو ابراهيم ثم ادا مال لم يبرئ او ادا غدا فانت برئ من المال لاسير ولو كان اصل  
المال عليه في كفالة هذا وكذا في اذا قال اذا اقدم طمان فانت برئ منها وقال ايضا اذا كان  
شرط الكفالة على هذا فهو جاز ولو قال ذلك بعد وجوب الكفالة لا يجوز له ان يبرأه انما  
اجل ورواية ابراهيم تخالف الرواية المقيدة في المحرر غايه حقه اذا قال الرجل ليعز  
انما كفيل لك بغير هذا اليوم واذا مضى اليوم فانا برئ فادفع طمان الى اليوم فانت برئ ولو  
قال انما كفيل بغيره فادفع طمان بغيره فانا برئ فادفع طمان الى اليوم فانت برئ ولو  
لو كفيل بغيره رجل على ان منى فادفع طمان الى الطالب الكفيل بغيره او منى بغيره فانا برئ من  
جازر محيط برهان اذا قال الكفيل انك الالف التي كنت عليها على ان ارجع  
على المطلوب ان كان لا بشرط برادة غير الكفالة مع الرجوع لا يصح القضاء وسقي كفيلا بالفسخ  
وانما لا يصح القضاء لانه لا بشرط الرجوع بما ادى في الكفول عنه وقد قصد شتر ذلك البرز  
وشتر الدين ثم من عليه الدين فاسد الرجوع الكفيل على الطالب بما اداه لانه  
اذا به حكم معاوضة فاسدة وان شرط البراءة مع القضاء والقضاء فاسد والكفيل برئ  
باعتقاي الرواية لانه البراءة حصلت بغير عوض لان ما اخذه الطالب من الطالب وجن  
الاشتر لا يصح عوضا عن حقه والبراءة بغير عوض غير الكفالة جازة على الروايات كلها  
محيط برهان وان رضى المدعي في قتل الخطا او في جرحه بما ادى من النفس  
خطا وادعى ان ربه جازة يطلب اخذ الكفيل فالتفتا فادفع طمان فليس بغيره  
ايام لانه المدعي وقت في المال وفي المال يرضى الكفيل عندهم فانه حقه بغيره

حقه

الاول

الاول  
الاول  
الاول

بحد وان لم يخرجه حقه سبيله واراد كفيله فالشيخ الاسلام وما قبل قوله ابراهيم اذا  
كانت البراءة بشرط في الكفالة فانه قال الكفيل لمدعي ان لم يخرجه حقه في ثلثة ايام فانا برئ  
الكفالة فانا برئ بشرط البراءة لغير ثلثة ايام لاسير محيط برهان ولو قدم الموكل في هذه  
الصدرة فانه قال المطلوب هذا وكيفي في حقه من ما بيني وبينك فامن لادابك على  
على ان ابراهيم فاني قد اخرجت يد فمضى انك تدرى فمضى ذلك فانه جاز لم يبرأه لهذا  
جازر حقه ان يخلق البراءة غير الكفالة بالمال وغير الموكل بالخصومة وانما ادا به حقه فليس  
البراءة غير الكفالة بالمال لا يبرأه لخلق البراءة غير الكفالة بالمال بشرط مقابل جازر انما يخلق  
البراءة غير الموكل بالشرط لا يجوز محيط برهان وسئل شيخ الاسلام ابو حنيفة  
عن رجل ضمن لرجل عشرة دراهم من يميني روي طمانه على الاصح فانه من اني ائمة  
بخاري بغيره فانه قبل ان يبرئ من ذلك وما لا يبرأه الا على سبيل طمانه  
رجلا وادعاه لالا يضمن رجلا من المال فيرسل الخطا حقه فانه وادعاه في الضامن المال كان  
و الرجوع على الضامن عنه فمضى كتاب الكفالة في المحيط البرهان ج لهما من  
مشرك على ان يضمن احد ما نصب صاحبه لم يخرجه بما ادى خلاف ما لو اداه بغيره  
سبق فانه لا يرجع بما ادى ولو روي عليه المدعي في مثل ذلك في صورة  
الضامن يرجع بما دفعه او قضاه على ان يرجع كما لو ادى الكفالة فاسدة ولا يبرأه  
بدل الكفالة لم يصح الرجوع بما ادى اذ حقه ان يبرأه على ان يبرأه ان يبرأه  
بغيره سبق فانه لا يرجع بغيره وكذا وكذا في الرجوع لولا ان لم يخرجه فمضى  
بغيره فانه لا يرجع جامع الأصول من جملة نعم اسرار الشهدا لعله  
فيها وال طمع الوالي ان يخرجه من حقه فمضى ما في بعضهم ان الوالي للدين اخذهم  
ادوا له كذا على ان يرجع على الباقين بالخصم فادعاه ذلك فلا يجوز لهم ان يرجعوا على  
الباقين بشيئا فمضى انهم لم يبرأوا الا على ان يبرأوا من ان يبرأوا من الخصم وقالوا  
لا يبرأوا على ما اصابهم فمضى بالخصم ثم بعد ذلك ادعاهم الرجوع عليهم بالخصم  
وفي الضامن في رجلين في سفينة فمضى ما ساع كبر فلما انتهوا الى مكان فمضى المال فادعاهما  
لصاحبه فمضى ما ساع في سفينة فمضى ما ساع في سفينة فمضى ما ساع في سفينة  
نصف فمضى ما ساع في سفينة فمضى ما ساع في سفينة فمضى ما ساع في سفينة  
ولو قال من ربي في السفينة بشيئا فمضى بالخصم فمضى ما ساع في سفينة فمضى ما ساع في سفينة  
الفرق ضمن فانا جازر قال لو ابراهيم فمضى في فمضى ما ساع في سفينة فمضى ما ساع في سفينة

الاول  
الاول  
الاول

الاول  
الاول  
الاول

الاول  
الاول  
الاول

الاول  
الاول  
الاول

الاول  
الاول  
الاول

الاول  
الاول  
الاول

الاول  
الاول  
الاول



ففي قول ابن خفيف واصحابه ان من طرح منها البقرة ضمة وكذا في قوله شرطا ان ما يلحق  
فعله الجمع وما يلحق فعله الجمع فالشرط باطل ومن التي شياء بغيره ضمن وفي قول مالك  
والشعب بن سعد الشرط جائز في جرد واحد ومن في طرح بعض ما فيها جميعا في كل ركبة  
شرطا ان ذلك في الشئ محمد بن صاحب الزين التي شياء بغيره فلا شئ على احدية شرط  
ان يضمنه له او لم يشرطوا ومن التي شياء بغيره على ان يضمنه له فهو ضامن لذلك ان  
شرط ان يكون ما يلحق عليه جميعا على جسد واحد في المصاع بالشرط جائز عندنا وهو ضامن لما  
ضمن فيه وكذلك الشرط ان يضمنه على ان يضمنه على حاله وان كان بغيره لاجل ليعلمها  
فانه يجوز على علمها في قول مالك والشافعي ومحمد بن صاحب ولا يجوز في قول ابن خفيف واصحابه  
فهو انهم تنفق في الدعوى والدرر في اللغة التبعه تحرك ويسكن وفي  
الحادي عشر في بيع الحلاله في نفي في بعض ما لم يجره لم يجره الا في موضعين احدهما جاز  
اشرع عليه فبعضه ونفذ الشيء ثم ادعى ان البائع باع فقبل ذلك في نظام الغائب فكذلك قيل  
بسته والثاني اذا ووب جارية ثم استأجرها فاستولمها الموهوب له ثم انما الوهاب يتي  
انه كانه ويراها واستولمها باقتب بستره ورجع على الموهوب له بالجارية في العقر انتهى  
والحكم المذكور ليس صحيحا لانه لا يرد عليه ما ذكره فافهم من البيوع لو ادعى المشتري ان البيع  
حر سعي وعواه وما لو باع ارضا ثم ادعى انه كان وقتها او انها وقت ما يتيه فقبوله  
على الحيا كما ذكره النووي في كل لا تسع وعواه للشافعي مع انه ساع في بعض ما لم يجره  
بحرف قوله كذا في مالك في تسليم قوله هذا غير وارده على المحل لانه لم يجره وعواه فقبوله  
ساليا في بعض ما لم يجره وقبول البيعة غير وارده عليه لانه انما يجره ساع في بعض  
ما لم يجره في بيع الاسلام قوله ومن ضمن عن اخره ارجح او بين به اوضح جوابه  
او فسد صحيح اما اخرج فلكونه في ساطع اليه بقدره للاحراز في الزكاة في الاموال الظاهرة  
فانه لا يجوز الهان بها في صاحب المال لانها مجرد فعل ولهذا لا يخرج من زكاة الا بوجبه  
واطلعت فمثل الخراج الموقوف وخراج القاسية وحصة بعضهم بالموظف وهو ما يجب  
في الدية وفي حق صهي الصالحات الخراج القاسية لانه لم يكن في الدية والدين كالكفالة  
بما مع التوفيق في كل موضع يجوز الكفالة فيه فكذلك لو كانت راجع وهو موقوف بالدرر  
فانه الكفالة جارية دون الدين واما النوايب فيجوز ثابته في الصحاح الحب واحدة  
نوايب الدرر انتهى وفي اصطلاحهم قبل اراؤها ما يكون بحق كاجرة الخراسان او  
انتهر الكسبة والامام الموقوف كمنه الجش ونداء الاسر وقيل المراد ما يلبس بحق

من في بعض  
من في بعض

من في بعض  
من في بعض

كالحج

كالحجالات التي في زماننا ياخذها النكاح بغير حق فانه كان المراد به الاوجات الكفالة  
بها انما كانا واجب مقرون وان كان مراده الثاني ففيه اختلاف الشافعي فقال بعضهم  
لا يجوز الكفالة منهم صدر الاسلام المزور لانها ضمن دية في المطالبة والدين بها  
لا المطالبة ولا دين شرعيان على الاصيل فلم يتحقق منها ما هو مال بعضهم يجوز منهم نحو الكفالة  
على المزور اخر صدر الاسلام المتقدم لانها في المطالبة مثل سائر الدين بل هو في  
والبررة للمطالبة لانها شرت لانها ما في المطالبة الحية كالمطالبة الشرعية وفيه اختلف  
من قام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين بالنظر الى العدل بوجوه وان كان الاخر  
بالاخذ ظاهرا ومالك من قضى ثابته بغيره بامه يرجع عليه وان لم يشرط الرجوع وهو الصحيح  
في الحائض كمن قضى دين بغيره بامه وفي العتابة قال شمس الا انه هذا امر به لا عن كراهة  
اما اذا كان كرهيا في الام لا بغير امره في الرجوع انتهى وفي فتح القدير وسبق ان كل من  
قال انها ضمن في الدين فيجوز بيعها بما هو من مال في المطالبة يمكن ان يقول بصحتها ويمكن ان  
يمنعها بناء على انها في المطالبة في الدين او مفساه او مطلقا انتهى وقوله بناء على ان  
المطالبة في الدين ممنوع لما قد مضى اننا لا نعظم على المطالبة في الدين او لو كان كذلك  
لم يشك التعريف الكفالة بالنفس لانها ضمن في المطالبة بالخصم وفي قوله او مطلقا لانه  
اذا مال بانها في المطالبة مطلقا لا يمتنع بانها يجوز الكفالة قوله او مفساه او مطلقا  
انتهى في قوله الظاهر انه هو النوايب التي يكون كمن كان سعي الاسلام قوله بناء على  
انها في المطالبة في الدين ممنوع في قوله هذا البيع لا يرد على كلام المال كالحق لانه انما ادعى  
البناء فقط لا يمتنع النبي سعي الاسلام قوله وفي قوله او مطلقا نظر في قوله هذا الحق  
سعي الغنم لانه فم ان الكسب مني على احد بين الامرين وليس كذلك وانما هو الحق  
القول بصحتها ومنعها مستبان على بين الامرين الاول على بعضها والثاني على بعضها الآخر  
غاية ان لم يراع الترتيب فذكر من الاول اخر الحاصل الكلام ان القول بالصحة مبني  
على انها ضمن في المطالبة مطلقا والمنع مبني على انها ضمن في المطالبة في الدين او مفساه  
سعي الاسلام فت كما اراد المكارن ان يضع الحق على الدية اخذ احد العدلين وجاز  
ورى بالعدل الاخر في الحال الاخر فاشق العدل في ربه ضمن ما تلف لانه يصفى نقص  
شرط على المكارن ان يبرر لبلاد المالك معه سير ان يلائم مضاة الدية مع الحكم المكارن  
لوضع ترك الحفظ ضمن وقاما لوضاغت بلا تضيق به ارعدها فلهذا المكارن  
ان لا يضمن لو كان ربه الدية سير معه بلا خلاف بل ليل ما قبل شيئا ذلك لا ادرك

الكفالة  
بغير حق

من في بعض  
من في بعض

من في بعض  
من في بعض

من في بعض  
من في بعض

من في بعض  
من في بعض

من في بعض  
من في بعض

من في بعض  
من في بعض



ما الذي سبقه لعل على عدم الضمان ولكن المذكور في اول هذا الخبر رواية اخرى في وجوب  
 الضمان بهذا الاجماع جامع المصنفين اقول انهم سبقوا لعل على انه قال لم يسلم  
 اليه وبه المالك ثمانية على كل ملك لا يضره بعد راجع الى المالك قلت لكن لا دور في  
 الذي ذكر في اول هذا الخبر الرواية التي هي في وجوب الضمان بهذا الاجماع في صحيح الامام  
 جلال اراد ان يعبر بكلامه في غير كبري محرم فيه الجحد كما يكون في الاستاذ ترك بيعه او اذ  
 في النهروسان الحال بحقه فقط بغيره وقلت ما عليه قال الشيخ الامام ابو العباس كان  
 المستر يسكنون النهروسان في مثل هذا الوقت لا يضمن الحال ما يصح قوله وصحته ان يضمن  
 ضمت لك فلانا لا تخرج بمقتضا ما قبله قوله ضمت لانا لو مال انا ضامن حتى يجمعوا او  
 تلقيا لا يكون كغفلا لانه لم يبين المضمون ان نفس او مال كذا في الخاتمة وفي السراج  
 الواجب لو مال يهر على من يجمع او تلقيا فهو جائز لا قوله يهر على ضمان ضامن الى  
 الغير وجعل الضمان غايته وفي النكاح خاتمة يهر على من يجمع او تلقيا فهو كغفلا في الغاية التي  
 ذكرها وعلى هذا لو مال حتى تلقيا فهو كغفلا في الغاية انتهى قوله وعلى ان كذا على  
 الموجب في صيغة التزام وفي النكاح خاتمة قال كذا عند هذا الرجل او مال كذا في كانت  
 كغفلا قوله والى بضاعة وعلى هذا ان ثبت في مال بعد مطالبة الدين مدونة ضمنية انه  
 اشتبه الحال في وجوب الضمان الى الدين او النفس انما لا يكون كغفلا اصلا اخبره قوله لانه  
 لم يبين المضمون بقوله ضامن من ترك كذا في اي شيئا قال ومن ترك مالا لم ير منه بحر  
 في الكفالة قلت وفي النكاح خاتمة في استاذ كذا الفاظ الكفالة بالضم ولو مال انا ضامن  
 لك حتى يجمعوا او حتى يوافقا او تلقيا اخلفت الروايات في هذا الفصل وذكر في رواية  
 ابي سليمان انه يعبر بكلامه في رواية ابي حفص انه لا يضمن كغفلا وقيل ليس في المسئلة  
 اختلاف الروايات لكن ما ذكر في رواية ابي حفص جواب الضمان وما ذكر في رواية ابي  
 سليمان جواب الاستحباب انتهى ولا يخفى ان هذا لا ينافي ان في المسئلة اختلاف  
 الروايات لغير وجه انه رجل مال كغفلا استشهدوا ان قد ضمت لهذا الرجل  
 مالا قلت التي لا على كلام ثم ان المدينون اقام البيعة ان كان قد قضاه قبل ان يضمن  
 والكفيل يثبت بيعة المدينين غير ان الطالب والاسرا الكفيل عن الطالب لا قوله  
 الكفيل ذلك كان او اراسته بالدين عند الكفالة ولو اقام المدينون بيعة على الضمان بعد  
 الكفالة يرضى المدينون والكفيل جميعا ما صح ان فصل الكفالة بالمال الكفالة كغفلا على  
 ان جعل الطالب لا جعله ان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل والكفالة جائزة

غيره لما اخرج  
 فيه احدى  
 ما عليه  
 انما الكفالة  
 ضمنية او مائة  
 يهر على من يجمع

الى  
 يشبه في  
 رجع الضمان  
 الى الدين  
 او الضمان

كغفلا ان كان على كذا  
 ما قام به المدين  
 انما هو كغفلا  
 الكفالة

مسألة شرط  
 الكفالة

باللغة  
 في الجمل  
 في اللغة

لان الكفيل مريض في حق المطلوب فاذا شرط يجعل مع ضمان الكفيل فيه شرط الزيادة على  
 ما اقرضه او ان يبر او ان شرط فيها بطلت الكفالة وكان ينبغي ان يفسح الكفالة لعدم بطلانها  
 بالشرط الفاسد الا ترى ان الكفالة لا يوجب الرجوع ويطلق الشرط فلا يفسح لانه  
 علقها بشرط الكفيل فيه منع لانه مما ينبغي ان يجعل فلا يبراعات الشرط شوبت الكفالة  
 ولم يثبت الشرط على ما يستحق الكفيل فلا يثبت الكفالة وكان بطلانها بهذا الوجه لا وجه  
 انه شرط ما يشبه بخلاف المذهب لانه شرط لا يفسح به الكفيل واذا اطلق في النفع لم يبر اعفاء  
 كما لو شرط في البيع لا لا يفسح به احد ما واذا لم يثبت كانت الكفالة مرسلة بآراء في الكفالة  
 في الكفالة ولو كغفلا لا اجل محمول متعارفا كما كان العطاء او خلد كالحصاة او الدابة  
 جاز طارفا لا يفسح به احد وما لا يفسح به كالحصاة او الدابة جازت الكفالة ومطل الاجل الواجب  
 الثمن بعد البيع في العطاء او الحصاة جاز ولا يفسح به البيع وان علقها بشرط هو سبب  
 للوجوب او لا كما كان الاستيفاء او لعدم الاحكام كما اذا قدم المطلوب او غاب او اثنى  
 البيع صحته الكفالة وان علقها بشرط كغفلا لم يبراع شرط او سبب الرجوع او جاز العطف  
 لم يفسح وذكر الكفر في جازت الكفالة ولم يبراع شرط ولو مال ضمت لك ما ذاب لك على كلام  
 ان لو كان جاز فان لا يملك ولم يبراع شيئا فهو ضامن ولو مال ما ذاب لك على كلام  
 او ما يبيع فلانا ما يضمن ثمنه او مال ما غصبك فلانا او شيئا او فملك فلانا  
 ضامن جاز ولو مال ما غصبك احد من اسرا شيئا او فملك فلانا ضامن لم يبراع ولو  
 مال ان ابيع عبدك فلانا ضامن فلو باطل ولو كغفلا غرمت نفسك لا يبراع خلافا لما  
 نهى به في الكفالة وفي الاصل لا يجوز الكفالة في الدين الا ان يبراع في مضمون الا انه  
 يستط الدين بهلاكه ولا يجوز الكفالة في الكفالة بالكفالة لولا ان ولا يبراع في الدين لان  
 هذا المال غير مستقر عليه فانه يفسد على استحقاقه غرمت نفسك فلانا او فملك فلانا  
 بغير غرمت وذكر بكر في باب اختلاف الكفالة في رواية القاضى لا يفسح في غرضه  
 متى يخرجه وفي رواية البير ذلك وفي العيون عزاء في بيعة ليس في النسخ الا يرضى  
 المولى بمراسن الكفالة او علق عطف على صحيح وساب شرط يعني مخرج الشرط  
 والافق المسئلة اسبقه معنى الشرط ملازم انساب الكفالة ما يكون شرط الوجوب  
 الحق كحوان اسحق البيع او لا كما كان الاستيفاء كحوان عدم زبد وهو كغفلا عند الاستيفاء  
 الاستيفاء كحوان غاب زبد الكفالة عند زبد كذا في النكاح بالمال الكفالة كغفلا في الشرط  
 المعنوية في المسئلة المذكورة فانها اسباب للوجوب المال فتساب ضم النهروسان

كغفلا الى غير  
 محمد

تعلقها  
 بالشرط

ما ذاب لك  
 على كلام  
 وما يبراع

الدين او الدين  
 من المالك

تعلقها بالشرط

فان كانه اسبق  
 لغيره في الاول  
 في النكاح



لأن لا يصح الكفالة ان علفت سجودا بشرط غير ملائم نحو ان يبت الرج او جاء المظالم في  
 الهداية لا يصح تعليق سجودا بشرط كقول ان يبت الرج او جاء المظالم الا ان يصح الكفالة بحسب  
 الحال حال الام الكفالة ما يصح تعليقها بالشروط لا يبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعتاق  
 ونحوه صاحب الكافي وقال النبي هذا سهو فاما الحكم فيه ان تعليق لا يصح ولا يبرأ المظالم  
 لان الشرط غير ملائم فصار كما لو علفت بدخول الدار ونحوه مما ليس بملائم ذكره فاضلهم بوجه القول  
 قوله سهو خطأ لان المذكور في العارية والاستدانة الكفالة مما لا يبطل بالشروط الفاسدة  
 فانما يبرأ منه وهو ان يبتن بوجه ان العارية والاستدانة مسئلة في ان العدة المأذون اذا  
 تحت دين وخاف صاحب المال ان ينفقه المولى فقال رجل لصاحب المال ان العدة  
 المولى فانما ضامن له منك عليه صحت الكفالة ثم هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة  
 بشرط غير متعارف جائز وروي عن ابن الكفالة اقول هذا ليس باسقاط بعض  
 كلام صاحب الهداية فان قال بعد قوله او جاء المظلم فانه اذا جعل واحدا منها اجلا الا  
 ان يصح الكفالة في كل قول كلام صحة الكفالة في صورة جعل واحد منها اجلا في صورة  
 التعليق بها ووجه ان التأجيل اليها شرط فاسد كما هو جواب الكفالة لا تبطل بشرط  
 الفاسدة لان ما يصح تعليقها بالشروط ارضى الحجة لا تبطل بالشروط الفاسدة وهذا اصل  
 متقرر عندهم ولا شك ان الكفالة ما يصح تعليقها بالشروط في الحجة ان لا تبطل بالشروط الفاسدة  
 لانها لا تبطل اذا علفت بالشروط الغير الملائم فانما يبطل ما جاء في كبر في الكتب  
 المعينة من غير ذكر خلاف كما في غير ذلك الا ان بعض المتأخرين لم يفتهم كلام صاحب الهداية  
 وعقل غير معنى الاصل المأذون المذكور وظن ان رواه صاحب الهداية ان الكفالة ما يصح  
 تعليقها بالشروط لا تبطل اذا علفت بالشروط الفاسدة ثم سئل عن عقد صحة الكفالة في هذه  
 الصورة بناء على ما قلناه ان الهداية انهم من عرف بطلانها ثم احسوا ان الكتب المعينة في  
 صاحب الهداية بناء على ما قلناه من كلامه كالتعليق وما ذكرنا على ان البطلان بشرط فاسد  
 شيء او البطلان بالتعليق بشرط غير ملائم شيء اخر ولا يلزم من هذا ما استدلال به الكافي  
 من ان الكفالة لا تبطل بالشروط الفاسدة على ان في بطلان الكفالة بالتعليق بشرط غير  
 ملائم روايتين من التراب مع ان الصحيح صحة الكفالة اذا علفت بشرط غير ملائم موجود  
 فيهما ما افاضنا من الصدور الشريفة فقد روي ما ذكره صاحب الذخيرة في قوله من عدى ان  
 المسئلة المذكورة لا يصح وبطلان المولى باعتبار العدة يصح فقيمة العدة ما فيها  
 اضافة الفهم المناسب للوجوب وفي اضافة الفهم المناسب للوجوب جارة وليس

تعليق

بتعليق على الحقيقة فيصح الفهم في تلك المسئلة في هذا الوجه انتهى وانما فعلت بتدبر  
 صحة كونه هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز لانك انما يصح  
 التعليق فيما لا يكون دليل على صحة الهداية من ان الكفالة صحيحة والشرط باطل لم يكون  
 رواية اخرى غيرهما ملائم مدعاه شيخ الاسلام قوله رتب رده على المطلوب  
 هو شيان يتبين ان يستحب رد الرج على الاصل اذا كان المقصود شيان يتبين كالحق  
 والشعر وهذا عند ابي حنيفة في رواية الجامع الصغير ومالا يهمل لا يرد وهو رواية  
 عنه وعنه ان يقصد به لهما ان يرج في ملكه فيسلم له ولا انه يملك الحق مع الملك اما  
 لا يسهل من الاستدانة بان يقصد بنفسه او لا يرضى به على اعتبار قضاء الكفيل فاذا  
 قضاء بنفسه لم يكن راضيا به وهذا الحق يعلم شيان فيكون سبيل التصديق في رواية  
 روي عنه في الاخرى لان الحق تحت هذا الصبح لك استحباب لاجل ان الحق للكفيل كذا  
 في الهداية وظاهر قوله لاجل ان المراد بالاستحباب عدم جبر العاقب عليه وهو لا يستلزم عدم  
 الوجوب فيما بينه وبين الله تعالى مع استحبابه في القضاء بالعقود المذكورة والعبارة  
 المتقدمة عن شيخ الاسلام ظاهر ما وجوب الروايات بين الله تعالى او التصديق في غير  
 ترجح الا كذا في فتح القدير تحفه او قيد ما يتبين لانه يرجع ما لا يتبين لا يندب رده  
 على المطلوب ولم يذكره في الاصل لا يوجب الاصل او لا يوجب كذا في البناء انه  
 ان كان الاصل غير الطالب لوان كان غنيا فبغيره روايتان والاشبه كما قال في الاسلام  
 في شرح الجامع الصغير ان يوجب لانه انما رده عليه لانه حق انتهى وقيد بالكفيل لانه  
 الغائب اذا رجع وجب رده على المالك ويجوز على الدفع لانه لا حق للغائب في الرجوع  
 كذا في البناء بحسب الكفالة لا يستدعي الاصل ما ادعى الى كفيه ليدفعه الى طالبه وان  
 لم يسطر طالبه ان تعليق به حق على احتمال قضاء الدين فلا يجوز الاستدانة ما بين هذا  
 الاحتمال كمن تجل زكوة ودفعها الى الساعي وان رجع الى الكفيل به او المال الذي تضمنه  
 الكفيل من المطلوب قبل ان يعطى الطالب طالب لانه لا يوجب لانه لا يوجب وكما روي  
 بدل ملكه وندب رده الى الرجوع على قاضيه وهو الاصل فيما يتبين ما يتبين كالحق والشعر  
 وهذا اذا مضى الاصل الدين وهو قول ابي حنيفة وعنه ان يقصد به رده على الطالب  
 وهو رواية عنه وروي عن ابن الكفالة اقول قوله ليدفعه الى طالبه لم يجب محله لان  
 المسئلة كما هو جوابه على وجهين احدهما ان يرد على المطلوب اليه على وجه القضاء وما خذ  
 الكفيل على وجه القضاء بان مال له وقت الدفع اني لا امن ان ياخذ الطالب قضا

او في الاصل  
 الكفيل  
 فخرج به

وان نفس الكفيل قد جرت فيه بالجمع  
 فيمنه شيخ الاسلام



ملك ما نأقصدك المال قبل ان نؤدب و نأمر بها ان يرفع المطلوب اليه على وجه المسالة  
بان قال الاصل للكيل فله هذا المال وادفعه الى الطالب واذن ترتب عليه ما لا يسد  
الان منبته على هذه المسئلة في الملك بالقبض انما هو الوجه الاول اذ في  
الوجه الثاني لا يرفع المولى ملكا للكيل بل هو عاقبة في هذه المسئلة واذن لا يكون للاصل  
ان يرفع له ان يرفع الكيل لما ذكره السليل واذن لا يرفع الكيل فيما لا يرفع انما هو في  
الوجه الاول واذن المسئلة المذكورة بعده واذن الوجه الثاني فلا يطلب له الرجوع  
ان يرفع له لعدم الملك واذن لا يرفع له الرجوع في وجه القول الثاني الذي  
منه ما ذكرنا لا وجه له شيخ الاسلام كتاب الحوائج رجل له غدر رجل الف  
درهم وادفعه او غصبه على صاحب الاربعة ارجل الف درهم ومن اجل صاحب الاربعة  
الطالب على المودع بالالف على ان يعطيه الف الف التي هي له عنده وادفعه او غصبه ثم مات  
الحمل فغلبه دون ولم يدع مالا اخر سوى الف التي هي في الحمل لا يرفع له الا بغير اخص بما لم يرفع  
بينه وبين سائر غرام الحمل بالخصر لان الحمل لا يملك الف التي هي في يد المحار  
عليه لان المحار ما وضعت له ملك الا ان الحمل لا يملك ان يرفع عليه الف بعد المحار  
ما في منها المودع في الحمل يعني حاله في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
بحق المحار له بحسب قوله في الثاني من المحار وفي الثاني من المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
ثم قال لم اقبل فالحال حادثة رار في المحار وفي قوله في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
ما اذا ارجل الاصل الطالب واذن لا في المحار وفي قوله في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
اذن العاض العاض واذن ان اراد ان يرفع ماسور كالمعنى والدبسي مالا يرفع اذ ان  
لا يكون محلا للاخرية واذن لا يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
التمى او الدبسي وقد اخذ له فاربين بامه يجب على المبيع انما يرفع له الف التي هي في المحار  
تقوم لا يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
عليه لانه غير مستوفى كذا ذكره في الباب الخامس خلاف ذلك انقضاء المحققين  
الحكم في غمور اذ الدين انما يقبض وما حاله واذن ان ساعدت في ما يرفع له  
يكون هذا حقا على الانبيات واليمين للفقير لا الانبيات قال هذا في غمور بعض القضاة واذن  
ان اخذوا قال انهم انما يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
حرام العار واذن انما يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
والتعويض ما يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار

موضعا

ارادة ما هو الحق

تعلق الحق  
في وجهه اذ  
الدين انما يرفع  
وذا عليه ان

منه المحار

موضعا اخر غير السجين للفقير ان اراد ذلك فارجوان لا بأس به اذ ان يكن مقصده العنة  
بحسب رخصه وعقار واهوال وجلس في السجن مستأجر فاعده غراما الدين فاد  
اصحاب الدين ان يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
فلهما في ان يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
عند القاضي ان يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
ويقتض على المورث ما يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
ارادة ماسور كالمعنى والدبسي للفقير ان اراد ذلك فارجوان لا بأس به اذ ان يكن مقصده العنة  
ذلك لان مثل هذا لا يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
وله ان يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
يستحق الثواب والكرامة فان اعرض عليه احد فليس له ولاية الا ان يرفع له الف التي هي في المحار  
اهل العلم اصحاب ايدى و غيرهم وفيه قطع مادة الفساد والفقر والفقير والملافة  
على الخلق لانه لا يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
المذكورة في الباب الثاني اذ ان يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
والمناقاة بالمعنى والدبسي للفقير ان اراد ذلك فارجوان لا بأس به اذ ان يكن مقصده العنة  
الا المحب ما يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
لفساد ولاضمان عليه بعد تسليم المذبح الا صاحبه فان افسار التصديق فانه يرفع له الف التي هي في المحار  
فانه غير مستوفى رجل على ابيه مالا او دين او اتمام البينة فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
الحاكم فاذ ان يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
ايضا سئل الامام محمد بن الحسن عن رجل تزوج غيرة ام ذات زوج غير مستوفى ولا حدة ذات  
زوج والحدة وزوجها مستوفى على الصغير الا ان يرفع له الف التي هي في المحار  
اصح او غيرها منه ايضا وان اتمام المذبح بينة على الف والموت وروى المال  
يستحق على المال بلا خلاف وان اتمام البينة على المال وروى الموت والسب لا ينظر  
وان اتمام البينة على السب وروى الموت والمال لا يقبل بينة ثم اذ ان يرفع له الف التي هي في المحار  
كله واذ تسليم الدين والعين المذبح لا يكون هذا مقصدا على الاب حتى لو ظهر  
الاب حيا كما ان يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
والموت وانما المال يرفع له الف التي هي في المحار فانه لا يرفع له الف التي هي في المحار  
وهذا الجواب نورا بغيره على ما ذكره شمس الانوار في غمور او نورا بغيره او لا على ما ذكر

التعويض

ارادة مولى  
الحق

الدين المحار  
كالمعنى

مسألة في  
الدين

تعلق الحق  
في وجهه اذ

الدين انما يرفع  
وذا عليه ان

منه المحار







الامتنع مع الشاهد من اليمين او اقرت بدعوى المدعى شهيدان على ذلك وقال  
الامتنع بها او لم يرض وكل ذلك لا يخرج من حكمه بل هو من حكمه فانما اصل ذلك حضراته  
فشهد عليه عند القاضي بما اقر بمحضه من وكيله فان شهد المدعى امره الامتنع ان يقول وكيلنا  
يخبر مع خصمه فيقيم عليه البينة او ان شهد ان اللذان ذمهما مع الامتنع يتفلسان انما الحكم  
ان القاضي كما يستلزم الاقرار واذا اتوجه اليه على ما اقر به من عرض الامتنع اليه  
وكان القاضي حين يثبت الامتنع يجب ان يعلم كيفية الاختلاف فان القضاء يحل  
في هذا المثل واحد منهم اختار لنفسه طريقا لتقليد اليمين والامتنع لا يعلم اختيار القاضي  
فعله طريقه في التقليد ليحلف بذلك الصفة فاذا عرض اليمين فابى ان يحلف عرض عليه  
ثقت مرة فاذا نكل عن اليمين امره ايضا ان يقول وكيلنا يخبر مع الخصم بحكمه وكيف  
الشاهدان فشهدان عند القاضي بمحضه من وكيله فيكون غرض اليمين فاذا شهد المدعى عند  
القاضي بمحضه من المدعى والكسول حكم القاضي عليه بالمدعى فيكون غرض اليمين والزم ذلك قال  
الشيخ الامام شمس الدين ابو بكر محمد بن سهل السرخسي هذا اختيار صاحب الكتاب فانه  
لا يشترط للقضاء بالكلية ان يكون على نور الكسول فان المدعى عليه اذا نكل اليمين وشهد  
القاضي بعمل اخر ثم رفع من ذلك العمل فاذا اقر بغيره في ذلك جاز ان يشرط ان يكون القضاء  
بالكسول على نور الكسول كان للامتنع ان يعرض عليه اليمين فاذا نكلت ثم نكل الشاهدان  
لكونهما لا يحسم القاضي فينقض بذلك الكسول وان لم يحصل القضاء بالكسول على اثر  
الكسول فاما غيره من الشيخ فيقولون بشرط القضاء بالكسول ان يكون على اثر الكسول  
فلا يمكن القاضي ان ينقض بذلك الكسول بغيره على قولهم انهم اختلفوا مال بعضهم  
بالحكم على الكسول ثم يتفلس الشاهدان ذلك الى مجلس القاضي على وكيله بالمدعى فحكم بحكم  
الحكم مع الخصم فالقاضي يرضى ذلك فيكون هذا امضا بذلك الحكم فان الغيرة  
تختص وقال بعضهم القاضي يقول للمدعى حين ادعى ان يدين حكما حكما ذلك ثم اذا ارضى  
بذلك بيعت امسا الى الخصم الاخر فيخبره بالحكم فاذا ارضى بالحكم سبها وحكم الحكم بين  
الخصمين يكون ثم لم حكم القاضي للمدعى فاذا كان حكم الحكم سبها فانه كما يشاء للاختلاف  
فيه بين المتقدمين فقد واز كان شيئا من اختلاف يتوقف على امضا القاضي فاذا  
امضى القاضي المواز ذلك فقد قضاه والقضاء بالكسول يختلف بين الفقهاء  
فتوقف القضاء على امضا القاضي للمدعى في الثنتين اخرج ابى القاسم محمد بن عبد الله  
ثم المرأة تخرج من بينها القضاء حاجتها او لاجل الحام وحده تكون محذرة بشرط ان لا يخالط

ارواح

بما هو الحق

الرجال تبنى الوكالة قال القاضي في فصل في كتاب الفاضل في شرط  
لصحة قبول الكتاب جوده القاضي الى قول الشاهد الاصل اذا مات قبل ان يشهد الفرج  
على شهادة الاصل اقول انظر ان فيه سهوا او خيرا فانما هي شهادة النوع بعد موت  
الاصل ما لا يشبه فيه وقد خرج به في غالب الكتب الفقهية بل خرج به صاحب الكتاب  
ايضا بل في رقة حيث قال الشهادة على الشهادة لا يجوز الا ان يكون المشهود على شهادة  
من يضاف اليه لا يتقدم ان يخبر لاداء الشهادة او يكون متبعا او غائبا عنه السرقة ايام  
والبارية انتم شيخ الاسلام واما من يصح حكما ولا يصح نكلا فيقبل شهادته في  
اخر جاز ان يكون حكما في مال لا خلا والراهة تصلح حكما والعبد والمجذوم والفقير  
والاقل لا يصلح حكما لا الحكم في حق المحكمين بترك القاضي نكلا فيصلح شهادته اصلها والاول  
فلا يخل ثم انما يفتى كونه اهل الشهادة في الحالتين حاله الحكم وقت الحكم من اذ لم يكن من  
اهل الشهادة وقت الحكم ثم صار من اهل الشهادة وقت الحكم لا يصح حكما بان حكما عبدا  
او زنيا او مريضا او جانيا او اسلم او اعتق او بلغ ثم حكم ثم جرد كذا قال كان شاهدا  
وقت الحكم ولم يبق شاهدا وقت الحكم لا ينعى حكما لا الحكم في حقهما ثم ان القاضي للمولى  
والقاضي يفتى بغيره قضاه في اهل الشهادة في الحالتين كذا في قولهم بين هذا وبين ما اذا  
نكل العبد شهادة ثم اعتق وادى مقبل شهادته لان النكاح نوع العلم وحصوله والعبد في  
حق ونوع العلم له بالسباع او بالحياتية واخر سواء اذا صح العمل لكنه الاداء فاما الحكم  
لا يصح حاله الرق لانه امر بالقضاء والامر بطلب المأمور به والمأمور به وهو القضاء  
العبد امر بمنصوب الى حال فلا يصح الامر بحفظه حفظه حكم زنايا زنايا ثم سلم  
احد الخصمين خرج من الحكم منه فيما بينها وادى به بالحكم على المسلم لا على الذي هو حكم العبد  
على المسلم لا يجوز ان حكم المسلم على الذي يجوز رفض عليه في موضع اخر من المسطرة فانه قال  
سلم وادى حكما زنايا حكمه على الذي اداه المسلم لانه باسلام احد ما خرج من الحكم  
شاهدا على المسلم وتبين شاهد المسلم على الذي وكذا يخرج عن كونه حكما على المسلم وحكما  
المسلم على الذي وتبين لا يجوز للمسلم ايضا لان كل واحد يرضى بنفسه حكمه بشرط حكمه على الا  
وكذا حكم مسلم وادى حكما زنايا فان حكم المسلم على الذي جاز وان حكم العبد على المسلم  
لا يجوز لانه شهادة بها على الذي مقبول في غيره حكمه عليه ولا شهادة للذي على المسلم  
ان كان المسلم على الذي شهادة فلم يخرج حكم الذي على المسلم بغير المسلم من الحكم وقد  
رضيا بحكمهما فلا يشر احد ما بالحكم الى لو حكما عبدا او حرا حكما لم يخرج لانه حكم العبد لا يجوز

كثرة العاصي

شهادة على

من يطلع حكما

الحكم على المسلم لا يجوز ان حكم المسلم على الذي يجوز رفض عليه في موضع اخر من المسطرة فانه قال

حفظه



ابن الحكم

حسن الادب والادب  
لولا وجوب العادة  
في الرية

قد رقت

تفصيل في شرح

منه

من غير انشاء  
لا عليه

كل من يرد  
ابدا له

الحسن والاعمال وقد رضى بحكمه ما لا ينزله احد ما به من ايضا احد اخص من اعلم  
او من لا يقبل شهادة له لم يجر نضاره الا ان يقض على ابنه لانه لا يقبل شهادة له ولا يقبل  
شهادته عليه فكذا لا يصح نضاره له ويصح عليه من ايضا والابن للمولى على عبده  
المأذون المديون ومن صحح فلا يجبر له ولا تجس العاقلة في الدية والارث ان كانت  
لهم اعطيت في مالي بيت المال بل يعطى اعطاهم لانه لا بد من استوفى العطاء وان لم يدر  
الامام وان لم يكن لهم عطاء بان كانوا اهل العبادية يجبرون لانه القصد في حق مستحق عليهم  
لولى العقب اذا استوفوا الا انما مع القدرة يجبرون بحيط حسن قضاء فلهذا  
بعد ذلك واحد منهم على موضع معلوم فاختلف المتدعيان فيما يخصان اليه منهم فظهر  
كان منزل المدعى والمدعى عليه في موضع واحد فلهذا لا يملك القاضي الدرع موضعها وان كان  
منزل كل واحد منهما في جانب اخر فالمدعى عليه في ذلك المدعى به حيث شاء لانه  
هو الطالب والمشتا المحض من ايضا ولا يجوز قضاؤه بنفسه ولا لمن لا يقبل شهادته  
لا من القضا على الشهادة ولا يصح شهادته ولا يصح قضاؤه فلهذا لا يصح قضاؤه لكان الشهادة  
ان يقضى عليهم لانه لو شهد عليهم جاز فلهذا لا يصح القضا عليهم ولا يجوز ان يقضى لمن يقبل شهادته  
لا كالاخ والعلم والاولا بما ذكره كذا لو قضى لاب امه وامها وان كانا قد ماتا لم يجر قضاؤهما  
لها اذا كانت امه او ابنته فكذا في ذلك شيئا لانه لو شهد لها في هذه الصورة لم يجر قضاؤه  
او قضى لها وكذا لو قضى لامه ابنه او لزوج ابنه او المقضى له في جاز وان كان مينا  
لم يجر اذا كان الابن او البنت لمن يرث منه فاما كذا بحيط حسن ثم اعلم ان من  
لا يقبل شهادته لا يجوز قضاؤه فلا يقضى لاصله وان على ولا غيره وان سفل ولو لم يقبل  
من ذكرا كان مضافا لنفسه كما في الزارة بحون قوله واحد الزوجين لا اذ الشهادة وكل  
ما جاز شهادته جاز قضاؤه كذا ذكره الكليات في شرح ادب القاضي للمحصل قال ما يصح  
لا يجوز قضاؤه لمن لا يجوز شهادته من جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه وكذا في  
تعديل العلية لا يصح لمن لا يجوز شهادته ان يترد وقال في المطلق في الاجناس من  
لا يصح ان يكون شاهدا لا يصح ان يكون قاضيا ومن يصح ان يكون شاهدا لا يصح  
ان يكون قاضيا وقال في خبر اخر بعده وقد ذكر في كتاب الحكم من الاصل بالزوج  
اذا حكم الذي بين اهل الدية جاز وعين المسلمين لا يجوز ووقف شهادته في حق المسلمين  
لا يجوز ان يكون شاهدا عليهم كذا في لا يجوز ان يكون قاضيا عليهم وفي حق اهل الدية لا يجوز  
ان يكون شاهدا عليهم جاز ان يكون قاضيا عليهم انتهى شيخ الاسلام والمحقق في الجائر

شك

قد رقت  
من الجائر

شك المسلم والكافر كما ذكره مسكين من باب الاصل وظاهره صحة سلطة الكافر على  
المسلمين وهو قوله في القضا وفي فتح القدير ما يخالفه قال اذا لم يكن سلطان ولا يجوز  
التقليد كما يكون بعض بلاد المسلمين غلب عليهم الكفار في بلاد العرب كطريقه الان  
وميتة وبلاد الحبشة واقرها المسلمين عندهم على مالي بوقف منهم كجب عليهم ان يقضوا  
عليه واحد منهم كجعله من اهل القبولى قاضيا ويكون هو الذي يقضى بينهم كذا نصوا  
اما ما يصح بهم الجمعة انتهى وهو يدره ما في جامع الفصولين وكل معرفة والى مسلم  
جنت الكفار يجوز منه اقامة الحج والاعباد واخذ الخراج العقيد القضا ووزوج الاباني  
لا يستلوا المسلم عليهم اما طاعة الكفرة في مواضع ومجاورة اما في بلاد عليها ولا كذا يجوز  
للمسلمين اقامة الحج والاعباد ويحرم القاضي قاضيا في حق المسلمين ويجب عليهم طلب والى  
مسلم انتهى بحون قوله لا يجوز عليه القضا والى سلطان قوله شك المسلم والكافر  
انما يشك لوجه سلطة الكافر وما اذناه من اظهر كلام المص ذلك قد عول بلاد بليل كما  
لا يخفى شيخ الاسلام وذكره لا تطع ان الفرق بين الهدية والرشوة ان الرشوة  
يعطيه بشر ان يعطيه والهدية لا شرط فيها انتهى في الخزانة الرشوة على وجود اربعة بنائها  
هو حرام في الجائز في ذلك في موضعين احدهما اذا عطف القاضي بالرشوة حرم على القاضي  
والاخر ان لا يرفع الرشوة الى القاضي يقضى له حرم في الجائز سواء كان القاضي  
يحيى او يترحم ومنها اذا رفع الرشوة هو على نفسه او على غيره حرام على الآخر حرام  
على الدافع وكذا اذا طمع في مال فرسه بعض المال ومنها اذا رفع الرشوة يسوي امه  
عند السلطان حل له الدفع ولا يحل للاخر ان ينفذ ما اذا اراد ان يحل للاخر بغيره  
يوما لا دليل عليه بان يدفع اليه فانه يصح هذه الاجارة ثم المساجد انتهى واستعمل  
في هذا العمل وان شاء استعمل في غيره هذا اذا اعطى الرشوة او لا يسوي امه عند السلطان  
وان طلب من ان يسوي امه ولم يدر كذا الرشوة واعطاه بعد ما يسوي اخفقوا فيه  
قال بعضهم لا يحل له ان ينفذ وقال بعضهم حل وهو الصحيح لانه في جازة للاح  
ينحل انتهى ولم ارفسما يحل الاخر فيه او في الدفع واما الخلاف في الجائز فالاظهار  
للمعروف والمجته كما هو جوابه ليس هو من الرشوة لما عرفت وفي القبة قبل التجر العطف  
يمنع السحر من الاخطاب في المروج الا بدفع شيء اليهم فالدفع والاخر حرام لانه رشوة  
انتهى ومنها ما بدفع التعاشقان رشوة يجب ردها ولا يملك ان يترد منها بغير حق  
ان الاخر لا يملكها وقد مر في اية القبة قال في السير الكبير الرشوة لا يملك المانها قال

تفصيل في شرح  
والرشوة

ما بدفع التعاشقان

الرشوة لا يملك







القضاء الامارة ارسال نائب حين التولية في بلد السلطان والظاهر انه باذن السلطان  
 روح الكلام فيه استنباه هذا القضاء بالنظر لانظر الامارة باللفظ والامارة بالانظر  
 قبل وصوله الى اهل محل ولايته في معنى الابداء في محل ولايته في كونه لاجل قضاء امره  
 ونسب ان الحكم لم يعلم بمرور ولم يعلم القاضي ان لا ينفذ حكمه انما هو حاكم باطنيا ولم يكن له  
 لم ار ما اذا بلغ ان نائب قول قاضي القضاء ونسب ان لا يتولى حتى يعلم حكمه وكذا ما اذا  
 بلغ الاصل ووزن الثواب ولم يعلم حكمه او نسب ان يصح حكمه وان يصدق الاصل ما عاين  
 له على القضاء لم يثبت الحال لما شره نوابه انزل على نسب ان لا يصدق الا ان الاتفاق عليه  
 نوبت الحال ليس لما شره نوابه بل لما شره نفسه وكونه محسوسا بمصلحة فليكون تنقته في  
 ماله هو بيت المال وبعد التولية ليس الامارة كذلك فكيف يصدق الاتفاق على القضاء  
 وانما استنباه بجهة اخرى كالتعليم والامارة فليس الكلام فيه نسخ الاسلام وفي  
 السماع ان القاضي يخرج من القضاء بغير ما يخرج الوكيل من الوكالة الا اذا مات الوكيل او  
 خلع نائبا لا ينفذ قضاءه ولا ولاه اذا مات الموكل انقول وكيفية الاستيفاء واجبة الشبهة  
 والفقهاء عندنا اشترطوا قبل تولي اهل الشهادة ولا مانع من ذلك القاضي ان يثبت  
 الحال وذلك ليس بالاسبق ولا بالاجد الا في الامانة مال المذكورة التي ينقض بها الالة  
 بعين اهل هذه المذكورة فيكون في بيت مال هذه المذكورة واذا خرج من ولايته فهو كواحد  
 من الناس ولا يجوز قضاء الامارة التولية لم يزل القضاء فان ولي جاز ان كان عدلا وفي الحاضر  
 سئل عن ماض لا خصوص مع انسان فنقض خليفته على وجه لا يجوز لام القضاء خليفته لقضاء  
 كالوكيل بالخصوص صار قاضيا ونقض له حكمه في تلك الحادثة لم يجر واجله فبان يطلب  
 من السلطان ان يولي غيره فيقضاه اليه او يكمل جلاله من افضا حكمه فيقضاه اليه غير سراج  
 وروى علي بن رافع خاضع الامام عليه السلام في حقه ثم روى في الامارة فانما هو خليفته قبل ان يملك  
 انما حكمه وروى اذا وجب شفعه لانت على القاضي اجماع الحكم انما حكمه حكمه بها  
 وكذا اذا مات القاضي بام الوالي الخصم بالحكم جوامع النفع للعباد وسئل  
 ابو القاسم عن شرط في خصوصه من لا يملك ولا يحكم بنفسه وخصه بغيره في حقه بنفسه  
 فان اختلف اصحابنا في مال ابو حنيفة رحمه الله فيكون يغير من الخصم لا يجوز قبل موته لا يجوز  
 حقه على قبول الوكالة وعند ما يجوز وهو المختار والشرع وغيره سواء في الجامع الا ان  
 لو ان امارة ذلك بالخصوصه نوجب استخلاصها ما لا يخلو لا حالها فان كانت محذرة  
 يعني لم تعرف بالخرج والمخالطة الرجال وجه القاضي لكنه في العبد والواحد يستخلصها

كتابه في الامارة  
 انما هو لم يعلم

جواز في القضاء  
 بالوكالة

في القضاء

قضاء الامارة

في القضاء  
 خصوص

انما يكون بالوكالة

واخره

واخره ان يشهد ان على حلفه او يكتو بها لان قول امين القضاة قد حلف او  
 نكحت لا يقبل الا بشاهدين جوامع النفع للعباد وفي الاجتهاد انك في هذا العشر  
 ظاهر وانه انك في هذا اللفظ بغير اسقاط المطالبة لا يقبل دعواه بعد الامارة في  
 اليه السيد الامارة في الاعيان زيادة عن الدعوى والخصوص فيها وفي جميع برهان الامارة  
 الاعيان لا يصح نفسه لا تصير العبد ليس وقعت منه الامارة في حقه المبرر لانه لا يبطل  
 دعوى المبرر في جميع افعال المبررة في الاعيان باطله وانما جازها وفي التمسك عن  
 محمد ابراهيم في هذه الدعوى او انك في خصوص من فيها او انك في دعوى فيها قال هذا لا يخلو  
 حتى لو ادعى بعد ذلك تسع ولو قال رأت منها او رأت في دعوى فيها لا تسع وكذا  
 لو قال انما رأت في هذا العبد ثم ما شئ في القضاء ولو شهد وان عليه العام فماتت  
 البينة على الامارة قبل الشهادة فخصوا لانهم شهدوا بغير الحاق وقد تحقق الكذب فيه  
 الا ان لو قال انما رأت في دعوى كان لعلان عليه شئ شهدوا انهم اقرضوا الحاكم بالبيان  
 ولا يحكم بالوقوف لان الامارة في يد علي بن قيس الحقي ولو شهدوا انهم اقرضوا الحاكم بالوقوف لانهم  
 شهدوا بغير الحاق وفي نوادر هشام في محمد لا في الادري على صاري ولا بد من الشهادة  
 بعد من قضاه وفي التمسك او على اخره لا لا تخلف المدعي عليه بالطلاق ما لا خلاف في فاقته  
 البينة انك عليه القاضي فانه لا يثبت عند ابي يوسف خلافا لمحمد في ان القاضي في محمد  
 ان يثبت وفي نوادر ابن سنان في محمد حلف بالطلاق ما للعلم عليه الف تشهد على  
 او اقره بالف لا لا يقضى عليه بالطلاق وفي الاملاء براديه ابي سليمان حلف مطلقا  
 على دار في يده انما له ما قام رجل بينة انها لا يقضى له بها وكنت ومطلق قضاء وانما قال  
 قد كانت له وكنت اشترتها فانه حلف السحق ولا ينفك وكذا في الدعوى لو قال كان علي  
 رين فادنيه لم ينفك ولو شهد عليه بالحلحلف او شهد ابو رور ونقض بشاهديهما  
 لم ينفك وان حلف لم يكن له حلف عليه عار حث في قوله ايه حصد ايه يوسف ولو قال  
 ليس له علي شئ ولم يعلم لم يكن علي شئ من قياس قوله ايه حصد ايه يوسف ولو قال  
 كنت وفي نوادر يحيى عن شهد ان له عليه الف فنقض بها فقال ان لم يكونا  
 شهد ابو رور فصدور لا يثبت وفي نوادر هشام ادعى محمد له ان الحق ادائه  
 وحلف ان ما اعطاه او ما هو اياه وامام المدعي البينة على التمسك والنسب فامضى  
 القاضي ذلك قال محمد كنه فيها ثم ما شئ في القضاء وفي جميع برهان الشهادة  
 وقف على كذا ولم يسم الوامق اخلف وبعضهم قالوا قبل ان تار اليه الخصم وفي

الامارة  
 ان عيان

حلف بالطلاق  
 فثبت عليه

شهدوا بالوكالة  
 انما هو

بغير الامارة







تضاؤه ايضا وبنات في العبد والكافر والنبي لم يجر شيئا منهم على القضي عليه والاداء  
 فلم يجر تضاؤهم له وعليه فعلنا ان القضاء بجرى كجر الشهادة في هذا الباب ففعلنا ان  
 من لا يجر شيئا منه لا يجر تضاؤه وكل من جازت شهادته جاز تضاؤه فإذا كان هذا  
 على ما وضعنا جفت الاسئلة الباب ففعلنا ان قضاء القاضي جاز للامام وعليه كما يجوز  
 شهادته له وعليه شرح الرازي على ادب القاضي للخصاص قال القاضي اذا كان غائب  
 قضاه على الجور ردت مضايه لانه لا كان الغائب منه الجور بحيث ان ما قضى قضى  
 جوره فلا غائره في قضائه وكذا في الامم الذي يولى القضاء اذا كان جازا لم يجر حكمه ويجوز  
 حكمه فانه لا الظاهر ان القاضي لا يقضى الا بجرى وان كان الذي يولى عنه جازا فاعادة  
 في القضاء قال في كتاب القاضي الى القاضي اذا كان الغائب في الكتاب فاستفتا  
 او مر شيئا جاز للقاضي المكتوب اليه ان لا يقبل كتابه لانه كتاب القاضي الا القاضي غيره  
 الشهادة على الشهادة ولهذا لا يجوز في احد او القضاء ولا يقر في خطاب هذا القاضي  
 وهو في موضع قضائه فذلك القاضي وهو في موضع قضائه ان هذا الشهادة وشهدوا  
 عنده كذا كذا ثم يقبل ويقتضيه ان كان الحظ غير لا ولا يقبل ان كان ما ساقا  
 فذلك في باب الكتاب وهذا لو كنت في موضع قضائه لا يجوز قال القاضي  
 لو باع عمارا بدينار او بغيره ان يكون بضعف ثمنه او يكون عليه دين لا وفاء له الا ان  
 او يكون محض حال السقف لم يجر اذا هذه الاشياء شرط كجواز بيع العاصم على  
 اختيار المالكين منه ايضا واعلم ان قولهم لا يقضى به لا يكتفى على التوفر واليجاب  
 بالاسان بالكل وانما يكتفى بغيره في القضاة والفقهاء بقوله كنتم هذا الفصل ولا  
 تنقض به وظاهر الهداية ان معناه ان المقتضى يجب بقوله لا يكل فليست عليه بجرى باب  
 التحكيم في قولهم فان حكم امرها باب كتاب القاضي الى القاضي وذكر ابو علي بن موسى  
 في كتاب ادب القاضي قال محمد بن رجل لا يفتيه كرسا وهو بالبراق فانما يفتيه عنده  
 قاض الكوفة ان يفتيه كذا وكذا بحدودها وان لا يفتيه الا من عرفه اسمه ولا يفتيه  
 قال محمد يكتف القاضي الى القاضي من وبن فلان بن فلان ففتي وانما يفتيه على ضيق كذا  
 وكذا بحدودها لا يفتيه فاما قد تم بالكتاب فكل من منع من ذلك قضى عليه فاك محمد  
 وانما كتاب القاضي الى القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة ادب القاضي للخصاص  
 واذ ان كتاب القاضي من فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا ولم يكتب اسم المكتوب اليه فقبل  
 المكتوب اليه لا يعرف القاضي المكتوب اليه باضاقه الى موضع ولاية قضائه كما لو عرفه

ادب القاضي  
 قضاة  
 وقت قضائه

قاضي القاضي  
 المحامي  
 او قاضي

ساعات  
 مع قضاة  
 القضاة

الوقت في الدار

الوقت في الدار

بجانب

بالسنة وكذا في لو كتب فلان بن فلان الى من وصل اليه كتاب من قضاة المسلمين  
 وحكامهم استشهد بهم عليه فان من رآه عليه ذلك الكتاب بقوله اذا كان تاريخ الكتاب  
 بعد الولاية او كان من كاهن في ادب القاضي ان يجره رواية الكوفيين ورواية البصريين  
 عزوا ان اباحته كما لا يجوز ان يكتب الى من يجره قضاة المسلمين وكان يجره ان يكتب  
 من قاضي الكوفة الى قاضي البصرة وان لم يسم اسمها وقال زرارة استحسن ان يجر الى  
 من يجره كتابا يجره قضاة المسلمين وان لم يسم اسم القاضي وكتب الى قاضي بلدة  
 كذا فهو جازم بهذا قول ابن يوسف وجه ما قال في الكتاب لانه كتابه كذا كذا كذا  
 ولا يختلف باختلاف المكتوب اليه فليكن يكتب تعيين القاضي المكتوب اليه لا يفتي  
 ان كتاب القاضي خطاب منه لآخر وخطاب المجبولين جاز كان ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومنها ما عثر عليه في كتاب المجبولين عند الخطاب وانما شرط ان يكون تاريخ الكتاب بعد  
 ولاية المكتوب اليه لانه لا خطب القضاء ومن ولي بعد تاريخ الكتاب لم يكن قاضيا  
 في ذلك الوقت فلم يدخل في الخطاب وجه الرواية الاخر ادب القاضي للخصاص  
 ولو كان العنوان من فلان بن فلان الى فلان او من ابى فلان الى ابى فلان لم يقبل لانه  
 مجرد الاسم ويجوز المكتبة لا يفتي به التعريف فاذا لم يعرف انه المكتوب اليه لم يقبل  
 كذا في ادب القاضي بل كذا لان قاضي بلد كذا لا يكون واحد في الاصل فقدمه  
 بالاضافة الى بلدة ولا يجره ايضا اذ ان كتاب الى قضاة المسلمين فانه يقبل لانه ثبت الى  
 كل قاضي من كتابه الى واحد وهو مجهول وقال ابو يوسف يقبل اذا شهدته الشهادة  
 اذ كتاب فلان القاضي ببلدة كذا اليك لانه عرف الكتاب بقوله القاضي ببلدة كذا  
 وعرف المكتوب اليه بالاشارة الا ان يكون المكتبة مشهورة مثل شهرة ابن حنبل قال  
 ابو بكر الرازي في السراج وكذا في السنة الماضية مثل عرس الخطاب وعليه من الخطاب  
 لان النقص منه التعريف وقد حصل فكيف ذكر ابو علي بن زرارة يوسف انه ان كان من  
 فلان الى ابن فلان لم يجر وان كان مشهورا مثل ابن ابي ليلى وابن شيراز وذكر ابن  
 كاهن في ادب القاضي قال في نسخة ابن سليمان انه يجوز في شرح ادب القاضي لابن  
 كاهن الذي شرحه ابو علي السمرقندي المكتبة اذا كانت مشهورة مثل ابن حنبل فليكن  
 رواية ابن سليمان ولا يجوز في سائر الروايات ان يفتي في المكتبة الا ان اقدم  
 بشهره في المكتوب اليه لا يعرف ان المكتبة هو الذي استشهد به المكتبة او غيره فلا يقبل  
 ادب القاضي للخصاص وهو انكسر حاتم القاضي الفزاري على الكتاب وقال الشهادة وشهدوا

ذكر في المكتبة  
 من المكتبة

ذكر في المكتبة  
 المكتبة

المكتبة في المكتبة



هذا الكتاب فكل من يقرأه على ما عليه قبله وكنهه لو كان  
الكتاب مستورا في اسفل حاتم فان العاقبة مبقلة اذا شئت الشهود عليه ان كتاب  
واذ فراه عليه وهذا قول ابن يوسف وروى ابو علي بن موسى قال ابو حنيفة قال جاءوا  
بالكتاب وقد انكسر خاتمه او جاد به فخر ختم فقالوا لشهد ان هذا كتابه اليك وانه  
فيستفاده علينا لم يقبل ذلك وروى الحسن بن ابي مالك عن ابن يوسف انه قال اذا شهدوا  
على الخط وقد سمعوه في الحاكم جازت شهادتهم وان كان الخاتم انكسر وجه قول ابن حنيفة  
لان الكتاب تغير حاله فاورث شهادته ارب العاقل للخطب اما ما سقطا بشهادة  
فكتاب العاقل فيه فخر جائز كما لا يجوز الشهادة على الشهادة ولا الشهادة انما يشهدوا  
والنقصان وكما شرح الرازي في ادب العاقل للخطب قال اذا شهد الشهود على الكتاب  
وعلى حاتم العاقل فله كتاب صحيح لانهم قد شهدوا بان الكتاب وعلى حاتم انه من طلائع الاطلاق  
وهذا اذا اريد بهم شهدون على اسمه ونسبه وان طلائعنا كتب على صاحب ما يراه من الخط  
صحة كتاب العاقل لا العاقل قال شيخنا رحمه الله لو لم يشهدوا على حاتم الكتاب انهم قالوا  
الكتاب جازت الشهادة اذا شهدوا على ملك الكتاب لان الشهادة انما تقع على ما في  
الكتاب وروى الحسن بن ابي مالك قال كان العاقل يعرف الشهود الذين شهدوا على الكتاب  
بالعدالة فمضى بمحضر الطالب والمطلوب وتخلل ما فيه وانفذه وان كان لا يعرفه من بعد ذلك  
لم يقض الكتاب وكنيت المحضر وشهادة الشهود ويجعل الكتاب في درج المحضر حتى ياتي  
الشهود فاما عدلو افض الكتاب بمحضر الطالب والمطلوب وحكم ما فيه وان لم يعدوا  
قال للطالب اني قد شهدوا على الكتاب اما اذا عرف عدل الشهود فاما ما يقض الكتاب في رفق  
ليعلم صدق الشهود ما شهدوا به ويقض ما فيه بعد ان يروا على القضي على العضا  
ينفع تركه فلا يرد من فض الكتاب وما علام المقتضى عليه واما اذا لم يعدوا الشهود  
فانما لم يقض لان ثبت صدق ان الكتاب اليه ان لم يقطع بعد على شهادة الشهود  
بالكتاب وما يراه فلا يثبت ان يثبت الكتاب ما لم يثبت عدله انه اليه ولكن يكتب به  
محضر على ما جرت من العفة ويجعل الكتاب في درج حتى ينظر في امر الشهود وما اذا ثبت  
عدالتهم من فض الكتاب وحكم ما فيه وان لم يثبت عدالتهم استردوا الشهود من المحدث  
فان اتى شاهد عدل فمضى وحكم ما فيه واللام يحكم بشئ شرح الرازي في ادب  
العاقل للخطب قال وان لم يقبل الكتاب حتى خرج العاقل من المكتبة من القضاء  
موت لم يخل او نسق او غير ذلك لم يقبل الكتاب كما ان شهود الاصل من خرجوا من

جاءوا به فخر

ما سقطا بشهادة

اشهد على الحاتم  
او على الكتاب

شهدوا الشهود

خرج الكتاب  
من القضاء

انما يجوز

ان يكونوا من اهل الشهادة يعني او نسق او غير ذلك لم يجز شهادته الشهود على شهادته  
لذلك هذا اما الموت فصار من مستلزمات الشهادة على شهادة الاصل فليقل  
الشهادة على شهود الاصل وان مات شهود الاصل ولم يقبل الكتاب او اجازت  
العاقل المذركت والعرق بينهما ان الموت لا يبطل حكم الشهادة الا ان كان الشهود  
لوما ثم بعد سماع العاقل الشهادة قبل التعديل لم يبطل شهادتهم وبكلمة بطلت  
الشهادة والموت يخرج العاقل من القضاء الا ان كان العاقل لو مات بعد ما سمع  
الشهود وقبل التعديل لم ينفذ ذلك الاستماع مضار لا فرق بين موته وعزله في  
هذا فلهذا قلنا انه لا يجوز ان يقبل الكتاب بعد موته كما لا يقبل بعد الغزل وفارق  
هذه الشهادة على شهادة الاصل من ايضا وينبغي للعاقل ان يقبل الطالب  
ما يراه ما سقطت هذا الحاتم على الميت ولا راحة اياه اليك عنه ولا اجازت بذلك  
ولا يثبت من على احد ولا عندك ولا يثبت من بين حال الشيخ رحمه الله ان هذا  
كله ويختلف بينا واحدة وان شاء الله على قوله ما يراه الميت من هذا الدين الذي  
تدعيه ولا يثبت من لا يراه به ولا يثبت من بين ما يثبت على جميع ما كانه او لا يثبت  
لانه يجوز ان يكون الميت تدبر في الدين فيسقط ان يحضر في ملكه ويجعل الطالب  
على ذلك حال وان كان كل من ثبت عليه ما في العاقل يستحق الطالب على  
ما شئت كذا لان العاقل ما يراه في حاتم في حال الميت فيسقط ان يستحق بكل ما يثبت  
الدين على وجهه كما كانت حاتم فيكون ان يكون كان يدعي البراءة فيقال العاقل ان  
يختلف الطالب على دعواه وكان العاقل يكتف بملكه ذلك للعاقل ان يكتف بملكه ويكتف  
ولا يعطيه شيئا يفر به من ليس هو الحاكم على عليه اذا كان حيا ان المدعي لا يكتف على اداء  
المدعي عليه اذا فر المدعي عليه باصل الدين او حقه عالم ببيع البراءة او القضاء او شيئا  
يجوز اداءه من الدين لان يثبت حكم العاقل على ظاهر حالها فاما اذا لم يبيع المطلوب  
القضاء ولا شيئا يوجب البراءة ولم يفر بالدين اصلا لم يجز ان يكتف الطالب على شئ  
لا يملكه المطلوب وهذا هو الحق الميت له كذا غير من يحكم على ما يكون احوط له ويجوز  
ان يكون الميت لو كان حيا كان يدعي البراءة فيختلف على ذلك وليس بهذه البين حق  
الموت وانما يفرق الميت لوانه الميت ان يكتف الطالب لم يراه من الدين وعلى  
العاقل ان يكتف على ما قلنا حتى الميت لا يجوز ان يظهر عليه دين اخر او مقتضا لا يقبل  
العاقل انك لم تحظ في حال اليمين ورفض لا الطالب يفر عين كما ان ياجد وان

شهادة

192  
الكتاب  
في النوع

ما شهدوا على  
او على العاقل  
الطالب

يكتف من بين  
على الميت

شروط  
مدعي

عقلا



الطالب قد كان اخذ حقه في جوده الميت ما اذا كان كذلك لم يستحق للعاقب ان يلقب  
 انما قول المورث في ذلك والله اعلم منه ايضا ثم اعلم ان نصب السخر عند العاقب  
 به شرط ان يكون العاقب في ولاية العاقب كما في قوله العاقب اذا جعل نائباً عن العاقب  
 حتى يسمع عليه الخصومة ويسمى هذا السخر والعاقب ليس في الولاية هذا العاقب لا يصح  
 هذه الولاية وليس له ان يقر بغيره على ما استمرر في المعتمد ان النقص على السخر لا يجوز والمجوز  
 له حوله في الولاية انما يتبادر النقص على العاقب وهو على النقص على العاقب الا  
 لقوة في مسائل الاولى على المورثين العقب او الطالب على عدم مقصود السخر  
 نصب الطالب وخاف الخالف اختلف ما في العاقب نصب وكذا العاقب ويرجع  
 الدين اليه ولا يثبت الخالف وعليه العقب في الخاتمة الثانية الشريكية اذا اراد الاول  
 في المدة ما خشي البائع مطلب الشري في العاقب ان ينصب خصامه البائع ليرده عليه  
 قبل نصب نظر الشري وقبل الالة كما شري ولم يافقه وكذا مع احتمال عينية فقد ترك  
 النظر لنفسه فلا ينظر له اذا لم ينصب ومطلب الشري في العاقب الا عند انفس محمد فيه  
 او ابناءه بعد في رواية فثبت مناديا على باب البائع ان العاقب يقول ان خصمك  
 فلانما يراد عليك ما خفت والا فخصم الباع فلا ينصفه العاقب فلا اعذار في رواية  
 لا بعد العاقب كذا في جامع الفصولين الثانية كقول بعض علماء ان لم يوافق به عندنا  
 على الكفيل مع الطالب في العقد فلم يجزه الكفيل حتى مضى العقد كذا في المال ولو رجع الكفيل  
 الامر لا العاقب فخصم وكذا العاقب وسلم اليه الكفيل عنه ثم راد وهو خلاف ظاهر الرواية  
 انما هو في بعض الروايات ان يرفع كذا في جامع الفصولين الرابعة او انوار الخصم  
 فالعاقب يرسل امينا يادى عليه بانه عليه ايام ثم ينصب عنه وكذا المدعو وهو قول ابو  
 الحسن وعلى به ثم قال اخصم شرط قبول البينة لو اداه المدعى انما يافقه من الخصم  
 العاقب شيئا ما لو اداه او يافقه من مال كانه العاقب في بده لا يستحق  
 اخصم ولا يحتاج العاقب الى نصب الكفيل لو تراه معاقب قد ساء في شرفات البيوع  
 وانما دخل كاف التشبيه في قوله كالكفيل والوجه في الاشارة الى عدم الحكم بالنسبة على العقب  
 كونه كاحد المورثين في البائعين فيما لم يثبت عليه لكن ان كان في عينه فلا بد من كونه في  
 فلو ادعى عينا راثره على وارثه لم يثبت في بده لم يسمع في المورثين نصب احد  
 خصما او لم يكن في بده شيئا في جامع الفصولين الرابع والاصل انما هو من كل الدين وهم  
 عين الاخر في الارث وما تادى في غيره عند ابو يوسف لا عند ابي حنيفة ومال محمد بن ابي حنيفة

نصب  
 احد المورثين  
 نصب  
 واحد من المورثين  
 نصب

الميت  
 من بين ماله  
 المورثين على  
 بعض المورثين  
 عليه

نائبين ومول ابو يوسف استحقان ومحمد بن ابي يوسف انفسهم ومن ذلك من يده مال  
 الميت وان لم يكن وصيا ولا وارثا وله اختلاف الشيخ ومن ذلك بعض المورثين على  
 لما في الفتاوى كتاب الدعوى والبيات في الوتف اختلف بين المورثين مات احد ما ومن  
 يدعي او لا ولا الميت ثم اعي امام سنة على واحد او لا ولا الاح اختلف بعض بعد طين  
 والبائعين والواثف واحد يتقبل ويستحب خصامه البائع ثم مال اختلف بين جماعة فلو  
 احد منهم الموكيل او على واحد منهم او على وكيله يصح الدعوى اذا كان الوتف واحد ثم اعي  
 لا يصح الدعوى على بعضهم اذا كان المورثين ابيد في جميعهم ولا يصح القضاء الا بعد ما يدي  
 الخاف من انفسهم يكون القضاء في قوله الا ان يكون فيهم وينبغي ان يستطاعوا ان يرضوا العاقب  
 عدم وجه للشيخ فاذا كان له ولو منسوب العاقب لم يجر الالة في الوتف في مال وهو منصف منه  
 مع وجود وصيه كما في بيع الفقه وسوى المص من الاب والوص مع ان في الالة والاب  
 ولكن ظاهر ما في كالمورث وهو الصحيح كافي جامع الفصولين في حازة القضاء في الصحيح في الاب  
 كالعاقب فقد اختلف الفقهاء في العقد ما في المورث منه ايضا وفي جامع الفصولين انما كانت  
 العاقب او اقر او لم يجز ما يشترط له يكون على التبعين لا هو وجده او جده من بضارب لا لا ينفع  
 وكذلك انما ينفذه من قبل منه اخصامه المورثين والافاضة لكل فولين من اخصامه صدر  
 من المدعي عند الحاكم فان امكن التوفيق قبل والام يتقبل كما اذا صدر من الشهود وكل ما تفرق  
 فخرج الشهادة التي منعت استعمال الدعوى انفسهم في الحكم ومن شدة جهل ما في باب  
 بيع النعام في كتاب البيوع ان تصرف امين الامام تصرف الامام بنفسه وتصرف الامام  
 حكم فكذا تصرف امينه وله ان يجر لكل واحد منها ان يشري لنفسه شيئا لنفسه في القيمة  
 وان كان فيه شقة ظاهرة للفاصلين بان اشترى بثلث القيمة وزيادة لا يتعاقب الناس في  
 شهاهة وشانها من مال ان هذا قول محمد ما عندنا فان كان فيه شقة ظاهرة يجوز له  
 اقصاء والصحيح انه قول الكل نفس عليه في الذخيرة وبهذا الخلاف المورث لا العاقب اقامه  
 مقام الميت في كل الولاية العامة عند غير الميت لا مقامه في خصامه كالميت نفسه  
 اقامه وتصرف الميت ليس حكمه كذا تصرف نائبه انما هو قد ظهر بهذا ان الامام كالعاقب  
 مندر حكمه في قضاء الملقط اذا مال العاقب جعلت وكذا في تركه فلان فهو وكيل كالمقبط  
 فقط اذا مال جعلت وكذا فهو من عام كذا في قول ابو يوسف وبهذا اخص العاقب  
 يجوز مسائل من القضاء في قوله وان ام العاقب البائع غير الصحيح ان حكمه بالوتف  
 لا يرفع الخلاف كافي البراءة وفائدة انه لو رجع لا يوافق فانه حكم امه بغير ولا انه

توفي في حق  
 ما صدر في  
 بركة في الارض  
 تصرف امه  
 كالمقام  
 تصرف امه

لولا ان العاقب  
 خصم وكذا  
 تركه كذا  
 وكذا  
 الحكم بالوتف







عند القاضي في حادثة فالحق لا يقضي شيئا منهم بل بالناجدة  
 عند القذف ولا يجد المشهود عليه وصف بل اهل الشهادة حتى يتقيد النكاح كجهنم وفي  
 ابلية الاداء ونحوه واحتمال اهل النفاق ما منهم اهل الشهادة حتى يتقيد النكاح كجهنم  
 واهلية الاداء لم يتقبل نكاحا ولا بل فيه احتمال لانه ربما يصدق وربما لا يصدق  
 فاذا شهد اربعة منهم بالناجدة رجل لا يجد المشهود عليه لاحتمال الكذب في شهادته ولا يجد  
 الشهود ايضا وصف ليسوا اهل الشهادة وليسوا من اهل ادائها وهم العبيد و  
 الصبيان حتى لا يتقيد النكاح كجهنم ولو شهدوا في حادثة فالحق لا يقضي شيئا منهم  
 فاذا شهد اربعة منهم على رجل بالناجدة المشهود عليه ولا يجد الشهود ان كانوا اقباسا  
 وان كانوا عبيدا كجهنم وانما اعلم بحظير بالان في اول الحدود ولا يتقبل شهادة  
 الصالح الا اذا كان فاسقا مسورا فبالاحتياط في الكذب تقبل لان الصالح لا يبال من  
 ان يميل الى الكذب ولا يحب عادة فتكلمت فيه زيادة ثقة يمكن الاخر عنه حتى اذا  
 علم القاضي انه صدق في اللسان تقبل شهادته بحظير حتى ثم انك الفاضل بين الصغيرة  
 والكبيرة ان الكبيرة كان حراما كحاضا كالطاهر والزنا وشرب الخمر والسرقة والعقل يبرهن  
 والكل مال البتيم والصغيرة عالم يمكن حراما كحاضا كالقوة والفطنة والنظر مشهورة وشرب  
 الخمر وسوى الخمر والربا ولا تقبل شهادة الكل الكبر اذا اومن عليه وكذا من  
 الخمر والمسكر لان الكل الربا ليس حرام كحاض لان عقد الربا مقيد للملك بعد اتصال  
 القبض به والملك سباح فلم يكن حراما كحاضا وكان ناقضا لكونه كبيرة كالحق بالصغيرة  
 مشروط الا اذا كان فيه لئلا وشرب الخمر وان كان حراما كحاضا الا ان لا يتيقن في  
 شربه ثم دام على شربه فهو مقيد على المعصية واذا لم يبرم عليه فهو مباح ناوم على  
 ما فعل مستغفرا لاضاع بحظير حتى قوله لان عقد الربا لم يظهر من هذا التعليل ان  
 المراد الربا بها ما حصل بالصدق كسج ورجلين بدريهم او ثوبين من الزمير بغيره وما كتبه  
 ذلك واما ما كان مشهورا بينا بين الناس من اعطاء الفرض ووضع الزيادة عليه  
 فلا شك في كونه كبيرة لارحمه وفي الاول الوجه نعم انبان شهدا على امرئ ان يقطع به  
 او عفا عن نفسه ثم اسلم المشهود عليه بعد الفضا بطلت الشهادة لان الامتناع من  
 القضاء في العقوبات انتهى بحرف قوله والدمى على شدة وجب بخلاف الشهادة في  
 في المعنى واللفظ لا يوجب اختلاف ان اختلاف المعنى بان يتطابق لفظا على اعادة  
 المعنى بطريق الوضع لا الضمن وعند ما يكفى الاتفاق في المعنى حتى اذا ادعى رجل مائة

شهد اربعة بالناجدة  
 ولم يقبل منهم  
 بل كجهنم  
 لانه

شهادة الناس

الزنا بين الكبيرة  
 والصغيرة

الكل الربا  
 كحاضا

اسم المشهود عليه  
 كحاضا

تطابق الشهادة

درهم فشهدت بدينهم واخر بدينهم واخر بدينهم واخر بدينهم لم يقبل عنده  
 لعدم المطابقة لفظا وعند ما يقضي بدينه لا اتفاق التدين الاخيرين فيها معنى فلو  
 شهد احد ما بالنكاح والاخر بالتزوج قبل لا اتحادا معناه كذا الرب والعطية وكما  
 ورر غرض باب الاختلاف في الشهادة اقول لا شك في وجوب التطابق في اللفظ الغير  
 بوجوب اختلاف المعنى ايضا لحق العبارة ان يقال واللفظ وان لم يوجب اختلاف  
 المعنى ثم يقصر الموافقة في اللفظ بما فيه من الشرح اشارة الى انه لا يشترط ان يكون  
 بعين ذلك اللفظ بل بما يعينه او يبراهنه شح الاسلام وفي البديع كل ما سبق باب  
 غرضه قبلت ثوبه وشهادته الا اثنين المحذور في القذف والمخوف بالكذب لا من  
 حصاره وما بالكذب وشهادته لا يعرف صدق ثوبه بخلاف الصالح اذا مات عن  
 سائر امواله الفسق فان شهادته تقبل انما بحرف قوله من يقبل شهادته ومن لا يقبل  
 والمحدور في قذف واعلم ان اسباب الحجج كثيرة منها الكوثر في البحر الهندي لانه  
 اذا ركب في البحر الهندي بعد خالقه بغيره ودينه وسكن دار الحرب وكفر سوادهم وعقد  
 وشهد بدينهم بدينك مالا ويرجع الى اهل غلبه فاذا كان لا يبال ان يحاطر نفسه ودينه  
 فلا يجوز ان يأخذ من غرض الدين فيشهد بالزور ومنها التجارة في ذنوب فاسق فانهم  
 يطعنونهم الربا وهم يعلمون والكل الربا من اسباب الحجج ومنها انه لا يقبل شهادة  
 الاثراف اهل البلق لانهم قوم يتقصون فاذا مات احد منهم تائب الى سبب ثوبه  
 فيشهد بسبب ثوبه ويضع فلما يبرهن ان يشهد بالزور شرح ادب القاضي لهذه الشهادة  
 في الذخيرة او شهد الكفيلان بنفس المدعى عليه على المدعى ان المدعى عليه او فاه الدين تقبل  
 تقبل شهادتهما وقد قيل لا تقبل الصحيح في الجواب انها ان شهدا بدين الدين الذي  
 حصلت الكفالة بالنفس لا جلة تقبل بامار خاف في الشهادة في الفصل السابع رجل  
 اشترى جارية وكفل له رجلان بالحققة فهاهم شهد الكفيلان ان البائع يصدق الثمن  
 لا يقبل شهادتهما وكذلك لو شهدا البائع ابراه في الثمن منه ايضا سئل الشهود  
 بالبائع عن الثمن فقالوا لا نعلم لم نعلم وبالنكاح عن المهر فقالوا لا نعلم تقبل كما في الصغيرة  
 اشهاد في القضاء بيم مات غرضه وراح وابنه مات ايضا فقال الاخ مات اخي بعد  
 موت ابني وقالت الزوجة بل مات اخوك قبل موت ابني فالقول للمرأة والاصل في  
 هذا الجحش ان الورثة مني اختلف في تاريخ موت الامار بالبينه بينه من زيادة  
 الاراث والقول ثور من سكر قس في الدعاء من الاختلاف في المعارث والمفهوم من

والبين

ركب في البحر

الحجج في  
 قرض

شهادة اهل  
 القصب

شهادة الكفيل  
 بالنفس المدعى

شهادة الكفيل

شهادة الكفيل  
 والامير

اختلاف في تاريخ  
 الموت



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

مسلم احمد بن حنبل  
نور بن نصر بن  
ابن ابي اسحاق

شاہین آباد

[illegible]







منفصلا فلا يتقبل وجه الاستحسان ما اشار اليه بغير في الكتاب ان موت النفران لا يحقر  
المسلمون ومعنى هذا الكلام ان الابطال غالبا انما يكون حال الموت في دورهم والصلوة  
لا يحقر في دورهم عند موتهم غالبا بل لم يتقبل منها في الموت والاصح  
ادعى للاضاحاق فموتهم المتعلق بالموت والاصح مقتضى حياة كقوتهم وان كان الاجاب  
قد يحصل بحجة المسلمين اعتبار الغالب الا انى ان شهادة النساء فيها لا يطلع عليه  
الرجال صارت حجة للضرورة وان كانت الحادثة بحال كقول الرجال حضور تلك الحادثة فمقتضى  
الشهادة اعتبار الغالب كذا بناء على الذي بينا في الجواب في الخصاينة فهو الجواب في السبب  
حتى لو اقام نفي بنية النصارى ان تلكا نيات وان اذ ابنه ووارثه لا يعلمون وانما نية  
واحد من تلكين كما لا يتقبل منها في نياتهم فاستحسانا فان اقرعوا مسلما القياس  
ان لا يتقبل لما روي في الاستحسان لا في السبب فانما ثبت بالنظر في الغالب فانما ثبت  
بالنكاح ونكاح اهل الذمة انما يكون في دورهم غالبا ولا يحقره المسلمون في الغالب فلو  
لم يتقبل منها في دورهم اولى بالتصحيح فموتهم المتعلق بالسبب منه ايضا قال ابن  
سليم في حجة في رجل مات وترك ابنتين احداهما مسلمة والاخرى نصرانية فقال المسلم منها  
اسلم ابني قبل موته وانما وارثه وقال النفران انه لم يسلم وانما وارثه فالقول قول  
النفران منه لان الذمة تعرف كونه كافرا فالقول انما تسكت بالاهل وهو يوافق القول والمسلم  
يدين زواله بالاسلام فكلام القول قول زيد بن العباد ولان احكام الدينين مانع  
من حرمان الارث وقد عرف وجوده فاذا ادعى الابن المسلم الاسلام فقد ادعى زوال  
المانع فالابن ينكر فالقول قول النكر ولكنه يصح على الميت باخبار الابن المسلم ان اسلم  
لاذ اخبر بغير ديني وهو وجوب الصلوة عليه وخرج المسلم الواحد في امور الدين متقبول  
فيصل عليه وليس بضرورة الصلوة عليه ثبوت استحسان الميراث لابن المسلم لانه  
ينفصل ام الصلوة غير الميراث في الجمل لم يكن من ضرورة استحسان الميراث لابن المسلم  
ولو اقام المسلم غير ابنتين اذ مات مسلما واما النفران مسلمين او غير مسلمين اذ مات نصرانيا  
فثبت بالميراث لاسم منها ما اذا اقام النفران نصرانيين لانه لا ينسب اليه اقام ما هو حجة  
على النفران والابن النفران اقام ما ليس بحجة على الابن المسلم واما اذا اقام النفران مسلمين  
فلا يمانع وان اقام ما هو حجة على المسلم ولكن مع هذا ترجحت بنية المسلم لوجهين احدهما ان  
ابنته كالكليات وبنية المسلم ثبتت اذ احوالها هو الاسلام وهو ثبت استحسان الميراث  
لابن المسلم بنية النفران نفس ذلك قلنا اجعلنا القول قول الابن النفران لانه ينفق

اجاب راجع اليك  
في شهادة النصارى

انما ثبت في النصارى  
على غير مسلم

احتمال ان اسلم  
ابنته الذمة

هذا الواحد في  
الامر الميراث

استحقاق

استحقاق الابن المسلم فتكون البنية بنية المسلم لا بنية الاستحسان لنفسه الوالد الثاني  
ان الاسلام انما هو مال مسلم الاسلام يعلم ولا اجل نكاح الرجوع بنية المسلم بنية الوالد  
ولذلك قلنا ان القول بدين مسلم وكافر يكون مسلما بنية المسلم من الوالد الاسلام كذا  
واما حكم الصلوة عليه فانه يفتل عليه لا باستشهاده فان الشهادة بغيره لا يتقبل  
شهادتهم في الامور الدينية والصلوة امر ديني ولكن لا خيار لابن المسلم باسلامه وبقبحه  
في حق الصلوة كما ذكرنا فان كان الميت بنوا صغارا او نساء لم يمت مع ابنته المسلم  
وجعلتهم مسلمين لانه لما قضى بالميراث لابن المسلم بالبنية فقد قضى بالاسلام للماتين  
لا محالة فثبت بنية المسلم منه فاذا جعلناه مسلما لا بد من الحكم باسلام اولاده الصغار  
لانهم يتبعون خيرة الابوين في الدين قال في المتن لم يعلم بغير الابن المسلم بنية الاسلام  
ابنته قبل موته حتى ادعى رجل على الميت اربنا واما ما في بنية النصارى على الاسلام الاب قبل  
موته قال محمد رحمه الله ان كان النورم مسلما لم يطل بنية شهادة اهل الذمة ولم يرد القضاء  
وان كان زيارا ردت القضاء وانقضت لاسن المسلم جميع الميراث اما اذا كان النورم زيارا  
فلان الابن المسلم اقام ما هو حجة على الابن النفران وعلى النورم ثبت وراثته واستحقاقه  
الترك ولم يثبت استحسان النورم بما اقام من الحجة لان ما اقام من الحجة لم يثبت بحجة لاني حق  
الابن المسلم ولا في حق الميت لا محالة باسلامه ضرورة الحكم بميراثه لاسن المسلم واما اذا  
كان النورم مسلما فلان ما اقام الابن المسلم من الحجة لم يثبت حجة في حق النورم فلم يثبت  
وراثته في حق النورم فلا يحتاج النورم الى اقامته البنية على الابن المسلم واما يحتاج لاقامتها  
على الابن النفران وما اقام النورم حجة في حق الابن النفران قال النورم تركت الميت مالا  
واقام الابن المسلم شهادة من النصارى على ان مات مسلما وادار احد اخوة الصغار  
لم يتقبل بنية على ذلك بخلاف ما اذا تركت مالا والنورم انه اذا تركت مالا فبني الابن  
المسلم من اهل الذمة انما يتقبل على المال وعلى الميراث وضرورة قبولها على الحكم القضاء  
باسلام الميت فيقتضي ذلك ان اولاده الصغار فاما اذا لم ترك مالا لا يمكن قبول  
بنية اهل الذمة على المال لا لعدمه الا يمكن قبولها على اسلام الميت وحده لانه امر  
دين وشهادة اهل الذمة لا يتقبل في الامور الدينية وهذا الحكم لا يخص هذا الموضع  
بل في كل موضع يشهد قوم من اهل الذمة على اسلام ميت ان كان الميت لم ترك مالا فاقام  
ابنته لاحد لا يتقبل منها وهم ولا يحكم باسلامه وروى المصنف عن ابي يوسف انه قال لا يتقبل  
شهادة اهل الذمة على اسلام الكافر في حال الحيوة واقبلها بعد الموت وان لم يكن له ميراث

ابن المسلم

شهادة النورم  
على اسلام الكافر



شهادت الہیہ  
علی السلام

السكراوات

شهادة المارة  
شهادة المارة  
الوقضاة

سیدنا ابو جعفر علی (ع)  
در این مقام علمای

[illegible]

بحسب القاعدة شبهة وانهم وروى عمر بن الخطاب عن محمد بن ابي الاسود رجل من اهل المدينة مات  
فشهد مسلم عدل او مسلمة انه اسلم قبل موته وانكر الوفاة من اهل المدينة ذلك فحرمنا  
لاولياء من اهل المدينة كماله وانما ظاهر حال ربيعة المسلمين انهم يفتكروا ويكفون ويصلون  
وكذلك ان كان محمد واني قد فقه يعني الحجة بعد ان يكون على اهل اهل المدينة شهادة الفسق  
من المسلمين على اسلامه لا نقل ولا يصل عليه شبهة انهم يحفظون بها ورجالهم  
قال لا اجز شبهة اليهودي والنصراني وغيرهما من الفتنه اذا سكره الان سكرهم في  
الارباب كلها فيوجب سقوط العدة له اذا شهد من اهل الكفر على شبهة  
شهادته من اهل الاسلام على كماله لا يعقل شبهة انها لا شهادة على كافر كانت على ان  
ان على المسلم لا نامة على انشأت شهادة المسلم فلا نقل قياسا على ما شهد على المسلم  
قال وكذلك اذا شهد على قضاء فاض من قضاء المسلمين كالحاكم لا نقل شبهة ان  
لا نامة على انشأت ان على المسلم لا نامة على القاضي باثبات قضاءه ووجوب  
ما شهد على كافر قال نامة يعقل شبهة انها وان كان فيه ايجاب القضاء على القاضي المسلم  
وذلك لان ايجاب القضاء على القاضي غير مضاف لا شبهة انها لا قضاء ولا قضاء  
اما قضاء فلا شك واما القضاء فلان المقضي باثبات ضرورة المقضي عليه وهو الوجوب  
على المسلم عليه لا وجوب القضاء عليه على هذا القاضي المعين لا سيما لا يشك عنه  
في الحكمة بان لا يكون قاضيا والمقضي اما ثبت ضرورة المقضي عليه او كان لا يشك  
عنه في حال الامن يعني قولنا ان وجوب القضاء على القاضي غير مضاف الى شبهة انها لا قضاء  
ولا قضاء فلا يمنع قبول شبهة انها وماها بها شبهة اعلى اثبات ان على المسلم نصا  
بشهادة الشهادة لا نقل ونظر هذا ما على محمد كافر مات وادعى المسلم فشهد كافران  
يدين على الميت فان القاضي يعقل شبهة انها وان كان لو قبل هذه الشهادة بحسب قضاء  
الدين على الوصي وهو مسلم لان وجوب قضاء الدين على هذا الوصي غير مضاف الى انها  
لا قضاء بهذا الظاهر ولا مقتضى وجوب الدين على الميت لانه ليس بضرورة وجوب الدين على  
الميت وجوب القضاء على هذا الوصي فانه لو لم يكن هو وصيا لا يجب عليه قضاء الدين  
فلم يمنع قبول شبهة انها كذا بهرنا منه ايضا واذا شهد الرجل بورائه رجل فقال لا اؤثر  
لهذا الميت غيره لا يعلم له وارثا غيره ثم شهد بعد ذلك بورائه رجل اخر ثم شهد الميت  
فقبلت هذه الشهادة لان قول لا وارث له غيره ليس بخصب الشهادة بل هو امر  
زايد لان الشهادة مقبولة ثم روى على ما مضى ذكره ولا اكرهوا ان التوفيق

cit

يمكن فانه يمكن ان يقول ما عقلت له وانما افرقا لما شهدت ثم عقلت بعد ذلك **سنة ايضا**  
 الاصل ان لكل ما ثبت بشهادة النساء مع الرجال ثبت ما يشهد به على الشهادة للامانة  
 على الشهادة بنظر شهادة النساء مع الرجال لان العنق في الشهادة على الشهادة تنافي  
 الكذب في الاصول وهذه الكذب في الفروع والممكن في شهادة النساء مع الرجال تنافي  
 ايضا فانه الكذب سبب عدم العتق وهذه الضلال والتباين فكلما ينظر من **الان**  
 الشهادة على الشهادة انما تعقل حاله العجز عن شهادة الاصول وشهادة النساء مع الرجال  
 تعقل مع القدرة على شهادة الرجال لان شهادة الفروع بدل اكل وجب لان الفروع لا  
 يعاين سبب الحق انما عاينه الاصل وما يشهد به النساء بنظر شهادة الرجال من حيث  
 معاينة سبب الحق انما الدلالة حيث الصورة فلهذا اقرنا وانما يتبع العجز عن شهادة  
 الاصول بل اجد اسباب ثلثة اما لموت الاصول او مرض الاصول او ضلاله لا يستطيع  
 الخصم معه مجلس الحكم او يفتيه الاصول عليه سبب منه ايضا الا يشهد على الاستعداد  
 صحيح وان كان الاصل في المعنى بخلافه حتى اذا غاب الاصل بعد ذلك او مات فالفروع  
 يشهد على شهادته لانه العجز حاله الاداء والان الحكم يقطع عنه الاداء **سنة ايضا** فكل  
 في دعوى الاصل اذا كانت الدار في يد رجل وابن اخيه فادعى العم ان اياه مات  
 وتركها لغيره او ارث لغيره او ادعى ابن الاخ ان اياه مات وتركها لاولاد  
 غيره فمضى بالدار بينهما نصفان لانه كل واحد منهما اثبت الملك لانه في الدار لم تثبت  
 الانتفال لانه في الدار اثبت من حيوان فمضى اولى كل واحد له ارضه والدار في  
 ايديها وانما يفتي بغيرها احد منها نصف الدار ثم ما ينقص لابل كل واحد منها **سنة**  
 بغيره انما لولده فانه قال العم هذه الدار كانت بيني وبين اخي نصفان وحده في  
 الاخ في ذلك الا ان العم قال لابن الاخ مات اخي فمضى له الدار نصف النصف  
 كان لابي ميراثا بين الجد وبينك اسد اسام مات الجد فمضى ذلك اليه من ميراث  
 ابن الاخ مات الجد اولادها نصف النصف الذي للجد ميراثا بينك وبين ابن نصفان ثم مات  
 ابن فمضى ذلك منه فبقول حاصل المسئلة ان العم يدعى نفسه سدس ماني يدعى ابن الاخ  
 يدعى نفسه نصف ماني يدعى العم فمضى كل واحد منهما نصف النصف فمضى ماني يدعى العم  
 او لاجد ما يملك كل واحد منهما على العم صاحبه فانه خلفا لجد او صار الخلفا بعد الخلف  
 كالخالف قبل الخلف وقبل الخلف كانت الدار بينهما نصفان فكل واحد في ايديها فكل  
 بينهما فان خلف واحد ما فكل الاخر يفتي بالخالف بما يملك له صاحبه وان اقام احد ما

الشيء هو على

و از بهر این امر  
کلیه ضایعات  
و زباله ها  
از بهر

افتتاح  
الكتاب







أما حجة الله  
على عباده

شهادة الله  
على عباده

أما حجة الله  
على عباده

والله على الشاهد يشهد له ما قدره على ظهره ثم لا يقبل شهادة غيره  
لما ترك الأدوار مع الحجاز الاداء فقد حصل ان ترك الاداء بعد اوكا منه شغل مانع  
واحصل ان ترك الاداء لا يراعى الاداء اذ لم يسلّم له الا في ما اذا اخذ الاداء بعد  
ترك الاداء فيمكن في شهادته نوعان من الشهادة فائدة قبول الشهادة منه ايضا  
واذا غلب الرجل في اخراجه فلا يثبت له الشهادة وان شهدوا ان غلبه ولا انها عليه  
لهم ان يقولوا ما يشاءوا اخذ من القاضي ان شاء به لا علم له بحقيقة الغصب كما ان اخذ منه  
ماله حق الاخذ بان كانت هذه الالف ملكا له ولا يعلم ان به ان كان له قبل هذا الاخذ  
الف درهم من سبب الاسباب وقد ظهر بحسب حقه فاحقه في ظهره بحسب حقه كان له ان  
ياخذه ولا يكون غاصبا بل يكون مستوفيا حقه وهذه المعاني عرفتم ان به ثبت  
انه لا علم له بحقيقة الغصب اما عليه ياخذ الالف بغيره كما عاينه ذلك فيبقى  
ان يشهد به العدة لا غير وقد ثبت ان يشهد بها عليه لانه ما شهد به الاخذ لا يثبت  
له العلم بوجود الدين عليه فلا يبعد ان يشهد بذلك منه ايضا واذا كانت الدار  
في يد من ادعى رجل مسلم ان اياه مات وتركها ميراثا لا يعلمون له وارثا غيره انما  
يثبت على ذلك اهل البيت وادعى في غيرها من الناس انما يثبت اهل البيت فانه  
ينقض به السلم وذلك لانه يثبت المسلم حقه على اهل البيت على غيرهم واليه الذي  
الخارج وبينة الدين ان كانت على اهل البيت لا يثبت له الدين في غيبته على المسلم  
الخارج وكما يصير واليه مقتضا عليه بينة كل واحد من المدعين فكل واحد من المدعين  
الخارجين يصير مقتضا عليه في النصف من حصة صاحبه واليه انما هو ادعى احد المدعين  
النصف الذي قضى به لصاحبه وادان ان يقيم البينة على ذلك لا تسع ما لم يدع  
لحق الملك من حصة المدعين اذا لم تكن هذه البينة تجوز في حق الاستحقاق على السلم  
صار وجه هذه البينة في حق المسلم وعدمه بغيره لم يولد بينة الدين اصلها كان مقتضى  
جميع الدار السلم فكذا به ولو كانت بينة الدين مسلمين قضيت ماله اربها نصفها وثلاث  
بين هذا وبين ادان الرجل في ترك اربين احد ما سلم والاخر في اقام كل واحد  
من الاثنين بينة ان اياه مات على ربه كانت بينة المسلم اولى وانه لم يترج بينة  
المسلم شهاده وذلك لان في تلك المسئلة البينان اما ما لا يثبت اسلام الميت  
وكفره وقد استويا في الاثبات في الوجه الذي ذكرنا وترج ما يوجب الاسلام  
على ما يوجب الكفر على ما ما يراه البينان فاما لا يثبت الكفر الا لا يثبت الكفر

والاسلام

والاسلام فان ذلك ثابت بانفاق الخصم الا ان اجرها ثبت الملك للمسلم  
والاخرى للكافر ولم يوجد ما يوجب ترجيح بينة المسلم في حق اثبات الملك له فان الكافر  
والسلم في تلك الاحوال والسلم سواء الا ترى انها لو اخذت ادا شربا مالا كان بينهما  
نصفين فلهذا بعض بينهما نصيبين بحيث يوجب في حال مجرد في الزيادة من اجل ما  
وقد كان ارضي المارجل وقيل الوصل الوصاية بعد موت من علم بحاجته عند القاضي في غير القاضي  
غير الوصاية ونصب للميت وصيا اخر ثم ان الوصل الاول شهد للميت بحال وغيره على اساس  
قضاوته باطلا لانه ثبت بالابصار اقام مقام نفسه بطريق الخلافة وذلك لانه الخلافة  
فادان مات وقيل الوصل الوصاية فقد قبل الخلافة ثبت الخلافة وتعدت الامانة تقصير  
الوصل فاما مقام الوصل كالوارث في وفرة في مقام الوصل جبره وصفا في مقام الوصل في  
حضاوا اذ احضا حضا فخرج من ان يكون شاهدا بعد ما خرج الالف ان لم يكن شاهدا في  
حازر لا يبعد شهادتها اذ ايدى اليها كالمسئلة ان الزيادة في خرج حبل الحقة اذ شهادته الوصل  
بعد ما خرج غير الوصاية للميت مقبولة فيصير في المسئلة او ايسار هذا اذ قبل القاضي الوصاية  
بعد موت الموصي ثم لم يقبل ولم يرد في شهادته عند القاضي فاقض بقول له يقبل الوصاية  
ام يرد ما قبل بطل شهادته لغيره وصحوا وقت الموت وان راى مقتضى شهادته لعدم  
جبره وصحوا وان سكت ولم يجز بشئ توقف القاضي في شهادته لا يوجب الا ان يثبت  
لغيره وصحوا في حثوث الخلافة والخلافة لا يثبت الا بالقبول او اذ كان في سبب الروتوقا  
كان في الشهادة توقفها وصحوا كالشفع اذا شهد بالبيع ان طلب النفعة فثبت شهادته  
وان سلم فثبت شهادته وان سكت ولم يجز بشئ توقف القاضي في شهادته كذا هنا  
منه ايضا ويجوز للقاضي المكتوب اليه القضاء بكتاب القاضي وحده وان لم يجر له القضاء  
شهادة هذا القاضي الكتاب بانقراده ما يوجب بغير المصلحة القاضي المكتوب اليه  
وشهد بين يديه على شهادته بولاء والوفى وبوان القاضي الكتاب بغير شهادته الشهادة  
الى القاضي المكتوب اليه بكتابة وهو قاض وقوله وهو قاض بغير شهادته ان به من فذلك  
كتابا اذ يثبت بينة الى تلك المصلحة وشهد بغير شهادته الشهادة بقوله وهو ليس  
بقاض لاز بعد ما خرج من المصلحة التي هو قاض بها لا سبق فاضا ويطبق احد اركانها ما لا يثبت  
التفصيل مجرد من القاضي لو كان قاضي تلك المصلحة ايضا كان قاضي القضاء ثبت شهادته الشهادة  
بمجرد قوله في الحكم القاضي الثاني منه ايضا اذ في كتاب محمد بن ابي اسلماء بالافق في حال مجرد  
كل مدعى على صاحبه يشترط الاثبات بالبرهان في حق اقام البينة ان جعل يوم كذا في موضع كذا وكذا

شهادة الله  
على عباده

شهادة الله  
على عباده

شهادة الله  
على عباده

شهادة الله  
على عباده

شهادة الله  
على عباده



المدعى عليه البينة ان كان في ذلك اليوم في موضع كذا المكان لا يستقيم ان يكون فيه في الموضع الا في  
 في يوم واحد والبينة ذلك بام كشوف فالبينة المدعى ولا يقبل ان المدعى عليه بينة الاصل  
 فيه ما ذكرنا في قوله ان البينة لا تثبت فمن لا يقصد باقامة بينة الا لتقيد لا تقبل منه البينة لانه  
 اراد ان يقضي في غير ما قضت في الشرح فلم يكن له ذلك قال فمن جاز ذلك رجل امام البينة على ان  
 انه قبل اياه في ربيع الاول وامام المدعى عليه البينة انهم رأوا اياه حينئذ ذلك الوقت او ان كان  
 حينئذ او في وقت اخر من بعد ذلك الوقت وانما رآه من عليه وامام رجل على ان البينة ان اقرض  
 فلما رآه من العرف ورام امام الاخرية ان رآه مات قبل ذلك او ماتت امه او جليلين  
 او فلان اطلق ان البينة يوم النحر باق واما في خلاف البينة ان كان في ذلك اليوم حاجا فالبينة  
 في جميع البينة المدعى ولا يقبل البينة المدعى عليه لانه لا تثبت في بينة المدعى المدعى عليه  
 لا يبره بينة المدعى المدعى عليه في الطلاق والنيات لا تقبل البينة المدعى عليه لا تثبت  
 البينة الا ان كان في العادة وشهد بذلك ويكفي ان كان في العادة وشهد بذلك انما يكون  
 بموجب العلم قطعا فاما البينة المدعى المدعى عليه البينة على خلافه لانه لا تثبت الكذب واليمين  
 كذا في العادة بخلاف ما اذا لم يشهد به العادة ولكن قامت بينة مدعى على خلافه لانه لا تثبت  
 الاولى وان كانت الاولى عليه بغير الحكم لانه بينة المدعى المدعى عليه في هذه البينة اثبات فلم يصح معارضة  
 بها لم تثبت ولكن انما يطلب الرجوع حيث الحكم بعد ما اقرض في انما هو مشبهة ما يبرهن  
 لا يصلح معارضة بغير العادة في انما لا يبرهن احوال الكذب وانما احوال في خبر العادة فلهذا  
 اخذ بغيره حال الا ان البينة لو شهدت ان المدعى عليه كان معهم في موسم او ارشد معهم  
 وعاد لم يقبل بينة المدعى على ما ادعى في الطلاق لما ذكرنا في ظهور الكذب في البينة على ما  
 قلنا فاما اقامت المرأة البينة ان زوجها طلقها في يوم النحر باق واما في ربيع الاول البينة انما اعتقد  
 في ذلك اليوم بمساوات البينة جميعا والرجل يحذر ذلك كذا في البينة بالطلاق لا يقبل  
 القاضي بكتب احد الزوجين وجماله الصداق في غير الكا رب منها وانما في الرجوع لاحد ما  
 على الاخرى فان صدق الرجل احد البنتين وحده الاخرى قضى عليه بالطلاق والعياق  
 جميعا اما ما اقرض فلا واره والاخر بالبينة والية الاخرى قد بطلت لانه انما يقبل على النكر  
 فاما في ربيع الاول فلهذا شرط قبولها وهو الا نكار فبطلت بقبول البينة الاخر لا يستجوع في الطلاق  
 وحلها بغير العادة وهذه المسئلة دليل على ان المدعى عليه بعد ما اقام المدعى البينة ان اقرض  
 بما ارعاه المدعى ان القاضي يقضي عليه بالطلاق وهذا افضل اختلف فيه الشايع والوسيد  
 اشارة ان اطلق ان البينة يوم النحر بمساوات البينة اخر ان اذ اعترف عبده بعد ذلك اليوم بالطلاق

اقام المدعى عليه  
 البينة في مكان اخر  
 غير ما عرفت

صورة المدعى عليه  
 البينة على المدعى

البينة المدعى عليه

فاما في ربيع الاول  
 البينة المدعى عليه  
 البينة المدعى عليه

اقام المدعى عليه  
 البينة في مكان اخر

المدعى

المدعى يقضي بالطلاق بالوقت الاول لانه لا يشهد به بترك الشايع ولا يعارضه  
 البينة الاخرى لانه لا يقبل ما يبرهن به فلهذا عارضه بقضي بالبينة الاولى ثم بعد ذلك ان كان  
 بين الوقتين ما يستقيم ان يكون في المكانين جميعا ما يبرهن ما يقدر عليه من البينة فيهما  
 جميعا لانه في بيانهما ما يمكن العمل به فبطلت في ذلك لا يستقيم بطل الوقت الثاني لانه لا يبرهن  
 قبول البينة الاولى لانه لا يبرهن ما يبرهن به فبطلت في الثانية لانه لا يبرهن ما يبرهن به  
 ولا يقبل ما يبرهن العمل بالبنتين فلهذا لا يستقيم كونه في يوم واحد يبرهن المكانين ولا يبرهن  
 في بيانهما الوقتين لانه لا يبرهن الاول لانه لا يبرهن الا انما يقول ان الاول لا يبرهن  
 ما قدم عليه من يقوم عليه البينة فلا يمكن حضور المسئلة فيه ولا في الاحكام انما يبرهن على ما عليه  
 قد رآه من العادة بالعادة فاما لا تثبت على ما يقصده من اقراره فعلا الا ان اقرض  
 وقال والله لامن السماء فانه يثبت في الحال لكان العرف انما تثبت في الحال باعبار العادة  
 ولا يقبل ما يقصده من اقراره فعلا اياه فلهذا لا يبرهن الا انما يقول ان الاول لا يبرهن ما يبرهن به  
 بقدر القضاء بالبنتين على ما ذكرنا منه ايضا وذكرنا في ربيع الاول انما لا يبرهن الا انما يقول  
 المدعى عليه لم يكن ذلك على شيء قط او قال لم يكن ذلك على ربيع فلهذا اقام البينة على القضاء  
 والاراء اسعفت بينة حال الشايع الا امام الاجل شيخ الاسلام حواشيه ان في شرح كتاب  
 الكفالة ان روى فقال رفعت المال البينة اقراره البينة قطعا لغيره لا قضاء في العرف  
 فثبت بينة لانه انما البينة المدعى المدعى عليه في الحاصل وهو الصلح على النكار وان قال  
 رفعت قضاء في العرف لا يقبل بينة لتحقق المسئلة وان لم يبرهن سبيل اولى القضاء  
 مطلقا فالعياق انما يقبل بينة وفي الاستحارة لا تقبل كافي الشهادة على الالف والتسعة  
 قال وكذا في فصل الاراء روى وقال لم يكن له على دين كالمثبات لانه اراد ان يقول  
 الدين الاخر الدين يقول المسئلة لا يقبل بينة على الاراء وان قال ابرأني من الدين لا يقبل  
 بينة لكان المسئلة فانه اراد ان لم يكن عليه ثم اقرض كان عليه دين لا ابرأني من الدين  
 والمسئلة تنص صحتها المدعى ولا يقبل البينة بدون المدعى وان اقرض الاراء مطلقا ولم يبرهن  
 ان ابراه من الدين او من غير الدين فالبينة لا تقبل بينة وفي الاستحارة لا يقبل بينة ايضا  
 قال محمد رحمه الله في المطالب انما يثبت بينة ما يبرهن وانما اقرض البينة انما يقضي بها فلو قيل  
 لم يقبل بينة لان القبض في رواية فبطلت ايضا ما اقرض الاول فيبطلها جميعا فاما روى  
 القبض في رواية كان متساويا في دعواه فلم يسمع منه حال الا ان اقرضه فلهذا ما يقصده  
 مني فلان الالف التي له عليه فلهذا لا يبرهن الا انما يقول على نفسه وعلى وكيله رسول لانه

بطل

انما هو مدعى  
 على غيره البينة  
 ما عرفت لانه  
 على من انكره

انما هو مدعى  
 البينة المدعى عليه  
 البينة المدعى عليه

قبضه ما يبرهن



الانسان بعد ما يقضي عليه عاراً ومافاضا على بدنه من وكيلا فذلك انما سبب ايضا  
 قال كذا في الجامع الصغير نظر في مات فحجرت امراة مسلمة فقالت اسلمت بعد موتي ولي البر  
 وكانت الورثة لا يمل اسلمت قبل موتها فالقول قول الورثة لا المرأة ادعت ما هو حادث في  
 كل وجه لان الاسلام بعد الكفر حادث في كل وجه فكانت مدعية فلا يقبل قولها الا بجهة ما قبل  
 لا اذ لا ترجح دعواها بسبب الاسلام لكن الاسلام انما يغير حال المرأة انما كان قبل الاسلام  
 الاسلام بعد الكفر حادثا في كل وجه والاصل في الخوات ان يحال كجهنم على اقرب الادوات  
 واقرب الادوات ما بعد موت الزوج يجب ان يجعل القول قولها لتسكن بها بالاصل فليكن  
 هذا الاصل معارض باصل اخر فان الاصل ان يجعل القول قول الزينة بل الظاهر انما يشهد  
 للموت فانها مسلمة للحال والحال حكم في الموت فاما في الواقع دون الاسلام كان الطحاوية  
 فالحال يشهد للموت وفي اعتبار الحال ارفع المرات لا ابطال شئ او الامم شئ على الغير لمقت  
 المعارضة بين الاصلين فشا وطا وبني ما ذكرنا وهو دعواها ام احادنا في كل وجه خالف بين  
 المعارض فلا يقبل قولها الا بجهة وهو مات المسلم والامراة نزعانية فتقوله من مسلمة وقت  
 والخصومة اسلمت قبل موتها وكانت الورثة لا يمل اسلمت بعد موتها فالقول قول الورثة ايضا  
 ما ذكرنا انها تدعي ام احادنا في كل وجه فان قيل سيجب ان يجعل الحال حكما في معرفة حكم ما مضى كان  
 المسلم المتقدم من مسلمة في الحال فيجوز مسلمتها فيما مضى لكن الحال حكم ظاهري لا دلالي على  
 الماضي وليس بدليل قطعي فالظاهر يصحح جهة الدفع لا الالباب شئ لم يكن والورثة هم الدافعون  
 في المسلمتين جميعا اما في المسلمة الاولى فظاهر دعواها في المسلمة الثانية فظاهر فليكون اسلامها  
 فيما مضى لدفع المرات تحقيقا ان سبب الحرام ان يظهر في الفصلين وهو اختلاف العرس فان سبب  
 الامراة بعد ظهور سبب الحرام تدعي ام احادنا في كل وجه والورثة يملون ذلك فكلما القول  
 قبلهم بحيث يمان رجلان يشهد على رجل ان يباع اذنه او يهدى بالمدعي بالمدعي فليكن  
 كقولنا بالنسبة انما محمد رحمه الله ان كان هذا في اهل البيعة لم يقبل شهادتها الا بجهة ما مضى  
 فكانها باعها وان لم يكن الضمان في اهل البيعة جازت شهادتها ما مضى **ما مضى** رجل عليه دين  
 لرجل يشهد الدين مع رجل اخر او الطالب او ان الدين للفلان ان يشهد الدين مع ذلك  
 قبل اداء الدين لم يقبل شهادته وان يشهد بعد جازت شهادته ورجل اشترى جارية وكفل  
 له رجلان بما ينفق عليها ثم شهد الكفيل اذ البائع انتقد النش لا تقبل شهادتهما وكنه الورثة  
 ان البائع اراده من النش ثلثة نفق لهم على رجل الف درهم ثم شهد انان منهم على النش انه  
 اراد الدين من غرضه لا تقبل شهادتهما لانها بعد نفعان شر كذا كانت فليقبضوا الدين

ادعت ان سبب  
 بعد موت زوجها  
 انفسه

اي انما حكم  
 في البيعة  
 لا بجهة

شهد ان سبب  
 وحيث كان

شهد الدين مع  
 امراة الدين

شهد الكفيل  
 انفسه او غيره

شهد على امره

وكذا الوفاة الدين شئ ثم شهد امرأته غرضه وقال محمد رحمه الله ان يشهد به ذلك قبل  
 ان يقضي الدين لم يقبل شهادتهما وان يشهد به ذلك بعد القبض لا تقبل شهادتهما  
**ما مضى** رجل اشترى جارية وكفل لها ثم شهد الكفيل اذ البائع انتقد النش لا تقبل شهادتهما  
 بعد ما اراده بل يكون شهادتهما في الشهادة ام تقبل شهادته قال لا حتى ينظر مدعيه لا يصير بهنهما  
 في الشهادة **ما مضى** رجل اشترى جارية وكفل لها ثم شهد الكفيل اذ البائع انتقد النش لا تقبل شهادتهما  
 اخذ زينة المدعي منه طاعة وراهم ولم يعلم كم من الدين المدعي ما لو ان علم ان هذا ان  
 كان في العرة درهم حرموا ثم شهدوا بمقدار ما يقض عندهم فزاد المدعي ما لو او سقي  
 ان يعلموا كجور انما لا تقبل شهادتهما فاذ اعلموا ذلك جازت شهادتهما ما مضى **ما مضى** رجل  
 في اللقطة ان المعلم اذا شهد منفردا في حداث الصبيان يقبل شهادته او قول وليس هذا  
 في شهادات اللقطة انما فيه ويجوز شهادته المعلم اذا كان عدلا وان كان يفتك منه شئ  
 في وقت الغضب انتهى فما مضى هذه الغرض سبب الاسلام المستخرج النفاة للغير  
 واما الموت فمضى الزينة والموت كالقتل والعدو الفتل كالموت كان في الخلافة وخرقة القسطين  
 وظاهر ان الشهادة على العقل بالتساع جازة وهو باطلا لا شك في ترتيب القصاص  
 عليها فيها شبهة فلا يثبت بها ما يندري بالشهادة ولم ارضى اوصحي الا الاية وتظهر  
 ان الشبهة انما هو في خاص وهو جوارحه او المرأة اذا اقرت بتفكيكه كونه للغير فيجوز ان كان  
 وان كان السابق كالجدة انما اقرت انما هو من عندنا بقله سبب الكفر لا من حكم الاول  
 التشبيه في جميع ما ثبت على الشهادة بالتساع في الموت من الاحكام كاللارث ونحوه  
 والقصاص ليس بهما بل يقول الشبهة الشهادة على نفس العقل بخلاف العقل كالموت  
 والشهادة على القصاص ليس بهما بل هي شهادة على العقل بالعقل سبب الاسلام واما  
 بيان العدالة شرط قبول اهل الشهادة وجوزا ام شرط قبول على الاطلاق وجوبا  
 وجوزا ام اختلف فيه قال الصحابي انها شرط القبول وجوزا على الاطلاق وجوبا  
 شرط اهل القبول حتى ثبت القبول بدونه في الجملة لكن لا يثبت الا على الاطلاق القبول اطلاقا  
 به وانه في القاص لو كثر الصدق في شهادته القاصف له ان يقبل شهادته ولا يجوز  
 القبول ان يخرج بالايجاب وكذا لا يجب القبول بالايجاب وله ان يقبل شهادته العدل من غير  
 تحرر او ان يشهد بغيره القبول بهما هو الفصل بين شهادته العدل وبين شهادته العاصف  
 عندنا يدعي امام ان زينة او كذا ما يخصه في كل حق لم يقبل للغير الا بعد موافق  
 لبيوت مدعيه على انكاره حكما لا محالة سبب شهادته عند كونه الشاهد بغيره كالمسلم

شهد العاصف  
 على القاصف

شهدا في العرة  
 في العرة

شهد الكفيل  
 سبب الكفر

شهد مع الزينة  
 في القتل

ادعت ان سبب  
 او وجه

ادعت ان سبب  
 ما مضى  
 كالحق



الشهادة من الخارج  
على الركاكة

المسلم

دون من بعده فقد القصد له اجازت شهادته كافر على كافر مولا او مولا مسلم على مسلم على العكس  
يختص الجائز الكبير على المظالم في باب الشهادة ويشترط ان يقول شهادته الشهود بالموال اذا  
كانوا كفارا كثر المدعى عليه حتى لو اقر الموكل مسلما او على عليه حقا لغائب لا تقبل شهادته الكفار  
عليه مكره قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا او ان يقول شهادته  
الكافر على قصد اثبات السبيل له عليه فلا يجوز بطلان ما اذا كانت شهادته الكافر على المسلم غير  
مقصودة كما سبقت ان ثبت الله تعالى ومنهم من اشار به قول القصد بشرط كونه عند كثر الشهود  
اشرطه كثر الموكل ايضا لانه الشهادة بالموكل اعم من الشهادة الكافر على المسلم بالموكل  
غير جارية سواء كان الموكل مسلما او ذميا كما يراه الا ازام على المسلم في حصول البراءة لا المطلوب  
عن حق المسلم بقبول الموكل وهو ضرورة القصد من امانته في يد الموكل ولا يشترط كونه الموكل  
مسلم عند كونه الموكل وكثر الشهود الا ازام عليه بل على الموكل في القوم بما كان ان كان كافر  
كفون المدعى عليه كافر اذا كان مولا مولا كاله والدين لان الازام بالنية الكافرة انما هو على  
الموكل وهو كافر وما توجه على القوم المسلم الذين انما ثبت باقراره لا باقية الكافرة  
والدين الجاهل على الدعوى بدون البينة وانما ثبت بالنية برائة عن حق الموكل بخلاف ما اذا كان الكافر  
غيبا حيث لا تقبل البينة وان ازال ان اقراره صار في عين حق القوم فلا يجب الرفع لمجرد  
الاقرار بل بالشهادة وان ثبت حجة على المسلم بخلاف الذين كذبوا بالدين الجاهل فمردون  
من بعده اي وان كثر بعد المدعى عليه او لاس من القوم حتى لو اقر الموكل غيبا او لم يسمعت  
وعواه عليه وان كان مسلما لان البينة الاولى لا تقبل على الاول صار اثبات ما من الموكل  
كالنائب بالمعانية ونظر المسلم هذه البينة لم تثبت مقصدا بل ثبتت فيها لشهادته على خصمه كما  
البينة حتى في حقه ومثل هذا جاز ان يثبت في حقه ثبوتها لا يثبت مقصدا وهذا اجازت شهادته  
الكافر على كافر مولا او مولا مسلم اما الاول فيصوره رجلان كافر ان شهدا على عبد كافر يدين  
ومولا مسلم ناهي بعض عليه بالدين لقيامه الشهادة على الكافر مقصدا وبغير ذلك في حق مولا  
المسلم لا يضمن حتى يبايع فيه لان المادون له من الدين يملكه الاخر وله الجور العشاء عليه  
وان كان مولا غائبا واما ان في صورة ما اذا شهد رجلان كافر ان على كافر يدين الحقوقي  
التي وكله المسلم بها فانه بعض شهادتها عليها لقيامها على الكافر مقصدا وبغير ذلك التقصا  
في حق الموكل المسلم لا يضمن في هذا الخلاف العكس في الصورةين وهو ما اذا شهد الكافر  
على عبد مسلم مولا او مولا كافر حيث لا تقبل شهادتها لقيامها على المسلم مقصدا اما الصورة  
الاولى فمطلقة واما الصورة الثانية فكان الكافر اذا كان له عبد ماذون لم يسم شهادته كافر ان

تقبل

شهادة الكافر على  
كافر مولا مسلم  
او مولا مسلم  
او عكسها

في باب الشهادة في الركاكة والوصية

شرط العدالة  
ولفظ الشهادة

الفاسق جرح المودة

جرحه في الشهادة

شهادة المودة

في باب الشهادة  
في الركاكة والوصية

في باب الشهادة في الركاكة والوصية  
في باب الشهادة في الركاكة والوصية

في باب الشهادة في الركاكة والوصية

في باب الشهادة في الركاكة والوصية

في باب الشهادة في الركاكة والوصية

قبل ان يثبت مولا الكافر في شرح المحقق المذكور اعلاه تحفة الخريص للعلامة محمد بن عبد الله  
اعلم ان النص صريح صاحب الهداية وغيره ان اشرط العدالة للفظ الشهادة شريطة ان يسم  
شهادته ويسمى ذلك لانه لفظ الشهادة بشرط صحة الاداء بل ركبت كما قد مضى واما العدالة  
فعلقت بشرط صحة الاداء والظاهر بانها بشرط وجوب القضاء على العاقل كما قد مضى ومن  
البدائع وهذا ما في الحديث لا يضمن القاصي شهادته العاقل صح عندنا في منعه  
القد برهان كان العاقل عاصيا قال ابو ثعلبة يوسف ان العاقل اذا كان جرحا في الناس  
كما يجرى السلطان والكسوة وغيرهم تقبل شهادته لانه لا يسجد شهادته المودة لوجاهته  
ويمنع عن الكذب لمودة والاول اصح لانه لا يفسد في معاملة النص فلا يقبل انما يسم  
في العناية التوجيه بان يكون ذاهبا وشرف وشهر المودة بالانابة قال ابو بصير وشهد  
الواو فيها لغات الشرف وعلى هذا في الغيبة شارب غير صحيح ويمنع اذا جرح مطلقا  
ان يقبل شهادته ان كان ذاهبا ومودة في معاملة ترجمه صادقا انتهى محمول على ما ذكره  
ابو يوسف شرح المحققين في شرح تواتر الكمال لفظ العدالة بل على قول الكل في البدائع  
وشرح الركن وغيره ان العاقل اذا جرح في الصدق في شهادته العاقل جاز ان يقبل شهادته  
لان العدالة بشرط وجوب قبول الغير لا جرحه ولم يسميه الا واحد معين وما ذكره ابو بصير  
مخصص بالوجهين من غير اشارة الى سبب الاسلام واما شهادته العدو وان كانت  
العداوة بسبب امر الدين تقبل بطلانها عن نية الكذب فان من يعاديه في غير الجاوزه  
عدا الدين يمتنع من الشهادة بالزور وان كانت بسبب امر الدنيا فلهذا الجواب  
مصدق لم يمتنع من الشهادة العاقل في شرح الجائز الكبير في باب الشهادة  
على القوي بعد موته في الدين للمسلم والعقار في ركاب الشهادات اذا شهد رجلان  
ان تزوج فلانة فقبل او مات وشهد اخر ان انه في كانت شهادته الموت والعقل  
اولى ولو شهد انسان ان تزوج فلانة فطلق الزوجة والزوج غائب لا تقبل شهادته وان شهد  
عنده المرأة حل لها ان تزوج زوج اخر بعد انقضاء العدة ولو شهد عندها رجل حل له ان  
اكثر العيازة بالبدعة لاجل بان ان تزوج في رواية السمر في رواية الاستحسان يحل لها ان  
تزوج وذكر في العيون اذا اقر المرأة واحد لموت زوجها او بطلانها حل لها ان تزوج  
ولو سمع من هذا الواحد رجل حل له ان يشهد ما لان هذا راياب الدين ثبتت خبره  
الواحد وان لم توجد لفظ الشهادة بطلان التكاح والسبب اذا اقر المرأة عدل لموت  
زوجها الغائب واخرها انسان يجوز ان كان الذم اقرها بما لموت اخر لمعانية الموت او اخر



الشيء وهو لا يصح  
على النكاح  
والهبة

ان في الزيادة  
من صحيح اجتهاد  
في شهادته  
او سائر  
الاقارب  
والاصحاب

تحقيق المذهب  
مع المذهب  
مذهب

المتفق

انه شهد خاتمة رجل بها تزوج زوج اخوان كان الامانة اخبر الجبيرة ان احسانا راج  
لاحق كمال الامام ابو بكر محمد بن الفضل فشهدا بها اوله ولا مانع من جعله في شهادته بالنكاح  
المستحب وان لم يكن النكاح فان خرج قوم من طائفة قوم واخبروا رجلا كان في الخارج ان  
فلانا تزوج فلانة على امر كذا فحل بها سبعين ان شهدوا على النكاح وبن كل لهم ان  
يشهدوا على الزانية رواه ابن جرير في رواية كل لهم الشهادة على المهر كما حل لهم على  
النكاح كذا في المتن والحق والعين ان المهر في النكاح فكان حكمه حكم النكاح ولكن لو قالوا  
سعدنا الذين هموا العقدان المهر كان كذا لا يقبل شهادتهم في رواية كمال الامام  
عليه السلام لان المهر مال فلا يجوز فيه الشهادة بالنكاح مع الصحيح هو الاول فاصحابنا يميزون  
الشهادة على الشهادة وفي الفتنة اشدت الخصومة في دعوى المدعي لا في دعوى المدعى عليه  
بما صار له مع المدعى عليه ثم شهدوا له في هذه الخصومة بعد هذه الخصومات لا يقبل شهادتهما  
انهم اذا كانا بين يدينا في دعوى المدعي ان يزوج المدعى عليه او صاحب الزانية او صاحب  
زانية او صاحب المدعى في الخصومة سبعين ويجازيهم ومعه على المدعي ان لم يشهد له بعد  
ذلك فانه يثبت ان لا يقبل العقد فيه انه لا طائل الزيادة مع النكاح والخاصة له مع المدعى عليه  
صاحب المدعى في الخصومة المدعى عليه انهم في رواية الفاضل اذا كان المهر في المدعى عليه ثم شهدوا  
المدعى عليه بغير ان كان له عند المدعى في دعوى المدعى عليه ما اذا لم يساعد المدعى في الخصومة  
اولم يكن ذلك منهم توقيفا كوفي قوله وقبل لاجل الشهادة قوله او يقضي للمدعى لا يجمع  
الناس على ان كتاب كبيرة كذا في الهداية وظاهر ان الفاضل كبيره وان لم يكن للمدعى لا يصح  
نفسه دفعا للوحشة وهو قول شيخ الاسلام فانه حال بغير المنع والامام السرخسي تأييد  
ما كان على سبيل التهمة ومنهم من جوز له للناس في عرس او وليمة ومنهم من جوز له لا يصح  
نفسه دفعا للوحشة ومنهم من جوز له يستفيد نظم العقوبة به ومضاهة النساء والحب  
في النص في الكافي انه يخلل ما يخلل في الهداية وجوز له اذا كان لا يصح منه ان لا  
للعقوبة في فتح القدر المتفق المحرم هو ما كان في اللفظ لا في الجمل كصفته الذكر المرأة العينة  
الحية ووصف الحرام المباح اليها والديارات والحانات والرجل المسلم او ذمي اذا اراد ان يكلم  
بجاءه لا اذا اراد ان يشهد لا يستشهد به او يستفاد مضاهة ولا يخلل في المدعى عليه ان قال ذمي  
الا حيانا من قبل محمد بن شعيب في الدعوى ثم مع نفسه قال لا يقدح في شهادته بحكم الشهادة  
اقول هذا الذي ذكره لا يوجد في المتقول ما يقصده فلا يظن له وجه ايضا فانه اذا كان  
في اللفظ لا يخلل فهو مأمور بلفظنا ايضا والظاهر بلفظنا ان سبب الحدة في النساء

شهادة  
كبره  
او قوله

وجود

وجوده لا يخلل في اللفظ ايضا انما في الشر لا يستشهد به لا ينفق على النفس انما  
نظم الفضايلة اذا جوز لكم زجعا لاقول البعض المذمومة يستفيد نظم العقوبة في مضاهة  
النساء والظاهر بلفظنا انه على قول الكل صحيح الاسلام اقول لا يخلل بلفظنا ما ذكره لظهور  
ان مراد صاحب الهداية ليس ان يجمع الناس على ان كتاب الفضايلة يخلل في جميع الناس على  
ان كتاب اسباع الفضايلة للناس ولا يظن من هذا ما ذكره فلا يخلل في النص في الكافي وانما  
الحب رسول الله شيخ الاسلام وفي كافي الحاكم وزنه ان يشهد ان هذه الشئ  
لم يكن لفلان فهذا لا يقبل وكذا لو شهد انه لم يكن لفلان على فلان من ومن شهدوا  
بهذا لم يكن مقدسه بالباطل والحاكم يعلم ان كاذب انتهى وظاهر ان من قيل الزور فيغير  
فعل في هذا بغير ما ذكره او يثبت كذبه وانما لم يذكره النص اما لانه لا يخص له ان  
يقول كذبت او ظنت ذلك او سمعت ذلك فشهدت او ما يثبت كذبت لا زور بل كاشفة  
بغير علم فعمل كانه قال ذلك كذا في التباين وجعل في ايضاح الاصلاح فظهر من ظهوره حيا  
بعد الشهادة كونه او قلته ما اذا استشهدوا برؤية الهلال فمضى ثلثون يوما ليس في السماء  
عند زوال الهلال كوني قوله ومن الزانية تشهد زورا اقول ليس يخلل ان يكون حكمه كذا  
الزور لكونه لم يثبت بشهادته فحاشا لاجل هذا الزور من يثبت عليه ان الكذب يوجب الامام  
اقول ليس في هذه الصورة احتياط الحس ظاهر كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في الزانية  
رايت الهلال وها هو الكذب كان يشبه عليه زور زورة في سنوات فاجد فمضى مائة  
ازيل ذلك لمكانه فقد لا يظن منه فقد اعتمر الفقهاء في الزور التمسك كما ذكره الفاضل  
الشهادة بالموت او ليس مظنة غلط الحس كما لا يخفى شيخ الاسلام المتفق اراهم على محمد  
شهادة ان رجل ان لفلان على هذا او هو او رمان ما كاشفة جازة على امرهم وفيه شمر عن  
ابن جرير فحل به بغير درهمان صغيرا كبر فارقا جرحا لم يجد شهد عليه بترك شهادته  
اجرت الشهادة على القدر منها استحقاقا سواء اقر احد فاجب او بغيره فانه في الكذب  
الكليل كله والوزن كله اذا كانا مضافا واحدا فان افضى بالاوليين ما اذا اختلفت التهمة عازا بطلت  
الاقرار في العيون اني جامع الفضايلة في الشهادة انما هي بغير فحين باع جارية فلان  
المشترى بالجاره الزانية الاخرى بالجاره يعلم انها ليست بجارية فمال الشترى من جارية فليكن  
بداهة فبها للبايع ان يظن ما كان ثم لا يراه من نفسه ثم يبيع جديده حاشا وسلك من جرح  
الشهادة على رجل فانكر ان يشهد الشهادة بل ان يخلل ما كان لا يثبت على الشاهد ولا يشهد  
بما كان لان يثبت من يشهد بشهادة غير مقبولة ولا يخلل للخاصة من ينقض بشهادة حاشية

الهداية على  
المتفق

ظهور الزور

شهادة امر مسلم  
درهم او درهمين

اقرار امر مسلم  
او درهمين

الشترى بالجاره  
بجارية فليكن

كلمة الشهادة



انما العتق  
في الطلاق  
والعتق  
عليها  
حرية الاصل

من ترك العلم  
المعروف عليه

شهادة السيد  
على الاسلام  
والمرور

شهادة من يشاء  
ان يدين ولا يدين  
بشهادة

لا تقبل البينة على عتق العتق بلا دعوى عند ابي حنيفة خلافا لما هو عليه في عتق الازمة والطلاق  
حسبه بلا دعوى وبطل كلف على عتق الازمة والطلاق حسبه بلا دعوى انما لا يكتف  
كذا سبق قال شيخنا لا يكتف فيما قبل عند الفقهاء في شهادة مائة على عتق العتق بلا دعواه  
خلاف عتق ابا الشهاده على حرية الاصل في العتق بطلان دعواه لو كانت امرية لا في شهادة  
على تحريم الفروج وهو حق الله تعالى فيقبل حسبه بلا دعوى ولو كانت الاممية لا يقبل ولو لا يقبل  
في الميت تحريم الفروج وقبل ينبغي ان يقبل الشهادة على حرية الاصل بلا دعوى من غير هذه  
الاستيفان جامع المصنفين وفي حقه من ترك العلم ان من ترك الاستيفان بالعلم  
المعروف عليه لم يقبل شهادته كمن يارأيه الان في الحيط البرهاني مغربا الى الانقيصا الاسلام  
الرجل وهو لا يبرار التوان شهادته جائزة بغير قبول لا يبرار التوان لا يعلم التوان للحال  
لا يعلم مسلم فاذا لم يعلم التوان للحال لا يصير فاسقا انتهى بحرق قوله او تركت ما هو جرم  
الحكم الشهادة فقلت كان نسبي ما قلته في فصل التوقير من كتاب الحكم وعمن المجتنب من  
ان من ترك الاستيفان بالقبول لا يقبل شهادته سبح الاسلام او دورت على قوله لا يبرار  
الشهادة باسلام الكافر فانه لا يقبل في شهادة النساء كالحجج به في الخلافة ثم الغاها  
التكفير وكان تكفيرها كجوازها انما هو على كونه مضار كالمشاهدة بالجدود والعصا  
ولم ارض به عليه وقيد في البرائة بالرجل اما اذا كان المشهود عليه بالاسلام امارة  
فانه لا يقبل شهادته رجل او امرأتين باسلامها والحاصل ان المشهود عليه بالاسلام  
اذا كان رجلا لا يقبل في شهادة النساء ولا الكفار واما الشهادة بردة المسلم فلا يقبل  
فيها شهادة النساء كما ذكره في الغاية في السير بحرق قوله لا يبرار جلاله او رجل او امرأتين  
اقول بل يقبل في رواية في الحر على الاسلام كمن لا يقبل لا ينفصا ما لا يقبل شهادته النساء  
كان في الحاشية والحيط البرهاني مقتصر من عليه وفي الخلافة نقلنا عن نوادر ابن رستم ولم  
يذكر في الفصل الكفاية بذكر العضا كذا في نظرنا في الشهادة على الشهادة وكذا  
العاض الى العاض وقضاء المرأة سبح الاسلام ولو ان شهادتين شهدا عند القاضي  
رجل فعلا لا شهد ان قاضيا في القضاة شهدا انه قضى لهذا الرجل على هذا بالقبول  
وربهم او غير ذلك من الحقوق ولم يسمعوا القاضي لم يسمع القاضي هذه الشهادة لا انما انما يقصر  
بقضاة فاذا كان محققا لا يسمع قضاة القاضي بشهادة المشهود على ذلك الغضا ان جهالة  
مشهود الاصل يمنع قضاة القاضي بشهادة الشاهد الغرض من شهادته انما ان  
المقتضى به اذا كان مجهولا لا يحل القاضي ان يقتضيه بذكره كذا جهالة القاضي الذي يقتضيه المذهب

باب الشهادة

الحكم

باب الشهادة الواقعة على ذلك سبح الاسلام على ارب القاضي للخصم والا حسن ما في البدائع  
فترشدها نحو عان ما هو شرط حملها وما هو شرط اداها ما لا اول غنة العقل وقت التحمل والسير  
على الصبح حملها في محض ومن لا يقبل واعلم ان يكون التحمل بمعانية المشهود به يتبع لا يبرر  
الا في اشياء مخصوصة يصح التحمل فيها بالسمع مع ولا يشترط التحمل بالبلوغ والحرية والاسلام والله  
حسبه لو كان وقت التحمل حيا حاله او بعد الكاذا او فاسقا لم يبلغ السن والعقل والعبد واسلم  
والكاذا واثاب الفاسق فشهدوا عند القاضي بقتل وامرأته او اذنها فارتفع انواع منها ما  
يرجع الى الشاهد ومنها ما يرجع الى النفس الشهادة ومنها ما يرجع الى مكانها ومنها ما يرجع الى الشهود  
فما يرجع الى الشاهد البلوغ والحرية والسير والعقل والعدالة لكن ليس شرط وجوب القبول على  
القاضي الاجازة وان لا يكون محمدا في قذف وان لا يكون له اهل نفسه نعمها ولا يبرر غير  
نفسه نعمها فلا يقبل شهادته الاصل للبرء ولا النزع الاصل واحد الغرض من الاخر وان لا يكون  
خصما فلا يقبل شهادته الوصل للبين والوكيل لمؤكدة وان يكون عالما بالمشهود به وقت  
الاداء اذا كان ملكا يجوز اعتمادا على خطه او غير ذلك عند خلافا لما هو اما ما يخص بعضه بالاسلام  
ان كان المشهود عليه مسلما والذكورة في الشهادة بالجدود والعصا وقدم المدعى  
فيما كان من حقوق العباد وموافقة للمدعى فيما يشترط فيها فان خالفها لم يقبل الا اذا  
وفق المدعى عند السكينة وقيام الحق في الشهادة على شرب الخمر لم يكن سكرانا لا البعد  
ساقطة والاصل في الشهادة بالجدود والعصا ونقد حضور الاصل في الشهادة  
على الشهادة في الاموال وما يرجع الى الشهادة لفظ الشهادة والعدالة في الشهادة بما  
يطلع عليه الرجال وانفاق الشاهدين وما يرجع الى مكانها واحد وهو مجلس القضا وما يرجع  
الى المشهود به فدر علم الشرائط الحاشية فالحاصل ان شرائطها احد وعشرون شرطا التحمل  
ثلاثة عشر شرطا الاداء سبعة عشر منها عشرة شرائط عامة ومنها سبعة شرائط خاصة وشرائط  
نفس الشهادة ثلثة عشر شرطا مكانها واحد بحرق قوله الشهادة اقول العقل في الشرائط  
ايضا ومنه البطلان الا ان لم يكن الشاهد عالما لا يكون عالما بالمشهود به وقت الاداء يعلم  
الشرائط او شرائط لا تقبل ذلك من شرائطها ان الشهادة للشاهد كما لا يخفى لا في شرائطها  
القبول او وجوب على القاضي وانما لو كفي ذلك لا غنى عن ذكر بعض الشرائط المذكورة ايضا كما  
لا يخفى سبح الاسلام باب الشهادة على الشهادة لو قال في غير وجه وقيل تشهد بكذا  
فما شهد على شهادته وغاب او مات او مرض قبلت في الغرض ضرورة كالكاتب وقول الاشياء  
في شهادة لم يجز الجاهل الكبير لظلال يجوز الشهادة على الشهادة في شهادات

تخصير شرائط  
التحذير والاداء

باب الشهادة كذا في  
عن نهدي الى  
وهاب  
الشهادة في  
من الشهادة



شرك السند  
الاستقراء  
عبد الرحمن  
انكار اصل

الجامع في اقسام الشهادة على العقل ترك الاستدلال بغير سقوط العدالة بحكمه وان  
صح فكلما ان نقل شهادة الاصل ان كان مسودا لم يكن المحط وعدلوا ان يتوفى القاضي الذي  
يسمع شهادة الفروع عدالة الاول فمن هذا يلزم ان يكونوا مستدلين وانما ثبت عدم التمسك  
حكم والا فلا انكار الاصل شهادة بطلان الفروع قال في الحاشية معنى السند انهم قالوا ما  
ان شهادة على هذه الحادثة وما نوا او غابوا ثم جاء الفروع بشهادة عن علي بن ابي طالب هذه  
الحادثة اما مع خبرهم فلا يختلف الاستدلال بالفروع وان لم ينكروا وهذا لان التحليل شرط  
وقد فات للسفاحين بين الخبرين معنى خبر الاصل وخبر الفروع وقال ابو علي معنى اذا قال  
شهود الاصل لم يشهدوا على شاهدنا فاما او غابوا ثم جاء الفروع وشهدوا عند الحاكم  
لم تقبل شهادتهم لان التحليل شرط ولم يثبت للسفاحين معنى خبر الاصل وخبر الفروع لان الاصل  
يحتل ان يكونوا اهادين فلا يثبت التحليل مع الاحتمال اقول قد وقعت العبارة في البداية  
وشروط وسائر القبريات هكذا وان انكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما في الكتاب ولا يخفى  
على احد مغارة الاستدلال بالشهادة فكيف يصح تفسيره بانه وسئل من غلط قوله لا التحليل  
لم يثبت للسفاحين فان معنى التحليل هو الاستدلال وخفى عليه ان التحليل لا يثبت ايضا اذا انكر  
اصل الشهادة بل هذا المبلغ من انكار الاستدلال لانه كناية عن المبلغ من الفروع ودرر اقول  
لم يرد اللفظ في تفسير الشهادة بالاستدلال بل اراد ان مدار بطلان شهادة الفروع على انكار الاصل  
الاستدلال وحسب بطلان الفروع على هذه الحادثة لكن لا يشهدوا في الكفر بتصوير  
للمسئرين صورة في صور في انكار الاستدلال وهي صورة انكار الشهادة اسأل اذا لا شك في  
قوات الاستدلال في هذه الصورة ايضا وليس المراد ان المتقين حصر البطان بصورة انكار  
الشهادة ولم يخف عليه ان التحليل لا يثبت ايضا مع انكار اصل الشهادة وانما يكون خافيا  
عليه فلو فهم عدم بطلان شهادة الفروع في حاشية غراكت واذ قد عرفت ان البطان بغير صورة  
انكار الشهادة في راسا وصورة الادوارها وانكار الاستدلال كتحقق ان يكون التركيب المبلغ  
في الانكار غير ارادها شيخ الاسلام رحمه الله نقل شهادة كافر على مسلم الاستدلال او فورة  
ما لا اول ان ثبت ان كميل كافر بالكلية على كافر مسلم كافر مسلم لا يثبت على مسلم  
اخر وكذا شهادة كافر على كافر مسلم وكذا شهادة كافر على كافر مسلم كافر مسلم  
مسلم وهذا بخلاف العكس في المسلمين كونهما شهادة على مسلم فثبتوا سابقا وانما في  
في المسلمين في الاصل انهم كانوا على كافر او كافر او كافر او كافر او كافر او كافر او كافر  
الشهادة او انهم انما في الكفر فانما على مسلم كونهما في الشهادة انما في الجامع

يتم ان مراد التراجع عدم صحة تفسير الشهادة  
بأنه لا يثبت على كافر ان كميل كافر  
بأنه لا يثبت على كافر ان كميل كافر  
بأنه لا يثبت على كافر ان كميل كافر  
بأنه لا يثبت على كافر ان كميل كافر

براهينه  
شهادة  
الطاهر  
في العلم  
فقط

شهادة

عبارة

استدلال في القضاء قوله العدول ان كانت عدالة انبوبة ان نقل شهادة العدو ولاجل  
الغرض لان العدول لا يجازيهم فمن انكبه لا يبرهن من النقل عليه فيكونها انبوبة لا يجوز  
على اذ كانت انبوبة فانها لا تنفع لانها تدل على كمال دية وعدالة وهذا لان العدول قد يكون  
واجبة بان رأى فيه شكرا شرعا ولم يثبت عليه شبهة بل قبول شهادة المسلم على الكافر ما بينها  
في العدالة الدينية ومثال العدالة الدينية ان يشهد العدول على الكافر والفتنة عليه  
الطريق على العاطف والمقول عليه على الفاعل والمجروح على الجارح او الفوج على امه بالزنا ذكره ان  
وبما في حاشية الفقيهين والعدول من يفرح بكونه مجروح وقيل يعرف بالعرفات انتهى  
وفي ادخال الزوج هنا نظر فمعه هو ان قبول شهادة عدالة بالزنا لا اذا ادته بها او لا وانما الفسخ  
مطلوب في الاشياء في بعض الفصول بحج اقول هذه التمثيلات لا يناسب ما ذكر في تحليل  
المسئلة او كجمل ان يكون العدول في هذه الصور دينة كالاجنبي الا ان زاد فيه قيد اخر قد  
شيخ الاسلام كتاب الوكالة وفي شرح كتاب الاحاد اربعة وكلت رجلان بزوجها  
بالتف ابره فزوجها الموكل بحسبانه زوجها النكاح ويبلغ مهرها ولو كان هذا وكيل الزوج  
لا يجوز رجعه واذ وكلت المرأة رجلا ان يزوجها وقالت ما صنعت في امر ان ترسي الله  
حاشي حتى جاز الموكل ان يزوج غيره ثم زوجها الموكل الموت فاحصى بوكالة لاجل زوجها  
الموكل انما بعد موت الموكل الاول جاز وكان ينبغي ان لا يجوز له الاول اضاف الوكالة  
ان بعد موته وبعد الموت لا يبيع وكما فكيف يصح فوكيله غيره بعد الموت والرجل الاول  
رسول الله في المرأة في الموكل وعبارة الرسول منقول لا المرسل نحن قال لغيره اوصيت اليك  
بالتزويج وهو وكيل حال ما حال هذه المعاملة صار كلامه منقول لا المرأة مكان المرأة ماتت  
وكلت تزويج بعد موت الاول ولو تزوجت المرأة بغيرك ثم مات الاول تزوج الثاني  
المرأة كان ذلك جائزا لانهما زوجة قال محمد رحمه الله في الاصل واذ وكل الرجل رجلا  
يبيع عبده او وكل آخر يبيع ذلك العبد فباع هذا الرجل وهذا الرجل اخرنا علم الاول  
فعله لا يبيع الاول ثم يبيع نفسه الثاني ما يبيع ملك المشرى الاول لا ملك الموكل فلا يصح  
وان لم يبيع الاول كما نكل واحد منها نصفه نصف النفس لا البيعتين ثم وجد او  
لم يبيع نفسه اجماعا على الاخر نكاحا وجدا معا كان العبد بين المشرى نصفان كذا  
بها ونحوه كل واحد منهما لا يملك واحد منهما اشترى النصف وقد استحق عليه النصف وان  
كان العبد في يد واحد الموكلين او في يد الموكل فهو سواء لانه العبد ليس في يد واحد المشرى  
بل في يد غيرهما ومن كان العبد بين المشرىين وقد ادعى ملكي الملك زوجة واحدة كان

ابن الروك  
بالرخصة

وكيل الموكل  
بالرخصة

عبد الموكل  
كل من يبيع

ارادتها استوفى ما رجا

بين







أقسام القرض

يقضي الدين لا يقبل قول المالك هذا ما استمره سابقا أقسام القرض  
تصرف الأب والجد والعم وسواهم الوقت لا يجوز إلا بغير موافقة أو بعين سيرة من الجاهل كيف  
ما كان كذا الكتاب والعبد المأذون عند الامام وقال لا يقبل بغير موافقة والمضارب وسيرك  
المتان والمعاوض والوكيل بالبيع المطلق جاز البيع بعين فاشق ونزاهم به عليهم والمريض  
المدين المستوفى منه لا يبيع بعين سيرة ربيع وصية بعد موته لقضاء ديونه وسيع المريض من  
وارثه لا يبيع الصلاة الامام وعند ما يبيع بغيره والكسوة وسيع المدين من قوله بعين سيرة يبيع عنه  
الامام وسيع الوصي ونزاهه من البيع لا يجوز الا اذا كان خير النعم عند الامام وعند ما لا يجوز الصلاة  
سيرة المدين في الوكالة بطلب الوكيل في الاستجارة بالارادة كالوكيل بالارادة والطلاق في تسليم  
البيع مثل ما اذا قبض الوكيل الثمن او لا وما اذا اقال الوكيل لانه مع البيع بعد البيع في قبض  
التمن قد منع الوكيل قبل قبض الثمن جاز عنه ما خلا لا يوصف ومن سلك الوكيل اذا اقال كذا  
في الخلاف وفي الغنية نوزاهه عن تسليم البيع حتى قبض الثمن كما باطلا انتهى وفي النزاهة وهذا  
اذا كان البيع في يد الوكيل ولو في يد الموكل وان الدفع قبل قبض ثمنه ذلك وان كان سيرة  
واحي الموكل في دفعه قبل قبضه عليه ان كان في يد الوكيل واخذ الموكل واراد ان لا يدفع  
قبل قبض الثمن فاخذ الوكيل رتبته وملك في يد الوكيل ان الاخذ بعد البيع لا يقضي ولا يملك  
ونزاهه عن القبض قبض ولو لم يملك حتى يملكه جاز فان مات قبل ان يسلم المشتري  
انفتح البيع انتهى رتبته بالتمسك بالبيع سواء كان قبل سيرة او بعده لانه لو ناه  
عن البيع حتى قبض الثمن لم يجز بعد حتى قبض من المشتري ثم يملك بده الدراهم التي قبضت  
ملك كذا في البراءة واستاء الوقت من كونه اصيل في تسليم البيع الى ان الوكيل بالارادة بطلب  
بالتمسك وان لم يقبض الموكل وان كان وكيل البيع لم يدفع البيع ولا لئلا يضره على من رغب  
فيه فغالب اوضاع في يده لم يقض لكن المتيقن ان كان البراءة كونه رتبته ملك الغير بغير  
اذا وان كان الصلحان الحقوقي وفي البراءة وكيل البيع مالى بعبته سيرة من اجل الا انه وضع  
التمن قال القاضي يقضي لانه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحكم صحيح العلة الامام ان الثمن  
عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يبيع فلا يعمل الشراء عن التسليم لان لا يكون ممنوعا عن التسليم اولى  
بكونه مولا والحقوق فيما يقبض الوكيل الوكيل بالاجارة اذا استخرا بعد ما يبيع لا بعد قبض الكوفة  
وبعد قبض الاوارة وان كان او غلب لا يبيع التسليم الوكيل لو وكل موكله بقبض الثمن صحيح ولو  
غزا الا اذا خسر الموكل معه في تأخره المطالبة فارق القاض الوكيل ان موكله لا يملك وكذا  
ومن احكامه ان وكيل البيع لا يطلب بالتمسك بزمانه بخلاف الوكيل بالارادة ولا يملك الشك

في الوكيل عن تسليم  
البيع من قبض

قوله في المال

قوله في موضع  
قوله في موضع

تمسك الوكيل  
وكذا موكله  
قوله في موضع  
الوكيل

عند

لو

يقول

قوله

قوله

لانه يتبع بخلاف الدلال والسعير والبيع لانه يعملون بالاجار ويملك الوكيل محل الموكل  
على المشتري حتى القبض للوكيل ولو قبض الموكل صحيح الا ان الظروف تارة لا يجوز قبضه الا للوكيل  
لان القبض فيه كسر الاجاب والقبول وان للوكيل ان يوكل بقبض الثمن وسبقه انه  
لو يملك في يد الثمن لا يقضي لكن في المشتري وكل اخر يقبض الثمن بطلب الامام وملك  
في يده قال الامام يقضي الوكيل لا القاض وما ذكرته من الاحكام المرفوعة على قبض  
التمن كلها من اقراره وفيها وكذا يبيع بشرط ان لا يقبض الثمن فانها باطل في الخطأ  
كتب الوكيل الصك باسم رب العبد لا يسطع له قبض الثمن وان قبضه انا  
انتم الموكل بقبض لانه بالكتابة لم يخرج عن كونه وكيلا انتهى انتهى لومات الموكل اوجبت  
بعد البيع في الوكيل حتى قبض الثمن وقوله والرجوع بالتمسك عند الاحتجاج شامل  
لمسكين الاولى ما اذا كان الموكل بايعا وقبض الثمن من المشتري استحق البيع فان  
المشتري رجع بالتمسك على الوكيل سواء كان الثمن باقيا في يده او سلم الى الموكل وهو  
يرجع على موكله الثانية ما اذا كان المشتري بايعا استحق البيع بزيده رجع بالتمسك على البائع  
درو موكله وفي البراءة المشتري الوكيل بايعه الوكيل ثم استحق الوكيل رجع الوكيل  
على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل ونظره رتبته عند اختلاف الثمن  
وفي الحائز وكذا شراء جارية فاشق لم يقبض الوكيل ولو ظهر رتبته ضمن الوكيل  
وكذا قوله المحقق في العيب شامل لمسكين ما اذا كان بايعا بزيادة المشتري عليه وما اذا  
كان مشتري بزيادة الوكيل على بايعه لكن بشرط ان يكون في يده فان سلم الى الموكل فلا رده الا  
بافرة كما سياتي في الكتاب بخلاف قوله والحقوق فيما يقبض الوكيل سدا على وكالة قبض  
وبين مقدم العزم او دفعه اذا وقع على نفسه او ما يعطيه خالص ماله فله من الغائب بقدره  
والا دفع العزم من اليه تابا ورجع على الوكيل لو باقيا في يده او دفعه رتبته رادة  
زمنه ولم يقبض ثمنه فقبضه ولو يملك لم يرجع عليه او يقبضه رتبة الا ان يضمنه عند  
دفعه اذا اخذ ثانيا يقبضه عليه في رتبته ما يبره كماله اضيف الى حاله القبض فتعطل كماله  
بما راب له على خلاف ولو لم يقبضه على الوكالة من دفع على افعاله رجع على الوكيل لو يملك  
او لم يقبضه ووقع على رجاء الاجارة فاذا لم يرجع وكذا لو دفع على كونه به وهذا ظهر من  
الوجه كلها ليس له ان يسره ما دفع حتى يخر الغائب او يعلق برحق الغائب اما ظاهره  
او كماله انما رجع الى مقصود على رجاء الاجارة فانه لا يملك ان يسره لاصح الاجارة  
فمن مقصود قال الله الى العلى به يخرج قد قصد ليس له ان يسره او يعلق برحق رتب

وكذا الوكيل  
يقبض الثمن

قوله في موضع

قوله في موضع

قوله في موضع

المقصد في العيب

قوله في موضع  
قوله في موضع

قوله في موضع  
قوله في موضع











وتنقضها وكذا لو كان اليك ام ربي في تلك التفاضل ولو كان فخرت اليك ام ربي وام  
 ما كان لك الخلف والى التعليل والتفقه عليهم فخرت اليك ام ربي اني كنت طلاقا بحري  
 اول الوكاله الوكيل بالبيع ملك الا حال خلاف الوكيل بالشر او بستر او يكون الا حال قبل  
 التقصير او بعده فربى او غيب ارايه وراكبه لا ملك المولى فخر برون عليه المأذون  
 اذا غاب لانه فوق الوكيل لا يتصرف بنفسه والوكيل بغيره وفي الوكيل اذا غاب لا ملك المأذون  
 اول رجع ذلك لو تنقض المولى بغير المأذون استحسانا ان لم يكن على العبد ربح الوصول الحق المأذون  
 المستحق وان كان عليه ربح لا يبر الا ان الحق للمولى كالا جنى امره ورجع المولى  
 مسئلة بيع الوكيل بما هو مملوك وما من حق كان امره قوله رجع على الوكيل لو باع  
 اى رجع الرافع بافضه الوكيل ان كان باعيا في يده لانه ملكه وانقطع حق الطالب على اطلاق  
 في البقاء فمثل البقاء الحكم بالبيع ملكه الوكيل فانه باق سيقا بطل ولو كان في الخلاصه وان  
 استهلك ضمن ملكه فان ادى الوكيل بملك او فخره لا الوكيل خلفه على ذلك وان مات الموكول  
 وورثه غيره او واهب له وهو باق في يده الوكيل اخذه منه في الوجوه كلها وان كان بالخاصه  
 الا اذا اهدى على الوكاله كخوف الوكاله بالخصه وادار رجع المأذون الى المال فظاهر  
 الكتاب ان المراد بالمال ما يقضه الوكيل لانه رجع الضم في ضائع وما فخره ليس بصحيح  
 لانه ما في يد الوكيل امانه تقضه بغيره على الوكاله فلا يجوز ان يقضه اخذ ضام الامانات بالظن  
 فتعين ان يكون المراد به ما اخذه منه الدارين فانما وظاهر الكتاب ان لا رجع على  
 الوكيل حال الهلاك الا اذا ضمن وفي الخلاصه والرايه الا اذا كان الغريم مالاً  
 ان فخر الدارين ان يكره بك فيها وضمنه او مال مدعى الوكاله انقضت ملك على ان اراى  
 من الدارين كما اذا مال الاب للخص عن اخذ صدق بنيه اخذت ملك على ان اراى من الدارين  
 بنيه فان اخذت البنت راى الخص الصدق رجع الخص على الاب كذا في اشد انتم فخر رجع  
 عند الهلاك سبحانه ثم اعلم انه يصح اثبات التوكيل بالبيعه مع اقرار المأذون به وله  
 نظائر كسبا ما في الفقه ايدى ان البيعه لا تقوم الا على منكر الا في مسائل ذكرنا في الاقرار  
 منه لو اذ لا اخذه عند البيع الوكيل قضاء الدين اذا قضاه بملكه براءة وشهود  
 لا يضمن الا اذا كان قبله لا تقصر الا بشهود وان نزع الوكيل الاشياء وكذا لو كان في  
 فاحسب الوكيل لدعواه الخروج عن الهدية نقض الموكول الدين ثم نقض الوكيل ان علم به فجع  
 الموكول ضمن والا لا راجع في النكاح الوكاله وصح التوكيل بعينه وخصه بظاهر  
 الحقم ولا يتولى بموت المطلوب ويتولى بموت الطالب فلو نزع الوكيل قبضه وتسليمه

قوله

فمنه  
 قوله  
 رجع الموكول

المراد به

المراد به

فمنه  
 قوله  
 رجع الموكول

الى الطالب حال حيوة لم يصدق بملاجحه منه ايضا وفي الضمير وكل المأذون  
 يار ارفع صح ولو كان يقض الدين فخرت ام ربه لا يصح منه ايضا الوكيل بالبيع  
 لا يملك شراؤه لنفسه لانه الواحد لا يكون شراؤه بايضا فيبيعه بغيره ثم يشتره منه وان  
 باعته بغيره او مكنه او ابنته الصغير لا يجوز وان ابنته البائع مطلق الخلاف وان  
 امه الموكول ان يبيعه لنفسه او اولاده الصغار او مع من لا يقبل شراؤه فباع منهم  
 جائز ويبيعه ابنته الموكول او ابنته او مكنته او عبده المأذون او وكيل العبد باع بغيره  
 جائز راجع في كتاب الوكاله في الابع باع عبدا ثم اخلفا فقال احد ما كان ملك  
 الغير باع بغيره او مال الاخرى كان ملك البائع اربع باعه ما قولك في النكاح لانه  
 الاصل في العقد رجع على من خلاصه ما مضى فانه اراد مدعى بغيره فباعه خصا على ان لم يبر  
 بعد البيع انه ملك بغيره بغيره او اقره او اقره على اقراره لا يصح لانه اختلفت البيعة  
 بربط على صف الموكول ولم يوجد ان قضاء ما على علم الام نسخ العقد لا وكل واحد  
 باطل حقه فان فخر الغائب وانكر الام فقدم الفسخ وانزع الام فالباع تام في حقه  
 والفسخ باطل في حقه صحيح في حق المتأخرين وبطل التمس في المشتري فبعض البائع  
 لخصه البعد فخره مما عدا الثاني الفسخ فاض في حق مالك البعد ايضا ارايه  
 مثل السادس في الوكاله بالبيع الوكيل بشر او بشي بغيره او اشترى ما وكل به  
 بمثل التمس فخره داخل في الوكاله ثم ادى بعد ذلك انه اشترى لنفسه او لوكيله تام كمن  
 التمس بغيره الى يصدق وان كان التمس بغيره الى فانه اضاف الشراء اليه ونقد منه  
 فاشترى الموكول ولا يصدق الوكيل في قوله اشترى بغيره لنفسه الا ان يصدق الموكول وان  
 اضاف الشراء اليه ونقد بغيره فملكه كالحواب والموكول ان يكتسب الشهود لنفسه  
 وان اضاف الشراء لغيره ونقد منه فاشترى الموكول رجع الظاهر في لا يصدق الوكيل  
 في انه اشترى الموكول واذا عقد مال الموكول بغيره فاشترى الا ان يصدق الموكول بما في الاصل  
 رجلى اشترى عبدا واشترى له الشراء لظلمه وقار طلاقه فخرت ثم اداد المشتري ان يبيع  
 له ذلك فلو اهدى المسئلة على ملكه اوج الا انه يشترى كما تقدم وفي الحاشية حذو كل حلال  
 بشر او بشي بغيره ورجع اليه التمس واشترى الوكيل فخره وجهه ان كان وكلا باشره فاشترى  
 درهم فاشترى فاشترى درهم ولم يصف الام او لا ولا ان يخرى كما اليه او مال يوجب الدرهم  
 التي ونقضا الام يصدق الوكيل ويكره الشراء لظلمه وان حاله يوجب غير ما نزع الوكيل اذا مال الوكيل  
 فوجب الشراء لنفسه وان كان اضاف الشراء الى درهم الام بغيره الشراء لظلمه فلو كان

وان قال بوجوب الشراء لظلمه كان الشراء لظلمه

قوله

قوله

قوله

قوله



او غير ما ولا يصدر في الوكيل انه اشتراه لنفسه الا اذا صدق في الوكيل وان كان في الوكيل انما  
 الشراء ان ارادهم بنفسه كانه الشراء ولا يصدر في ان اشتراه للوكيل فقد نكث الله رايهم او غير ما  
 وهذا كله اذا شاء فقال للوكيل اشتري لي او على العكس وما زال الوكيل اشتري لنفسه  
 او على العكس وان تصادقا على انه لم يحضر اليه مال ابو يوسف يحكم فقد التفتن فان فقد التفتن من  
 مال الام كانه الشراء للام سواء اضاف العقد لنفسه او لا امره وان اشترى بغير ايم مطلقه  
 فهو على وجهين ان اشترى حالاً يحكم العقد بغيره وان ارادهم للوكيل فاشترى بغير ايم كل وان فقد  
 من ماله نفسه فاشترى اوله وان لم ينفذ يرجع في البيان الى الوكيل ويعبر بانه المكان وان اضاف  
 الى دراهم مطلقه فان توالي فهو للام وان توالي لنفسه فهو لنفسه وان تكاد في النية يحكم  
 العقد اجماعاً وان توالي على انه لم يحضر اليه فقد لا يبرئ حكم العقد كما اذا تكاد في النية  
 هو للوكيل والتمويل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه وان اشترى بغير ايم فاشترى  
 وان لم ينفذ يرجع في البيان الى الوكيل ويعبر بانه وان اشترى بغير ايم فاشترى  
 للوكيل حتى لو اوعى الشراء بعد ذلك للوكيل لا يصدر في الا ان يصدر في الوكيل وان  
 شمس الائمة اكلوا في مسئلة التوكيل بالاسلم وجعلها على وجوه ان اضاف الوكيل  
 العقد لادراهم الام فالعقد للام وان توالي لنفسه وان اضاف العقد الى دراهم  
 نفسه فالعقد له وان توالي للام وان عقد العقد لغيره مطلقه فان تصادقا على انه توالي  
 للام فهو للام وان فقد دراهم نفسه بعد ذلك وان تصادقا على انه توالي فهو له وان فقد  
 دراهم الام بعد ذلك وان اختلفا في النية فاعلى الوكيل انه توالي لنفسه واول الوكيل  
 انه توالي له فانه ينظر ان فقد دراهم الوكيل تنفع العقد للوكيل وان فقد دراهم نفسه تنفع  
 العقد له وان تصادقا على انه لم يحضر اليه نية فعلى قول محمد العقد للوكيل وعلى قول ابو يوسف  
 يحكم العقد وذكر بعد ما مسئلة التوكيل بشره اخطأ وذكر انها على التفصيل الذي ذكرنا  
 في مسئلة السلم فيما اختلفوا عليه وفيما اختلفوا فيه وفي الله خيرة فمن شاء فليحس ما  
 ذكر في الجواب فيما اذا اختلفا في النية قول ابو يوسف فاما على قول محمد فاسلم للوكيل  
 بلا خلاف ومن المباح من قال انها اذا تصادقا على انه لم يحضر اليه النية ان المسئلة  
 على الخلاف بين ابو يوسف ومحمد واما اختلفوا فيما اذا اختلفا في النية بعضهم قالوا  
 المسئلة على الخلاف ايضا وبعضهم قالوا المسئلة على التوافق وحكم العقد بالاجماع  
 وهذا لا يصح قال بعضهم انما قالوا في مسئلة الشراء اذا تصادقا على انه لم يحضر اليه فالعقد  
 للوكيل اجماعاً ولا يحكم العقد بهذا القائل يفرق بين مسئلة الشراء وبين مسئلة السلم على

قول ابو يوسف فاما جارية في العقد العاشر ولو اراد الوكيل حاطب الوكيل بالزول وكان  
 غائباً مكنت اليه الكتاب بالنول فبطلت الكتاب ثم علم ما فيه انقول وكذلك لو ارسل اليه رسولاً  
 كاشاً كان الرسول غير الكاش او غير عدل حر كان او عبداً صنف الكاش او كسبه ابعده ابلغ الراس فيقول  
 انه فلان ارسلني اليك ويقول اني نكحت غلامك كانه يقول وانما مكنت كتاب النول ولا  
 ارسل اليه رسولاً وكذلك غلام واشترى على غلام والوكيل غائب فانه لا يقول فان اخبره بغير موكل  
 اياه رجلاً غير فلان او غير عدل من اخره بغير نكحت رجل واحد عدل انقول بالاجماع صدق الوكيل  
 او لم يصدقه اذا ظهر صدق الخبر وان كان الذي اخبره واحد غير عدل فان صدقه انقول بالاجماع وان  
 كذبه لا يقول وان ظهر صدق الخبر في قول ابو يوسف ومالك ابو يوسف ومحمد انقول الوكيل اذا اخبره  
 الخبر وان كذبه وكذلك هذا الاختلاف في الشفع اذا اخبره بالبيع واحد غير عدل فلم يصدقه  
 ولم يطلب الشفعة حتى ظهر عنه صدق الخبر بطلت الشفعة عندهما وعندهما يصدقه على شفعه  
 وكذلك هذا الاختلاف في عبد من جارية في بي ادم ثم اخبر بولاه بغير نكحت واحد غير عدل ان عبده  
 قد حن فلم يصدقه حتى انقضى فلا يصح كما في قول ابن حنيفة ومالك ابو يوسف ومحمد بغير نكحت  
 وكذلك هذا الاختلاف في العبد المأذون اذا اخبر واحد بغير مولاه عليه سرح حكم الطحاوي في  
 كتاب الوكاله لا يسجدان قوله ولو وكله بشراشي بغيره لا يشترى بنفسه ارجح من ذلك  
 لانه يورث المأذون الام نكحت انه اعتمد عليه ولان فيه غرض نفسه ولا يملكه الا بغير الوكيل كذا في  
 الهداية في التعليق الاول بغير علم الجواز يمين عدم الكل وكذا في نكاحه بغيره المواجه وقدره  
 الشارح بانه لا يتصور شره اذ نفسه ابو حنيفة لا يتعلل الثاني ولو اشتراه لنفسه تالياً  
 او مستظافاً مع الوكيل سرح الحكم لابن حنيفة في باب الوكاله بالبيع والشراء انقول بل بغير علم  
 هو شره لنفسه ايضا بطلان ما يورث الا العذر كما عللوا به عدم صحة قول الوكيل بنفسه بغيره  
 وعدم صحة قول الوكيل نفسه بعد موت الوكيل اذا قبل في جيرة عنده الشيخ الاسلام في قوله احوال  
 المشتري الوكيل للمالكه بشرط اعادة الشراء فيصير ولو احوال الوكيل بملكه بالتمن على المشتري  
 صحته وهي وكاله لا حواله لانه لا شيء للوكيل على وكيله وان الوكيل يوضع المشتري في موضع التمن  
 ان موكله صح وله الاشباع غير البيع اليه ولكن يوضع له صح وبراء استحقاقا رانه يبيع ابراء  
 الوكيل وهو له على الاملاء والمائل والادون واماله وحطه وباطيله والتجديد وحقه عندهما  
 ومضيق خلافاً للثاني هذا بل بغيره اما بعد بغيره لا يملك الخطم الاراء والا تاله وبعد ما  
 قيل بالتمن حواله لا يبيع كما بعد الاستيفاء والوكيل بالاجار اذا استخا بعد ما صح لا بعد بغيره  
 الكدة وبعد بغيره الاجرة رينا او علينا لا يبيع الفسخ كقول الحنفية فيما يصدقه الوكيل لنفسه

قول الوكيل

ان حاشا رايه في الشفعة

اخرى في عبده

ان حاشا رايه

شراء لنفسه

في الوكيل اذا كان

حواله الوكيل

بيع المشتري

او اراد الوكيل

وجاءه وقاتله

في البيع























أقام العبد الميتة على النكاح في بيده  
أنه فلهما الغائب أو غيره عنه فانه يقتضي بالعقد فان قدم فلهما الغائب وأما الميتة  
لا يقتضي ميتة والعقد أولى ولو اقامت الجارية الميتة على رجل أنها ملكة اعتقها وأقام  
الأخر الميتة أنه اغتصبها الذي في بيده كان العقد أولى ما يقتضي في كتاب الدعوى

ما دامت حيالا أو لم يملك يكون إقراره لانه استغفار الاستغفار لا يقتضي حتى  
لو مال إقراره سنة لا يقتضي الدعوى بعد ما أصلا مال المدعيون إرب الدين تركت  
الأجل لك حل ما عليه إرب الدين إقراره وإذا جعلت الأمانة عند رجل ثم ياتيها  
و يقتضي منها فجات بولده لا قبل زنته أشهر فادعاه البائع ثبت النسب منه

وقضى بآنها أم ولد له بالاصل وعليه رد الثمن على المشتري عند ما استوفى  
وفي القياس لا يثبت النسب منه إذا لم يصده المشتري أو أخذه زورا أو شافى  
وجه القياس أن البائع من مقتضى كلامه ساع في مقتضى ما تم وهو البيع فلا يقبل قوله

كما لو قال كنت اعتقها أو زوجها قبل أن يبيعها وهذا لأن إقراره على غيرها أو إقراره  
بأنها ليست بأم ولد له فيصير السر حسني ثم أعلم أنه مكره منهم في بعض صور التعطيل  
نكره لأن البين خصوصاً في غلبه مدعي من على الميت فانه ما يقتضي لانه لا يثبت النسب في

أقام العام العبد الميتة على النكاح في بيده أن فلهما الغائب أو غيره عنه فانه يقتضي بالعقد فان قدم فلهما الغائب وأما الميتة  
لا يقتضي ميتة والعقد أولى ولو اقامت الجارية الميتة على رجل أنها ملكة اعتقها وأقام  
الأخر الميتة أنه اغتصبها الذي في بيده كان العقد أولى ما يقتضي في كتاب الدعوى  
ما دامت حيالا أو لم يملك يكون إقراره لانه استغفار الاستغفار لا يقتضي حتى  
لو مال إقراره سنة لا يقتضي الدعوى بعد ما أصلا مال المدعيون إرب الدين تركت  
الأجل لك حل ما عليه إرب الدين إقراره وإذا جعلت الأمانة عند رجل ثم ياتيها  
و يقتضي منها فجات بولده لا قبل زنته أشهر فادعاه البائع ثبت النسب منه  
وقضى بآنها أم ولد له بالاصل وعليه رد الثمن على المشتري عند ما استوفى  
وفي القياس لا يثبت النسب منه إذا لم يصده المشتري أو أخذه زورا أو شافى  
وجه القياس أن البائع من مقتضى كلامه ساع في مقتضى ما تم وهو البيع فلا يقبل قوله  
كما لو قال كنت اعتقها أو زوجها قبل أن يبيعها وهذا لأن إقراره على غيرها أو إقراره  
بأنها ليست بأم ولد له فيصير السر حسني ثم أعلم أنه مكره منهم في بعض صور التعطيل  
نكره لأن البين خصوصاً في غلبه مدعي من على الميت فانه ما يقتضي لانه لا يثبت النسب في  
الأربعة مع قولهم في كتاب الإيمان أن البين يكره بغير أدلة العطف مع لانه  
كقولهم لا أكل طعاماً ولا شرباً ولا بيعت بغيري فقلت البين يجب الآخر أن العطف  
لأن الواجب بين واحدة فإذا عطف صار إيماناً ولم أره جواباً بل ولا من  
موضوع له وقد ظهر في الجمع شرح الحكم لأن في كتاب الدعوى قبل باب العتق  
أقول ينظر فيه فانه جوابه ظاهر لا يحتاج إلى الاستدلال لأن المحلوف عليه في بعض صور  
العتق التي تكره لا يراها مستعدة فلا يمنع فيها تكرار البين بخلاف ما قالوه في تعليظ  
البين في وجوب الآخر أن العطف لأن ذلك فيما إذا لم تعد البين مع كون  
المحلوف عليه واحداً سبح الإسلام رحمه رجل مات ما في بعض الورثة لا يسم  
على رجل أن يماست خلفه فقلت ثم هو وارث أو ليس لانه أن خلفه لازم الوارث ما لم يمت  
المعترش والمعترش لا خلفه الأمرة رجل ادعى عليه بخبر عليه لا بالأسنة بل بالمال  
العتقة أو بغيره ليس له أن يذهب بالعتقة إلا باب العتق بغير إذن المولى لا فدية مثل العبد  
غير فدية المولى في كل الساعة ولكن لو جده في مجلس العتق كما أنه أن خلفه رجل ادعى  
على ميت أن يماست خلفه وارثاً واحداً ما نكر ما خلفت على العلم خلفت ثم إذا ادعى أن

يستخلف

خلف أم ولد له  
رجل

أو كونه  
العتقة

يستخلف وارثاً

٢٢٠

يستخلف وارثاً أو خلفاً له ذلك لأن النكاح يشترط أن يكون في البين ولا إقراره  
يستخلف على العلم ورياً بالإسليم الأول بين الأول أو يعلم الثاني ما يقتضي في كتاب  
الدعوى باب البين وإذا كان لصبي في أمه هذا البين الزنا ومات الأم ولد  
بلى من النكاح فقال الزوج بعد ذلك هو النكاح ثبت النسب من الرجل لأن النكاح لا يثبت  
لأن في إقراره الآخر أن في باب المال إذا مال لاحق فلهما فقلت ثم مال له على الف درهم  
وكذلك إذا مال الرجل بواحد من النكاح فانه يثبت النسب منها والعقود ما ذكرنا من النكاح  
وإذا زوج الرجل أمه زرعاً ثم باعها ثم بولده سنة أشهر فصاعداً وقت النكاح  
ولا قبل زنته أشهر منه باعها ما راعاه المولى ما لا يصح في حق النسب ولا يثبت الولد  
ولا ينفق البائع والمولى إرب الزوج على حاله وأما ما يصح في حق النسب لانه ثابت النسب  
في غيره وأما لا يثبت الولد لانه دعواه دعواه كبره لالم بوجه ثبات النسب ودعواه كبره  
لا يصح الآخر المالك وأن ادعاه المشتري لا يصح دعواه في حق النسب أيضاً لأن في ثبات النسب  
يمكن يثبت الولد ويقيم الجارية أم ولد له لأن دعواه دعواه كبره لالم يثبت النسب منه ودعواه كبره  
من المالك والمشتري مالك يحيط بهان إذا مال في آخر السنة هذا البين ولم يقبل له  
على وأشبهه فدعواه صحته وإذا أقيم الميتة سمعت بينه ونفى بغيره وإذا مال هذا الولد  
ليس من مال بغيره صح قوله أن حكمه بغيره النسب منه يحيط بهان عند دعوى الزوج  
حرة تعليه فقلت أن النكاح لا يثبت النسب على راسه الجزم ولكن موضة منه الصدقة أو العتق  
أبوه جرد الولد فترفع عليه الجزم حزانه الأكل مكاتب غواني تزوج حرة تعليه  
فقلت ولما مال الولد يثبت فان ادعى وحقق جرد الولد حزانه الأكل فثبت وزنه إقرارها  
نصف ثم ادعى أنها وقت لا يسمع والصحيح الجواب أنه لو ادعى الوتفة بسبب التولية يسمع  
لأن المكان التوفيق أو في العادة يضاف إليه باعتبار التوفيق والخصومة فلا ينافي  
كذلك ادعى التفتة ثم البقرة يقبل باعها ثم ادعى أن كانت وتفتها أو مال وقت على الجميع  
وليس له تخلف المشتري أم ولد من قبل كالتوسعة الجزم لانه يقبل على دعوى ادعى المشتري  
على ما يذهب إليه الجميع وقت يقبل على الجميع ويستفيض الجميع ولو لم يقبل الجميع أنها وقت على ذكر  
في من أنه لا يقع هذه الدعوى أصلاً أقول على ما رآه لو لم يكن يقبل كاني رتبة الأمه يثبت  
أن يقبل بها أيضاً لو لم يكن مال والمتن لا يوافق صحيح ولو لم يكن ثم من قبل نصيب العتق  
متن لا يثبت الوتفة فزاد الثمن كذا عدة من فقط باعها ما راعى أنه دفعها قبل لا خلف  
فقد أو التخلف بغيره صحة الدعوى ولم يقع للتفتة ولو لم يكن قبل بغيره نصيب

أو كونه  
العتقة  
أو كونه  
العتقة

دعوى أم ولد له  
أو كونه

بغيره  
أو كونه  
أو كونه  
أو كونه

أو كونه  
أو كونه  
أو كونه  
أو كونه

أو كونه  
أو كونه

أو كونه  
أو كونه



الوجه ليس شرط  
لبينة الوقت

عليه

يقبل اذا انقضت بيع الدعوى والدعوى ليس بشرط لبينة الوقت اذا الوقت قد مضى  
وهو المصدق بالعلم فلا يلزم فيه الدعوى كنية الظلال وعقود الامة الا انه لو كان الوقت  
مخصوصا لم يدع الا لعلى من الشبهة ويعرف جميع القلة الا الغم اذا البينة جلبت  
بحق القبول فلا يظهر حكمها الا في حقهم وقيل ينبغي ان يفصل الجواب لو كان الوقت على عموم  
باعتبارهم لا يقبل البينة بلا اذن ولا فائدة ولا على من لا يقبل عنه بما لا يفتد به  
واذا كثر هذا الفصل وما كان كذا فصل الامام الفاضل وهو الحارثي قال بعضهم ان  
بيع الوقت لو سجد الحكم ما اصابه ما عدا ذلك انما كانت تلك لظان لا يبيع الوقت  
قائم ادعى انه كان ولا يبيع وبعضهم ما سوا سلة الوقت على هذا ولو باع انه ثم ادعى  
انه حرر ما قيل ان باعها يبيع ولو شهد على ما يبيعها حرر ما قيل يبيعها يعقوب ويظن  
البيع لا يوجب ما لم يبيع العبد ولو حرر قاتله ثم ادعى حرر ما يبيع قبل بيعه وطلب منه  
مشتريه لا دعوى الدين فبعد لانه يدعي ان يبيع الحر لم يحرر فافقه دين عليه الا ان  
برهن برأيه انه وقت قبل البيع وقبل البيع ليس للمشتري حق البيع فبينة ولو  
لا بينة له فالقول للمشتري فيه لو برهن المشتري ان كان وقتا على كذا لا يقبل لا يبيع  
في بعض ما لم يبيع ولا لا ليس يبيع في الدعوى الوقتية على الموقوف عليه اقول الوقت من  
غير المشتري وهو مستقل به فهو ما يحق قبلي ان يقبل كان طلاق وعقار وقوله ليس  
يخص الاماير لانه المشتري يبيع الحق فهو خصم يبيع وعقاره كان في الخبر جالس القصور  
في الفصل الثالث عشر قال يفره المتفق على عقاب او اتفق في بناء وادى وليس يراها  
حظها ولم يترك الرجوع فاتفق الامامان على ان يبيع على الامام او على غيره  
واذا يبيع بغير شرط او المأمور بقتل الدين اذا قضى بين الامام ورجع على الامام بغير شرط  
وكذا في كل ما كان مطالبا بجهة العباد من القصور والعقار في غير كتاب  
العقود وفي جميع التوارث سئل شيخ الاسلام عطاء بن قريش السعدي عن رجل  
اشت على رجل بالبيعة انه او كذا طابعا امام المدي في ذلك بينة انه اذاره ان  
ذلك كان اكراما بل يكون دفعا لبينة المدي في حال نعم وبيته الا كراهه او ما يقول لانه  
بيته الا كراهه ثبت خلاف الظاهر قيل لانه البينة على الاتبات او ما بينة على النفي في هذه  
ثبت الدين وبيته الا كراهه فافقه الدين قال فان كان كذا في الاتبات ثبت الزيادة في  
الظاهر من اول وان كان في النفي بخلافه على هذا سأل أصحابنا في المزارعة وقد ذكر محمد  
الفرارعة غير فيها اثبات الزيادة صورة وان كان فيها افساد العقد معنى فمن جعلها اذ ادعى

في الدعوى  
معدن ان ادعى

وقد في الوقت  
بين المشتري  
او ارباع

يخرج المأمور

بيته الا كراهه  
ان قرار

تأريخ  
الوقت او الزيادة  
في الزيادة

المكلف في الدعوى  
من الزيادة  
الاستحقاق

الحدود والطلاق

ما في الدعوى  
من الزيادة  
ان قرار

احد المتعاقبين انه شرط النصف الزيادة او ادعى الاخر ان شرط النصف وانما على ذلك  
بيته فالبينة بيته من الزيادة اثبت بغير الزيادة والزيادة اثبت الصورة  
كذلكها محط بان الزيادة وظاهر كلام المؤلف انه لا يخلف مع وجود البرهان  
قلت الا في مسائل الاولى بخلاف مدعي الدين على الميت اذا برهن ما لا يخلف كما وضعنا  
وهي في الخلافة والاختصاصية لمعنى الدين على كل موضع مدعي حقا في الزيادة واثبت بالبيته  
ما لا يخلف في خصم انه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق العبد فكلما جلت في غير الدعوى في الدعوى  
ولم ادر حكم من ادعى ان دفع لبيت دينه وبرهن بل يخلف ويستحق ان يخلف اثباتا الثانية  
المستحق للبيع بالبيته للمشتري عليه بخلاف ما لا يبيع ولا يبيع ولا يبيع به الا في العبد  
غير ملكه بوجه الزيادة كان خارج الفصلين من فصل الاستحقاق الثالثة يخلف من الاثبات  
مع البينة ما لا يدعي ان يبيع ملكه لا الا ان لم يحرر يبيع او يبيع كان في النبي نزع العبد اخرج  
المكر لان يحرر في قوله والا حلف بطله اول على الظاهر ثانيا لا يستخلف لانه لم يبق حاجة الى  
اليمين بعد البرهان بخلاف غيره من المسائل فان الحاد فيها بانها رادته لا يبيع بالبيته فمال  
الاستيفاء بعد تحقق أصل الدين في الاولى واحتمال الخروج غير ملكه بوجه الزيادة بعد تحقق  
كونه مستحقا للبيع او الاثبات في الثانية والثالثة فاضح لا يمين لرفع ذلك الاحتمال  
ليحقق بقاءه في ملكه حالما يملك له به او اما بان لم يبق احتمال بغيره فبينة المدعي بالبرهان  
والا لزم ان لا يكون البينة حجة مستقلة بنفسها فلو خلف بها الحكم الخلف على نفسه ما ثبت  
بالبيته ولم يبعد له نظري في الشرح ولو بطريق الاحتمال بخلاف التعليل في غيره ما لا يخلف  
فيها ليس على نفس ما ثبت بالبيته بل لرفع الاحتمال كما قرر شيخ الاسلام رحمه  
قراءه المستثنى كان البينة وزاد فلو خلفه القاضي بالطلاق فكل من قضى بالمال لا ينفذ قضاء  
على قول الاكثر اثبت وظاهره من قول الاكثر انه لا يخلف بها خلافا لغيره فكلوا عنها  
واما في حال ما يخلف بها فبينة المدعي لان الخلف بها اجراء السكول فيبقى به  
والا فلا فائدة وظاهر كلام المؤلف خلافه مخرج المكر لان يحرر في قوله واليمين بالبيته  
بل لا يعتبر عند الحكم لعدم الفائدة كما استدل به على عدم الجواز شيخ الاسلام رحمه  
ولو مات رجل فاختار رجل ماله ادعى انه وارثه ليس للقاضي ان يبيع منه اذا لم يجز له  
لان القاضي لا يدر رادته لبيت المال او غيره فهو يدعي انه له ولا مانع عنه فلا تعرض له فان  
خاصه احد سائر القاضيين البينة لانه لا يدر حكمه بغيرها فعليه البينة وبالله التوفيق  
ثم الباع في باب الولاء وفي الحاشية لو اختلف في سماع النساء وانما ما لا يبيع بنفس



أخلى الروح  
فأما مع النساء

حارث بن قيس  
فككت ختم الكاظم

اقرت المراهانه  
اشهره الثاني

رسالة اجتماع  
الخواص بغير

رخصه من الروح  
 في ان عو  
 الحاب و  
 اواس

الحمد لله  
والصلاة والسلام  
على من لا نبي بعده

احضف الساك  
والرود في صاغ  
البيت  
احضف الرواحس  
في غنية صاغ البيت

يخرج اطلاق الزوجين فشمك المسلمين والمسلمة والمنه والحرين والمكاتبين والمطلوكين  
 كما في البدائع والزوجين الكسرين والصغيرين اذا كان الصغير يجامع كافي وزنه الاكل  
 واما اذا كان احمدا حادوا والاخر مملوكا فسباني وشمل اختلافها حال بناء النكاح وما بعده  
 الموقدة كما في المكاني وما اذا كان البيت ملكا لها او لاحد ما خاصة لان العبرة للملك لا للملكة  
 كما في البدائع ومن العينة زيارب ما يتعلق بتجديد النيات اقر ما في غيرها جارية فقلها  
 مع نفسها واسمها سنة والزوج عالم به ساكن ثم ادعياها فاقول له لان يدك كانت  
 ثابتة ولم يوجد المزيل انتهى وبه علم ان سكوت الزوج عند فعلها ما يمنع لها لا يزيل عروها في  
 البدائع بهذا كله اذ لم يتر المراه ان هذا المصاع اشتراه فان اقرت بذلك سقط قولها لانها  
 اقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الاستفال اليها فلا يثبت الاستفال الا بالية انتهى وكذا  
 اذا ادعت انها اشتريته منه كان الحائنه ولا يخفى انه لو برهن على شرائه كان كافرا ولو برهن  
 منه فلا يثبت على الاستفال اليها منه بهية ولا يجوز ذلك ولا يجوز استنساخها بشتره او رضاه  
 بذلك ولا يلزم ان ملكها ذلك كما تقدمه النساء والعوام وقد اختلفت في ذلك اراؤا فيه  
 باختلاف الزوجين للاخر اذ اختلفت سواء الزوج موثقه فان ساع النساء يمين على  
 السواء ان كن في بيت واحد وان كانت كل واحدة منهن في بيت على حدة فان ثبت  
 لكل امرأة بهيتها ويمين زوجها على حدة فلا يثبتك بعضهن مع بعض كذا في زنة الاكل  
 والحائنه والاخر اذ اختلف الاب مع بنته في جهارها او مذهبها في النكاح وحاصله  
 ان العتيق به ان العرف ان كان ستم ان يجهر بها ملكا لا عارية فاقول لها ولو تزمتها  
 بعد ما وان كان العرف شتر كما عرف سم فاقول للاب ولو تزمتها بعد ما ولا تخبر  
 اختلف الاب وابنه فيما في البيت عال في زنة الاكل قال ابو يوسف اذا كان الاب  
 في عمل الابن في بيته فاشترى مملوكا لراي كذا لو كان الابن في بيت الاب وعمله في سماع  
 البيت للاب انتهى ثم قال قال محمد بن رجل تزوج بنته وهي وحيدة في داره وعمله في  
 اقلطه في سماع البيت فهو للاب لانه في بيته وعنده ولهم ما عليهم من النكاح انتهى وخرج  
 في الحائنه ما قال ابو يوسف والآخر اذ اخرج مملوكا وعطارة اختلفا في ذلك الا سألته ام الم  
 العطارة ومن وبنوا ابرها ما منع بعض بهياتها ولا يزيل ما يبيع لاحد ما لانه قد يتجوز  
 نفسه او يبيع فلا يبيع مرجا ولاخر اذ اختلف المود والمكاتب في سماع البيت  
 حاد القول به للمكاتب كغير البيت مضافا اليه بالسكنى وبما في شرح الزيلعي والآخر اذ  
 عين اختلف الزوجين في غير سماع البيت وكان في بيدها فانها كالاحسين بعثت بهما

4

قوله ولم يما يصلح لها من القول في مسامح يصلح للرجل والمرأة لأن المرأة وحياتها بيداني  
الزوج والقول في الدعاء للصاحب اليد بخلاف ما يخص بها ما يصادف ظاهراً قول  
منه ولا فرق بينهما إذا كان الاختلاف حال قيام السكاح أو بعد ما وقعت النفقة وما يصلح  
لها من العرش والامتنع والاداني والرفق والمنزل والفقار والمواش والنفقة كذا في السكاح  
وبعلم أن البيت للزوج إلا أن يكون لها منه ذواته الأكل إلى الامام الأعظم وفي كفاية  
والوفاة ما لا يتبع من بيتها لأنها خارجة عن بيتها ككلام المؤلف ما إذا كان بيت المرأة في البيت  
وهو خلاف المتعارف في العشر وكذا ما لو كان عال في ذواته الأكل لومات المرأة في البيت التي  
زفت اليه في بيته لا يحسن أن يجعل مسامح العرش وحمل النساء وما يليق بين الزوج والمفسر  
والفاحم والابريق والصادق والعرش والحكم والحق للنساء وكذا ما يحسنه في البيت  
الرجل مسامحة وتجارة جبرتها بقوله الله وبعلم أن ما يبرق استثنى في حال موتها كقولنا  
يصلح لها ما إذا كان موتها لبيت الزناف فكذلك إذا اختلف حال الحياة فيما يصلح لها فالقول  
الأول أن الاختلاف لبيت الزناف فالقول لها في العرش وكذا ما في النوف عايناً من  
العرش وما ذكره الصادق والحكم بأن المرأة من بيت اعتاد ولغيره إلا أن يوجد نص في حكم  
البيت الزناف الزناف ما يصلح في العلم ما يضيح في الفاحم جعل المصنف في ما يصلح لها  
نقطه من بيتها فيجعل ما يصلح لها من بيت العرش لأن من بيتها ما يصلح لها في بيتها  
مسامح البيت ثم اعلم أن أصحابنا علموا بالظاهر في سائل منها مسامحة اختلافها في مسامح البيت  
فخرجوه فيما يصلح لها من بيتها علموا بالظاهر في ذواته الأكل وأخر الدعاء وما لا يظهر  
مال وفي نوافر شام ثم جعله رجل يعرف بالخاص والعرف ليس بهذه الأمور بل طاعة صادرة  
عنه عرف باليسار وعلى عيني البديرة فيها عشر من ألف دينار وأدعاه رجل عرف  
باليسار وأدعاه صاحب الدار فهو للرجل عرف باليسار وكذا الناس في منزل رجل على  
عيني الناس طيبة فقال بي لي وأدعاه صاحب المنزل أيضاً في لصاحب المنزل وفي  
نوافر على غداً يوسف رجلان في سفينة فيها وسيق غادى كل واحد السفينة وما فيها  
واحدة ما يعرف سيج الدين والآخر يعرف بأنه علاج معروف فالمرء للرجل يعرف سيج  
والسفينة لمن يعرف أنه علاج وفي نوافر من ساعد غداً يوسف دخل رجل في منزل يعرف  
الرجل أنه منادى يسبح الله أو العفة أو السماع ومعه شيء من ذلك وأدعاه فهو لمن  
يعرف سيج ولا يصح في رب المنزل وإن لم يكن كذلك فالقول قول رب المنزل وفي نوافر  
ومن رستم في رجل خرج من داره على عفة مسامح راه قوم وهو يعرف سيج فله السماع فقال

نقصان  
بیماری  
۱۳۴۲

با حکم و امر شاه  
 گرامر و لغت  
 فی ۱۰۰۰۰۰  
 عتبات  
 واد ۱۰۰  
 لغت  
 احسن و کمال  
 و در هر کلمه  
 فی ۱۰۰۰۰۰  
 اخلاص و ایمان  
 مع و امر  
 در ۱۰۰۰  
 و نظر و امر  
 مع و امر  
 و در هر کلمه  
 و در هر کلمه  
 و در هر کلمه  
 و در هر کلمه



صاحب الدار ذلك المتاع ساعى في الحال في رعيه فهو للدار يعرف به وان لم يعرف فهو  
لصاحب الدار رعيته فيها ركب واخر ملك واخر حجب واخر عيدا وكلهم من عونا له في  
الركب والملك والحاجب اطلاقا ولا تسمى الدار رجل يقولون ان المالك والارجل ركب يعرف  
شراها عينا بكلها ينظر ان كان على الكل حل اراكب وساعه بكلها للركب والقائمه اجرة  
وان لم يكن على الاكثر من اركب البعير الذي عليه وما بقي منه للقائمه اما لو كان قواما على  
رجلان احد صاحبه والاخر ساعى في رعيه ساعى الا ان يقول ان ساعه فيكون له تلك الشاة  
وحد ما يكون في نوادره متى كان الملقظ ان الدار ساعى فيها وقد استقطت ارجاع النعام  
ان من شرط سماع الدعوى ان لا يكذب المدعى في ظاهر حال كما هو مخرج به في كتب الفقه بل هو  
مخرج ظاهر يعقل على رجل امور الاعطية واذا ساعى في سماعه فلا حرج له ان يثبته ان  
الفرس في الفوائد العقبية في اطراف القضاء بالحكمة مخرج به وان ادعى على رجل هو مقول  
او قال بغيره كما وقع في افعال او شرطه صحة الدعوى ان يكون المدعى به ما يحتمل الثبوت  
بان لا يكون مستحلا او عادة فان الدعوى في الحال فان كان نظام المكذب لا المستحيل  
العادة كما في السجل العقبية في السجل عادة دعوى من هو معروف بالصدق والحاجة وهو  
ياخذ الزكاة في الاعتناء على ارضه ما في الف دينار او مقدار منه واحدة وان  
يعترف بها لنفسه وانما يتكلم به او شكها في نفسه الدعوى لا يثبت اليها القاضي في رعيها  
مخرج الزكاة المخور ولا يثبت الزكاة على غيرها استدل على ذلك الا ان ادعى انه  
نصب له مالا عظيما كان حوزته مخورته المعروف بالصدق في جميع ثم قال من الغرض في  
المسقط رجل ركب الدعوى ثلاثة ولا يثبت سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم يسمع  
دعواه لا انكرت الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق في ظاهر الامر ان المول هذا هو جد  
المسقط ولا في غيره واطنه مسقطا فيظهر كتاب شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عن ان  
الانقضاء الباطل القضاء بسقوط الحق بقضى سبتي لكن ما في المسقط لا يخالفه فانما يسقط  
قضايا بسقوط وانما في عدم سماعها وقد كثر السؤال بالظاهر ذلك مع ورود التماس  
السلطان ايده الله تعالى بعدم سماع حاشا له خمسة عشر سنة وقد اختلفت بعدم سماعها  
على اجنبية اعتقادا على ما في حاشا له اثنين مخرج الحكم الا ان يحتمل مخرج قوله ولو اوجدها على  
رجل ما عدا عبد ثم ادعى انه اعتقه او بره لا يقبل قوله ولو ادعى انه ابنه علق زمانه ثبت  
النسب ويبطل السبع ما جعيلان ولو ادعى على رجل عينه وامام البيعة على ذلك المدعى  
امام بيعة على ان تلتا فملكه رجل اخر لا يقبل بيعة تلتا رعاية ولو اخطأ اماما اخر ما

احمد بن محمد  
والى وروى  
في السيرة

من و المراكب  
مناجى  
سكن

کتابت السید محمد علی

وعدایه الصغیر علیہ

الحمد لله الذي جعلنا من  
العلماء

سفر سنہ

عبدالرحمن ادوی  
اساتذہ اعلیٰ اور افاضہ  
اداسہ اساتذہ

التي على القدم والاخر على ان تحت قبضة القدم اولى وسبقها اهل السنة في هذا من غير  
خلاص في كتاب الحيطان ولو ان كانت جارية اليه على رجل انما لا يحقها واقام الاخر  
اليه انه يحقها من غير ان كان العقب اولى فاصح ان باب انما يقول عبد بن  
رجل انما اليه انه يحقها وهو ملك وانما الاخر اليه انه يحقها وله من ملكه مال الولادة اولى  
فاصح ان باب انما يقول اولى مالا يملك لا بد من بيان المال انه ما في سبب الجواز بطلانها  
اذ الكفا لا ينفع المرأة ان لم يتركه معلومة لا تنفع الا ان يقول ما عنت او ما عنت في  
نكاحه والكفا لا يملكه الا يصح وكذا بالبدية على العاقل ولا بد ان يقول واجاز الكفا له  
الكفا في محله الكفا حتى لو مال في محله لم يتركه او ادعت امه مالا على ورثة الزوج اصح  
ما لم يبين السبب بخلاف ان يكون من الصفه وهي سقطت بوجه جملة جامع المصنفين في اواخر  
الفصل السادس ثم قال احد الجاهلين للاخر هذا السطح الذي ارضيه تحت راسك  
الاخر ذلك في القدم ما تقول للمدعي كونه مستكنا بالاصل فيجوز اليه بينه وبينه ان تحت  
ما ن اما ما اليه قبضة من غير ان تحت اولى ايضا نعم على عكسه قال الشيخ والصحيح هو  
الاول حاوي في كتاب الكفا في فصل الصفات والمحدثات الخ وان ادعى رجل  
على رجل انه وضع على حائطه شيئا او جاز على سطحه من ايا اول ارضه او وضع عليه في  
حقه ما ايا من على حائطه او ادعى انه اخرج زائرا فراه في ارضه او رجل دابة بينه  
ام شيئا مما يكون من ارضه ما يجب على صاحبه ان يتفقد ويرفعه حتى المدعي  
ما زاد اختلافه على ذلك كله فانه يحلف في ذلك ما به الضرر لانه لا يهاجمه فحلف كذا  
وكذا في حق هذا الذي وصفت وليس عليه ان يحلف على اثبات الحق في الحال بل قبل ان يهاجم  
بيت اصل الفعل لم يصح البراءة منه لا بد رجلا لموضع شيئا على حائطه رجل فقال  
قد رايتك لموضع هذه الحشيرة فخالطني هذا لم يصح البراءة وصار كانه اعاد ذلك  
الموضع فثبت له ان ياتر ما لموضع كانه ذلك لانه عارية ولا يصح البراءة من العارية  
وكذلك سائر المسائل التي ذكرناها من في هذا ضمن لا يصح البراءة منها ما اذا ثبت اصل  
الفعل لم يرد المدعي الى وجه كانه ذلك الكسب يمينه اصل الفعل وليس هذا كاسأل  
المتقدم لان هذا اجاز البراءة في الحق ولو حلف على اصل الفعل لم يضمن ان يكون المرأة  
قد وقعت بعد ذلك فيرجب على المدعي عليه فحلف لم يرد في الحال ينبغي ان يحلف ولا يحلف  
عليه فخرج الاثر على ادب القاضي المكلف بيعة ولدت في بدو الشهر لا على  
حول منه بيت فادعى البايع الولد وهو في بيت شبيه ابي شبيب ولم يلمسه الى من

५५५

الحمد لله

القوس

0.1

الحسين بن علي

۱۰۰

و از آنجا که

الحمد لله

٢٠٠

سید الشہداء علیہ السلام

المجلد الثاني

الحمد لله رب العالمين

1890

في ارض مصر

محمد بن عبد الله

1874

46  
L. J. J. J. J.

1890



البائع وان لم يصدقه المشتري فيكون العلق في ملكه حيث ولدت لافل رسته اشهر  
 كذا في الكفاية والهداية والمستحق وغيره فلو لم يجر الولادة لافل رسته اشهر  
 لا يوجب كوز العلق في ملك البائع الذي ادعاه فالوجه ان يصرح كوز الولادة لافل  
 ونصف حول منه بيعت كوزها مستحق منه ملكها البائع وفي الخلاصة قد اشار الى  
 اعتبار هذا القيد حيث حال بعد تصور تلك المسئلة ان هذا الى صحة الدعوة الولد اذا  
 ولدت لافل رسته اشهر زوقت البيع وكان البائع اشترى ما وباعها بعد سنتين حتى  
 علم ان العلق كان في ملك البائع اشهر لكانها فقد اعتبر فيها ان يبعدها كما بعد سنين  
 حتى علم ان العلق كان في ملكه الا ان التخصيص يكون البيع على تمام السنتين غير  
 لازم كما لا يخفى فكانه تصور مسئلة في بدل عليه تخصيص الشراء بالنكاح والتحقيق ما بينه  
 فتبين هذا شرح كثر في غاية الكفاية والاشيغال والبدائع والظاهر  
 الخلاف ما اذا ولدت جارية في ملك رجل رسته اشهر فصاعدا فلم يصرح الولد حتى يباع  
 الام والولد ثم ادعى الولد صحة الدعوة وثبت السب منه وعق وظهر ان الجارية ام له  
 ويطلق البيع في الولد والجارية وعلى هذا ما اذا باعها والحيل ظاهرا وغير ظاهرا فلو لم يولد  
 المشتري لافل رسته اشهر فادعاه البائع وهذه الصورة هي المذكورة في السبوط والمحيط  
 القدور والحق في المحقق ولو اشترى ما من حبل ثم باعها فولدت في يد المشتري او ولدت  
 في يد البائع ثم باعها ثم ادعى الولد لم يصدق لان من شرط صحة الدعوى قيام الملك او  
 اتصال العلق بملكه ولم يوجد اشهر وهذا كله اذا ادعاه البائع وقد اتت به لافل رسته  
 اشهر واما ادعاه المشتري فصح الدعوة لان الدعوة بخبر ولها اثبات لا لادعاه الولد ودعوة  
 المشتري تصح منه وان ادعى البائع والمشتري كان دعواهما على التعاقب فالسابق اولى  
 ايها كان وان ادعيا معا فان خرج الكلامان معا فدعوة البائع اولى لانها دعوة استيلاء  
 وهي سابقة معنى لانه ثبت بطريق الاستيلاء ودعوة الملك ثبت بطريق الانتفاع فالسنة  
 سابق معنى لكونه اولا واليه اشار بقوله ويعدم على دعوى المشتري ان يعدم دعوى البائع على غير  
 المشتري فياذا خرج الكلامان معا لا على وجه التعاقب وفي السبوط والمحيط وغيرهما ان  
 الدعوة على ثلثة اقسام دعوة استيلاء ودعوة خبر ودعوة شبهة الملك فدعوة الاستيلاء  
 ان يدعى سب ولم يعلم انه كان علق في ملكه ويصح هذه الدعوة في الملك وغير الملك ودعوة  
 شبهة لان ملك العلق والتوجب فيجوز في العقود اذا كان الولد محل السب  
 بان كان جارية او غير جارية وان يدعى سب ولم يكن علق في ملكه وهذه الدعوة تصح في

ودعوة  
 من البائع  
 او المشتري

اقسام الدعوة

الملك لان في الملك ويقدر على اخل ولا يوجب نسخ العقد في كل موضع يمكن اثبات العقد  
 فيه صحيح والاعمال ودعوة شبهة الملك ان يدعى ولد جارية وله نصيب هذه الدعوة على اعتبار  
 والاستيلاء على الولد زوقت العلق للمؤقت الدعوة بلا انقطاع لان شرط صحة هذه الدعوة قيام شبهة  
 الملك وولادة العلق له في جارية امه زوقت العلق للمؤقت الدعوة لان الاب بالدعوة  
 يصير مسئلة ملك نفسه وملكه بالجارية بالاستيلاء ومقتضى العلق سابقا عليه وانما يكون  
 كذلك اذا كان له ولادة الملك على الابن زوقت العلق للمؤقت الدعوة ثم ان جفت  
 الدعوات فدعوة الاستيلاء اولى ودعوة الخبر لا دعوة الاستيلاء سابقة على دعوة  
 الخبر لانها تستند للمؤقت العلق حتى يعلق الولد في الاصل ودعوة الخبر يقتصر على  
 الحال حتى يعلق الولد في الحال فتصح السابقة دون اللاحقة فان سبقها دعوة الخبر فهو اولى  
 ودعوة لانه من حيث دعوة الخبر وثبت الخبر سابقة على العلق لم تصح دعوة الاستيلاء  
 لانعدام الملك وقت العلق ودعوة الخبر اولى من دعوة شبهة الملك لان الخبر صح  
 في الابن بمصادقة ملكه لم يسبق للاب ولادة العلق فانه لا بد من ملك الاستيلاء لان الخبر صح  
 فلم يصح ودعوة صاحب النكاح اولى من النكاح فانه لا بد من النكاح او صحب كمن او بالزواج  
 بغيره ثم ادعى سب لنفسه لان السب ثابت بمواشاة النكاح والكذب ثابت في السب  
 اثبات ملك العلق لان ادعى اشهر الام والولد ليس ملازم لانه ملك النكاح لا يراه بغيرها  
 زوجه او يصفها ولا كذلك في اشهر المملوك والسب بناء على الخبر فالحكم في ذلك والخبر  
 لا يثبت بالنسبة والاصح يستل بالنسبة لظهور الخطا رسته وهذا كله اذا اتت بالولد  
 لافل رسته اشهر فادعاه المشتري لافل رسته اشهر فصاعدا او لافل رسته اشهر فدعوة البائع  
 الا تصدق بين المشتري والدعوة البائع بناء دعوة ملك لانه العلق لا يعلم انه كان في ملكه  
 بل يحتمل انه حدث في ملك المشتري ودعوة الملك معتبرة بالايجاب في كل موضع فقد التقى  
 فقد الدعوة فلما لم ينفذ عقده في هذه الحال لم تنفذ دعوة فانه مصرقة المشتري صح  
 ودعوة وثبت السب ويطلق البيع وكان الولد في الام ام ولد لقضاء فها هو احتمال في  
 الملك وانما تصح دعوة الحق المشتري بعد التصديق لم يغفل الدعوة لان السب قد ثبت  
 للبائع وزال ملك المشتري فلا يغفل قوله في ابطال سب ثابت وان ادعيا معا  
 او متعاقبا تصح دعوى المشتري دون البائع كما بينا ان دعوة دعوة خبر وهذه القسم  
 لم يترك في الكتاب واما اذا جاءت بالولد لاكثر من سنتين فانه لا يصح دعوة البائع  
 الا تصدق بين المشتري فان صدقه المشتري ثبت السب منه ولا ينقض البيع ولا يصح

اذا

ح







لا يهذه المقدمات مما يجعل النقص والفسخ وكذلك لو كان المشتري باع الام او ربتها  
او ربتها او اجزا او زوجها او كاتبها لا يملك ان يحيط بالبيع منع من الجمع  
قال والواو اي ولد سبعة وربعين على سبعمائة شهر وربعين المشتري على اكثر من ستة اشهر  
يجزله لا للبايع قلت رجل باع جارية ثم اخذ قولته عنده والواو اي البايع انه  
اشتهر وان باعها منه شهر وصال المشتري عنها ونقص من البيع ستة اشهر او اكثر فالقول  
قول المشتري بالاتفاق على عام والواو اي كل واحد منها البينة على ذلك فالبينة بينة المشتري  
عنده اي يثبت وبينة البايع عند محذو في المحظوظ على هذا الحكم ما اذا باع من اخر جارية فلو كانت  
فقال المشتري اشترتها قبل الولادة والولد لي وقال البايع لا بل اشترتها بعد الولادة  
والولد لي فاما على ذلك بينة المحذو ان البايع هو المدعي والمشتري هو المكفر ولهذا كان القول  
قول المشتري بالاتفاق لولا البينة وليس ذلك الا لكونه هو المكفر والبينات وضعف البينات  
المدعى او من يتعين المدعي عليه يتعين المدعي فيكون بينة اولى بالقول والى يفسر ان  
بينة المشتري لا تثبت زيادة مرة في الشراء فادانت المدة الاثنية شئ مما يبرعه  
البايع وهذا لان في بينة المشتري اثبات البيع في وقت لا ينافي البايع فانه لا ينافي  
في البيع في ابعد التوقيت وبينة البايع يثبت البيع في ارب التوقيت لا احد جازم  
بينه في اثبات البيع في ذلك الزمان من المفاض فكان اولى بالقول منه ايضا  
وان عكس ادعى فانه كذا وبين صفاته وطلب احضاره ليس من فاحقه منا خالف بعض  
صفاته بعض ما وصفه فقال المدعي هذا ملكي وربعين تقبل قال وهذا الجواب يستقيم فاما ادعى  
انه ملكه فقال هذا ملكي ولم يزد على بيعه وعواه ويجعل كانه ارعاه ابتداء فاما لو قال هذا هو  
القول الذي راعيه او لا لا يسمع لما نص قول هذا يخالف ما قبله فظهر ان فيه اختلافا  
وممكن ينفي ان لا تقبل لظهور الكذب ويجعل به الشهادة جامع الفصول في الفصل السادس  
وما يعنى فيه الشافعي ما في البراءة ادعى الاكاذب على الغائب بنية العين لهما كما تم ادعى  
انها مافيه وربعين تقبل لانه موضع الحياء اشهر ثم علم ان الشافعي الذي لا يسمع دعواه  
اذا قال تركت احد الكلامين فانه يقبل منه قال في البراءة من قبل الى البرزخ ادعى خلفا  
فدفعه المدعي عليه بانك كنت ادعيت قبل هذا مقبلا او ربعين عليه فقال المدعي ادعيت لاني  
تركته السبب وتركته المطلق يقبل ويخطئ المدعي انتم ربهما من بالخط ادعى على اخر  
عند غير الحاكم بالشر او الارث ثم ادعاه عند الحاكم حكما مطلقا ان ادعى الشراء لم يعرف  
لا يقبل وان كان ارعاه من رجل مجهول او قال من رجل ثم المطلق عند حاكم يقبل ذلك المسئلة

ان هذا قد  
وغيره ولم  
البيع

ادعى في اربعين  
مسألة وطلب احضاره

ادعى في الحاكم  
ثم ادعى في الغائب

انما نص ترك  
احد الكلامين

ادعى في اربعة  
ثم ادعى في مطلق

انه لا يشرط ان الشافعي كون المتدافعين في مجلس الحكم بل يكفي ان يكون الشافعي في مجلس الحكم  
انتم شرح الحكم لان حكم في نزاع لولا الحجة والسبب في الاستحقاق بخلاف دعوى الاصل  
والمدعي بعد البيع لانه تقبل تقبله فلا يفتى عليه فلا يفتى ولا انه لم يتبين كذا في الكلام الادار  
لا حصل كذا في ان لا يتبين البيع بالاختلاف حتى لو اقام البينة بالاتفاق او التبرير تقبل  
بينه ليتبين كذا بنبوت الحجة والتبرير قبل البيع وتليق في باب دعوى السب  
ادعى انه غصب منه ذوا اليد فادعى اليد لانه الصغير لا ينفذ عنه المحضرة واليمين لانه  
ادعى عليه فطرح ادعى انه في يد ذوا اليد غصب من ذوا اليد انه ورثة طلاق من يد  
المحضرة لانه لم يدع فطرح على ذوا اليد قبل لا ينفذ وهو الصحيح من انتصافه رجل  
يدعوى الفعل عليه وربعين على اربع الغائب لا يسمع ولو ربعين على اربع المدعي بايع  
فلا يسمع وينزع المحضرة جامع الفصول في الفصل العاشر ربعين انتم غصب  
من ربه وقال ذوا اليد او غيره ربه انك ينزع عنه المحضرة بلابينة لاتفاقها ان البينة  
لونه وهاهنا خلاف ما لو قال انه ثوب من ربه وقال ذوا اليد او غيره ربه انك لا ينزع  
المحضرة استخافا قال غصب مني واخر غير من ذوا اليد على وصول الغائب ينزع بالاجابة  
اقول ان قبل هذا بوجه في ادعى انه في يد ربه غصب من ذوا اليد على الوارث لا ينزع  
في الصحيح فلا يبر الفرق او القول بخلافها ايضا ويمكن الفرق بان جعل ثوبه في يد ربه  
للقص ادعى دعوى الغصب عليه بخلاف ولو قال المدعي سرق من ثوبك عند ربه  
وعنده ما لا ينزع ولو ادعى الشراء ربه وقال ذوا اليد اني اشترته ربه ايضا فهو حتم لانه  
ما زعم ان يده يد ملكه او يانه حتم وكذا لو قال وجب ان ينفذ في يد ربه او ورثته ولو قال  
ذوا اليد ان فلانا اسكنني ربه وشهد به او باور الغائب انه اسكن ذوا اليد وقال  
لم زعمه البينة ولكن علمنا ان الدار كان بيد هذا الرزبه اليوم بوجه ينزع المحضرة  
اذا الشهادة بالاسكان والدار بيد اسكن شهادة بالنسبة كما ان الشهادة بالبينة والدار  
بيد الموهوب له يوم الهبة شهادة بنية وتسلم ادعى دارا انه شراه الغائب شراه فانه  
فقال ذوا اليد او غيره ذلك الغائب ينفي ان ينفذ بلابينة لاتفاقها على ان اليد للغير ثم  
الادار بالبينة او بالبينة صحيحة لا الصالحه الصحيح فيكون اقرارا بنية وقص لا ينظر الهبة بتملك  
القول والادار بالبعد اقرار بكن العقد الصحيح ان ليس باقرار بنية صحيحة جامع  
الفصول في الفصل العاشر وفي النهاية ان لا ينفذ بالولد في الادار او لم يدع في القول  
اما اذا ادعاه كان لان الظاهر انه لا اختصاص بالولد بل ذوا اليد ابيع كلها على التفصيل

دعوى في  
او التبرير  
بما يبيع

او في يد  
لا في الصغير  
بما يملك  
ادعى ان  
غصب ربه  
انه ذوا

ما سئل  
الحكم

سعد و...



في قوله  
معه قوله  
كل من صار له  
بغيره  
ان في مسائل

شرح المكر لا ينحصر في قوله مبيع وكنت وان الزانية في فصل الاستحسان والاستحقاق  
الحاجة بعد موت الولد لا يوجب على المشتري شيئا كذا في المصنوع اشترى من رجل ثوبا  
ايضا كل من قبل قوله عليه السلام في مسائل مشهورة في الفقه الوصي في دفعه الا انما  
على البتيم او رقيقه في بيع العاقص مال البتيم وادعى اشتراط المرأة في كل عيب وادعى على  
العاقص اجارة مال رقيق او مبيع وادعى الموهوب له بملك العيب او اخلفا في  
اشترط العوض وفي قولنا انما ما دون والاب في مقدار الثمن اذا اشترى لالة الصغير  
واختلف في النفع وفيما اذا انكر الاب شراءه لنفسه وادعاه لانه وفيما يدعي الموهوب له  
العرف الاستانة المكال لاسيختم القول قال في الاستحسان ولو كان يفتي الاجرة  
او مخرجه بالاول والموقوف عليهم وانكره او انكرت كان القول قوله مع عVIDENCE لا شئ عليه كالموجود  
اذا ادعى الزوال البتيم وانكر الموهوب كونه منكرا معنى وان كان سديا بصورة والعقد المعنى  
وغيره المستأجر من الاجرة وكذا انك لو كان يفتي الاجرة وضاعت مني او رقت كان  
القول قوله مع عVIDENCE كونه ابنا انتهى وصاحب الفقيه ذكر هذه المسئلة في باب  
الاستحسان في كتاب ارب العاقص ولا بد من اراد الموهوب على ارادة في هذه المسئلة  
من النظرية فان العاقص اذا اراد اخلا او الظاهر من كلامه ان عدم التحلف انما هو في غير ما اذا  
انتهى العاقص ولا يدعي عليه شئ معين وفيما ليس هناك منكر معين في الفقه من الكتاب  
عدم تحليفه مطلقا وفيما يدعي العرف وهو خلاف القول شيخ الاسلام  
كل من يفتي وكنت في الموضع يكون القول قوله برون البتيم منها ط مال الوصي انفتحت عليك  
كذا ان مالك اذا كنت مفعلة مثلا او قال لك رقيقا فافتقت عليه في مالك كذا في  
مات او ابيع او مال الصغير ما تركت الي رقيقا او مال الموهوب اشترى منك رقيقا  
و ادب الثمن في مالك واكتفت عليه كذا في موهوب في ذلك كذا في  
مشايخا كانوا يقولون لا يستحسن ان يملك الداعي اذا لم يظهر من خبايا وشرها سطر  
عنه كذا في ماله مال البتيم وادعى المشتري عليه بسبب فقال العاقص ابرأني من هذا  
فما تقول قوله بل لا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارضي بتم وادعى اخلفه لم يملكه  
لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شئ يدعي عليه غير ارضي بتم اذا ادعى الموهوب له  
بملك الموهوب عنه ارادة الواهب الرجوع فالقول له برون البتيم وشرها لو قال  
الواهب شرطت لي عوضا فقال الموهوب له لم اشترط ما تقول قوله برون البتيم وشرها  
اذا اشترى عبد بعد ثوبا فقال احمد ما انا بجد و قال الاخر انا و انت ما دون ثوبا قال

البتيم

نظم  
اشترى من رجل ثوبا  
ادعى عليه عيب  
وقال له الموهوب  
ما تقول قوله  
البتيم

لم يرد البتيم وشرها اذا اشترى لالة الصغير وادعى اخلفه مع الشفع في الثمن ما تقول  
للاب برون البتيم من وشرها اشترى وادعى بالشفع وانكر المشتري الشراء وما كان اربا  
لا يمين الصغير لانه لا يملك الشفع لا يملك المشتري وشرها في ارب العاقص في قوله بالشفعة على  
البتيم او النعم على الوصي و مال العاقص والوصي في بيده او خذ لك الزانية قبل ما يكون في  
ذلك البتيم قبل قوله بل لا يمين اذا كانت نعمة لاني البتيم اذا كان نعمة من غير ان يمسوا العاقص  
فان اتمهم قبل بخلت بانه قد شئت في شئ ما اخذت به وقيل ينفي العاقص ان يقدر رتبته بخلت  
عليه وكذا في البتيم ادعى جارة مطلقا على موهبه قبل لا يملكه حتى يقدر رتبته بخلت بانه  
ما كان فيما او ثمن فان خلت برون وان تكلل بخر على بيان قدره ما يملكه عليه في الاستحسان  
ثم اعلم ان التحليف لا يملك المدعي عليه ما في جميع الدعوى وادعى ان يوفى بشفعة  
بلاطك في اربع مواضع في ارب العاقص بخلت المشتري بانه ما رضى بالعيب بالشفيع  
بانه ما يملك بشفعة المرأة اذا طلت فرض الشفعة على زوجها العاقص بخلت بانه  
ما خلت لك زوجك شيئا ولا اعطاك الشفعة والاربع بخلت الشفع بانه ما رضى  
وهذا بناء على حواله ثلثين ان يبره او اجتمع على ان يبره على البت بخلت العاقص بلاطك  
الوصي والوارث بانه ما استوفى الزم الموهوب ولا اراد اداء اليك على ولا قصد لك  
ما يرضى بامك ولا ابرأ منه ولا شانه ولا اطلت بشئ في ذلك به اجرة ولا غدرت به  
ولا شئ من ذلك في الزانية شرح المكر لا ينحصر في كتاب الدعوى في شرح قوله لا اطلت بطلب  
اجرة الورثة حال ثبوتية الاخرى المحنة دعوى الزانية والكله السوء ثم السامون واجارة واما  
صنع ثم ارادوا ان يفتي ما يملك لهم ذلك لان الاطراف لا يفتي حتى ينفقه الاجارة  
الاربي ان من يملك مال استأجره مال المالك رضى بما صنعت او اجرت ما صنعت  
لا يبرأ ولا ما كان اذا املك شيئا لا يبرأ على اجارته بعد الاطراف بالاطراف لا يكون  
المالك فضلا ولا يملك اجرة رتبة البت اذا استوفى الزم الموهوب حصته وملك في بيده  
فلهذا في الاخرى ان يجمعوا حصتهم لانهم حق الشارة معه قبل او ليس القصر ما في الشروع  
قلنا لا يفتي بالقصر وان يفتي بالاستهلاك كذا قال القاضي في قوله لا يملك في الوصي  
ملك ولم يفتي استمر ملك فلا يصح الجواب برأيه في كتاب الدعوى في الورثة الاول كتابا  
رجل وكل رجلين يفتي رجل فانما المدعي على احد ما شاء به او احد او على الاخرين به او اخر  
ما ان هو جاز وكذا في لو اقام على الوكيل ما به او احد او على الوكيل ما به او كذا في لو اقام على كل  
شاهد او على الورثة بعد موته ما به او اقاما في الفصل الثاني والعشرين وكذا لو طلق

كانت مع

ما رضى العاقص  
بالبتيم

المدعي  
دعوى الزانية  
الاجرة

ان ما يبرأ  
وكذا في  
الاجرة



ثم قال بانه قد ائتمنوا له ما لا يحل عليه اذ حقه تخلفه  
و حلف مرة اخرى استياد من عرض و اراهم و رعايتهم و انكر كلفه ما لا يحل عليه كجاء الكل و تخلفه  
بمينا واحدة شره و قبضه ثم ادعى شره اراهم و رعايتهم قبل شره كلفه المدعى عليه على العلم بانه  
ما تعلم انه شره منه فثبت الا ان ينقض و يقول قد ينقض ارجل شيئا ثم ينقض البيع بما قاله  
او غير ما قاله فالحق كلفه ما تعلم انه شره ما ساعه عليه ط و قد افترقت ثم قال و شره انه  
او كان ما تعلم ان شره و انكره انما لم يسلم كلفه لان وقت الاقرار حق العود ثم لم يكن متعلقا  
بمال المرفوع الا ان رجعت متعلق بمقتضى ما ساعه عليه فالحق كلفه انما لم يسلم كلفه و لانه كلفه بحق  
فحق من افترقت فقال و شره انه او لم يجز كلفه المولى بانه بعد ذلك او ارجحها حقه  
او على على و ارجح صلحا باقراره بالمال فادعى و شره ان المولى و اقراره و اطلب  
يعلن المدعى عليه كلفه و لو ادعى انه او لم يجز على بعضه له كلفه و لو ادعى انه او كان ما لا يحل  
ذلك من ادعى مالا ما لم يكن ادعى في كلفه اذ انك استعملت بمن نفرت به من ماله فانكر المال  
و الاستعمال قبل كلفه على المال لانه يصير بالاستعمال مزار الا ان رجعت المدعى عليه  
لا كلفه على المدعى فان لا كلفه بانه ما لم يدعى شيئا و الا لا بد ان لو ادعى عليه الاستعمال او  
الاقرار او حقا سبب الخطا و انكر كلفه لا كلفه على ذلك له عليه من ما شره ثم انكر الاقراره  
قبل كلفه على الاقرار و قبل كلفه على نفس الحق ثم مع جنس من الدعاء و جامع الفصولين في النسخ  
الحاشية قسم رجل ادعى ميت الغائبين اذ ان الاب اعطاه العاقل و الوارث  
مصدق في ان الاب اعطاه كجبهة الدين لقيام مقام مورثه فيصدق في جهة التملك معه عليه  
الف ان كفاه و الفتمن فجاء بالالف و قال ادفع في كفاه و قال الطالب لا اخذه الا ان  
كل مال عند ذلك و يكون ان المالين و لو نبض و لم قبل شيئا فطلب ان يجعله ادى المالين  
من ادعى عليه مال واحد فضا او ثلثا او حلالا او حلالا و ما في نصفه و قال هذا من احد التصديقين  
لا يصح ذلك و لو فصل نصف المال ارجل ما في نصف المال و قال هذا كفاه لظان بعضه و كذا  
لو كان لكل نصف كليل و كذا لو كان اصل المال مختلفا احد ما فرض و الا و كذا في حق نصف  
لما امره شيئا فثبت هو به و في مال المهر صدق في ما هو كل صدق في ما هو و هذا لانه محمل  
و لم يشهد لها الظاهر فيصدق الملك لانه اعترف ان المال اولى بما يتقبل من اولى الجاهل  
الا ان كذب عونا من ان ابيع و التفتن به قبل ما يجب عليه فخر و درع و غير و ليس له  
ان يحسم المهر اذا انظر كذبه قال به ضعا لكل متاع لا يجب على الزوج شره و كذا ما انفرد  
له الا و اضا عليه شره و له مثل الرجوع و فخر و متاع قبل قبل له الحف و الملاءة قال السمع على الزوج

الفرق بينهما

اولی  
دو اندر دایره

لا كلف على امرأه  
ان ترضع له لبن او حنظل  
فقط

الى العالمين  
في ارضه  
العلماء

عليه السلام  
محمداً  
العلي

أهتلى الزم  
المراوحي

هو دفع من الشئ  
ما فيه عليه

اسم المذبح

برادر من محمد علی  
از تو که او را

نعم افرغوا القلوب

الحمد لله الذي جعلنا من عباده  
الذين هم خير ما خلق

فمن كان الصالحين  
الذين هم الصالحين  
الذين هم الصالحين

البرهان على صحة ما تقدم

27

ان من له اسباب الخرج مال ثمنه حسن و يقول و بما مسئلة ثمنه و هي انه لا يجب  
على الزوج خضرا و يجب حفا لانها منهية عن الخرج لانها جفت بعث اليها خضرا فانها شتيا  
ثم قال هذا الرباح اخذته من رزاقه ليس له اخذته ولكن الرباح اخذته بحجة فتسبب للزوج  
اخذته لو بعته اليها على جهة التملك و الاب لو زعم دفع اليها زعارة ثم نفي دفع الرباح  
سنة ايضا فتن من قسمه ان يبين ورثته او قبل توليه لو قف او وصاية في تركه بعد العلم  
و العقبين بان هذا تركه او دفعت ثم ادعاه لنفسه لا يسمع او على اراد ابيده ما جاب المدعى  
عليه انه يمكن ادعى ان المدعى غلط في بعض حدوده لم يسمع لانه جوابه او ارادته بهذه الحدود  
و كذا اضع من تركه هذا الواجب ما دام ملك اما لو جاب بقوله ليس هذا ملكك و لم يرد  
عليه يمكنه الدفع بعده بخطا و كذا حكمه عن طرقة لعن المدعى عليه الدفع بخطا و كذا هذا  
لو ادعى المدعى عليه خطأ و كذا اما لو ادعى البناء او الشجر فله ادعاه بعد الحكم بنبه المدعى  
لاشك انه لا يسمع لانه قضى عليه و سببه القضي عليه لا يقبل سواء ادعى المدعى البناء  
و العروة او ادعى بلفظ الدار فانه ذكر في حق بسحق البناء و الولد باستحقاق الدار و الالة  
و كذا بسحق الشجر و النعم و الفرج باستحقاق الارض و لا يقبل بنبه القضي عليه ان البناء  
و الشجر يحكم بالبيع و النعم و كذا ذكر في البيع في حق القول بل ما ذكر ان الدفع بعد الحكم  
لا يسمع و كذا لو ادعى قبل الحكم لا يقبل بنبه لانه سببه في البيع مع الخراج و هذا حكم على رواية  
نصفه و على رواية حكى لو لم يرد البناء ان الشهادة ببيع المدعى عليه بخري البناء و سببه  
و الاطلا جامع الفصول في الفصل العاشر اقول بل هذا لا يدل على ذلك لان كون هذا  
غير صحيح لكن من ان يرضى عليه في نفس ماني به بخلاف غيره من ادعاه و الدفع الابرار  
لو ان يقبل الحكم بقبول ايضا بخلاف غيره لهم ادعاه بعد الحكم و لو ادعى على عبد ما دون  
او موقوف ما دون من التجارة بقبول التجارة ما لا يقبل او يستهلك او و ربيع او وجود  
و ربيع او بيع او شراء او اجارة او استيجار او ما شبه ذلك و امام البيه على ادعاه  
و امام البيه على اقراره بملك و العبد بملك جاز ان كان مولاه و روى القسوة غايما  
لان العبد المأذون و المقتوه المأذون لو اقر بملك صح اقراره لانه من التجارة و البيه  
قامت على خصم منكر لو اقر بملك او ربيع بملك او كان العبد بملك او المقتوه بملك  
يعرف حق المولى و العبد جميعا سواء شعر او غلغ معاينة السب او اقراره بملك لا يقبل  
الشهادة على المولى عليه و بل يقبل في حق العبد حتى يوافق بملك بعد الانسان  
قال مولانا خر و ينبغي ان يسمع البيه و يقضى عليه و لو كانا حاضرين قبل البيه عليه في حقهما

2



ولا يسع وعمر استهلاك المودة والبضاعة على العبد المحجور في قول ابي حنيفة وغيره  
 كان المولى حائرا او غائبا يسوء شهده واعلمه بمكانه الاستهلاك او شهده واعلمه باقاره  
 ولو شهده واعلمه بعد ما دون في التجارة بقيل عدل او قذف او زنا او شرب خمر او انكر العبد ان  
 كان مولاه حائرا غائبا لا يسع لانه لا يقبل عند ابي حنيفة وغيره وتقبل عند ابي يوسف  
 لان ابي يوسف لم يمت البينة على العبد المأذون بمقتضى احد يقبل وكذلك المحجور وان  
 شهده واعلمه بالاقرار منه الاسباب في الزنا وشرب الخمر والكفر والاعتداء على العبد  
 وفي النقص والتصرف ان كان مولاه حائرا يقبل وان كان مولاه غائبا لا يقبل في قول ابي حنيفة  
 وغيره ولو شهده واعلمه العبد المأذون والمعتوه المأذون يقبل العمد او باقاره او شرب الخمر والاعتداء  
 لا يقبل في قول ابي حنيفة وفي القول ان حرة المولى جاز لا توجب به البينة على العاقل وان كان  
 المولى غائبا لا يقبل بلا خلاف وان شهده واعلمه بالاقرار منه الاسباب لا يقبل في قول ابي حنيفة  
 وان شهده واعلمه العبد المأذون بالسرقة ان كان موصيا به البينة على العاقل وان كان  
 وتقطع بلا خلاف وان كان المولى غائبا لا يقبل في حق النطق في قول ابي حنيفة وغيره وتقبل في حق النطق  
 وعند ابي يوسف تقبل في حق النطق فان كانت السرقة موصية للعالم يقبل بلا خلاف حكم المولى او حقا  
 وان شهده واعلمه العبد المأذون والمعتوه المأذون في التجارة بالسرقة يقبل في قول ابي حنيفة  
 لان موصيا به البينة في مصلحي وهو المقتول وفي الخائبة وهو المولى على بيت  
 وبنا او ربه صغار فان كان الميت وحده لا يشترط حرة الورثة الصغار وان لم يكن الميت  
 وحده والصغار وحدهم يشترط حرة الورثة والصغار وحدهم الواحد يقبل ما كان خائرا في الثاني  
 في تناقض ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة  
 لا يستبرأ بها زوجها ان كان المولى موصيا به البينة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة  
 انني بعضهم لم يحرموا رواية في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة  
 ان البينة بينة المرأة لانه انما يشاهد صورة المولى او على وارث الميت ان كان له ورثه وان  
 لم يكن نصب العاقل وصيا حتى يرضى عليه ويقول ثمن ومن كانت امرأتان يوم غرق وقد تركت ماله  
 في يدك ولي الميراث يقول المرأة انك غرقت في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة  
 الميراث من ابي حنيفة ان كانت ادعت المهر المسمى في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة  
 زادها ماله اخره لا يسع المولى انما لا تملك كما ان الزوج بائنه قد اقرت لكل الميراث  
 فاذا ادعت الزيادة بعده والزيادة ملحق باصل العقد فله ان الماله الا في كل الميراث  
 كانت بعض الميراث يتناقض وماله بعضهم يصح دعواها لانها تدعي الماله حكم من العقد المأذون

شهدوا على  
 العبد المأذون  
 في قول ابي حنيفة

المأذون  
 من العبد  
 في قول ابي حنيفة

ادعى رجل ثوبين  
 اشتبه امرأته وادعى  
 انه زوجها

ادعت ماله  
 ثم ادعى زيادة

في قول ابي حنيفة

الاخر حكمه ان زاد في الزمان الثانية ماله او يصح زيادة المهر بشين ان لم يكن صحرا الزيادة في  
 المهر بشين حيث يبيع العقد الاول او النكاح لا يقبل الفسخ وقد رخصت فيه الزيادة في المهر  
 والمهر في البيع فيه انه انما يصح لانه لا يغير العقد نصفه الا نصفه والبيع يقبل التغيير كما لو باع سيفا  
 بمانم شرط الجار في المجلس يصح ويغير نصف العقد الاصله في العشرين من جاسع العقد لانه  
 م رجل ادعى على امرأة انه تزوجها وانكرت المرأة ذلك ثم مات الرجل فجاءت تدعي ميراثه فلهما  
 الميراث وكذلك لو كانت المرأة ادعت النكاح وانكر الزوج ثم ماتت المرأة فجاء الرجل  
 يطلب ميراثها ثم ادعى زوجها فله الميراث في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة  
 الثانية خلاف بين ابي حنيفة وصاحبه في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة  
 لها الميراث في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة  
 ان طلقها ثلاثا وانكر الزوج ذلك ثم مات الزوج فجاءت وتطلب ميراثه فقال اني  
 او زواجه وكذلك ان كانت اكرمت نفسها وزعمت انه لم يطلقها قبل موته وكذا من  
 جسد هذه المسائل ذكر في كتاب ابي العاصم في اثبات ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة  
 في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة  
 وكذا لو ادعت المرأة فانكرت ثم ماتت فطلب الميراث فله في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة  
 الرجل انه تزوج ثلاثا في صحة او مرض ثم حجب وصدة المرأة في حياته او بعد موته جاز  
 وان اقرت المرأة بالنكاح ثم حجت وماتت ثم صدر بها الزوج بعد موته جاز عنه بما  
 وعنه ابي حنيفة لا يجوز فيما ذكره في التفتي قوله ولو ادعت على الزوج انه طلقها فانكر الزوج  
 ثم ماتت وتطلبت ميراثه لم اورثها وفي الثانية رجل ادعى على امرأة انه تزوجها بالغ  
 فانكرت وامامت البينة على انه تزوجها بالغ في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة  
 امام البينة انه تزوجها على هذا العبد فبليت بينة ولو كان هذا في البيع لا يقبل ميراث زوجها  
 ابو حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة  
 وان قالت لم يكن امرت الاب بالنكاح ولكن بغير النكاح ما ذكرت كما علمت البينة وكذلك  
 هذا البيع منه في العاقل ماله المولى كذا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة  
 درست بود بان اجاب بود تناقض ما عرفت في الدعوى قال ليك كرت وتقول بلك  
 مطلق كذا ياردر مجلس ويكر العاقل كذا بلك سبب كرت يار بكر اجاب تناقض بود  
 ودر دور ودر باطل بود يعني ان كرت ياردر ودر ودر كذا ياردر ودر يار ياردر  
 ودر ودر لان الملك بالسبب بعض بالنسبة لا المطلق كالعشرة بعض بخمسة عشر خلاف

انكرت زوجها  
 ثم تطلبت ميراثه  
 او العاقل

ادعت الميراث  
 ثم تطلبت الميراث

انكرت زوجها  
 او المرأة  
 النكاح  
 ثم ادعت  
 او العاقل  
 ادعت  
 او العاقل  
 ادعت  
 او العاقل

ادعت زوجها  
 او المرأة  
 النكاح  
 ثم ادعت  
 او العاقل  
 ادعت  
 او العاقل

ادعت زوجها  
 او المرأة  
 النكاح  
 ثم ادعت  
 او العاقل  
 ادعت  
 او العاقل

ادعت زوجها  
 او المرأة  
 النكاح  
 ثم ادعت  
 او العاقل  
 ادعت  
 او العاقل

ادعت زوجها  
 او المرأة  
 النكاح  
 ثم ادعت  
 او العاقل  
 ادعت  
 او العاقل











أقام الدين عليه  
السلام في  
الكتاب  
في  
الكتاب  
في  
الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل  
الدين على  
الكتاب  
في  
الكتاب

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

ان لا تقبل هذه البيعة لانها قامت على غير الحق والواجب لا على ما لم يأت به الله تعالى  
لا الشهود ولا سنده وان لم يترك وانما قد سنده وان لم يترك اليك جماعة المسلمين فاعلم  
بما في حقنا من مال جماعة المسلمين ولا يمكنه الخصومة مع جماعة المسلمين ليقبض العاقب  
جماعة المسلمين كونه فاعلم ان جماعة المسلمين ولا بد من هذا وجوب نصب العاقب على العاقب  
والعاقب فيما عليه من ماله فاعلم ان جماعة المسلمين ولا بد من هذا وجوب نصب العاقب على العاقب  
وبما في حقنا من مال جماعة المسلمين ولا بد من هذا وجوب نصب العاقب على العاقب  
بقضاء الدين لا بالدين ان كان الدين قبل المال سوا ذلك فحيطر الله في كتاب الدعوى في الفصل  
الذي في العشرين الحديث بالدين اذا اقام بيعة او سعة واقام رب الدين بيعة او سعة فاعلم  
تقبل بيعة رب الدين وان لم يتبرعوا فاعلم ان بيعة رب الدين في بيعة رب الدين وفيه  
بشكل لا يمكنه في السعي لاسيما بالدين والدين لا يثبت الا بالملك وقضاء القضا  
لجماعة المسلمين الا ان كان في كتاب الشفعة ان الشفعة اذا انكر جوار الشفعة وانكر ملكه  
الدين التي في سيرة يجب الدار الشراء واقام الشفعة بيعة ان لم يصب الي هذه الدار ولم يتبرعوا  
مقدار النصب فالعاقب لا يقبض بهذه الشهادة او حق الشفعة انما يثبت له فيها او يثبت  
لا الملك في الدار التي ترضى الشفعة بها والقضاء بالملك له فيه الشهادة غير ممكن الحكم الجاهل  
فمنها يجب ان يكون كذلك والواجب هو الفرق بين المسلمين انهم في سيرة الحديث  
القضاء بالملك لا غير ممكن بخلافه لا يمكنه بل الملك نفسه الا ان الشهود وان يتبرعوا  
الملك لا فالعاقب لا يقبض بها بالملك مع ان الشهود به مطلق بخلافه الملك نفسه وانما قد  
القضاء بالملك بخلافه لم يشترط القضاء بالدين انما كان القضاء بالملك فاما في سيرة  
الشفعة القضاء بالملك لا يثبت الشفعة لا في الشفعة لاسيما بالدين والملك ليس  
اذا سقط شرطه فانما شرط صحة القضاء في موضع الجور على انه سقط في موضع اخر من  
العجز من ايضا في كتاب الدعوى بشان غير محذور او قد ذكر في موضعها او ما من قبل  
فان روجها فاجازت شرع المراث قال ان كانت امة ايت الى بالمزوج ثبت النكاح وروى  
وان كانت لم امة ولكن حين بلغه تزوجها بان اذنت فاعلم ان البيعة كذلك هذا من باب عبادة  
غيره ومات العبد في بيعة الشراء ثم ارسل البائع الاموال اجازة فحيطر الله في كتاب الدعوى  
واذا ارسل جارية في بيعة ملكه وفي بيعة غيره من غير عهده صحته وان لم يقبل في دعواه  
انها كانت ملك يوم اخره بصاحب البيعة من فاعلم ان في رغب من هذه الجارية قد عهده

بالملك

صحة

ذكر الحق  
او اولى  
او اسفل  
او اسفل

او اسفل  
او اسفل

او اسفل

او اسفل  
او اسفل  
او اسفل  
او اسفل

او اسفل

او اسفل

او اسفل  
او اسفل  
او اسفل

صحة وان لم يقبل ملك ولو اقام البيعة على ان صاحب البيعة غصبها منه فالعاقب بائع صاحب البيعة  
بالدين عليه اما لا يقبض له بالملك من ايضا واذا ارسل ابنه علم فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى  
او اسفل فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى  
من ايضا ومن فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى  
ان صدق الذي في بيعة العقب ثبت بيعة منه وان كنه لا يثبت بيعة منه فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى  
العقب الذي لا يعبر عن نفسه لانه اذا كان يعبر عن نفسه كانت البيعة لنفسه وكذا في العقب  
من في بيعة وكذا في بيعة من ايضا فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى  
خطا الذي عليه فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى  
ظاهرة من على انها خطا كاتب واحد اختلف الشايع فيه والصحيح ان لا يقبض بتركه فاعلم  
لما قال خطي في سيرة هذا المال كان القول قوله الا ان يكون الكتاب حرا او سارا او محررا  
او كذا من بيعة خطه منها اولى ان لا يثبت خطا فحيطر الله في كتاب الدعوى في باب ما يخط  
او كذا من بيعة خطه منها اولى ان لا يثبت خطا فحيطر الله في كتاب الدعوى في باب ما يخط  
على الشايع او على وصوله اليه من جهة المصحح بيع او نحوه وان الحكم للمصحح باطل وليس كذلك  
الرجوع على من يقبل هذه البيعة بغير المصحح اختلف فيه الشايع بشرط صحة المصحح  
لا شفعه كذا في فقط وان حكم المحمي ان فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى  
هذه البيعة ليدفع سجلا الى المشتري من سيرة المصحح لم يحرف من قال ان في شفعه بائع هذه  
البيعة يقبل بغير المصحح وانما لا تقبل وكنت كتب كتاب شفعه انما لا لا سادة  
وان التذليل قبل على قياس قول محذور في الا في شرط صحة الحق وعلى قياس قول محذور  
الاول لا بشرط صحة وهذا القول يظهر واشبه جامع الفصول في الفصل الثالث من كتاب  
مريضه معقل العاقل والناس عليه خصوصيات فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى  
اخر من بائع بان يجب بالاشارة وبغيرها فان اشارة بالاشارة وان اشارة  
بالانكار عوض عليه المدين فان اشارة بالاجابة كما في سيرة او اشارة بالاجابة كما في سيرة  
عليه وان عزمه العاقل افسد او افسد بكتب له وبائعه بائع بكتب له وبائعه بائع بكتب له  
اشارة معروفة ثم بالاشارة لم يجب وبما لم يعل مع كذا في الا في سيرة وان كان مع كذا في سيرة  
اصح اعلم فالعاقب نصب عنه وصيا وبائع المصحح بالخصوص مع او لم يكن له اب او جد او وصيه  
ففيه في اخر ما يتعلق بحواجبه عليه في الدعوى فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى فاعلم ان البيعة في كتاب الدعوى  
وعهده بعده الا اذا برهن على ابطال القضاء او على ملكي الملك المقتضى له او على الشايع كذا في



اولى على امرأة  
زوجة روح  
انها امه

لا وارث له  
عندي

ادنى الميراث  
وهو اربعة  
لأولاد  
لأولاد

من عليه التور  
مكتن ضاحية

مكتن العدة ودية  
السبا ودية  
منه

سكت الدمي عليه

انما من قول الله  
في سورة النساء  
انما ارسلناك

بما تشاء من الحق  
الصحیح

العادية والبرازية شرح الحكم لابن كيم في قوله ولو لم يكن الخارج من الدخول وانما ارسل على  
امرأة انها امه وهي تحت زوج والزوج غائب قد عناه صحته ولا يشترط حقرة الزوج بحيث  
يركض في الثاني والعشرين من الدخول اذا قال المولى في دعوى الميراث لا وارث له غير فقال المولى  
في دعواه كذا اخا وخاتما وقد ملك لا وارث له غيري حكمي فتوى القاضي الامام شمس الاسلام  
الا ووجدك ان المولى لو اراد ان يملك بطل الدخول وانما عناه جميعا اما لو اراد المولى عليه شيئا  
بالسنة لا يسمع منه محيط بركبان في الفصل الثالث والعشرين من كتاب الدعوى رجل اراد  
على رجل ان يدفع اليك عشرة دراهم فضا فقال المولى عليه بلى دفعت الي عشرة دراهم الا انك  
ارثني ازا وفضيها لفلان وقد دفعته اليه فان اقام ذلك بيته يرفع الخصومة في صاحب اليد  
وما لا ملا محيط بركبان وفي جامع الفصول في التخليف وفي عليه التفسير لو ملك صاحب  
الحق سنة امانة انتهى وان كان غيبا فلي اجارة الف ولو غاب السائر بعد السنة ولم يسلم  
المضاجح الا الاثر فلان يتخذ مضاجحا آخر ولو اجاره فرجه من غرض ان الحاكم جاز ان يقره وقد صارت  
حادث الفتوى حقت العدة وغاب السائر وزك ساعته في الدار فانيت بان لا يفتح  
الدار ويسكن فيها واما الساع فيجعل في ناحية لا حضور صاحبها ولا يوقف الفسخ فلا اثر الحاكم  
اذا اجازة الغيبة شرح الحكم لابن كيم في الكتاب الدعوى ولو اراد حكمه ان يوصل اليه الا  
يكسر باب ونف الجدار ويقتل ان ذلك حيث لا يملك الاخره بالتمام او اذا اخذ من الحسن  
يعرف انه تلف في بدنه ضارة الزهين كانه غضب الزهين ولم ار حكمه ان يظفر بالمدعيون  
مدعيونه والجسم احدثه في سبيل الجور شرح الحكم لابن كيم في اول كتاب الدعوى يقول بل  
يسقط الجور لان الدارين المديون يجوز ان يطلب مدعيونه فان الحق له فهو قادر على اسقاطه  
ومع قيام هذا الاصل فكيف يكون له ادائه الا ان لا يملك المدعي عليه الجور الاخر  
من يجوز المطالبة منه شرح الحكم لابن كيم وفي الخلاف مع ما لا لا يقدر رجل اراد ان يملك  
فلزم السكوت فلم يجب اصلا بوجهه كقولك لم يسكن في سنة او سنة فان  
اخره وان لا اقر به بخم فليس حكمه ان يملك فلم يجب بتركه منكم فان الامام لم يرضى به فلو  
اما عندك يوسف فيجب ان لا يجب استمر وفي روضة الفقهاء لو سكت عن الجواب لا يكون  
سكرا بخلاف انما والقدر على قولك لا يوجب فيا يتعلق بالقضاء كانه الغيبة والبر  
فلهذا اقبل بانه يجبر المام بحج وفي الجمع ولو قال لا اقر ولا انكر فالتقاضى لا يستخلف  
مال الشارح بل يجب عند ايج حتى يقر او ينكر ولا يستخلف وفي الباعين الاستهانة انكار  
استمر ربه يوجب قوله ما لا يخفى فانما الاستهانة في الساطع كانه البرازية ثم اعلم ان الساكن

لا انعام عليه البتة الا فيما اراد او كله بالخصوص غير جائز الا في انكاره كما قد سناه في الوكال  
بالخصوص شرح الحكم لابن كيم في شرح قوله فانما اقر او انكر وفي المارة اذا سكت فيما سكت عليه  
ينبغي ان يرضى خصمه ولا يخلف احقره اذ هو التوقيع في الاحكام وان ابي خصه الاخلاق ان انكر زانية  
ان المديون يحلف لا يخلف وان انه سخط ساع له الخلف شرح الحكم لابن كيم في قوله وفي  
لان كل مرة وفي جامع الفصول في الفتوى في سلة الدين انه لو اراد ان يملك سلب  
فخلف ثم برهن بغيره ولو اراد ان يملك سلب وحلف انه لا دين عليه ثم برهن على السبب  
لا يظهر كنهه بخلافه وجب العوض ثم وجب الاداء او الابعاد انتهى فان ملك هل يقضى  
بالسكوت عن المدينين حتى تنتهي كالا مدين اذا اراد ان يملك سكت فليس على المدين  
التي للاضباط في حال الحب كما قد سناه قلت اما الاول فممن كان الغيبة واما الثاني فلم اره  
شرح الحكم لابن كيم في المحل المور ثم اعلم ان المصنف على عدم الاختلاف عند في الاشياء  
السبعة وفي الجارية ان لا اختلاف في احد من المدينين فحصل بعضها بخلف فبعضها لا يتفق  
عليه فذكر ما ساء الاختصار السبعة وفي ترويح البيت صغيرة او كبيرة وقد سناه بخلف  
الاب في الصغيرة وفي ترويح المولى امه خلافا لما وفي دعوى الدارين الا ايضا فانكره كخلف  
وفي دعواه الدين على الوصي وفي الدعوى على الوكيل في المسلمين كالوصي وفضا اذا كان في يده  
رجل شئ فادعاه رجلا كل الشراء منه فاقرب لاحد ما وانكره للاخر لا يخلف وكذا لو انكر ما  
فخلف لاحد ما فنكحل له وقضى عليه لم يخلف للاخره فبما اذا ادعى المدين مع التسليم في  
اليه فاقرب لاحد ما لا يخلف للاخره وكذا لو نكل لاحد ما لا يخلف للاخره فبما اذا ادعى كل منهما  
انه ائنه وقضيه فاقرب لاحد ما او حلف لاحد ما فنكحل لا يخلف للاخره فبما اذا ادعى  
احد ما الزهين والتسليم والاخر الشراء فاقرب ما الزهين وانكر البيع لا يخلف للشره فبما اذا  
ادعى احد رجلين الاجارة والاخر الشراء فاقرب ما وانكره لا يخلف لمدعيه ومقال كمدعيه  
ان شئت فانتظر القضاء العدة وحلف الزهين وان شئت فانتج فبما اذا ادعى احدهما  
العدة وقضى والقض والاخر الشراء فاقرب ما لا يستخلف للثاني فبما اذا ادعى كل منهما  
الاجارة فاقرب ما او نكل لا يخلف للاخره فبما اذا ادعى كل منهما على اليه  
النصف منه فاقرب ما او حلف لاحد ما فنكحل بخلف للثاني كالمواضي كل منهما الا ببيع  
فاقرب ما لا يخلف للثاني وكذا الاجارة وخلف ما له عليك كذا ولا يقدره في كذا وكذا  
وفيما اذا ادعى الساج رضى الموكل بالبيع لم يخلف وكذا وفيما اذا انكره فكله في النكاح  
وفيما اذا اخلف الصانع المستضع في الماورية لا يدين عليه واحد منهما وكذا لو ادعى

سكت فيما سكت عليه

ادعاه  
قلت ثم برهن  
فظهر كنهه

حكم انكره اذ هو  
الغيبه او لا

فمنه لا يخلف



الصانع على رجل انه استغنى في كذا فاعلم لا يخلط الحاربه والثلثون فواو على انه وكيل  
 عز الغائب بقبض ربه وما يخصه فاعلم لا يخلط الموقوف على قوله خلافا لما يكره  
 بعضهم وقال الموقوف يخلط في قوله جميعا انتهى وبه علم انه خلافه سائر منصوص  
 حيث قال كل موضع لو اراد ما ذكره لا يخلط الا في ثلث منها الوكيل بالشر او ارجع  
 بالشر عينا ما اراد ارجعه بالغيب واداء البايع ان يخلط ما به ما يعلم ان الموكل ضمن بالغيب  
 لا يخلط ما اراد الوكيل ارجعه ذلك ويطلب حق الاداء الثاني لو ادعى على الام رضاه لا يخلط وان اقر  
 اذ ان له الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدين ان الموكل اقره في الدين وطلب عين الوكيل على العلم  
 لا يخلط وان اقره لو انه انتهى وزدت على الواحدة والثلاثين السابقة البايع اذا اقره في الغيب  
 له على لا يخلط عند الامام ولو اقره كانه شاهد في خيار الغيب وان اقره في غير ذلك لا يخلط  
 ولو اقره ضمن فاعلم بما اذا اقره لا يخلط للقطع وهو اقره بالقطع شرح الحكم لابن  
 كجيم في شرح قوله يخلط اساق وفيه من ان التعليل لم يجره الا في ثلثها وذكر ان اقره  
 لو خلف ما به فاعلم وكل في التعليل لا يفتقر عليه بالشكول لان المقصود اخلط ما به وقد حصل  
 في رواية التفتيش والاختيار في هذه التعليل الى القضاء بغيره وان اقره ما به لا يفتقر ما  
 سائر ان انتهى شرح الحكم في شرح قوله ويطلب بغير ادعاء من الموقوف وادعى دار افعال له ابلد  
 ان شره في حركه في حركه ولم يسم الوكيل او مال ان ربه ما به من باطل ان العاقل في حركه  
 ولم يسم العاقل بل يندفع اخلط في المشايخ ولو سمي الوكيل والعاقلي يندفع وما في جامع  
 الفصلين في العاقل قضى ادعى دار او مال انه ملكي ما به ان ملك حال بلوغ في مال ذو ابلد  
 حال حركه فالقول للمدعي كذا وقال ولو لم يفتقر بينه وبين الاداء ان الشئ وفي ادعى من  
 من فانكر فصره الشرايين فصره على انباء كذا لا يسمع لقضا فصره قول يفتقر ان يسمع في رواية  
 عرس قياس على ما ذكر في مسائل شتى ثم هو ان يقره ان له الوكيل البايع من عين الشئ فوجه عينا  
 فادار واما بغير البايع ان يقره في كل غيب لم يفتقر للقضا اذ الاداء بلا يسمع حال وقد اكره البايع  
 وعرس بغير المسكار المتوفيق باو باعها وكذا لم يعلم بكذا هنا والقول بل يفتقر ان يفتقر بينه وبين  
 المسند وفي الاول عند ما واما خلافا لاولاه صا مكره باشر عاينه المدعي فخلق انكاره بالعدم  
 فصار كان انكاره ان رجل لو برهن ان على الغائب الفاء هذا كقول غيره ما به ان يرجع الكفيل  
 على الغائب ولو اكره الكفيل اصلا لا يصره مكره باشر عاينه انكاره بالعدم وكثير الفرق  
 بان الحكم ما ارادته ثم حكم بالرجوع ايضا فاعلم ان اقره البينة ثانيا لا كالثانية لشونها الاول واما  
 الحكم باشر البس كحكم بالبراءة والاختيار خلافا لمدعى فيطلب الشافعي فاعلم ما يمكن ان يرد بان

تفتيش البايع  
 قال في المدعي على الشئ  
 من وسكر اقره فاعلم  
 العاقل في حركه  
 قال في الاداء على  
 ادعى من كان له  
 ثم من عين الشئ  
 وكذا يسمع في ادعى  
 البراءة من الغيب  
 انكاره في المدعي  
 الرجوع  
 ادعى ان يفتقر  
 بالثبوت في الشئ

انكاره بالعدم لا يخلط بالعدم انما يفتقر انما يفتقر البايع الشرايين ان يسمع المدعي بعدم ان يفتقر  
 على اصيل من ايضا رجل مات وترك بنتا واما ما عاقل البنت المبيع كذا وكذا  
 اشترى بالاب في مال بام والايح يقول الاستغنى كذا بالبنت فالقول قول الايح لا ان البنت ترضى  
 وكذا الاب في الشرايين بام الا ان كان الاب جبا ووقع الاختلاف بينه وبين البنت  
 في الاستغنى فقال البنت كنت وكيل في ثري هذه الاستغنى والاب يكره ذلك كما في القول قوله والعين في  
 ذلك ان الاصل تعرف الاستغنى فاعلم بالاب بالكاره لو كان منك بام الاصل فاعلم القول قوله  
 فاعلم بما يحيط به في الحاد عشر من الدعوى والحكم بالبراءة الاصلية حكم على الكفاة اكره ان كان  
 حتى لا يسمع دعوى الملك اصره كذا العلق وفروغ فان اقره حواصه فاعلم ان لا يجره استرنا في الخبر ضاه  
 وان حكمه خصوم في اثبات حقيق الله تعالى لكونهم عبده فكان حضور الواحد حضور الكل فاعلم  
 الملك لا حق البعد خاصة فلا يفتقر الحكم خصما في الغائب لعدم ما يوجب استغناء خصما الا  
 ان من تلق الملك فوجه به بغير مقتضا عليه ايضا فاعلم ان القضاء له لا يخلط الملك في مقتضى عليه  
 في حاشية لم يصر مقتضا له في ملك الجنب واما الحكم في الملك المورث فعلى الكفاة في الشرايين لا يبلد  
 يعني ان مال ربه يكره ان يغير ملكك من ذلك ان كان مال بام الا ان كنت عبدا لم تكن منده سنة  
 اعمام فاعلم ان يفتقر بغيره عليه ان يفتقر دعوى ان مال بام الا ان كان مال بام الا ان كنت عبدا لم تكن منده سنة  
 وانت ملكي الان بغيره عليه يقبل ويمنع الحكم بحرية ويجعل ملكا له وبدل عليه ان ما في حاشية  
 في اول الباع في ربح الزبائن بعد ما حقق المسئلة حق التحقيق فصارت مسائل الباع على  
 فحين احد ما علق في ملك مطلق وهو يفتقر في حركه الاصل والفضاء به فضاء على كذا ان كان  
 والثاني القضاء بالعلق في ملك مورث وهو فضاء على كذا ان كان في الشرايين والايح  
 فضاء قبله فليكن هذا على انك فاعلم انك المشهورة خالية عن هذه العايدة ودرر  
 في الاستحقاق اقول مقتضى ما نقله في ما مضى ان التفتيش بالبيع والايح الحكم بالعلق في الملك  
 المورث لا الاطلاق شيخ الاسلام وكذا كذا الجواب لبا اذا كان ربه لم لا ان  
 بالبيع ثبت حق العلق بغيره كحكمه العلق الا ان الولد يستوفى العلق والندم من ان يسمع  
 دعوى البايع الولد بعد تربيته كما لم يسمع دعوى قبل اعاقته كحيطر بام في الدين والعشرين  
 من الدعوى الفصل السابع عشر في دعوى الدين اذا ادارت المرأة اثبات بغيره  
 مبرر على الزوج فاعلم انك وان لم يكن للاحق المطالبة ببيعة المهر في الحال وكذا كذا في الدين  
 الموقوف اذا ادارت اثبات فاعلم انك وان لم يكن له حق المطالبة في الحال وهذا لا يثبت الحكم لا يثبت  
 المطالبة في الحال لا محالة الا ان يثبت الدين على الميت على وارث لم يحصل اليه شئ من ترك البنت

في حاشية

قال في البنت اشترى  
 ان كان له مال  
 الايح

الحكم في حركه  
 على الاصل

انكاره في المدعي  
 الرجوع  
 ادعى ان يفتقر  
 بالثبوت في الشئ











الفرق بين  
الاجنبية  
والاخرى

شئ من اجناب اخر الاوار ولو ان في مائة من سنن لاه ان فحات وانما دارت  
بينها كالت وبت لربنا لم يقبل منه ايضا فانما لم يكن الموت وانما دارت  
الاوار ثم ورت سبب جبر بعد الاوار بان اخر الاجنبية ثم تزوجها او الاجنبية ثم عقد معه ففقد  
الاولاء وفي هذا الوجه قال علماء ما انكس الاوار صحيح وقال في لا يصح فهو يفسد على ما لو الاوار  
ولابن ثم مات الابن وورث الاخ في الموت على الاوار كما انها وكذا الرضى او ادوب  
لاجنبية شيئا ثم تزوجها وهو يرضى ومات ثم مته بطلت البتة وان لم يكن وارثا وقت البتة  
لما حارت وارثا وقت الموت وعلما فانما يكون ذلك الى ان هذا الاوار بعد لغير الوارث صحيح  
قياسا على ما لو لم يرضى وارثا وقت الموت وهذا لان المانع رضى الاوار الرضى للوارث متعلق بحق  
سائر الوارث بالقبول وقت الاوار فانما لم يكن وارثا وقت الاوار لا يكون حتى سائر الوارث في  
حق الموت مستقلا بالقبول فلا يصح صحة الاوار بخلاف الاخ لانه انما ورت سبب عام وقت  
الاوار والحكم بسنة المناسبة فظهر ان كان وارثا وقت الاوار فظهر ان حتى سائر الوارث كان  
مستقلا بالقبول وقت الاوار وهو المانع رضى الاوار للوارث وبخلاف ما لو ورت لهما تزوجها  
لان الهبة تبرع والبيع في الرضى مضاف لما بعد الموت فكما يصح ما لو كان مضافا الى حقيقة  
بان اوصى لها ولو اوصى لها من اجنبية ثم تزوجها بطلت الوصية لانه وارثه حال نفوذ الوصية  
فكأن حتى سائر الوارث مستقلا بالقبول في حال نفوذ الوصية اما هنا بخلافه محيط بانه في  
كتاب الاوار في القسم العشرين او جبره من ثم تزوجها صح شرعا ولو لم تكن ثم يعلق عليه في  
العشرين بر جامع العصول قال جبر حتى اوار الخامس رجل مال غيره هذه الالف درهم التما  
في مائة واربعة تلك عشرة وقال القم لا يستل عنك واربعة ولكن عليك الف درهم الرض  
وانك القم القرض فلا تلت الا ان ما اولك القم وهو القم بعد فخر بطلت بغيره ما عدا هو هو  
الوضى لم يثبت ما كان القم انك ولو اوار القم ان ياتر هذه الالف بغيره ليس له ذلك لانه  
لم يثبت وانما القم لا يضر حتى القم في الوارث فان كان القم على الاوار على نفسه بعد وكان  
لان ياتر الالف القم واربعة لانه الام على الاوار كالالت او التكتب لم ينصل بهذا  
الاوار ما قصد به صا داف اوار ما لم يخطه التكتب فيعمل وان لم يكن مع على الاوار فلا شئ  
له الا ذلك الاوار السابق فخر بطلت بالتكتب ولم يوجب بعد ذلك اوار اخر فالقصد هو  
لم يصادف اوارا ما لم يخطه بطلت الفاضلة وكل ما كان اصل امانة على هذا محيط بانه في  
السنن في الاوار وبوأنه ما في ما راجعها ولو مال رجل لك على الف درهم من  
قرض فقال القم ليس عليك ارض وذلك من بيع فخر القم القرض ومن البيع كان القم لا ياتر

او ادوب  
في مائة من  
الفرق بين  
الاجنبية  
والاخرى

شرع في اوار

الفرق بين  
الاجنبية  
والاخرى

الفرق بين  
الاجنبية  
والاخرى

الالف

الالف عوضا عما يدعي لانها انتفع على الدين ما راجعها فمن ضمن اقراره بالغ فقام  
الوصى بغيرها ما راجعها فاستند لم يقبل قوله بعد ان كان غير بالغ ولو لم يكن راجعها يعلم ان مثله  
لا يحكم به في نسخة ولم يصدق انه بالغ فت وهذا المسئلة بين ان بعد شئ عشرة سنة بشرط  
شرط اخر لصحة الاوار بطريقه ان لا يكون محال لا يحكم مثله بل يكون محال لا يحكم مثله فكل من هذه المسئلة  
ان لم يكن راجعها بان لا يحكم مثله لا يصح اقراره ببلوغ وقيل شئ عشرة سنة لا يصح اقراره به البتة  
وبعد شئ عشرة سنة لم يحكم مثله ببيع تلك بين هذه المسئلة ان الرابض صدق انه بالغ ولم يشترط  
اخطام مثله وانما شرط ان لم يكن راجعها بقول صاحب فت بين ان بعد شئ عشرة سنة بشرط الخ  
لا يستقيم فانه بعد شئ عشرة سنة راجعها وقدر عرف انه لا يشترط لصحة اقراره ذلك ولو لم يخطه  
قبل مكان لفظه بعد الاستقام لانه قبل شئ عشرة سنة ليس له ان يقر بين ان لا يصح اقراره  
اخطام مثله والام يصح اقراره كما خرج وقد ثبت في العصول بطلت بعد فخر بغيره ما عدا هو هو  
جامع العصول اقول هذا هو من تزوج القم فانه ان الرابض يرضى بغير شئ عشرة سنة  
مطلقا فافترض على صاحب الواقعات وصاحب العصولين ما اعترض به ان ما ذكره يدور  
في سائر الكتب كراجعها وغيره فكيف يحكم على خطه بولا الالف الا ان العلم بانه مفعول الاقرار  
بالرأى ان كان من رضى في القم وقيل في الرضى هو من يكون بحيث يحكم مثله ذلك بعد شئ  
عشرة سنة وقيل باليس برأى البتة كما في رضى الرضى واما بعد ما تقدمه في راجعها  
فمرها انما وقد لا يكون فالقول بعدم الاشترط بعد ما خرج ويرى عليه ما مال الامام فافهم ان  
قوله ان في اقراره الاوار وان اقر بالبلوغ وقاسم العصى ان كان راجعها صح اقراره وبغيره  
ولو مال بعد ذلك لم يكن بالغ لا يقبل قوله وان لم يكن راجعها بان كان مثله لا يحكم عادة لا يصح  
اقراره ولا يجوز سنة قبل شئ عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد شئ عشرة سنة  
ايضا لا يصح اقراره لانما لا يصح اقراره اذا لم يكن محال لا يحكم مثله عاده انتهى  
شيخ الاسلام من قوم اخطوا او قهر راجعها شئ اوار الرابض عند الصالح ان بالغ ثم قال  
بعض الوارث بعده ان لم يكن بالغ فامع الصالح قال صدق العصى بشرط ان يكون راضيا  
ثلاث عشرة سنة اقل من ذلك نادر جامع العصولين يدل على ان الرابض ثلث عشرة  
الطامن في الثالث عشر واذكر الصبر الشدي في شرح ادب القاضي ان يعلق على هذا العصى على ان  
انتم السنة وطعن في العصى بغيره في اول الكتاب اثاره والثاني ان رضى من رضى قال  
في رضى ليس في سنن في الدنيا مات فليعتبر القم ان يخطوا رضى القم في رضى البتة على انها  
لا تعلل ان شيئا من ذلك المتوفى بطريقه مسند مسلم كتاب الوكالة ولو اوصى عبدا وارثا

الفرق بين  
الاجنبية  
والاخرى

الفرق بين  
الاجنبية  
والاخرى

الفرق بين  
الاجنبية  
والاخرى



المتخلف فقال روي البهيد بن النعمان لا يندفع عنه العيين عالم يبرهن بخلاف ما لو قال بولا بين  
الصغير والفرق في الزواره للفقهاء يتوقف على تصديق الغائب فلا يملك العيين لمجرد الزواره  
فلا يندفع عنه العيين واما الزواره للعين فلا يتوقف على تصديق العيين فليملك العيين لمجرد الزواره  
فلا يصح الزواره بعده لغيره فلا يبعد كلفه لانه لا يكون له في موضوع اخر لو قال روي البهيد  
هذا لا يبين الصغير او قال النعمان يكتف بكونه كلف لم ينظر بلوغ العيين في سلسه العيين فانه صدق  
المعنى في قوله فاما ما مضى وكثيره يوضح العيين فزبد ويزيد في العيين وبعض الاب للدين فتمه  
العيين وبعض الشيخين الزواره العيين وبين الزواره الغائب كما ترى بعضهم سوءا بينهم ما رواه  
يكتف في الفصلين كما تم رعا الحيلة في الخامس عشر من جامع المصنفين باب السنين  
المختارين لو اقولوا ان ثبات فعال القول في العيني وفعال المورد في فرضه فالقول قول المورد  
والسنة بينه الميراث وان لم يثبت وادركت خلافا له ذلك فتمه وفي الجامع الصغير في الفصل  
الاول لم يفت فلانا فقال كذا كان كمنه ما في الصحيح المحدث او قال قلت عددي في هذا القول  
او قال بالفضل وقرئ الحديث في حال الزمان بالحمد كخط ربنا وذكر في الزواره الاصل اذا قال  
الرجل فلان شريك في جميع ما في هذا الخاتمة فان جميع ما في هذا الخاتمة يصح شرها فيها فان  
شأنه في سماع فعال الميراث قلت هذا الخاتمة بعد الزواره وقال الميراث لا يملك كان في هذا  
الخاتمة يوم الزواره ذكر في روايه ان بعض ان القول قول الميراث وكون له خاصة وبه الروايه  
موافق روايه الجامع وذكر في روايه ان بعض ان القول قول الميراث وكون له خاصة وبه الروايه  
وبه الروايه مخالف روايه الجامع قال شيخنا الحسين في السلسه اختلاف الروايين ولكن ما  
ذكر في روايه بله سلبا لم يجر على ما رواه اهل الميراث في زمان لا يملك او قال الشيخ  
في الخاتمة في ذلك الزمان يفتن حتى يفتن بكون ذلك الشيء في الخاتمة يوم الزواره لو كان  
الام في سلسه الجامع على هذا الوجه بان اهل الميراث في زمان لا يملك فملك في ذلك الزمان  
حتى يفتن بكونه في يوم الزواره لكان القول قول الميراث وما ذكر في الجامع محمول على ما رواه اهل الميراث  
العبد في زمان يملك فملك واحدا في يومه عليه فيه حتى لو لم يفتن بكون العبد في يومه وقت الزواره  
ولو كان الام على هذا في سلسه الزواره الاصل بان لم يفتن بكون الشايع في الخاتمة وقت الزواره  
بان كان بين الزواره وبين الميراث وقت يمكن او قال ذلك الشيء في الخاتمة كان القول  
قول الميراث في روايات كلها ما انفتحت روايات الاصل ان من قال فلان شريك فيما في يدي  
قال الميراث ثم اولى بعض ما في يومه وقت الزواره اما اصحابه بعد الزواره في القول قول الميراث  
ولو قال فلان شريك في هذا الخاتمة في علي كذا في شيخ الاسلام في شرحه اجمع ما في هذا الخاتمة

قال العيين الميراث  
ان قوله في هذا  
الصغير

باب السنين  
الصغير والميراث

في رواية في هذا  
القول قول الميراث  
المحدث او قال

في رواية في هذا  
القول قول الميراث  
المحدث او قال

في رواية في هذا  
القول قول الميراث  
المحدث او قال

يكون بينهما وذكر شيخنا الاثر السرخسي ان جميع ما في الخاتمة في سماع ذلك العمل يكون بينها بخلاف  
ما لم يثبت الاصل وادرك الرجل ان قد كان وهو ليس لفلان بلف درهم وقال الميراث لا يملك لفلان  
وانت بائع فالقول قول الميراث في سماعه ولا يفتن عليه لانه اضاف الزواره الى حاله معبودة  
وكتبت هذه الاضافه انكار الوجوب لا دعوى الميراث في تصديق في هذه الاضافه ان لو قال بزوجك  
وانا ببيع وكالت المرأة لابل تزوجني وانت بائع فالقول قول الزوج لانه اضاف النكاح  
الى حاله معبودة وكتبت هذه الاضافه انكار العقد لان عقد العيين ليس يعقد على الحقيقة قصد  
في الاضافه لان انكار العقد صحيح كذا بينها تصديق في الاضافه لان نكاح الوجوب لا يعتبر  
بهذه الاضافه في يدي ما نكح خذته فتمه وبكونه نصيا لان اوار العيين لا الوجوب المال كمال العسر  
معنى زوجه الميراث وعمل المانع زوجه الميراث للوجوب لا دعوى الميراث لان الميراث انكار  
الوجوب اما لا يملك الزواره وهذا بخلاف ما اذا قال الزوج لامل تزوجك واما الخو يس  
او قال وانت معتدة الغيرة قال غير مشهور وكالت المرأة لابل تزوجني وانت مسلم وانا  
فارغة من العدة تزوجني مشهور فان القول قول المرأة لان بينها الزوج لم تصدق في الاضافه  
لان هذه الاضافه يرضى بها النكاح ولا ينكر وجود النكاح لان النكاح الجاز مشهور بانك  
في الحجة مع التمسك بان كانت المرأة يملك حال الزوج وكونه المرأة فارغة عن العقد  
واذا كان للعقد الجاز مشهور فتمه في الحال المعبودة التي اضاف النكاح اليها لم يكن بهذه  
الاضافه سكر اصل العقد بل كان مدعيها الف والاصدق احد الزوجين في نحو الف  
بعد ما انفتحت على اصل النكاح فتمه لا تصدق احد ما في الاضافه فتمه في النكاح  
وكذلك لو قال اقررت باني حال مؤمن او مملأ خلق لانه اضاف الزواره الى حاله معبودة  
وكتبت هذه الاضافه انكار الوجوب لان الميراث بهذه الاضافه يرضى ما نكح خذته وبكونه  
ناهما او يكون غير مخلوق وورع المانع زوجه الميراث للوجوب وادركت ذلك بالعلم  
وانا اذ ارب العقول قال الميراث لا يملك لابل اقررت وانت عامل ان كان الجنون معبودة اما الجواب  
فيه كالجواب فيما اذا اضاف الزواره الى حاله نصيا وان كان غير معبودة فانه لا تصدق في هذه  
الاضافه وبلد الحال لان الاضافه الى الجنون غير مشهور وجميع الزواره ليس ببيان  
لا اعتد كلامه بانه ان الجنون اذا لم يكن معبودة ما لم يملك النكاح لان الشايع يقول وانما الجنون  
ليس ببيان في الحجة قول اقررت بك بلف درهم لان حال الميراث لم يفتن بكونه في النكاح فليكون  
اشاننا لا يملك الميراث في النكاح بطلان الزواره وهذا هو معنى الزوج في الزواره لان الزوج مما  
لا يملك الكلام وكذا بطلان الزواره بخلاف ما لو كان الجنون معبودة لان قوله وانا الجنون

قال اقررت  
والاصح

في رواية في هذا  
القول قول الميراث  
المحدث او قال

في رواية في هذا  
القول قول الميراث  
المحدث او قال

في رواية في هذا  
القول قول الميراث  
المحدث او قال



عبد فقال هذا عبد ملازمي قال بل هو لي واحام بينه وبين السبق عبد قال بل هو لي  
 ابنك انك هذه ابي اعدت في ملكك ولكن جردت الادراة فقال له ولا يكون  
 عبد الا بالارادة قد تولى العوز فيكون الولد وا  
 الخطب وبعاني الثالث والعشرين كتاب  
 الاقرار وان اقر غلام بجهول بولد لشدة الرقعة انما يصدره الغلام ثبت نسبه  
 ولو اقر ايضا وشرك الورثة لزم النسب في الخواج الاصلية وهو ايضا اقرار على نفسه على ما سياتي  
 والسر فيه حر على غيره قصد انصاح وقد اقرنا في الدخول والعاق وشروط الاكل في النسب  
 معروف لان اقراره ثبت معروف لا يمكن شوته منه الا حاجته الى الشاة استغناء به عنه  
 وشروطه بولد لشدة كماله في الظاهر وشروط ان يصدره الغلام لان الحق له ملائمة بدون  
 قصد بقاء اذ اكان حيا والاعلام فيه بخلاف ما اذا كان لايعلم فغرضه حيث لايعلم بصدقه لانه  
 في سر غيره وقد اقرنا في قبل ما اذ اصر اقراره ذلك الورثة في البراءة لانه اقراره وان شئت  
 النسب قال حر حجه اقراره ان اقراره ارجل بالولد والوالدين لانه اقرار على نفسه وليس فيه حكم  
 النسب على الغير وشروط ما سياتي الابن قال حره والزوج والولي لا يجوز اقراره ثبت  
 بينهما ايضا وقد اقرنا في اقراره بصدقه فينفذ قال حره واقرارها ابي يصح اقرار المرأة بالمال العرس  
 والزوج والولي لان الاصل ان اقرار الالة على نفسه حجة لا على غيره وبالاقرار بانها فولد  
 ليس فيه الا ازام نفسه فيقبل قال حره وبالولد ان شهدت قائلة او صدقتها الزوج او  
 يقبل اقرار المرأة به بهذا الشرط لان قول القابلة تحية في تعيين الولد والنسب ثبت بالقرائن  
 لقولهم الولد للعرش والزوج هو صاحب الحق فاذا صدقتها فقد اذنت لزوجها بالارادة بهذا  
 اذا كانت ذات زوج او ممتدة او اذنت اهل الولد منه لا يثبت على النسب على ذلك لم  
 يقولها ما اذا لم يكن لها زوج والاب معتدة او كان لها واذنت اهل الولد بغيره صح اقرارها لان  
 فيه اقرارا على نفسها وبغيرها فينفذ عليها انصاحا اذا اذنت اهل الولد فانه لو اذنت اهل ولده  
 اذنت له لا يصح في حقها لا تصدقها قال حره والاب ان يصدق بولده لا يصدق بغيره في جميع ما تقدم  
 ذكره لان اقراره اقراره بالبرء لانه كل انتم في بدنة الا ان كان الموكد صيراني به الموكد بولاهم من  
 نفسه او عده اليه ثبت نسبه بمجرد الاقرار ولو كان عبد الغير بغيره يصدق بولاه قال حره وصح  
 التصديق بعد موت الموكد ان يصدق الزوج بعد موتها يعني اذا اقر النسب او الخايج ثم مات الموكد  
 الموكد بعد موتها صح تصديقه الا اذا اقرت المرأة بالزوج قصدت بغيره فانه لا يصح  
 ولما ان الموكد اقره لاهله وان قصد الحق الموكد في ترك الابن وما يان وما في بدنة ذكره الاب  
 فيكون بينهما نقصان وفي الفصل الثاني اقرانية النسب فقد اقرنا في تركه انك تصدق

اقد تعلیم  
محمود  
انه

أقوال الرسل  
والأئمة  
والعلماء  
والسالكين

سنة ١٢٠٠  
١٢٠٠  
١٢٠٠

از این کتاب  
از این کتاب  
از این کتاب

تفسير القرآن

فدائے سرمدی خیر و برکت  
ارمغانی علیہ

الملازم أول محمد بن علي

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته

تقریب

ما كنوا وارا  
وما لا كنون

شہد کا سماع سے محض  
اقرارہ

قَالَ اِنَّا هُمْ وَمَنْ  
نَحْنُ اِلَّا رُسُلُكُمْ  
فَاَنْتُمْ تَكْفُرُونَ



اختصاصه في شرح القرآن  
ميرزا محمد

روم

الحمد لله  
الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لولا  
هدايتنا







منه  
الاصحاح  
في العيون  
نور

لنوارث فهو معروف على الاجارة سواء كان معين او غير معين ومن منه اراء اهل الاق  
ثنت لوارث بالثلاث وربعه المعروف او اربعين ما كان عنده وربعه او بعض ما تحبسه  
النوارث بالثلاث وربعه من كذا في بعض النسخ والجاسع وسبغ ان ينجح بالنسبة اقراره بالامانات  
كلها ولو مال الشك او العارية والمضي في الكل انه ليس فيه اشارة لبعض فاقسم هذا الحق لانه  
من مميزات هذا الكتاب وقد قلنا كثيرا من الاقضية لا ينقل كذا لهم من هذه النسخ في اقرار  
النوارث وبه خطأ كما سمعته وقد قلنا ان اقراره من اقراره بان الشئ الغلاني ملك الى اوائلي  
كان عند عارية بغير ثمن لولاها الاصل في فيه فيجوز وليس في قبيل الاقرار بالعين للنوارث لانه فيها  
او اكل هذا الغلاني فليسا على ارجح القول في جنابيات اقراره استثناء بظاهر عبارة الظاهر  
الغرضي بذكر اقراره بالارض مرض الموت ان يصح اقراره للغير فانه يقول ليس عليه من  
ولو قال اقراره في الدين لا يصح ويرفع هذا اصطلاح الدين لا مطلق الاقضية لهم منه ان كان  
الاستدلال به بان اقراره بالعين للنوارث بلا شك والوقوف بينه وبين ما استدلال به واضح وان  
لم يكن به بالي اذ هو صحيح لكن المتبادر من كلامه اطلاق الصفة شيخ الاسلام ان كان الشئ  
الغلاني في يده فلا شك انه لا فرق بينها وان لم يكن في يده فهاك قول الحق في ملكان فيصح  
والغرض من كلامه صفة اقراره بان الشئ الغلاني ملك الى اوائلي والشئ بيده وبه باطل فانه يفتقر  
الاقرار بالعين للنوارث ولا شك في عدم صحته لهم منه كتاب الصلح ويجوز الصلح بالتز  
لازحق العبد بربيع وغيره من سائر من يحدده اذ لو قال كذا اقرارك في اقراره خصوصي  
فيه كان باطلا ولو ان الخاص الاقرار انه لو قال رجل في يده عده برئت عنه اربع في دعواه  
ولو قال اقرارك من كذا اقرارك وانما اقراره فانه في الخط والفقير استثناء في الصلح  
خط الصلح والاراء اذ في الاصل ما نصحت على الف درهم وقبض بدل الصلح واذ  
في اخره وارا الدرس عن جميع دعواه وخصوماته اراء صحيحة عما قبل الصلح اربع لانهم يذكرو  
قدر الحال الدرس والاراء في بيان الصلح ان هذا الصلح وقع معاوضة او استعانة او بيع او فسخ  
شروطه المتعاضد في المجلس او لا وقد ذكر قبض بدل الصلح ولم يتوض المجلس الصلح مع هذا الاختلاف  
لا يمكن القول بصحة الصلح اما الاراء فقد حصل على سبيل العموم فلا يصح دعواه الدرس بعده  
للاقرار العام لا الصلح عند العارية ان لم يفسخ او كتبت الصلح وفيه اراء كل منها الاثر في الدعوى  
فظهر ان الصلح فاسد والخاتمة ارجح في دعواه ولا يصح الاراء السابق لاراءه في حق الصلح كما  
ملا على به جامع الفصولين في الفصل الاربعين اقول هذا بخلاف ما في النسخ المتعوز  
من غير ذلك خلاف من اراء اصحاب على بعض ما يذهب لم يصح الا اقراره في العبد ولو اقراره

اقراره في  
في مرض الموت

الصلح من التوبة  
او رافعه لا يفي

الصلح عند رد المهر

الاراء في صحة الصلح

الصلح على بيت  
من رقبته

اقراره في  
معا الصلح

اقراره في العيون  
دعوى

اقراره في العيون  
دعوى

اقراره في العيون  
دعوى

دعوى الباقى حيث صح الاراء جناح اذ اقراره في حق صلح فاسد شيخ الاسلام نوع اقرار  
في الصلح في دعوى العارية وفيه بعض سائل الاراء اذ في اقراره رجل واصطلى على بيت  
معلوم من الدرس على وجهين ان وضع الصلح على بيت معلوم من اقراره في الدرس عليه فهو جائز  
وان وضع الصلح على بيت معلوم من الدرس الذي وقعت فيها الدعوى فذلك الصلح جائز لان في  
زعم الدرس اذ اقراره بعضه بدل الصلح في زعم الدرس عليه وانه في رقبته واذ اقراره في الصلح  
بذل سبع وعشر الدرس بعد ذلك وبذل ثمنه في باقي الدرس فبما اذا وضع الصلح على بيت من اقرار  
اقراره لا يصح دعواه ما عدا ذلك لان هذا معاوضة باعتبار جانب الدرس فكانت باعنا اقراره  
بما عدا ذلك اذ اقراره في الصلح على بيت من رقبته الدرس اذ في شيخ الاسلام في الدرس في حق الكائن  
ان يصح وبذلك كان يفتي الشيخ الا كما يظهر من النسخ في اقراره في شيخ الاسلام في رقبته لا يصح  
دعواه وروي ابن سنان في حقه روى اربعه قالوا وكذا في بعض روايات الصلح وانفتحت  
الروايات ان الدرس عليه لو اقراره بالدرس في اقراره في رقبته الدرس روى ابن سنان في الدرس  
بهذا الصلح استوفى بعضه وبراءه في النسخ الا ان الاراء في عتبه الاراء في الاعيان بالظن  
فحصار وجوز به وغيره بغير ثمن في ظاهر الروايات ان الاراء في عتبه الدرس في كذا في جميع  
الدراشف والاراء في الدرس في حق ان كان اقراره في الدين لا يصح فان من قال بغيره اقرارك عن  
دعوى هذا الدين في حق اقراره في رقبته لا يصح او يقول الاراء في الدرس في حقه قوله  
اقرارك في هذا الدين مستفاء اقرارك في دعوى هذا الدين الا ان قول المصنوب من الصلح  
اقرارك في هذا الدين مستفاء اقرارك في دعوى هذا الدين المستوفى من رقبته المستوفى من رقبته  
فان اقراره عن الاعيان لا يصح لان العبد لا يصح ملكا للدعوى عليه بالاراء الا ان سبق الدرس في دعواه  
في اقراره في الدرس من شئ ابن سنان في حقه في رجل خاضع لرجل في دار بغيره فقام اقرارك عن  
هذا الدرس او قال قد اقرارك في خصوص من في يدك فله فهو باطل ولو ان الخاص ولو قال قد رتب هذه الدرس  
او اكل اقراره في دعوى في هذه الدرس كان جائزا للاحق فيها وهو جائز في اقراره في النسخ ابراهيم بن  
رستم في حقه في رجل اذ في داره رجل فضاكه الدرس على نصفه او قال رأت في دعوى في  
النصف الباقي او قال للاحق في النصف الباقي او قال رأت في النصف الباقي ثم اقام البيعة  
على جميع الدرس لا قبل بيعة ولو قال صاكتك على نصفه على ان اقرارك في دعوى في النصف الباقي  
ثم اقام بيعة كان له ان يافت الدرس كله وروى ابن سنان في حقه رتب اقرارك في الدرس ان  
عبد في يد رجل لو قال رجل رتب من كذا رتبته ولو قال اقرارك في حقه في رقبته وروى اراء  
من رتبته في حقه في اقراره اقراره اقراره من رتبته في حقه في رقبته في حقه في رقبته في حقه في رقبته



اصطلى على الرجل

اصطلى على الرجل

عليه

ادرا في رجل اصطلى على ان يركبها صاحب اليد سنة ثم يدفعها اليه المذبح ويجوز ذلك اذا  
اصطلى على ان يركبها المذبح سنة ثم يدفعها اليه صاحب اليد جاز اذا اراد على رجل يركبها اصطلى  
على ان يركبها المذبح سنة ثم يدفعها اليه المذبح لا يجوز فخره برهانه الفصل  
السادس في الصلح على ان يخلع المذبح والى المال او يخلع المذبح والمذبح عليه ضمان للمال اذا  
اصطلى على ان يخلع المذبح فهو يركب المال يخلع مال غيره قليل ولا كثير فالصلح باطل حتى لا يبرأ  
المذبح عليه من المال والمذبح على دعواه وان اقام بينة اخبر بها وان لم تكن له بينة واراد ان يخلع  
المذبح عليه عند العاقبة بعد تلك البينة فذلك وان كان العاقبة هو المذبح لم يخلع لم يكن له  
ان يخلع فانما لو اصطلى على ان يخلع فهو يركب المذبح في غير المخصوصة الى ان يجد البينة يخلع بل يبرأ  
في المخصوصة اختلف المشايخ في هذا الفصل منهم من قال يبرأ في المخصوصة لان خبر البينة حتى لو اراد  
استفادته عند العاقبة مرة اخرى لم يكن له خلاف ماله اصطلى على ان يركب المال او يخلع وما يبرأ  
في الكتاب ان لا يستفاد مرة اخرى عند العاقبة فيقول على ما اذا اصطلى على ان يركب المذبح يخلع  
وغيره من مال المبرأ المخصوصة وهو الاصل حتى كان له استفادته مرة اخرى وهذا لان البراءة في المخصوصة  
لو وقعت اما ان وقع حكم البينة ولا وجه اليه لان البينة حصلت في غير مجلس العاقبة في المذبح عليه وسر  
م حكم هذه البينة ونوع البراءة في المخصوصة واما ان يقع حكم التعليق ولا وجه اليه ايضا لان تعليق البراءة  
في المخصوصة باطل لانه لا يخلع به قال محمد فان اقام الطالب على حقه بوجه ذلك المطلوب  
واذا اصطلى على ان يخلع المذبح على دعواه على انه اذا خلعت فأكده عليه ضمان للمال يخلع  
المذبح على ذلك فان المذبح عليه ان يعطيه المال كان لذلك والبراهن منه ايضا باب صلح  
الاب والوصي مع ذم او على رجل الفالسيم ولا يبرأ من صلح بحسنة ذمهم من الالف في انكارهم  
وجبرية فادله ان يعطيه على الالف حج مثله وكذا اذا اوجب العصى بنية بعد البلوغ قبل له فادله  
فول في الكتاب ان المذبح لا يبرأ من الالف او الوصى بنية على مال العصى بصلح باطل من جبره قال فادله انه  
يمنع دعواه او دفع العصى بعد البلوغ في حق الاستحلاف فليس لهم ان يخلعوه وقالوا فادله البينة  
فهم من الصلح ينقض بصلحها صلح غيره بحسنة ثم نقض الصلح لا ينقض الصلح  
لا الصلح بحسنة اسقاط او اسقاط لا يبرأ من الالف اسنادا ووجه وهو الا انه بالصواب ان الصلح  
اذا كان بين العاقبة ينقض بصلحها جواب الباقين فيقول على هذا اذا كان بعض استيفاء العصى  
واستيفاء لا ينقض بصلحها فصل صلح الوصى مع المذبح عليه على اقل من الحق المبرأ من مقتضا  
عليه او شرطه او عليه بنية والاجازة صلح مع المذبح في المذبح او علم العاقبة والا لا يبرأ من  
مضاح ابو داود وصيه على بعضه فلو وجب الدين بعبادة ابيه او وصيه صلح الخط وضمن عند المذبح

اصطلى على الرجل

اصطلى على الرجل

اصطلى على الرجل  
من الحق  
عند الوصية  
او عند الوصية  
او في عقد  
وكذا

سنة

اصطلى على الرجل  
اصطلى على الرجل  
اصطلى على الرجل

اصطلى على الرجل

اصطلى على الرجل

اصطلى على الرجل

اصطلى على الرجل

اصطلى على الرجل

اصطلى على الرجل

اصطلى على الرجل

كوكيل اذا اشترى من المذبح فلو لم يكن بعبادة ابيه او وصيه صلح نزيه او وصيه على ماله مطلقا  
كبره او لا يخلع من يديه الا ولو على مال البينة المبرأ من الالف او الوصى بنية على  
رجل صلح على يدها سيرة العصى لا ينفقه ولو كانت الورثة صارا وكبارا او عواما في داره  
مضاح وصيه سيرة العصى جاز عند المجتهد في نصب الكل ومالا الا ان نصب الصغار ولو  
كلمه كبارا لم يخلو الا اذا كانوا غياصا في العوض لان الصغار ولو كلمه صغارا فادعى رجل في المبرأ  
مضاح الوصى على ماله جاز سيرة العصى ولو لم يبرأ من الالف ان البينة قامت عند العاقبة  
او عند الوصى فقامت عند العاقبة فقامت في حق صلي ووصيه العاقبة خاصة اختلف في ودية  
لو ادعى على ابنته ربا تعرف العاقبة باقرار الميت او شهادته كان لان ينقض بنية ويخلع بنية  
عنده باقراره ينقض الوصية وضمن ابن الابن لا ينقض في الوجهين فكذا يباح على هذا الاستحلاف  
بحسب الاقرار عند العاقبة او شهادته ويبرأ من قول خلف ما ذكر ان رجلا اذ اقره رجل ان يخلع  
في ابنته شيئا فخلعت ابنته ذلك الشيء كما لو عاين ولو سنده واخذته او يخلع ليس  
للبينة الاخذة مالم ينقض العاقبة وكذا لو عاين الوصي نقل رجل مورثة حل له فله الاوسنة واخذته ما  
لم يحكم الحاكم كذا هذا لم يخلع الام على العصى وكذا صلح الاخ والعم ووصي ام و عم ثم لا يخلع  
اذا لم يولاه الاخذة ويحتاج اليه المستوفى للعقار جامع الفصولية اقول هذه مسئلة  
سبده لا ينفق عطفا على ما تقدم اذ الكلام يتناول المال الذي ذكره وصيه بخلاف السكينة ليس  
للام والاخ والعم يعرف اصل الاشارة مالا به من البينة بخلاف وصيه او المستوفى في القول  
تركهم مكان في العاقبة في هذا الحكم واصلح وصي هو لا لا يجوز الا في العوض والجواز لان وصيه له  
ولا الاخذة والعوض والجواز يحتاج الا اخذت بخلاف العقار سنة الاسلام  
يجوز ان يملك المذبح من ماله او من احد الشرعيين ان يبرأ من طهر ليس له ذلك  
اذا ابا شره فاصحابنا في الصلح في الخطيان حمام بين رجلين عاب قدره او حقه  
او شئ من ذواتهم لا المدة وانتع الا اذا اختلفوا في مال بعضهم او ارجا العاقبة لما ورثها  
بالاجرة او ما كان لاحد من الاجارة والمدة من الاجرة قبل هذا القول ايا يوسف وحماد لا يبرأ  
يجوز ان يخلع على المذبح فلو لم يبرأ من بعض العاقبة يادق لئلا لا يبالا في العاقبة ثم يمنع صبي  
من الاستفاعة في حق المذبح والعوض على هذا القول وادعى رجلين انهم ذمت ابو سيرة بين  
رجلين انهم لم يبرأ احد مالا يرجع ابو على شره لئلا لا يخلع العاقبة فادله ان  
يقسم كل واحد من البينة والبينة كذلك اذا كان كبير المذبح العاقبة ماله وكذلك الحكم  
اذا قرب له وصار ماله وكذلك البينة اذا ابرأ من الاستحلاف من الحاد فله ان يطلب تركه

سنة



بين وبينك وهو معلق في حقه ورشوة في حقه يطعها للشرع ولو انما يتب عليه نكاحا بعده لم يتقبل لانه  
يقرب معنى المصلحة فلا يقدر فحق اولى نكاح امرأة او ذكرك فاصحفت الخواص كما لم يثبت فلف  
يبيع المصلحة فلا يحب العدة في رد الزين ويكره ان يزوجك واصلح كونه على ان يتخلف في الدار في المصلحة  
في ادعت طلاقا فلما وانكر زوجها فصالحها على ان تتراد من العور لم يبيع ورجع بما رجع ومن على  
ادعائها وكذا لو ادعت طلاقا او طلقها في اوجها حصل ادعت تطليقا بانها فصالحها على ان على  
تطليقها واحدا بانها جاز ليكون طلاقا في حقه ودعا لطلق في حقه لم يوافقا ما ثبت بينه على ذلك بعده  
وسنده وان طلقها طلاقا او واحدة رجع عليه بما رجع فيه ومنه ان في مسائل المصنف  
والثامن باب المصنفين بلكت راية اسعارها فقال بلكت حتى وكذا رباها  
وهو مقر باعادة تعدل بينه فصالح الخ وكذا لو قال المصنف رغبنا اليك ولو صالح ثم ادعى الى  
قلت ذلك قبل الصلح وبرهن بطلان الصلح كما لو قال طاهر اؤتم بكن لانه بلكت رباها لم يملك  
بطلان الصلح والا لانه كذا لو قال اؤتم بكن وعندهم مع الصلح في الكل ولو انكر رباها الاعارة  
وقد بلكت تحت المصنف فاد الصلح وانما الا ان يبرهن على الاعارة وان قال بطل الصلح  
نفقت او ينكح رباها وهذا على ما سوس وكذا الصلح في مضاعفة وكل شيء اصله امانة على ذلك  
ما مضى في التوبة والاعارة منه ايضا كتاب المضاربة مع الغائب فقال رعت  
الغائب رحت الغائب وقال المالك رعت الغائب او ادعى المضارب العموم او قال ما رعت  
الى تجارة والمالك ادعى الخصوص بعض في الصور بين الاخرين قال القول للمضارب اما في الاول  
فلان حاصل اختلافهما في مقدار القبوض والمضارب اقر بمقداره فلا يستحقه المال في  
شدة القول للمضارب فبما كان او امينا او ابرهن على ما ادعى من الفضل قبل ان يرب المال  
بعض فضلان في رأس مال المضارب فضلان في الرج والبيات لا يثبت واما في الاخر من  
فلان الاصل فيها العموم القول لمن يتك بالاصل ولو ادعى كل نوعا على ذلك القول له  
لا تعادها على الخصوص فاعلم ان قول في استفاد الاذن في جهة اولى والية المضارب الاضاحا الى  
من المضارب كما لو قال من بعد الف يوم مضاربة زيد وقد ربح وقال زيد مضاربتي بصديق  
زيد مع البين لانه ينكر دعوى الرج او ادعى مقدم تلك المضارب او كان قال من بعد الف او ربح  
وقال زيد مضاربتي او ربحه حيث بصديق زيد مع البين لانه ينكر دعوى المضارب ولو قال مضاربتي  
بان قال رب المال رعت اليك في مضاربتي او قال المضارب رعت في مضاربتي  
الوقت الاخر اولى لان الاخر يبيح الاول وروى عن  
الاولى لو انكس الواقع ان الاولى منه كما يظهر بالمرجعة شيخ الاسلام فدا الاضاحا



يكون في الصفة لا يكون في النوع بان اول رب المال المضارب في نوع وقال المضارب  
 ما سبقت له تجارة فافترض المضارب مع كمينه لان الاصل فيه العموم والاطلاق  
 والمخصص معارضه فيقبل بيته من انما لها ما كان وقتا قبل صاحبها ينقص  
 بالماخرة وان لم يردنا او وقتا على السواء او وقت احدهما دون الاخر فينقص بيته رب  
 المال كذا في الدرر شرح الكفر في اركان المضاربة وانما بالنفقة لان المصلحة  
 ان يشترى جارية لوطي ولا تخدع فان اشترى كان في مال خاصه كذا في النصارى الظاهر في ذلك  
 ان المخط بان لوطي قد بان في مدين الجارية والحاجة لا تخدع ترتفع بالاستينجار شرح الكفر  
فوقه فان سافر وكذا لو قال المضارب ارضني وقال رب المال مضاربة او مضاربة كان  
 القول لرب المال لان المضارب يدبر عليه فليكن المال والبيته للمضارب يجعل كانه اعطاه  
 مضاربة ثم ارضه ولو قال رب المال ارضني وقال المضارب ارضني لرب المال كان القول  
 للمضارب لان رب المال يدبر عليه الضمان بعد ما اتفقا انه اخذ المال بما زود البيته لرب المال  
 ما مضى في المضاربة كتاب الوديعه وانما المص لان الوديعه لو مضى من الوديعه  
 بالوديعه فانه يكون ضمانا ولم يضمن الحاكم ابراهيم في الصحيح الضمان كما اشار اليه محمد بن  
 كتاب الوديعه كذا في الدرر واطلعه نظامه انه لو كان باع الناقه لان الام يتبعها الدين  
مضاربة على الغائب ابراهيم الجوزي بخلاف الام بالانفاق كما قد مضى الوقت بحر تولى  
سورة في باب النفقة وذكر الحلواني في حقه الموديعه ارض الوديعه لا وكيله وليس في عبار الوديعه  
 الى ابي ابن ابي راسم بن شريك بن مالك وليس في عبار الوديعه لانها كانت حرة فابن مالك كذا  
 في الوديعه قال وعليه العتق برناش في الوديعه اذا قال الوديعه للموديعه من جارك  
 بطلاقه كذا بان اخذت الصبيك او قال كذا فادفع اليه الوديعه بل يصح هذا التوكيل والابيض  
 الموديعه بالرفع ام لا يصح كقول الوكيل ببيع الوديعه بالرفع قصة ابراهيم اني في جامع  
 الفضول بن عثمان الموديعه قال ابراهيم الموديعه ارضك بطلاقه كذا فادفع اليه ما خيره ورجل  
 تلك العلامة فلم يصدقه ولم يدفع اليه لم يضمن اذ ينصرون ان ياتي بغير رسول تلك العلامة  
 اشترى الظاهر من هذا الضمان بالرفع لعدم تعيين دفعه الموديعه بالرفع اليه لكونه الثاني  
 بالعلامة غيره فلا يشترط كتاب الاسلام ولما ان نفس الاخذ ليس بالمال فاشترى  
 الاخذ ليس بالمال فلا يوجب الضمان كالموديعه ان يبيع مال انسان الا ان قوله  
 صلح ان الله على كل شيء قدير ما عرفت به انفسهم بالتمسك او لم يفعلوا فالحديث دل على انه  
 معصوم عنه ما لم يتبع في الفعل والعرفيون يقولون كما روي عن بعض المعصومين انما يتبع

شرا او اياه

احتيا في ذكره  
فرضه او مضاربة  
او مضاربة

مضاربة الوديعه

دفعها الى الموديعه

منه ما مضى  
كذا فاعط

المكره

ان اخذ الثاني

٢٤٥

من عصى ولين سلطان انما ضمان بالرفع وكذا لو قال الوديعه انما العبد لا مكانه وراكب برأه  
 عن الضمان عنه فاختلاف ما اذا اراد ان يملكه لا يملكه انما جاء بملكه فوضعه مكانه ما اتفق  
 وهذا لا يملكه لعوده الى الوديعه فانه خالف فيه وانه انما جاء بالوديعه بعينه فيحقق عوده  
 الى الوديعه وهذا اول الوجوه غير ما ذهبوا اليه وضمن فبها فقد اتفق البيع فزجه وانما بيته  
 ملكه بالضمان الا وقت وجوب الضمان فلو لم يكن الرفع للبيع موحيا للضمان عليه قبل تسليم البيته  
 ملكه لان ملك الحال فيمن انما لا يضمنه بيعه والرواية كحقيقة با ان البيع نافذ فلو ان الاول  
 الطريق الثاني كذا في قول الزهري قلت ولكن تضارب البيع مفسر على الاطلاق بل على ظاهر الرواية  
 وفي رواية ابن ساعق غير انه لا يضمنه بيعه مضى عليها في الدرر فيكون البيع محال في اتمامه  
 انما في الخلافه فهو ما اتفق الموديعه بضمها وبقي السبق فانه بعد الاتفاق يضمن الاضمان  
 واما الثاني فيضمن بل يضمن فهو محل الخلاف فقه مالك يضمن وعندهما لا يضمن  
منع شرح مجمع في الوديعه ولا يبرح ان يبرح الموديعه لبيت الاية حفظ وصيانة للموديعه  
 عن اسباب الهلاك فلا يصح ان يكون سببا لوجوب الضمان لان زيار الاضمان الى  
 المالك وما على المحض ان يسبل وكذا سبق ان لا يوجب الضمان على الاول ايضا لان البيع  
 منه مباشرة سبب الضمان والحفظ فكلما تحسنا فيه غير انه الحفظ للمضاربة بعض الوديعه  
 حين فادع فاما الثاني فترك الحفظ بعد الاقرار بل ابي بن ستم على الحال الاول  
 ولم يفتقر حفظا للزاد بالبيعة ولم يبرح من تصح يجب به الضمان بعده فلا يضمن مضارب  
 هذا في حقه كقول بيت برالحج والقتنه في حقه فادع بملك بغير ضمان يضمن فان قيل  
 الاول انما يبرح بضمانا بالبيعة فغير الثاني لا يبرح الا ببيع فاعطاه اسبا والا لا يضمن كما  
 لو ادعى عنه عيال وفارقة فادع الضمان الاول بالترك عنه الثاني كان يفرق بين ان يضمن  
 الثاني فليضارب المال لو قال انت لك ان تتركه لانك لکن بشرط ان لا يغيره فضمن  
 الاول دون الثاني وهذا مقرر سئل مضارب الثاني موديعه مستورا في حق نفسه لا لا  
 لم يبرح الموديعه ضمانة بغير مضاربة فقه حصلت الوديعه في يد الثاني اعانة فلا يضمن  
 بالاسكان وحاصله ما ذكره في الدرر فقال ليس ان يرفع الوديعه لا اجتنى فلو دفعها  
 فملك في يد الثاني لم يملك قبل ان يبرح الاول الثاني فلا ضمان على احد بل خلاف  
 لان الضمان لا يوجب بغير الدفع بل ترك الحفظ للمضاربة فادع وان يملك حده ما  
 فادع الاول الثاني فالاول ضمان بل خلاف واما الثاني ففيه الخلاف العز كذا في البيع  
 انما وضع الخلاف فيها اذا ملك في يد الموديعه الثاني او استعملها الموديعه الثاني فالاك

فقرارة



[illegible]

۱- کتب المصنف  
 ۲- مصنف  
 ۳- کتاب  
 ۴- تصنیف  
 ۵- کتاب  
 ۶- تصنیف  
 ۷- کتاب  
 ۸- تصنیف  
 ۹- کتاب  
 ۱۰- تصنیف  
 ۱۱- کتاب  
 ۱۲- تصنیف  
 ۱۳- کتاب  
 ۱۴- تصنیف  
 ۱۵- کتاب  
 ۱۶- تصنیف  
 ۱۷- کتاب  
 ۱۸- تصنیف  
 ۱۹- کتاب  
 ۲۰- تصنیف  
 ۲۱- کتاب  
 ۲۲- تصنیف  
 ۲۳- کتاب  
 ۲۴- تصنیف  
 ۲۵- کتاب  
 ۲۶- تصنیف  
 ۲۷- کتاب  
 ۲۸- تصنیف  
 ۲۹- کتاب  
 ۳۰- تصنیف  
 ۳۱- کتاب  
 ۳۲- تصنیف  
 ۳۳- کتاب  
 ۳۴- تصنیف  
 ۳۵- کتاب  
 ۳۶- تصنیف  
 ۳۷- کتاب  
 ۳۸- تصنیف  
 ۳۹- کتاب  
 ۴۰- تصنیف  
 ۴۱- کتاب  
 ۴۲- تصنیف  
 ۴۳- کتاب  
 ۴۴- تصنیف  
 ۴۵- کتاب  
 ۴۶- تصنیف  
 ۴۷- کتاب  
 ۴۸- تصنیف  
 ۴۹- کتاب  
 ۵۰- تصنیف  
 ۵۱- کتاب  
 ۵۲- تصنیف  
 ۵۳- کتاب  
 ۵۴- تصنیف  
 ۵۵- کتاب  
 ۵۶- تصنیف  
 ۵۷- کتاب  
 ۵۸- تصنیف  
 ۵۹- کتاب  
 ۶۰- تصنیف  
 ۶۱- کتاب  
 ۶۲- تصنیف  
 ۶۳- کتاب  
 ۶۴- تصنیف  
 ۶۵- کتاب  
 ۶۶- تصنیف  
 ۶۷- کتاب  
 ۶۸- تصنیف  
 ۶۹- کتاب  
 ۷۰- تصنیف  
 ۷۱- کتاب  
 ۷۲- تصنیف  
 ۷۳- کتاب  
 ۷۴- تصنیف  
 ۷۵- کتاب  
 ۷۶- تصنیف  
 ۷۷- کتاب  
 ۷۸- تصنیف  
 ۷۹- کتاب  
 ۸۰- تصنیف  
 ۸۱- کتاب  
 ۸۲- تصنیف  
 ۸۳- کتاب  
 ۸۴- تصنیف  
 ۸۵- کتاب  
 ۸۶- تصنیف  
 ۸۷- کتاب  
 ۸۸- تصنیف  
 ۸۹- کتاب  
 ۹۰- تصنیف  
 ۹۱- کتاب  
 ۹۲- تصنیف  
 ۹۳- کتاب  
 ۹۴- تصنیف  
 ۹۵- کتاب  
 ۹۶- تصنیف  
 ۹۷- کتاب  
 ۹۸- تصنیف  
 ۹۹- کتاب  
 ۱۰۰- تصنیف







الاب جيا فلو غاب الاب ووصيه ووجد الاب الوصيه فبنيته منقطعة فان قبض النزل  
 بقبوله في الولاية ولا يجوز قبض غير هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في  
 عيال العاقص او لم يكن وسواء كان ذارح حرم او اجنبيا وان لم يكن ذارح من هؤلاء الاربعة  
 جاز قبض في مكان العقب في جرة عياله او في قبض في مكانه في عياله خلاصه رجل وضع  
 الاخر قريبا وقال له ليس تفعل بكور ببنه ولو وقع اليه درهم وقال انفقها بكونها  
 قرضا وفي السر الكبير لو قال المأثور دفعها الاصله فقال هو قرضا فهو قبض في باب السبايا  
 الذم الثاني خلاصه رجل قال لا اخرجك من هذا البيت فقال الاخر  
 وبه وقال هو قبضت وسلم اليه جاز في مجموع التوازل رجل قال لا اخرجك من بيتي  
 فقال الاخر قد ان توباد او قال في قبضت لا يملكها خلاصه وفي الاصل رجل  
 يقول بيتا وليس يوصي ولا يبيعها فانه ليس لهذا العقب احد سواء جاز ان قبض ما كان  
 له استحقاقا ولو اراد اجنبيا ان يترفع اليه ليس له ذلك وسلك في تعليم الاعمال ذكر الوصيه  
 له او اعله وانما جاز قبضه بقبض واستمران كان العقب عاقلا وغير عاقل ذكر النزل في عيال  
 الاخر والام ولو قبض الصغير بغيره وهو قبض جاز قبضه وان كان امه جيا خلاصه  
 ولو كان الولد ناسيا لا يعطيه الاخر قوته في وصايا العقب وفي كتاب العاقل اكثر لو صرف مال  
 المأثور في غيره ولم يولد العاقل في الميراث فهو حرم خلاصه رجل ورث بعد رجل شيئا  
 وهو ذرور حرم الوهاب فلو الوهاب ان يرجع اذا كان المولى اجنبيا وان كان المولى ذارح  
 حرم الوهاب فلو الوهاب ان يرجع عند ايج خلافا لها ولو كان المولى والعبد كل واحد منهما ذرور  
 غير محمد ان في قياس قول ايج لان يرجع مال العقب ابو جعفر ليس لان يرجع في تولم جميعا خلاصه  
 وفي المستحق لو قال المولى ليس بملك المولى قوله ولا يمين عليه فان قال الوهاب من يترفع  
 المنكر انها ليست بهذه الاب اذا عوض في مال الصغير عاوب استا للصغير الجرح خلاصه  
 رجل ورث من اخيه الكافر انا سلم في بده لا يرجع وكذا لو كان مسلما فعليه التوازل اذا خط خلاصه  
 رجل اخرج الجرح الاسكن فلم يحده فهو بائنا وان شاء وضع للاسكن اذ وان شاء لم يرجع  
 خلاصه رجل ورث رجل عبد ابشره ان يبيعه ثوبا ان يعاقبها جاز ان يعاقبها الجرح  
 فاضح ان في نظر العوض كتاب الهبة ولو ورث لا يترفع ثم اجابها لا يرجع لا الرجعية  
 وجدت حال الهبة فومت لا يترفع فوجبه للرجوع فلا توجب حق الرجوع بعد الوهاب  
 لاجنه وهو عبد لغيره لا يرجع ولو الوهاب بعد اقبه لا الرجوع عند ايج وعند المأثور جاز لها  
 ان الملك في الهبة يقع للمولى فكذلك الهبة صله في المولى لا من العقب يحصل بالملك بالانفص

قال  
 ليس ملك  
 او العقب  
 احتياض  
 او قرض  
 في وجه المأثور  
 قال في قوله  
 لو كان في قوله  
 او في وجه  
 قبض في قوله  
 وهو اجنب  
 نص الصغير  
 حرم ولده العاقل  
 وهو من غير  
 واحد من ذرور  
 حاكم العاقل  
 مذهب الاب  
 سلم في قوله  
 او غير المأثور  
 او في قوله  
 اوجه الجرح  
 سكن  
 وهو عبد ابشره  
 ان يبيعه ثوبا  
 وهو تامة فانه  
 وهو تامة فانه  
 وهو تامة فانه

والذو الوهاب لا خير له الرجوع لان صله الرجوع لا يحصل معه المانع الرجوع صله الرجوع  
 تحققت بالملك يعتبر جانب من الملك لا جانب من قبضه لانه من قبضه  
 الملك وهو المولى ذارح حرم من لا يرجع والافرجع لان هذه بينه للعبد ذرور باعبار العقب  
 وضع له بريل ان يغير قبول العقب وورده الملك منج لا ولا لا يتقبل المولى اذا فرغ من  
 حاجته في لو كان عليه من لا يتقبل المولى لانه لا يتقبل المولى لانه لا يتقبل المولى  
 فلا يكون صله كاملة في حق كل واحد منهما والصله الكاملة مانعة الرجوع فلا يتقبل المولى  
 العاقل لانه وضع الملك في كونها مانعة الرجوع والاصل في الهبات هو الرجوع فلا يتقبل  
 حق الرجوع ما ملكه ولو كانا جميعا ذارح حرم الوهاب ذكر المأثور في قوله ان يغير  
 ان يرجع لانه لم يكن لكل واحد منهما صله كاملة وقال العقب ابو جعفر الهند واليس لا يرجع  
 في قوله جميعا لان الهبة لا يابا وقعت تمنع الرجوع ولو الوهاب المكاتب وهو ذرور حرم من  
 ناز اول المكاتب فعقب لم يرجع لانه استقر الملك عليه فيكون حقه في حقه في قوله ان يغير  
 العقب وحكمه وان لم يفرغه من ذرور لا يرجع لا الملك كالمكاتب ثم يتقبل المولى  
 عند الجرح لما يابا في المكاتب وانما المكاتب يمنع الرجوع وعند يوسف يرجع الاصل  
 ان بالجرح يظهر ان حقه المكاتب وقعت للمولى وقت المكاتب والهبة لما يابا لو كان  
 المكاتب اجنبيا ومولاه فرب الوهاب فان علق المكاتب يرجع لا الملك وقع للاجني  
 وان لم يفرغه من ذرور خلافا لما يابا على اختلاف بين ذرور الوهاب بعد اقبه الجرح  
 باب ما هو يتقبل او يتقبل من الوهاب اصل الهبة من كانت متصلة بملكه اتصال جلفه المكن  
 متصلة بغيره فخره لا يجوز الهبة ما لم يزل الاتصال لا الهبة ما دامت متصلة بملكه او متفصلة بغيره  
 لا يتحقق بقية اذ القبض لا يتحقق الا في الميراث فخره اذا زال الاتصال ووجد الاتصال  
 وقت التسليم فارت الهبة لان تمام القبض انما يعتبر وقت التسليم لا قبله وان كانت الهبة متصلة  
 بملكه اتصال جلفه وان لم يكن الهبة متفصلة بملكه فارت الهبة انما سبق الوهاب بغير متصلة  
 على الهبة لا يملك بغير الهبة فلا يمكن في المأثور نقصان قبض الهبة وان كانت الهبة  
 متفصلة بغيره لا يملك بغير الوهاب بغير متصلة على الهبة وقيام اليد المتفصلة بغير متفصلة  
 في قبض الوهاب منه ايضا ولو الوهاب العقب ذرور المأثور لا يرجع لا متفصلة بغيره  
 الا المأثور بالعقب ولو الوهاب رضا لانه الصغير وفيها ذرور الاب او الوهاب من ذرور الاب فربها  
 ساكن او فيها ساكن او غير ساكن ذكر ايشام في حقه انه لم يفرغ الهبة فيها وفي التفتي الجرح  
 وقال ابو جعفر انه يجوز وهو قول ابو يوسف وهو الصحيح لان الشرط من قبض الوهاب ولو المأثور

وهو في قوله

وهو في قوله

في قوله







لان هبة مستقلة وكذا الوهب ليس له روح وكل شئ لا ينفك الفاضل لو اخصا اليه كان  
 اوجع فيه لغير الهبة المستقلة وكل شئ لا ينفك الفاضل لو اخصا اليه فاما الوهب له  
 فملك بملك من مال الواهب والزم بقبضه فاضل ان يصل الوجود في الهبة والملك  
 العين الوهبية في الوهب وبعده او عارضة او امانة ملكها بالهبة والقبول ان لم يجدونها  
 قبضا لان القبض في باب الهبة في مقهور بغير قبضه اصل القبض واصل القبض مخرجها  
 غير قبض الهبة بخلاف ما اذا باع الوهب لمن في يده لا ابيع بقبضه فاضل مقهور بقبض الوهب  
 قبض امانة فلا يوجب قبض الضمان بل يحتاج الى كسبه القبض واما ابيع الى موضع في العين  
 وقبض وقت يمكن فيه قبضه وكذا لو كانت مقصورة في يده بالقبض او التسل كالمقبض على رسوم  
 البيع والمقبض فوجب له بيعه وبيع الملك لم يجر العقد بوجوه اصل القبض وزيادة  
 بخلاف ما لو كان مقصورا لغيره كالمقبض والبيع فانه يحتاج فيها الى كسبه القبض  
 شرح الوالي ومنها ان لا يكون الوهب مقهورا بالبيع الوهب لان معنى القبض  
 وهو التمكن في المقصور لا يتحقق مع التسل على هذا يخرج ما اذا واهب وارادها  
 متاع الواهب وسلم الدار اليه او سلم الدار مع ما فيها من المتاع لا يجوز لان الوهب شرط  
 صحة التسليم والقبض ولم يوجد قبض والحيطة في صحة التسليم ان يورد الواهب المتاع عند الوهب  
 له ان يحل بينه وبين المتاع لم يسلم الدار اليه فيجوز الهبة فيها لانه مقهور بمتاع في يده الوهب  
 له ان يذره احيلا اشكاله وان يذره الوهب بغير المتاع معنى فكانت يده ثابتة على المتاع  
 فيصح صحة التسليم في البادع هذه حيلة مقبولة جارية على تسليمه في الغنم حيث  
 قالوا ان الوهب بملك الهبة في غير احوال قبض جبره بملكو القبض كوزير الوهب بغير المتاع  
 قيام به الوهب على المتاع لا ملك الوهب الهبة بالقبول ما لم يحرك قبضا جديدا وقد اجمعوا  
 انه يملكها وان لم يحدث قبضا سليم الاسلام ولو كان الدار في يده جارية فوجب له  
 البناء جاز في جوامع الفقه للعلامة ولو واهب النصف من ثمنه من دار لم يجر  
 وقيل يجوز وهو المختار جوامع الفقه للعلامة والهبة على اربعة اوجه اوجه اربعة رجل  
 رجل في جارة مستغفرا والثاني بين الرجلين رجل في جارة ايضا مستغفرا والثالث  
 بين رجل رجلين وهي على اربعة اوجه اوجه اربعة رجل في جارة ايضا مستغفرا  
 فلهذا لا يجوز على الانسان والثاني ان يكون العقد مع القبض مختلفا في الجواز ايضا  
 لان الحكم بقبض والثالث ان يكون العقد مختلفا والقبض معا الرابع ان يكون  
 ملكها معا كمن قال الى ج هذا ايضا لا يجوز ان قال ابو يوسف ومحمد يجوز ذلك الا في

وهو في يده  
 وهو مستغفر  
 وهو في يده

بغير المتاع  
 او بغيره

وهو في يده  
 وهو مستغفر

بغيره او بغيره  
 او بغيره

مطلب  
 في احوال الوهب  
 او بغيره  
 او بغيره  
 او بغيره

لان خروج الهبة بغير ملكها بجهة واحدة وكذلك احوالها في ملكها بجهة واحدة ثم بعد ذلك يقع  
 تصرف ملكها ويوان يكون رجل دار فيها من اثنين مستغفرا فليقلها ما يقولان قبضا  
 ولو قال لاحد ملك نصف هذه الدار يقول قد نلت ثم يقول للآخر ملك نصف هذه  
 الدار يقول قد نلت فهذا لا يجوز اذا كان مستغفرا والاربع من اثنين لاشين فلهذا مثل بين  
 الواحد لاشين على الاختلاف الذي ذكرناه واذا كان من واحد ملكه فيقولان قبضا ولا  
 في قول ابو يوسف ومحمد في النصف قال رجل في يده شئ لمن هذا فقال ملك وما  
 الملك فملك كانه لا يصير ملكا للآخر وكذا لو اخذه منه ثم قال لمن هذا فقال ملك او هذا ملك  
 او قال فملك قال رحمه الله يعرف بهذا ان يملك هذا الكلام مقهور بقبضه في المجلس  
 لا يملك ايضا مال الاب جميع ما هو ملكي وحق وهو ملك هذا الصغير فلهذا كانه لا يملك ملكا  
 مال الوهب فقال خاتون الدار ملك او اري لاشين الصغير منه بجهة وبم يكون في يده الاب  
 حاد اشترى لولده الكبير ثوبا بغير اذنه واخره ان يقطع ثوبا له او يبيع لم يملك الا بالقبول  
 هو لولده او بجهة من ملك يملكه يملك ولو كان محظا او امانة لا يملكه ولو كان امانة  
 لولده الصغير هذا يملك حب قبل اذا اخذ لولده الصغير ثوبا فحق يملكه اياه ولو قال  
 اشترى هذا الصغار ملكا لم يصل اشترى ثوبا وقطع لولده الصغير صار واهبا بالقطع  
 سلم اليه بملك المحظا ولو كان كبير لم يصل سلم اليه الا بعد المحظا والتسليم او لولده  
 ان يقبضوا ارضه التي في ناحية كرايتهم فمعلقوا لاشين الملك لهم ثم ملكه حاد  
 قال اعني ما في بطنها ثم وبها جاز ولو ودهم وبها لم يجر ما الفرق ان قال الخمر في الملك  
 والذمير لا يملك الثاني في معنى بجهة المتاع ملكا الخمين المعقون لم لا يملك في معنى بجهة  
 المتاع قال لان الشيوع انما يثبت في الملكين ملكا حقيقة الشيوع كذلك فاما معنى الشيوع  
 فاما بوجه الشغل والشغل موجود قال معنى الشيوع يكون عند الملكين حقيقة فليسا  
 كذلك فان من واهب دارا فاعطى في كل المتاع الا ان الواهب يهبه وحده فيها لا يتم  
 ما لم يخرج فليس له ولا ملك له فليسا كذلك لاحل الشيوع اذن الواهب كونه منها الشيوع و  
 منها الشغل ومنها غير ذلك فساد ما عده في كتاب الهبة قال واهب له عبد فقبل  
 ان يقبض به او يقبض به على اسن او ذكر الطحا وراه يجوز عند ما خلا لا لا يوسف رايضا  
 قال سور حكا في رفته است وبه يبره ما ولي يبره سور ولي يبايد وبه يبره ارجوز ولي  
 سور كذا ان كس يبايد وبه يبره سور ولي يبايد وبه يبره سور ولي يبايد وبه يبره سور ولي  
 عادت مستترت حكم هو حكم ان يورده واهب بشرط عرض مقدار معلوم وقبض الهبة مقبوضة

وهو في يده  
 وهو مستغفر  
 وهو في يده

بغيره او بغيره  
 او بغيره

بغيره او بغيره  
 او بغيره

بغيره او بغيره  
 او بغيره

بغيره او بغيره  
 او بغيره

بغيره او بغيره  
 او بغيره







من المتضمنين معروف اما في نصف الواجب معروف الصحيح على زوال الشئ وذلك  
 باجازه الترتيب اما في النصف الاخر المتعارف على الاجازة ايضا منه ايضا قال  
 بخشده وكلف بخشده من ان شرطه ان يجرى عوض كمن ياجرني شخص وسليم ونقص كذا  
 ابن بهر استورد اجاب بورد لانها مقبوضة بخورة معلومة ولم يجر ما شرطه ان يجرى  
 الهبة بشرط العوض انما يصير بيعا اذا تعاقضا البدلين قبل فاعترضه شيئا رضى به ونقص  
 قال لا يهل بغيره فانه راسب بشرط ذلك المجهول ام لا اجاب لا لانه انما صار بيعا  
 الا بغيره العوض وهو معلوم قبل فانه لم يعوضه شيئا بل له ان يسترد الهبة قال نعم وكلف وان  
 قد كان ذلك وان لم يكن بشرطه ان يجرى عوض فانه الهبة بغيره ان لم يجرى عوض  
 قال له ان يسترد العوضات المشروط فها هو الا فاعترضه ان كتاب الهبة فنصل راسب  
 اذا اقبلها او على ان يرد ما عليه او يعقبا او يسترد ما ادوب دارا او يصدق بالمال ان يرد  
 عليه شيئا منها او يعوضه في الهبة والعوض شيئا منها صحت اذ الهبة لا تملك الا بتبطل بالشرط  
 الفاسدة كما هو النبي صلى الله عليه وسلم اجاز العري وبطل الشرط كما سبناه وبطل الاستثناء  
 المحل لانه انما يعقل في المحل الذي جعل فيه العقد وقد عرفت ان الهبة المحل لا يجوز فلا يجوز استثناء  
 ايضا وبطل الشرط كما قلنا فتنقض العقد وهو شرب الملك مطلقا فاذا اقررت الشرط  
 المذكورة تنقذت بها وهو بنائي الاطلاق في العرض الرعي على قولهم او يعوضه شيئا منها  
 المحرور اما الهبة بشرط العوض فمن الشرط جائز ان يلازمه بقوله تبطل الشرط وان اراد  
 به ان يعوضه عنها شيئا العين الموهوبة فهو كذا لانه ذكره في قوله على ان يرد عليه شيئا منها  
 اقول نعم الشئ الاول قوله في الشرط جائز ان يمتنع وانما يجوز ان اذا كان العوض  
 معلوما كما عرفت في المساجت السابقة ووجهه ببعض شرائع الهبة وكذا الحال في الصدقة  
 ودرر غرر اقول ان الذي قلناه البيع مع كونه غير كذا الهبة بشرط العوض كما يظهر  
 ذلك من قوله في ما مضى ان غيره وذلك كما قلنا ان يجرى بها او يجرى الهبة او يجرى  
 الهبة كل حمل ثوبا عريين فحمله شرط تنقذ الحج والاحزاب الهبة ومطلع الشئ بشرط  
 العوض بل جعل بعض الشئ شرط ترك ظلمه في الهبة مبرا او شرط الكسب معها مثله في  
 الحكم فحمله بطلان الهبة او اظلمها او لم يملك معها وهو الخمار وكان لا تنقذها بها شبهها  
 بالعوض في الهبة وان لم يجرى ما عوضه فحمله فحمله بالشرع بالشرع فانه الهبة او الهبة  
 هي لم يحصل المنفع المشروط للواجب شبهه بالعوض فانه لا يبيع الهبة اذ لم يحصل العوض  
 وصححه بان من حصل المنفع المشروط وان كان مجهولا جازا فاحتمل كثر الظلم المجهول ايجاز

الهبة بشرط  
العوض

قبله

الهبة بشرط

استثناء المحل

قال في المحل الذي جعل فيه العقد وقد عرفت ان الهبة المحل لا يجوز فلا يجوز استثناء ايضا وبطل الشرط كما قلنا فتنقض العقد وهو شرب الملك مطلقا فاذا اقررت الشرط المذكورة تنقذت بها وهو بنائي الاطلاق في العرض الرعي على قولهم او يعوضه شيئا منها المحرور اما الهبة بشرط العوض فمن الشرط جائز ان يلازمه بقوله تبطل الشرط وان اراد به ان يعوضه عنها شيئا العين الموهوبة فهو كذا لانه ذكره في قوله على ان يرد عليه شيئا منها اقول نعم الشئ الاول قوله في الشرط جائز ان يمتنع وانما يجوز ان اذا كان العوض معلوما كما عرفت في المساجت السابقة ووجهه ببعض شرائع الهبة وكذا الحال في الصدقة ودرر غرر اقول ان الذي قلناه البيع مع كونه غير كذا الهبة بشرط العوض كما يظهر ذلك من قوله في ما مضى ان غيره وذلك كما قلنا ان يجرى بها او يجرى الهبة او يجرى الهبة كل حمل ثوبا عريين فحمله شرط تنقذ الحج والاحزاب الهبة ومطلع الشئ بشرط العوض بل جعل بعض الشئ شرط ترك ظلمه في الهبة مبرا او شرط الكسب معها مثله في الحكم فحمله بطلان الهبة او اظلمها او لم يملك معها وهو الخمار وكان لا تنقذها بها شبهها بالعوض في الهبة وان لم يجرى ما عوضه فحمله فحمله بالشرع بالشرع فانه الهبة او الهبة هي لم يحصل المنفع المشروط للواجب شبهه بالعوض فانه لا يبيع الهبة اذ لم يحصل العوض وصححه بان من حصل المنفع المشروط وان كان مجهولا جازا فاحتمل كثر الظلم المجهول ايجاز

ثم رأت نفسي في هبة الهبة من الذي في ما مضى من عدة الهبة بتبطل على ان عدم حصول العوض المحل كشرط الاحكام الواسع فالاول  
 ان يجازى بالحق الثاني ويبيع الشكر بان لا يجرى ان يجرى بطريق التعويض اذ لا يجرى في التعويض من ان يجرى الى الهبة

بغيره لا يجرى بسبب عوض حصة وهذا بخلاف الشرط المذكور في الكتاب واما اذا شرط عوضا  
 مجهولا جازا فاحتمل كما اذا شرط ان يسبق على الواجب ما يخرج من الارض التوام الموهوبة  
 فالهبة فاسدة مطلقا كما هو حوايد الظاهر ان الفاسد كونه كسابق الهبة ما قبله اذا خرج  
 معلوم هذا فاحتمل ان كتب الفاسد في هذا العام بعد انقضاء البيع والشئ العام فمن كان  
 عنده زيادة على هذا فليست بطلان بالانعام والعلم عند الله تعالى شيخ الاسلام  
 اقول لكن الذي في كتابه ان ما مضى من غيره ان الهبة تبطل على الكتاب بعد حصول العوض  
 المجهول كشرط الاصل ان الواجب فالاول ان يجازى باختيار الشئ الثاني ويرفعه  
 الشكر بان لا يجرى ان يكون بطريق التعويض اذ لا يجرى في التعويض من الاضائة الى الهبة  
 شيخ الاسلام اقول مال الا انما التمر ما شئ في شرح الجامع الصغير وفي شفاء الخلق والواجب  
 بشرط العوض ولم يسم العوض فانه لا الهبة يقتضي عوضا مجهولا او فاسدا في ما مضى ان  
 بتبطل فاسدة الهبة الارض التوام بشرط اتفاق ما يخرج منها على الواجب باشرط على الهبة  
 له عوضا مجهولا فاما ان يجعل الكلاما على اطلاقه اذ ان يجرى المجهول في كلام فاسدا  
 على ما لا يعلم وجوده ولا قدره وفي كلام التمر ما شئ على ما لا يعلم فاسدة ولا قدره شيخ  
 الاسلام ولو ائخذ لولده شيئا من ارضه ان يبيع لانه ليس له ذلك الا ان  
 بين وقت الايجاز ان عارية فانه الهبة فاسدة شيئا ما عارية ان يبيع لانه ليس له ذلك الا ان  
 اراد الاجابة بين الهبة عارية حتى يملكه ان يبيع لانه ليس له ذلك الا ان يبيع لانه ليس له ذلك الا ان  
 عارية من صنع لولده شيئا ما قبل ان يبيع لانه ليس له ذلك الا ان يبيع لانه ليس له ذلك الا ان  
 ووضع عليها ثم مات الولد لا يكون الكتاب مبرا انما مال يجرى الكتاب ملك الولد بخلاف  
 شيئا البعد فانه يملكها اذ الهبة كمن قال ان مالا كما لا بأس انما اركبها فاما اذا مال  
 كان فاعدا على هذا الباطل او انما عليه لا يكون من الهبة كمن قال ان مالا كما لا بأس انما اركبها فاما اذا مال  
 فخطره كتاب الهبة اقول اني انما اركبها فانه الهبة فاسدة شيئا ما عارية ان يبيع لانه ليس له ذلك الا ان  
 كما هو مطلقا فخطره وهو المشهور شيخ الاسلام وقد مات المصنف ابن فانه ما  
 لا يبطل بالشرط الفاسدة كما في الهبة فانه ايضا مسلمة الاسلام فانه يبيع علقه بالشرط  
 كما في فاسد فانه الهبة فاسدة فانه الهبة فاسدة شيئا ما عارية ان يبيع لانه ليس له ذلك الا ان  
 متعوض كذا في جامع الفصولين وعلى هذا فانه الهبة فاسدة شيئا ما عارية ان يبيع لانه ليس له ذلك الا ان  
 لو مال انما اشترت فاسدة فانه الهبة فاسدة شيئا ما عارية ان يبيع لانه ليس له ذلك الا ان  
 من على ان الشرط مطلق وفي الهبة فاسدة شيئا ما عارية ان يبيع لانه ليس له ذلك الا ان

شئ يجرى وان  
 انما اركبها  
 العوض معلوم

في  
 العوض

في ان الشرط  
 يقتضي العوض  
 على الواجب  
 انما اركبها  
 العوض معلوم

في ان الشرط  
 يقتضي العوض  
 على الواجب  
 انما اركبها  
 العوض معلوم

202

والقول في العوض قوله في العوض

الحمل الموهوب  
 او كونه شيئا  
 او كونه عارية

الشرط

معلق بالشرط

انما اركبها



كيفية على ان يعرضه كخزوان في سبط الشرط وصحت الهبة بكونه اذن ببيع  
 انقول بل فيه ما يخالف وقد حكاه الشارح بعبارة من كتاب السير ففي فساد سبل اذ قال  
 الذي اذن ان نعت كذا ما سلم ثم نعت او تلفظ بالشيء وبين الاصل بغير سبل احاب  
 لا يحكم بالسلامة في شئ من ذلك كذا اثنى علماءنا وادله في شئ من ذلك تلفظ بالشيء بين حكمه  
 بالسلامة وان لم يسم الاخر منه الذي كان عليه لا التلفظ بها صار عطلة على الاسلام فيحكم  
 بالسلامة واذ رجع الى ما كان عليه فيقول الا ان يعود الى الاسلام فيجوز فيك شئ الاسلام  
 انقول عدم جواز تعليق الهبة بالشرط مخرج من غالب الكتب الفقهية واداهم بذلك  
 التعليق بان وما ذكره من ان الهبة بشرط العوض والاشك في صحة واما اذا كانت بشرط ما  
 نصبح الهبة وبسطل الشرط ثم ما نعت غير المذكور في مخالف للشهور شيخ الاسلام  
 جازية المشغول بذلك في الواجب علم اننا نضع فيه العلم السبع ما عايناه ثم  
 وبه البتة السبع جاز وكذا الوهب ببناء ما فيه او جوازا في البيع والتمتع وسلم  
 ثم استحق السبع جاز في الدار والموالي اذ به الواجب كانه ثابته على البت والتمتع  
 جميعا بعد نفع تسليم ثم بالاستحقاق ظهر ان السبع يفرق ولم يظهر ان البت مشغول بذلك  
 الواجب وهو المانع وكذا الذين والصرفه اذ القبض شيخنا بشرط فانها كالهبة اقول في  
 المشغولين استدل بهذه السائل على جواز الهبة المشغول بذلك في الواجب وقد خرج في زياد  
 ما ضحيان ان الاشتغال بذلك في الواجب لم يمنع صحة الهبة سواء كان ملك الواجب  
 او غيره لكن الهبة انما يقع اذا كان الاشتغال بسبع في يد الواجب او في يد الموهوب له  
 اما اذا كان السبع في يد الموهوب لم ينعيب او عاربه وفي ذلك فلا يمنع واستدل عليه  
 بما مر من سائل الاجارة والغصب والاستحقاق فظهر ان الاصل ان الهبة اذا كانت  
 مشغولة بملك الواجب او بملك غير الموهوب لم يمنع الهبة اذ لم يكن في يد الموهوب  
 وقد قررنا في لطائف الاشارات في الفقهين ترجاس في الفصولين اقول  
 ودون في المحيط السرخسي ان الاشتغال بسبع في الواجب لا يمنع تمام القبض لا بغيره  
 ما عدا غيرها وبه الواجب فانه عليه بعد ذكر المسئلة في ما هو متصل او مشغول بغير  
 الموهوب فاطلق الخواب كانه في المبيع عدم المنع باذنا كان في يد الموهوب له كما  
 نعت عن ما ضحيان لهم رحمه كتاب الاجارات قال نظر الفقيه الفاضل في الاجارة  
 مقدرة به ما زده ما ضي باخرة الاجارة على كسبه السجلات والمخافه غير ما لو تباين فله  
 ذلك اذ اخذته ما يجوز اخذه لغيره لا ان ذلك في الواجب بل الواجب عليه القضاء

الحاكم

تعبير الهبة  
بالشرط

بينة المشغول

شرح

الشيخ محمد

عنه ما حسن  
اجاره الموهوب

والمصالح

والمصالح الحق المصحح فحب بال وبقدر في ذلك ان الاثنية اذا كانت بالي مبلغ  
 الف الفية خمسة دراهم وفي الف الفية عشرة دراهم وفي ثلثة الاف خمسة عشر كذلك الى عشرة الاف  
 حتى يصير خمسين دراهم في عشرة الاف ثم ما زاد من كل الف درهم يضم الى الخمسين الواجبة في  
 عشرة فاما كذا اقل من الف فينظر ان خمسة من المئتين قد ما يلحقه في وثبة الف درهم فدية خمسة  
 دراهم واما كذا مئتين درهمان ونصف وفي الزيادة والنقصان عطلة في ذلك حال كذا  
 السيد الامام الاسكندر ابو شجاع وقال كانه مروي عن جماعة او بعض اصحابنا الفقهاء  
جواب القادر رجل اسبح جاما سنة باخرة معلومة وصار الحام بحال لا يحصل من  
 الفدية الزيادة واراد ان يرد الحام حال ان لم يعمل الحام فله ان يرد الحام فدية اشراك الحيلة  
 عن خروجه في ذلك فانه سئل عنه هل له ان يرد الحام باذنا لا يحصل الفدية بان كانت الاجارة  
 كثيرة او لم يكن كذا لكن كسر هذا الكلب او دخل وقت الصيف وقبل دخول الخريف في  
 الحام لم يشغل بجواب ذلك فانه ليس له ان يرد في هذه الوجوه بل انما ياتبع  
 ويخرج بهذه الوردية فقال لم يعمل الحام فله ان يرد الحام يعني ان يرد ان يرد الحام  
 حتى لا يملك كسبه ان يترك الحام حتى يملك ان يرد جواب القادر المستاجر  
 اذا اجرة في غيره او دفع لغيره فانه في المستاجر الاول فسخ العقد بل ينسخ العقد  
 انما اختلف الشارع فيه والصحيح انه ينسخ المدة او اختلفت محظ  
 بريال وذكر في السير الكبير مسئلة السفة اذا انتفت مدة الاجارة في  
 وسط البحر ومسئلة التي الدرنية البت اذا انتفت مدة الاجارة في العارة ولا يجد  
 المستاجر سفة اخرى او زنا اخر او الى الاجرة في بواجره وقد حصرهم الامام ان الامام يحل  
 ذلك المستاجر كل يوم كذا شرط ان يكون هذه الاجارة في الامام ومنه ذكر ابن ساعد  
 نوادر هذه المسئلة عن محمد بن بشرط ان يكون المواجه هو الامام بل شرط ان يقول المستاجر  
 اساجرت هذه السفة كل يوم كذا او لوجه واحد من اصحابه ورفقائه فان الى الاجر بعد  
 ذلك ان يسطر السفة او ان استعان الساجر باخوانه ورفقائه حتى يترك السفة  
 والوق عليه لان كسبه سفة اخرى وزنا اخر وهذه المسئلة تنبئ ان من سكن دار غيره لا  
 الا اذا كان صاحب الدار بال ذلك وان كانت الدار مسئلة للاستغلال لا اذا استاجر  
 اسكن فيه فيقول اساجرت كل شهر كذا ثم ليس في مسئلة السفة والوق اختلف  
 الروايتين ما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر الامام وما ذكر في نوادر ابن ساعد محمول على ما  
 اذ لم يحضر الامام محظ بريال اذا وضع عقد الاجارة صح على مدة او سافة

هذا هو المصالح  
مصدر المصالح  
في كسبه المصالح  
الفقهاء  
٥٩٥

اجاره  
ادفعه  
مصحح الادارة

انتقته  
السفة  
او الزن  
المصالح

المصالح  
الاجاره  
المصالح



وجوب تسليم ما وقع عليه العقد وانما مدة الاجارة لا مانع من الانتفاع فان عرض في بعض  
 المدة او الساعات ما يمنع الانتفاع سقط الاجر بمدة النسخ وذلك بان يقصد صاحب  
 او كثر في عرض او ابا في او يتوقن الارض او ينقطع عنها الشرب فان اختلفا بعد التقاض  
 مدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول قول المستأجر مع بيعة البيعة  
 بينة الاجار ولو اتفق ان تسليم في اول المدة او الساعات واختلفا في حدوث العارض فقال  
 المستأجر عرض في ما منعني عن الانتفاع برهن عرض او غضب او ابا في وجه الواحد ذلك فان  
 كان ذلك العارض قائما عند الخصومة فالقول قول المستأجر مع بيعة البيعة وان لم يكن قائما  
 فالقول قول الموارث مع بيعة على علمه وان اتفقا على حدوث النسخ واختلفا في مدة بقائه  
 المانع فالقول قول المستأجر قال في التلخيص لو سئل اذا اجار بالعبه المستأجر ايضا او  
 قال تدانق وامام رب العبيد بيعة انه على كذا وكذا او اقام السأجر بيعة انه كان ابن  
 يورثه او كان ايضا فالبينة بينة وب العبد كخط برهانه واذا استأجر دارا سنة  
 فلم يسلمها اليه حتى مضى شهر وقد طلب التسليم ثم قال انفسه المستأجر ان يسلم الاجر البعير  
 وليس للمستأجر ان يسلم البعير في بان المدة قالوا هذا اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت  
 يرغب لاجلته في الاجارة فاما اذا كان قادرا لم يسلم اليه في الوقت لم يرغب في الاجارة  
 لاجلته في بعض البان ولو سلم الايبا كان مستغنيا لا يتناع الاجر رفع عنه في الاجر بحسب  
 ذلك بخلاف ما اذا ائتمهم بيت منها او جالطتها وسكن المستأجر في البان حيث  
 لا يسقط شي من الاجر كخط برهانه ولو استأجر من ابا له في داره جاز ولو  
 استأجره وهو في الحائط ليسيل الماء لم يجز اذا استأجر موضع حائط يبيع عليه جزءا  
 او استأجر موضع كوة في الحائط منها لبيع حطبها فيها القصور والرجح او استأجر حائطا ليس عليه  
 او استأجر موضع من ابا في حائط لاجوز بعض شايها قالوا انما لاجوز اذا لم يشين موضع  
 البناء والجنج والكلوة والوتر من يكون المعصور عليه كجمل اما اذا بين ذلك يجوز ومنهم من قال  
 انما لاجوز اذا لم يشين مقدار الجنج والكلوة والوتر من لاجوز لكما الجبال اما اذا بين جاز  
 ومنهم من قال لاجوز على كل حال كخط برهانه المرأة اذا اجرت نفسها فكل من نكحها  
 من ذلك فلا يلزم ان يخرجها وكذا ان ابنتي لم تجر عليه وعقد رهن استأجر ارضا لزوع  
 شيئا ساء فزوعها واصحاب الرزق انه قد ذهب وقت تراخي ذلك النوع فان  
 اراد ان يزرع ما هو اهل حر من الاول او تنكح عليه ذلك والاشحى الاجارة والمنة  
 ما مضى من الاجر سنة ايضا ومال ما مضى في نصرة في اجارة الطريق لاجل استأجره

وقوع النسخ  
 من الانتفاع

لم يسلم المالك  
 شيئا او بيتا  
 منها

استأجر المزارع  
 او الحائط او موضع  
 الكوة

اجرت نفسها فكل من  
 نكحها

استأجر ارضا لزرع  
 ما مضى من الاجر

لم يقع ولده منها ما رضعت فذكر العقد وروى وذكر ضمن الامه عرض في الاجار لان ذلك  
 مسحق عليها بان ذلك مال المدة او الساعات برهن او ابا في وان كانت لا تجز على ذلك  
 ولا يستوجب كذا استأجر بالعبه كسر البت والطبخ والغسل وغير ذلك انما قول نعم في  
 فصل فيما يجب الاجر على المستأجر ان استأجر بالعبه كسر البت وغير ذلك استأجر  
 في سلم العمل الخمر او استأجره في بيع في الخمر كسر البت وغير ذلك وعندهم الخمر لان  
 هذا الغاية على المعصية لا يبيع الخمر وحدها للشرب معصية عند الاجار لان الظاهر ان الذي انه  
 يفعل الخمر للشرب لا التحليل والاعانة على المعصية معصية كخط عرض ومنه  
 دار الوقت او اقيم باله واتباعه فاجر الشك على الرجل التوبع رهن دار غيره ومن  
 سعة للاستقلال فكلها المهرتين لا يلزم الاجر فان السكنى تباين الملك كسكنى  
 احد الشركاء بالاستقلال لا يلزم واذا سعة للاستقلال وكذا السكنى تباين الملك كسكنى  
 نعم ان ما ذكره ان لفظ المعصية مع ذكر الملك غير مكرر كلف البعض تسع المالك ان ظنا  
 اجر عليه فقال لاجز هذا العقد ثم قال بعد ايام اجرت لانتغير الاجارة لا المفسوخ لاجز  
 الام لم ايضا استعمل او ياتوه مدة في اكمال شئ بلا اذن الحاكم وبلا اجارة له طلب اجر  
 العمل بعد البيع ان كانوا يسيطرون في الكسوة والكفاية لا يسار الى اجر التلخيص  
 رجل وضع لخطا او قصار ثوبا ومال استأجره كخط يخط هذا الثوب او يغيره بغير  
 ارضع الخياط لخدمته او غيره لم يخط او يغيره ففعل يجب الاجر وان قال استأجره  
 يخط او يغيره بغيره ففعل لا يخط او يغيره لا يجب الاجر ما مضى اهل بيعة  
 تعلقت عليهم الموعات فاستأجره او جلا باجر معلوم بغيره لا السلطان وبيع النصف  
 ليخفف عنهم السلطان نوع خفيف واقعة الاجر في غانة اهل البيعة من الاغنياء والفقراء  
 قالوا ان كان حال لو ذهب اهل البيعة السلطان تنسأله اصلاح الارض في يوم او يومين جاز  
 الاجارة وان كان حال لا يحصل المصروف في يوم او يومين وانما يحصل في مدة فانما انقضا  
 وقتا للاجارة جازت الاجارة في كل المسمى وان لم يوقفوا وقت الاجارة وكان  
 لاجر التل على اهل البيعة على قدر موتهم ومنافعتهم ومال بعضهم لا يصح هذه الاجارة على  
 كل حال رجل استأجر رجلا يسلم عليه او ولده او حرة فيه او ابا في فان بقي ذلك وقتا  
 معلوما سنة او شهرا جازت الاجارة في سحق المسمى تعلم الولد او لم يعلم وان لم يعلم  
 لذلك وقتا لا يصح الاجارة وله اجر التل ان تعلم الولد او العبد وان لم يعلم فلا شئ  
 فاصحان رجل استأجر دابة بغيرها لبيع عليها فلا معلوم مسمى الموضع كذا وكذا

استأجر المزارع  
 لارض او  
 الحرة

استأجر رجل  
 لخدمته او

ليخدمه

سكن مع ابنته  
 ودار الوقت  
 او البيعة

سكن المهرين  
 المدة لخدمته  
 او الشكر

رد اجارة  
 الفضل في  
 اجازة

استأجر المصنف

وضع الخياط  
 او القصار  
 الخياط

استأجر ارضا  
 لخدمته او  
 السلطان

اجرام

استأجر لخدمته  
 او غيره







يعمل لو اراد ان ياتخذ الاجرة في العمل لكان يغير عليه صحة الاجارة ذكر ذلك اولم يذكر  
 وان لم يكن قد راعى العمل لكان ياتخذ اجرة ايضا لكن استأجر رجلهم لم ياتخذ اجرة بل  
 او استأجره ليجعل اليوم لا الليل بغيرهم ولو كان يبين انه يدرهم من ياتخذ ان لم يذكر  
 ذلك وقتا لا يجوز لوجه لا التذرية لا المقوم بل انما المقوم بالرخ وان ذكر وقتا ذكر الوقت والا  
 ثم الاجرة بان مال استأجره اليوم بغيرهم على ان يدرهم هذا الكدس جاز وان ذكر الاجرة والا  
 العمل بان مال استأجره بغيرهم اليوم على ان يدرهم هذا الكدس جاز وان ذكر الاجرة والا  
 ثم العمل بان مال استأجره بغيرهم اليوم على ان يدرهم هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع  
 على الاجرة وانما يحاج لا ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل بعد ما وجب له الاجرة  
 ذكر الوقت للاستعمال لا لوقوع العقد على التفتة فلا يجوز ان يخرجه على هذا المسلك السار  
 او العمل اذا استأجره ما يسير لكونه لا يدرهم التذرية في السار والعمل لا لكان ياتخذ  
 وفي المحقق ان الاجارة فيها ماسة سواء استأجره بغيرهم العمل او لوجه اذا ذكر ما قبل تمام  
 العقد بان لم يذكر الاجرة بعد ما ذكر احد ما ذكر الاخر في العقد ثم ذكر الثاني فيها  
 لانفسه العقد في لو مال استأجره اليوم بغيرهم على ان يدرهم هذا الكدس بغيرهم العمل  
 استأجره بغيرهم في هذا العقد بغيرهم اليوم جاز العقد اما لو مال استأجره بغيرهم  
 هذا التفتة من التفتة اليوم بغيرهم او مال استأجره اليوم بغيرهم في هذا التفتة من التفتة  
 بغيرهم فدل ان في الوجه الاول ما في العقد بغيرهم المدة او العمل بغيرهم الاجرة بعد كان ذكر  
 الثاني بعد ذلك لتعيين العمل او لتعجيله بغيرهم في الثاني ما في العمل بغيرهم المدة  
 قبل تمام العقد بغيرهم الاجرة صلح كل واحد منهما بما لا يوجب له من الاجرة الاولى في  
 العقد فحينئذ ام صكها كالمكث لم يملك الشئ فان في العمل بغيرهم  
 فلا شئ على الامكن استأجره جاز فان وجد الزيادة منه فله الزيادة في مال رب  
 الدين لم يدره الرب في هذه الارض بحكمة الراية فكل ما يملكه الرب للدين ان المدين اذا مضى  
 جاز او ارضه رب الدين يستغنى به مادام الدين عليه فانتهى فعمله اج التفتة  
 اول في سئل ابو بكر البجلي اسكن المسترض القرض في حائره فقال ما لم اؤد عليك  
 فذلك لا اطلب لك باجره مال عليه الاجرة ان تركت الاجرة مع استغناءه وان تركها قبل  
 الاستغناء او بعده فهو عارية ولا اجرة في مال في استغناءه من الدار او اسكنه في  
 داره قالوا في القرض اج التفتة لانه اسكنه عرضا فمستغنى القرض وذكره الواخذ القرض في حارة  
 يستغنى حتى يرد ربه ولو سلم القرض الحارة لا يبار فنته ربه من القرض فيمنه لان

يبين قدر العمل  
 او الوقت

يستأجره بغيرهم  
 فغيره ذكر الوقت  
 او العمل او الاجرة

السار او العمل

الاستأجره بغيرهم

يستأجره بغيرهم  
 استأجره بغيرهم  
 استأجره بغيرهم

انما هو الذي  
 هو الذي  
 يستأجره بغيرهم

الحارة عند كان باجارة ماسة فكان امانة فاذا دفعه الى القصار صار ضمانا فالحال ان  
 من في كره هذه السنة يسمى الزوجات التي ثم عمل فلم يزوجها منه في وجوب الاجرة خلاف الاشبه  
 الوجوب وكذا الخلاف انما العمل ابتداء من غير ان ياتى بالعل بشرط التزوج ولكن علم  
 انما يعمل طمعا في التزوج وكذا اذا عمل من في كره من اضطر في حركته كذا وكذا ان لم يعمل  
 ولو لم يات بشرط او زوجة منه فحينئذ اشترى على ما يات في شترقات الاجارة الفاسدة  
 وسئل ابو العباس عن اخيه رجل سحابة وقال كم اجرها وقال لا ابره او اجعل في حشا  
 لتقبض السحابة ثم سأل الاجرة قال ان كان ما سألته فبئس له اجر الفل فلم يملك بغيره كذا  
 الحارة مستغنى عن عمله عندك فهو عارية في دفع داره لا رجل يسكنها او ربه الا اجرة عليه  
 كان عارية ماسة في الاجارة القول الذي منهم في تناول ما في اجارة في الاجارة الفاسدة  
 ان اجارة ماسة عند البعض وقدر عارية عند البعض فراجعها شيخ الاسلام رجل قال  
 بغيره اجرة هذه المدة بالفت كل شهر ببارد قال بعضهم كانت الاجارة بالفت ومانع من  
 ويكون القول الثاني في شتر الاول كالتوامج بالفت ثم يبيع بالشره في الاول وينتفع الثاني قال  
 هو لا يدره وفيه نوع اشكال وهو ان لو جعل هذا في الاول واستأجره اجارة بغيره لكان الاجارة  
 في الشهر الاول ثم يجده في كل شهر يكون لكل واحد منهما الحارة عند كذا وكذا في التوامج  
 اجرة هذه المدة لكل شهر كذا قال الفقيه ابو الليث انما يجعل هذا في شتر الاول في العقد ان يكون  
 الاجارة لكل شهر ببارد فاما اذا غلط في التفسير لا يلزم الا ان لا يملك بغيره في الاول  
 فلو انما الاجرة اولى مقدرة الوجه وادخل المسافر الغلط في التفسير قال هو لا يدره في شتر  
 القول قول الاجرة لا يدره التفتة فيكون القول في الباء قول الاول انما اجارة بغيره في التفتة  
 قول من يدره الاجرة لا يدره التفتة فيكون القول في الباء قول الاول انما اجارة بغيره في التفتة  
 الا ان ينتفع على انما يات على تلك الواقعة ما فيها في كتاب الاجارة المسافر  
 اذا اراد ان الاجرة بعد ما مضى بعض المدة لا يبيع المدة ويبيع الخط منه ايضا فيقول الاجارة الطوط  
 المدة ان مضى الدار المسافرة بغيره بغيره لا يبيع الاجارة ليعاد الاصل وهو  
 كالوغب الدار المسافرة انما لا يبيع الاجارة لكن شرط الاجرة ما راس في بركة  
 كالوغب الدار في بركة المسافر ومن يدره الدار المسافرة في بركة المسافر ما راس في بركة  
 ان يسكن الدار بغيره مدة الاجارة لم يكن للاجر ان يبيع زكك اراد ان يات في بركة  
 المدة فيقول ان يبيع المسافر الاجارة فان شأنا بغيره بغيره ليس للمسافر ان يسكنها بعد  
 الفسخ منه ايضا في فصل بحث الاجرة على المسافر قال بغيره العمل ان سنة تادخره بغيره

انما هو الذي

اجارة حركته

اجارة حركته

دفعه الى القصار

اجارة حركته

اجارة حركته

اجارة حركته

اجارة حركته



فعل لثقت سنين فليج اجرة حسنة واحدة ثم ان زوجها سالتني علي والاكي اذ التقت واحدة  
 فت علي الاجرة الفل في اولم قبل لاجرة لا تفيج اجرة مسألة ما من اجرة الا جارة العاسرة  
 في فليج اذ الفل اذا كان سعاد فانه من يستحق ومنه من لا يملك فليج الوسط فلو كان  
 ارجل هذه الدار بعضهم باثني عشر درهما وبعضهم بعشرة وبعضهم بواحد عشر ارجل  
 التل في الاجارة العاسرة يطيب وان كان السب داما مسألة ايضا اجبا الساجر باكثر  
 ما استاجر ليطيب الزيادة ويصدق بها الا ان مسكينين ان يواجر باكثر من اجرة الساجر  
 وان يعمل بها فلا كتاب في الزيادة اشهاد ونظائر في الكتاب الاجارات واذا استاجر  
 كتابا يواجر به فخر شواك او ثقتها او غيره وكذلك اذا استاجر موصيا او انا لا يجوز لان الاجارة  
 عقدت على التواة والشرف والتواة لا تشفع لان التواة لا تكون طاعة او معصية او  
 مباها فان كانت التواة طاعة كزادة التران والاحاديث كان هذا اجارة على الطاعة والاجارة  
 على الطاعة لا تشفع وان كانت معصية كالسيارة والفساد فهو اجارة على المعصية والاجارة على  
 المعاصر بالظن وان كان ساجرا كزادة كتب الادب فلان التواة والشرف ساجر ليعجارة  
 وانا لا اسبح له فله وتغيب الادب وان الاجارة لا تشفع على ما كان يملكه الساجر من الاجارة  
 في اجارة لا فائدة للساجر في ذلك الا ترى انه لو مضى فقال استأجرت منك هذا  
 الكتاب لاطمأنا قلب او اذ ان الاجارة لا تنفع فذلك انما هو كزادة اذا استاجر  
 فاد ما يواجر به سنا لا يجوز لان التواة التي وقعت الاجارة عليها ان كانت طاعة  
 او معصية لا يجوز الاجارة واما ان الاستيجار على الطاعة والمعاصر بالظن فاما المعاصر  
 والسامع بشر كان في شفعة التواة لانه كما تشفع السامع بالتواة فثبت العطف والتكدر  
 ينتفع بها المعاصر بقدر استأجره ليعمل بموثر يكذب وشكل هذا لا يجوز على ما كان  
 التواة التي وقع عليها الاجارة ساجرا كزادة كتب الادب وما اشبه ذلك لا يجوز  
 الاجارة عليها للوجوب الثاني فخره برهانية ولو استاجر تقاضي رتبة الدين  
 لذلك وقفا جاز او افلا وكذا الخسوة رجل استاجر دابة ليركبها اليوم ببرهيم وكبها غدا  
 لا يجب شئ وقيل على قول ابي يوسف ومحمد بانه درهم رجل استاجر اجرة الخطب لالا  
 الليل بدهم جاز وكذا البسطا لا الليل او يستعمل لاجاز ويكون الخطب والصيد الساجر  
 ولو قال لبسطا وهذا الصيد او لخطب بدهم الخطب فدهم اجارة فاسدة والخطب  
 والصيد فاسد وعليه لا اجرة الفل ولو استأجره باثني عشر درهما والاصطاد  
 فان الصيد والخطب يكونان للمعامل ولو استاجر رجلا لمجمل لانه سانس العطن او ليعتقر

اجا الفل  
 طاعة الفل  
 ان الامانة  
 العاسرة  
 اجبا الساجر  
 استاجر الكتاب  
 ليعجارة  
 استاجر قارة  
 ليعجارة  
 استأجرت في الدين  
 او الخسوة  
 استاجر اليوم وكبها غدا  
 لبسطا او ليعتقر  
 استاجر  
 اجا او ليعتقر  
 ربا فطن  
 ولا تقرب

كذا انما ويسر هذه المساجر ثوب ولا فطن لا يجوز ذلك لان امانة العطن في العدم  
 لا تصور فان كانت الاثواب والعطن عنده ولم يرها الاجر فله خيار الروية في الثياب  
 وليس لخيار الروية في العطن فاصح ان الاجارة العاسرة مال الشيخ الامام  
 شمس الائمة الرضوي اما ساجر بلع حوروا الاجارة على تعليم القرآن واخره وان ذلك  
 بقول اهل المدينة وانا اني يجوز الاستيجار وجوب المسمى واجمع على ان الاستيجار  
 على تعليم العطف باطل مسألة ايضا حج والصغار المزرعي غضب ربه او دار الفل  
 مالهما اجرتها كل يوم درهم او مال ان كثر الى ثعلبك كل يوم درهم واستعمله مائة لاجر  
 عليه مال ثعلب العقد مال اسد نام وما اجاب به العورى صحيح فثبت الروية فانه  
 ذكر في شرح السير الكبير استشهدوا بان المود اذا شهد على المساجر بعد ما ناه عن الاقامة  
 فيها بعد مضي مدة الاجارة انه ان امام الشهد المداخل فاجر الدار عليه عشرون درهما ثم  
 امام فليج عشرون درهما قال واخرج اصحابنا منه مسئلة اخرى فقالوا جميعا ما المقصود  
 منه اذا شهد على الغاصب انه ردت الدار والادب انك كل شئ الذي  
 والاشهاد صحيح فلو امام فيها الغاصب بعده بانه الاجر المسمى وفي طرفة الشهد ان شئ  
 مسئلة الاستيجار وفي مسئلة الغاصب لكن ما اجاب به الصغار والمحمد صحيح فثبت  
 المعنى لان امانة الغاصب فيه كمثل ظالم يكره ان يرضى بانك ملك استاجر بائنة ما تعلم  
 فكنتا ثم سكنها سنة اخرى ورفض الاجر ليس له ان يستر هذا الاجر قال ثم رجمه والنخعي  
 على الاصول يقتضي ان يكون له ولاية الاسترداد ان لم تكن الراصة للاجارة لانها  
 لا تصرف معة للاجارة بالاجارة سنة مسألة باب بناء الاجارة باب اجارة  
 المالك حج كس اجرة الوقت فخر القيم ومضت المدة فالمس الساعدة والاشي للقيم عليه كاني  
 الاما لك وللقيم المالك ان يرجع على العائدة اذا اجارة الاجارة في المدة حج ارج الفضول  
 دارا موقوفه استوفى الاجرة فخرج المساجر من العهدة اذا كان ذلك ارج المثل ثم سئل ان الاجر  
 للعائدة الموقوف فقال بوجه لا الوقت ثم انما ضيع موقوفه عليها واجر احد ما غصبه  
 فالاجر بينهما عند بعضهم حج لانه حانوت كلك في غرضه موقوفه لا الساكنة واجر ما الموقوف ووجه  
 ارج التل فاجر صاحب الحانوت مع العهدة فالمس للعائدة ان الوقت ولاش للوقت  
 على المساجر ان كانت باجر التل وان استاجر بائنة وسكنها سنين فالمس في السنة الاولى  
 للعائدة وفي بقية ارج التل للوقت من اجر ارضه فضول فقال لا اجرة له ورجل العرف وان  
 لم يكن راجعه حج ارجها الغاصب ورجلها المالك يطيب له لان اخر الاجارة اجارة

مشر

الوقت  
 على ان يبيع

ان يستاجر من كان  
 على تعليم العطف  
 لا لا العسرة  
 ارج العصف  
 كذا  
 سكن سراجي  
 بعد مدة الا  
 اجرة وقت القيم  
 ارج العسرة  
 ارج نصير الوقت  
 بعد الاقيم  
 ارج حنوت الحانوت  
 الموقوف سراجي  
 لا اجرة  
 الموقوف











سماحة جلالته  
عنه

عنه

استأجره  
عن السادة

استأجره  
عن السادة

في شركة الصانع كما ذكره  
الشيخ في رد المحتار  
السادة

عن السادة

في شأن العشاء  
في السراية

استأجره فانما يستأجر في السوق ثم كسب السوق حتى لا يمكن التجارة فلا يفسخ الاجارة  
لان شرطه ان لا يفسخ اجارة المستأجر الشخص في الموضع فلا يفسخ الاجارة لانه  
لا يمكن السكنى الا بحسن منه وهو موقوف على طاعته وهذا يدل على ان العود الى الاجارة  
دار الى الشراء وادار الخروج في الصف لا يفسخ الاجارة او الخروج الى السوق صبيحة  
فلا يفسخ الاجارة ولا يفسخ بين المهرين بغيره سيرة سفره اذا اراد المستأجر سفره او عذر  
في فسخ الاجارة سواء اراد ان يفسخ في ايامه او في ايامه او في ايامه او في ايامه او في ايامه  
في فسخ الاجارة فيمنعه من الخروج في مكانه فيطرح عليه العمل بالصف جائز فان  
صاحب العمل كان قد يكون اجاره وحده ولكن لا يكون حاد في العمل فيفقد حاد فيطرح عليه  
العمل وكان العبد ان لا يجوز لانه استأجره بنصف ما يخرج من عمله وهو محمول كغيره الطمان  
لكنه جائز استأجره لانه لا يفسخ في الحقة فان هذا هو ما يجب في ذلك كذا في رد المحتار  
في فسخ العمل ولا يفسخ في الحقة فان هذا هو ما يجب في ذلك كذا في رد المحتار  
الاجرة في مسئلة فسخ العمل ليست محمولة في تصورهم وليس سبب الفسخ في المصلحة او اجرة  
بل جعل الاجرة بعض ما يخرج من عمله وقد بين وجوبه في سبب الفسخ في المصلحة او اجرة  
ان شئت شيخ الاسلام ولا يفسخ في المصلحة في بطلانها بل سبب بطلانها  
التجوز عنه كالمسرة او بما لا يمكن كالحق في الغالب والعادة لانه العين امانة عنده لانه  
يقضه بادم المالك لنفسه ومن امانة العمل فيه فلا يكون مضمونا عليه كالمودع واجبر  
الواحد وان وصلة شرطه عليه الضمان لانه شرطه في نفسه وفيه فسخ لانه المصلحة بين  
امانيا لا يمكن التجوز عنه في الاجماع واما فيما يمكن فسخ الخلاف فعند ما يجوز لانه يقضيه  
العقد عندهما وعند غيره في ذلك رد المحتار في باب الاجارة اقول حق العباد  
ان يقال فعند ما يفسخ وعند لا يفسخ وبشرط ان الضمان يفسخ في قولهم جميعا عند الفسخ  
اي بغيره عند الفسخ اجبره الشرط وعنده سواء عند الكل لانه اشتراط الضمان على الامين  
باطل وهو المختار بهذا في كلامه واما حاد الاجارة وعندها بغيره في ذلك رد المحتار  
في ذلك كما لا يظن لكن في ذلك رد المحتار في ذلك كما لا يظن لكن في ذلك رد المحتار  
على كلامه شيخ الاسلام ذكر في الظهيرة غير الحائنة انه ليس على العباد  
في الجماع والبراع ضامن السراية اذا لم يقطعوا ازيد من العود والمأذون لهم فيه فلو شرط  
عليهم العمل السراية بطل الشرط لانه ليس في وسعهم ذلك قال فيهم من فطروا  
بغوا وذكر العبد وان ان اتينا الشك اجعلوا عليه وقالوا بان الادب لا يفسخ في وجه الاجارة

عن لو استأجره على عمل في الادب كالتعهد والحائنة لا يفسخ وقال الامام خوازم زاده  
لو شرط على العبد العمل السليم يفسخ لانه في وسع ذكره في باب ما يفسخ الاجارة في الجماع  
والعقد يفسخ في شرطه على اخوة استأجره في ذلك في المحيط الامام خوازم زاده ذكر في  
ذلك الباب ان شرطه على العبد العمل السليم والادب لا يفسخ ولو شرط على العبد  
بالعاقب والادب السليم في ذلك رد المحتار في ذلك رد المحتار في ذلك رد المحتار  
ضمانات فسخ الحائنة في الاجارة اقول يظهر من هذا ان ما وضع في بعض نسخ الكتاب الفسخ  
خطا وكثيرا في باب من الفصول الاسماء وشبهه لفظ الفسخ على الصواب  
شيخ الاسلام كتاب الولاء اذا مات الرجل وترك مالا ولا وارث له فادخل  
رجل اذ وارث له بالولاء وشهد له شاهدان ان الميث كان مولاه وادخله فالحق في بعض  
بشرها وتما في غير الولاء وكذا في ذلك اذا شهد ان هذه مولاه مول عاتق وان شهد  
ان هذا الميث العتق الميث وهو يملكه وان ارثه لا يعلون له وارثا غيره فقبل شهادتهما  
وقضى بالبراث للمدعى شرطه في قبول الشهادة ان يقولوا العتق وهو يملكه وان شرط  
لازم وشرط ان يقولوا هو وارثه وان شرط لازم وكذا في ذلك لو شهد ان الميث كان  
مفر هذا المدعى بالملك والمدعى العتق ولو شهد ان اب المدعى هذا الميث كان  
الميث هذا هو يملكه ثم مات العتق وترك ابنه هذا هو المدعى ثم مات العتق  
وترك ابنه هذا الميث وقد ولد له امرأة حرة قضى بالبراث للمدعى وشرط في الكتاب  
ان ابن العتق في امرأة حرة ليكون ميراثه للمولى الاب كحط برهانه اذا ارثه  
الرجل ان مول عاتق العتق من ماله في حقوق اوصيته فلا ان ذلك فانه يصر مولى له  
يقض عنه ورثته الا ان ارثه لولاه ابنه فلا ادب ماله وصدة فلا ان ذلك في كتاب  
عنده اذا ارثه بالولاء لان الولاء بمعنى السب كحط برهانه ولو اعتق في الارواح  
وخلاه لا ارث له عليه حتى اذا خرج الياسمين لانه في ذلك يفسخ لانه الولاء ورثته ذكره  
في المكان ولولا ذلك لكان بعد موت المولى فسخ قولاه للمولى فيكون العتق المذكور كذا  
انه لا يملك بالارث وكذا العتق المولى يفسخ او بشرائه والعقود المولى بعد موت المولى فسخ  
المولى البكر وكذا يفسخ ميراثه واهبات اولاده بعد موته ويكون ولا له ميراثه  
قال ابو جعفر اذا اعتق الرجل انه مفرقها رجل مسلم ميراثه ولا ماله في ميراثه  
منه ولا مانا باصحه كان يقول ولاؤه للمولى انه لا مانا له لانه لا يملك ولا ارث له وقال  
ابو يوسف حكمه في هذا حكم ميراثه ولا ارث له في ميراثه المولى انه كحط برهانه في قوله

في الجماع والبراع  
عنه  
في سبب الاجارة  
في سبب الاجارة

الاستأجره  
عن السادة

الاستأجره  
عن السادة

الاستأجره  
عن السادة

الاستأجره  
عن السادة



تزوج من الجمع بمقتضى الزوج تولدت له اولاد وانفك اولادها بالولاء عند ما هو قول  
في الاصل وقال ابو يوسف حكم ابيه والصحيح قولها لان الاب لو كان عبدا كان اولاد الولد الى  
ام لا لا علاقة لابي كذا جهنا وعلى هذا الخلاف اذا كان الاب قد روى رجلا فانه ولا الولد  
لولى الام لان لهم ولاد عتاقه وهو انوى من ولاد المولاة فكان اولى سخرات شرح  
قال ثبت ولاد العتاق لمن اعتق او باشر سب او حصل على ملكه ذاك كان ادانته جميع  
كتاب العتاق بعد فصل في الولاء وهل يجعل الولاء التحول لغيره على ان كان الولاء بالعنق  
العتق لم يمكن ان يورث ان كان بالعنق الضيق يمكن نسبته في الولاء ان شاء الله تعالى  
في كتاب العتاق في فصل في الولاء فان ولدت بعد عتقها كانت امه مضافا له ولادته  
لولى الام لان عتقها لتمام الاتصال بها فيسقط في الولاء فان اعتق الاب جردا ابي الى  
مواله فاشتمل في موال الام والاصل ان العتق من ثبت قصد الاستقلال بالولاء كما هو في  
بطريق التبعية فيشتمل في هذا العتق ثبت في الولد مع الام لانما تبين بقاء وقت الاعاق  
حتى يفتق مقصودا فاذا تبين في العتق تبوعا في الولاء ايضا لعدم ابلية الاب فاذا صار الاب  
الملازم لابي العتاق عاد الولاء اليه وهذا ان الولاء بمجره النسب لا موهبا فيقول عليه السلام  
الولاء كالحجة النسب ثم الولد نسب الى ابيه ولا نسب الى امه الا عند عتق النسبة لا الاب  
فكذلك في اعتبار الولاء فانما يعتبر الام عند عتق رجايب الاب بان لم يكن من اهل الولاء فاعتقد  
بها تبين جانب الام لان ولد الملازمة نسب لا تقوم له ضرورة فاذا ظهر له نسب من جانب  
الاب بما اكره الملازم منه صار الولد منسوب اليه فكذلك في الولاء منع في كتاب العتاق  
في فصل في الولاء في الورق الثاني والاصل ان الولد اذا كان له ولادته فلا يجوز في  
الولاء شيعه كذا اذا كان له عتق فثبت ولادته معتقة ولا يكون تبعا لابي ولا لامي في الولاء  
واذا لم يكن له ولا بنفسه فيكون في الولاء نسب الاب كذا ولادته عتاقه فيكون ولادته تبعا  
للاب شرح مختصر الطحاوي في كتاب العتاق في باب الميراث بالولاء وقوله  
الكلام فيه ان النساء لا يرثن بالولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتق الحديث واولاد الام  
وامه من قبله اذا كانوا من امه معتقة فاما من معتقت من الولاء البهيم وبيان هذه الحجة امرأة  
اعتقت عبد العتاق مات العبد ولا وارث له فولادته للمرأة تقول في النسب فاحتمل ليس  
لنسب الام الولاء الا ما اعتقن وهذا معتقها ولعمري قول الولاء لمن اعتق البراعين في  
كتاب الولاء وكذا اذا ماتت المرأة حتى عتق الميراث لم يورثها فغير عبد الميراث مات  
فولادته يكون لعقبها وكذا اولادها واولادهم الذين ولدوا من امه معتقة يكون

تولاد الوالد

ولاد الوالد الى  
مولى الاب

منه

لها لان ولادتهم ثبت لآبائهم وولاد آباؤهم لها كذا ولاد اولادهم امرأة زوجت عبد المولاة  
معتق ولدت ولاد المولاة الولد يكون لولى امه ولا يكون للمرأة من نسبي وهذا ما لا يثبت فيه  
لان اباء الولد ليس بمعتق بل هو عبد علمك ولا يتصور ولاد العتاق بعد العتق علمك  
المرأة عبد ما حر العبد المعتق ولاد الولد للمولاة حتى لو مات الولد ولا وارث له كان ماله  
لابية فانه يمكن له ان ياب بان كان مات فولادته للمرأة التي اعتقت ابيه هذا تفسير في موال  
الام والولاء اليهن والله اعلم براعين وبسند ايضا على انساب جرد المولاة  
الزير فرقة ابو بكر فقيه لها المجيز فهم واهم مولاة كرافع من حديث ابو بكر عليه بعض  
الحكم من جهة او لبعض اشجع فاشترى الزير اسماهم فاعتقه ثم قال استبدوا لي وقال ارفع  
بل هو مولى ناقصا لعمان من مرفق ففرض بالولاء للزير وان هذا دليل ان الولد منسوب للمولى  
امه ما يظهر له ولاد من جانب ابيه فاذا ظهر بالعنق في الاب ولاد الولد للمولاة وهذا ان  
في النسب الولد منسوب لا امه اذا لم يكن له نسب من ابيه للضرورة كولد الزنا وولده  
الملازمة بعد ما انقطع نسب من ابيه ثم اذا ظهر له نسب من جانب الاب بان اكره  
الملازم منه صار الولد منسوب الى الاب فكذلك في الولاء صواعق قال  
ابو جعفر المولى لمن اعتق وسواء في ذلك الرجل والنساء وسواء فيه عتق بقول  
مولاة او بعنق عنه ما جاز في حياته او بعد وفاته او باذنه او بغيره او من غير  
حيوة قال احمد الاصل في ذلك ما روي ان عائشة ارادت ان تشتري بريرة  
وعتقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اشترها واعتقها فان الولاء لمن اعتق فانما ذلك معاني ثلثة  
احد بانساب الولاء المعتق والثاني انساب الولاء لعتا، والثاني بغيره الرجل في ذلك  
لان الكلام على تلك الحال فلا محالة بين واحد فيها وان كان قد يفتق بمعرفة في انسابه  
للمعتقين اذا وجه منهم العتق والثالث ان شرط الولاء لغير المعتق لا يمنع كولد المعتق  
لان عائشة شرطت لهم المولاة ثم اعتقها فابطل النسب صلح الشرط وجعل الولاء لها  
شرح مختصر الطحاوي في كتاب العتاق واذا ثبت ما ذكرناه من الولاء فلما اذا اعتقها ثم ولد  
بعد ذلك ستة اشهر فقد انت بملءة حمل تام فجهز ان يكون حدث بعد العتق  
ويجوز وجوده وقد عتق الام فلا يعتق بالاتباع المتقدم بانك فيعتق تبعا لامه كسراة  
العتق اليه واذا كان تبعا لها في العتق كان ولادته تبعا لولاها لا لغيره من جهة  
الاب فاذا اعتق الاب امكن ثبت الولاء من جهة فاشتمل للمولى ابيه شرح  
قد روي للاقطع ولوان المرأة اعتقت عبد ما صار العبد حرا جردا ولا ولده الا



والاب مولود والمرأة جرت ولا معتقها لا نفسها فبعد ذلك لو مات الابن لا وارث له  
 فان براته لا يورثه لان لم يكن له اب فلو لم يرعت اباه شرح الوالي في السراج المولود  
 فان اعتقت المرأة عبدا في حق استحقاق ميراثه بالولاء كالاحول لان السبب هو الاستحقاق  
 فحققت ميراثا وبعد تحقق السبب الاحول والمرأة في الاستحقاق سواء كان المعتق معتقا عبدا  
 او انه لم يمتحى من معتق معتقها بالحق الاحول لان الثاني صار مستويا اليها بالولاء كالاول  
 على معنى ان الثاني منسوب بالولاء الى الاول والاو منسوب بالولاء اليها فلما خالف سبب  
 الاضافة جعل الثاني كالاول بخلاف ما اذا اعتق ابوها بعد لان المعتق منسوب لابيه بالولاء  
 ومن نسب الاب لابها بالولاء فلما اختلف السبب لم يكن موالي الاب مضاعفا اليها فلما يكون  
 عصبة والاصل فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان مال لا يرث بالولاء من النساء الا ما اعتق  
 او اعتق من اعتق او كان يبيع او كان يبيع من كان يبيع او ولد معتق ميسر بيان  
 قلت سبب حق المشتري فيما ذكر ان لا يكون للفداء ولا معتق مكانه من مبرورين وولد له  
 او مبرور معتق اولاد مكاتب مبرورين وولد له مبرور مكاتبين قلت قد علم شيون الولاء بين  
 في هذه الصورة بولاء النفس وذلك ان الولاء لما ثبت بين في مكاتب المكاتب فلا يرث  
 في مكاتب المعتق ومعتق المكاتب ومبرور بطريق الاول وكذلك لما ثبت في مبرور لم يرث في مكاتب  
 في معتق المبرور ومبرور المعتق بطريق الاول على مكاتب المبرور ولكن الخاف ايضا ما ذكرناه  
 على عدم الفرق بين المبرور والمعتق في باب الولاء فان قلت شرط العمل بولاء النفس ان  
 لا يبارضه عبادة لان العبادة قاضية عليها عند قيام التعارض بينها وقد عارضها بها عبارة  
 النفس قلت ذلك اذا لم يكن الولاء موكدة بموافقة القياس واذا نكحت برقيق  
 وترجع على العبادة التي لا تفسد كالتزويج فيه شرح فرائض لابن كمال رثا وان لم يكن  
 لعتب عصبته من جهة اعمامه ولا عصبته من جهة اعمامه في ميراثه من جهة اعمامه شرح الوالي في  
 السراج المولود ولو ان اداة اشترت عبدا ما اعتقتم مات المعتق من ابنته فلما نصف  
 والباقي للعتق بالعصبة لا روي ان بنت حمزة دفعت عبدا ثم مات المعتق من ابنته  
 فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه نصفين نصف لابنته ونصف لاهل حمزة وغيره دليل على ان موالي  
 العتقة عصبته مقدم على اهل حمزة على احوالهم وقد بينا خلاف ابن مسعود في هذا  
 بسوط قائول وبالعبد التوفيق سائلا الارشاد والمداينة الى سواء الطريق 66  
 اختلف الصحابة والتقدماء في ذلك وقد وردت عنهم روايات طوائف ما استبانة و  
 اما على سائر ردة اذكر منها ما هو الاكثر عند حشية الاطال في الكلام في هذه المسئلة في

ولاء العتق  
معتقها

ميراث معتق ام  
العت

ارث الوالي في العتق  
وتقدم على اهل  
ودور الاجام

موضعي

موضعي احد ما اذا مات والام حية ونفصل في المال عن ذور الزوجه فضل في النكاح اذا مات  
 والام معدومة فان مات والام حية فالحلف في ذلك على اربعة اقوال احد ما يورث من قبل  
 عصبته ولدها يورث من قبل الثاني في قول من قدم الادب المال على الوالي وهو خطأ ايضا لان  
 الماتة في ولد المعتق من زمان مال الوالي قد حكم النبي صلى الله عليه وسلم ان ولد ما كوله الزانية اشترى شرح روضة  
 الوالي في علم الفرائض قال اذا لم يكن عصبته من نسب قائول في السنة هو العصبه وذلك لما روي ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم اعطى بنت مولى بنت حمزة دفعت مبرورها واعطى بنت حمزة نصف فجعلها عصبته  
 مع البنت شرح حكم الطحاوي في المعاص قال احمد وولد الملاعة وولد الزانية لا نسب لهما من  
 جهة اب فاما ميراث من الاب له ولا وراثة من جهة امه فميراثه اخوه زاد وادى فان كانت امه عتقة  
 لم يورث من الباقي بعد السهام لم يرثها لان ميراثه من الام لم يورث وان لم يكن له ولد كان ميراثه  
 ردا عليها وعلى اخوة الام على من مبرور منهم كن مات وترك اما اخوة الام منه ايضا  
 قوله وعصبته ولد الزانية بيانه اذا مات وترك الام ومولى امه فان لها الثلث والباقي لمولى  
شرح القدر السبعين بالجملة قال ويجعل عصبته ولد الزانية والملاعة مولى الام قلت ولده  
 الزانية وولد الملاعة في حق حكم الميراث ميراث ولد معتق ليس له اب ولا وراثة اب حتى لا يرث  
 من الاب وراثة ولا يرث الاب وراثة من هذا الولد لان ولد الزانية لم يثبت نسب له الاب  
 فكيف يثبت من قوم الاب وولد الملاعة ميراثه وله رشفة ليس له اب ولا قوم الاب في  
 حكم الميراث من هذا الوجه وهو ولد الام في حق حكم الميراث حتى يرث من الام ومن وراثة وترث  
 من الام من وراثة فان كان ام ولد الزانية والملاعة حرة الاصل يكون الميراث مولى الام فربما يورثها  
 يعني عصبته الاقرب فالاقرب فان كانت معتقة فالام منه معتق ما بيانه انه اذا مات ولده  
 الزانية وترك الام ومولى امه فان لها الثلث والباقي لمولى وفي السنة ثمرات وولد الملاعة  
 وترك بنتا واما كان المال بينهما على اربعة اسهم فضا ورواوان ترك اما وضا كما كان المال  
 بينهما على ثلثة اسهم فضا ورواوا ثلثة ابنة الملاعة وترك اما ورواوا ثلثة نصف  
 والام نصف فضا ورواوا ثلثة ابنة الملاعة فضا ورواوا ثلثة ابنة الملاعة فضا ورواوا ثلثة ابنة  
 فضا عدا الثلث المذكور والاشي في ذلك لانه مات غراخ او اخصت الام او عن اخوة لام  
 او عن اخوات لام او عن اخوة واخوات لام ما حكم فيهم ما ذكرنا من ابن الملاعة مات  
 وترك بنتا واما مال الزانية فضا ورواوا ثلثة ثلثي ثلثي ويجب ان يعلم ان ابن الملاعة  
 له اب وفوم الاب واهل الاخوة وليس له جد صحيح ولا قوم وهم الاعمام والعمال يورثون او  
 لاب اذا عرفت هذا خرجت المسئلة فتقول اما لا يكون العلم من في هذه الصورة لانه لا



والعم الام يزوي الارحام وولدوا الارحام لا يرثون مع ذرهم وان تركت عماد خالا  
 ثالثا على او الثمانية لعم وان تركت ثالثا خلافا متفرقات وعماد ثالثة للخال  
 الابوين والباقي بين العم والعم له كمثل خط الانثيين اتم كلام الله منع في العم  
 في فصل العصبان في الام والعم اعلم بان ولد الملائكة المقطوع نسب وولد الزنا في الميراث سواء  
 ما دامات وحلفت بالام الميراث كسواءه ولا احد زوجه ابيه لان نسب قطع فابعد هذا  
 انما يعتبر في الميراث خاصة ويكون ميراث الام فلما الثلث والباقي لعصبة وعصبة ان كانت  
 ام معتقة لعق ان يكون عصبة له والباقي بعد نصيب الام وكذلك لو كانت ام ابنة معتق  
 فيكون معتق اب ام عصبة له وان كان المعتق ميتا فاقرب عصبة المعتق يكون عصبة له  
 شرح محمد الطحاوي في الام والعم في باب الملائكة واذا مات ولد الملائكة وولد  
 الزنا ورث امه في كتاب الله تعالى وورث اخوته لامه فمفهوم فان كانت ام  
 مولاة تقوم والام غائبة كما يقع لمولها وان لم يكن كذلك كان ما يقع من ولد على ام وعلى  
 اخوته لام على قدر ذراتهم محمد طحاوي ولد الملائكة هو الذي قطع نسب اب  
 والحق بالام فهو ولد الام وليس له نسب من قبل الاب واذا مات تركت الولد يكون ميراثه  
 للام واولاد الام الابن والابنة في ذلك سواء فيكون اخا او اخا في قبل الام فلولوا احد السسر  
 ولا اثنين فصاعدا الثلث ذكور المانوا او اناثا وما بقي من ميراث الام واولاد الام يكون لعصبة  
 الام الا اقرب فالاقرب ولو كانت مولاة تقوم في الميراث يكون لمول ام وان لم يكن لعصبة  
 فالباقي من ولد على الام وعلى اولاد الام الفرز زنا وكذلك هذا الحكم في ولد الزنا لانه ليس له نسب  
 فزوجه الاب فميراثه يكون للام واولاد الام على ما ذكرنا في ولد الملائكة اسحاق شرح طحاوي  
 قوله وعصبة ولد الزنا وولد الملائكة من الامهات لان ولد الزنا لم يكن له اب فعلق ذلك  
 بامه وكذا الملائكة من الامهات ما دامات ذلك الولد يكون ميراثه للام واولاد الام المذكور  
 والاثنين سواء فان كان اخا او اخا في قبل الام فلولوا احد السسر ولا اثنين فصاعدا الثلث  
 ذكرنا كما هو او اناثا وما بقي من ميراث الام واولاد الام يكون لعصبة الام الا اقرب فالاقرب فان  
 كانت مولاة تقوم كان الباقي لمول ام او لعصبة موال ام وان لم يكن لعصبة فالباقي من ولد الام  
 واولاد الام شرح العذري في الام والعم في الام والعم وعصبة ولد الزنا وولد الملائكة مولى  
 امها فقلت والله اعلم ان الام ليست بعصبة له ولا لعصبة الام كزهب اليه من سسر مائة  
 انما لعصبة مولى الام اذا كان لها مولى وما ذهب اليه الصالحا من زهب على وزيد من ثياب زهره  
 ووجه ان الام لم يكن لعصبة في فرض ولد الزنا والملائكة فكذا في ولد الارحام راها

وان علق حر الاصل بان كانت ام حرة اصلية او عارية يجوز ان يثبت عليه ولادها المولود  
 تقوم الاب ام تقوم الام ان كان الاب حر الاصل لا ولا تقوم الاب وكذا اذا كانت له ام حرة  
 الاصل لا ولا تقوم الام لان حر الاصل لم يحر عليه علق فثبت المولود وان ثبت المولود من  
 الحائضين بان كانا معتقين بصير المولود تقوم الاب اجابا وان كانت الام معتقة والاب  
 عبد حر او عتق فالولد الفرع علق حر الاصل مولى تقوم الام حتى يرث من معتق الام وعصبة  
 الام وان كان الاب حر الاصل فله حظ وجب ان كان الاب عريا لا ولا اجابا لا تقوم  
 الاب ولا تقوم الام وان كان عتقا فكذا لا ولا تقوم الاب اجابا وولى يثبت المولود تقوم  
 الام لعنه اب حرة وكذا يثبت وعنه ابي يوسف لا شرح الوافي في البيع والاجر  
 الجدة المولود ولا يكون مسلما باسلام الجدة روي الحسن بن ابراهيم انه يكون مسلما بغيره وهي  
 ثانيا في كتاب السير محمد بن حسن اما الجدة فهل يجوز لادها الحائض بان كان الاب  
 الذي هو عبد ابن عبد وهو حرة العصب فاعتق الجدة والاب عبد على حاله فالعامة العلماء بالاجر  
 ولا يكون مسلما باسلام الجدة وولد اولاد ابنة العدة لموال الام المولود الجدة وقال الشافعي بحر  
 ويكون مسلما باسلام الجدة ووجه قوله ان الجدة تقوم مقام الاب في المولود فان الاب اذا كان  
 عبد ايجوز المولود لا الجدة فكذا ما يقع مقامه في المولود والاسلام وان ام الاب فاصل  
 بين الابن والجدة فلما يكون الابن تابعا له في المولود والاسلام لان الجدة مولى المولود فكان  
 لا يثبت المولود الام راى اذا لا شك ان اصله حر اما الجدة اب الاب او من قبله من  
 الاجداد الام فلما ثبت المولود الام في الجدة ثبت ان الجدة لا بحر وكذا لا يصير مسلما  
 باسلام الجدة لانه لو صار مسلما باسلام الجدة لصار مسلما باسلام جد الجدة والحكم ان من  
 كلهم مسلمين باسلام ام وبنتي ان لا يجوز استمران احد العلوم بخلافه ثبت ان القول  
 بجعل الولد تابعا للجدة في المولود باطل سرايع الضائع حال وعصبة ولد الزنا  
 وولد الملائكة مولى امها لاروي عن عبد الله بن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهما  
 ولان العصب انما يعتبر بالاب وقد سقط اعتبار العصب من جهة الاب بهذا الاستماع  
 ثبوت النسب من موجب ان يعتبر لموال الام حتى يكونوا لعصبة اذ هو كالجدة من اجازتها  
 في احكام الرق والحر ولا يكون لعصبة الام من جهة النسب لعصبة لانهم يدعون اليه بعصبة  
 فلم يكونوا لعصبة كمن يدعون اليه بعصبة شرح مدرر ولد الملائكة  
 والام شخص لا يراه له زوجه الاب يرث مولا امه وولده من جنس مولات وترك ابنا  
 واما فلولوا السسر والباقي للابن وترك امها ميتا فثلث النصف للام السسر

ثبوت المولود  
 تقوم الاب  
 او تقوم الام

جاء المولود  
 واسلامه  
 باسلام الجدة







العنصر فلا اختيار صحيح والافقاسه وما ذكرنا من الاكثار اضحى ما ظن من سائح الزمان  
العام والخاص والاكثار غير غرض بيان الكلام الغرض من ذكر الاكثار انما هو  
 ان الاكراه - اكره على فعل موزع ففعل لا يحرم ولا ان يتفكر في الكره ففعلها عند الكره على ان  
 رحمه او من حلف بعينه وفيه الف على ان يشترط بعينه الاف فاشترط على ذلك الالف  
 الا عشرة الاف لا الواجب فيه البقية لا الثمن ولا يرجع بشئ على الكره لانه دخل في ملكه بل ما  
 خرج عنه كالوفا ان تزوجت امراه فكذا فزوج مكرها لا يرجع على الكره بنصف الصداق وكما  
 لو اكره على ان يقول لكل ملك ملكه فكذا ففعلك غير متعلق ولا يرجع على الكره بغيره من عتق وارث  
 عبد في هذه الصورة يرجع بغيره في الاستحسان اكره على التعلق او اكره على ان يقول لعبد انه  
 شئت فانت حر ثم اكره الشراء او شاء العبد بغيره وعتق يرجع على الكره بغيره العبد اكره على  
 ان يطلق عتق عبده بغير نفسه وهو متعلق لا بد له من كالمصلحة او الاكل يرجع على الكره اذا حصل  
 العتق بغيره العبد برأيه ان ثبت ان يكون على صاحبه نفسه ومن على ثلثه او اكره  
 الكره بانه تعالى والثالث البرء والثالث ترك الطاعات فاما الكره اذا اكره الرجل على ان يكون بانه  
 فانه مطلق وبعد ذلك في نواحيه واصحابه وان نفي ولا يحل له ذلك ولا يسع له قول له بغيره  
 ومحمد بن صالح قال فعل لم يتقبل ولم يبين ام انه ذلك لو اكره على ان يسب رسول الله صلى الله عليه وآله  
 البرء فقد سب بعض علمائنا اذ سب العام والاسبغ الخاص الذي يكون فيه في العام وبما حكمهم  
 نفي في الكراه في الشينين المضارين ادعى على رجل انه اكره في التحويل بحسب الوالي  
 او القرب على ان يسأله حانقوا واما بغيره واما المرد عليه بغيره بانه كان خطا بغيره  
 الطوائف اولي وهو مضي العاصي بغيره الا ان ينفذ مضاهوه وان عرف الخلاف ومضى بناء على التمسك  
 بغيره في تلك اقام المشرك بغيره انه باقره من هذا الشئ سيما صحيحا واما ما يبيع انه باقره مكرها  
 بغيره الصحة اولي حم بغيره الا كراه اولي سنة في الشينين المضارين اذا ادعى احد ما يبيع  
 او الصليح غلط او ادعى الاخر كره بغيره الا كراه اولي وكذا اذا ادعى الاخر غلط او الاخر كره  
 بغيره الكراه اولي سنة ايضا كتاب الحج اما الحج بسبب السنة والنفاد فهو نواحي  
 احد ما لحقه في فعله فكان سبب العطب لا يهتد الى التفرقات فيجوز عليه العاصي لا قولها  
 صيانة لانه فانه لو لم يحج عليه بما ياتي على جميع ما لا يعلق به ايمه وسلامة قلبه والثالث انه يكون  
 سببا سببا مضاعفا لانه امان الشربان كسج اهل الشراب والعقبة في اذنه ومطعمهم  
 ومبيغهم وسرف في السعة وفتح باب الحارة والعتاء عليهم او في الحج ما يفسد جميع  
 ما لا في بناء المسجد واشباه ذلك فيجوز عليه العاصي عند ما صيانة لانه كحيط زمان

اكره على فعل موزع  
 اكره على فعل موزع  
 اكره على فعل موزع

اكره على فعل موزع

اكره على فعل موزع

اكره على فعل موزع

اكره على فعل موزع

اكره على فعل موزع

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى على ان العاصي البائع الا ان يبيع بغيره الا العادة ومن ثلثه  
 المتطلب الجليل الذي يبيع الناس ما يبيعهم ويملكهم وعنده انه شاد ووداد والثاني العتق  
 الحاجن وهو الذي يبيع الناس الجليل او يبيع غريبه والى الثالث الكاثر النفس ما يبيعان  
 وسبب العتق بان يكون غريبه فان كان غريبه كان يبيع العتق وان كان غريبه كان يبيع  
 فانه يبيع العتق اذا اذن له المولى صح بغيره ليرجع جانب الصلح والجحون فان عدم الاقامة  
 كان عدم العتق كصبي غريبه وان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العتق كصبي غريبه  
 في بغيره واما العتق فافضل من غيره وامن ما قبل فيه ومن كان قليل الثمن فخطا  
 الكلام فاسد البير الا انه لا يقرب ولا يثبت كمن يبيع الجحون او في الحج ان  
 فاية البيا جعل من يحن ويبيع هو العتق ويوجب كلام صاحب السبع في شرح الحج وبعضهم  
 قالوا هو كمن يبيع حال اقامته قال الكرخ والذلي يحن ويبيع بغيره الصحيح لان هذا الجحون  
 لا يثبت في الحج فهو كالنعم اشترى وذكره القدر في شرحه ولم ينكح عليه والصواب ان ما من  
 جعله العتق فكله لم يرد بالاقامة الا اقامته التي ثبتت معها احكام العتق بل حال التي  
 يشبه كلامه في كلام العلماء او العتق مع اخطال عقد واعداده ان يكون حاله كذلك ولهذا  
 قالوا ان العتق هو الذي يخط كلامه يشبه تارة بكلام العلماء واخر بكلام المجاهدين واما ما  
 ذكر في الكتاب من جعله مع الجحون مع العتق فانه اسبقه احد البيهات فليس  
 الاسلام وان اخطا الى المحذورون سواء عتقوا او لا يشبهه لانه لا يخرج من اخطار  
 الجحون لان اعتبار الفعل لا يمتنع على العتق فان التام اذا انعكس على مالك انسان  
 وانقلبه ضمن وان عدم العتق فكله لا يخطب بالاداء الا ائنة القدرة كالعصر لا يطالب  
 بالدين الا اذا ايسر وكان لا يؤمر بالاداء الا اذا استيقظ سنة ايضا هذا ما هو  
 في الدين ان ثبت ما اذا المحذور الكره المولى في من زوجه بل اذا دخل بها واما ان  
 كان بسبب لانه فيه كره من الاستهلاك فيستوفى كسبه او في رقبته ان لم ينفذ المولى  
 والاخر لا ينفذ لانه من ثبت في حق المولى وان تعدد البيع كان المهر يشترط في الدين  
 وقد فصل كل ذلك في موضع الكتب المفصلة وكان صاحب الكتاب اقرب فيما ذكره بالبين  
 من غير تدبر سنة الاسلام وفي بيع المراض من ما دون واستقرضه جائز وهو  
 كالبائع في هذا ولم يصح المحذور انما ارضه احد فانه يبيع عن نفسه للمالك ان يسره على كل شئ ولو لم يسن  
 لا يضمن عند البيع مطلقا ومن لم يسن لو انفق او انفق بعضه او انفق بعضه او انفق بعضه  
 لو انفق او بغيره لا يضمن عند ما خطا الناس ولو انفق ما غره فلا يسبق ابراع او ارض

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

الصفحة

العتق

العتق

العتق

العتق



منه من حسن  
الكتاب  
في العبد

ضمن بالاجماع وجمعوا على انه لو قبل الوديعة باذن وليه وانكف عن حسن وعلى هذا الخلاف  
لو باع فحصى حر مالا فانكف بعضه عن حسن لا عند مالك رد النصف او فتمت على العبد من ان  
النصف من من اعاد صبيته لغيره كناس ونحوه فلو كان الدافع ماذونا صح دفعه فحصل  
النصف لا بتسليمه ولو لم يجره ضمن هو بغيره والافضل باخذ لانه غائب الغائب ولو لم يكن  
الوديعة او خلطها ضمن وهو من اشكال ابراهيم العبد في الرابع والثلاثين من جاس  
التصديق ان اذا اودع من غيره الاشكال من دفعه بعد صحة تسليمه للورع في هذه  
المسئلة شيخ الاسلام وقال الشعبي في بعض الصحاح في روافدهم مائة اشكال يعرفون  
العبد هناك فلا يسجد لهم رجل له اداة سبية الخلف فلم يظلمه ورجل اعطى مالا سبيها وقال له سبيها  
ولا توف السبيها او الكرم ورجل راى سبيها ولم يشهد على ذلك ولو دفع الوصي الى العلام ماله  
بعد ان بلغ سنه اضمن ذلك لو اودعه اياه ابدان الا ان دفع المال الى العبد فضعف للمال  
واستلزامه لو دفع المال لاسن كخبط المال في بطنه ولا يكون تضييعا واستلزاما كما  
يخطه حرس ولو اودع رجل ربيعة فاستلمه بالابن فخلانا لا يعرف كذا اذا اودع  
عنه ضمن او عجزه عليه مالا فاستلمه بالابن فخلانا ماله ولا توافقه استلمه ماله بغير اذنه  
ايمع ازاره صبيته لاله كنيت اذا ازاره استلمه باذنه لانه الابن من العبد اذ لم  
بالاستلزام ولو باع عبدا في حال صلته لم يفسد قبل قبض العبد كذا دفع المشتري النقص اليه  
عند كذا الا ان كان من باع وكسبه عبدا في حين الوكيل لم يبر المشتري برفع النقص اليه ما لم يصل  
لما الام بعد ما قبض الوكيل الا ان باعه وهو مخوف وهو يعلم بذلك او لا يعلم فبر المشتري  
بالدفع لا الماورد الا عند كذا بغير الف وخرج كما يخرج بالعتق والجنون فقد دفع النقص الى العبد  
لحق العقب لا يجوز البيع خوف كذا الصلاح فكذا العقب يتوقف كذا الصلاح لا العقب  
من خفيق البيع وتواضع الام باذنه فالبيع وهو سفيه او مجنون لا الام بالبيع ام بغير النقص  
فقد رضي بغيره فقبضه مع علمه بفساده وكذلك ان لم يعلم بفساده لانه اذ به بالبيع ولم يعلم  
كالمه ويجوز ان يكون مفدا ويجوز ان يكون مصلحا او يستحق عن حاله صار راضيا بغيره في الحالين  
كانه قال الام مع او قبض مصلحا كنت ام مفدا بخلاف ماله كان عالما بكونه مصلحا ولم ياره  
بالبيع خوف البيع والعقب كذا الصلاح كانه قال مع او قبض مارب مصلحا  
كتاب الماورد وذكره الوفاي كذا ان تجر شهرا او سنة بغير ماذونا في جميع الاوقات  
ما لم يجر عليه جارا ماله الوفاي الخرف في البر ولا تخرف في غيره لا ببيع فيه بغير ماذونا في التجارة  
كلها وعند زردان من يفتقر على ماسي كخط حرس في الماورد والابن

دفعه الى العبد  
فقد رتب

او من ماله  
يكونه غاما

سنة

منه من حسن

الكتاب

في العبد  
او من ماله  
او من ماله

او من ماله  
او من ماله

او من ماله  
او من ماله

او من ماله  
او من ماله

لكنه من رخصا مطلقا ولا بالنقص ولا بالمال وروي في الماورد اقول كذا  
ليست باطله مطلقا كذا منهم كذا نظر الا نظاره بل هي صحيحة في منعه من مواخره بغير العقب  
ويجوز ان اذن له المولى فيها في حق المولى ايضا ان لم يكن العبد موهوبا شيخ الاسلام  
ولو ازار العبد من العتق لانه باعها بالكتاب والارث يعني اذ ان ما وراه من  
ابها العتق صح في ظاهر الرواية وروي في جده ان لا يصح فبما وراه في كسبه فاجبه  
الاذن كذا في التجارات والافضل في الموروث وجه الظاهر ان باعها من المولى الحق بالبيع  
وكل من المالكين ملكه فضعف ازاره فيها وروي في الماورد هذا اذا كان ماذونا في كذا  
موجبه شيخ الاسلام فان شهدوا على العبد الماورد بغير عشرة دراهم فان  
كان مولاه حافرا قبل شهادتهم في النطق ولو شهدوا بغيره اقل من عشرة نقل شهادتهم كما  
مولاه حافرا او غائبا ونقل الشهادة على العبد الماورد والعقود الماورد بغير عشرة  
دراهم وان كان الماورد غائبا ولا قبل الشهادة على ازارها بالسرقة اصله ولو شهدوا على  
العبد المحرم بغير عشرة دراهم وهو كذا لا يقضي حتى يجره مولاه فيقبض بالقطع وروى العبد  
ان كانت مائة ولا يقضي بالقبض الا في الجور لا يملك الخصم من الماورد لا قبل الشهادة  
عند غيبة المولى ولو شهدوا على ازاره لا قبل اصلا وان كان مولاه حافرا لانه لا يقضي بالقطع  
هذه البينة مائة الماورد الشهادة على ازارها بالسرقة مع جود سابق فاصحان  
العبد اذا اودع عتقا استأشرا لملك المولى اذ الوديعة كذا العبد ماذونا او كجورا  
فلو اذ الوديعة اذ الوديعة للمولاه ان لم يكن على العبد من جاز فاصحان وليس  
لا من العتق اذ ياذن لايه العتق ولا ان يتعرف في ماله وكذا اذا كان الابن كجورا لان  
ولا ان يتعرف في ماله القريب لانه اذا كان السقف كامل الى واذا الشقة كسر  
لا ابن وفور الشقة فلا يملك بخلاف الاب والجدة فانها اذا واذا الشقة كامل الى فملكه  
ووصيها ما مقامها فيكون معتبرا بها فملك الاذن للصغير العتق العتق بغيره  
والعبد ما كان ملكا وان بلغ رشيدا ثم عتقه كان العقب ابو بكر البني يقول لا يصح الاذن  
له فباس وهو قول ابي يوسف ومعه اسن ماذونا او قول محمد سراج الكرم في الماورد  
نوعان عام وخاص اما الاذن العام بان يقول لعتقه اذنت لك في التجارة صار  
ماذونا في جميع التجارات والواذن في نوع خاص منها صار ماذونا في جميعها ايضا وكذا  
لو قال اذنت لك في الخياطه والصباغة او في عمل اخر ذكره في احوال التجارة فهو ماذون  
في جميع التجارات والحرف كخط حرس كتاب العقب سلم غصب من



نصف سكر مسلم

طلب سيرة يقتل سدا

شرب حرمة

قال اذ عرفتم  
الغضب بحدوثه

السلطان او ما  
والسلطان كذا  
السلطان كذا

تطريح دن و  
خروج فطره من

غضب دوم  
و كذا

سلم خرا بل يجب على الغاصب رد الحق اليه حتى لو لم يردده يواخذ به يوم القيمة اذا علم قطعا  
انه يسره بالجلل كما عليه الرد يواخذ به يوم القيمة ولو ترافعا الى القاضي شامل في حاله ان علم  
انه يسره بالجلل يقتضي رد الباقي وان علم انه يسره بالجلل يواخذ به يوم القيمة بالادارة وهذا  
كمن في يده سيف او جمل فجار ما كلفه لياخذ منه ان علم صاحب اليد انه يواخذ به بقله بسلامة  
لم يكن عليه ان يرد به بل يسلكه انما علم انه تركه الى الاولى وان يسره يستتبع به على وجه  
شاح كما عليه ان يرد به سلم غضب خرا فشر بسن له عليه دعوى في الدنيا وعليه ان الغضب  
ان كان اخر اثر الخلل اليه وكما قد اخذ الغضب والعصم للخل اما اذا كان قد اخذ باخر الشرب  
فانه لا حق له عليه في الاخرة انما على الشارب ان يترك الشرب الا في جوارح النصارى الغاصب  
او المروج التعذر اذا مال الا خوف منه المقصود به هلاكه والهلاك يكون لثمة كذا اذ رها  
وهو لا يصدر في الدنيا شي من القيمة ويقول لا اعرف قيمته فانه يكلف على دعوى المخرج فان  
لم يكلف يكون حكمه حكم القتل على بعد العرض فلما سلطان ام عاقل انفس في البلد كذا  
در ما كتب العامل الاساسي ودر رفع الما الا لوان حتى اخذوا المسلمين فالتظلم والمواظرة  
لادباب الاموال على السلطان ام على العامل ام على العوان مال على الكور وركب التظلم  
مواظرة الكل في الدنيا والاخرة بكذا افاده وذكر المصدر الشهيد خامس الميرزا الخار اذ ام  
انسان يواخذ بالغير فالتصالح على الاخذ لا ام لم يسمع وفي كل موضع اجمع الام يجب  
التصالح على الام ودر كذا ايضا في موضع اخر الجان اذا ام العوان فبغير نظر باعتبار الظاهر لا يجب  
على الجاني ان ينجب على الاخذ وباعتبار السعي يجب شامل في ذلك عند التعذر بكذا اذ  
وعليه جميع ائمة المسلمين قالوا ما مضى النقص في الدين خاف التعذر على الاخذ فانه في كل حال  
ثم بل يرجع على الام بكذا ام لا ان كان دفع الماخذ الى الام يرجع وان يملك عشرة ابرهات  
لا يرجع وان النقص في حاجة الام فهو بكذا الماخذ بانفاق مال منه في حاجة الام فهو على التعذر  
ان تنقص عشرة ابرهات يرجع الى الام بكذا من غير ما نظره في الوكالة من ايضا تطريح دن دين  
ما يجره فوقع فطره في الدين ونجس الدين صار ضامنا اذا كان النظر بغير اذن المالك  
ثم ماذا يصح ان كان الدين مأكولا يصح مثل ذلك فدر او ودر نادوان كان الدين غير مأكول  
بعض النقصان بخط بريالي وسئل ابو الفضل عن رد الغرض غضب انسان  
فرا به حتى صار ينفق من النفاق فقال للغاصب قبل رد لو كان للغاصب العيق ماذا يجب على  
الغاصب ادود الزنك ام يمسره ام لا يجب شئ فقال عند ايج واسباس هو غير مستقيم وغير محم  
مستقيم على حسب ما يقوم القومون اذ هذا الغضب مناور العسر بخط بريالي ولو غضب

غضب سكر مسلم

يهر دار جاره  
في الحريق

اخرج بعض الحوائج  
السنية

بدر اومات في يده ضمن ولو غضب ام ولت اومات في يده لم يضمن في نوال ايج وعند ما يضمن  
ولو غضب مكانا اومات في يده ضمن ملاك كذا لو غضب بدر من ايضا قوله ولو غضب  
مكانا اجاتي الف ما ذكره شمس الاثر السرخسي في شرح الاصل في باب خيانة الصبي والعقيق  
لدره ودين وقع في حلقه فهدم انسان وارجل بغير اذن صاحبه حتى انقطع الحرق فداره  
فهو ضامن اذا لم يفعل باذن السلطان ولكن لا اثم عليه في ذلك فهو نظير الضمير في الطعام غير  
بغير اذن في فتاوى ابا الليث سفيانة حلت عليها حالات لا اثم بغير اذن باب الحمولات معها  
فاستقرت السفيانة في ذرة فخرج بغير الحمولات تخلف السفيانة ووضعت في الجرة ففقدت  
الحمولات فان كان لا يخاف العرق فانه لا يخرج الحمولات ضامرا وان كان لا يخاف العرق فان  
ضاعت الحمولات قبل ان يقع الاسن في العرق فلا ضمان وان ضاعت بعد ما وقع الاسن فهو  
ضامن بخط بريالي سفيانة حلت عليها حالات لا اثم فاستقرت في ذرة فخرج  
بعض الحمولات تخلف السفيانة فادان ان ذهب بالحمولات التي اخرجت بها على الذي اخرج  
التصالح فكذا على وجهين اما ان لم يخف العرق او ضيف في الوجه الاول بعض لا اثم غاصبا  
وفي الوجه الثاني السفيانة على سبعين اما ان ذهب بها انسان قبل ان ياتس عرقها او بعد ما  
اسن في الوجه الاول لا يضمن وفي الوجه الثاني يضمن لانه بالادارة صار غاصبا لانه اذا اسن  
العرق فقد وجه التعذر يضمن واما في الوجه الاول بالادارة اجم غاصبا لانه اذا ضيف العرق  
يكون احسانا لصاحبه ودر رفع الهلاك غراما لكن عليه اعادتها ان السفيانة اذا اسن وادام بوجه  
صار غاصبا في الواقع وهو انفق ما في الحيط البريكاني في الفصل الخامس عشر في  
كتاب الغضب لدره وفي الفتاوى العسائية لو مال من روى السفيانة بشئ فهو على  
ما يخص فهو باطل ومن روى ما عاصه لحرق العرق ضمن وادام العلم ما كان خا بربيل  
كتاب الحوائج يعني ارض يتبعها زرعها احد ما وبنت فتر اصابها ان يعطيه الا ان يصف  
بذره ويكون الزرع فيها حاد لا قبل ان يبت ترش ارضه ودرها ثم اشرك غيره فيها جارا  
لو اشرك في زرع او ارض تحت مال من لو غضب ارضه ودرها لم يمت حتى جارا بها فهو  
في حرقه ترك بذره فيها باجر النخل ولو شات ضمن البذر للغاصب فخرج عرقه ان يضمن له ما زاده  
البذر فيها من لوتش اذ كان من يمت بملكه ولو شات اعطاه ما زاد البذر فيها فيقوم الارض  
وفيها بذره ويقيم بلاندر فقط لوتش اذ كان من يمت بملكه فخرج عرقه ان يضمن له ما زاده  
الزروع في ارض غيره وهو ان يقوم الارض فزروعه بغيره يجب قلعه اذ انبت وغيره فزروعه  
فانفصل بغيره بزرع في ارض غيره وفيها لو غضب ارضه ودرها فله ان يمت بملكه اذ انبت

لو قال امر بغير  
منه فهو يدين  
او من شاع  
صاحبه  
دره وادام  
المنشور  
شرك او ما ودره  
واشرك بغيره  
او غضب ودره  
بشئ







عنهم ما سجد في نادره فاضى ظهره الى الربى اذ روى الثوب جامع الفضول في العصار الثالث  
والثقلون في بيان الغضب نقط وضع ثوبان دار حار فاه رب الدار فانه منه  
وبشك لو ادخل دابة في دار غرة واخرها رب الدار لم يقض اذ الدابة يغرب بالدار فرفع الغرض  
بالادراج اما الثوب فلا يغربا فادراج المكاف ولو وجد دابة في ربط فاخرها ضمن حصص غضب  
ربطاً وشدة فيه دابة فاخرها مائة ضمن وغضب شجور لاد المكاف وليس لمن اذ ضمن العجز ونقص  
الام ولو لم يتوضها الغائب للثوب بربط فادراج على موضع ربط فادراج على ذلك التوض فغضب  
احدها الا اذا كان لو كان له في الربط ولاية الربط ضمن لو كان ذلك في طريق المسلمين او في  
موضع ليس لها ولاية الربط فله الام يكن طريفا او ملكا لاحد بعد ان يكون في المكان سعدا وعلى في  
نقط فقال في الضمان اربط جارية فان توترت منه دابة في عدم الضمان اذ لو ضمن ضمن بالربط  
والربط ليس بربطية وفيها ارسل دابة في عرض مساجد ما رسل اذ دابة فغضب الثانية الاولى وضمانها  
على النور ضمن والا فله لو كان ذلك في ربط لاحد من ضمن صاحب الربط في جامع الفضول  
رجل غضب ثوبا او دابة او دارهم وهي عاتية تبعيها فادراج منها ضمن ويحرم الغضب امانة في يده  
وكذا اذا طلع من الغائب في الضمان سواء كان عاتيا او ستره كان فادراج الربى والام كان  
فانما فهو اربط فغضب في الغضب فنجح ويحرم العين امانة في الغائب فاصحى في  
رجل غضب من رجل جارية وغيرها وانما الغضب منه بنية ان غضب منه جارية ولو لم ينكرها  
صغرة الجارية ولا يتبعها قال في الكتاب يحبس حتى يجرى بها ويرد على صاحبها وقال ابو بكر السفي ثوب  
السلة او الشهود منه واعلى اقرار الغائب بذلك لان الاقرار انما بالنية كالادراج  
معاينة وانما الشهادة على فعل الغضب لا تقبل ولا في الغضب لان الغضب انما الغضب انما الشك في الغضب  
فالمغضب ولا وجه للقضاء بالتحملون وكذا لا بد من الاشارة الى ما هو المقصود بالبرع من الشهادة  
وقال الشيخ الامام الازهر في الاثر الحرس الاصح ان هذا الدعوى والشهادة صحيحة كالحال في الدعوى  
فان الغائب يكون مستغفرا في حصار الغضب مادة والشهادة على الغضب فلما يقفون  
على اوصاف الغضب والامانيات منهم معاينة ففعل الغضب فيحفظ اعتبار علمه باوصاف  
المغضب كالحال في الدعوى فيثبت بشهادتهم ففعل الغضب في محل هو مال مستوفى ويكون ثبوت  
ذلك بالنية كالشبهة بالادراج فيجب حتى يجرى بها ويرد على صاحبها فانما قال الغائب فمدت  
الجارية او بعثتها ولا اقر عليها فانما الغاضب لا يعمل بالقضاء بالقيمة لا بالقضاء بالقيمة فيقول  
المغضب من غير العين لا القيمة فليزم زمانا وذلك موقوف لارائي الغاضب وهذا اذا لم يرض  
المغضب منه بالقضاء بالقيمة ثم ظهرت الجارية فانما كان القضاء بالقيمة او يكون

در ضمیمه اول  
در استیضاح اول  
غیر  
مجلس مجملات اول  
مجلس دوم  
غیر

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
والذي كنا لا نشكره

از حق تعالی که همه را  
خداوند است و هم  
پسندیده و مقبول

لما اقرضني فانه يقضي ولا يذم  
فان احسن في عيني كما ان الشكر قول  
الحق حسب الحق

[illegible]

مسند الشافعية

لم يولد له من  
ما له الداع  
فغصبه  
عنه  
عنه  
و ما له

۱۸۸۸

امک جیلا  
فی بقیہ عالم  
الحق  
اولیٰ علی جیلا  
فی بقیہ عالم  
الحق

تذکرہ

توهم الاله

۱۹۶۷



قاری احمد علی  
میرزا محمد علی

سازمان امور  
فرهنگ و هنر

استماع موسی  
فردی و انفرادی

صلى الله عليه وسلم  
منه الغائب

الحبيب عالم  
حق العارف  
موقف أو عطف

فكشفت له وحمل  
غصنه لانتحة عليه

مجلس

المعروف

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

فتح الباب أو حله  
المرحاض

شظنه فقال احد ما اترجم بقاسمى الى زمامه وضلع في الما يقضى اذا وقت قد تروى  
بوجه لا الشظو الا لا حرام او غيره ان يطر الا خاينه بل صار خلا فطره سال فيها انهم دم وفصار  
خلا يقضى نقضه ما بين طهارة ونجاسته على يقين وغرايا بكر العاصي حال دم ثم شتر اخل  
في خاينه ان نظره باذن مالكه لا يقضى والا فلا يقضى من فصارت المسئلة خلا فطره  
استباح فوسا فقال له يا عبا مد يدي فاما ما كتبت بعض وكذا اذا مال من يمانا ما كتبت  
لاضمار عليك بعض ايضا مال غير هذا اذا اتفقا على الفسخ كما اذا اخذت على سوم البيع فقال  
له البيع لك فاما هذا عليك بعض كذا هذا منه ايضا قلت رد العاصي الثاني فتمت  
العصا الى العاصي الاول برى في قول ابي حنيفة ولا يلزم عند ابي يوسف جك يراى غير ذكر  
خلاف ولا خلاف ان العاصي الاول اذا طلب العتية عند فقدان العين ان يقضى اربها والا  
فمن يسير ويبى الموعود ان يعصب منه الا ان وجوه منها ان العاصي الاول لو اقر يقضى العين  
او العتية ثم انشاء لم يصدق الا بينة وبرها العاصي باقرار الموعود فيها وان كان العاصي  
كليا او جزئيا فاستملكه انشاء فاختار الاول فتمت دراهم او زناير لا يراى الثاني لا يبيع ويتر  
لا لا يقضى عنه او بدله منه ايضا في موعود العاصي له حق الثوار في ارض وحق  
او مسطانية وبغيرها غيره ليس له حق الاسترداد حتى يكتب له ذلك تح وانما ثبت حق الثوار  
اذا تركه الامام لا حين فسد في الاستعداد مال رحمه قوله حتى يحوط منه ايضا مع عصب  
في طاسا وكتبه ينقطع تح وصل غصنه شجرة غيره ما جك كوكبك فامر الوصل فهو له والشجرة  
لصاحبها منه ثم قيل الخلاف بيننا وبين الشافعي فيما اذا لم يكن العين معدا  
لاستعمال فاما كان معدا لم يقضى المانع بالعصب والاملاف اجماعا وفي الفساد والكفران  
منافع العقار الموقوفه مضمونة سواء كان معدا للاستعمال او لا نظرا للوقف وفي المجتبى  
واصحابنا المتأخرون يقضون بقول الشافعي في المسبلات والاوقاف واموال البسالى  
ويوجبون ارجئها على الغصبة منع من جمع في كتاب العصب رجل اخرج  
صبيته وذهب بها الى موضع لا يعرف قال محمد بن جعفر الرجل حتى ياتي بها او يعلم انها قد ماتت  
فاضفى ان في كتاب العصب العاصي اذا استملك الغصوب وهو زوات القلم  
حتى ضمن فتمت فانه ينظر الى ان ذلك الشئ يساع في السوق بالدرهم معلوم بالدرهم وان  
كان يساع بالدرهم معلوم بالدرهم وان كان يساع بها كان الا في ذلك العاصي يقضى عليه بما  
كان انظر للغصوب منه منه ايضا ولو منح باب دار فسر في اخره مناعا علم يقضى  
الناصح من عصب الفسخ او بعده وكذا الوصل رباط دابة او فتح باب نقض فاختار الدابة او الطريق

۱۰

70

اخذنا بعض النسخ والناك والورع في الورع باب نقص او اخطأ او اخطأ او اخطأ او اخطأ  
 ونف اول الامر ان يحفظ الابري ان اول الالفة في الالفة جاعل النصوص في  
 الفصل الثالث والثلاثون اقول الفرق العارية الابري ان اول الالفة العارية او  
 السارق على الوردية ضمن الشيخ الاسلام حج اشرف سفينة على الفرق في بعض  
 خطه في الالفة حتى خفت السفينة في بعض في تلك الحال وقيل لا بعض اصلا في باب  
 كيفية قيام النصب بكتاب النصب وفي اللقط دمج ابنه في رجل وذهب والاندلس في الجحيم  
 زوجه على الطلب انتم خلع بنت رجل وامرأة واخرجهما من ثل مال اجبه ابراهيم ياني  
 بها او يعلم من ثلها انتم استياء ونظائر في النوع الثالث فصل شرط على الكار  
 ان يسير لبلاد المالك معه يسير لبلاد مضاعفت الدار مع الحظر في الكار لوضع ترك الخط  
 ضمن ونافا ولو ضاعت بلاد نصيبه او اعتداء جسد فلانها ما ينبغي ان لا بعض لو كان  
 رب الدار يسير معه ملا خلاف بديل ما فيه من ثل لا ادري ما الذي سبق في ليل  
 على عدم الضمان ولكن المذكور في اول هذا الخبر رواية صحيحة في وجوب الضمان هنا  
 بالاجماع جاعل النصوص في الفصل الثالث والثلاثون اقول في اخطأ النص بالجملة  
 غاية الاخطأ في مبر كما اشار اليه الاستروشن هنا مقوله ولكن المذكور في اول هذا الخبر  
 من الخبره وشرط المرتبة في رواية حركته في فانه كلام الاستروشن في ذلك وعبارته  
 بعد قوله لا بعض الاجير لان يحمل بينه وبين الناص كذا في هذا الخلاف ما عرفت الدار  
 المستأجرة في شرط الناص في الكار وبذلك وصاحب الناص يسير معه خلف الدار في  
 الاجير بعض التي الملاك حصل اجابة بده وحل الخطر سلم اليه لان سلم الناص اليه وسير معه  
 خلف الدار ليس باسره او لا وضع اليه الابري ان يبره اليه فيمكن من الدار فكيف يمكن  
 لا عليها انتم هذا الفرق في هذه النص في كتابه هو الذي اشار اليه الاستروشن في رواية حركته  
 في وجوب الضمان هنا بالاجماع وحل الزاد في فاء والفضل في قوله بديل ما فيه هو ما  
 في مسئلة اسره في رأس الحال والمالك معه حيث لا ضامن عليه فيكونه وبلا سبي على عدم الفرق  
 بين المسلمين واداد الاستروشن ان لا يعلم دليلا المسلم في انشاء السور من الفرق  
 بين المسلمين في الشيخ الاسلام كتاب الشفعة فلو عرفت المشتري في الاصل  
 الشفعة قبل ان ينفذها الشفع بان يبرها ان شاء او يصدق بها او اجبرها او جعلها  
 مسجداً وحل فيها او جعلها مقبرة او من ثلها او ثلها او ثلها او ثلها او ثلها او ثلها  
 والار ان ينقص عرفت المشتري وان ثلها المشتري في ثلها كذا في الشفع بالجملة ان شاء او اجبرها

البحر المحیط  
عمر السنين

افصح امراته  
فهم تندر

جامع الدابة  
من المخطوطات

۴۰۰



وقت الدار الشفعة  
ما اوجدها شفعة

وقت وكردار

أصابت بغير  
العلو وشفق

اشترى دارا ثم جارة  
او حصه ثم حصه

بالبيع الاول وان شاء اخذها بالبيع الثاني فما مضى فكذا الوجه للشفعة والاره  
التي لا ينفك بها الشفعة سجدا او وقفها او فاسجلا او جعلها مقبرة ثم مضى لم يانفك  
فانه لا يكون شفعا للدار الثانية لان قيام الملك له فيها لا ينفك بغير شرط وقت  
القضاء والسجد والوقف السجل بمنزلة الاول غرضه فما مضى ولا شفعة في  
الوقت لا للقيم ولا للوقوف عليه ولا شفعة في بيع كراد وهو الذي يكون في الارض  
التي هي على غير الحال لان الكردار يغلب ولا شفعة في المنقولات فما مضى  
علو رجل رسل الاخر طريق العلو في السكة العظمى لان السفل باع صاحب السفل فله كان  
لصاحب العلو باخذ السفل بالشفعة لا بالسفل متصل بالعلو فكما جازين والوارث طلب  
الشفعة فانهم العلو فله باخذ او كان العلو منهم ما جازي بيع السفل كان لصاحب العلو  
ان باخذ السفل بالشفعة في قول محمد لان حق السفل على السفل فباخذ ذلك وقال ابو يوسف  
اذا انهم العلو لا شفعة له وصاحب السفل شفعة العلو اقر الجاني في قول الجراح انهم  
للمي شفعة في الطريق والشريك بالحقبة التي تكون له على حائط البئر اقر وضع الحقبة لاخر  
يكون جارا او لا يكون ثم يملك فما مضى ولو ان رجلا اشترى دارا في سكة غير باذرة  
ثم اشترى دارا اخرى في تلك السكة كان لاهل السكة ان باخذوا الدار الاولى بالشفعة لان  
الشري لم يكن شفعا وقت الشراء الاول ثم صار هو شفعا مع اهل السكة في الدار الثانية لان  
الشري وقت شراء الدار الثانية هو اهل السكة وكذلك دارين ثلثة ثم اشترى رجل نصيب  
احدهم ثم نصيب الاخر فلي بالدار ان باخذ الثلث الاول اذا لم باخذ الشري كان ذلك الثلث  
ثم لا شفعة له في الثلثين الاخرين لان الشري شريك في الدار وقت شراء الثلث الثاني والثالث  
فكأن يكون هو مقدم على الجارة ولو كانت الدار لآخره ثم اشترى رجل نصيب واحد بعد  
واحد والشريك الرابع غائب ثم حفر تلك الدار باخذ نصيب الاول ونصيب الاخرين شفيع مع  
الشري ولو اشترى احد الاربع نصيب الاثنين واحد بعد واحد ثم حفر الرابع كان شفعا  
مع الشري في النصيبين جميعا لان في هذه الصورة كان الشري شريكا وقت شراء النصيبين  
فما مضى قال ما مضى في فصل في ترتيب الشفعة وكذلك دارين ثلثة ثم اشترى  
رجل نصيب احدهم فلي بالدار ان باخذ الثلث الاول اذا لم باخذ الشري كان ذلك الثلث  
ثم لا شفعة له في الثلثين الاخرين لان الشري شريك في الدار وقت شراء الثلث الثاني والثالث  
فكأن يكون هو مقدم على الجارة في جميع الشفعة التي راسها بالاولى لا يستقيم المعنى الا ان زارني  
نصيب الاخرين نصيب ثلثة نصيب احدهم سبح الاسلام رحمه الله

سبب الوقت للوقوف عليه ولا للقيم لعدم الملك فيه الاصل فيه في باب وقت شفوت  
الشفعة دار فيها ثلث بيوت في اول الدار ثم البيت الثاني فيجب هذا البيت ثم  
البيت الثالث فيجب الثاني رجل واحد باع واحد منهم بيته ان كان طريق البيوت في الدار  
كانت الشفعة للباقيين حكم الشري في الطريق وان كان ابواب البيوت في سكة غير باذرة لان  
الدار فان بيع البيت الاوسط فالشفعة لصاحب الاعلى والاسفل هما سواء لانها جارة ان  
تلك الدار فان باع واحد من البيوت والآخر في الدار فان بيع البيت الاعلى كانت الشفعة لصاحب  
الاسفل الا ان جارة وان بيع البيت الاسفل كانت الشفعة لصاحب الاسفل لان جارة وان  
فما مضى رجل له دار غصيرة بانه غاصب والغاصب يحجز تلك الغصيرة منه شفع دار  
يجب هذه الدار الغصيرة منه شفيع الدار البقية والمشتري يحجز الشفعة ويحجز ان الغصيرة  
مال ابن معاقل يطلب الغصيرة منه شفيع الدار البقية ثم يحاقم المشتري والغاصب للمعاقل  
ويقول هذا الرجل اشترى هذه الدار وقد طلبت منه الشفعة ولم يبا شفعتها بهذه الدار التي  
غصيرها فما مضى فان اقام البيعة في الدار الغصيرة لم مضى الغاصب بالدار الغصيرة  
وبالشفعة وان لم يكن له بيعة حلفت الغاصب والشري فان نكل الغاصب في البيعة حلفت  
الشري مضى الغاصب بالدار الغصيرة على الغاصب ولا يتقص له بالشفعة لا لمكول الغاصب  
يكون حجة على الغاصب دون المشتري وان حلفت الغاصب ونكل المشتري مضى الغاصب بالشفعة  
ولا يتقص له بالدار الغصيرة لان مكول احدهما يكون حجة عليه دون الآخر فما مضى ان مضى  
في ترتيب الشفعة ومنها ان اشترى البناء الاول لا شفعة في شري العوض في شفعة ثمن  
فقال فلان الشفعة في البناء لا على الارض الشفعة في اخذ العوض ثمن فقال فلان زيدا وكذا  
لو ركب البناء باصله ثم اشترى العوض ثمن فقال وكذلك في الكرم والاراضي في هذه الفصول  
اذا اراد الشفع ان يخلط البايع او المشتري باصله فافعل هذا فاما الشفعة ان اراد يخلط البايع  
ليس له ذلك لان مكول لا يكون حجة على المشتري وان اراد يخلط المشتري فله ذلك لانه بيع له شيئا  
لو اقر لا يلزم فما مضى ان باب فيما للشفعة ان باخذ كتاب الشفعة اقرى احدهم  
فعلانيها لاسما والشفعة بحجر العور وكذا الدراع والمسحور والكبيل والوزن لا يباع بحجر العور  
بل يباع لان الظاهر المعادلة وازية واذا اقر ان اخذ من حصته شيئا بعد الفسنة  
برهن عليه والا حلف الاخر عليه وهذا اذا لم يبرهن لا شفيع وان اقر برهن على ذلك لا يبيع العور  
الا على الرواية التي اخبر بها المتأخرون وان دعوى العور في الاو اربع وخلص العور على انه  
ما كان كازانيا او اقره براهنة برهنا على الموت وعدم العور وهو العار منهم

وقت

دار  
بهرت

في سكة باذرة  
لدارين لواء  
في سكة

الشفعة بالدار  
الغصيرة

شرا والبيت  
او الكرم  
او كرم  
العوض

الشفعة على  
حجر العور

الحنط  
ومعنى

او في  
افضل  
حصته

وهو العور  
الكرامة  
الدار



المتن موجود  
والصغير الغائب

وتنقسم صغر الغائب قسم ونصب فابيض لها وهو من الطنطر وكل من الغائب لان في هذا  
النصب نظر الغائب والصغير والابن من اقاية البنية على اصل المرات في هذه الصورة عذرة  
ايضا على اولي لان في هذه البنية نصفا على الغائب والصغير يقولون وعند ما ينقسم بينهم باوالم  
ويقول حتى الغائب والصغير يشهد انفسها بينهم باوالم الكسار والخضر وان الغائب او الصغ  
الصغير على جهة والورثين واحدهم الورثة او ثروته الى الشراكه وغاب احداهم او كان ار العاصم  
الوارث الصغير او الغائب او كان مع شئ من الارض العاصم لا او لا يجوز البنية اما الاول فهو عزم  
جواز البنية اذا برهن واحد فلان ليس مع خصم وهو ان كان خصما في نفسه فليس احد خصما في البنية  
وغاب الغائب وان خصما عنها فليس احد خصما في نفسه ليعلم البنية عليه بخلاف ما لو كان الخاف  
في الورثة اثنين بحيث تكون البنية نصفا بحفرة المتخاصمين واما الثاني فهو عدم جواز البنية  
اذا اشترى او غاب احداهم فليكون بين الارث والشراء فان ملك الوارث ملك خلافا في  
يرد بالعيب على بايع المورث ويرد عليه بالعيب ويصير مضمونا بشرائه المورث حتى لو وطئ  
انه اشترى المورث فلو لم يمسحفت رجع الوارث على بايع مورثها بغيرها وفيه الدور الموزور  
من جهة فانصب احداهم خصما في البنية في هذه والاخر عن نفسه نصفا في البنية نصفا  
بحفرة المتخاصمين واما الملك الثابت بالشراء فكل واحد منهم فملك جبريد بسبب ما شره  
في نصيب وهذا لا يرد بالعيب على بايع بابعه فلا ينصب الخاف خصما في الغائب في يكون  
البنية في حق الغائب قائمة بلا خصم فلا يتقبل واما الثالث فهو عدم جواز البنية اذا كان  
العاصم مع الوارث الصغير او الغائب او شئ من فلان هذه البنية نصفا على الغائب  
او الصغير الخاف باوالم حتى ما كان في يده غيره بلا خصم خاف عنها من الدور والورثة  
قوله وان برهن واحد في الورثة الى او كان مع الوارث اقوال المانع في البنية وهو يكون  
الخاف واحد كما ينقسم من التعليل التي ذكره وصرح به في الكفر وغيره لا يكون المبرهن واحدا  
وقد صرح به الزيلعي شيخ الاسلام في قوله واما الثالث فهو عدم جواز البنية  
الح اقول هذا اذا لم يخف وصيه لانه اذا خف نفسه خصم خاف عنه وقد صرح ببعض شراح مختصة الوفا  
شيخ الاسلام رحمه ولا ينقسم ان كان شئ من ارض العاصم او كله مع الوارث الطنطر  
ان في يده الا ان ينصب العاصم وصيه وعزم البنية فانه ينقسم اوع الوارث الغائب الا ان  
ينصب عنه خصما ويعزم البنية فانه ينقسم على ما روي عن ابو يوسف كما في المحط فان خاف من ان يجعل  
العاصم احداهم عينا والاخر مدني عليه فان احدى الورثة ينصب خصما في البنية وباقي الورثة  
وتسعى البنية وتنقسم كما في الهداية فلا تطلق لا في غير شئ بل في شئ العاصم وان كان

كان

المتن

العاصم في يد الوارث الغائب او شئ من لم ينقسم وكذا لو كان في يده مورثه وكذا اذا كان في يده  
الصغير لان القسم نصفا على الغائب والصغير يستحقان بهما في خصم خاف عنهما وادب الخضم بسب  
يخصم عنه فباستحقاق عليه ولا فرق في هذا الفصل في اقامة البنية وعزمها هو الصحيح وقول محمد رحمه في  
الاصل لم ينقسم حتى يقيم البنية مراده اذا خف وكل الغائب ووصي الصغير في احكام العاصم  
للاستدراك في قول من يقول في قوله لا قوله ما خف ليس في الهداية شيخ الاسلام  
كتاب المارعة لو مال فخر هذه الارض زارعه زرعها حطه او مال فخرها حطه او مال فخرها حطه او مال فخرها  
حطه بالغا فخرها حطه شرط حتى لو زرع في حطه حطه بغيره فالحال ان قوله ارزعه حطه لم يزرعها حطه  
ما زرعها حطه لا يستقيم الا ابتداء به فيجعل مستقلا بما قبله فيصير شرا ولا لو مال وازرعها حطه بالواو  
هل يكون شرط او يكون مشورة لم يذكر هذه المسئلة في المرافعة وذكر في العاصم اذا رجع الرجل الى  
رجل الف درهم مضاربة ومال فخر هذه الارض مضاربة بالنصف والعمل بها في الكوفة بهذه  
مشورة حتى لو عمل بها في غير الكوفة لا يصير مخالفا في شرا كما في مال يجب ان يكون الجواب في  
المرافعة كذلك لان قوله وازرعها حطه فما يستقيم الا ابتداء به فلا يصير مستقلا بما قبله فلا يصير  
شرطا في المضاربة وكان الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل يقول بغير هذا القدر شرط  
في المرافعة لان المرافعة شرط كما يذهب اليه النوع البذر فيجوز المرافعة قياسا واستصحابا وجعلها  
مشورة لا يكون قياسا في النوع البذر فلا يجوز المرافعة قياسا بخلاف المضاربة لان قياس الحكم العكس  
ليس بشرط النوع المضاربة قياسا واستصحابا فلا ضرورة الا ان يجعل قوله والعمل بالكوفة مراده  
فما يستقيم الا ابتداء به مستقلا بما قبله يحيط بان كتاب المسامات رجع رجل  
ارضه لانه لم يفرس فيها الاشجار على ان يكون الاشجار بينهما نصفين ففرس الاس ثم مات  
الاب وترك اولاد اسولي هذا العاصم فادار مدينة الورثة فكيف العاصم يملك الاشجار كلها  
ليقسم الارض بينهم قال الفقيه ابو جعفر ان كانت الارض تحت البنية تنقسم الارض بينهم كما انصاب  
حصه العاصم فله بما فيها من الاشجار وما وقع في حصة غيره فهو بغيره وتكون الارض  
اذا طلب ذلك الغير فعلا للفرقة بالامكان وان لم تكن الارض تحت البنية فهو العاصم  
يملك كل الاشجار الا اذا جازل بينهم صلح لكنه لا وجه لرفع الفرز هنا الا بطلب كل الاشجار جازل  
رفع الى رجل ارضا معلومة على ان يفرس المدفوع اليه فيها عا ساعا على ان ما يحصل في العاصم القمار  
يكون بينهما جاز وان فرس المدفوع اليه لم يفرس في الارض من لا و قاله الاخر في الارض  
ما لها ان لم يكن في الاشجار ثم قام العاصم فيقتض هذه المعاملة وان لم يكن معاملة وكانت  
اجارة فيقتض الاجارة ويجوز صاحب الارض ان يشترط نصف قيمة حصة الاشجار للعاصم



لنفكر كل الاشجار له ثم يسبح بالدين وان شاء يطلع الاشجار وكذا الوانفقت مدة المعاملة والاشجار  
 مشتركة بينهما ولو كان مكان المعاملة جارة وانفقت مدة الاجارة فكل الارض انما يطلب  
 المستاجر بتفريق الارض وليس له ان يملك الاشجار على المستاجر بالقيمة بغير رضاه اذ ان كان يملك  
 الاشجار بغير رضاه بالارض فاما حق الاملاك في الارض فليس له ان يملك الارض بغير رضاه اذ ان كان يملك  
 في سبغ الارض فغيره اذ اصل من وجه الارض مال مستوف لم يملك الارض بغير رضاه اذ ان كان يملك الارض بغير رضاه  
 حصة الاصل لا يملكها صاحب الارض على الفارس بالقيمة بغير رضاه اذ ان كان يملك الاشجار  
 مشتركة بينهما ولاجل البقية كما ان صاحب الارض ان يملك على الفارس بغير رضاه اذ ان كانت  
 الاشجار مشتركة بينهما لا في هذا الوجه بغير رضاه صاحب الارض بغير رضاه الاشجار المشتركة ما يصح  
 رجل وضع ثقله لارجل بغير رضاه على حانة نذر لابل زينة فلما فرس واراد ان يملك الاشجار مال الراجع  
 للفارس كمن خاد في بني عمالي رقت اليك السالك فتوسر بالي فتكون الاشجار الى مالوا  
 ان علم ان السالك كانت للفارس كان الشجر له وان كانت السالك للراجع فان كان الفارس مال  
 عمالي الراجع يعمل مثل هذا العمل لم كان الشجر للراجع لا ان الظاهر شاهد وان لم يكن الفارس  
 يعمل لمثل هذا العمل ولم يفرسها باذن من للفارس وعليه قيمة السالك وكذا لو كان الفارس  
 يملك السالك في ارض رجل ووفرها من الفارس وعليه لصاحب الارض قيمة السالك يوم يلقها  
 بالاشجار نذر عظيم لابل في لا يخلصون اذ في قوم سواهم ان هذا النذر لغير معلومة لا يخلص  
 اهلها وانما البينة على ما ادعى والمدعي عليه لا يخلصون ومنهم الصغير والكبير وان اخصوا واحد منهم مال  
 محمد ربه ان اذ كان النذر بغير الصفة يجوز الفضا بغير رضاه احد من المدعين على واحد المدعي  
 عليهم ويخرج النذر من ان يكون نذر الجاهل المسلمين بغير لابل تلك الفرض خاصة بمن له طريق فانه  
 من طريق المسلمين اقام النعم البينة على انه لهم دوا فخرهم فانه بعض تلك البينة كذا كتب النذر  
 النعم لا يخلصون فانه كان النذر النعم يخلصون سواهم ان يخلص عليهم عند خضرة احد من النذر  
 على من خضرتهم خاصة ما يصح ان كتاب الشرب كتاب الزباج ثم زينة  
 والكسائي حلالا مطلقا سواء كان مأكلا ثالثا ثلثة او غيره وقال ابن قتيبة في وجه اذا اعتقد  
 ان السج والعز ابن الله لا ياكل ولا تشار في الكسائي حريا او زينا باجتماع اهل العلم والوزن  
 الكسائي الشبهة عند اودج وسمن اسم السج اكل زينة باجتماع الفقهاء اكثر اهل العلم وغيره غلط  
 ويجازيهم ويكفون اذا دج النفران باسم السج حل لانه ثقل اهل النازية زينة وقد علم انه سيقول  
 ذلك ولما قول ثقل وما لا يفرس له تعالى والاية اريد بها ما يجوز بشرط كالم وما لا يملك  
 رض الله ثقله اذا سمعته سبي لغير الله ثقله فلا يملكه وهو قول غايته وابن عمر والي

كسائي

الدرر

الدرر والحق في حجة وفي النقص هذا اذا لم ينفق السج اليها فاما اذا اعتقد فهو الحق  
 سواء اكل زينة ونهضت لعانة الروايات والظاهر الكتاب وهو قوله تعالى يا اهل  
 الكتاب لا تغفلوا اني انزلت اليكم مع السج اية من الله وسئل ابن عباس عن النذر من الله  
 زباجهم فقال نعم اكل الله ثقله لكم فيقول انهم يقولون لغير الله فقال ان الذي اكل ذلك علم منهم  
 وهو العلم كما يقولون ولو زج الكسائي ما حرم الله عليه مثل كل ذي ظفر مال فانه في الاموال والبيات  
 وما ليس ينفق الا صاحب اودج ذابها شتم حرم عليه كل عند الاكل وكل غير مالك نذر الشاة  
 لا يملك زباجها من سراج الدرر وذكر ان الزباج في النفران اذ اودج وقال  
 بسم الله نوكل زباجة وانت تعلم انه عن نذر تلك السج واجزائه ظاهرة وكذا في اجزائه  
 وصية بالعقود والصحة وان كان لا يجوز على ذلك وبغير مال رب النذر بغيره وهو بعيد  
 غير الله تعالى را حيا سراج ولو استعان المسلم بكسائي في زج النذر حازر الاكل  
 ان يبيع الاسان اخذته بيده فخراته الاكل وان سئل النفران في السج وسئل المسلم  
 لم ياكل منه لانه اكل بغير الله ولو قال بسم الله وهو يعني بقوله الله السج تحريمه واعتبار الظاهر  
 في تحريمه من كتاب الاخوية واما السنة في ثلثة اوجه احدها الاخوية  
 في قول ابي عبد الله والابن يوسف ونحوه في ثلثة اوجه في قول ابي حنيفة والثاني حقيقة  
 الظلام والثالث حقيقة الجارية وهو ان الصبي اذا خلق شره اول ما خلق فانه يبيع الظلام  
 مشاكنا والجارية ثلثة واحدة وهي سنة في قول ابي حنيفة واصحابه واية الله وواجبه في  
 قول ابن قتيبة كتاب الاخوية كتاب الكراية رجل يورث النفران ويمن  
 فيه ومنه رجل ان علم السج ان ثلثة الصواب لا ينفق الوضحة كان عليه ان يبيعها وان علم  
 ان لا يبيعها بغير ذلك سببا للخصومة والفاضة لا يابس با يترك كتاب الصلوة  
فوقه واصحابه ولا يابس بليس الجورشن او البيضاء الذهب والفضة في الحرب  
 فانه قول ابي يوسف ومحمد اما قول ابي حنيفة فهو كونه شرح السيرة الكبير الامام السرخسي  
 واما التوسر والنعم عليها فكله عند ابي يوسف ومحمد نعم النعمي والماروكي وسعد بن رباح  
 رضي الله عنه انه مال لا انوسر على الخراج الا من ان التوسر على الحر وغيره على رضى الله تعالى  
 عنه ان سرج عليه جبر فقال هذا في ثلثة ولهم في الدنيا اما اوجهه يقول بان القليل الرجس  
 ليس حرام لا يابس في التوسر والنعم عليه قليل الاستعمال فلا يكرهه هذا الصريح منهما شرح  
الجامع الصغير لصد الامام البرزور ويكره الشرب في ائمة الذهب والفضة والاريا يابس  
 الا انما النقص وهو قول ابي حنيفة والعامة في ثلثة اوجه البروطا الحجر الحسن ولا يابس

عقيدة

سبح الرحمن

لعمري

التوسر

الرجس



ليس ثوب سداه حرر وكنه حرر وان سداه ظاهرا كالغالب قبل بكرة والاصح انه لا بكرة  
 من سداه الوجه لصاحب المخطوط وان كان سداه حرر وكنه حرر لا بكرة في حال الحرب او غيرهما  
 وهذا كذا في احد ما ان الثوب يصير ثوبا للحرمة لانه لا يقرب بالثوب والسنج تركب للحرمة بالسير  
 فلكات اللحية كالوصف الا ان ينضاف الحكم اليه وهذه الكثرة مقتضى ابادت سير العاني الكثرة  
 الثانية وهي كثة السنج المستور ان السداه اذا كان حررا او اللحية حررا يصير السداه مستورا  
 بالحرمة فاشبه الحق وهذه الكثرة مقتضى ان لا يباح لبس العاني لانه سداه ظاهر غير مستور  
 والصحيح هو الكثرة الاولى لان رواية الابطاح في لبس مطلق ثوب سداه حرر وكنه حرر مستورة  
 فيجوز على الظاهر ان لا يباح لبسها الا الكثرة الاولى من ذرايع الضامع في ترتيب الشرايع  
 رجل مال لا حرم الكلت في ثوبه في حال خسة وقد اكل عشرة لا يكون كاذبا وبانه وقضاء لانه  
 اكل عشرة وكنه موجودة فيها ولنه الوضعت بالطلاق والعاق لا يحث بخمس  
 وروى في كتاب الكراهية في باب النية والكذب والظاهر من كلام الفقهاء ان المباح عندهم ما  
 اذن الشارع في فعله لاما استوفى فعله وذكره في الاصول والحلف يقتضي كاذب  
 في كنه الامور البديع وغيره شرح الكفر لابن نجيم في كتاب السلخ ولا ينبغي له ان يكون  
 بالنا ذلك ايضا لانه لا يجوز ان يكون في شئ من ذلك الله تعالى او ما هو كلام الله تعالى من  
 ادواته بالانذار الاستغاثات ما لا يحسن من ذرايع الضامع في باب ما يحل عليه العتي وكل  
 ابن سلام ان من لا يكلم حلاله فحل نقض في ربه فانه بعد من المسلمين من الاجل النظر  
 وجهه وبسبب الاجل اذا دخل على الله والاراد السلام في الخطبة وبكره السلام عند قراءة القرآن و  
 من ذكره العلم والاذان والامانة من ذرايع الضامع في التهنئة في الخطبة والاضحية كذا  
 ذكر الحسن وقال بعضهم لا يباح قبول قبل الله منا وسكروا في الشرف السجدة وحلف  
 التقديس بين يديه من ذرايع الضامع في حارة الاكل ولا يباح شرب دواء يزيل العقل لقطع سلكه  
 ولا يباح شرب السجدة الا في حارة الاكل من ذرايع الضامع في حارة الاكل وفي الاستسجالي واما السيف اذا كان  
 حلالا يذهب او فقه فلا يباح به لان الامار ودرت بالارضة في السلاح وهذا هو جميعا  
 وفي السير لا ينبغي له ان يغلبه سببا حلية ذهب وفي مكان في الحرب لا يجلبه لا يتفجع  
 في الحرب انما يتفجع للزينة قلت فاما اذا كان لا يجوز في السيف فمن حاله اولى وفي التذويب  
 الحجة حلية سيفه او سكة الذر لوجوب اوجحه او منطقة رنقه فباح ولا يجوز من الذهب  
 وفي الثياب من لا يباح بالجوهر والفضة والذهب والفضة في الحرب وكذا لبس الساعد في  
 من ذهب ذكر الجلبان السلاح وما كان مقصود منه اللبس كالمنطقة وما مثل السيف والحام

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

من ذرايع الضامع في حارة الاكل

ع

فان كان حلية تذهب كره للرجال وان كانت فضة لم تكره وفي السير الكاكن ليس بالسلاح  
 وفي التذويب لا يجوز حلية سكين العلم والهيئة والفرجة والمعلقة والدواة والمرآة بالذهب  
 اهل يجوز بالفضة فيه وحيث كان ذكرا الواحدة فاما في فضة وهو بالذهب وكذا في حلية المصنف  
 بالذهب والفضة وحيث احدها لا يجوز كذا في الكلب والاني يجوز وبه قال ابو حنيفة اكراما  
 للمصنف وفي الاستسجالي فان كان السكين منفضا شذروا بالذهب والفضة تكرهه  
 الاستسجالي اذا كان على طرف النقص فحيث لا يقع يده عليه فكت وهذا الجواب في الفضة  
 على احد الروايتين من ذرايع الضامع في حارة الاكل وذكر الفقيه ابو جعفر في  
 شرح السير الكبير ان تقيش الحيط تكرهه فكل ذلك او كثر او اما تقيش السقف فالتقيل بشرط  
 فيه والكثير تكرهه محيط برمان سئل الفقيه ابو جعفر عن قوم قروا دابة وروى  
 وكبروا بعد ذلك جهرا ان ارادوا ذلك الشكر لا يباح به قال واذا كبروا بعد الصلوة  
 على اثر الصلوة بكرة وان تروعه واذا كبروا في الرباطات لا بكرة اذا ارادوا ان يطهرها بالقوة  
 والوضوء موضع الحرف واذا كبروا في مساجد الرباطات ولم يكن الموضع حونا بكرة مكان النقية  
 ابو جعفر سمعت شيخنا يابكر يقول سئل ابراهيم النخعي عن كبريائهم الشريفي في الاسواق والمجمر بها  
 قال ذلك تكبير الحوزة وغايبه بوقت ان يجوز قال الفقيه واما لا استهم في ذلك قال عليه السلام  
 اذكروا الفجر بما فيه تكبيرة الناس روى عن محمد بن الحسن انه قال لا تأولوا هذه الحديث الشريف  
 مراد الرسول صلى الله عليه وسلم ان يكون مقصد التذكير الضيق حتى لا يتفرق به احد في هذه  
 الصورة لا تأمل على الواكرا اذا حلت في صدره فبعد ذلك سره صار غيبة وقد قال عليه  
 الصلوة والسلام الفقيه اشهد من الزمان محيط برمان وذكر ابو يوسف في الرجل اذا  
 طين جوار داره وشغل به او السليمان فالتقياس ان ينقض ذلك وفي الاستسجالي لا ينقض  
 ويترك على حاله روى عن النضر بن محمد المزني صاحب ابيح انه كان اذا اراد ان يطيق  
 داره نحو السكة حرسه طينة كسلا ياخذ شيئا من الهواء محيط برمان لا يباح  
 ياخذ اطراف اللحية اذا حال اما اللحية اذا زاد على فضة شيئا سيم اخذه وان زاد  
 طولا فترك من ذرايع الضامع في حارة الاكل قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن الزنايق الذي يضع  
 فيه شئ من الحيات فكرهه من ذرايع الضامع في حارة الاكل وتكره الثمانيل على الاساور والاعواب  
 اما على السباط لا يباح اذا كان للحمل من وكذا الوسائد والفرش ولا يباح ان يجذ النمر  
 والسباع كلها بعد ما دبت مصل او مسرة السرج ويكره ان يصور ريشه بالثمانيل  
 بخلاف السباط قال ابو يوسف اذا بنى مسجد في ارض غصب او حيا لا يباح بالصلوة

محيط الصلوة

تقنين الجوارح والسنن

الكتبة جوا

فيما لا ينقض

تقنين الجوارح

الحد اطار

الحلية

تقنين

التي تزيل وجعلت

والسباع

من سداه حرر



توباق وخور  
حام  
الكل عنة الخوف  
يدبر المعلم  
السوراه النحل  
السوراه النحل حاجه اليه

خضابه  
 ونوع الدب الحجازي  
 برية الاثري و  
 و ابو الهادي  
 وقت الحق  
 والحب  
 ابو حنيفة  
 استعد اسم العبد

الموفق بن  
أحمد بن محمد بن  
أحمد بن محمد بن

نصف

والتكليفات

[illegible]

حکیم قلندہ المرام  
الاشراق

خبرنامه

والسوفي وليه  
محمد بن القوي  
عقوب بن  
وليد

کتابم  
مما خیر  
و غیره



الاعتناء بالبرهان

تبيين السلام

استحقاق الجواب

علم الفلسفة

علم الجدل

طعن حمزة

مصادره

شرب الميثاق

الصبر والرحمة

فيل الاكل يوم عاشوراء سنة ولكن لا صار علامة لبعض اهل البيت وجب تركه حاوي  
 وبكره الكحل يوم عاشوراء عند بعضهم وبكره عند البعض وانه الاكل وقال ابو يوسف  
 قال لا تأكلوا من طعامنا السلام انه يجب عليه ان يفعل وانه الاكل وبكره ليس الحرام  
 والبرص يوم برصه والنعيم عليه بآيات الله قال اكره ذلك كله والراية الاحكام دون  
 النساء وكان يلبس عاتق الصلوة الخرمع ازسده حرر فاما كان الله حرر فاما الجوز والرجل دون  
 ابو يوسف مع محمد بن ابي النعمان والنعمان بالحرف في ظاهر الرواية ان شاء الاكل ومن  
 العلم انه لو علم العلم فانه لا يجوز فانه لمن لم يكن يتجوز العلم وسائر الحجج جوابها نعم  
 والخروج من اشكالهم وان شغل بعد العلم فان سببها نعم تنفع في الضلالة والقول بغير العلم  
 وانما يطلق ان يكون يتجوز في العلم لو سببها نعم وزيل اشكالهم عن حواطير العلوم والجمل في قول  
 ببلغ هذه المدة وانما يتعلمون قدر ما يكفون ويوفون في أنفسهم في الضلالة وهذه استعوا  
 النظر فيه والاشغال به فانه مما قال النبي عليه السلام ان العلم ليدفع به العلم فلهذا العلم  
 علم نافع يجب تحصيله وهو علم معرفة العباد وخلق الاشياء سوا الله تعالى بعد ذلك  
 العلم بالخالق والاحكام والامور الشرعية وما بلغت الاشياء فيه وعلم يجب الاحتباب عنه وهو  
 ما ذكرنا من السجود وعلم الحكم والملك والملك ما علم النجوم والاقدر ما يحتاج اليه في معرفة الامور  
 وطلوع الفجر والتوجه الى القبلة والهداية في الطريق قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تعلموا من النجوم ما ينفعكم  
 من البر والنجاة استعدوا علم اخر ليس فيه منفع رجع الى الاخرة وهو علم الحلال والحرام من المناظر  
 فيكون الاشتغال به ينفع العبد في شئ لا منفعة في الاخرة وانما يتعلمون بقدر الحاجة لا الاكل  
 الحق والوقوف على الفرق بين المسائل واخراج المناقض من بين الاحكام فانما يتعلمون بغير  
 ما ينفع في الربا والاقرة ولا يضيع عمره ان شاء الاكل ان شاء الاكل ان شاء الاكل  
 يحل تركه وليس طين حرة بل الكرامة فيه كالكرامة في اكل الطين على ما جاء في الحديث  
 قال الكرامة في الجمع متحدة قال العاصم بن الاشمس ابو العلاء السلسل في هذه المسئلة النبي من  
 اكل الطين من شفة حفرة الاخرة فلا بأس به المصادفة بل هي بدعة بل رخص للشبان  
 ما لم يبت بدعة وقد جاء الاثر فيها الا انه سطر ان اراد به التمس بكرة له ذلك ويمنع عنه  
 وان اراد تحصيل القوة بغيره على المعاملة مع الكفرة فانه يجوز وكتاب عليه وهو كثر في الملك  
 ان اراد الطلب والتمس من غير ذلك كان متعلما وان اراد به القوة والقدرة عليها جاز  
 ذلك ولا نظائر ان شاء الاكل ان شاء الاكل ان شاء الاكل ان شاء الاكل  
 في زماننا حرام لا يجوز النقص والجلوس اليه وهو ان العباد سواء في اهل النصف

وضعت

واحدة يفعل الشئ في تعليمه قال وعنده انما نطوره فما يتعلم هؤلاء ما في ذنوبهم ربما يشهد  
 واحدة شرعية معنى برائن احوالهم بنوا القدر من كان له قلبه رقيق اذا سمع كل رواية او بدلة على  
 امرهم فيه ربما ينشئ على عمله فيقوم في اختياره ويخرج ذلك من غير اختياره وذلك ما لا يتبع  
 ان يكون جازا ما لا يتقرب به والباطل لا يخرج انهم يملكون ان يفعلوا ما يشاء من اهل النصف والحق  
 والدين لا علم لهم بالاحكام الشرعية وانما يملك ما فعل اهل الدين ان شاء الاكل ان شاء الاكل  
 العيص قال ابو جعفر الاشمس سيع العيص من بعده فمضى الى ابيهم با سيعها الى الجلس قال سيعها  
 قال الدين هذا التفسير بغيره لان بكرة بعده السليمان الذين يرون ان يتجده فمضى الى ابيهم  
 الكرامة اذا ما في الجلس الذين يتعلمون ذلك ويجوز انما انهم يعلمون الحق وبشره بها فان  
 حق السلم فيه امانة على الحق والعصبة فيكون ان شاء الاكل ان شاء الاكل ان شاء الاكل  
 بالعصبة والعصبة والحكمة والافضل وتزني الشيا الذي يفعل المقصود وغيره لا تعرف  
 مثل هذا الجواز وهو مخطوئته في الامم الكبر وهو من الملايين الذي وجب الفقه في العدة  
 والاشاع عنه واجب كما ذكر وهو الصحيح وقد صنف العاصم بن الاشمس بن ابيهم ان شاء الاكل  
 فحضر في ذلك ولبس في شرف اشياء كثيرة ان شاء الاكل ان شاء الاكل ان شاء الاكل  
 سيعها في ذلك في الامم العام والكتاب الذي فعل في الكوفة وبغداد وسيعها في امان  
 تحتها ما سطر الا رسم والفرق في شرف من شرف وتحت في القول في سيعها  
 والعام بل كل يسما على ليس الشيا المستجدة في الحر حرم على ذكره الا انه ووزن انما  
 اذا كان جميعا في الحر مالم يكن سدا في الحر والحرمة مطلق او صوف ونسب لا يات في سيعها  
 يكون العاكف عليها العطف او الصوف حتى قيل مع الشاوير يملك الخطر فيها على الاية  
 حتى يكون العلية منها للباح والحرمة في الاية لا ذكرنا من العلية على المخطوئ والاعتراف في الاية  
 سدر ما ذكرنا دون سيعها سيعها في الامم الا رسم فيل الى السان الا رسم اذافه واجاب  
 لا البند فهو شئ اخر في الا رسم لان احتمال في الحالة الاولى لا يفر ما يفعل ليس ما يتجده كما ذكر  
 اذا اكل كل شئ سوا له مال لا يكون شرف ذلك بصفة وساجنة في حالة في حقيقة الحر والحرم في  
 احتمال الحر والاشارة للحكمة بل ذلك يات على حاله وحظه فاما ملك الاسباب للحكمة للاعبان على  
 التحقيق فمن في حالة شرف القروضة فاذ ذلك لم يجره في حقيقة عينة واحتمال الحر خالف بين  
 الحر والملك النار احوال عين التجارة والملاحة ازال عين التجارة واحتمال الحر الى الملك  
 جوامع العباد ان شاء الاكل ان شاء الاكل ان شاء الاكل ان شاء الاكل  
 لا يجوز الصلاة ان يعمل ما هو منه به ورائه حقا ووصوا بالانصاف السخايرة والحكام

في الشرح

بيع العيص

السياسة  
ما يشهد  
ذلك

انما يتجده مستط  
الى رسم  
التعب

التعب



صاحب الذهب الاخر وما يرجع الى التقصير والاحقر ذلك فان الله الذين كانوا ان طلب الحق  
 وهم على الصواب قال الشيخ الامام علاء الدين عالم العلماء السمرقندي رحمه الله تعالى انما يقصد فيه شبه  
 الحرام ان يقول صاحب الصفت ملك هذا المال لقضاء الغيرة فاما ملكه صار ملكا للغير واذا صار  
 ملكا للغير لم يملكه غيره بخلاف ما ذكر في شرح الجاسع بكونه انما يملك الرجل من مال الغير يعني ان مال اخذته  
 الصدقة الا اذا ملكه بجهة اخرى قال القاضي الامام ملك الملوك اللعب الذي يلعب الشبان ايام  
 الصيف بالبطيخ بان يجرب بعضهم بعضا صياح غير مشترك فانهم كانوا يفعلون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
 غير كبره الله الهاء جواب القائل باب ما يكره ادخاله دار الحرب وما لا يكره قال  
 رضي الله عنه لا باس بالرجل المسلم اذا دار الحرب شيا الا ان كان السلاح والسبي وان لا يحمل السهم  
 شيئا احب اليه الا ان المسلم يذوقه ان يستغفره الشكرين قال صلوات الله عليه انما لا يحمل السهم  
 وقال انما يكره لكل مسلم مع شرك لا يقر انما يكره في حمل الاسلحة اليهم للجهاد فروع مختارة  
 معهم ما لا يذوقه الا لا يفعل ولا يذوقه لا يحمل السهم من سلاح او طعام ويستغفرون بذكره الا ان  
 المسلم ان يخرج في الغنائم سبب القوة لهم الا ان لا باس بتركه في الطعام العباسي شرح  
 السير الكبير واما السنة فاحذر بالجلوس على الرجل اليسر ان لا يكون بها غلة والثامن  
 الدين اذا كان الما حاضرا والثالث السجدة والرابع الاكل بثلاثة اصابع اذا كان الطعام  
 رزقا والخامس لعن الاصابع قبل ان يسبحها بالمدبل والسادس بحسن التقصير بين يديه والسادس  
 غسل العضة وشرب ماؤها والثامن التجمعة عند الزوال والتاسع السكاط اسقاط المائدة والثامن  
 اعطاء اللقمة للماحبا وقولها منهم والحادي عشر الاكل مع الحارم والاربعون يخرج الفتنة  
 شرب الماء بثلثة انكاس في موضع يكون صلاحا شرف في كتاب الاطعمة واما الخيانة  
 خلال الزحان والسادس صوف دابة يخرج من الجو متوضعا ويحضرها مال الزمان رجلا صلي في الحراز  
 والديراج فصلونه جائزة اذا كان طاهرا غير ان لبس حرام واما الميتة الاصل فيها فان صلواته لا يجوز  
 اذا كان لا يرب غرة واما لباس الكوفة فعليه ثلثة اوجه احدهما جلود السباع كلها والثاني لبس  
 الرقاق الذي رتب سنة النبي لانه لباس اهل الكفر والخطا والاشراط ومن لا اتيه ايام الاخرة  
 وروي الحسن بن سعيد بن عيسى انه قال ان الارض تبغض الى الله تعالى الذين يلبسون يلبسون ويعتزون في  
 السائر والكلان يطوفون كاشكال الخوان ملأوا الحرام والثالث كل لباس يكون على خلاف  
 السنة ويجوز لبسه مكره ما هو مثل ثوب الخوان والفسق والعجز واهل الاشرار والبطر مثل القوطني  
 واسبال الازار ونظير ذلك ونسبها والجب على الجاني لا ياكل العذر ربحه وروى جعفر بن  
 محمد عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل العيص على القوطني كفضل الجنة على

مما قد شهد  
 قوام

اللعبة بالبطيخ

ما عمل الى دار  
 الحرب

اداس بالاكل

الصلوة بالحرير  
 والبيت  
 العباسي الكوفة

اثواب الكفار

الشيخ  
 ابن

الفقه في المحمد

والكلام فيه

وما يشبه  
 ذلك

الشار وكفضل المسلم على الكافر واما السخف فعمل ثلثة اوجه احدها ان الغنى والاشعة في الكسب والاش  
 في الصوف اذا كان على وفاق السنة وعلى وفاق ما جاز في الخبر وبيان يكون ذيل العيص الى  
 انصاف الناس يستحقون الكسب لاشتهى روس الاصابع ويكون في الكسب قدر ريشه وان يكون الحبيب  
 الصدر وفي جميع ذلك جازات الامار فاعرفه شرف في كتاب النكاح وفي شرح  
 بكر الفقهاء في السجدة للعبادة ما ذوق في شرا الا ان اهل الصفة يلازموا السجدة وما كانوا  
 يبايعون فيه ويخبرون باليس فيه يابون وليس لاهل الجاهل منهم في ذلك وفي ادب القاضي يجوز  
 ملازمة الغريم في السجدة لانه صلح راي كعبا يلازم بدو في السجدة وقال السجدة ليس هذا من ديننا  
 لانه لا يجزئ بيت له الله تعالى واما في الصلوة فبما لا يحمل الا لانه فيه وفي صلوة الجاني الكلام  
 الصياح في حديث الدنيا يجوز في الساجد وان كان الا ان لا يتخلل بينه وبين الله تعالى وعرف حلف  
 جاز غلام فكل من خرج في السجدة فكله بفعل الله في ذلك فقال ما تكلت في السجدة بكلام الربا  
 منه كذا وكذا سنة وفي شرح حياط الجلو من في السجدة بحديث الاباح بالانفاق لانه لا يباح  
 لاهل الدنيا وفي حراة العقد ما يدل على ان الكلام في السجدة في حديث الله ياحرام فانه قال ولا يتكلم  
 في السجدة بكلام الدنيا فيخرج بكلام الدنيا في السجدة اجبت الله عنه على اربعين سنة وفي جميع  
 يجوز للمكلف النطق بالاثم في في الشاوي وتحدث المكلف ودين وفي الشاوي بكونه الكلام  
 الفضول والصلوة والشعب والخصوة في السجدة وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السجدة وروى  
 الصوت في في الشاوي لا باس بما يشترى المكلف به وبيع في صلوة اللان كره في التجمعة  
 السجدة سوقا مخففة السلع والوازي ونيافه عليها واما عقد البيع والشرا فيخرج وكذا سائر  
 العقود كالنكاح والكوفة وفي القومية مباشرة عقد النكاح في السجدة مسح وظهره الذين خلافة  
 وفي الزادات في شرح الامار البيوع وحفظ النفل واقتدا الشرف في السجدة ما كان لا يبع السجدة  
 في غير ما يكره وما يبيع او يبيع له هو مكره وفي صلوة الجاني كره رفع الصوت في السجدة  
 بالخصومات واقتدا الضوال واما سائر السواك ونحو ذلك فمر ما شئ في كتاب الكراهية  
 بكونه غسل الازار والعرس الناس ونحوه بالي بالوجه فياثر فيها سكران مال غيره انما يتقبل في  
 الارض فاما في طالق فلا يعلق عليها الا كمن حلف على النفس اولى في حفظ الوجه على الغير  
 فبني في سائر مسوعة رجل تزوج امرأة في مسلم ثمة رجل او امرأة فاجزأها فضاها امرأة  
 واحدة فاحب الي ان يتره فيها ويطلقها ويبيعها نصف الصداق ان لم يدخل بها او اجب لها  
 ان لا يتره منها ان لم يدخل بها او انما على النكاح لا يجر ذلك وكذا في غير جازة  
 فاجزأه ثمة ابادة الابوين او ابنة اخيه في الرضا فانه يتره في غيرها فهو افضل وانما يفعل وسعد

اللفظ

فضل الازار وقوله  
 في قوله  
 كره الله قال ابن  
 لم تقبل الا في  
 فانه ثمة كذا  
 اخر ما يترفع عنه  
 مع وجهه او  
 فانه ثمة كذا  
 قوله



ذلك بكل ارجل الا ان ثبت من كالتحاج لا يحرم بقول الواحد او بالاجل بالاذن حزانه الاكل فانه اذا كان كثره فبقرها  
 اهل الفريه يوزن ارباب الكلاب يقتل الكلاب فان اربابها اصابوا الامم العاصي حتى ياتهم تركت  
 لانه منسوب لرفع الفريه لا يستحق للرجل ان يتخذ في داره كلبا الا كلبا يصيد به او يحرس ماله فان  
 اسكن في داره غير حاجه لم يكن للغير ان يفتح النسخ فان ارسله في السكك كان لهم من النسخ ما ارسلوا  
 غير ذلك رفعوا الى القاضي وكذا اذا اسكت حياجه او حجت او عجز لان الراسان فهو على هذا  
 ما هي ولو اوزر حياجه او اذنه اربابا فاعلموا عليه انما واجبه انما اذنه وسعدا بقتل قوله  
 وبها اذا كان نفعه عنده او كان في كبر رايه انما صارت في ذلك رجل دخل على غيره ليلاد هو استسعد  
 او ما درج به دونه وصاحب النزل لا يبرر ان له اربابا من اللصوص فانما يحكم رايه فان كان  
 اكبر رايه لعل رجل عليه نفع ماله ومثله ان ساعد وصاحب النزل حاف ان يوزر حياجه او صاحب به باده  
 بالفرق كما لصاحب النزل ان ينفذ وان كان اكبر رايه انما يبرر اللصوص لا يستحق ان لا يجعل ولا  
 ينفذ حوز العلل في هذا المثل بالكره الى عند الحاجه وانما يتوصل الى اكبر الال بالداخل عليه بما يحكم  
 فيه ويسته او كان عرفه قبل ذلك بالكلوس مع اهل الجرح يستدل بذلك على ان ارباب اللصوص  
 وان عرفه بالكلوس مع اللصوص والكل الشر يستدل بذلك على ان سارقا فاضحا ما كره  
 كراهية الخدم ذام عنه ولم يلفظ لعدم العاطف فاذا استعمل في كنه اربابه او اربابا وعنده حاله  
 اذ ثبت كنهه الواجب للعرض والاعلوه كراهية الشر به الاكل ارباب الدرر والدر  
 اقول قوله منته الا اربابا ان هذا انما يبان على قول محمد سبح الاسلام فذلكم الجرح صحت  
 انساب اسودا الكتب ما ساعد على الميت مع الجرح تصوير النياب في منزل الميت فذلكم تم  
 لا يكره الاستناد الى الواسعه ان الذي يباح تحت استعمال النجاسه في الارض لم يمنع لغيره سبيح في  
 شرح الكلام الصغير للصغير منته شتمه قوت لا يابس ملاءه في موضع من سده الصل لانه ليس  
 بليس وكذا الكلام في الجرح لرجال لانها كالكيت مسند باب الكراهية في اللبس قال اهل الجرح  
 لما خرجوا الى الساباط الذي اخرجته حديث وقال الاخر كان ذلك في القدم في القول المذموم فلو كان  
 بالاصول في البيت منته من يبرر ان شتمه تم على عكس حاله من الله عنه والصحيح هو الاول منته  
 ان باب في الفقرات والمحدثات في الطريق العامة جراح اشترى جارية رضاء فله من ثمنها  
 وانما المت شتم الجرح اكل ما يجوز ان يرضى الذي يعال له بالبحر عايدك سكيل عك الاكل في الجرح  
 للشراوى شتم شتم استعمال الجرح في المعقد طلقا للشم الاكل فتمت امره الطبيب الحاقه  
 مستورا ومع موهبه مباحه لاكل الكه ظم مال له الطبيب الحاقه عكست لانه منع الاكل في المعقد

قلب  
 وجاؤه او جرح  
 او جرح  
 اثيره بانه اجاره  
 دخل على غيره  
 سدا  
 كراهية  
 فنبهنا للاحكام  
 تصوير النياب  
 كنه  
 استعمال الجرح  
 الاختلاف في حديث  
 الساباط  
 شتم  
 الرق  
 تشايف  
 حصية الفقد  
 فقه

او الحية او دوا يجعل في الحية الاكل الحية خراب يوفت كان اليوم مكره الزمان في شتم الحيات  
 ويجوز بيعه لغيره الحلال في الحية من على رضى الله عنه سعي جارية زواجها الزمان منته  
باب في الشراوى وفي النسخه اخره العالي في الصحف مكرهه فوهنا كتاب الكراهية  
 ومكره زاده كتب الاوائل في المحسطن والعيه من النطق وكتب النجوم فانه زاده هذه الكتب  
 شتمه ج صاحبها اما الجرح بما ازل الله تعالى على انبيائه عليهم السلام حزانه الاكل  
 ويجب الزمان بالبعدد والواشيق ولا يخلط وان كان صارقا الا ما وجب عليه بطليه العاصي  
 ويكفي من انتم عليه كانه كان حزانه الاكل وكذا النبي بالسواد فانه يطق الشاة  
 غرس حزانه الاكل على حق غاب صاحب حيث لا يعلم مكانه ولا يعلم ان من يرام بيت  
 لا يجب عليه طلبة في البلاد حزانه الاكل حاور في كتاب الكراهية والفطن النعمه جاز والحكمه حزانه الاكل  
حزانه الاكل ولا يجوز بيعه ان تاب يرب قدر كان اذنه حزانه الاكل وقبل الصنعا  
 نونه عباده ما يبررهم لباس وهو العلم الفريه الذي لا يبقى التكليف معه اما بوزر المك  
 او باسناد السلف لطلوع الشمس من مغربها حزانه الاكل والخلق والاشترى من زوجه  
 ومن بعدد الايام وذكر هذه المسئلة بالفروع البين فاذا وقعت البيعة في اهل الخلل والعقد  
 مع زوجه ما ذكرنا صار اما ما تنقض طاعته حزانه الاكل والوظهر الف والظلم والظلم والظلم  
 والصلح مستور ومن ما كثر فيهم من اكل حزانه الاكل ولا اذن في الحصة بين الزوج  
 والمثله وانما يجوز ذلك ولا يجوز بالجنس كالحز وكذا اكل تداولا ولا يجوز الا بالظاهر لا دور  
 ابن مسعود انه عليه السلام قال ان الله لم يجعل شقاقكم فيما حرم عليكم وكذا النجار وعمن الى  
 الدرر اذ رضى الله عنه انه عليه السلام قال ان الله تعالى ازل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء  
 فتهادوا ولا تشدوا ولا تحاموا رواه ابو داود ربيع الحياض شرح كنه الدماغي وقال في  
 النهاية يجوز الدوا في الجرح كالحز والبول اذا اخره طيب سلم ان فيه شفاء ولم يجز غيره في المباح  
 ما ينفع مقامه واخره ترتفع بالضرورة فلم يكن ممتدا وبالجرح فلم يشاوله حديث ابن مسعود  
 في كنه ان مال في داره عرف له دوا غير الحزم نقل في الدرر اعلاه وكذا بعض الناس  
 انتميه يوم العبد ويجوز ان ياتيهم بالسلام ما باله عايدته وفي الشدا والشر كلام جواب  
الفقه للعلاني وكذا الرقص وقرب الرجل على الارض عند ذلك وجهه التهليل بدمه ماله  
 ابو حنيفة لا يروى ان ابن مسعود قال شتم من ينجون في المسجد يملكون هذا ربيع الصوت ما دارم  
 الا سب من من اخرجهم منه من ذك في الاحصاف ربيع الصوت باله كانه ربيع منه مولا ما نظام  
 الدين في شتمه وكذا وسن ويكره الشتم في الذكر وكذا الدرر ان وقبله كنه لا يروى ان مسعود بن







القبض على خلاف  
القبض او الراي  
بعد الراي

القبض لا يعدم القضا والراي لا يعدم القضا يعدم الراي والراي لا يعدم القضا  
فاما القضا والراي لا يعدم القضا وان يكون فيما فيه خلاف القضا والراي القضا والراي  
على ثلثة اوجه احدها ان يكون فيما لا خلاف فيه ان حق مقتضى باقى من قبضة المسلمين فليس لاحد  
من القضا ان يفتى قضاة لا يعدم القضا والراي ان يكون فيما لا خلاف فيه باطل فحق مقتضى  
بماض من قبضة المسلمين فان قضاة ذلك لا يصح ولمن بعده من القضا ان يردده وان كان  
ان يكون فيما فيه خلاف ان حق او باطل بين القضاة مقتضى بماض من قبضة المسلمين فحق  
من احوال العلماء وامضاء فانه جائز صحيح وليس لاحد من القضا ان يفتى قضاة بعده لما  
يعدم القضا وان كان الراي العاقل بعده خلاف رائه في تلك المسئلة واما اذا كان هذا القضا  
الحكم حاكم وهو عالم من علماء المسلمين لم يولد القضا احدهم الا ان مقتضى رائه بين المسلمين  
او يمين ثم وضع ذلك لما مضى من قبضة المسلمين فان لهذا العاقل ان يرد قضاة ويفتر  
بينهم رائه واما الراي الذي لا يعدم الراي هو ان يكون رجل فقيه قال لا رائه انت طالق  
البنت وهو من راي انها ثلث فطلبها فامض رائه فيما بينه وبينها وعزم على انها قد حوت  
عليه وانها لا تلحق له حتى تنكح زوجا غيره ثم راي بعد ذلك ان قوله من الخطا فيها اصوب  
بانهما تطليقتك تلك الرجعة ويريد ان يفتى عزيمة تلك وبقي ما امضاه من رائه الاول ويرجع  
الى هذا القول ويستحل امره بتطليقة رجعية مائة بسبب ذلك وكانت امره واما عليه  
حتى تنكح زوجا غيره وصار ما مضى بانه فعله وكذلك لو كان رائه على انها تطليقتك تلك الرجعة  
فامض ما مضى على ذلك وعزم على انها واحدة رجعية واستحل امره ثم راي بعد ذلك انها تكون  
ثلثا من امره حوت عليه ولا تلحق له حتى تنكح زوجا غيره فان امره لا يلزم عليه ويكون على  
حاله خلا لا لا لا الراي لا يعدم الراي كما ان القضا لا يعدم القضا قال ولان هذا  
الرجل العالم لا قال لا رائه انت طالق البنت وكان رائه على انها ثلث فطلبها فامض على  
ذلك في امره ولم يفتى بها ذلك حتى رايها تطليقتك واحدة يملك الرجعة فامض ذلك  
فيها وجعلها واحدة رجعية وسعد ذلك وحل له وكذلك لو كان رائه على انها واحدة يملك  
الرجعة فلم يفتى على ذلك في امره ولم يفتى بها حتى رايها ثلث فطلبها فامض ذلك  
فيها وجعلها ثلثا فان امره يحرم عليه ولا تلحق له حتى تنكح زوجا غيره وفي الجملة لا يملكها ولا  
يحرمها الا حتى يفتى على ذلك فيها وبقيته وكذلك لو لم يكن رجلا عالما فابطل بسبب مسائل  
عنها بعض الفقهاء فانها لا يملكها الا رجلا عالم يفتى على ذلك في زوجة ولم يفتى بها حتى يفتى  
فيها اخرها فانه بخلاف ما امضاه الاول فامضاه في زوجة وعزم عليه فيما بينه وبين زوجة

وركت قول الاول فانه قد رتب ذلك وليس له ان يرجع الى القول الاول وركت هذا القول الغرض  
عليه وركت لرافعه فقيه ثالث بخلاف ما امضاه الفقيهان الاولان لم يسمع ان يركب الاول ويرجع الى  
القول الثالث بعد ما رتبته امضى ذلك ولم يسمع له ان يفتى بغيره فليس له ان يفتى بغيره  
انها فقيه آخر بخلافه فانه بعد ارجوع الى القولين لم يسمع عليه وبقيته واما القضا الذي يعدم الراي  
فهو مثل رجل فقيه قال لا رائه انت طالق البنت وهو من راي انها ثلثا فامض امره لا فاض برأيه واحدة  
يملك الرجعة وجعلها واحدة وسع ذلك الفقيه ان يفتى مع امره وان كان رائه خلاف راي العاقل  
لان هذا ما يملك فيه العلماء يفتى بهذا الفقيه ان يركب رائه واحدة فامض به العاقل عليه ويستحل  
احدهم ذلك لان الفقيه ان راي ذلك ثلثا يفتى في راي مع ذلك ان القضا العاقل يعدم الراي  
وان قضا العاقل يقتل رائه وكذلك راي من يركب من الحسن ان قال كل قضا كان في قاض ما يملك  
فيه القضا على بقية القضاة في راي خلاف قضاة في تحريم او تحليل او ضمان او غيرهم او اخذ مال او غيره  
فانه يفتى بركت القضاة ان يافتى بقضا العاقل الغرض يقتضيك وسع رائه ولم يسمع منه ما رتب  
العاقل وبأخذه ما اعطاه اذا كان ما يملك فيه وكذلك لو كان رجل لاعلم له اي سبب سأل في  
الفتاوى فامضه بفتيا فيما كلال الامام فامض به ذلك ثم مضى عليه فامض من قبضة المسلمين بخلاف  
ذلك وهو ما يملك فيه العلماء ففتى له ان يافتى بقضا العاقل ويرجع ما افتى به الفقيه لا ان القضا  
يعدم القضا واما الراي الذي لا يعدم القضا هو ان العاقل اذا مضى مقتضى ما مضى لم يركب  
مضى فانه يرجع الى ما راي فيما كانت ولا يفتى ما مضى لان الراي لا يفتى القضا الا ان يعلم  
انه اخطا فميرجع عنه ويفتى في رايه يوسف انه قال في رجل مات وترك اخا واحدا  
فامض الى العاقل في امره مقتضى العاقل ان المال لله وجعل بقره الاب وام الاخ فقيه فامض  
فامض من القضاة في قول زيد وذلك عدل عنه فميرج المال بعينه اربعة ام يافتى منه فميرج  
في قول زيد وهو رائه قال لا يسمع ذلك لان هذا خلاف الحكم الشرعي في القضا فانه لا يركب  
لو كان فاضيا لم يسمع ان يفتى بقضا الاول ويقتضى هذا القول ولو كان العاقل فميرج المال بينهما على قول  
زيد كان الاخ من رائه ان الحكم لزيد الاب وهو من يجوز له ان يقول ويقتضى ما يفتى له ان يرفع  
المال لا الحمد ولا يسمع ان يفتى ما طعه العاقل اذا كان يراه باطلا ولا يسمع ان يافتى ما حرمه الله  
عليه اذا كان العاقل فمضى بعض ما يملك فيه الناس وان كان الاخ جاهلا فهو في سعة الوجهين  
جميعا ان يافتى بما مضى به العاقل سيف وعزمه فقيه كراية خلق القضا الا  
عند الحاجة ولا يخلق ما على الخلق في الشرع والى يفرقه بالعلم وعزم يوسف لا يفتى بركت  
دانه الاكل في الاستحباب من سرق ما مضى امره او كره بطيب له ما خرج

راي م



سنة دارية  
بالمعصية

الحرم  
والسكن بها

سنة ارضه باهية  
تلف حرج بعلت غيره

اجرب كرس زوجا  
او تطليقة

استدلال دار الحريم  
جاءت ايجام اعداد

كما لو غلب شوهر او بنتا وسمن بدانية فليطبل له ما زاد في الدابة فليطبله فبقي العلف انتهى شرح  
الكفر لا ينجح في فصل رجل الزنا بالبيع باب ان الخلوه بالاجنية وكلامها مع بجز الكلام  
المباح مع الزوجة اجنية عسى سكن رجل في بيت زوجه او اربعة في بيت اخر وكل واحد علق على  
حده لكن باب الزنا واحد لا يكره ما لم يجد ما يبيت واحد ظم وكذا في جوفين زواجات شك  
عكس ان خلوه فلا يخلت في شخص ولو طلقها ما يبا وليس له الا بيت واحد يجعل بينهما سنة لانه  
لو اربعة تتبع الخلوه بينه وبين الاجنية وليس بينهما حرم فمما يدل على صحة ما قالوه وفي استحقاق  
العاقب العذر الشريد وينبغي التامح في اوضاعه ان لا يخلو باجته في اوضاعه الا ان الغالب هناك  
الوقوف في الجماع ضرر الخلوه بالاجنية مكرهه اذ به التحريم حث عزاء يوسف ليس يجرم في جموعا  
ان العجز لا يابس في غير حرم ولا يخلو رجل شابا كان او شيخا ولو بها ان يصالح الشيوخ في السخاء  
عز الكرمين العجز الشوباء الشيخ الذي لا يجمع فله غير له الحرام في حرمات عززوج وان فلهما  
ان يسكنان زواجا واحدة اذ لم يمانا الفتنة وان كانت العشرة شابة فليجوز ان يمشوا بها سنة  
اذ اخافوا عليها الفتنة فبقي في الكراهية مال محمد بن سنان في رجل سرق ما فاسد  
في ارضه او كرمه فانه يطبل له وهو غير له رجل غلب شوهر او بنتا وسمن بدانية فليطبله فبقي  
العلق لغيره لطلب العاقب العار والعار وسمن ارضه او كرمه بما دام ان يحس بطبل له ما ذكره في  
علق حماره بعلق غيره فافضل ان يكره بطبل له الخائبة رجل سرق ارضه او كرمه ما اشتهر  
في نوبة الغير غير اذ صاحب النوبة قال محمد بن سنان بطبل له الخارج وعرض بعض الزاوية اذا  
وضع المال في كرمه في نوبة فانه يقطع مالي البقية او الثلث اني لا اراه يقطع الكرم اذا ضرب  
عاهه غير حق لكن لو قصد في به كان حسا قال عمر الا فضل له ان يقصد في الخارج كما قال  
في الخامس والعشرين من الزاوية ثم اذا اجر ما عدل مسلم امة مات زوجها انما يبعث على خرو  
اذا قال غايته ميتا او قال شهدت جنازة اما اذا قال اجرني لا يبعث على خرو فانه اخره  
واحد بغيره ورجلا اخوان بغيره فان كان الذي اخر بغيره قال غايته ميتا او شهدت جنازة  
فلي لها ان تخرج وان كان اللذان اخر بغيره وكذا ما رجلا لا فلي لها اولى وفي السراجية  
ان كانوا عدا ولا فلي لو شهد اثنان بغيره او فلي لو شهد اخوان امة في شهادة الموت اولى وفي  
الذخيرة وان شهد عليه ما عدل او عدل على الظلاني ووقع في عليه ان الشاهد ما اذن في حل لها  
ان تغتد وتزوج بزوج اخر قال في الشهادة والاخبار عند ولي المرأة كالشهادة والاخبار  
عند ما منه ايضا في الكراهية وقالوا ايضا اذا استقبل المسلمين جماعة في دار الحرب  
فما شكل على المسلمين حالهم انهم اعدا ام سكون فانه يخرجون منه ايضا في الفصل الثاني

مما

الحرم

قالوا لا يابس للعاقب ان يعقل الصلة والى البلدة التي هو عليها بلدة هذا الوالي او غيره ما فلي  
في الخطر الا باقر قال رحمه بيعت دار كبره من اربها على منيرة زوجه فانه فانه كل واحد منهم حصته  
دار على حدة وهو وضع من اربها على تلك المنيرة فكثرت الميازيب عليها ففعل للبحر ان منعهم منها فاج  
بعض القتيين في زمانها ان ليس للبحر ان منعهم كما اذا سكن السابغ منها جماعة من الناس وكان اذا  
اشترى الدار الواحدة جماعة من الناس في واحد وسكنوا بها وكثرت ميازيبها فانه فخر  
الميازيب ليس الاثرة المارة وكذا لا يمنع وكان اذا باع داره في سكة غير مائة زوجه فليطبل  
لابلها المنع وان ائتم فخر كثره الشكا والمار في الطريق ثم زود الفول والخراب على سبيلها  
في فتنة وتباحث في الصغار والاعفوه اما ما تم من زواجات على البحر المنع فليطبل تلك  
التي مثل ما انظر فيها غير لازم ولا اذ لم لا ذلك منها فبقي في الفقرات في الطريق من الكراهية  
وبكره ان يملك ما يفتك جساوه ولا يخلو الا في طلب العلم ولا يقرأ كتب اخبار العجم وعلومهم ولا يجوز  
ان يعال الخواص في علم ما هو مشر وان حاشا الدار يتخرج في السجود عابرة النار وبكره لرجل  
التصنيف والارض خصوصها اذا كان في كرمه وكثرت وبكره المراء وحب الغضب في طلب العلم  
والدلت الذي فيه الجلال والعب بالصدق كما فانه باطل وكذا المصاري على ما عايناه من الذين  
للطرب والنشاط وجاية المستشار حضور كمانه الذي في الوحي والوالي والعاقب في سجن المرأة  
بالزوجة طلبا للشفقة في الزينة واللواطة حاشا الاكر في الاسفان والحق في ان يحسب على  
الشفقة في الكل الف والشفقة على الحق في النكاح ملاوي وكذا في الفتى والكل في الحمار  
على المال في وقال بعضهم الحجب في مثل هذه ماصدر عن اجتهاد منه في الاسفان وكل له  
ان لعب وعطت فالتك في بعض كافي شرح الساولات والاطلاق شامل لنفس الفعل استعمال  
فالفعل كالارض والسخرية والتصفيق والتصفيق وضرب الاوامر والظهور والبربط والظهور  
والباب والعاشر والرماد والصبح والسودا والبول وما يعال بالعارسية سفيد حمر فانه  
كلها مكرهه لانها ارض الكفار وكذا في ضرب النوبة للسفاخر والمبانيات فلو ضرب للشيء فليطبل  
كي اذا ضرب في ثلثة اوقات لثلاث ثلثات في ثلثة اوقات لثلاث ثلثات في ثلثة اوقات لثلاث ثلثات  
الانفحة في الزرع وبغير الفشاء الا في الموت وبغير نصف الليل الا في البعث كذا في الملاعب  
لانها اولى وبني ان يكون سون الحام يجوز ضرب النوبة وفي الاجابة لا يكره هوى الدف في  
غير العوس فخره المرأة للخصي في غير النسخ وغير الحسن لا يابس في العوس في شدة وفي السراجية  
هذا اذا لم يكن له جلاجل ولا يارب على بيته الطرب وقال السور في شق في النخلة انه حرام على  
قول اكثر الساج ومادور في ضرب الدف في العوس كناية عن الاعلام وما في السكبان

بغير العاقب  
صد الوالي  
ثم يزار  
نكته

ما في داره  
سكنه جماعة  
من جماعة

التكثير في الفحل  
وقد اكلت اجابة البحر  
لا يتوارى بالتحريم  
الوضوء وانه

انواع الفحل والغلب  
حاشا المستشار  
سجن المرأة  
الاحسان على الزوج  
الحلف

انواع المراسم

ضرب النوبة







اللعن على سب  
الفلسفي

شطرنج

ركوب الدراجة

شعر الدراجة دارا

اتخاذ بكرة

انها لم تترك قط فقال ان لا حرج لها معناه انها لم تستقل بها لاجل انها لم تستقل  
حرسها والحقت بالامام وعزها الكبريت قالوا لا ياتس باليهجوم على بيت الفسيفس اذا سمع  
صوت فادام صاحب الدراجة الى اصبح الصوت ثم داره فنهض استغفرت داره فلا ياتس  
بالدراجة فانه غير اذن ومنه والامام بالمعروف والنهي عن المنكر كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
في الهجوم على بيت السلم وبنك حرمه فادام ذلك لاجل عزه في الالاء فظهر العشق في داره يعني  
للانام ان يستقيم اليه بالاعتراف فادام كلف لم يوافق له والامام ان شاء الله وان شاء الله تعالى  
وان شاء الله عز وجل داره لان الكل يصلح للفرار شرح الجامع الصغير فلهذا في كتاب الفقه  
يعني ان من استغل به ارباب الشغل في ذهاب فناء الرضوى وجاءه الفناء الاخرى به فهو ذاهب  
عنه فادام اباحة اعانة الشيطان على الاسلام والمسلمين كافي الكافي هو بيان في كتاب  
الكرامات لم يرد في شئ من كتب الذهب وانما قالوا بكرة الذهب به ولكن يعقل  
مشاهدة الالعب بالامام يقرن باحد ثلثة اشياء ذكرت في حكمها الامم من العلماء ومن ابادة حتى  
روى ذلك في كتابه بوجوه خلاف الالعب بالمرزفانية مردود الشبهة على كل حال شيخ الاسلام  
وفي جميع المجلدات ولا يفتنون عن ركوب الخمار لان ركوب الخمار في غير ان يبيع من ارباب يبيع عليه الخمر  
وكذا لا يبيعون عن ركوب البغل لانه يبيع الخمار والبردون في الخمار الا ان يبيع عليه  
الالكاف بخلاف الفرس لان ركوبه غير ركوب الخمار لانه يبيع الخمار الا ان يبيع عليه  
يستعين به الامام في الحماية والذهب عن المسلمين فلا ياتس ما يركبوا به ذلك اذ وقع الظاهر  
عليهم من تعليمهم فاما اذ اوقع الصلح معهم على بعض هذه الاشياء فانهم لم يكونوا على ذلك ولا يركب  
الا بغير احد منهم دارا في حرم اصحاب المسلمين فاما اشتراكهم على بيعه في حرمه في رواه البشير  
والخراج لانه في حرم اصحاب المسلمين وفي رواية البشير لا يركب الخمار قال الخوارزمي وكذا لو كان في داره  
منع منها في رواية العشر والخراج وقال في الاجابة لا يبيع وحصار فيها روايتان قال في السنة  
رواية ثالثة في اعيانها لو اشترى دارا يسكنها يبيع منع من ذلك فاما ان يسكن بها مسلما جاز  
ولم يمنع وفي الشئ اذا كانت لهم دور في اصحاب المسلمين يوزون في بيعها بالخروج من الاصهار  
وما يسكن خارجا لانه عليه السلام اجلى اليهود في المدينة وهذا الملاك يكون منهم كقصة المسلمين  
قال التفسير والمرازم يكون لهم في الميراث فانه يبيعون بها ولم يبيعها منقعة عارضة كقصة المسلمين  
فاما ساكنهم منهم وهم مشهورون فلا شك وفي جميع التفسير اشتراك اليهود وادام اوبسنا  
بين دور المسلمين فاحتمل ما سقته لم يستوعب ذلك لانه ليس في الحماية اذ اظهرها بالاطليم  
وشهر ضلالهم ولانه في ذلك لابل الاسلام فلا يفتنون عن ذلك الجاهل واجب على المسلمين

نقد

٢٨٢

در جبهه

در جبهه  
الاسير

در جبهه الرضوى  
ورج القبط  
والطعام

در جبهه الرضوى  
در جبهه الرضوى

كرامات

تفسير  
او الق  
او الق

تقول مقلدا ومانعا المشركين الا انهم كانوا في سنة من ذلك حتى يحتاج اليهم ما اذا احتاج ومانع البعض  
سقط عن الباقي وان لم يمت باحد حكم الامم وفي كتب المتأخرين وكذا المسلم اسروا وليس له مال بعد ذلك  
منه يرضى على الناس ان يستغفروا اليه مالا حتى يغفروا له ولو استغفروا ذلك حتى مات في ابراهيم  
بشركون في الامم وكذا لو كان مريضا لا يملكه ان يعالج نفسه وليس له اصره حتى يجب عليهم ان يرضوه  
ويجلبوه ولو استغفروا عن ذلك حتى مات بشركون موكدا لوجهه اللطيف وجب عليهم ان يرضوه  
ويجلبوه ويستغفروا عليه حتى يكرهوا ولو استغفروا ذلك حتى مات بشركون في الامم وكذا الطعام الغمر  
اذا كانوا في حياض لا ذلك ولم يملكه لكتب والسر والى ولو استغفروا ذلك حتى ماتوا جوعا  
بشركون وكذا البيت لو كان بين قوم يرضى عليهم ان يعطوه ويكفوه ولو استغفروا ذلك  
بشركون وكذا يبيع العلم فان استغفروا عن ذلك حتى اندرس اشركوا وكله لكل ما رغب فيه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاضل للناس لان في ترك فعله اندراس في الشئ او الفرج والاعراض على  
المشركين بالمسلمين يعقده الناس فوله ان سبوا ذلك لمن لا يعلم فلهذا في اوائل كتابه  
وما كان كاشفة عنه ما امر الشجر من الاحكام ارباب الخلاص الى المبلغ منه وعيوب فاعلم  
وهو الخياري في الاطراف والفتن والكبر والتجسس وغيرها وهو الصحيح كافي الخوارزمي فانه يبيع  
على قول محمد بن ابي اسرة لان ما كانه خربا عندهم بالمبلغ عنه الا انه يبيعها ما كان الا لكل ارباب  
الاشياء ما كانه اول ثواب ما كانه خربا عندهم بالمبلغ عنه كافي التلخيص وغيره وانما يبيع  
بالثبته لان التجرى في البيت والتم والاهتمام به اولى والاصل في الفضل بين الكرامين ان كانا في  
في حرمه سقطت نعم البعوى فشرى بالافخم كسور الهرة وعلم الخمار وان كان اباحة فكتب  
على العظم وجوز اللحم فحرم والاقتربة كسور البقرة الخلاله وسور سباع الطير كافي الخوارزمي واعلم انه  
اذا ترك سنة من السنن الهامة قبل بكرة او يبيها وادام ترك سنة من السنن الهامة قبل بالانوار  
به وادام ترك واجبا قبل بكرة كافي الكشف في غير ذلك ان كانا في داره ارجح قبل لا ياتس  
وما كان دليل فادام ارجح قبل بكرة وما كان دليل فادام دليل بكرة كافي زيارات السالكين وذكر  
في وياحج الهدي ان في الكل لا ياتس في اخره بكرة او لم يترك كل مسكن في اوائل الكرامات  
وكذا ارجح قبل الاجل ثم الاجل او بكرة او عضو منه وهذا قول الطائفتين وقال ابو يوسف لا بأس  
به كافي الهدي وبه رجل بالتعبه فيقول المرأة فم اذ اذ او خذها فانه يكرهه عند الله والوواع  
كافي السنة وهذا اذا كان غير مشهور وانما على وجه البرهان عند الكل كافي ما مضى وعن بعض الشيوخ  
لا ياتس به اذ مضى البرهان في حجة الشهادة كافي الاختيار والامام بشر لانه لو لم يرضه فقه افعام  
او اظهر اذ اراد الدين فلا ياتس به كما لو قبل بدسلكه ان عادل لعله وبه غيرهم في تعظيم اسلام



تقبل القوم

تقبل ان من  
والسجود  
نعال وان كان

عمران  
اسم لا يملكها

وعلى الموضع  
من عاين

العسل  
في الجبال

احد ما يشهد  
اشهر لا يملكها

واكد انه ملو قبل ليل الربنا كوكا لو قبل برنفسه كان الحيلة ومال الصبر والسميد ان يتقبل به الغيرة  
 الارض على الخمار كان في الكوكا ومال شرف الاثر لم يطلب في عالم او اهدا ان يقع فيه لم يتقبل بحبه  
 وقبل اجابه كان الحيلة لان الصبر لم يرض بقلوب اطراف النبي صلوات الله عليه في الاختار ومال القصة ان  
 القصة قصة تحية كتبت بعضا بعضا على اليد ورحمة كتبت الولد ولد على الحدة وشقة كتبت الولد  
 ايها على الرأس ومودة كتبت الاخ اخاه على الحدة وشقة كتبت الزوج زوجة على التمسك في السبا  
 وزر القصة قبل الدابة كتبت الحجة والمصنف وقد قبله عن عثمان كل غداة وقبل انها بعدة كان الحيلة  
 والكلام ينزل الى ان من قبل الارض بين يدي سلطان او ادم او سحره نية النجدة لا يجوز فانه  
 كبره كان في الحيلة وذكر في الكاه المبسوط ان من سجد لغير الله على وجه التعظيم كمن في الظهور يتكبر  
 بالسجدة مطلقا وان اهدى الامام بالسلام الى قريب الركوع كالسجود في الحيلة بكرة الكاه  
 للسلطان او غيره منه ايضا كتاب احياء الموات امام امره جلالا بان يجر الارض اليه  
 على ان يتنفع بها ولا يكون الارض ملكا فاجابا لم يملكها عند الله حنفية لان عنده هذا الشرع صحيح  
 لان عنده لا يملك الا بالامان في زكوة فتاوى الاصل وذكر في زكوة مجموع الفتاوى ان  
 ولو ان اهل زكوة لم يروج برعون فيها ويخطبون منها تعرف انها لهم فمن على حالها يتابعونها  
 ويؤاخذونها ويجهلون فيها ما يحدث الرجل في ملكه فليس لهم ان يمتنعوا الكلام ولا الدابة والاحكام  
 المواتية ان يروا في ملك المروج ويستقروا في ملك المياه ولا يجوز لاحد ان يسوق ذلك الماء  
 الا فرعه لا الارض انما هي وليس شرب المواتية في الشدة كسقي الجذب لا فائدة في ذلك  
 كتاب العشر والخارج الاجابة في الكلام ولو لم يكن لاي يجره الزكوة الذين يكون لهم هذا  
 المروج وفي ملكهم موضع مسجوع في المواتية وهو انهم في موضع مسجوع في المواتية في موضع مسجوع في المواتية  
 والجبل موضع مسجوع في المواتية وفي الجبل موضع مسجوع في المواتية وفي الجبل موضع مسجوع في المواتية  
 منه وكانوا من اهل النكاح في رعي تلك المروج والاحكام منها اولى ذلك لهم وهو انهم  
 ودوابهم كان لهم ان يمتنعوا كل من اراد ان يرعى في سبيلها منه ايضا وكذلك العسل  
 بوجه في الجبال والعياض فلا يملكها وليس العسل في الجبال فاما يكون في ملك انسان  
 قبل ان الذي تحته الناس يكون في الكواثر امام يجر منها فهو مباح كخراج الصبر في الجبل وبعضه  
 يكون في العياض منه ايضا امام امره جلالا بان يجر منها فهو مباح كخراج الصبر في الجبل وبعضه  
 له فاجابا لم يملكها لان هذا شرط صحيح عند الله حنفية لان عنده لا يملك الارض الا بالامان  
 فادام يادون الامام بالملك لا يملك ولو اكد قبل كتاب العياض وسئل ابو العباس  
 عن امام امره جلالا بان يجر منها فهو مباح ان يتنفع بها ولا يكون الملك له قال اذا احيانا فانه ملكها

الاشهر

212

والشرط باطل الا ان لا يملك الصبر او امره ان يخطب في الجبال على  
 ان لا يملك الا من على ان لا يشرط باطل كراهه او مال القصة ابو العباس  
 يجوز بشرط هذا لانه لا يملك الارض الا بالامان فادام يادون الامام بالملك لم يتنفع الملك له  
 في جميع الاحداث والموارد والوفاءات واما الذي يبعث في الجبال فيض لا الادوية  
 او ماء المطر والسيل فانه لمن سبق اليها فيكون اولى بالسبق حتى يروى ثم الغزيرة وارجح  
 لغوم فيها رسم فلو على ذلك الرسم وليس لاحد منهم ان يتنفع ذلك الوسم الا ان يرضوا  
 على غيره فلهم ذلك جنة تنفع من الشرب للامام الذي ولده الخليفة ان يقطع اشياء  
 من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة لان الامام ولا يضره في حق الكافة فيما في نظر المسلمين  
 واذا رأى في ذلك مصلحة لهم كان له ان يتنفع بها وان يلحقه ضررا ما جاز الا ان اراد ان  
 ان يضره في بعض الطريق في المسجد او بالنكس وكان في ذلك مصلحة للمسلمين كان له ان يتنفع  
 ذلك والامام الذي ولده الخليفة لم يملكه لانه كان فيه منكره فخرج الكفر عن  
 وفي النجدة ما يكون في بعض الطريق لو اشبههم بقطبانهم من جهة الجبل للامام ان يقطعها  
 احد لان في ذلك ضررا بهما ولا يمكن يتنفع بالقطب والنصب الغزيرة بهما ولا يرضى من  
 ان يفسدوا فيهم لانها ليست ملك لهم ومال في شريح الطعام وليس للامام ان يقطع ما لا يملك  
 للمسلمين منه يعني اذا كانت اجرة او غنطه او جرة يسترون منه او ملكه لا يملك العبد وليس للامام  
 ان يقطع ذلك لاحد عاين السيار واما الاثار العظام فيكون في درجة والحرارة  
 ويحرمها فلا يملك لاحد فيه ولا في رتبة التمر وكذا البسر لاحد حتى يخلص فيها ولا في الشرب بل حتى  
 عامة المسلمين فكل احد ان يتنفع بهذه الاثار بالسبق وسبق غيره بها الارض بازا جري ارضا  
 منه ما ذكر الامام له ان سبق اليها فادام يادون الامام وليس للامام ولا غيره ان يمتنع اذ لم يجر  
 بالنهر وكذلك ان يصب عليها رحي ودالية وسانية او امكن فيها حرم بالنهر لا يجره  
 الا انما لم يجر حتى يجر احد فلا يملك الاحصاء بها لانه كان في ملكهم فيها شرا  
 سواء له الاستماع بشرط عدم الضرر بالنهر كطريق العامة فان اضر ملك واحد المسلمين  
 لا يملكه من عامة المسلمين كما تصرف في الطريق الا عظم سابع في الشرب بدل  
 على اذبة العقول الموجود في الطريق العام ليس على ان الحال التي شرع البروان المذكورة في كتب  
 الفقه ليس حكم الطريق العامة عدم اختصاصه ان في الحال بالطريق العام اصلا  
 لا سواء جميع الناس فيه وفي نظام الرواية به العموم في الجباب الدرية معقولة على الغرب كان في الجباب  
 الكبير وغره فيجب على العاين في حاله واما ما قيل من التمسك ان الدية على ان في الحال التي شرع في

عاشق بالذمة

القطع من الطريق  
او المسجود

الموضع والخط  
لا يملكه  
والبحر والسمك

انما العياض

وجود  
التمسك  
الطريق  
العامة















حضرت علیؓ  
عفی عنہ

مستقر

وہیں رخصت  
ہوئی

از وقت و لکن گشت  
از وقت بخیره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سید

اقرأ في الشكر والحمد  
 في الصلوة واجعلها  
 من الجود ما تيسر  
 وقال الولي ما تيسر  
 الجود في الشكر والحمد  
 ما تيسر ما تيسر  
 لا صاحب شرط والفضل  
 في العزة الصافية فكم  
 فكان الولي هو المتكبر  
 بالصلوة في الشكر والحمد

فقر المسلم  
في العراق

المحذرة  
المحذرة







الوارث ان ظلالا اخر منه بخلاف ما لو مال جرحي ظلالا ثم مات فبين ان ظلالا اخر جرحه يتقبل  
ان شرح المنظور استاء في الجبابرة هذه المسئلة ليست في منظورة السنن ولم انف  
في سننهم شروها على هذه المسئلة وانما في منظورة ابن وهبان وشروها ظلالا في جميع النوازل  
مكن النص من جرحها ففضل اهل كثر ما فهم ما لو مال في المسئلة فاما ابنه البنية على ابن له اخوانه جرحه  
خطا يتقبل بنية ووجهه ابنه البنية مات على جرحه ما كان المولود في الارث فقبلت ظلالا اخر ذلك  
في الميراث جملنا الدية على عاقلة والمسئلة في الخط الممان ايضا قد اقول البنية على كون الميراث  
على ابنه اخر الجرح يدعي حرمانه من الارث لا على افعاء الدعوى بقوله جرحي ثم كونه وانه كذا قالوا  
في تعليل المسئلة المتقدمة على هذه لان هذا حق الاب وقد اكتب الاب البنية بقوله قلني ظلالا  
في جميع النوازل ووجه لهم رحمه وادراج الرجل اهل ظلالا بالسيف فاستند الجرح  
على نفسه ان ظلالا لم يجره ثم مات الجرحي من ذلك فلا شئ على ظلالا فلا يتقبل البنية عليه الجبابرة  
لا يتقبل البنية يتبين على الدعوى صحيحة والوارث في الدعوى قائم مقام المورث كما لا يصح الدعوى من  
المورث بعد اذ اذ ان الجرح فذلك لا يصح الوارث لان شئ اصل الجرح وادخوله من الفعل  
ولو لم يجره لم يجره من ذلك ولكنه على الجرح قبل موته ثم مات فحق العباس عقوبة باطل لا يصح  
في النفس انما يجب بعد موته ويكون المورث في المورث ما لو مال في المورث هو الذي يتبع بدون المورث  
فيكون المورث بعقوبة سقط الحق قبل الوجوب وذلك باطل والربيل على ابنه عقوبة الوارث  
قبل موت المورث في القصاص صحيح ولو كان القصاص يجب للمورث لم يصح عقوبة الوارث كالاداء من  
الدين ووجه الاستسناد ان الوارث ظلالا فانما يجب القصاص للمورث على وجه الخلافة في المورث لا  
استاء وادخلوا القصاص ما لا يقضي من دين المورث وسبقه وصاياه فاصل الحق كانه نائب المورث  
فيصع عقوبة بعد ما وجب سبب وجوب الحق وانما يجب بعد الجرح الجرح بعد الجرح قبل ظهور الجرح  
ثم عقوبة في الانتها كانه في الانتها وادخل في الانتها اسقط للقوة عن الجاني حتى اذا كان الطبع  
يدري قطعه فسر لا يجب شئ فذلك عقوبة في الانتها ولو وقع الوكيل قبل موت الجرح من قبل العاقل  
لا يصح عقوبة ايضا لان ما يخفى بعد وفاته شئ من جرحه بطريق الخلافة وذلك بعد موت المورث  
وإذا اسقط جرحه قبل اذ ان كان باطلا كالموارث من وجوب كونه في حيوة وجه الاستسناد  
ان السبب يجعل قائما مقام حقيقة وجوب الحق في صحة العقوبة وهذا السبب المتقدم هو جبا القصاص  
لمورث وان كان بطريق الخلافة في المورث فيقام مقام حقيقة الوجوب لاني فصيح عقوبة توضحه ان  
ما قبل افعاء السبب الحق للمورث لان السبب جناية فاحصه وهو من اهل الجناح لا يجب الحق بعد  
هذا السبب وما قبله من الواجب الحق للمورث لان القصاص في النفس لا يجب الا بعد الموت

عن الظهور في  
الظلال

6 المخرج

العقوبة

حق الغير مستطام

ان في مقتضى

عقوبة الوكيل قبل  
موت الجرح

وربما

وبعد الموت الموت ليس باهل الجناح الحق لا يجب للمورث وكل واحد من الجانيين من اهل علمات  
السبب صحيحة الموت الموت استسنادا لاعتات الواجب بالسبب صحيحة الموت استسنادا  
وهذا لان العقوبة من باب الدية وانما العقوبة للمقتول وقال ابن مقفع في برهانه قوله  
يجب فصيح ما يمكن مسدود من حق اب القصاص رجل جرح فقال قلني ظلالا ثم مات  
فاما جرحه البنية على رجل اخر انه قتله لم يتقبل البنية لان هذا حق الله وقد اكتب البنية بقوله قلني ظلالا  
وكذا اذا جرحه قبل ان يوارثه وقد كان قال قلني موتة وهو جرح ظلالا قلني فعدا اب عاقلة ابنه المورث  
الا انه لا يتقبل ما قبل الابن ان ذلك رجل جرح فقال ظلالا فحين ثم مات فاما ابنه البنية على ابن له  
اخوانه جرحه خطا يتقبل البنية لانما جرحه في الميراث بذلك وكذا يجعل البنية على عاقلة مجموع النوازل  
في كتاب الحدود شمس على رجل انه جرحه الم اهل حصة (اشحن من مات بحكم وادخله من بعد  
ادخل من جرحه لانه لا يعلم لهم راد في الجبابرة في الثالث في الظلال فلا يصل عنه انما  
موجب جناية العبد على الادبي اذا كانت جناية موصية المال لا يجب في ذمة العبد وانما يجب على  
المولى تخير بين الرضوخ وبين العدا بالارش خط برهان وذكر في الجامع الصغير (الاول) ان  
الذي في ربات واولاد واداء الجامع الصغير لكان عاقل ان يقول يا بني اني لا يكون حكم العقوبة لان  
الذي نفسه ليس بجناية لانه قد لا يصح علم نصف الحق لا حاله الجبابرة فيقتضي ان لا يصح في العقوبة  
ولكن الوجوه في ذلك ان المراد ان المورث في كتاب الرضى مع الاصله فانه قال ربت ظلالا  
فانه يترك في الرضى مع الاصله وفي الرضى مع الاصله يقال ربي البنية فانه قال ربي مع الاصله جناية  
فيصع عقوبة الحق لا حال الجبابرة خط برهان فقوم اجتمعوا على كذب عقوبة وقصوه  
بالنيل ما خطا بطل ناقصا جارية صغيرة فماتت وشهد قوم ان هذا اسم ظلالا ولم يشهدوا ان  
ظلالا رماه فصاح الاب صاحب السهم على كرم ثم طلب الصالح ود الصالح ان كان يعلم ان الصالح  
هو الجرح وان البنية ماتت ثم تلك الجرحا فاصحح جازوا ان يمكن في الاب سحر مودة السهم  
ما الصالح باطل لانها لا تصح بعد الشهادة فكما تصحها ثمانية ثمانية ما الشهادة ما ثبتت بعد  
الشهادة شئ فاما كان يعلم ان صاحب السهم هو الذي رماه فاستقبله ابو بكر والطرف انقطعت  
وماتت والابن رز الطمعة ماتت او لم يمت فاما كان عليه الاب يكون سائر المورث جازوا ليل  
سائر المورث ولا ميراث لاب وان صاحبه غير انهم لم يطل لانه لا حق له في موجب الجناية  
انما ان الظهور في حال اذا جرح الرجل عدا بالسيف فاستند الجرح على نفسه ان ظلالا  
لم يجره ومات الجرحي من ذلك فلا شئ على ظلالا ولا يتقبل عليه البنية الجبابرة لان ما قال في جرحي  
ظلالا فقد ابطال حق نفسه فلا يتقبل بنية ولا بنية ورثة على الجناية لان البنية انما يتقبل بعد المورث

الاصل  
م

قال المخرج  
قلني ظلالا

شهدوا اهل  
جرحه ولم يزل  
حق مات  
ارش جناية  
العبد

رأى المالك فمات  
سهم واحد  
جناية نفسه

انما اقره في الخط  
ابن كان اذا لم يكن  
جرح ظلالا هو فاحصه  
اباكم وان سوا الحق الميراث  
في مسدود







ان يقال لصاحب الحائط ان حائطك هذا ماله او هو من قصار حقوقه فادفعه فبعد الاستئذان  
عليه والقديم اليه لو سقط فانه يظن ان لم يسطر في ذلك وكان في طلب الاجزاء فلما اذن عليه فيما  
عطيه في ذلك واما اذا ملكه به فلو سقط في ذلك حتى سقط على انسان فملكه او على مال فملكه  
التياسر ان لا يجب عليه الفسخ لغوات الخبايا في الاستحباب في قصار الحقوق فبعد الاستئذان  
المصالحه ان لا يظن ان حائطه هذا ماله او هو من قصار حقوقه فادفعه فبعد الاستئذان  
عليه والقديم اليه لو سقط فانه يظن ان لم يسطر في ذلك وكان في طلب الاجزاء فلما اذن عليه فيما  
عطيه في ذلك واما اذا ملكه به فلو سقط في ذلك حتى سقط على انسان فملكه او على مال فملكه  
التياسر ان لا يجب عليه الفسخ لغوات الخبايا في الاستحباب في قصار الحقوق فبعد الاستئذان

پہم ذی الحجہ  
سنہ  
۱۰۸۵ھ

مشتركة ولم يخرج من الفعل على السواء وحق كل من الشريكين ما في الرزق والعنف وهو هذا الحق  
مفوت ترك الاتفاق من جهة صاحبه فيصير المنتفع من الشفعة مسلما حيا ما لا يجبر واما حق ذي العلو  
بعد الاندماج فانت اذ حصة ازار العلو على الشغل ابقية في الشغل ترك بناء لا ينفصل حقا  
فانما في العلو فلا يجبر بل يكون بالبناء مكتسبا حقا ما لا يجبر الا على شدة القول من ان كل من  
الحايط المشترك لو اندمج علو حصة غير حصة قبل الجبر وفيل جبر وهو الاشبه او تركه فيتركه في  
هذا القول فينتج ان جبر في الشغل على البناء الاثر في العلو اعلم واذ في سيرة وبين بيت مشترك  
انهم من احد جابلا اذ في تركه فانه لا يرجع اذ يمكن حصة العوض في البناء في نصيبه خاصة حتى لو كان  
السادة صغيرة بحيث لو قسمت لا يمكن البناء في نصيبه خاصة فلا يكون شريكا في الجبر تركه ولا يمكن  
الشفعة لعدم اختصاصها بالاسباب لاجتماع الاثر بين مكان مضطرب العلو جامع العلو في  
في الشغل السائر والشفعة اقول الفرق بينهما ظاهر لان في سدة الحائط حق احد الشريكين غير  
فانت لبقاء الوحدة والراد بالقبول انه تركه فيتركه فيصير شريكا في مفوات الحق العام لم يكن لهم في الشغل المذكور  
انما واما في سدة العلو والشغل حق ذي العلو فانت بعد الاندماج كما قرر في شرح الاسلام  
واقول انما هو الاشبه هو الجبر في ان القبول المذكور في الحائط المشترك بينهم التي وعده غير  
وعوضه بها ايضا وهو ان تركه فيتركه فيصير شريكا في مفوات حتى تامله فانها لم تزل اذ من غير ان العامي يكون  
منه لعدم الاضطرار لهم جميعا في كتاب الديارات وفي العمل اذا اوجب بالقرب البرية  
ههنا عشر وثمانين في حكمه عدل اذ اخص الغنيين وعنده ان معنى كل الشفعة ان  
ذكرها ناقص الشفعة فلا يسيل التاميد فانه لا يحصل منه الا ما لا يرضى ان كان يصور منه الا بل  
فلا يخصص منه الا انزال وفي الغنيين لا يخصص منه الا بل ادم الا انزال فانه ما لم يشهد لا يجز  
في الفرج ولا ينزل وقد عدم الاشتداد في علم بوجه مفوت منفعة الذكر على الكمال فلا يجب الدية  
على الكمال بخلاف ذكر المرض لان المرض يؤول سلة سلة فم يفت منفعة الا بل ادم والا بل ادم فم  
وذكر الشيخ الكبير اذ لم يتحرك وذا العوض اذ لم يتحرك وان كان يتحرك نفع العدة لا العلو على  
الكمال وحرمة في الشاة وفيما لا مع التحرك اذا كان كل العلو في رجب الا انزال والا بل ادم وحرمة  
اقبل مقام كمال الشفعة كذا المرض وذا كذا في حكمه كذا الا انزال وفي الغنيين الا بل ادم الا انزال  
غير حر وان لم يتحرك ذكره في الشفعة في الحال بعد ووجه حقيقة في الثاني هو بوجه وان كان انما من السادة  
ولكن انما لا يصلح حجة الاستحقاق ومقطع الحشفة وسائر الاخرس وسائر العوض الذي لا يمكن العوض  
الحائز الدية منها فلو لم يرد السواد والدية السواد والجدل العوض او السواد والدية السواد  
ومقطع الكف في نصف السادة وفي الكف نصف الدية وفي السادة حكومة عدل وفي الكف الاصل

عالمی نظام







الصلح على الدية

الدية على حسن من اجابس الدية اكثر منه لم يخرج ذلك وعلى اقل منه يجوز وكان في ثلث سنين اذا  
لم يقض القاضي بغير اذ لم يوجد الرضا على نوع اما في الوجه الاول فلا بد من تقدير يجوز بها لا سيما في الجواز  
بما في مقبلة لا يمكن يجوز به بل لا في الرضا واما في الوجه الثاني فلا بد من تقدير البعض من البعض فيكون  
الجزء الاول في الآخر فقدر يجوز به واما في الوجه الثالث فلا بد من تقدير البعض من البعض فيكون  
ذلك في ثلث سنين لا في الدية هكذا وجبت موثقة في ثلث سنين فاما في جزئها يجب كذلك  
ولو صالح على اقل منه في حسن اخر جاز ان لم يقض بالجنس الاول وان قضى بغيره بالوجه  
الاول انه اذا صالح على اقل من الف درهم لم يقض بالدينار او على العكس بالوجه الثاني اذا  
قضى بالدينار او على العكس لا في الوجه الاول اذ في البعض واستوفى البعض فيكون كسب ما  
كان في الوجه الثاني يقين الدينار واجبا بالقضاء او بالرضا فاذا صالح على اقل من الف درهم  
لم يقض بالدينار او على العكس لا في الوجه الاول اذ في البعض واستوفى البعض فيكون كسب ما  
الدية اكثر من الدية جاز به لا بد لا بد في الوجه الاول يحصل الا في جزئين من جزئها ويجوز  
ربن بين الدية من ثلث سنين في قول الرضا في كتاب الديات في الفصل الثاني فلو وجد  
القبيل في طرفين بغير اذ في الف درهم من الدية وان وجد في طرفين بغير اذ في الف درهم  
غير نافذة ولو وجد في السهم الا في ثلث سنين في بيت المال واما في سهم من مساجد العامة فان  
كان القبيلة على عاقلة تلك القبيلة الف الف والدية وان كان لا يعلم في السهم واما لو تعلم  
فان كان يعرف الذي اشتراه وبنها بغير عاقلة الف الف والدية فان لم يعلم ذلك فليطو  
الدور الى الف الف والدية وانه لا يملك ولو عني الولي او الوصي فمردم الصغير لم يخرج  
فهما لا يملكان التبرع بغير حق الصغير ولو صالحا في القصاص للصغير على مال بائنا في الدية جاز الصلح  
وضمن الدية لانها لا يمكن الصلح والعقد على مال لانه ما ليس بمال فكيف يفتق للصغير فوضع  
الصلح فانه لا انما يقضي في بدل الصلح لا في حصة الدية لان الدية مقدره شرعا فاما في الآخر  
غير القصاص ليس في صلح الخط والصالح في القصاص لا يمكن رد قضى الدية كالمكيل بالبيع بالف  
اذ باع وخط في الثمن واما في صلح الا في الثمن مقدره شرعا ولو ملك البيع في يده لم يرد ان يبلغ  
بالثمن لان مال البينة فكذا هذا محظوظ حسن ولو فرق ان انا فأت اوصاح على  
وجه فأت فلا فهو عليه عتق ما عليه الدية والصلح ان يامره فاقضا ما كان عليه  
الدية في مال في رواية الاصل في الجاس الصغير يكون على العاقلة ولو زال عتق اجنبية في اذ هو  
فعله بغير ثمن ولو وقع بغير اجنبية سقطت ذابته عتقها كان عليه الدية في مال لانه شبه  
العتق وعليه العتق ايضا كانت المرأة كثيرة او صغيرة وجل رضى امه قبل الدخول بها فذهب

وجوز القتل في الطريق  
او في الدرب  
او في الجاه

يقتل اولى او اولى  
وغيره

فوق اوصاح  
في

الاقتضا  
وانه لا يملك

منه

عتقها ثم طلبها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر في قول ابو ج ورواه في الروايتين في اذ يوسف  
وفي قول محمد ورواه في الروايتين في اذ يوسف عليه جميع المهر ولو رضى امه اجنبية فمهرها  
ثم رزقها ودخل بها كل في اذ يوسف واما في المهر المهر في حكم النكاح ومهرها في  
العترة بالمهر ولو لم يكره في اذ يوسف مكره في اذ يوسف فاما في المهر المهر في حكم النكاح ومهرها في  
حارة ان اذ يوسف واما في المهر المهر في حكم النكاح ومهرها في  
الكره في اذ يوسف في الاكثر ولو ان في اذ يوسف فاما في المهر المهر في حكم النكاح ومهرها في  
ولو كانت المرأة بالغة منكوبة فكذا ذلك وان كانت مطلوعة لا يجب المهر لان المهر لو وجب على  
العص كان لولي الصغير ان يرجع بركت عليها كما لو اصابته في ثلث سنين كان لولي الصغير ان يرجع على  
الام فلا يقيد بغيره ولو ان اذ بالغة دعت صبي في يها واذب عتقها كان على الصغير مهرها  
لان ام الام لم يصح في حق مولد الا في ماضي في كتاب الحيات باب البنين  
المختار من وزجج احد هما على الاخرى رجل جرح انا مات فاما امه او ابنته اذ مات  
سبب الجرح واما المختار من وزجج احد هما على الاخرى رجل جرح انا مات فاما امه او ابنته اذ مات  
الحكمة ان يبيته المهر الا في ثلث سنين في هذا الموضع في كتاب الشهادة فانه في كتاب  
الشهادة وفي السجرات في ثلث سنين في هذا الموضع في كتاب الشهادة فانه في كتاب  
اب يوسف على اهل السجن وانه اشعار بازار باط العامة وحسن العامة كانت راع في الهمدية ووجه  
وكذا الا ارض الملك فانه كاللوات كان في شرب البقرة ولو وجد في موضع سباح كالشهادة الا  
انه في ارض المسلمين كانت الدية في بيت المال كان في ما في ارض اراضي التي لها ملك  
اخذها بالمال فلا ينبغي ان يكون القتل كذا الا انه ليس على الغائب دية كان في المهر المهر ووجه  
في البقرة ولو وجد في طرفين عظم عظمك كان الدية على ارب المال التي تشرع اليه هذه الطريق  
شرب السباع للشهادة فانه كان في شرب البقرة لم يوجد ذلك في شرب  
فان كانت راع في الهمدية ليس فيه باط العامة شرب الاسلام ولو وجد في ارضه  
واما لو البينة مائة الف درهم على رجلين احد هما غائب قبلت البينة على الحاكم وقضت عليه ما في  
فان اضر الغائب كلفهم اعادة البينة عليه لان الحاكم ليس خصم في الغائب وليس ضرورة ثبوت  
القتل عليه ثبوت على الغائب واما في شرب السباع فاما في شرب السباع فاما في شرب السباع فاما في شرب السباع  
الحاكم لو عني البينة فاما في شرب السباع فاما في شرب السباع فاما في شرب السباع فاما في شرب السباع  
بغيره من عادة فكل ما يظن به جميعا فلو كان ما في شرب السباع فاما في شرب السباع فاما في شرب السباع  
من غائب اذ لا سبب باب القصاص والا في ارض صاحب يكون اذ بات لومات الغائب او بعد

وحدث في  
المهر المهر  
الجرح  
وجه القتل  
المهر المهر  
والشهادة  
الحكمة

فان كانت  
عاقلة























تعرف الثلث كل الالحامه ثم ان العلق ثم الاسائر الوصايا على بابها وان كان العلق مقدما  
 تعرف الثلث اليها جميعا فان فضل منها فخذ يعرف الثلث الاسائر الوصايا وعند ما  
 الحامات واسائر الوصايا سواء وانما يعرف الثلث لا العلق فان فضل من تعرف الى  
 سائر الوصايا والالحامات والله اعلم ترتيب الطحاوي للاسبياني في باب منعه العطر  
 ذكر كتاب الكوفة رجل اوصى بالارجل وجعل عرقه شرا فاعلمه ذكره الطحاوي انها وصايا كانت  
 قال جعلكم اوصيين فلا ينزوا احد ما بالاسنف واحد الوصيين وقال ابو بكر محمد بن الفضل يكون  
 الوصى اولى باسمك المال ولا يكون المشرق وصيا او تركوه مشرا فانه لا يجوز تعرف الوصى  
 الا بعد تأخيرها اذ كانت عرقا زوج واوصت لسان نقت مالها فللمصر  
 لا ينفق المال وهو ثلثه من ستة والمزوج سمان من ستة وسهم بيت المال ثلث الوجه فبيان  
 النصف للزوج بعد نفقة الوصية في الثلث والباقي بعد نفقة الوصية اربعة اسهم ولا ينفق  
 سمان وسهم اخر للوصى لانه اولى بيت المال لثنتين الوصية وكان لاسمان نقصا  
 ثلثه وسهم بيت المال ولو اوصت بجميع المال فالثالث للمزوج والثنتان للوصى ولو كان  
 مكان المرأة رجل ولم اذرة فامس لسان بجميع المال فله اذرة السهم والباقي للوصى له  
 ووجه الترخيص ما ذكرنا ولو اوصى بنصف المال لاجنبي فللمصر لثلثه اسهم وللزوجة سهم سمان  
 بيت المال اذرة اوصت مالها ليعرف الماوجه الخراج فمات ولها زوج  
 فان العاقبة بقية ما اذرة ماتت اذ امت فبقوا دارك هذه وامروا المصالح المسحوقه  
 فماتت فظهر ان الدار لثنتها لهما فانه يعرف ثلث ما كان ملكا لهما اذرة اوصت بهذه  
 العصابة كاس من شعير كحبة ما كلفني وتجزئ من كنفه فوهبه وفعل الزوج فانه يملك  
 هذه الشراطين فانه وجب له المهر ما حتره والباقي بطل بونه واردين صغير وكبير والكس فم  
 الصغير والدار تحترق فاد اقيم ان يسع الدار فانه يجوز ان ياتي العاقبة طفل لغيره لا بدام  
 منصف العاقبة اجنبا وصيانا لم يكن لهم ان يخرجه لان ولاية العاقبة انوى والكل ذلالية  
 العلم احد الورثة باع شيئا لم يكن له الميت وبعض الورثة غائب فانه ينفق البيع ولو  
 كان ضمن الممنوعين الدين بعبء الزبارة لا المالك يبيع في الكل جائزا والمفاضل من ضمن غير  
 الدين يرد المالك رجل يلاص المارجل يشترى الخطه ولو بولي للعارضة صلوة فلم يشتر الخطه  
 ورفض الدين ببيع الوقت فانه يجوز ارجاء العاقل رجل مات ولان ميراثه  
 مال وله ورثة ولا تركي ابيه ومطل الميت يدون فان الغرماء يدعون على ابيهم بحقه الورثة  
 ارجاء العاقل اذرة ونفت صبيته على ولده وجعلت علم الولد سولا فماتت فظهر له

Figure 1

او وقت لزوجها  
نصف فلهما  
او كفوها  
او الزوج  
لهما كذا كذا

أوصيت حقيقتاً  
الى وجوده الكريم

او علی بن ابی طالب  
و ابی طالب

جواب کا یہ ہے کہ

جميع الحقوق محفوظة  
الطبعة الأولى: ١٩٨٥

ليس العلم اخراج وحده العلم  
يعني اخراج العلم من القلب

اور من شہر اور کھنڈ  
کھنڈ اور کھنڈ  
نہر من الہی

اشياء العرب على قدر  
أو نحوها

وَقَدْ جَعَلَ وَالِدَا  
وَحِيدِ الْمَوْلَا

مجلس

ما تقول في قولك يا تصرف في الاب الا انك ان وصي الاب اولى بالخدمة من ان تصرف في الولي  
 فانه بائن بتصفية ابا بعل الولاية الا ان وضع الامر في حكم حتى يتصفى من قبله  
 جواهر الفوائد اذا ظهر عن الوصي خيانة حال بعضه العاقل يجعل معه اذ لا يبرز  
 وعن ابي يوسف العاقل يبال عنه في السر فان كان ذا كفة صحت مان العاقل يجعل  
 مكانه غيره **ماضيان** وليس للوصي ان يوازيه الا ان تصرف الوصي مع التيم  
 انما يجوز بشرط النظر والخبرة والنظر للقيم في هذا الا ان ما يصفى التيم على الوصي متفق وما  
 يجب على التيم للوصي حكم الاجارة عين والعين خير من الدين وكذا الوصي لو ادر شيئا  
 سلكه في عمل من افعال التيم لا يجوز ولو ان الوصي استاذ التيم جاز في قول ج **ماضيان**  
 على التيم للوصي متفق وما يجب للوصي عليه عين وهو الا ان يوازيه الوصي وبين الاب  
 الاب اذا اقر نفسه وولده الصغر او استاذ الصغر متفق ذكر الفوائد ان يجوز وب  
 اخذ الامام ابو بكر محمد بن الفضل **ماضيان** رجل اوصى بتصيب بعض ولده  
 الى رجل وتصيب البعض الى رجل اخر فما يشتركا في الكل ولو اوصى الى رجل دين و  
 الى اخر كان يفتق عليه او يتفرصه بهما وصيا في كل شئ في قول ج وقال ابو حنيفة  
 ومحمد كل واحد منهما وصي على ماسم له لا يبرخل الاخر معه وكذا الوصي لم يبرأ من قبله كراه  
 الى رجل ومبرأه في بقية اخرى قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا جعل الرجل رجلا  
 وصيا على ابنه وجعل رجلا اخر وصيا على ابنه او جعل احدهما وصيا في مال الخافر وجعل  
 الاخر وصيا في مال الغائب فان كان شرط ان لا يكون كل واحد منهما وصيا فيهما اوصى  
 لا ان يكون الام على ما شرطه الكل وان لم يكن شرط ذلك لم يكون المسئلة على الاختلاف  
 والقول على قول ابي حنيفة **ماضيان** وصي استق على باب العاقل في  
 الخصومات ان مال التيم فاعطى على وجه الاجارة لا بعض حال ابو بكر محمد بن الفضل لا بعض من  
 ادر الكل والعين اليسر وانما اعطى على وجه الرقعة كان ضامنا عالم ابنه المال لم يرفع الظلم  
 عنه وقال لا يكون رشفة في حق من ذل المال الاستخراج حتى له على ان يكون رشفة **ماضيان**  
 وصي يخرج في عمل التيم واستاذ ابيه مال التيم لم يكب ويتفق على نفسه في مال التيم كما اذا كانت  
 مالا له منه استقاما لم يرفع الوصي ان ياكل من مال التيم ويرك رواه اذا اذوب في حوايج  
 التيم مال الغيبة ابو العباس هذا اذا كان الوصي يما ج و مال بعضه لا يجوز ان ياكل و  
 يرك وانه ياكل وهو العاقل من الاستاذ يجوز ان ياكل بالعرف اذا كان يما ج  
 بقدر ما يتفق في ماله **ماضيان** فاذا اقطع ابراهيم اموالهم ما شئوا وعليهم الا ان يورثوا

حیات و الحزن

المجلد الثامن

ایمان را الیه  
آواز مستی از

وصى ال  
رحمن

نعمه آقا ابراهیم  
محلل باب

نفاق المومنین  
نفسه وداشته



الشيء الذي دفع المال

الشيء بانهم سلموا او قبضوا او رشت فيها فحكم بان ذلك بعد من التهمة وان قيل لا خصوصه  
وادخل في الامانة فبرادة السادة وان لم يكن ذلك واجبا فله امتحان فاما الوصي بصرفه في  
الدين مع المدين خلافا لما لاك والشاخص انفسه المرحوم لانا ما بال السعد نور الله رفته  
وكذا ان الكفاف حال اذا دفع الوصي الى التيمم مالا بعد البلوغ فانه لا يصدر في الامانة في قول  
مالك وفي قول ابي حنيفة واجابوا بالبعد عنه وروى سليمان بن عبد الله بن علي بن النعمان  
قوله مع يمينه منقذ من الموتك صغير يبلغ حد الكعب وام يبلغ مبلغ الرجال كمال الاب  
ان يسلم في علي او يواريه لعل او خدته وينفق عليه ذلك ولو كان الولد بنا لكانت رغبته  
لما لم يلزم المحنة لان المحنة مع الاجنب واما فان فضل شئ من كسب الولد عن نفقة يملك  
الاب الى ان يبلغ الصغير فان كان الاب سبيرا فحاجته منه على المال اخر القاضي انك من  
ومعه على جدي عمل ليحفظه لما ان يبلغ الصغير وكذا في كل احوال الصغير فاضني ان يبا  
التفقات في نفقة الاولاد الوصي اذا اتفق الزم على الصغار حتى تبت التركة سبق  
منها شئ ثم جاء غريم وادعى على الميت دنيا وابنية عند القاضي وقضى القاضي بترك  
بل الغريم ان بعض الوصي قبل يجب ان يكون الجواب في هذه المسئلة نظر الجواب فيما اذا قضى  
الوصي بترك الميت ثم ظهر دين اخر والجواب انه ان الوصي ان دفع الى الاولاد مالا القاضي فلا ضمان  
عليه ولا على القاضي ولكن الغريم الثاني يسع الغريم الاول وبشر ان فيما قضى ان كان المقيض  
فاما وان كان مالكاً فمقتضى حصة المقيض وان دفع الى الاولاد بغير امر القاضي فمقتضى ان بعض  
من الوصي حصته من المقيض ان شاء وبطل رجع الوصي بما قضى على الاول سطر ان كان في زعم  
الوصي ان الثاني سطر في دعواه وفيما امام البنية لارجع تركت على الاول وان كان في زعم  
ان الثاني يحق في دعواه وفيما امام البنية رجع تركت على الاول لان في الوجه الثاني زعم الوصي  
انه صار غاصبا نصيب الثاني بالدينغ لا الاول فيضمن ولا كذلك الوجه الاول فيسلك النفقة  
كذلك تقول ان اتفق عليهم بام القاضي فلا ضمان على الوصي وان اتفق بغير امره فعلى القاضي  
لاني الدين يتقدم على الميراث وعلى حق الوارثة احكام الصغار لا سائرهم وذكره  
عقبه الوصي اذا خلط مالا التيمم مالا فمقتضى لا يضمن لان الاخر اذ عنه في حق الوصي مستعذر  
او مستعسر فيسقط اعتبار هذه الحكمة في وصايا النجزة وفي التمس اذا خلط الوصي مالا مالا  
التيمم فلا ضمان عليه كذا قال ابو يوسف وفي مجموع التوارث في سطر كانه الوصي ان يخلط طعام  
بطين الوصي ويأكل منه بالمعروف وفي فتاوى رشيد الدين الام اذا خلطت ماله مالا الولد  
واشترت الطعام واكلت مع الصغير ان اكلت ما اراد على حصته لا يجوز لانها اكلت مال

نعم ان من عمل  
او اكل من عمل  
او خدته

ظهور ما لم يكن  
معدا من الوصي  
الترك او ضمانا

خلط الوصي مالا  
التيمم مالا

ربيع

التيه انتهى لرحمة نفوذ الاب والجو الوصي وسؤال الوصي لا يجوز الا بغير  
او غير سيرة من قبله في كتاب الوكالة من سيرة المفتي لرحمة الوصي اذا دفع المال  
الى الصبي بعد ما ادركت وام بولس رشداً ثم صلح بعد ذلك من لا يسير لولاية الدفع  
نصاب واجمعوا على انه يبيع منه المال حتى يبلغ خمس عشرة دينار باع او اشترى ان فيه نفع  
اجازة الحاكم كما للصبي الا ان يبيع المشتري عن ابتداء الثمن اليه فان لم يبلغ الشاري ثلث الثمن  
ودفع اليه الثمن برى وكذا لو دفع الوصي المال اليه وهو سخي فخره والوصي اذا دفع المال الى  
الصبي يضمن في ظاهر الرواية رازة في كتاب ادب القاضي فاما الوصي لانا ما يملك  
الصبي سبب جبره ولهذا لا يرد على بايع الوصي بالبيع ولا يبرء من ذمائه اشتره الوصي  
شرح السراج الكبير في باب امر العبد وغيره وينفذ اخر الوحيين بالخصوص في حقوق الميت  
على التمس وعدمه وينفذ فيقول التهمة للصغير ببقية ما يملك او يوزن او يباعه التيمم على كل  
وينفذ ايضا يسع ما يكتسب عليه الهوى والتلف ولا يبرء من كلفه ولا يبرء من ذمها فاضمان  
نظيره من عدم التوراة في حقوق الناس على الميت والاطس من تعليم خلافة ويقيم ذلك ثم  
شرح الزبائد الكسبية ايضا فراجع كتاب الوصايا منه ورجع به اليه بذكر الخصائص في شرح مختصر  
الطحاوي وفي النفقة ايضا شيخ الاسلام رجل اشترى لولده الصغير ثوبا او ثمن  
في مال منه ليرجع به عليه ذكر في التوراة ان لم يشهد عند ادائه الثمن انه انما ادرك ليرجع تارة  
لا يرجع اذ في بين الولد والوصي الوصي اذا ادرك الثمن زمال منه لا يحتاج الى الاستسما لان  
القالب زمال التوراة منهم بقصد من الصلة والترع فبحاج الى الاستسما وكذا الاب اذا قضى  
مهر لولده ابنة لانه ان لم يشهد لارجع وكذا الام اذا كانت وصية لولده ما الصبي ثم تركه  
الاب ان لم يشهد عند ادائه الثمن لا يرجع ماضيان وصي باع صبيعة للبيته من مفسر  
يعلم انه لا يقدر على ادائه الثمن مالا ابو العباس ان كان البيع سبع رغبة ماضيان بوجلي المشير  
ثمة ايام فان اوفى الثمن والا نقص البيع مالا فخره وينبغي ان لا يجوز بيع الوصي اذا كان يعلم ان  
المشتري لا يقدر على ادائه الثمن لان بيع الوصي من هذا حاله يكون استسما كما لا بد ان ادرك الثمن  
قبل ان ينقض القاضي بطلان البيع الان يبيع هذا البيع لا ان القاضي نصب تاما خصوصا  
للصغار ماضيان اوداة مالت لزوجهان مرض مودة الى من سلم اولاد في حال  
الزوج اليك وسلك الى الدمال يصير بغير المأنة وصيا للاولاد وكذا انك رضى بغيره واراد ان  
تزوج من ابنة من كان ذلك ايضا ماضيان وصي ادعى على الميت دنيا فخلطوا  
القاضي بل يخرج المال بغيره مالا بعضهم لا يخرج الا ان يبرى عن عبائه ان لم يخرج القاضي بغيره ومالا

نعم ان الوصي  
دفع ان لا يبرء

هم والوصي  
بالبيع والاذن  
بغيره وادعى

اشترى لولده  
الصغير او ثمن  
او ثمن لولده  
او ثمن لولده

بيع الوصي  
من مفسر

مراود و  
الى احم  
لجود

ادعى الوصي  
على الميت







لازمه انوار علی القیاس مشغول  
بکی جن جنان کی بطلان و التسلط  
بر ذلالت و التسلط علی قیاس

فما من امر من الامور  
ولا ريب في

افضل ما لومى

انحصار

العلماء  
بالاسم

انسان قی اوصاف  
منہ و انفس



القسمه  
موجود  
من

الصلح ولا القسمة أو وارتد لم يملك تركته فان لم يستغرق لا ينفق ان يملكها اما لم ينفق او ينفق  
مستند حاشية الميت ولو فعلوا يجوز دليل الاستحسان أو هو المذكور في فتاوى صاحبنا ولو  
ولو استغرق تركته لم يظهر من محط الوارث القسمة وهذا الظاهر في المحط وكذا غيره ليعتق  
حق الوارث بالتركه سابقا ولتقدم حق الميت حتى لا يمتنع رد القسمة رضي الغرماء الا اذا اذن من  
التركه ما بقي وبنه الوارثه الغرماء بعد القسمة او اذاه الوارثه من مالهم بقدر ارشهم او وارتد من  
ماله بشرط ان لا يوضع في التركه او ضمن اجنبى الدين بشرط ان يبرأ اليه ويكن الضمان في اصل  
القسمة او ضمن وارتد بهذا الشرط وبشرط ان لا يمتنع الميت ولا وارتد جازت القسمة اذوال  
الامتاع محلا ما اذا كان الضمان في اصل القسمة حيث لا يجوز لطلال البيع بهذا الشرط كذا القسمة  
حتى الوارث يطالب بدين لو كانت التركه مبدية ولو استغرقها دين لا يملكها بارتداد الوارث  
الميت بغيره او اذاه وارتد بشرط البيع وقت الاداء او اذاه من مال نفسه مطلقا على شرط البيع  
او يرجع يجب له ان على الميت فقير التركه مشغولة بدينه فلا يملكها حتى لو ترك انبا وقاد وبنه  
مستغرق فاداه وارتد ثم اذن للفقير في التجارة او كاتبة او بيع اول ملكه وفيه استغراق تركه  
بين الوارث لا يمتنع ارثه اذا كان هو وارتد لا يرد الوارث لا ينفق بدينه تركه مستغرق بدين  
الارضا او غرماء لعدم ملكه وينفذ بيع القاضى وكذا مولى في على من ما دون عليه من محط ليس  
لأن بيع القرض والى بدينه او انما يبيع القاضى والانباء الدين على ميت كجدة وارتد او وصيه  
يجوز ولو لم يكن بيدها تركه او ينفق عليها اخذ مال الميت او اظهره ولو اظهره وارتد اخذ ارثه فلو  
صدقة المدعى فلا يثبت له ولو كذا بطلقة بتاسيس على بيع تركه لغيره مع انها ليست  
في بدينه او مال له كجدة وجه وان جرد فله وجعلها مقام مورثه وفيه نظر من عليه دين لم يستغرق  
نظمي ام من ورثته يبيع حصته من الدين لا يبيع حصته بغيره للدين لانها ملك الوارث الاخر  
اذا الدين لم يستغرق ولو وقعت الوارثه لما احدثهم كما اذا تركه ليعقضى دين مورثهم وهو لم يستغرق  
فقتضاه صحيح لانه يبيع منهم حصته بقدر الدين لانهم لو دفعوه لا اجنبى لاداء الدين يكون  
بيعا كذا هذا ولو استغرق لا يبيع حتى كوماج احدثهم اذ ابا بغير اذن باقهم وكفى الميت بغير  
اذا تم جاز في حصته لو لم يستغرق التركه بدين فذلك هذه وما قلنا على ان يبيع الوارث شيئا  
من التركه قبل اداء الدين يجوز ولو لم يستغرقه وفرد او ابا او اكرام او اكرام لم يستغرق واذكر  
ان يبيع الوصى تركه مستغرقه صحيح لو يقيضه وليس للغرماء ابطاله فحق الوارثه فباع  
الوارثه كما منها مع التمسك في بر المشتري فالحاكم محض المشتري او البائع ولو اقر في بدين  
المشتري ضمن لو ائلفه والا فلا كذا القسمة في اوصافها ما عليه دين فباع بغير ارثه

صحت

بعض تركته وقضى دينه وفقد وصاياه فالبيع فاسد الا ان يبيع بامر القاضى وفيها والوارث  
ان يملك ويطلب الوصى غير ما وفاء بدينه ولا وارتد سواه وفيها لو باع وارتد كبر شيئا من التركه  
ليس لوصيه نقضه ان كان في بدينه شيئا من ذلك يستطاع ان يبيعه وينفذ بدينه ووصاياه  
لحق للوصى بيع شيئا من التركه لاداء دين الميت ولو فيها ما يفيض به الدين لانه كقولك ذلك  
حتى تركه فيها دين لم يستغرق نسبت فجاء الغريم فانه باخذ كل من منهم حصته من الدين وهذا اذا  
اخذهم كله عند القاضى اما لو فقه باخذهم اخذ منه جميع ما يبيعه ح للمورثه اخذ التركه لانهم  
روى عن الدين والوصيه من مالهم فحق الاستخلاص وان لم يملكوا محلات الاجنبى ولو انورده  
ولم يكن المال بقدر ملكهم سبيها للدين ولو زائد عليها فلهم استخلاصها ما ادا وبنه كله لا ينفق  
تركه كحق حتى ينفق به ماله بارتد من الوارث الوارثه او اذاه بدينه يبيع تركه لهم  
فانفقوا عليه فحلوا قضاء دينه وانفاذ وصاياه من مالهم فلهم ذلك فلو اختلفوا فلو لم يكن  
بيدها لبيده ووصاياه ولا يملكه الا قولهم فحق الوارثه فانهم في انبائات الدين انما هو  
وارثه لانه خلقه فيبيع البيه عليه لكن لا يخلف اذ لو لم يكن لا ينفق الوارثه على الغرماء واذكر  
لو اقر وارتد بان هذا اربعة عندنا قبل قوله ولو كذا بغيره غريمه لانه كونه قبل هذا القول يملك التركه  
مستغرقه وانما في المستغرق فلا يبيع اذ الوارثه بدينه وان اذن فلان وصدة الغرماء  
او كونه او مال من الميت او مال الوارثه من من في الغرماء لا كذا في الوارثه اذا استغرق  
يبيع ملك الوارث ما اذاه او اذاه في ملك الغير فلم يبيع ولم يعلى بغيره من الغرماء او اذاه ملك  
لهم في التركه وانما لهم استيفاء حقهم ولا يخلف الوارث لو اكرام او اكرامه وبعده  
واجابه ودين وصفا بدينه حتى في التركه من دفع المورث الوارثه لا الوارث بل الام  
القاضى حتى يرفع الوارثه حتى وهذا اذا لم يبيع الا اذاه الاخر او اذاه الدين منه حتى  
لو اذاه ان يجامع من عليه دين الميت فله نقضه لو لم يكن الميت بدينه او اذاه او لو لم يجره فاما  
ولا يفيض وانما يفيض وصية الوارث لا يبيعون الا الوصى بها خلا ولو اوصى فذبح لا يفيض ارثه  
بها اربعة خاصة من احد الوارثه يبيع حصا من الوارثه بما له عليه ونظره في ذلك حتى الكل  
الا ان لا يفيض حصته فقط واذ اذيت حتى الكل فاما ثبت فوارعاه وقضى به اما لو اذاه حصته  
فقط وقضى بها فلا يثبت حتى الباقين فحق اوليها فاعلى واوليها ملكي ورثته من ابا  
فلو قضى عليه فظهر على جميع الوارثه فليس لاحد منهم ان يبرح بجهة الارث اذ حصا مورثهم  
مقتضا عليه فلو اذاه احدثهم ملكا مطلقا ليعلى اذ لم يفيض عليه في الملك المطلق فلو اذاه

ما لم يملكه











يكون عليك العبد من لا عليك فقل مع هذا الصلح لا خصال كون الزكوة خير من الصلح  
 واما لا يكون ولو خصة فقل ان يكون اكثر او اقل فيكون شبهة الشبهة ومن غير معتبر ولو  
 صالح المورد بعضهم ثم ظهر على البتة ان يلو صالحه على غيره معلوم في ماله وادخلوا  
 ذلك في ماله لم يكن للورد سبيل عليه او ما في يده ليس من الزكوة بل من بيع ما كان في يده  
 فلو اظهروه في الزكوة فلهذا على اخذه من يده فلهذا على الارث لا يظهر بعد صلحهم  
 ومن البتة ان يمين له بل يدخل تحت الصلح او لا او اية فيه فقل لكل منهما وجه وعلم  
 وحواله شبهة فلو دخل تحت ماله ولو كان ما ظهر عينا لا يوجب افساد الصلح ولو رتبنا  
 فلو استثنى الدين من الصلح جاز الصلح والام بجزء الوجه وان كان افساد ماله على اقل من  
 حصته جاز ولا يوجب للورد ولو علم او ان اقامت بعده بينة انها امره بطل الصلح  
 جامع الفصلين **قال** وليس للوصي ان يرضى مال اليتيم والا لا بال بلا خلاف للمالك  
 ان يرضى في ذلك في قول ابي حنيفة والاصحاب والجمهور ايضا في قول مالك ومحمد بن صاحب  
 شعبة في كتاب الدعوى **واعلم** ان ارضي مال يبيع عنه فان حسن الطريق والافضل  
 امام اهل الفقهاء ان يرضى له المالك في البيع **اشترى** الفقهاء للبرهان **يا** الوصي  
 مال القليل بغيره فاحسن فهو باطل لا يملك بالقبض في عين هو ناسه **فتبين** كتاب  
 الاوصياء ان يقول كونه ناسه اياك بالقبض فالحال لو اخذ المذهب فان مال اليتيم لا يبيع  
 البتة ولا يملك الوصي هذا المذهب والجمهور لا يملك حال العفة وبيع القصور الذرية فبحر حال  
 العفة لا يبيع المالك النام بالقبض فكيف الذرية لا تجزى حال العفة **اشترى** الاسلام  
 ولو نصب العاقب وصيا وعين له اذ العمل جاز **فتبين** في كتاب الاوصياء في لو غلط  
 الوصي النصف المورثه للوصي في مال يجر ان كان خير اليتيم اذن العاقب فيه اول ما ذكر  
 ولو لم يكن الا ان يخط نفعه فيستحق عليه حله اذا كان اتفق لهم اخذ مورث الايمان  
 او اختلف في حق يتفق على العقب في ماله ووجه حتى يبيع بوضع ذلك عليه ليس ذلك  
 الا اذا اتفق عليه لم يرض عليه **فتبين** في كتاب الاوصياء **يجز** في مال يركب ام الصغير  
 اذن الاب بعد بلوغ القصر ان اتفق عليه فيه في صورة لا يصدق الا اذا كان الشاهد  
 جميع اب او وصي قال بعد بلوغ القصر بعت ارضه وانفقت ثمنها عليه قال يصدق في  
 المالك واما ابو زر والشيخ السبكي يصدق في لو بعت داره او العاقب اذ لا يلج في  
 وان لم يوافق **فتبين** اقول وجه غير ظاهري فانه ايمان ارضي وضع الامانة بوضعها فيشقي  
 ان يصدق في **اشترى** الاسلام او يملك مال لا يدخل الدين من يرضى **فتبين**

ارضي مال  
 اليتيم

ارضي مال  
 اليتيم

ارضي مال  
 اليتيم

ارضي مال  
 اليتيم

ارضي مال  
 اليتيم

ارضي مال  
 اليتيم

ارضي مال  
 اليتيم

ارضي مال  
 اليتيم

ارضي مال  
 اليتيم

ارضي مال  
 اليتيم

وصي العاقب اذا قدر له العاقب نفعه فنفقها على الصغار فانفق عليهم الزكوة في ذلك لعدم  
 كتابة الميراث فيهم او افلا السور على ذلك ومن ينفق ولو اتفق الزكوة في مال نفسه لرجع  
 بل لا الرجوع فيه في ارضه **اقول** الظاهر انه لا يرضى لغيره العاقب يتعين كما  
 هو جواب حكم من الزكوة في مال نفسه حكم من غيره في بيع الاسلام **والوصي** ان يرضى  
 مال اليتيم ولو وقف وكذلك هذا الذي ذكرنا في الجرد ووجه وكذلك وصي الاب والوصي الذي  
 نصب العاقب وذكرنا في العدة والوصي لا يرضى مال اليتيم مع هذا لو ارضى لا يكون خيانة  
 حتى لا يشترط في القول والعاقب يرضى مال اليتيم وتلك في الاب والاصح انه يرضى الوصي  
 لان العاقب يملك الاسترداد ولا يملك الاب (الوصي) وفي موضع اخر وليس للوصي الذي  
 نصبه العاقب ان يرضى مال اليتيم ولو ارضى كان خائنا والاب لو ارضى في غيره ماله لا يجوز  
 الا في بيعه وبعضهم حوز والافضل لان يكون ذمنا على المسترض ولو ارضى جاز ذلك اذا  
 ارضى على ارضي والعاقب يملك ارضي مال اليتيم والعاقب اذا ظهر الميراث في الانفسه  
 العاقب انما يملك ارضي مال اليتيم او المجد ما يشترط يكون عليه لبيته ما اذا ارضى  
 بملك الا ارضى بل يتعين عليه الشرط بملكه ارضي في غيره وكذا اذا ارضى من يرضى الميراث  
 لا يرضى لليتيم الا ارضى لا يجعل له الرجوع وكذلك انما يرضى المالك لانه الغنى بذلك  
 ايضا وصاحب العدة في اجازات ثوانه صاحب الميراث وما يرضى ليس للوصي  
 ان يرضى مال الوصي الا اذا ارضى لمن في عياله وكذا لا يرضى ولو ارضى صار خائنا  
 وبعض المسترض ايضا في ثوانه ظهور الدين استحق القيم اذا ارضى مال المسحوق بانه  
 عند الحاجة في ذلك اخر للفقهاء الاساتيد لا يكون له ما يشترط في وقف العدة ارضي  
 ما فضل في علة الوصي فلت وسعت لو لا احكام الدين غير استاذ الامام الاجل بحمد  
 الله واستاذنا الدين الاستر وسنن وكان كبير في العدة والنظر من ملاءمة السيد الامام الاجل فامر الدين  
 الشبهة من الله روجه انه كان احياج لا شر اجازة زمان عليه في السيد الامام  
 ولم يكن في يده ثمنه قال فاستقرض من مولى مسجده ففاضل غلانه فلم يرضى فان  
 ذلك لا يمنع الامام الاجل فاقضى جواز الا ارضى منه قال ان هذا اخر للفقهاء واعرض على  
 الوصي فانه لمن يملك عليه ويحب عليه جاز في يركب اياها المتولى فتغيرت لا لا خلف  
 ولو استقرض الوصي لنفسه مال اليتيم حتى وعين محمد انه لا يرضى والاب لو فعل ذلك  
 لا يرضى كذا ذكرنا في العدة وذكرنا في الصغير لو رضى الوصي ومن نفسه مال الصغير لا يجوز  
 ولو فعل الاب جاز لان قضاء الاب دين نفسه في مال الصغير ينزل بيع مال الصغير

ذكرنا وصا  
 النور  
 ما فضل  
 في علة  
 الوصي  
 فلت  
 وسعت  
 لو لا  
 احكام  
 الدين  
 غير  
 استاذ  
 الامام  
 الاجل  
 بحمد  
 الله  
 واستاذنا  
 الدين  
 الاستر  
 وسنن  
 وكان  
 كبير  
 في  
 العدة  
 والنظر  
 من  
 ملاءمة  
 السيد  
 الامام  
 الاجل  
 فامر  
 الدين  
 الشبهة  
 من  
 الله  
 روجه  
 انه  
 كان  
 احياج  
 لا  
 شر  
 اجازة  
 زمان  
 عليه  
 في  
 السيد  
 الامام  
 ولم  
 يكن  
 في  
 يده  
 ثمنه  
 قال  
 فاستقرض  
 من  
 مولى  
 مسجده  
 ففاضل  
 غلانه  
 فلم  
 يرضى  
 فان  
 ذلك  
 لا  
 يمنع  
 الامام  
 الاجل  
 فاقضى  
 جواز  
 الا  
 ارضى  
 منه  
 قال  
 ان  
 هذا  
 اخر  
 للفقهاء  
 واعرض  
 على  
 الوصي  
 فانه  
 لمن  
 يملك  
 عليه  
 ويحب  
 عليه  
 جاز  
 في  
 يركب  
 اياها  
 المتولى  
 فتغيرت  
 لا  
 لا  
 خلف  
 ولو  
 استقرض  
 الوصي  
 لنفسه  
 مال  
 اليتيم  
 حتى  
 وعين  
 محمد  
 انه  
 لا  
 يرضى  
 والاب  
 لو  
 فعل  
 ذلك  
 لا  
 يرضى  
 كذا  
 ذكرنا  
 في  
 العدة  
 وذكرنا  
 في  
 الصغير  
 لو  
 رضى  
 الوصي  
 ومن  
 نفسه  
 مال  
 الصغير  
 لا  
 يجوز  
 ولو  
 فعل  
 الاب  
 جاز  
 لان  
 قضاء  
 الاب  
 دين  
 نفسه  
 في  
 مال  
 الصغير  
 ينزل  
 بيع  
 مال  
 الصغير

العاقب من

انفق الزكوة  
 على الميراث

ارضي مال  
 اليتيم

ارضي مال  
 اليتيم

ارضي مال  
 اليتيم



نفث والاكثرت ذلك بثلث الغيرة والوصي لا يملك الا اذا كان خيرا للغير وذكر في وصايا العدة  
 واجمعوا على ان الوصي لو اراد ان يولي ربه من مال اليتيم ليس له ذلك وفي نوادر صاحب  
 المحيط الوصي اذا استقرض مال اليتيم يمل ببيع ذكر شيخ الاسلام انه لا يملك ذلك في قول الشيخ  
 وذكر شيخ الاسلام ان فيه اختلافات الشايع وقال بعضه ان الوصي يملكه والا فلا  
 والاصح ان لا يملكه في آخر وصايا شرح الطحاوي الاب اذا كان يحيا لا يباين ان ياكل  
 من مال الصغير على قدر حاجته ولا يكون مضمونا عليه والوصي ليس له ان ياكل من مال الحيوان  
 الا اذا كانت لاجرة في ذلك فياكل قدر اجرة وفي نوادر صاحب المحيط بعض الشايع  
 والله اعلم الاب والوصي اذا باع مال الصغير في دين نفث يجوز كما يجوز ان يرهنه بدين  
 نفث لانه يملك القرض فيما للغير فيه مستغنى كتره في الاجرة ونحوه في جواز الرهن والبيع بدين  
 فانه لانه لو لم يقع كالحظ او كالبديهة او بدعوة فمما عطف عليه التلف فاما البايع  
 لم يعرف منه الا ربه فيخسر عليه التلف لانه فتمت فبشعير اليتيم فجازت تلك هذه العدة ما  
 سمعته من استاذي في اراض القبول مال الوقف على ما سبق في نوادر صاحب المحيط  
 الوصي اذا استقرض مال اليتيم وعرف فيه ويرجع ثم انفق على اليتيم مدة من هذا المال الذي  
 عرفت فيه يكون مبررا وليس له ان يخذل حجاب ماله لانه صار مضافا فلا يخرج من العدة  
 ما لم يرض الاثر العاقبي او لا منصوب العاقبي فصول العادل او من من استقرض  
 ومعتقون بطلت لان المولى لفظ مشترك بين معنيين احدهما مولى الغنة والاخر مولى  
 فلا ينطبق لفظ واحد في موضع الانبات بخلاف ما اذا حلف لا يحكم مولى اطلاق حيث  
 يشاء في الاعلى والاسفل لانه معام الغنى ولا سابق فيه الا ان يبين في جودته مال في المكان  
 فوجب الوفاء حتى يقوم اليام ولم يوجد فبطلت فواردة وررررر القول وما ذكرته  
 حتى ينظر وصية بالمرء وانما تصور المسئلة ما اذا مال على سوال كالتفهم في تعليقه شيخ الاسلام  
 باب فيما يكون قبول الوصية رجل مال غيره انت وكليل بعد مولى يكون وصيا ولو قال انت وصي  
 في جولي يكون وكليل لان التوكيل والايضا امانة الغير معام نفث في القرض الا ان ياتى بغير  
 الموت ايضا في الجوة توكيل يستغنى احد ما سبابة الاخر ولا يثبت الا ايضا بالقبول كالايم  
 التوكيل الا بالقبول ما مضى في الوصايا لا يملك العاقبي القرض في مال اليتيم مع وجود  
 وصية ولو كان منصوبه كافي ببيع الغنة استثناء ونظائر في آخر كتاب الوصايا والذكر انظر  
 في كتابنا انه يملك فيما يملكه ضرورة كاشتهر في البيع في الكتب ولعل المراد ان لا يملك كل حرف  
 شيخ الاسلام ويصلح وصيا فاما اوقاف العاقبي مكانة بالغا المعلوم في كل من سئل من اسن

كان م

واذا اصرقوا اليه  
 لا يحن عليه التلف

الوصية للمولى

لفظ  
 الاصل  
 وقوله

نصف العاقبي

الفصل في  
 الوصية

رجح

وبما في الوصايا من الاسماء استثناء ونظائر في الفروع الثالث اقول مال في الاصل  
 والوصية والولاية بعد موت وصيه لا يترتب له كماله وجب الترتيب والوصية بالولاية لا والار  
 وفيهم ضم ادخل العاقبي مكانة رجلا اجيبا او واحدا منه كبر او لواله وصي لاجب سبيل في العاقبي  
 مطلقا ومن الاستحسان سبيل مادام صغيرا تاثيرا كبر يكون الولاية له انتم شيخ الاسلام ومن  
 المسلم للغير وبالعكس مالا لاولي لم يملك لابنهك الله عن الذين لم يملككم في الدين الاب  
 والاشاء لانه معتقد انه يساوي المسلم في العاقبات حتى جاز البيع في الجاهل في الجوة فكذا في الحاش  
 لاولي في داره في الجامع الصغير الوصية كولي وهو في دارهم باطله لانه يروى عنه وقد نصبا على  
 بر من يملك لم يملك انما يملك الله عن الذين يملككم في الدين الالة وفي السير الكبير ما يدل على  
 احوار ووجه التدقيق انه لا سبق ان يفعل وان فعل جاز كذا في الكافي والنهاية اقول لا يملك بعده على  
 وجه التدقيق ما يدل على قوله في الجامع الصغير وهو في دارهم فانه اخر من حرلي ليس في دارهم وهو  
 المستحسن فاما الحرلي مادام في دار الحرب لم يملكها بخلاف المستحسن فانه ليس له ذلك وهو الاول  
 ما ذكر في السير الكبير وررررر في كتاب الوصايا اقول مال في المحيط الماني ولو اوصى  
 مسلم حرلي في دار الحرب لا يجوز هذه الوصية وانما اجازة الورثة مقدرة في بين الوصية  
 للمحرر وبين الوصية لاجب باذا على الشك والوصية للوارث والورث ان استخ حوازه  
 الوصية للمحرر فيكون الشك لان الشك فيها في ايم وهذا لا يجوز للمصير والحرلي الوصية  
 للوارث ما استخ حوازه لم يكونا متساويا في الاول انه لو رده للورث في حقه يجوز ان يات  
 على ذلك وانما استخ حوازه لم يكونا متساويا في الورثة وكذا الوصية لاجب باذا على الشك فيحرر  
 باجازة لهم ولان الحرلي في دار الحرب لم يزل الميت في حقه والوصية للميت باطله كذا في مسئلة  
 الحرلي في وصايا الاصل وفي شرح الطحاوي ما لو اذكر في السير الكبير ما يدل على جواز الوصية للمحرر  
 واحلف الشايع فيه منهم من دفع تبا في الاصل وتبا في الحرلي والوصية لاجب ما في الكافي ومنهم  
 من مال في المسئلة روايان بكذا ما لو اذكر في السير الكبير ان الوصية للمحرر باطله بصورة  
 المذكورة لو اوصى مسلم حرلي في دار الحرب لا يجوز الا اذا ما عطف عنه ورايت المسئلة التي  
 نقلها صاحب المحيط في شرح السير الكبير لم يخس وقد فصلها بتفصيلا وانما يستغنى كثير الاظفر  
 بما قالوا انه يدل على الجواز ظم ارفه غير ما ذكره في موضع اخر من مقتول لا يباين ان يصل الاصل  
 المسلم المشترك انما كان او بعيدا عما كان او ذبا او استدل عليه ما جازت منها اثبت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حسن ما تبارك المكنة حين خطبه او مرفع ذلك الى  
 الاستحسان ابن حزم وصغير ابن ابيه لم يفر ما على غير اهل مكة فيقول ذلك ابو سفيان

اوصية  
 مستحقة  
 وصية



وادخلوا في حال ربنا فانه لا يملكه احد من خلقه ولا يملكه احد من الملائكة ولا يملكه احد من  
 الاطلاق قال عليه السلام بعثت لائم كلام الاطلاق فتركت ان ذلك حسن في حق المسلمين  
 والمسلمين جميعا انتهى فحفظوا علم الله ان ان ارادهم بما يجرى على الجواز لكلامه هذا لكن من  
 اراد التوفيق لم يطلع على المراد فوفق روحا بالغيب مع عدم استغناء ما ذكره في الفرق الثلاثة التي  
 بين السرخسي بطلان الوجهة عليه لعل هذا الكلام على انها محمولة ينبغي ان يفعل ولو كان الجواب  
 في دار الحرب لا ذكرناه في الحديث ثم الفرق الاول في الفرقين لا يستقيم على ما نقلناه في شرح السير  
 ما خلا في جواز صلة الجاني وعدمه لان جواز الوجهة له وعدمه لا يقتضي الفرق عدم جوازها  
 شيخ الاسلام رحمه الله ذكر في التواريخ اوصافها بغيره فبعد استنباطها فقلت بكتاب  
 سائر العلماء درهم قال ابو القاسم انما يفعل ذلك باذن جميع الورثة وهم كبار وصفت الكل ان  
 يمكن الشايب كغيره القتل وان كان بعضهما كغيره القتل لا يقتضيه وقضى ما رواه في السراجية اذا  
 الوصي في الكفني اراد بعد اوصي الزائد وان اراد قيمة فالحكم لا يستلزم لانه ليس بخير لبيت  
 واليتم الصالحات للرحم يصل الجاني في صلوات الانعام في الوصية وفي الجواز  
 غصب الثلث الوصي او شئ منه من الوصي واستملكه او كان غيب في البيت شئ من الغائب  
 معمر فاداد الوصي ان يجعل المستملك صدقة عليه في الميت قال الصغار للوصي ذلك لان فيه  
 فخر الميت قال ظهير الدين وكذا ان يجعل ما على الغائب الميت العسر واليسر الميت صدقة  
 له منه وان يعقره في الثلث قال الزاهد في قيل لا يجوز ذلك في الذين يشار على انه لو اوصى  
 شيئا من الصلوات والصلوات وثمة روي على العسر في الجرح للوصي جعل ما عليه لهم بل لا يبريه  
 في القبض منهم ثم الصدق عليهم قال والفرق هو ان قبض الغصب بعد الموت فيستوفى عن  
 قبض الصدقة بخلاف قبض الدين فانه قبله فلا يتوب فقلت في كونه رويهم باقية عليهم على  
 حالها والله اعلم قال الزاهد في وقال استاذنا وهذا القول احب الماصي فوجد رواة الجواز  
 في الذين ايضا منها ايضا وفي الغائب اراد بالصدق شيئا قال انه ان يصدق لاوله  
 الكبر والقرابة اذا كانوا امة وليس لاراسك لغيره الا اذا قال له صدقة شئت قال  
 الوالي في هذا الخلاف الوكيل بالبيع سيع في هذا فانه لا يجوز الفرق انه لا يملك في الوضع لانه  
 لا يملك للصدقة اما البيع سائر فيمكن فيه الصدقة ورواها في سلام انه قال لا يجزئ لولده الصغر  
 لان الغائب يصرفه في بيعه فليكون واضعا في نفسه وما يصدق لغيره في دفع الموصية  
 او المارجل ما لا يملكه بالصدق فيوضع الوصي او المارجل في ابنته او ابنه جازا جازا  
 ثم قال بعد اسطر ولو وضع لغيره الصغر الذي لا يفعل القبض الجرح المارجل في دفعه في دفعه

الوصية بالكلية

جعل في الوصية  
 من الصدقة  
 الوصية بها

امة بالصدق  
 صدقة الى ولده  
 او امة  
 او لغيره  
 او امة  
 او امة

وكيفية

الكبير والصغير الذي يعقل القبض فانه يجوز قلت قول علي اراده في الابن في الذي لا يعقل  
 القبض لان الوضع فيه اضعاف فاشبه الاطفال في الاموال والله اعلم في السراجية والرحمة في الاموال  
 منه ايضا اقول بس المراد بالوضع في الولد الصغير الذي لا يعقل القبض وضعه في يد من يعقل  
 مات ان لا يجزئ بل المراد بالصدق بالمال عليه ووجه عدم جواز ذلك هو عدم اضعاف نفسه  
 فافضل لنفسه كما نقله انفاذ العائنة شيخ الاسلام وفي مجموع التواريخ ويجوز للوصي  
 الاستدانة لاجل اليتيم والايام اراده بها اجماعا وفي الغيبة للزاهد في الوصي الاستدانة للصغير  
 عليه استدانة على الصغير باذن الحاكم يرجع عليه اذا اتى اموال الميراث فانه يرجع على الوصي وكذا  
 الاستدانة لولو لا اذن الحاكم الصالحات للرحم يصل الحكم وفي التواريخ العائنة  
 اتفق وصي الغائب على اليتيم على اليتيم ثم استقرض وانفق عليه لا يطلاله اليتيم بالاستدانة  
 بل هو في الاستدانة اراد الوصي الاستدانة على الصغير جاز ذلك ان كان امة الوصي  
 والا فالحكم يرجع امة له الحاكم فيأمره ثم يستدين عليه وفي الترجمة الوضع احوط الا اذا  
 تفرق بعد الحاكم فيستدين بدونه وقبل الاستدانة بدون الرضا يمكن هوام لا منها ايضا  
 كتاب التواريخ وشذو ان رحل مات وترك امة فارت المرأة باح للزوج  
 وصدقه الا في ذلك ولكن انكر ان يكون هذا الميراث لثالث فان القول بهذا القول  
 له عند الجرح وحكمه وروى في الجرح في الجرح في الاثبات الزوجية بالية وعاقول ان  
 وهو الاستدانة القول في الزوج والمال بينهما على قدر حوائجها وكذلك الاخلاق في الزوجة  
 مات وترك زوجا ما في الزوج لرحل ان هذا الميراث لثالث وصدقه الا في ذلك انكر ان يكون الميراث  
 زوجها ما يبرهنه فاس هذه المسئلة على المسئلة الاولى والبرهنة وحكمه وروى في التواريخ  
 فقالوا ان الزوجية تنقطع بالموت فلا يتصل قوله الابائية ولا كذلك الغيب لانه لا ينقطع  
 بالموت والموت استنادا لبراهن وجهه الميراث لثالث او امة او امة ذلك لا يطلاله من  
 الميراث كما كان في كتاب التواريخ في فضل اراسه والسكنى ثم اخلفوا بعد ذلك  
 في كيفية ميراث بين ذوي الارحام من اولاد الاولاد فكان ابو يوسف يقول ان لا يبره  
 في الغيبة اول من يقع به الخلاف حتى اذا انتفت الاجداد والاباء واختلفت الاباء في الغيبة  
 على الاباء ان لا يبره في خط الانثيين وان انتفت الاجداد واختلفت الاباء فالغيبه على  
 الاباء ثم يفعل نصيب كل ذكر من الاباء المولود ذكر كان او انثى ونصيب كل انثى المولود  
 ذكر كان او انثى وان اختلفت الاجداد في ميراث الاجداد لم يجمع ما نصيب الذكر منهم فيقسم  
 على اولادهم لانه كل خط الانثيين وان اختلفت صفاتهم في المولود والامه وجميع ما لا يات فيقسم

استدانة الوصي

امة المراه  
 عاج عليه  
 او الزوج  
 عاج

صالح من الاموال



















بشره ولولا ان يسبق على امره لفرقة بها عليهم قال دورى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه  
قال انما كان يوسف بن ماسد واليهوم الاخر ملائحة من اخاه السليم فزوف اخاه السليم جادا او  
بدا لاخرة الله تعالى بنار جهنم فما قيل اليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
للعجوة التي كانت جالسة بين يديه العجوة لا تدخل الجنة قال ذلك على جهة التخييل فثبت  
العجوة لذلك انها ما سجدوا حتى قال لها عليه السلام لا تدخلين وانما عجوز من اهل  
ملكك شاك فتدخلكها وانت شابة فسررت بذلك ورفعت فما امكن في كونهما قال  
انتم تعلم كلامه وكان هذا في مسأله ولم يكن مقصده من التعريف فحاش السامع لجهله وعدم فهمه  
تلاش في على العالم كن من ارجهم وغدا بها والعقبة وادوا لها في السامع ان ذلك تلاش على  
كذلك بينهما الرجوع الى الاحداث والنوازل والواقعات الاصل عند اهل السنة والجماعة  
ان السلطان الجار سلطان الانبا جار فان ذلك الفعل خارج عن ولايته هذا ما قبل ايج  
رحم الله ائمة السلطان اذا جاز انقول ان انقول فيما بينه وبين الله تعالى في قبل الشواب فيما بينه  
وبين الناس سلطانا وله ولاية الا ان جاز فانه لا ينفذ حكمه في ذلك واشتدت الروايات  
في ايج رحم الله تعالى في المعاصي اذا جاز انقول يعني في الحكم الذي جاز له ان يقول في فانه  
هذا الكلام انه لا يجعل حكمه فيما جاز ما دحض بينهما والعاض انما اطلاق خلاف الحكم في المجتهدين  
راي ناض ان خلاف ما حكم العاض الاول فانه ليس له الا اطلاق لا دورى في على من اطلق  
رضي الله عنه انه قال يا حبيبت الكوفة لا اهل فقرة فقرة بما عزم رضي الله عنه او لا فقرة فقرة  
عزم قال رضي الله عنه حتى لا انقضاه الله بنا لا فقرة الشرايع وما ينطبق به من احكام في كل  
موضع جاز سقط ما جاز وقيل منه ما عزم في واليه قيل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال السلطان اطلق الله في الارض لا تغير واظلمه قيل له يا رسول الله ان لم يفعلوا ما افرم  
الله انقل ما بائرونا فقال عليه السلام عليكم ما حكمتم وعليهم ما فعلوا اسمعوا واطيعوا ما لم يامرهم  
بالعصية فانه لا اطلاق له في معصية الخلق ومعنى قوله فكل الله في ارضه يعني رحم الله تعالى  
لان ارضه معصية من غير الوقوع في النار كذلك الظل معنى يمنع من الوقوع في النار النفس والسطا  
يمنع الرعية من الوقوع في المعاصي ما فانه الحدود وعليهم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيكون  
هو السبب المانع لهم من الوقوع في النار واذ امكن لهم سلطان في منع فيما بينهم ما وعظم فقرة  
صا ويحتمل ان يكون المراد ما اطلق الرعية والسياسة ويحتمل ان يكون المراد من اطلق العنان في  
يعال تلاش يعني في اطلق تلاش فكل من يعييش بعصاينه ايضا فاقيل فكل الله كيف يكون تلاش  
جازا قال المراد من اطلق السلطان والعوام الا ان ائمة الناس يستطيعون تحت الاستجار

[illegible]

الحلوة في  
ارض عميرة  
او التفرق

اسلامی تنظیمیں

العناصر الجارية



قال الله تعالى لا يخلق الله نفس الا وسمها قال والسماء بوزن الصغار رضاء الله تعالى عليهم  
وتم خلقهم ما يوصلهم الصلوة لا يستغل عليهم بالمال الذي لا يعلم بقدره واعلم ان قال وقد تم شغل  
قلبه بشئ من اعمال الدنيا فذلك ليس بخير من الشغل بعد ذلك لا محالة ونحوه انما محاربه  
وهو انما محاربه في وقت الطاعات وفي وقت الخيرات وفي وقت الصلوات وفي وقت الغزوات وفي وقت  
ويومئذ من يقف على قدميه ومن قال الفاسخ هو الذي يمنع الغضارة من الصلوة والاربعين  
المواضع السنوية الا ان لا تكون صلوة عليه وسلم حين رآه رجل اعين بيمينه في الصلوة  
انما هو الوقوف عليه خشع جوارحه وشغل من عارته رضى الله تعالى عنها في سيرة النبي عليه  
السلام فقال يكون في وقته واما اذا كان من غير وقتها فليس عليه ان يدخل وقت الصلوة  
فان ادخل وقت الصلوة بغير وقته وحينئذ كان لا يوقتها فاما بعد صلوة وسئل عن  
صلوات في ثوب وعنده ان يحسن طوافه في صلوة تبين ان طوافه في صلوة وهو صلى الاحسن  
وعنده انما ليست بصلوة ثم ظهر انها كانت عليه لا يجوز صلوة والوقوف فيها انما هو في صلوة  
الامر وطوافه بغير حقيقة لانه طواف طواف او اما القبلة فلا يوصل الى مسقطها في جهة القبلة  
والما يعرف في جهة الخلق وقد ذكره في الرجح الحوادث والقول والوافات  
فان قيل روي عن النبي عليه السلام انه قال رفع العلم عن الصبي حتى يحكم وقال عليه السلام  
الاحكام والامامة الشهادتان اما حكمه من طائف يكون سببا في احكام الله تعالى  
عليه قال في هذا جوابان احدهما ان الاحكام لمة بنائها الاصل حتى يعرفه ان مشكلا  
حالة البقعة فالتشهاد كما عرف انه صلح لعمارة الله تعالى اياه ذلك في شامه وادامته  
حلاوة حتى يطعم في حال البقعة بغير عهده الا انما اذا كان استدلاله على ان يبلغ البقعة  
الذي صلح لعمارة الله تعالى اياه في الخطاب عليه وان كان لا احتمل ان يكون انما لامة  
بطا اوانه فيعلم ان يصلح ان يكون انما يوصف بالصبايكل وقيل البلوغ وان لم يحاط  
بالشرايع بل يحاط بالاسلام قال في المبلغ سبع سنين او عشر سنين وقيل الاسلام الا انه  
بعد الحكم يحاط بالاسلام فاذا اسن مع اسلامه قيل له لو مات على كونه في هذه الحالة لم يورث  
ابنه قل ان قال نعم لانه روي في هذا ان احدهما ان رفع العلم عن الصبي حتى يحكم والاشرايع  
العلم عن الصبي حتى يفعل فاذا رآه الا انه لم يحكم في خطاب الشرايع وانما في قوله على خطاب  
الشريعة علما بالخبر من جميعا فيك الفاعل المهور والنصار وسائر الكفار من يكونون قال  
القول ما قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه حين سئل عن هذا فقال اما اني اعلم ان الله لا يعزب  
عنه شيء ولكن لا ادرى ان الله اجبت او ان الله اراد اني اما جنة واما انما

في رت

الطوبى

السلام الصبي

اطفال الكفار

مكرر

مكرر ان انما كذا في الجنة لا محالة قال الملاكمة ليس لهم نار ومع هذا لا يكونون في الجنة فذلك  
لا يكون لهم ثواب الطاعات قال الجوارح نوعان نوعان العفو القوة ونوع منها الخلاص  
عن النار والاكرام بنوع الجنة والملاكمة ثواب واحد وهو الخلاص من النار وسئل عن قوله تعالى انما هو  
الصواب وارجم غير صاب قال الصبر على غنة ارجم صبر على الطاعة وصبر على العفة وصبر على المحنة  
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان صبر على الطاعة يعطيه الله تعالى مائتي درجة  
ما بين درجتين سيرة حسنة عام ومن صبر على المحاراة اعطاه الله تعالى اربعمائة درجة ما بين درجتين  
حسنة عام ومن صبر على المعاصي اعطاه الله تعالى ستمائة درجة ما بين درجتين سيرة حسنة عام  
ثم قال يجب على المؤمن ان يعلم ان له حرة عظيمة لا اولى من غير النبي عليه السلام انه اولى رجل اسلم  
باسرار الكعبة وهو يقول حرة هذا البيت ان تغفر لي فقال له عليه السلام قل بحسب من ان تغفر فان  
حرة المؤمن عند الله اعظم حرة من هذا البيت فيقول المؤمن ان يعرف الله رغبة عند الله تعالى فلا  
يضعه جزاءا وهو من في احوال غنة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس للمؤمن ان يزل غنة  
المعاصي حتى لا يبق يوم القيمة ففلسا الرجح الحوادث والقول والوافات سائر الامم  
احدها صاحبة ناصرت الامام بعد ما صلى ركعة وذهب ونوصاهم انواكلوا اخرتها الا ان كانت على  
بالحدث فيقوم من ركنه ما اذا تشددت فام يضل كل واحد منها وكفينا على حدة لانها من احث  
وهذا هذا خليفة له كانت الصلوة ركعتين فلا يتغير بعد ذلك بنية الامامة في الاول ولا في صار  
كواهر القوم ولا يتغير ايضا بنية امانه الخليفة لان عليه الامام صلوة الاول الرجح الحوادث  
والقول والوافات وسماه صلى الله عليه وسلم شهابا سارا كما قال بعد اظلمكم ثم بارك  
قبل له فبارك هذا الشهر قال يرفق للظلمة والخرات في هذا الشهر اكثر ما يرفق في غيره ويعلم له  
بعد ما عرفه روي في الخبر سجدة في رمضان تعدل الف وخمسة سجدة في غير رمضان قيل له  
ما معنى قول الحسن بن فضال بعض ما بارك يا ذاك معناه يرفق بهما كما يتولى من ركنه  
بشارتي وسئل عن معنى قول النبي عليه السلام اذا دخل اول ليلة من رمضان فتحت ابواب الجنان  
وغلقت ابواب النيران وصعدت حرة الشياطين قال معنى قوله ابواب الجنان الى النور  
ثواب طاعتهم وتنزل الرحم عليهم في كل وقت حتى يصير في الاعتقاد كما ان ابواب الجنان مقفولة  
على الصالحين ومعنى الشياطين انهم يفرحون بعبادهم واثامهم الا وقت اخر ولا يكتب عليهم الخطيئة  
لعلمهم بدينهم ويتوبون فيقصر الله لهم بشار كان ابواب النيران مغلقة ومعنى القول انه لا يعلم الشيطان  
ان ثواب طاعتهم مغلقة وعقوبة عصيانهم مغلقة وانما كيد لا يتغير في هذا الشهر وانهم استغفروا  
شرب الخمر والزنا واللعن اكله فيصير في الاعتقاد كما ان يغفلون في الخبر ان الله تعالى يوم ملائكة

بيان الصبي

حرم المؤمن

سائر الامم  
فاحث في ذلك  
الاقام

مكرر







اختلاف الاربعة والعشرون سكوتة عند بيع زوجة او سبعة عمار او اربعة اسير على ما انشأ  
 مشايخهم فخرهم فاما ما كان في كتابنا فيسقط المقتضى به الخامس والعشرون راه بيع عرضا او دارا  
 ففوت فيه المشرى زمانا فلو ساكت سقط دعواه السادس والعشرون احد عشر على الضمان  
 قال لا ادرى اني اشتريت هذه الالة ففوت في حياض ففوت سكوت الشريك لا يكون لهما السبع والعشرون  
 سكوت الموكل حين قال له الوكيل ليتم اربعين اني اريد ثمنه ففوت في نفسه ففوت له الثانية  
 والعشرون سكوت ولي العبد العاقل اذا راه بيع ويشترى اني الفاسدة والعشرون سكوت  
 عند روية فخره بشئ ثم من سال ما فيه رضى الشكوت سكوت الخائف لا يستحق سكوت اذا  
 حده بلامه ولم يمتد حقه هذه الشكوت في جميع الفصول وفيه زدت ثلثا ما انشأ من  
 الفقه الاولى وقعت في تحريرها اثنا عشر اربعة الاب وهو ساكت فليس له الاستدوار  
 الثانية انشأت الام في حياضها ما هو معاد ففوت الاب في نفس الام الثانية باع جارية  
 وعليها حل ووطا ولم يشتر ذلك للمشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها او بالبايع  
 ساكت كان سكوتة بئزلة التسليم فكان الحل لها كما في الظاهر ثم زدت اخرى الفراه على الشخ  
 وهو ساكت شري ثم لم يظفر في الاصح واخرى على خلاف فيها سكوت المدعي عليه ولا فخر به  
 انكار وقيل لا وكيس وفيه نقض الاخلاصة فمن حسن وفتون ثم رأت اخرى كتبها في الشخ  
 في اثنا عشر سكوت المولى عند سؤاله عن اثنا عشر بعد بل السبعة والشكوت سكوت  
 الايمن عند نقص الميراث من العبد الموهبة كما في الفقه استنباه اول ذكر في شرح الكفر  
 منها ايضا انه يصير مورا عا بسكوتة غيب وضع رجل ساعده عنده وهو يظفر وزدت عليه اخرى  
 وفيه ان من وضع ساعده عنده رجل وسكت وذهب يصير مورا عا وذكر في ابصارها ما في  
 الحيط رجل زوج رجلا بغير اموه ففوت العدم وقيل الفسنة ففوت لان قبول التهمة دليل  
 الاجابة انه نص ففوت السائل اربعين ثم زدت عليه جارية واربعين وفيه ان وصيه  
 لميت لواحد جارا فحين تولى التجارة لا الميرة والاخر فافسكت او اساد ذلك بغير  
 الورثة بجمعة الوصيين واما ساكتان جاز ذلك ويكفر ذلك في جميع المال وهو لم يمتد  
 الكفر كما في الحائنة الى الحيط البطلان هذا زدت ثمانية واربعين وفيه ان السكوت يكون  
 استنباه المدعي فادفع اذ قال صاحب الدار ساكت اسكن بكه والافاخرج ففوت كما استنباه  
 بالتمسك بكه وسكوتة وفادفع اذ قال الراعي المالك لا ارضى باسكت واما ارض بكه  
 ففوت المالك فمن الراعي لم المالك ما ساءه اذ اعى سكوت المالك اقول ثم زدت ثالثة  
 واربعين وفيه ما قال في البسقي بالعين ثم زدت اليه اموه بلاجها ففوت مطالبة الاب با

في كذا  
 في كذا

بعث اليه من الدار والمزاج وان كان الجواز فليطالع الطالبة بما يليق بالمعصية من اذا  
 لم يجز بما يليق بالمعصية فله استدوار ما بعث والعقد ما يجز للزوج لا ما يجز لها ولو سكت  
 بعد الزفاف طولا ليس له ان يجاهه بغيره وان لم يجز له شئ ثم زدت رابعة واربعين  
 وفيه ان اذا ذهب الدين لمن عليه الدين فانه اذا سكت الموهوب رضى الله وسقط  
 الدين لان سكوتة وعدم رده من ساعده دليل القبول عادة واما مال من ساعده لا يخل بطل  
 ويحق الدين على حال ذكره الربيع في شرح مسائل شتى في كتاب الكفر ويحق ان يجعل هذه  
 سادسة ثم زدت خاصة واربعين وفيه ما في العارية ففوت صاحب الحيط المشتري  
 عده على انه باعها ثلثة ايام ثم ان المشتري رآه العبد يحج الناس باجر ففوت فهو رضى وان كان  
 يحج بغيره لا يكون رضى لانه لم يتركه الاستدوار الا ان المشتري لو مال عبده العجن في لا يكون  
 رضى انشر ويحق هذه بعد السكوت التي جعلها في الكتاب ثالثة عشر ثم زدت سادسة  
 واربعين وفيه ما في العارية وغير ما سعى الى المشتري مال لاخر احدث على خلاف وسكت ثم قال  
 ان البطل فافه جارية انشر ثم زدت سابعة واربعين وفيه ما اذا رآه في الصغير بيع ويشترى  
 ففوت بيق ان يكون اذ قال كما في ثاوي ما سعى الى المشتري ان يجعل هذه واما من ان في العشرين  
 سابعة عشر وثمانية عشر اقول وفيه انما خاتمة ففوت سبعة مواضع سكوت الاجل يكون  
 اذا رآه اذ اذ ما وسكت او اذ رآه او خلع عليه او تزوج عليه او وسد اجل او  
 صدق عليه ففوت الاجاب والقبول ثم ادى الحرة بعد ذلك في جميع دعواه الابائية  
 انشر في السلام العاخرة الثانية عشر الفرض افضل في الفحل الا في سائل اربا الحرة  
 افضل في انظاره الواجب الثانية ابتداء السلام ستة افضل من رده الواجب الثانية الوضوء  
 قبل الوقت مندوب افضل الوضوء بعد الوقت وهو فرض استنباه والسنة تسعة  
 عشر بالمولود ان يستبرأ من ان يفرج به وراه معه اسم الله تعالى بما عليه في الحديث ربح المولود  
 ربح الحرة وقال المولود في الدنيا ثم وفي الاخرة سرور وندور في هذا المعنى من الاخبار ما لا يحصر  
 والاسبق المولود الذي يولد على الفطرة فانه اسم الله يعطيه يوم القيمة ويكتب عليه ان الرب بعد النجوم  
 والموال والاوان كذا في منج الاداب ورواها في حايات مخالفة لابل الحايكية فانه لم يولد بها  
 بحث برهنوها في التراب حال كونها حرة وفي الحديث من ترك المرأة مكرها بائنا ثم اكون اول  
 ولد بائنا لم يسمع الله له ولا حسنته انما كاري قوله ففوت في نفسه انما هو سكت  
 الذكور حيث يد بالاناث وفي الحديث من انسل الاستبراء هو الاستحسان لكن ان استحل الانثى  
 في الحين والنيات قد تعد منها لان خالك هو الخلق في التكرار في هذه البسقي في هذه بيانية

في كذا  
 في كذا

في كذا  
 في كذا

في كذا  
 في كذا

في كذا  
 في كذا



مع محذور بالرجال يرضى فاحسن البهمن فسر بعض نزع المصالح الاحياء البهمن بالزوج  
 بالانكاح ولكن الاوجه الجمع الاحياء كمن تلك النيات له ستر انما هو من فصل الاناث  
 اخباره بالجمع ونسبه اليه ان كثره والنسب عليه السلام كما بين المحذورات على صيغة المفعول  
 الى المبدأ جهازا بما سماها بانكاحها لا ينفك عنها النيات وقال عليه السلام ما انت الله تعالى ان  
 يرضى ولدك بالامانة فزمن النيات وقال عليه السلام لا تكبروا النيات فانها الله تعالى عليه  
 السلام ارضوا بالاناث وان كانت واحدة ذكره في المنيع وعبر الاب بنسبه الولد به النسبه  
 بالكسر والسكون والنسبه بمعنى من كلامها بمعنى النسبه مع الله تعالى اعلم ان رحم المرأة مصل  
 وعصب وعروني وراس عصبي في الدماغ وفي عظم الكبد ولها من بارادتها قبلها ولها  
 زمان نسبه اليها من تحت النطفه وفيها قوة الاساك للابن في الرحم من وقت ادخاله  
 هناك في سائر الاجل قوة العنق وفي ما المرأة قوة الاتصال معن الاثر في بعض الاجل كالنطفه  
 المحرجه بالبين قال القاضي النجاشي المسمى المولود في الرحم من وقت ادخاله في الرحم  
 التحلل والذوق في هذه النسله جميع البهمن ويضعف به ايضا في كل من كان في الرحم  
 مشا بعد الاثر صاحبه بنسبه في تمام وقام عليه احد ما كثره وسبقه على الاثر على نسبه الولد  
 مائة بجانب الاب واول بجانب الام كذا في منيع الاب ويعلق المولود في رحمها نسبه  
 الى طاهره في النجاش ولا يعلق في رحمها صغيرا ويعلق النفس في رحمها والصحيح النجاش ولادة  
 المرأة اذا وضعت فمن ينفك او ام انما ينفك وان وسيرة نفس ونباتات وليس  
 في الكلام على جميع على فعال غير نفك وعشر اول كل شيء رطب اوله الطيب يعين الام ونسب  
 الطيب القرم قبل ان يمس فاذا يمس من ثم هذا كالعقب الطيب اذا يمس من ربيما يولد  
 في اونه العيني ويعين في اونه البشري بحيث يبر فيه فقامت الصلوة من بين روي في النبي عليه  
 السلام انه قال ان مولودا كان في بطنه واهن في سراه ونفك عنه ام الصبيان ذكره في  
 الاحياء ويحكى بالتميز المصادم التحريك كالمولود كما باليد او يمسق الترم بطعم وكان النبي عليه  
 السلام اذا كان بالمولود في الاسلام قال اللهم اجعله رافعا الباء والفتح والياء والقباء والنسبه في الاسلام  
 حسنا ويعين في المولود في اليوم السابع في الولادة او ينجع عنه يقال عن مولده اذا خرج عنه  
 يسعه وباب ادوين العقيقة واجبه عنه احد وسنه عنه الشفع وسحقه عنه ناكدة في المنيع  
 وفي الحديث العقيقة من الشاة المفروضة على ولادة المولود في العقه بالكسر وهي الشاة الذي يولد  
 عليه كل مولود من العسل والبراق سميت الشاة بها لانه ينجع حلقه في اليوم السابع كذا في نكار  
 الصحاح قوله العظام شاة بان وعز الجارية شاة ذكره كان تلك الشاة او انشربه قال جميع

ونسبهم

ونسبهم ان نفق وسوى نفق بين العظام الجارية في كل شاة وهو قول مالك والاركان الحسن  
 وقنادة في الجارية لعقيقة في نسبه انه قال رسول الله عليه السلام العظام من نفق لعقيقة قبل  
 معناه انه يجوز من سلاسله في الامانة بعقيقة او انه كالشئ المبرور لا ينفك الاستماع به يوم ان  
 يتأكل بالعقيقة وقبل معناه انه شاة لا يبر معلق بعقيقة لا ينفك لانه ان مات طفلا  
 ولم ينفق عنه ثم اعلم ان صفات شاة العقيقة كصفة الشاة الاضحية وما لا يجوز في الاضحية لا يجوز  
 في العقيقة وقال ربيعة ومحمد بن ابراهيم العنبر يجوز العقيقة ولو بمصنوع كذا في شرح الصحاح  
 وروي عنه انه قد علق النبي عليه السلام عن نفق بعد ما بعث انبيا وفيه شبه على انها لا تسقط  
 بالنفق في الوقت المبرور ويقال عنه ربح العقيقة ان يقول عنه ارادة ان يبرجها على خصية  
 المحرجه قبل افعالها اللهم هذه عقيقة فلان فلان فلان ربحا بربته الباء للماضي والحركة  
 بوجه وعظمها بقطعه ووجهها بجلده وشعرها بشعره اللهم اجعلها فدا لفلان فلان من النار  
 والاكبر للعقيقة عظم من عظامها قبل يقطع في الفاضل وبعض القائلين ان من النساء من يعلق  
 الولد عند الولادة فحمه بالحق في مطبخ ويغرق باني اذ انما يبر يطبخ في الماء او يجره والماعلى  
 وزن الدخول في جمل يفتح الجبر وسكون الدال المهملة بمعنى العضد ان يقطع عضوا  
 ثم يعلق والاكبر منها ان ذلك الجبرول شئ ويصدق بها ان ذلك الجبرول يطبخ وذلك  
 الرابع العقيقة في اليوم السابع او في اربعة عشر ان لم ينفك في السابع او في اربعة عشر  
 ان لم ينفك في اربعة عشر ولو قال في الرابع عشر او في العشر في الكلام انب واول  
 كما لا يخفى ويعلق رأس المولود في اليوم السابع الا قبله ويصدق في بوزنه ورجا او ينفك في  
 السنة وقد ورد انه عليه السلام ان فاطمة يوم سابع حين ان خلق شجرة ونقص في بوزنه  
 فقة والودق بكسر الراء وسكونها القزوب من العفة وكذلك كانت او السلف يحنون في  
 بدة بالهجرة الام ان اول الاسلام مولد اليوم السابع نصب على طرف يحنون فانه المهر  
 بالطاء المهملة والهمزة ساكنة وحين ينفك يولد فحقنا سرور ان يقطع العشر وقد ولد الانبيا  
 كلهم يحنون سرورين كانه لهم سلطانا يجر احد المولود ثم الا ابراهيم عليه السلام فحن في باب  
 ضرب ونفق وهو من ينفق سنة كذا في المنيع وذكر في بعض التفاسير انه يحن نفسه  
 بعد يوم ما في سنة فزعمه كذا يقطع بعض الفضلاء من النبي عليه ولم اذكر في حلقه ليس  
 بسنة بعدة في الام او السنة ان يقول الام اربا ثم ارضاع الولد بنفسها في الحديث ليس  
 للصبى خبر من لبن امه او رضعا او حلا كونه الاصل فان لبن المرأة الحما يعبره اعداء  
 اربسري واخره فطهر بوماما ولا يعلق امراته التي رضع ولها ان ذلك المولود يربا بغيره

مر عظمها

على صيغة المجهول

او يطلع



بالوكة قال النبي عليه السلام لا تقبلوا ولدكم من امرأة الفيل بركت الفارس من قبيد عشرة اى بغيره  
 وبهكك معنى ان المرأة اذا جمعت وجهك فبها ما اذا اخذت به الطفل على سوء اثره  
 في بطنه وانه زوجه فاذا صار رجلا وركب الفرس فركضها رجا او ركضت الفيل سقط  
 غرضين فوسه فلما كان ذلك كالتفيل ثم ان في شرح المصاحف والاصحح انما يصح يقال فلان  
 بالام وزعا اذا لم يلقه ولم يلقه عليه او لا يلقه ولا يلقه في بكائه ففان الغاية فان ذلك البكاء  
 ذكره تامليل وحمد لله تعالى ورحمته واستغفار لابي وانا ورحمته في الاضمار ان ذلك الفرس يقول اربعة  
 اشهر لا اله الا الله واربعة اشهر يقول محمد رسول الله واربعة اشهر يقول ان محمدا هو الله والوالد  
 الكافر يقول لذلك الا انه يقول لعنة الله على الذي بدل الاستغفار في منيع الآراء وحسن  
 اسم ولده فانه يدعى يوم القيمة باسمه واسم امه واسم ابيه الى الولد باسم من اساء الانبياء وروى  
 ما يسمى به الولد عبد الله وعبد الرحمن وكذا ذكر عن ابن عمر قال قال رسول الله عليه السلام ان  
 اسماكم الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن وان اصاب احد من الانبياء ما اضاف الى اهل اسما الله  
 تعالى الذي يخص المنجدين في كلمة الشهادة بالآخر اضافة الى اسم الرحمن الذي كان رافقه  
 وعلم رحمة وكان النبي عليه السلام يغير الاسم القبيح الى الحسن قوله جاء رجل فحدثنا مسابقة  
 يسمى اهرم بالصاد والهمزة في الفهم وهو النطق وذلك غير مستحسن في التقال فساد دره حيث  
 قال رسول الله عليه السلام ما اسكت اهرم فقال كانه لهذا الاسم بل انت زرعه وهو  
 بضم الزاء المعجمة وسكون الراء المهملة قطعه في الاربع وفي نسخة بقائه احبب احسن فكانه  
 قال كنت منقطعا بل انت منيت مفصل بالارض وجاء اخر اسمه المصطفي كغير الجيم فساد  
 المنيعت بكسر العين وكذا في التمرنت نسي عاصبه فساد النبي عليه السلام جميله ولا يسمى العلام  
 يسارا بضم السين واللام فساد في الاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع  
 اللام على وزن برض مضارع على ان الشرف في باب علم كذا في شرح المصاحف وروى ان الاربع  
 ولا يلق من العلام وهو الفوز والاربع في معنى لان الناس يقصدون هذه الاسماء التفال  
 بحسن اني طاب ما عابها وربما انقلب ما قصدوه لا الضم والاشارة الى الله المصطفى وليس من  
 المرض ان يقول لك انت اسمك كذا كانه بغير الاستغفار فتقول لا اله الا الله فبذلك  
 وكذا في الاسماء مثل ان يقول لك انت ان مستغفرا بل عندك بار فتقول لا ولا بسببه  
 حكيا ولا ابا الحكم يعقبن هو الحكم الذي اذا حكم لا يرد حكمه وانما منع في التسمية بها لان الحكم اسم  
 في اساء الله تعالى وان الله تعالى هو الحكم واليه الحكم وذلك لا يلقن بغير وقد يقال الحكم اسم  
 في اساء الله تعالى كما حكم فلا يسمى بغيره ولا ابا عيسى لانه ان عيسى ابا كما روى ان رجلا سكر

صلى الله عليه وسلم

نكره

في يومين

الى عيسى فقال النبي عليه السلام ان عيسى الاب لا نكره ذلك ولا عبد فلان ما عبد الله  
 تعالى وروى البررة عن النبي عليه السلام لا يقولن احدكم عجلوا وامن الحكم عليه الله تعالى وكل  
 منكم ما الله تعالى ولكن يتكلم غلاما وجارينا وفنانا قبل ان ياتكم ذلك اذ  
 قال على سبيل السطاول على الرقيق والمختر لانه والافقه جاء به الزمان العظيم قال الله تعالى  
 والعاكبين زعماءكم واما الحكم كذا في شرح المصاحف ولا يسمى بالاعمال بانه تركه في تحاشي الصحاح  
 ترك الرجل نفسه تركه اني عليه ما وعد بها نحو الشبه والامير وكذا ولا يجمع بين اسم النبي  
 وكنته فحوا ان يسمى بغيره او ابا الحكم لما قال عليه السلام لا تجعوا بين اسمي وكنتي ومن السن  
 رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في السوق فقال رجل يا ابا الحكم من يدرك ابنه  
 قال قلت اليه النبي عليه السلام فقال الرجل انا دعوت ابنه فقال عليه السلام سواك  
 ولا تكلم بكنتي قال ان شئت لا يجوز لانه ان يكتفى به ابا الحكم سواك كان اسمه محمد اولا  
 وجموع جمع التكنية اذا لم يكن اسمه محمد او احمد هكذا ذكر في شرح المصاحف وكلام الحسن مائل  
 الى القول الاخر وفي الاحياء قال العلماء كان ذلك في غيره عليه السلام اذا كان ساد على  
 السلام يا ابا الحكم واما الاثم فلا يثبت به واذا سمي الولد باسمه الانبياء والملائكة لم يجز  
 ان يلقبه او يشبهه وبصفه الراجح ان يورد ذلك الاسم ساء النصف وبه تركه على سبيل  
 الامانة والحق الا ان يواجم الشخص المسمى فيقول لا انت كذا وكذا يدور ذكر اسمه ويكره  
 الولد الا اذا ساءه محمد في الحديث اذا سميت الولد محمد فاكسوه وذلك لانه كذا اسمه  
 اسم النبي عليه السلام وروى في المجلس توسعة ولا يفتخر الا وجهه ولا يفتخر ولا يفتخر  
 وجهه ومن النبي عليه السلام ان يسمى الرجل ولده محمد ثم يلقن ويستم ولا يلقب الامر  
 بملك بكسر اللام الاملاك عن البررة عن النبي عليه السلام ان خضع الاسماء الى  
 افجها واخرها فانه يوم القيمة عند الله رجل اى اسم رجل يسمى بعقصر النار والدم الشدة  
 ملك الاملاك وكذا ما في معناه ولا يسمى السادات بغير سفاهة بن عتبة قوله ملك  
 الاملاك بانه يسمى بشاهه وقال بعضهم ان يسمى الرحمن الجبار العزيز قال صاحب  
 تحفة الاراد ونفسه ان عتبة شبهه ويكنى الرجل بكنه اولاده من العدة ومن شرح غايه  
 باني انه قد لا رسول الله عليه السلام مع قوله سمعتم كنهه باني الحكم فقال رسول الله  
 عليه السلام ان الله هو الحكم واليه الحكم الا لا يلقن ذلك بغيره تعالى فقال باني كان قويا  
 اذا احتقن في شئ اتواي فقلت بغيره رضى به الفقيه فقال النبي عليه السلام سمعنا ما  
 احسن هذا الحكم بين الناس ثم قال عليه الصلوة والسلام فالك في الولد فقال باني



في جوابه شرح ومسلم وعبد الله وقال عليه السلام في الكرم قال شرح فقال عليه السلام انت  
ابو شرح قصير يمكنه بذلك قال صاحب الصالحين هذا الحديث يدل على ان الاول ان  
يكنى الرجل والمرأة بكبر بينهما فان لم يكن له ابن فابكر بينهما ولا يكتن الرجل قبل ان يولد له  
وكذلك لانه شبه الكذب قال في مجمع الفصول رجل كنى ابنه الصغير بابكر وغيره كره بعض  
الشافعية لانه كذب فليس له ابن اسمه بكر والصحيح انه لا يكتن بابكر في الاكتماء واليه اشار  
سفيان بن عيينه في التلخيص انه اذا ولد له اثنى به او سجد في الاكتماء واليه اشار  
الحسن بن علي في الحديث باور الاولاد كرم بالكنى قبل ان يلقب عليهم الاحباب واعلم ان العلم  
ان صدر باب وام وابن وبنيت يسمى كنية والا فان كان بابكر مكره او لم ينفذ منه قطعا  
تسمى لقباً وما عداها من الاطلاق يسمى اسماً هذا ما عليه اصطلاح اهل العربية فاحفظ انتهى  
في شرح شريعة الاسلام لابن سبيل وفيها ان ينعوذ بالله من الشيطان فيقول بسم الله اللهم  
جنتي من الشيطان نجيتني من الشيطان وجنت الشيطان ما رزقنا يعني بعد عن الشيطان  
وبعد ما رزقنا من الولد فان قدر لها ولم يولد له غيره شيطاناً وانما قدرنا قول بسم الله لما رزقنا  
من غيره من كرم ان الشيطان ينعقد على ذكر الرجل فاذا لم يولد بسم الله احباب بعد ما رزقنا  
كما في قول الرجل ذكرني سلام التبريل في سورة اسرى غايه البرهانه في معنى ان النبي عليه الصلوة  
والسلام قال اذا جاعت فقل بسم الله الرحمن الرحيم فان حفظت لا تخرج الى كذب  
لك الحسنة حتى تغفل في الجارية فان حصلت لك الحسنة في الوقت فذكرت لك الحسنة  
بعد فحسنت ذلك الولد وبعد فانفس اعقاب اولاده ان كان له غف من الاصل منهم احد  
ذكره في شكاية الانوار وبعده سورة الاخلاص فيقول اللهم اني رزقني هذه الوقعة ارجو الخ  
وله السيد محمد امانه بركة الله تعالى ذكر ان شاء الله تعالى وقال النبي عليه السلام ارفع يدي  
على بطن امرأة وهي حامل وقال بسم الله الاحد الصدق الذي لم يولد له ولم يسم الله سمياً فاني هذه  
الطريق محمد باسم محمد صلى الله عليه وسلم فانه ياتي غلاماً فاني سمع في الحديث اني اذا كنت في الخمر فاني  
نصفه جورة سمائة بالاسم وقال بعضهم لو كان الرجل في عيين المرأة بحيث لو استلقا لوقع الرجل  
في جنبها الايمن ووقعت المرأة في جنبه الايسر فيقوم الرجل حين يري الخلاء ارجاءها الايمن  
او كرت باذن الله تعالى وقد روي ذلك مراراً فوجدنا في شرح شريعة الاسلام لابن سبيل  
والابن في العلم والاخر الجارية وهذا عندنا في العفة سنة واجتبه باور اولاد رسول  
الله عليه السلام عن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال شفيق الاصحبة كل دم كان قبلها وشفيق صوم ومضام كل صوم كان قبله وشفيق الكوفة

كل صدره كانت قبلها والمعقبة كانت قبل الاصحبة فصارت مشوفة بها المعقبة والعقبة ما كانت  
قبلها فصار قبلها وليس بعد شيخ الفضل الا الكراهة بخلاف صوم عاشوراء ومقتضى الصفة كانت  
المشوفة حيث جاز التعليل بها بعد الشيخ لان ذلك كما فرضوا في المشافعة لاخره في كونه  
فروني في نفسه والاعلم باب الرابع والابن في العلم والاخر الجارية والعقبة اربع  
شاة عند خلق راسه ابيض بعد ولادها بسبعة ايام ومن العلم ان يقول هذه سنة ومنهم من يقول  
يقول الحقيقة في الذكر سنة ومن الجارية واولادها في علمه السلام عن الحسن بن الحسن بن علي  
الحديث فمن ولد له ولد واجب ان يكتن في العلم بتاتين ومن الجارية شاة  
فانطلق في الجارية في الواجب والسنة وبعض الناس يقولون ان قول ابي جابر في العلم ان كره  
ذلك وليس هذا كركك وانما اراد به ان ليس بسون ولا واجب لما روينا ابن جابر  
الجامع الصغير في كتابه في السائل السورة والابن في العلم والاخر الجارية يعني انه ليس بواجب  
والسنة عندنا كنية صاحب خلافاً لذلك وتغير الحقيقة اربع شاة في اليوم السابع من  
ولادة ولده وبخلافه في راسه ولده خلاصة والحقيقة في العلم والاخر الجارية  
ليست بواجبة والسنة ولكن صاحب حذرة الاكل في كتاب الاستحباب وانما السنة  
هي على كنية او جارية الاصحبة في قول ابي عبد الله واما يوسف ومحمد والشافعية في واجب  
في قول ابي جابر والثاني حقيقة العلم والثالث حقيقة الجارية وهو ان النبي اذا خلق مشفرة  
اول ما خلق فانه يبرج للعلم مثاناً وللجارية شاة واحدة وهي سنة في قول ابي جابر  
والاصحاب وابي عبد الله وواجبة في قول الشافعية سنة في كتاب الاصحبة  
ومحدث السنن من مالك رحمه الله عنه قال اصل الاسلام كنية الكف عن قال لا اله الا الله  
او كنية ثمة في الاصحبة في الاسلام بعل والجارية ماض منه بعض الله تعالى حتى يعاين اخر  
عصاة من اسنى الحال والايام بالاقادار كلها يعني ما ذكره في الحديث المشهور حين قيل  
جبرئيل ما الايمان الحديث الى ان قال والعذر جبره ومنه في الله تعالى وفي حديث غيره  
شعب في ابيه جبره قال كنا جلوساً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قيل ابو بكر  
وعمر وسع كل واحد منهما قيام من الناس فسلمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم في علمها  
ثم قيل يا رسول الله انما الخطأ في العذر فقال ابو بكر رضي الله عنه الحسنة في الله والسيئة  
منه قال عمر رضي الله عنه والسيئات كلها في الله فاستمع طاعة في الناس ايا بكر وها كنية  
عمر رضي الله عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ساقضني شيكاً باقضي به امر اقبل بين  
جبرئيل وسليمان فاجبرئيل قال بئس ما كنت باعمر وسليمان قال بئس ما كنت يا ابا بكر ثم قال



انما اذا اختلفا اختلف اهل السماء واذا اختلف اهل السماء اختلف اهل الارض فخلقنا  
الاسم اقبل نقض شبهة ان القدرة خيرة وشره في الله تعالى وهذا افضل من ان يكون له  
القدرة تعالى او لا بعض لا يخلق الجليس فلهذا هو الاصل لا بل في السنة في الايمان بالقدرة والاطمين  
بمجانين عليه السلام وايضا كرهى الله عنه بما عساه بقدر الشراء الله الاخر الان طالب الصواب  
بالربيل في زمانه المطلب قبل الاستغناء جاهد في الله من جهاده والله اعلم في شرح السيرة  
الكبرى في باب الجهاد مع الامم وقد قال عليه السلام لا تحمدوا غيري بعدى زمان فانك  
الله اليهود والنصارى انما هم ساجد وركن الفداء انهم يقولون ذلك ووجهه بطلا ففعله  
مؤخر في قوله الى السماء وراى ذلك في القرب من ذلك الموضع المستقر في في رسولهم من  
القدر وقال ان كان هذا البتة فكلوا صاحب لحيها ما سلموا ما اراه وذكرا انه لما بلغوا الى اخر  
الحرب قالوا للمسلمين لم يبق في دارنا لا بيعة ولا كنية الاخرتموها في حاكمكم على دفن سلم ههنا  
في شرح السيرة الكبرى في باب الشهادة وما يصح به وسئل عن مال خداني ان ركنه فلهذا كان  
نكره وهو يعلم انه فعل مال انه يكون قبل له لو اسلم وتاب هل يصل الى الثواب طاعة قال نعم  
فيل له لو قد قال الله تعالى ولم يفر بالايان فقد ضبط عليه وقال وقد قال الله تعالى لا تنه  
وامن وعمل صالحا فاما ذلك ببدل الله سبحانه حسنة جميع النوازل في كتاب الايمان  
ولم ينقطع بتفصيل الملائكة على الانبياء والاشياء على الملائكة وتوقف فيه ذكره ابو بكر بن عتيق  
الطبري في اختلاف القضاة في تنقيح وفي جامع الصغير قال ابو جعفر بن سليمان من غر كنية  
في الرجال والنسب والحظوظ واخر ذكر الحظوظ فظاهر هذه اللفظة بتفصيل الانبياء وفي  
كتاب صلوة الاصل مال بنو ابي غنيمه في الحظوظ والرجال والنسب مقدم ذكر الحظوظ  
فظاهر بتفصيل الملائكة اجلاس ناظر في اواخر كتاب السيرة وقد ذكر في كتاب  
الحكايات لمحمد بن منيخ سمعت الحسن بن زباد يقول ادركت شيئا ما يكون في الدنيا خيرا  
واباؤهم ووزنهم في القرآن كلام الله تعالى لا ياجروا في دورى الحسن بن ابي مالك ان قال  
لا فضل خلف من يقول القرآن مخلوق ولا خلف من قال ليس مخلوق وفضل خلف من يقول  
القرآن كلام الله تعالى وخبر الحسن بن علي بن ابي اذ اختلفت العقول لا يكون يعقوب قال  
ابو يوسف بن جابر الوقي في خلق الكتاب والاطلاق الاجل في كتاب الايمان والكفارات اهل  
رواية بشرى من الله ليس بشي انما خلقت رجل سورة في كتاب الله تعالى ولا بالقرآن ولا بالعبادة  
والا بالصلوة ولا بالصيام ولا بشي من طاعة الله تعالى الا اني لو خلقت فقال والصلوة لا افضل  
كبر كان في خلق غير الله تعالى وتوكل والصلوة لا افضل كبر اني لو لم اخلق الله تعالى ولا افضل كبر

بقرآن

عنه في الاصل  
بعد قوله ان يكون

مقتضى ان  
والحكمة

سئل سئل  
خلق القرآن

والقرآن لا افضل كبر هذا كله واحده لا ينفي الاحاد انما خلقت بشي دور الله تعالى ووجله والاشي  
سواء وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ما وصف لك على هذا المعنى في هذا الكتاب مقتضى  
هذه ان القرآن سواء الله عز وجل ووجه اجلاس ناظر في كتاب السيرة امان من عامة  
المسلمين لا يكون في وسع كل واحد ان يرجع الدلائل ويخبره لكن ينبغي ان يرجع امانا وينبغي ان يراى  
تاثير ورجح امانا على امانه وراى طريق الحق والصواب بطل عنه قول الباقين فلا يجوز العمل  
بغيرهم كالجمعة اذا صبح عنه دليل لا يعمل بالباقي وانما كان كذلك لان الناس كلهم ما توردون  
بالعمل تام الله تعالى علما كانوا وجهلا غير ان العلم ما توردون باللائل والظاهر من جميع اهل الدلائل  
والعلوم ما توردون ترجيح العلماء وليس في وسعهم غير ذلك ليكونوا المتكسرين بام الله عز وجل فقالوا  
قال انج وروى عنه شدة است كلام جدان است وخوانه كلام جدان هذا مذهب اهل السنة  
والجماعة والنج يكون مذهب اشعري بدعت است والله الموفق جواب الفتاوى رجل  
صلى بغير طهارة وعلم انه ذنب فتاب واستغفر به ان حذر النكاح فلهذا في بابي كلمات  
الكثرة كتبت في كتاب الشجر فلا يفيد بها جواب الفتاوى سئلت ان الله تعالى  
موصوف بصفات بل يجوز ان يقال ان صفاته خصوصه معدودة وبه كذا وكذا وليس بصفات  
اخرى او يقال انه موصوف لاخص صفاته فان كان يجوز ان يقال ان صفاته لاخص يلزم  
من ذلك ان يكون الرجل عارفا ببعض صفاته ووزن البعض قال يوشى مال الله تعالى في  
حق الانبياء فقال انبياءهم فقصنا عليك ومنهم من انقص عليك ومع ان الايمان ان  
تؤمن بالله وبلائك وكنته ورسوله فبين ان الايمان ما يكفى والاسل على الاجال واجب  
وان لم يعرف على التفصيل والتعقيب كذا كذا يقول في حق الصغار ان يوصف بالابليس  
بالربوبية وان ينفي عنه ما لا يليق بالربوبية على الاجال ثم بعد ذلك اذا لم يقف على الاوصاف  
لا يفرق وهذا يروى ان اكثر سيجات الملائكة سبحان الملك القدوس لان في قول سبحان  
نفي عنه جميع العيوب والصفات التي لا يليق بالربوبية وانبت الملك والقدرة العامة له  
بقوله الملك وانبت قول القدوس كل صفة يليق به لا يتصور الا لله به برونه وعلى هذا قالوا  
فبين يلزم ولم يقدّر على العبادة في الاسلام ومعرفة الرب ان ينظر فيه ان كان يقال ان وصف  
الله تعالى بين بده بصفات يليق بالربوبية فيقول هو اعتقادى واذا ذكره واخبره ما  
لا يليق بغيره ويقول ليس هذا بمعتقدى واعتقادى انه مشقة في صفات البشيرة يكون ثمرتها  
وان لم يقدر على ان يتوبه فاما الكفى به في حق هذا القدر الحكم معناه ايمانه فانه من صفاته  
الالهية ونفى عنه صفات البشرية وما لا يليق به الا ان الحكم بصفته اسبابه وانما انما لم يترك

تقليد الامة  
في المذهب

كلهم اسما

صلى بغير طهارة

صلى بغير طهارة



فی الفہام

45

ثم شهدوا سنة سبع وعشرين ومائة والف  
هجرة من له العز والشرف صلى الله  
عليه وعلى آله واصحابه وسلم تسليما كثيرا

